٦٧

نادي الأحساء الأدبي

الاشتراط في النحو العربي

"مقاربة أصولية لكفاءة النظام ومسارات الانتظام"

د. زكي بن صالح الحريول

نادي الأحساء الأدبي

الاشتراط في النحو العربي

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحريول؛ زكي صالح

الاشـتراط في النحـو العربـي/ زكـي صالـح الحريـول -

الاحساء، ١٤٣٧هـ

٦٦٦ص ، ١٧×٢٤ سم

ردمك ١-٢-٩٠٧١٩-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو　أ. العنوان

ديوي ٤١٥,١　　١٤٣٧/٨٩٨

رقم الإيداع : ١٤٣٧/٨٩٨

ردمك: ١-٢-٩٠٧١٩-٦٠٣-٩٧٨

عنوان المؤلف:

@Dr_Zaki_Hriwiel

zssh000@hotmail.com

دار الكفاح للنشر و التوزيع

AL - KIFAH PUBLISHING HOUSE

نادي الأحساء الأدبي

الإدارة العامة : المملكة العربية السعودية

طريق الملك فيصل ـ الراكة

مقابل الكسارات المدخل الخلفي لمبنى الكفاح بالثرا

هاتف النشر : 013 8453880

فاكس : 013 8453887

الإشراف الفني : KPH قسم النشر

مصمم الغلاف:

publishing@kifahprint.com

www.kifahpuplish.com

المملكة العربية السعودية ، الأحساء

هاتف: 0135824829

فاكس: 0135864762

ص.ب: 489

الأحساء: 31982

الموقع الإلكتروني: www.adabiahsa.net

الاشتراط
في النحو العربي

د.زكي بن صالح الحريول

الأستاذ المساعد
في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – فرع الأحساء

من إصدارات نادي الأحساء الأدبي

الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

(المعرفة الرشيدة لا تبنى بتتبع غرائب الأفكار والآراء، المعرفة الرشيدة تقوم على تأصيل قطعيات العلوم، والبرهنة على الظنيات منها والفروع، ومراقبة المؤثر المستجد، وكل ذلك يجري وفق الأدلة النقلية والعقلية والتجريبية).

المؤلف

المقـدمـة

الحمد لله رب العالمين الإله الملك الحق المبين، والصلاة والسلام على إمام المتقين وقدوة الناس أجمعين، رسول الله محمد بن عبدالله وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:

فإن النظام النحوي يتضمن شروطاً فصَّلها النحويون في الأبواب المختلفة، ولهذه الشروط وظائف ودلالات جديرة بالتصدي لها، والكشف عن سلوكها، وهو ما أخذت على عاتقي القيام به بفضل الله وتوفيقه في دراسة أصولية تحليلية، عنوانها:

(الاشتراط في النحو العربي)

فقد هدفت من ورائها إلى دراسة نظام شروط الأحكام النحويَّة المنصوص عليها في أبواب النحو ومسائله التفصيليَّة.

وقد اخترت لفظ (الاشتراط) - وهو مصدر على وزن (الافتعال) للفعل اشترط-؛ لأنه أدلُّ في استعمال النحويين على "الشرط الأصولي" من لفظ (الشرط) الذي يطلق كثيراً على أسلوب الشرط.

دوافع اختيار البحث:

أهم الدوافع التي دعت الباحث إلى دراسة شروط الأحكام النحوية:

١- أن "الشرط" باعتباره مفهوماً أصوليًّا يُعدُّ من المساحات البِكْر في البحث النحوي، فلا تكاد تجد له ذكراً عند النحويين سوى بعض إشارات في كتب أصول النحو، أما مسائله التفصيلية فقد جاءت متناثرة، لا تشفي غليلاً، كما أنَّه لم يحظ

بالدراسة المستفيضة في الدرس النحوي الحديث.

٢- أهمية إبراز العلاقة الوثيقة بين مفهوم "الشرط" ونظام التقعيد النحوي. فالشرط مفهوم أصولي، وهو جزء ضابط ومُحكم للقواعد والأحكام النحويَّة، وهو قسيمٌ لمفهوم "العلَّة"، ومع ذلك لم يحظ بالعناية التي حظيت بها العلة النحويَّة في التراث النحوي والدرس النحوي الحديث.

٣- دفعُ الخلط الذي يعتري كثيراً من البحوث المعاصرة بين مصطلح الشرط وبعض المصطلحات الأصوليّة والنحويّة الأخرى كالحكم الواجب، والعلّة، والسبب، والمسوّغ، ونحوها. بسبب التجوز الواقع في استعمالها في تراثنا النحوي.

٤- مصطلح "الشرط" قسيمٌ لمصطلحات: "العلّة"، و"السبب"، و"المانع"، وهي مصطلحات حاضرة في النص النحوي، وهذه المفاهيم المعرفيَّة الأصوليَّة أصبحت الحاجة إلى دراستها والتمييز بينها حاجة ملحَّة، وفق المتطلب الزمني للبحوث النحويَّة المعاصرة، وفي ظل الحاجة الماسة إلى أسس منهجيّة صحيحة لمشاريع تأليف المناهج التعليميَّة، ومشاريع تيسير النحو العربي، ومشاريع صياغة قواعده لغير الناطقين بالعربية، وهذا لا يكون في مساره الصحيح الذي يحفظ ثوابت هذا العلم الجليل، ويضمن توازن حركة متغيراته، إلا إذا كان النص النحوي واضح المعالم، بحيث يمكن التمييز بين مصطلحاته الأصولية المؤثرة في نظامه، كالأحكام، والشروط، والعلل، والأسباب، والموانع.

ولا يخفى على ذوي الاختصاص ما يكابده الباحث في مثل هذه البحوث الأصوليّة المتَّصلة بنظام التقعيد النحوي، فالباحث في الاشتراط النحوي يواجه قلَّةً ظاهرةً في موارد التنظير لمفهوم الشرط، كما يواجه شُحًّا في الدراسات المتخصصة في شروط الأحكام ووظائفها في البحث النحوي، وكل ذلك استدعى من الباحث أولاً أن يبذل جهداً تأسيسيّاً تنظيريّاً لمفهوم الشرط، مستعيناً بعد الله تعالى بما أنجزه علماء أصول الفقه، مما يمكن انسحابه على النص النحوي، كما استدعى في المقابل جهداً تحليليًّا يسبر أغوار شروط ظواهر تركيبيّة متعددة تظهر من خلاله وظائف وخصائص

الاشتراط النحوي.

كما أنَّ من أهداف هذا البحث مراقبة التأثير والتأثر بين الشروط النحويّة والضوابط والنظريات التي يقوم عليها علم النحو العربي. مما يجعل البحث في الاشتراط النحوي من البحوث التي لا تكاد تنقاد لطالب العلم إلا بعد أن يمهرها بسهر الليالي وجلَدَ النَّهار.

منهج البحث:

١- طبيعة البحث تقتضي تحديد مستوى معيّن للآراء النحويَّة المتناولة، ولأنَّ غاية البحث دراسة نظام الاشتراط في الفكر النحوي فإنَّ البحث يُعنى بالآراء التي تمثل الفكر النحوي، وهي آراء النحو السائد، الذي يمثله في كثيرٍ من المسائل رأيُ جمهور النحاة من المدرستين: البصريَّة والكوفيَّة، أو مذهبٍ البصريين وجمهورهم، من دون الإشارة إلى الخلاف بين النحاة في المسائل، أو الالتفات إلى الآراء الفرديَّة، ولا يعني ذلك إهمال تأثير الخلاف النحوي في الاشتراط فقد خصصتُ لذلك فصلاً مستقلاً. ويستثنى من ذلك النهج بعض المواضع النادرة التي يختار فيها الباحث بعض الآراء التي تقويّها الأدلة، ويعاضدها نظام الاشتراط النحوي، واقتديت في ذلك بعالم العربيّة ابن جني (٣٩٢هـ) في تحليله للظواهر النحويّة دون الالتفات إلى الآراء الخلافيَّة إلا في النزر اليسير. وبناءً عليه، وطلباً للاختصار، فإنَّ كل ما أسنده إلى النحويين بقولي: "واشترط النحويون" أعني به رأي الجمهور أو الرأي المعتمد في البحث، ولا أعني عدم وجود خلاف نحوي في ذلك الشرط، وقد أحلت إلى مراجع عدَّة لمن أراد الوقوف على الآراء الخلافيَّة المتعددة في المسألة الواحدة.

٢- اعتمد البحث في كثيرٍ من المواضع على محاولة استقراء جادَّة لشروط المباحث المدروسة؛ إيماناً من الباحث بأنَّه بالرغم من صعوبة تحقق الاستقراء بنوعيه التام والناقص، وصعوبة ما يستدعيه من جهدٍ مضنٍ فإنَّه يُعطي نتائج أكثر

موضوعيَّة من الاكتفاء بعرض بعض الأمثلة على الطريقة السائدة في البحوث المعاصرة.

٣- لم يعتمد البحث على نصّ النحويين في بعض الأحكام على أنَّها شروط نحويَّة وحسب، بل اعتمد أصالةً على سبر الأحكام وعرضها على حدّ الشرط الذي أتفق عليه علماء أصول الفقه وعلماء النحو العربي؛ لأنَّ ذلك يربط الدراسة بنظام الاشتراط، ويتَّضح بشكل أدق علاقته بنظام التقعيد النحوي، كما يؤدي إلى الاحتراس من تجوُّزات بعض النحويين في إطلاق مصطلح الشرط على أحكام نحويّة واجبة أخرى.

٤- اعتمد البحث في مناقشته للآراء وتوثيقها على أغلب مصادر كتب التراث النحوي، وقد قصدتُ مناقشات وأدلة أئمة النحو، واحتطبتُ منها في وضح النَّهار ما يُثري البحث، كما حرصت على إشراك بعض جهود مدارس الدرس اللغوي الحديث، والإفادة من الباحثين الذين يُشكلون الذهنيَّة النحويّة المعاصرة.

٥- احتوت فصول البحث على مقدّمات مركَّزة يسلتزمها المقام، وقد حرصتُ على أن تكون التمهيدات كثيرة المساس بجوهر الفكر النحوي تُجاه القضايا، مبتعداً عن التعريفات والتفريعات التقليديَّة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، ومبدياً ما تطمئنُّ إليه النفس من آراء.

❖❖❖ وفي ختام هذه المقدِّمة أحمد اللّه تعالى أنْ وفقني لإنجاز هذا العمل، مع إقراري بما فيه من نقص قدريٍّ في البشر، فما سكبت يراعتي سطراً من سطور هذا البحث إلا ونفسي معتقدةٌ أنَّ المرء لا يضمن الصواب لنفسه، فما كان في هذا البحث من صواب وتسديد، فهو من فضل اللّه عليَّ ومنّه، ثم بدعاء والديَّ حفظهما اللّه لي، وإن كانت الأخرى، فمن نفسي والشيطان، وأستغفر اللّه العظيم من ذلك.

التمهيـــــــد

أولاً: حدُّ الشرط:

- الشَرْط في اللغة:

قال ابن فارس(٣٩٥هـ): "الشين والراء والطاء أصلٌ يدل على عَلَم وعَلَامَة وما قارب ذلك من علم"[١].

والشَّرْط بتسكين الراء هو إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، وجمعه شروط، يقال: شَرَطَ له وعليه كذا يَشْرِطُ ويَشْرُط شَرْطاً، واشترط عليه[٢]، وفي هذا المعنى جاء المثل: "الشرْط أمْلَكُ عليك أم لَك"[٣]، كما يُطلق على معانٍ أخرى، ومنها: بزْغ الحجَّام بالمشرط، يُقال: شَرطَ يَشْرِط ويَشْرُط شَرْطاً: إذا بَزَغَ، والمِشْراط والمِشْرطة: الآلة التي يُشْرَط بها[٤]، ويُطلق على الدُّوْن اللئيم السافل، وجمعه في هذين الإطلاقين أشْراط[٥].

والشَرَطُ بالتحريك العلامة، والجمع أَشْراط، وأَشْراط الساعة أعلامها، قال الحق

(١) ينظر: مقاييس اللغة ٣/٢٦٠.

(٢) ينظر: لسان العرب ٧/٨٢ (شرط).

(٣) ينظر: القاموس المحيط /٨٦٩ (شرط).

(٤) ينظر: لسان العرب ٧/٨٤.

(٥) ينظر: القاموس المحيط /٨٦٩.

عز وجل ـ: ﴿فَقَدۡ جَآءَ أَشۡرَاطُهَاۚ ﴿١٨﴾﴾[١]، أي علاماتُها، يُقَال: أَشْرطَ إبلَه: أعلمَ أنَّها للبيع، وأَشْرطَ نفسه لكذا: أعلَمها وأعدَّها.

والشُرَطُ جمع شُرْطي: وهم أول كتيبة تشهد الحربَ وتتهيَّأ للموت، وطائفة من أعوان الولاة، سُمُّوا بذلك؛ لأنَّهم أعلموا أنفسهم بعلامات يُعرفون بها[٢]، والشَرَط بالتحريك يُطلق على أمور أخرى، منها: المَسِيْل الصغير، وأوَّل الشيء، ورُذالُ المال وصغاره، كما يطلق على ضد هذا المعنى، فيُقال للأَشْراف أَشْراط[٣].

وقد أطلق كثيرٌ من علماء الأصول رحمهم الله الشرْط في اللغة بمعنى العلامة، أو العلامة اللازمة، ولا يذكرون فرقاً بين محرَّك الراء وساكنها[٤]. وقد استشكل الشوكاني (١٢٥٠هـ) هذا الإطلاق، وذكر ما عليه أهل اللغة، فقال: "حقيقته في اللغة العلامة كذا قيل، واعتُرض عليه بما في الصحاح وغيره من كتب اللغة بأنَّ الذي بمعنى العلامة هو الشَرَط بالتحريك، وجمعه أَشْراط، ومنه أشراط الساعة، أي علاماتها، وأمَّا الشَرْط بالسكون فجمعه شروط، هذا جمع الكثرة فيه، ويُقال في جمع القلَّة منه أَشْرُط كفلوس وأَفْلُس"[٥].

وقد حاول الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) أن يربط بين (معنى الشَّرط بالسكون والتحريك)، فقال: "الشرط كل حكم معلوم يتعلّق بأمرٍ يقع بوقوعه، وذلك الأمر كالعلامة له... ومنه قيل للعلامة الشرط، وأشراط الساعة علاماتها"[٦]، فالأمر الذي يقع بوقوع الشرط يكون كالعلامة عليه، لذا قيل للعلامة الشَّرَط بالتحريك.

---

(١) سورة محمد، آية ١٨.

(٢) ينظر: الصحاح ١١٣٦/٣ (شرط).

(٣) ينظر: المصادر السابقة.

(٤) ينظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٧٣/٤، أصول السرخسي ٣٠٢/٢، شرح الكوكب المنير لابن النجَّار ٤٥١/١.

(٥) إرشاد الفحول ٤٩٩/١.

(٦) المفردات في غريب القرآن /٢٥٨. وينظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربيّة /٥٢٨.

الشَرْط في الاصطلاح:

عرَّف الأصوليون الشَّرْط بعبارات مختلفة، واعترض بعضهم فيها على بعض، ومن أهم حدودهم الآتي:

١- يقول الغزالي الشافعي (٥٠٥هـ): "الشرْطُ عبارة عمَّا لا يوجد المشروط مع عدمه، لكن لا يلزم أن يوجد عند وجوده"[١].

٢- عرّف أبو الحسن البزدوي الحنفي (٤٨٢هـ) الشرط بقوله: "الشرط هو اسمٌ لما يتعلّق به الوجود دون الوجوب"[٢]، "فقوله: (ما يتعلَّق به الوجود) أي ما يتوقف عليه وجود الشيء، بأن يُوجد عنده لا أن يوجد بوجوده، كما لو قال لامرأته: "إن دخلتِ الدارَ فأنت طالقٌ" فإنَّ الطلاق يتوقف على وجود الدخول مضافاً إليه موجوداً عنده لا واجباً به؛ لأنَّ وقوع الطلاق إنَّما بقوله: "أنتِ طالقٌ عند الدخول"، لا بالدخول نفسه، وقوله: (دون الوجوب) قيد للشرط، وقد احترز به عن العلّة فإنَّها مؤثرة في ثبوت الحكم ووجوبه"[٣].

٣- قال ابن قدامة الحنبلي(٦٢٠هـ) في تعريف الشرط: "هو ما يلزم من انتفائه انتفاء الحكم، كالإحصان مع الرجم، والحول في الزكاة، فالشرط ما لا يوجد المشروط مع عدمه، ولا يلزم أن يوجد عند وجوده"[٤].

٤- عرَّف القرافي المالكي (٦٨٤هـ) الشرط بتعريف موجز جامع مانع، يطمئن إليه كثيرٌ من الأصوليين المتأخرين، فالشرط عنده هو "الذي يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدمٌ لذاته[٥]"[٦].

وقوله في التعريف: "ما يلزم من عدمه العدم": قيدٌ أول احترز به من المانع؛ فإنَّه

---

(١) المستصفى ٢/ ١٨٠.

(٢) كشف الأسرار ٤/ ١٧٣.

(٣) الحكم الوضعي عند الأصوليين /٢١٧.د. سعيد علي الحميدي.

(٤) إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ٢/ ٢٢٠.

(٥) زاد في كتاب الفروق على هذا الحد قوله: "ولا يشتمل على شيء من المناسبة في ذاته، بل في غيره، احترازاً من جزء العلة، وسيأتي له بيان، ينظر: الفروق ١/ ١٥١.

(٦) نفائس الأصول في شرح المحصول ٥/ ٢١٣١.

لا يلزم من عدمه شيءٌ كالدَّين مع الزكاة، فإنَّها تجب مع انتفائه لوجود الغِنى، وقد لا تجب مع انتفائه لوجود الفقْر(١).

وقوله: "ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم": قيدٌ ثانٍ، احترز به من السبب والمانع أيضاً؛ فإنَّ السبب يلزم من وجوده الوجود، والمانع يلزمُ من وجوده العدم(٢).

وقوله: "لذاته": قيد الوجود، أو مقارنته قيام المانع، فيلزم العدم ولكن لا لذاته، وهو كونه شرطاً؛ بل لأمرٍ خارجٍ، وهو مقارنة السبب أو قيام المانع.

ومثاله: الحول في الزكاة شرط لوجوبها، ويلزم من عدمه عدمُ وجوب الزكاة، ولا يلزم من وجود الحَوْل وجوبُها، لاحتمال عدم النصاب، ولا عدم وجوبها، لاحتمال وجوب النصاب عند حولان الحول(٣).

وإذا قارن الشرط وجود السبب فإنه يلزم وجوب الزكاة، ولكن لا لذات الشرط بل لوجود السبب، وهو النصاب، وإذا قارنه المانع كالدَّين، فإنَّه يلزم عدم وجوب الزكاة، لا لذات الشرط، ولكن لقيام المانع(٤).

وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ قيد (لذاته) للإيضاح، قال ابن قاسم العبَّادي الشافعي (٩٩٤هـ): "الأليق في حلّ القيد الثالث أنَّه للبيان ودفع توهم لزوم الوجود من وجود الشرط إذا قارن السبب، لأنَّ ترتب الوجود حينئذ على السبب لا على الشرط، ودفع توهم لزوم العدم من وجود الشرط إذا قارن المانعَ، لأنَّ ترتب العدم حينئذ على وجود المانع لا على وجود الشرط"(٥). وبذلك تظهر استقامة التعريف بغير قيد (لذاته).

ويتضّح مما مضى أنَّ تعريفات الشرط عند الأصوليين متقاربة في المعنى وإن اختلفت في التعبير اللفظي، إذ المضمون هو ما أشار إليه القرافي، وهو أنَّ الشرط

---

(١) ينظر: شرح الكوكب المنير لابن النجَّار ٤٥٢/١.

(٢) ينظر: الحكم الوصفي عند ا لأصوليين /٢١٤.

(٣) ينظر: نفائس الأصول ٢١٣١/٥.

(٤) ينظر: تعليل الأحكام الشرعيّة ١١٨/١.د.أحمد محمد العنقري (رسالة دكتوراه) كلية الشريعة بالرياض أصول الفقه.

(٥) الآيات البيّنات ٤٥/٣.

يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود ولاعدم، إذ الشرط في العُرْف العام "هو ما يتوقف عليه وجود الشيء"[١].

وقد اصطلح المتكلمون على أنَّ حدَّ الشرط هو "ما يتوقف عليه الشيء، ولا يكون داخلاً في الشيء ولا مؤثّراً فيه"[٢].

أقسام الشرط:

يُقسّم جمهور الأصوليين الشرط باعتبار وصفه إلى أقسام[٣]: وهي على النحو الآتي:

١- **الشرط العقلي**، وهو ما لا يوجد المشروط ولا يمكن عقلاً بدونه، كاشتراط الحياة للعلم، والفهم للتكليف.

٢- **الشرط العادي**، كاشتراط السلَّم لصعود السَّطْح، فإنَّ العادة قاضية بأن لا يوجد الصعود إلا بوجود السلَّم أو ما يقوم مقامه.

٣- **الشرط الشرعي**، كاشتراط الطهارة للصلاة، فيلزم من عدم الطهارة عدم الصلاة، ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة.

٤- **الشرط اللغوي**[٤]، كما يقول ابن النجار الحنبلي (٩٧٢هـ): "والمراد به "ما عُلّق

---

(١) الكليّات للكفوي ٦٧/٣.

(٢) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي ١٠١٤/١. وينظر: منهج التحليل اللغوي المنطقي في الفكر العربي الإسلامي ١٠١٨/٣. أ.د. سحبان خليفات.

(٣) ينظر: الفروق للقرافي ١٥٢/١، شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٣٢/١، الموافقات للشاطبي ٢٦٦/١، البحر المحيط للزركشي ٣٢٨/٣، الكليَّات ٦٧/٣.

(٤) لم يحظَ الشرط الأصولي بمثل ما حظي به الشرط الأسلوبي من الدراسة والتحليل، فقد حظي أسلوب الشرط اللغوي بدراسات كثيرة ذات أنظار لغوية متعددة، اتسم بعضها بالاستفاضة والعمق، وأذكر منها: الجملة الشرطية عند النحاة العرب د. أبو أوس إبراهيم الشمسان، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية د. عبد السلام المسّدي، د. محمد الطرابلسي، الشرط والإنشاء النحوي للكون د. محمد صلاح الدين الشريف، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب د. مازن الوعر، أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين د. ناصر محمد كريري. الشرط والاستفهام في الأساليب العربية د. سمير استيته.

من الحكم على شيءٍ بأداة الشرط" مثل (إنْ)، و(إذا) ونحوهما، وهو المسمَّى بـ "الشرط اللغوي" لا الشرط الذي هو قسيم السبب والمانع"(١)، وقد قال المبرّد (٢٨٥هـ): "معنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره"(٢).

وبعض الأصوليين يعدُّون الشروط اللغوية من قبيل الأسباب، لتحقق تعريف السبب فيها، حيث يلزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم. يقول الزركشي (٧٩٤هـ): "وإذا وضحت الحقيقة ظهر أنَّ الشروط اللغوية أسباب بخلاف غيرها من الشروط العقليّة والشرعيّة والعاديّة؛ فإنَّه يلزم من عدمها العدم في المشروط، ولا يلزم من وجودها وجودٌ ولا عدم... وأمَّا الشروط اللغويَّة التي هي التعاليق نحو: إن دخلتِ الدارَ فأنت طالق، يلزم من الدخول الطَّلاق، ومن عدمه عدمه إلا أن يخلفه سببٌ آخر، وحينئذ فإطلاق لفظ الشرط على الجميع إمَّا بالاشتراك أو الحقيقة في واحد والمجاز في البواقي، أو بالتواطؤ، إذْ بينهما قدرٌ مشترك، وهو مجرَّد توقف الوجود على الوجود، ويفترقان فيما عدا ذلك"(٣).

والنحويون ينصون على علاقة السببيّة بين فعل الشرط وجوابه؛ "لأنَّ الأوَّل سببٌ والثاني مسبَّبٌ"(٤).

ثانياً مفهوم "الشرط" عند النحويين وأنواعه.

مفهوم "الشرط" عند النحويين:

لم يخصَّ نحاةُ العربيّة المفهوم الأصولي لمصطلح "الشرط" بالبحث والتداول، لا في منجزاتهم الأصوليَّة، ولا في كتب أبواب النحو وأحكامه التفصيليّة.

---

(١) شرح الكوكب المنير ٥٠٥/٣.

(٢) المقتضب ٤٥/٢.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه ٣٢٩/٣، وينظر: الفروق للقرافي ١٥٢/١، الأشباه والنظائر في النحو ٣٧/٧.

(٤) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج٢/١٣٩٧.

وبعد تتبُّع المظانّ التي يمكن العثور فيها على إشارات نحويّة تُظهر المفهوم الأصولي للشرط عند النحويين، تبيّن توافق النحويين وعلماء أصول الفقه في حقيقة مفهوم "الشرط".

وأوضح تلك الإشارات ما جاء في كتب أصول النحو في حديثهم عن أحد مسالك العلَّة وهو الطَّرْد "وهو الذي يوجد معه الحكم وتُفقد الإخالة في العلّة"(١). فقد ذهب قومٌ إلى أنَّ مجرد الطَّرْد لا يكون علّةً، فلابد من وجود إخالةٍ أو شبَه(٢).

يقول الأنباري(٥٧٧هـ): "والذي يدل على أنَّ الطَّرْد لا يكون علة أنَّه لو كان علةً لأدَّى ذلك إلى الدَّور؛ ألا ترى أنه إذا قيل له: "ماالدليل على صحة دعواك؟" فيقول: "أنا أدَّعي أنَّ هذه علة في محل آخر".

فيقول: "دعواي أنَّها علة في مسألتنا"، فدعواه دليل على صحة دعواه، وإذا قيل له: "وما الدليل على أنَّها علة في الموضعين جميعاً؟"، فيقول: "وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنَّها علة"، فإذا قيل له: "فإنَّ الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلّة، فما الدليل على أنَّ الحكم ثبت بها في المحل الذي هو فيه؟"، فيقول: "كونها علة"، فإذا قيل له: "وما الدليل على كونها علة؟"، فيقول: "وجود الحكم معها في كل موضع وُجدتْ فيه" فيصير الكلام دوراً، ولا يفلح طارد مع هذه المطالبات أبداً"(٣).

قال ابنُ الطيّب الفاسي معلّقاً على قوله: "وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه": "وليس ذلك للشرط؛ إذ شأنه فقدُ المشروط عند فقده، أمَّا عند وجوده فيجوز الوجود والعدم"(٤).

ففي النص السابق تفرقة من النحويين بين العلة والشرط، وفيها نصٌّ صريح على حقيقة الشرط التي نص عليها علماء أصول الفقه، إذ الشرط "ما يلزم من عدمه

(١) لمع الأدلة /١١٠.
(٢) ينظر: الاقتراح /٢٩٢، فيض نشر الانشراح /٩٨٧، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشاوي/٨٣.
(٣) لمع الأدلة /١١٠.
(٤) نشر فيض الانشراح /٩٨٩. وينظر: شرح الاقتراح لابن علاَّن /ل ١٥١.

العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدم"[١].

وبذلك فإنَّ الشرط يؤثر في العدم لا في الوجود، وقد قال ابن الحاجب(٦٤٦هـ): "إذا انتفى الشرط انتفى المشروط"[٢].

وقد نقل الصبَّان (١٢٠٦هـ) عن ابن قاسم العَبَّادي قوله: "الشرط يلزم من عدمه العدم"[٣].

وينص السيوطي(٩١١هـ) في كتابه النحوي "الأشباه والنظائر" على موافقة الأصوليين في حدّ الشرط، وذلك في حديثه عن أنواع الشروط، التي منها ما يُعرف بالشرع، ومنها ما يُعرف بالعقل، إذ يقول: "وقد يكون من هذه الشروط ما يُعرف اشتراطه بالعُرف، ومنها ما يُعرف باللغة، كما يُعرف أنَّ شرط المفعول وجود فاعل، وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل، ولا ينعكس، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع، ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض، إذ الاسم المرفوع مُظهراً أو مضمراً لابُدَّ منه في كل كلام عربي سواء كانت الجملة اسميّة أو فعليّة، فقد تبيَّن أنَّ لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدل عدمه على عدم المشروط،... ولا يَدلُّ بثبوته من حيث هو شرط على ثبوت المشروط".[٤]

وبناءً على حدّ "الشرط" السابق، فإنَّ اشتراط التنكير لإعمال اسم (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) واجبٌ يلزم من عدمه عدم الإعمال، ولا يلزم من وجود التنكير إعمال (لا)، لاحتمال تخلف شرط آخر، كشرط عدم الفصل في نحو قول الحق عز وجل: ﴿فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[٥].

(١) نفائس الأصول في شرح المحصول ٢١٣١/٥.
(٢) الأمالي النحويّة ٥٠/٣.
(٣) حاشية الصَّبان ٩٥/١.
(٤) الأشباه والنظائر ٣٩/٧.
(٥) سورة الصافَّات، آية ٤٧.

فقولنا: "لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم"، قيدٌ مُخرجٌ للعلَّة النحويّة التي تدور مع الحكم في الوجود والعدم، فالإسناد علة لرفع الفاعل؛ لأنه يلزم من إسناد الفعل المتقدم وجود الفاعل، وبذلك القيد تخرج كذلك الأسباب الموجبة، كمواضع تقديم المبتدأ والخبر وجوباً، وكمواضع حذف المبتدأ والخبر وجوباً، فالإخبار عن المبتدأ بمخصوص (نعم وبئس) نحو: نعمَ الرجلُ زيدٌ يُعدُّ سبباً يلزم من وجوده وجود الحكم، وهو حذف المبتدأ.

و"السبب" و"العلّة" مصطلحان متقاربان عند الأصوليين، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ السبب هو العلَّة إذا كانت مناسبته للحكم ظاهرة، وعلى ذلك فكلُّ علة سببٌ، ولا عكس[١].

سمة التنظير لمفهوم "الشرط" في التراث النحوي:

لايوجد في التراث النحوي تنظير مخصَّص لمفهوم "الشرط" الحكمي الأصولي، ويرجع ذلك في تقديري إلى عاملين متكاملين:

العامل الأوَّل اطمئنان النحويين لما استقر وحُسم عند علماء أصول الفقه من مفاهيم أصوليّة، إذ تُعدُّ كتب أصول الفقه المرجع الأساسي لفهم المصطلحات المعرفيَّة المشتركة بين العلوم والمعارف الإسلاميّة، كالعلّة، والسبب، والشرط، والمانع، وما من حكم معرفي في علم من العلوم إلاَّ وله سببه وعلَّته، واشتراطاته وموانعه، وهذه المفاهيم التي تقع في منطقة التماس بين المعارف قد تولى اكتناه حقيقتها والتنظير لها المنجزُ الأصولي، إذ هو المنظّم الرئيس لأدوات التفكير وإنتاج المعرفة في الحضارة الإسلاميّة.

ويقوّي ذلك السبب "أنَّ الفقهاء قد سبقوا النحاة إلى تدوين أصول الفقه حين دونت أصول الفقه في أواخر القرن الثاني الهجري، على حين كانت أولى محاولات

(١) ينظر: الحكم الوضعي عند الأصوليين /١٣٧ ومابعدها.

جمع الأصول النحويّة في القرن الرابع الهجري"[١]) ولكن ليس معنى ذلك أنَّ الأصول النحويّة لم تكن موجودة قبل ذلك، فقد مارسها النحاة الأوائل تطبيقاً في محاولاتهم التقعيديّة المبكرة، وقد قيل في عبدالله ابن أبي إسحاق (١١٧هـ) المتوفَّى في أوائل القرن الثاني أنَّه "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[٢].

وقد صرَّح نحاة العربيّة بالعلاقة بين علمي أصول الفقه والنحو، وتأثير أصول الفقه في الأصول النحويّة، ولعلَّ أول إشارة إلى هذا التأثير ما ذكره ابن جني (٣٩٢هـ) في مقدمة كتابه "الخصائص" إذ يقول: "وذلك أنَّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[٣].

وهذا أبو البركات الأنباري يبيّن حقيقة العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه في حديثه عن علوم الأدب، إذ يقول: "علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم؛ وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلّة، وقياس الشبه، وقياس الطَّرد إلى غير ذلك؛ على حدّ أصول الفقه، فإنَّ بينهما من المناسبة ما لايخفى؛ لأنَّ النحو معقولٌ من منقول؛ كما أنَّ الفقه معقولٌ من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة فيهما"[٤].

أمَّا السيوطي في "الاقتراح" فقد أشار في مفتتح مقدّمته إلى العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه بقوله: "هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى لم تسمح قريحة بمثاله... في علم لم أسبقْ إليه، ولم أتقدَّم في تهذيبه، وهو "أصول النحو."، الذي هو بالنسبة إلى النحوِ كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه"[٥].

---

(١) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري /٩٤ د. محمد سالم صالح.

(٢) طبقات النحاة واللغويين /٢٥، وينظر: نزاهة الألباء /٢٧، إنباه الرواة ١٠٥/٢.

(٣) الخصائص ٢/١.

(٤) نزهة الألباء /٨٤. وينظر: لمع الأدلَّة/ ٨٠.

(٥) الاقتراح /١١٧.

وقال في نهج ترتيبيه: "ورتَّبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم"[١].

بهذه النصوص البيّنات يتضّح لنا أنَّ الكتب النحويّة الثلاثة التي تداولت الأصول بالتنظير (الخصائص، لمع الأدلّة، الاقتراح) أشارت جميعها إلى تأثير أصول الفقه في أصول النحو، كما أشارت إلى الصلة بينهما[٢]، وكل ذلك يقوي القول بأن سبب عدم تداول النحويين لبعض المصطلحات الأصولية قد يعود إلى اطمئنانهم لما أنجزه الأصوليون في كتبهم من التنظير لتلك المفاهيم، ولم يرَ النحويون أن هناك حاجة في أزمانهم تستوجب التنظير لها في كتبهم، ولعل من أهم تلك المفاهيم الأصوليّة هو مفهوم "الشرط".

العامل الثاني "الشرط" في التقسيم الأصولي قسيمٌ للعلة، والسبب، والمانع، إذ تنتمي هذه المصطلحات إلى مجموعة الأحكام الوضعيَّة كما سيمر معنا لاحقاً لكنك لا تجد وجهاً للمقارنة بين اهتمام النحويين بالتنظير لمفهوم "العلّة" واهتمامهم بالتنظير للمصطلحات الأصوليّة الأخرى، فقد خصوا العلة في كتب الأصول بالحديث عن حقيقتها، وعن أنواعها، ومسالكها، وقوادحها، بل اختصت بمؤلفات مستقلَّة: كالإيضاح في علل النحو للزجاجي (٣٣٧هـ)، وعلل النحو لابن الوراق (٣٨١هـ)، وأسرار العربيّة لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، وعلل البناء والإعراب للعكبري (٦١٦هـ) ونحوها، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ "الشرط" في حقيقته حكم واجب، فهو جزء مكمّلٌ للحكم النحوي الذي يُقيّده، وأغلب ما قيل في الحكم النحوي الواجب من تنظير أصولي ينسحب على الشرط، فهو تابعٌ للحكم، إذْ" مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب"[٣].

ووظيفة النحوي تجاهه تقتصر على وصفه كما هو موجودٌ في الواقع اللغوي، وبذلك

---

(١) الاقتراح /١١٨.

(٢) ينظر: في أصول النحو /١٠٠ سعيد الأفغاني، تقويم الفكر النحوي /٢٤٨.د. علي أبو المكارم، ابن جني النحوي /١٤٣.د.فاضل صالح السامرائي.

(٣) القواعد والفوائد الأصوليّة لابن اللحَّام /١٣٠.

لم تكن الحاجة ملحّة للتنظير له في التراث النحوي، أمَّا "العلة" فقد توارث النحويون تداولها، وكان لها النصيب الأوفر من التنظير؛ لأنها تمثل الجزء الآخر الرئيس في بناء النظريَّة النحويّة، فقد "قام النحو العربي في تشكُّله على ركيزتين أساسيتين: الوصف، ثم التفسير، وقد تمثَّل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة، أمَّا التفسير فهو اجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف، يفسّرها وفق مؤثرات مختلفة"(١)، ليُسبغ ذلك التفسير على النظام صفة الاتّساق والانتظام.

أضف إلى ذلك أنَّ اختلاف طبيعة العلة النحويّة عن العلّة الفقهيّة دفعهم للتنظير الخاص للعلَّة النحويّة، بخلاف "الشرط" الذي تتحد طبيعته في شتى العلوم، يقول ابن جني: "اعلم أن علل النحويين... أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنَّهم إنَّما يحيلون على الحس، ويحتجُّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنَّها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة خفية عنا"(٢).

وثمة نصٌ للسيوطي يؤيد ما ذهبتُ إليه من عاملين يرجع إليهما قلة التنظير لمفهوم "الشرط" في التراث النحوي وهما: الاكتفاء بتنظير علماء أصول الفقه، وانتماء "الشرط" للأحكام النحويَّة التي تقتصر وظيفة النحوي على استخراجها من الواقع اللغوي، بخلاف التعليل الذي يمثل عملاً لغويّاً اجتهاديّاً رئيساً دفع النحويين للتنظير له يقول السيوطي: ""والنحو" بعضه مسموعٌ مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والرويَّة، وهو التعليلات، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى"(٣).

---

(١) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين /٩٩.د. حسن خميس الملخ.
(٢) الخصائص ٤٨/١.
(٣) الاقتراح /٢١٥.

استعمالات مصطلح "الشرط" في التراث النحوي

يتميّز استعمال مصطلح "الشرط" في التراث النحوي بأمرين:

الأول كان مصطلح "الشرط" الحكمي لا الأسلوبي نادرَ الاستعمال في كتب النحاة المتقدمين، وهو أقل ما يكون في كتاب سيبويه، فقد استعمل لفظين مشتقين من الشرط في "باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمراً" وذلك نحو رُبَّه رجلاً، إذْ يقول: "وذلك لأنَّهم بدءوا بالإضمار؛ لأنَّهم شرطوا التفسير وذلك نووا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا، كما جرت (إنَّ) بمنزلة الفعل الذي تقدم مفعوله قبل الفاعل، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم، كما لزمت (إنَّ) هذه الطريقة في كلامهم"[(١)]. ويقول: "ولا يجوز لك أن تقول نِعْم، ولا رُبَّه، وتسكت؛ لأنهم إنما بدؤُا بالإضمار شريطة التفسير"[(٢)].

الثاني أنَّهم يستعملون مصطلح "الشرط" بمعناه اللغوي العام وهو معنى الالتزام والإلزام فالحكم أو القيد اللازم الذي يتوقف عليه الحكم النحوي قد يُسمَّى عندهم "شرطا"، وبعد عرضه على الحدود الأصولية الدقيقة تجده إما أن يكون شرطاً، أو سبباً، أو علة، أو حكماً واجباً لازما لذاته.

وقد ظهر أثر الفارق الزمني بين "الكتاب" و"المقتضب"، فقد استعمل المبرد مصطلح "الشرط" الحكمي في قرابة عشرة مواضع[(٣)]، يقول المبرد: "وقد تقدَّم شرطهم في باب معيشة أنَّه لا يُهمز موضع العين، وإنَّما يُهمز ما كان من هذا زائداً[(٤)]"، وهنا نلحظ أنَّ كون الواو أو الياء مدَّتين زائدتين نحو عجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف عند المبرد شرط، ولكنه في الميزان الأصولي سببٌ لأنه يلزم من وجوده وجود الهمز والشرط يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولاعدم.

---

(١) الكتاب ٢/١٧٥.

(٢) الكتاب ٢/١٧٦.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/٥٠، ٢/٤٦، ٣/١٠٨، ٣/٣١٤.

(٤) المقتضب ١/٢٦٣.

ويقول المبرد: "اعلم أنك إذا سمَّيت رجلاً بشيءٍ من الفعل ليست في أوله زيادة، وله مثال في الأسماء، فهو منصرف في المعرفة والنكرة، فمن ذلك: ضَربَ...؛ لأن (ضَربَ) على مثال: جَملَ وحَجَر... وكذلك ما كَثُر عِدَّتُه، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا، فمن ذلك: دَحْرَج؛ لأنَّ مثاله: جَعْفَر"(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ استعمال "الشرط" بمعناه اللغوي وهو اللزوم والالتزام سمةٌ ظاهرةٌ انتقلت من كتب المتقدمين إلى كتب المتأخرين، فهذا العكبري يقول في حديثه عن رافع المبتدأ: "فإنه لا يتعَّرى منها إلا وهو أول مقتضٍ لثانٍ، فالتعرّي شرطٌ يُحقّق الابتداء الذي هو العامل، كالحياة فإنَّها شرطٌ لتحقُّق العلم، وليست العلَّة في وجود العلم"(٢).

فالعكبري يفرّق بين العلّة والشرط، لكنَّه يصف التعرّي بأنه "شرط"الابتداء، بالرغم من إقراره بأنّه يلزم من وجود (التعرّي) وجود (الابتداء)، وبذلك فقد استعمل الشرط بمعناه اللغوي لا الأصولي؛ لأنَّ الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، بل ذلك شأن الأسباب التي تؤثر في الوجود والعدم.

وهذا ابن يعيش (٦٤٣هـ) يقول في المبتدأ: "وإنَّما اُشترط أن يكون مجرداً، أي من العوامل اللفظيّة؛ لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا"(٣)، ولا ريب أن الرفع هو حكم المبتدأ، وليس شرطاً له، لذا انتقد ابن هشام (٧٩٩هـ) ابن مالك (٦٧٢هـ) حين أدخل لفظ (منتصب) في حدّ الحال، إذ يقول: "وفي هذا الحدّ نظرٌ لأنَّ النصب حكم، والحكم فرع التصوُّر، والتصور موقوف على الحدّ، فجاء الدور"(٤).

وقد ألمح الدسوقي (١٢٣٠هـ) إلى استعمال الشرط بمعناه اللغوي في تعليقه على قول ابن هشام في حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

(١) المقتضب ٣/٣١٤.
(٢) التبيين /٢٢٦.
(٣) شرح المفصل ١/٨٣.
(٤) أوضح المسالك ٢/٢٩٦.

حيث قال: "الجهة السادسة، ألا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنَّ العرب يشترطون في باب شيئاً، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء، على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم"(١)، قال الدسوقي: "(ويشترطون): أي يلتزمون"(٢).

وقد أشار الكفوي (١٠٩٤هـ) إلى طبيعة التجوُّز في استعمال النحويين لبعض المصطلحات الأصوليَّة، ومنها "الشرط"، إذ يقول: "السبب التام الذي يوجد المسبّب بوجوده، والنحويون لا يفرقّون بين السبب والشرط، وكذا بين السبب والعلَّة، فإنَّهم ذكروا أنَّ اللام للتعليل ولم يقولوا للسببيّة، قال أكثرهم: الباء للسببيّة ولم يقولوا للتعليل"(٣).

طرق التعبير عن "الشرط" عند المتقدمين.

لاتعني قلة ورود مصطلح "الشرط" عند المتقدمين إلا وجود طرق أخرى يوردون بها الشروط النحويَّة؛ لأنَّ الشرط ينشأ بنشأة وصف اللغة بالأحكام النحويّة؛ إذ الشرط ضابطٌ ومقيّدٌ للحكم، ولا غنى للنحوي المتقدم أو المتأخر عن سنّ الشروط التي تضبط الأحكام والقواعد.

ومن طرق إيرادهم الشروط بغير مصطلح "الشرط" استخدامهم لأسلوب الشرط وأدواته، يقول سيبويه في صياغة شرطي: الجواب والصدارة لإعمال (إذن): "اعلم أنَّ (إذن) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأةً، عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأةً"(٤).

ومن ذلك استخدام أسلوب النفي والاستثناء مجتمعين للدلالة على الشروط، يقول المبرّد في شروط جملة صلة الموصول: "ولو قلت: قام الذي ضربتِ هندٌ أباها لم يجز، لأنَّ (الذي) لا يكون اسماً إلا بصلة، ولا تكون صلته إلا كلاماً مستغنياً، نحو

---

(١) مغني اللبيب /٧٤١.

(٢) حاشية الدسوقي ٣/٢٦٩.

(٣) الكليَّات ٣/٢١. وينظر: مصطلحات علم أصول النحو / ٣٩.د. أشرف ماهر النواجي.

(٤) الكتاب ١/١٢.

الابتداء والخبر، والفعل والفاعل... ولا تكون هذه الجملة صلة إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره"(١).

وقد يُشيرون إلى الشروط النحويّة بألفاظ عامة تدل على تقيُّد بعض التراكيب النحويّة بها، كاستخدام سيبويه كلمة "مواضعٍ" للتعبير عن شروط إعمال (ما) عمل (ليس) الناسخة، يقول سيبويه: "هذا باب ما أُجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله.

وذلك الحرف (ما). تقول: ما عبدُ اللّهِ أخاك... كما شبّهوا بها (لات) في بعض المواضع"(٢). فالمواضع في عبارته هي التراكيب التي تحققت فيها شروط الإعمال.

الفروق بين "الشرط" ومصطلحات النص النحوي.

التجوّز في المصطلحات سمة بارزة من سمات النص النحوي، ومن ذلك أنَّهم كثيراً ما يطلقون مصطلح الشرط على بعض الأحكام تجوّزاً، فكان من اللازم أن نتتبَّع سمات بعض المصطلحات التي قد تلتبس بالشرط النحوي، لمحاولة إيجاد أوجه الافتراق بينها.

أولاً- الفرق بين الشروط والعلامات (الخواص):

يقول الرضي: "الخاصّة مطّردة غير منعكسة... تقول في الخاصّة: كل ما دخله لام التعريف فهو اسم... ولا يصح أن نقول في الخاصّة: كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم"(٣).، وبناءً عليه " فالعلامة ملزومة لا لازمة، فهي مطّردة ولا يلزم انعكاسها، أي يلزم من وجودها الوجود، ولا يلزم من عدمها العدم... إذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس، وهذا الأصل في العلامة"(٤). وبذلك تختلف العلامة عن الشرط؛ لأن الشرط

---

(١) المقتضب ١/١٥٧.

(٢) الكتاب ١/٥٧.

(٣) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج١/٢٨. وينظر: التبيين /١٢٣.

(٤) شرح الأشموني ١/٥٣.

يلزم من عدمه العدم، أما عدم العلامة فلا يُلزم العدم، لإمكانية أن يوجد الحكم بعلامة أخرى، فعدم وجود (أل)[١] في الاسم لا يعني عدم اسميته، لإمكانية وجود علامة أخرى، كصحة دخول حرف الجر عليه، فالعلامة أمارة على الشيء، دون تأثير لها في تحققه[٢].

ثانياً الفرق بين الشروط والمسوّغات[٣].

المسوّغ "اسم فاعل من سوّغ بمعنى جوَّز، وهو الخصوصيّة المعيّنة التي يجوّز وجودها وجهاً من الوجوه اللغويّة التي تمتنع عادة بغير وجود هذا المسوّغ"[٤]، كمسوغات الابتداء بالنكرة، ومجيء صاحب الحال نكرة، ونحوها. فهناك ثلاثة مكوّنات[٥]:

١- قاعدة تجريديّة ذهنية لكل تركيب.

٢- صورة لفظية منطوقة مخالفة للقاعدة المجرَّدة، ويمكن ردَّها بوسائل تحويليَّة إلى الأصل.

٣- أمر يقوم بدور الوسيط للتقريب بين الموجود بالقوة (الأصل) وبين الموجود بالفعل (التركيب أو الكلام)، وهو المسوّغ.

والذي يظهر لي أنَّ مسوغات الابتداء بالنكرة ونحوها هي من الأسباب المجوّزة، ويضمُّها شرط واحد، وهو شرط الإفادة.

ولها اصطلاح نحوي أصَّله ابن جني بقوله: "اعلم أنَّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها؛ كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر،

---

(١) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي /٦٦.

(٢) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/١٠١٤، لحكم الوضعي عند الأصوليين /٢٣٥.

(٣) يُطلق بعض النحويين مصطلح "الشروط" على المسوغات النحويّة، من باب التجوّز. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٠، التصريح ١/٥٩٢.

(٤) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة /١٠٨.د.محمد سمير اللبدي.

(٥) ينظر:المسوغات في النحو العربي/١١. إعداد:راشد أحمد جراري (رسالة ماجستير) كلية دار العلوم.

والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فعللُ هذه الداعيةُ إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد العرب.

وضربٌ آخر يُسمَّى علَّة، وإنَّما هو في الحقيقة سبَبٌ يجوّز ولا يوجب. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز، لا علّة الوجوب، ألا ترى أنَّه ليس في الدنيا أمرٌ يوجب الإمالة لا بُدَّ منها"(١).

قال ابن علاَّن (١٠٥٧هـ) في شرحه للاقتراح: "ما كان موجباً للحكم يُسمَّى علة؛ لأنَّ ذلك شأنُها: أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع، وما كان مجوّزاً يُسمَّى سبباً؛ لأنَّ المسبب قد يتخلّف عن السبب، لفقد سبب عند تعدد الأسباب، أو لوجود مانع"(٢).

وبذلك فإنَّ المسوّغ لا يلزم من عدمه العدم، لجواز تحقق الابتداء بالنكرة مثلاً بمسوغ آخر، أمَّا الشروط فلو تخلّف شرط من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل)، كالاعتماد مثلاً لم يتحقق الحكم عند جمهور النحاة، ولو استوفى التركيبُ الشروط الباقيات جميعها.

وهذه خاصّية مطرّدة في الشروط المتعددة، وقد ذكر بعض الأصوليين هذا الفرق بين السبب والشرط، "بناءً على جواز تعدد الأسباب لمسبَّب واحد، فقال: إن عدم السبب ليس مانعاً من وجود المسبَّب، لجواز وجوده بسبب آخر، أمَّا الشرط فإنَّ عدمه مانع من وجود المشروط، فوجود الحيض سبب في تحريم الوطء، وعدم هذا السبب ليس مانعاً من وجود هذا المسبّب، لجواز وجود سبب آخر يثبت به، كالإحرام أو الصوم الواجب... أما الطهارة، فشرط في صحة الصلاة، وعدم هذا الشرط مانع من وجود هذا المشروط"(٣).

(١) الخصائص ١/١٦٤. وينظر: الاقتراح /٢٥٤.

(٢) شرح الاقتراح /ل ١٣٠.

(٣) السبب عند الأصوليين ٢/٥٨.د.عبدالعزيز بن عبدالرحمن الربيعة.

ثالثاً الشرط وجزء السبب:

قد يلتبس الشرط بجزء السبب وجزء العلّة: لأنَّهما كالشرط: يلزم من عدمها العدم، ولا يلزم من وجودها وجود ولا عدم.

وهذه التفرقة تتجلى في باب الممنوع من الصرف، يقول ابن الحاجب في الأسباب التسعة لمنع الاسم من الصرف؛ معّلقاً على كلام الزمخشري (٥٢٨هـ): "كلُّ واحد من هذه الأشياء يُسمَّى سبباً في اصطلاح النحويين، وإن لم يكن مستقلاًّ في إفادة إثبات الحكم، والذي يدلُّ عليه قولهم: إذا اجتمع فيه سببان، ولو لم يكن كلُّ واحد يُسَمَّى سبباً لم يَقُل: "فيه سببان"، ثم أخذ يذكرها واحداً واحداً، فقال: "وهي العَلَميّة"، وقد تقدَّم معناها، وهي سببٌ لا شرطٌ له، بل أيُّ علةٍ اتفق وجودها معها أثَّرت"(١).

وبذلك فإنَّ "وزن الفعل" يعد جزءاً من سبب منع "أحمد" من الصرف، وهذا الجزء كالشرط يلزم من عدمه عدم المنع من الصرف، ولا يلزم من وجوده صرف أو منع.

وقد فرقوا بين جزء السبب و الشرط، بأنَّ جزء السبب قد يوجد المسبَّب بدونه إذا وجُد سبب آخر(٢)، فقد يُمنع الاسم من الصرف لأجل العلميّة وزيادة الألف والنون، لكنَّ الشروط، لا يخلف فيها شرطٌ شرطاً آخر، فكل شرط فيها يلزم من عدمه عدم الحكم.

رابعاً الفرق بين الشرط و"الحكم الواجب".

ليس من السهل استخراج الشروط من النص النحوي، فالنحويون لا ينصون على مصطلح "الشرط" في كل مواضع الشروط، وقد يلتبس الشرط بالحكم النحوي الواجب، لاشتراكهما في دلالة اللزوم.

وقد استدرك الصبَّان على الأشموني إدخاله الحكم في شروط الحال المؤكدة لمضمون الجملة في نحو: هذا أبوك عطوفاً، إذ يقول: "قوله: "ووجوب تأخير الحال" يقتضي صنيعه أنَّ هذا من الشروط، وليس كذلك، بل من الأحكام، وكذا يُقال في قوله:

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٨٧.

(٢) ينظر: الفروق للقرافي ١/١٥٢، شرح مختصر الروضة ١/٤٣٦، إرشاد الفحول ١/٤٩٩.

"ووجوب إضمار عاملها"[١].

وبعد التأمُّل تبيَّن أن ثمة خصوصاً وعموماً بينهما، فكلُّ شرطٍ في حقيقته هو حكم واجبٌ وليس كلُّ واجب شرطاً.

والفرق بينهما أنَّ الحكم الواجب يكون مقصوداً لذاته، أمَّا الشرط فيكون مقصوداً لغيره، فإذا قلنا: يجب الاعتماد لإعمال اسم الفاعل نحو: أقائم زيدٌ؟ فالاعتماد ليس غاية لذاته، وإنَّما شرط يتوقف عليه الإعمال.

أمَّا إذا قلنا: يجب تقديم اسم (إنَّ) على خبرها المفرد في نحو: إن زيداً قائمٌ فوجوب التقديم حكم لذاته، لا يتوقف عليه حكم آخر.

وهذا هو أصل التفرقة بين الأحكام التكليفيَّة والأحكام الوضعيَّة عند الأصوليين، إذ الأحكام تنقسم عندهم قسمين:

١- **الأحكام التكليفيّة**، وهي خمسة أقسام: الإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة.

٢- **الأحكام الوضعيّة**، وهي سبعة أقسام: السبب، والشرط، والمانع، والصحّة، والفساد، والرخصة، والعزيمة.

ومن الفروق الظاهرة بين خطاب التكليف وخطاب الوضع: "أنَّ خطاب التكليف مقصود للشارع بذاته، أي: مقصود بالقصد الأوَّل، بخلاف خطاب الوضع: فليس للشارع قصدٌ في تحصيله، ولا في عدم تحصيله وما هو مقصودٌ له: فبالقصد الثاني؛ لما يترتب عليه من خطاب التكليف"[٢]، **الأوَّل**: كشرط الحول لوجوب الزكاة، فليس للشارع قصدٌ في تحصيله، **والثاني**: كشرط الطهارة للصلاة، فإنه مقصود بالقصد الثاني، لما يبنى عليه من صحة الصلاة.

---

(١) حاشية الصبَّان ٢/٢٧٧.

(٢) الفروق في مسائل الحكم عند الأصوليين /٢٢٤ إعداد راشد بن علي الحاي (رسالة دكتوراه). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة.

وقد بيَّن علي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ) أنَّ (توقف الشيء على الشيء): إن كان من جهة الشروع يسمّى: مقدّمة، وإن كان من جهة الشعور يسمَّى: معرفاً، وإن كان من جهة الوجود، فإن كان داخلاً في ذلك الشيء يسمى: ركناً، كالقيام والقعود بالنسبة إلى الصلاة، وإن لم يكن كذلك، فإن كان مؤثّراً فيه يسمى: علة فاعلية، كالمصلي بالنسبة إليها، وإن لم يكن كذلك يُسمَّى: شرطاً، سواء كان وجوديّاً، كالوضوء بالنسبة إليها، أو عدميّاً كإزالة النجاسة بالنسبة إليها"[١].

وقد يجتمع في الحكم الواحد كونه حكماً لذاته من جهة، وكونه شرطاً لغيره من جهة أخرى[٢]، كوجوب تأخير خبر (إنَّ) المفرد في نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ فإنَّه حكم واجب لذاته، وشرطٌ لدخول لام الابتداء عليه، إذ يُشترط لدخولها على الخبر تأخره[٣].

خامساً الفرق بين "الشرط" و"عدم المانع".

النحويون ككثيرٍ من الأصوليين لا يفرّقون بين الشرط وعدم المانع، لاجتماعهما في المضمون، إذ يلزم من عدمهما العدم، ولا يلزم من وجودهما وجودٌ ولا عدم، يقول القرافي: "فهما في غاية الالتباس، ولذلك لم أجدْ فقيها إلاَّ وهو يقول: "عدم المانع شرط"، ولا يفرّق بين عدم المانع والشرط البتة"[٤].

وبعض الأصوليين يرون أنَّ عدم المانع هو الذي يصاغ بالنفي (السلب)، والشرط إنَّما يُصاغ بالإيجاب. يقول ابن النجَّار: "والفرق بينهما على تقدير التغاير أنَّ الشرط لابُدَّ أن يكون وضعاً وجوديّاً، وأما عدم المانع فعدمي"[٥].

---

(١) التعريفات /٩٧.

(٢) ينظر: الفروق ١/١٦٣، شرح الكوكب المنير ١/٣٤٣، الفروق في مسائل الحكم عند الأصوليين ٢٣٤ومابعدها.

(٣) ينظر: المساعد ١/٣١٩، التذييل والتكميل ٥/١٠٠، تعليق الفرائد ٤/٤٦، همع الهوامع ١/٤٣٤.

(٤) الفروق ١/٢٢٢.

(٥) شرح الكوكب المنير ١/٤٦١، وينظر: الفروق ١/٢٢٢، المانع عند الأصوليين /٢٣٤.د.عبدالعزيز عبدالرحمن الربيعة.

والذي يظهر أنَّ اتفاق المصطلحين في المضمون وتطابق تأثيرهما على الحكم النحوي هو الذي دفع النحويين إلى جعلهما شيئاً واحداً، ولا أجدُ ضيراً في ذلك التسمُّح، لاتفاقهما في حقيقة المفهوم.

وقد سمَّى بعض النحويين عدم المانع بالشرط العدمي(١).

يقول الرضي: "شروط ترخيم المنادى خمسة، أربعة منها عدميّة متعينة، وهي: أن لا يكون مضافاً، ولا مضارعاً له، وأن لا يكون مستغاثاً، ولا يكون مندوباً، ولا يكون جملة. والشرط الأخير ثبوتي غير معيَّن بل هو أحد شرطين:

أحدهما: كونه علماً زائداً على ثلاثة أحرف، والثاني: كونه بتاء التأنيث"(٢).

وهذا التسمح لا يعني عدم إدراك النحويين لاختلاف "عدم المانع" عن "الشرط" في الحقيقة، لأن عدم المانع في الحقيقة هو نقيض المانع، وقد فرَّق السيوطي في قاعدة "إذا تعارض "المانع" و"المقتضي" قُدّم "المانع"" فرَّق بين الشروط والموانع، وهذا يقتضي التفريق بين الشروط الوجوديّة والشروط العدميّة، إذ يقول: ""واسم الفاعل"إذا وُجد شرط إعماله، وهو الاعتماد، وعارضه المانع من تصغير أو وصف قبل العمل، امتنع إعماله"(٣).

أنواع الشروط النحويَّة:

يمكن تقسيم الشروط النحويّة إلى أنواع متعددة، لاعتبارات مختلفة، وأهم تلك التقسيمات الآتي:

أولاً باعتبار نوع الحكم المقيَّد بها.

١- **شروط وجوب**، كاشتراطهم لعمل (إذن) النصب في المضارع: أن يكون الفعل

(١) ينظر: النحو الوافي ٣/٢١٥.

(٢) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مجا/٤٧٠.

(٣) الاقتراح /٣٥٢.

مستقبلاً، وأن تكون (إذن) مصدَّرةً، وألا يفصل بينها وبين الفصل بغير القسم[١]. فإذا تحققت هذه الشروط وجب النصب بـ (إذن) على اللغة الفصيحة، ولذلك فهي شروط وجوب.

٢-**شروط جواز**، كاشتراطهم لتقديم الحال على عامله التصرف نحو: ضاحكاً جاءَ الرجلُ[٢]، فإذا تحقق الشرط جاز التقديم ولم يجب، ولذلك فهو شرط جوازٍ لا وجوب.

ثانياً باعتبار وظائفها التركيبيّة.

الشروط باعتبار وظائفها التركيبيَّة كثيرة لاتكاد تُحصى، ومن ذلك الآتي:

١- **شروط الموقع والرتبة**، كاشتراطهم لتقديم معمول خبر (كان) المفرد على اسمها تقدم الخبر على المعمول، نحو: كان آكلاً طعامَك زيدٌ[٣].

٢- **شروط الربط**، كاشتراطهم وجود الرابط في جملة النعت، نحو: جاء رجلٌ يُحبُّ الكرام[٤].

٣- شروط المطابقة، كاشتراطهم لإتباع النعت المثنى أو المجموع إذا كان لمعمولي عاملٍ واحد اتحاد الموصوفات في الإعراب، نحو: جاء زيدٌ وخالدٌ الكريمان[٥].

٤- شروط الإعمال، كاشتراطهم لعمل المشبَّهات بـ (ليس): (ما، لا، لات، إنْ) ألا تفصل عن اسمها بغير الظروف، نحو: مازيدٌ قائماً[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢/٣، الأصول ١٤٨/٢، التبصرة والتذكرة ٣٩٦/١، الجنى الداني /٣٦١.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٠٠/٤، التبصرة والتذكرة ٢٩٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٢/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٩٨/٤، الأصول ٨٦/١، البصريات ٤٣٤/١، شرح الألفية لابن مالك /١٣٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٨٦/١، الأصول ٢٦٧/٢، الكافي لابن أبي الربيع ١٠٣٨/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٩/٢، المقتضب ٣١٤/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/١، توضيح المقاصد والمسالك ٩٥٨/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٩/١، معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢، المقتضب ١٨٩/٤، الأصول ٩٦/١.

ثالثاً باعتبار نوع تأثيرها في الحكم.

أ) شروط إجراء الأحكام، كشروط الإعمال والإهمال، وشروط الحذف، وشروط التقديم والتأخير، فهذه شروط يتوقف عليها إجراء حكم.

ب) شروط تحقيق الماهيَّة وتحديدها، أو ما يمكن تسميته بشروط التعريفات والحدود النحويّة، كشروط تحقيق الحال، والنعت، وشروط تحديد جملة صلة الموصول ونحوها. وقد فرَّق خالد الأزهري في التصريح بين شروط تحقيق ماهية المفعول لأجله وبين شروط نصبه (المصدرية التعليل الاتحاد في الزمن والفاعل..)، يقول في اشتراط إفادة العليّة: "واستُشكل جعل العليَّة شرطاً؛ لأنَّها محل الشروط، ومحل الشروط لا يُجعل شرطاً، وجوابه بأنَّ هذه شروط لنصبه، لا لتحقيق ماهيته"(١).

الحدود النحويّة و"الاشتراط".

عُني أهل المنطق بالحدود عناية بالغة، وقد كانت الغاية من الحدود عندهم "تصوير المحدود وتعريف حقيقته"(٢)، وقد حذا حذوهم الأصوليُّون في العناية بالحدود، غير أنَّ غاية الحد عندهم هو "التمييز بين المحدود وغيره"(٣).

أمَّا النحويون فأكثرهم على أنَّ "المقصود من الحد تمييزه"(٤)، وقد ذهب الرضي مذهب المنطقيين في أنَّ الحد إنَّما "لبيان ماهية الشيء"(٥)، وقد جمع ابن يعيش بين الغايتين، فغاية الحد "الدلالة على حقيقة شيء، وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتيّاً"(٦).

---

(١) التصريح ٥١٠/١.

(٢) الرد على المنطقيين /١٤. وينظر: تحرير القواعد المنطقيّة /٧٨، والمعجم الفلسفي ٤٤٧/١.

(٣) الرد على المنطقيين /١٧. وينظر: التعريفات في علم أصول الفقه (بحث محكم) /١٦.د.عبدالقادر ياسين الخطيب.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٧/٢، وينظر: شرح الحدود النحويّة للفاكهي /٢٣٠ ت:٠العايد).

(٥) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج٧/١.

(٦) شرح المفصل ١٨/١.

ولاختلاف خصائص المراحل الزمنية للتأليف النحوي، وحدوث التفاعل الطبيعي بين النحويين والأصوليين وأهل المنطق[١]، كانت الحدود من سيبويه إلى العصور المتأخرة حدوداً متعددة الأنواع، ذات طابع بسيط عند المتقدمين، وذات طابع مركب منطقي عند كثير من المتأخرين، فقد وجدت أقسام الحدود بأنواعها في التراث النحوي، فهناك "حدٌّ تام: وهو ما تركّب من الفصل والجنس القريبين، وناقص: وهو ما تركبَّ من الفصل القريب وحده، أو منه ومن الجنس البعيد. ورسم تام: وهو ما تركّب من الخاصة والجنس القريب، وناقص: وهو ما تركّب من الخاصّة وحدها، أو منها ومن الجنس البعيد"[٢]، ويدخل تحت الرسوم الناقصة: التعريف اللفظي، والتعريف بالمثال، والتعريف بالتقسيم، والتعريف بالعلامة، والتعريف بالإشارة[٣].

وليس العنصر الزمني هو المسبّب الوحيد لاختلاف الحدود النحويّة، فهناك أسباب أخرى كاختلافهم الحقيقي في بعض مضمونات الحدود لاختلاف الآراء فيها، إضافة إلى العامل الرئيس الذي أشار إليه الزجاجي (٣٣٧هـ)، وهو اختلافهم في الغرض الذي وضُع الحد له، "فمنهم من أراد التقريب على المبتدئ، فحدَّها من جهة تقرب عليه، ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتى به، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة، فحدها على الحقيقة"[٤].

وبناء عليه، فإنَّ النحويين يتفاوتون في التقيُّد بالخصائص المنطقيَّة للحد، وممَّا يمثِّل محاولة النحويين التقيُّد بالحد المنطقي قول ابن هشام (٧٦١هـ): "واعلم أنَّه إذا أريد تعريف حقيقة الشيء وتمييزه تميزاً ذاتيّاً، فالسبيل إلى ذلك هو الحدُّ وطريقه أن يؤتى بالمحدود، ثم يؤتى بالجنس، وهو اللفظ الدال على جوهر المحدود دلالة عامّة، ولا يتصور أن يكون واحداً، والقريب أولى من البعيد؛ لأنَّ فيه إحلالاً ببعض الذاتيات،

(١) ينظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة /٩٧ ومابعدها.د. عبدالكريم الأسعد، الثقافة المنطقيَّة في الفكر النحوي /٤٩ ومابعدها. دمحي الدين محسب.

(٢) شرح الحدود النحويّة /٢٣٠.

(٣) الخلاف في الحدود النحويّة /٣٥ إعداد: خالد العزاني الحسيني، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء.

(٤) الإيضاح في علل النحوي /٤٦.

ثم يُؤتى بالفصل وهو اللفظ الدال على جوهر المحدود دلالة خاصّة، ويكون واحداً فأكثر بحسب الحاجة.

وشرط الحد الحقيقي أمران:

أحدهما: الاطّراد، وهو أنَّه كلَّما وُجد وجد المحدود، والثاني: الانعكاس، وهو أنَّه كلما انتفى انتفى، مثال ذلك: الإنسان: حيوان ناطق، فكُلَّما وجد الحيوان الناطق وجد الإنسان، وكلَّما انتفى الحيوان الناطق انتفى الإنسان، ومن ثم سُميّ حدّاً؛ لأنه يمنع المحدود من الخروج عنه، وغيره من الدخول فيه"(١).

وبالرغم من تأثير خصائص الحد المنطقي في الحدود النحويّة، فإن هناك سمة غالبة على الحد النحوي، وقد نسب إلى ابن هشام أنَّه قالها في بعض تعليقاته وهي أنَّ: "حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقيّة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود، وإنَّما الغرض بها تمييز الشيء، ليعرف أنه صاحب هذا الاسم، ولهذا لا تراهم يتحرزون عما يتحرز عنه أهل العقليَّات من استعمال الجنس البعيد ونحوه، وإنَّما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم، ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون"(٢).

وبناء على خصائص الحدود النحويّة الماضيّة، فإن ثمة علاقة وثيقة بين الشروط والحدود النحويّة، إذ جزءٌ من الشروط وظيفتها هي تحقيق الماهيّة، ووظيفة التعريفات النحويّة ما بين تمييز المحدود وبيان ماهيته، لذا فرّق النحويون بين الحد والعلامة، فـ"العلامة تكون بالأمور اللازمة، والحدُّ بالذاتيَّة، والفرق بين الذاتي واللازم أنَّ الذاتي لاتفهم حقيقة الشيء بدونه ولو قرَّرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك"(٣).

---

(١) شرح اللمحة البدريّة ١/٢٠١.

(٢) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ١/١٨.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧.

فإذا كانت ثمة شروط يلزم من عدمها عدم تحقق الماهيَّة، فلابُدَّ أن تكون هذه الشروط من صميم أجزاء الحدّ لذلك الشيء، وليس صحيحاً ماذهب إليه أحد الباحثين في الحدود من أنَّ "العلامة فصلٌ مميز مقبول، أمَّا الشروط فهي من مسائل النحو التفصيليَّة التي يُستغنى عنها في الحدود"[١]، فإنَّ ذلك يرده منهج نحاة العرب الذين وضعوا حدوداً للأبواب النحويّة تركز على الأصول العامّة للباب، واستخلاص خصائصه المميزة له من سائر الأبواب، وخاصة الأبواب التي تمثل الوظائف النحويّة التي عُنيت حدودها بالشروط الصرفيّة التي يتوقف تحقق ماهيتها عليها[٢]، وذلك نحو قولهم في تعريف الحال: "الوصف، الفضلة، المسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله، أو تأكيد مضمون الجملة قبله"[٣]، وفي تعريف المفعول لأجله: "المصدر القلبي الفضلة المعلَّل لحدثٍ شاركه وقتاً وفاعلا"[٤].

وبإمكانية كون الشرط جزءاً من الماهيّة[٥]، وجزءاً من الحد النحوي يتميز الشرط النحوي عن الحكم والعلّة.

أمَّا الحكم فقد امتنع عند النظَّار ذكره في الحدود؛ لأنَّ الحكم على المعرّف من مباحث التصديقيات، والتعريف من مباحث التصورات، وقد قيل: الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره، فمتى حصل التصور حتى يُنتقل إلى التصديق؟[٦]، ولذا انتقد ابن هشام حدّ ابن مالك الحال بقوله:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ مفهمُ في حالِ كفرداً أذهبُ.

(١) الخلافات في الحدود النحويّة /٢٢٩ د.خالد صالح العزاني الحسيني.
(٢) ينظر: دور البنية الصرفيَّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها /١٥٣.د.لطيفه إبراهيم النجَّار.
(٣) شرح الحدود النحويّة /١٦٤ت (الإبراهيم).
(٤) شرح الحدود النحويّة /١٦١ت (الإبراهيم).
(٥) طبيعة الشرط النحوي تختلف عن الشرط الفقهي في ذلك، فهم يفرقون بين الركن والشرط بكون الشرط خارج الماهيّة. ينظر: كشاف اصطلاحات للفنون والعلوم ١/١٠١٤.
(٦) ينظر: حاشية الصبَّان على شرح السلّم في فن المنطق للملوي /٨٧.

يقول ابن هشام: "وفي هذا الحدّ نظر؛ لأن النصب حكمٌ والحكم فرعُ التصور، والتصوُّر متوقف على الحد، فجاء الدور"[١].

وأمَّا العلّة فقد منعها المناطقة، وتبعهم المتأخرون من النحاة؛ لأن البحث في الحدود عن ذاتيات المحدود، والعلّة غير ذلك، يقول ابن يعيش في شرح حدّ الحرف: "وقولهم: (مادلَّ على معنى في غيره) أمثلُ من قول من يقول: ماجاء لمعنى في غيره؛ لأنَّ في قولهم: ماجاء لمعنى في غيره، إشارة إلى العلّة، والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلَّة التي وضع لأجلها، إذ علّةُ الشيء غيره"[٢].

وبناءً على ما مضى، يمكننا الإشارة إلى نتيجة خاصة، ونتيجة عامة:

١- أن الحدود النحويَّة تتكون من أوصاف، بعضها يتوقف عليها تحقيق الماهيّة (الحقيقة)، وأوصاف ملازمة وظيفتها تحديد الماهيَّة وتمييزها عن سواها، فأما ما كان لتحقيق الماهية فهو بالضرورة شرط من شروط تحقيق ذلك المحدود، وأما ما كان لتحديد الماهيّة فيدخل منه في الشروط ما انطبق عليه تعريف الشرط.

٢- أنَّ حركة النقد للحدود النحويّة عند المتأخرين من النحاة تدل على أنَّهم "يتمثلون شكلاً ذهنيّاً من أشكال التعريف، كما دفع النقد نفسه إلى البحث عن الحدود الحقيقيَّة للمتصورات النحويَّة"[٣]، وأنَّ توظيف النحويين لمقاييس المنطق لم يكن بدعاً منهم، فإنَّ ذلك يُعدَّ من المشترك المعرفي الذي تأثرت به كثير من العلوم، بل إنَّ الغزالي بالغ في أهميّة قوانين الحدّ بقوله: "وليست هذه المقدّمة من جملة علم الأصول، ولا من مقدماته الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلاً"[٤].

(١) أوضح المسالك ٢/٢٩٦. وينظر: في نماذج أخرى لانتقاد دخول الحكم في الحدود في: حاشية الشيخ محمد أبو النجا على شرح الأزهري للآجرومية/١٦٤، إيضاح المبهم من معاني السلّم في المنطق للدمنهوري/٩.

(٢) شرح المفصل ٨/٢.

(٣) المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب /٢٩٧.د.توفيق قريرة.

(٤) المستصفى من علم الأصول ١/٤٥.

وبذلك فإنَّ توظيف النحويين لبعض مسلَّمات المنطق ليس تداخلاً منهجيّاً "لابد أن يُسّلم إلى اضطراب في تشكيل مادة هذا العلم"[١]، بل هو توظيفٌ معرفي، يصدر النحويون فيه عن وعي بتكامل العلوم والمعارف، يصاحبه كذلك وعي بالخصائص الذاتيّة للدرس النحوي، كما أشار إلى ذلك ابن هشام في حديثه السابق عن اتسام الحدود النحويّة بطابع التسمُّح الذي لا تقبله المعارف العقلية المحضة وتقبله طبيعة الدرس اللغوي الذي هو في حقيقته علم آلة قائم على الوصف والتقعيد، وفق غايتهم المحددة من الحدود، التي تكون أكثر ما تكون لتمييز الشيء و"لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه"[٢].

ثالثاً الاشتراط بين التقعيد والوصف.

إنَّ أهم عامل ساعد النحاة العرب على بناء نظريّة نحويّة متكاملة. هو عامل وضوح الرؤيَّة للغاية التي من أجلها شُيَّد التقعيد اللغوي وهي صيانة الألسن من اللحن في العربيّة، والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة وعلومهما[٣]، وربط اللغة بالنص القرآني لتبقى عبر الأزمان منجذبةً نحو فصاحة هذا الكتاب المُعْجز.

وقد تأكَّد للنحويين أنَّ بناء القواعد لتحقيق تلك الغاية يرتكز على أساسين متكاملين:

الأساس الأوَّل استقراء كلام العرب الذين بلغتهم نزل الذكر الحكيم. يقول ابن السراج: "النحو إنَّما أريد به أن ينحو المتكلَّم إذا تعلَّمه كلام العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أنَّ الفاعل رفعٌ والمفعول به نصب، وأنَّ فَعَلَ مما عينه: ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع"[٤].

(١) تقويم الفكر النحوي /٢٣٩.

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الأوَّل) مج١/٧.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي/٩٥، شرح الحدود النحويّة للفاكهي /٢٣٤. ت: (العايد).

(٤) الأصول ١/٣٥.

الأساس الثاني – سنُّ القوانين والمعايير المبنيَّة على الكثير الشائع من كلام العرب.

وقد تواترت عند النحويين الضوابط التالية:

– "الأقلُّ نوادر، تحفظ عن العرب، ولا يُقاس عليها، ولكنَّ الأكثر يُقاس عليه"(١).

– "الأكثر عدم الالتفات إلى الأقل، وهذا من أصولهم"(٢).

– "قوانينهم أبداً إنَّما يعقدونها على الأصول، لا العوارض"(٣).

وهذان الأساسان اللذان بُنيا عليهما التقعيد اللغوي يستلزمان جهداً لغويّاً كبيراً، يبدأ بجمع وتسجيل المادة المسموعة، ويمرُّ بمرحلة تصنيفية للتراكيب واللهجات، يفرز فيها الكثير الشائع من القليل والشاذ، كما تُفرز الحالات التركيبيّة التي اختصّت بها أشعار العرب دون منثورهم، ليستبين ما للغة الشعريّة من خصائص، إضافة إلى ما يقتضيه بناء النظريّة من تفسير الظواهر وتعليلها، وجمع النظائر وأوجه التشابه بين الظواهر والأحكام، ليتسنى بذلك انضواء الأحكام المتعددة تحت أطر وقوانين كليَّة ممكنة الاحتذاء.

وهذا العمل اللغوي بهذه الغاية المنشودة لم يكن ليتحقق لولا اطمئنان النحويين لمنهجيّة الجمع بين وصف اللغة كما هي والتقعيد لها وصياغة المعايير اللغويّة.

ولقد شاع في الدراسات اللغويّة الحديثة أنَّ المعياريّة "نهج مخالف ومتناقضٌ مع نهج "الوصفية" في العمل اللغوي، وأنَّ "المعياريّة" هي السمة الغالبة في الفكر النحوي، وأنَّها وما تولّد عنها من استخدام القياس، والتعليل للظواهر، والتأويل والتقدير، والمفاضلة بين اللهجات قد تسبّبت في مخالفة الكثير من الأحكام اللغويّة للواقع اللغوي الذي يفترض أنّها تُمثّله، وبالجملة فإنَّ أصحاب هذا المنهج رفضوا من

(١) الكتاب ٤/٨.

(٢) التوطئة /١١٦.

(٣) شرح المقدمة الجزوليّة ١/٢٥.

الفكر النحوي كل موقف "معياري"، إذ المعياريّة في نظرهم هي التي جعلت التفكير النحوي "لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقليّة، ثم يعمد إلى المادة، فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها"(١)، فاللغة "موضوع من موضوعات الوصف، كالتشريح، لامجموعة من القواعد، كالقانون"(٢)، ومن ثمَّ على الباحث اللغوي "أن يكتفي بالوصف الموضوعي لكل ماورد في مدوَّنته، وإلا فإنَّه سيهدر الكثير مما هو موجود ويفرض ما يستحسنه، فيكون له بذلك موقف ذاتي بعيد عن العلم"(٣).

والحقيقة أنَّ فكرة نقد المعياريّة، وتوهم تناقضها مع الجانب الوصفي في العمل اللغوي، قد تسربت إلى كثير من الباحثين العرب تحت تأثير المدرسة الوصفيّة اللسانيّة التي بدأت معالمها على يد العالم السويسري ذي الأصل الفرنسي: دي سوسير (ت ١٩١٣م)، وتطورت تفاصيلها على يد أعلامها بعده ومن أبرزهم اللساني الأمريكي بلومفيد (ت ١٩٤٩م)، وهي تقوم على دراسة اللغة لذاتها، وليس لما ينبغي أن تكون، وترى أن الدراسة المعياريّة للغة "تفتقر إلى النظرة العلميّة الصحيحة، ولا ترتبط باللغة نفسها، وليس لها هدف سوى وضع القواعد التي تميز بين الصيغ الصحيحة وغير الصحيحة، فهي دراسة معياريّة تبتعد كثيراً عن الملاحظة الصحيحة للحقائق، ومجالها محدود ضيّق"(٤).

والحقُّ أنَّ المتأمّل في طبيعة العمل اللغوي يرى أنَّه ليس ثمة تناقض بين الجانب الوصفي والجانب المعياري في تقنين اللغات، إذ "الحقيقة التي خفيت على فقهاء اللغة

(١) دراسات نقديَّة في النحو العربي ٣٠٣/١.د. عبدالرحمن أيوب.

(٢) اللغة بين المعياريّة والوصفيّة /١٨.د.تمام حسَّان.

(٣) المدرسة الخليليّة الحديثة والدراسات اللسانيّة الحاليّة في العالم العربي /٣٧٤.د.عبدالرحمن الحاج صالح، "وقائع ندوة: تقدَّم اللسانيات في الأقطار العربيَّة" الرباط.

(٤) علم اللغة العام /١٩ فردينان دي سوسور. ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، وينظر: النحو العربي والدرس الحديث /٢٤ ومابعدها. د.عبده الراجحي، الكتاب بين المعياريَّة والوصفيّة /١٣ ومابعدها. د.أحمد سليمان ياقوت، النظرية اللغويّة عند فردينان دي سوسير /٩٩ ومابعدها. د.سعدالعبد الله الصويّان. مجلة الدراسات اللغوية (المجلد الثاني العدد الثاني).

وكثير من اللسانيين أنفسهم أن الوصفيَّة والمعياريّة مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئي، ولا إلى نفس الحيّز التصوُّري، فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسنّى مقارنة إحداهما بالأخرى، فليس لزاماً أن تقوم بينهما علاقة ما: من تواز أو تصادم أو تطابق، فهما مصادرتان فكريتان مستقلة إحداهما عن الأخرى فأنْ يلتزم اللساني في تحسسه نواميس الظاهرة اللغوية وصف مدوَّنتها، واستقراء خصائصها دون تعسف منه على الاستعمال، فذاك موقف منهجيٌّ وامتثالٌ اختباري، أمَّا أن يصدح نفس اللساني في تقرير أحوال الاستعمال بأنَّ هذا خروجٌ عن النمط، وهذا اتّفاق مع سنن المواضعة في اللغة فذاك موقف مبدئي معياري، وليس من تناقض بين الأمرين"[(١)].

وإننا لنلاحظ منهجيّة الجمع بين الجانب الوصفي والجانب التقعيدي المعياري ظاهرة جليّة في تداول النحويين لمسائل الاشتراط النحوي. فترى سيبويه مثلاً يضع الشروط المعياريّة لإجراء فعل "القول" مجرى "الظن"، وهي[(٢)]:

١- أن يكون فعل القول مضارعاً.

٢- أن يكون للمخاطب.

٣- أن يكون مسبوقاً باستفهام.

٤- ألا يُفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل.

يقول سيبويه: " "تقول" في الاستفهام شبّهوها بتظنَّ، ولم يجعلوها كيظنُّ وأظنُّ في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يُستفهم المخاطب عن ظن غيره، ولا يُستفهم هو إلا عن ظنّه، فإنَّما جُعلت كتظنَّ، كما أنَّ (ما) كليس في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها، وإذا تغيَّرت عن ذلك، أو قُدّم الخبر رجعت إلى القياس، وصار اللغات فيها كلغة تميم... وذلك قولك: متى تقول زيداً منطلقاً؟، وأتقول عمراً ذاهباً؟، وأكلَّ يومٍ تقول عمراً

(١) مباحث تأسيسيّة في اللسانيات /٢٣٤.د.عبدالسلام المسدّي.

(٢) ينظر:المغني لابن فلاح ٣٣٦/٣.ت: (السعدي)، شرح التسهيل لابن مالك٩٥/٢، التذييل والتكميل١٣٦/٦.

منطلقاً؟، لا يُفصل بها كما لم يُفصل بها في: أكُلَّ يوم زيداً تضربه، فإن قلت: أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ، ؟ رفعت؛ لأنه فُصل بينه وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: أأنت زيدٌ مررتَ به؟، فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل. قال الكميت:

أجُــهَّــالاً تــقــولُ بــنِــي لُــــؤَيٍّ لَعَمرُ أَبيْكَ أَمْ مُتجَاهلِيْنا؟[1].

وقال عمر بن أبي ربيعة:

أمَّــا الــرَّحــيْــلُ فــدوْنَ بَــعْــدِ غــدٍ فمتى تقولُ الدارَ تَجْمعنا؟"[2] [3]

ونلاحظ في نص سيبويه جوانب معياريّة تتمثّل في:

١- إجراء "القياس" بين (تقول) و(تظن) لاشتراكهما في جامع المعنى، وكان للشروط كما أشار سيبويه وظيفة في تحقيق الشبه بين المقيس والمقيس عليه، فـ "إنما اشتُرطت هذه الشرائط ليتحقق شبهُهُ بالظن"[4].

٢- الحمل على الشبه وجمع النظائر، وذلك بالتنظير لقياس (تقول) على (تظن) بقياس (ما) على (ليس).

٣- العمل بنظرية "الأصل والفرع"، فقد وصف سيبويه رفع ما بعد فعل القول إذا فُقدت الشروط التركيبيَّة بأنه صيرورة إلى الأصل.

ومما ينبغي ملاحظته هو أن كلَّ هذه الجوانب المعياريّة التي يزعم كثيرٌ من الدارسين أنَّها من مشكلات الطابع المعياري في الفكر النحوي منبثقة من واقع الجانب الوصفي لكلام العرب ومبنيّة عليه.

---

(١) البيت من الوافر. وقائله الكُميت الأسدي.
ينظر: ديوانه /٣٩٥، شرح أبيات سيبويه ٢١٧/١، تخليص الشواهد /٤٥٧، خزانة الأدب ١٨٣/٩.
(٢) البيت من الكامل. وقائله عمر بن أبي ربيعة.
ديوانه /٤٣٤، شرح أبيات سيبويه ٢٤٤/١، التذييل والتكميل ١٣٧/٦.
(٣) الكتاب ١٢٣/١.
(٤) المغني لابن فلاح ٣٣٦/٣ ت: (السعدي).

ففي إجراء "القياس" نجد سيبويه يسنده للعرب أنفسهم بقوله: "شبَّهوها بتظنُّ"، إذ القياس ليس منطقاً مفروضاً بالقسر على التراكيب اللغويّة، بل هو منطق اللغة نفسها، يؤمن به العرب من قبل بناء النظريّة، وقد أشار ابن جني إلى هذا الأصل بقوله: "اعلم أنَّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال"(١).

إنَّ "القياس" بين الأحكام النحويّة يصبح إجراءً معياريّاً علميًّا مقبولاً عند النحويين حين يكتسب مشروعيته من الجهد الوصفي لواقع كلام العرب، فهو بذلك "نوعٌ من الاستقراء الذي ينتقل من الوقائع التي هي النصوص الكثيرة إلى الكشف عن قوانين سيرها وقواعد ضبطها، بحيث يصل في النهاية إلى قانون ونظام يفسّر اطراد الظواهر الجزئية. فهو هنا يقدّم العلم بالقواعد المطردة التي بها يحال بين المتكلم والخطأ في اللغة"(٢).

وأمَّا الحمل على الشبه في التقعيد للشروط فهو كذلك مرتبط عند سيبويه بالمراقبة الوصفيّة للغات العرب ومعهود خطابهم، فقد حمل عدم إعمال (تقول) عمل (تظنُّ) إذا فقدت الشروط على عدم إعمال (ما) عمل (ليس) بغير شروطها، فهي "إذا تغيّرت عن ذلك أو قُدّم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم"(٣).

وأما نظرية "الأصل والفرع"، فقد ربط سيبويه عدم إعمال (تقول) عمل (تظن) صراحة بالجانب الوصفي لواقع اللغة، إذ من دلالات الأصل عنده: الكثرة في الاستعمال، وقد قال في نفس الباب، "واعلم أنَّ قلتُ إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها"(٤).

ثم يختم سيبويه حديثه عن شروط إجراء (تقول) مجرى (تظنّ) بممارسة وصفيّة محضة، تدل على أنَّ مرحلة سنّ المعيار على الكثير الشائع من كلامهم كانت مرحلة

---

(١) الخصائص ١١١/١.

(٢) مراحل تطور الدرس النحوي /٢٠٩.د.عبدالله حمد الخثران.

(٣) الكتاب ١٢٣/١.

(٤) الكتاب ١٢٢/١.

تالية لاستقراء وصفي لكلام العرب ولهجاتهم، إذ يقول: "وزعم أبو الخطَّاب وسألته عنه غير مرَّة أنَّ ناساً من العرب يوثق بعربيتِّهم، وهم بنو سُليم، يجعلون باب قلتُ أجمعَ مثل ظننتُ"(١)، فالجانب الوصفي عند سيبويه يتسم بأمانة النقل، وخروج بني سُليم على شروطه المعياريّة لم يمنعه من التنويه على نقاء عربيتهم، لكنَّما الأمر هو المنهج الذي اختطه النحويون وهو التقعيد على الفصيح الكثير الشائع من كلام العرب.

وكثيرة هي المواضع التي يختم فيها سيبويه الحكم المعياري بما يدل على اعتماده أولاً وأخيراً على الجانب الوصفي المحض، والمتمثل في استقراء كلام العرب ولهجاتهم، ومن ذلك ما أعقب حديثه عن شروط إعمال (إذن) الناصبة للمضارع وهي: أن تكون في صدر الجواب، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، وألا يفصل بينه وبين (إذن) بغير القسم(٢)، إذ يقول سيبويه: "وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب، فأخبرتُ يونس بذلك، فقال: لا تُبعدنَّ ذا، ولم يكن ليرويَ إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هَلْ وبلَ"(٣).فمعاملة (إذن) مع توفر الشروط معاملة الحروف غير العاملة لغة مسموعة، لكنها ليست المعيار؛ لأنها لا تمثِّل الكثير الشائع من كلامهم، وبما أنَّ المعيار مبنيٌّ على معهود كلام العرب فليس تحكمّاً من النحويين إنْ حكموا على التركيب بالخطأ أو الصواب أو الحسن أو الضعف؛ لأن وظيفة النحوي الحقيقيَّة هي "التقريب بين المعطيات لتوصيفهما، ثم استنتاج قوانين عامة منهما، فهو يستغل الاستعمال لا لينقله كما هو، وإنَّما ليقدمه في شكل قواعد محدودة العدد"(٤)، وهذا ما لاحظناه في تفعيل سيبويه للجوانب المعياريّة بناءً على العمل اللغوي الوصفي. وأصل المعيار عند النحويين هو ما كرره سيبويه في أكثر من موضع بقوله: "استحسن من هذا ما استحسنته العرب، وأجره كما أجروه"(٥).

---

(١) الكتاب ١/١٢٤.

(٢) ينظر: الأصول ٢/١٤٨، الإيضاح العضدي /٣٢٠، كشف المشكل ١/٥٤٠، شرح التسهيل لابن مالك ٤/٢٠، الجني الداني /٣٦١.

(٣) الكتاب ٣/١٦.

(٤) أعلام وآثار من التراث اللغوي/١٥٥.د. عبدالقادر المهيري.

(٥) الكتاب ٢/٧٧، وينظر: ١/٣١٨، ٢/٤٠١.

أمَّا الكلام الوارد عن العرب مخالفاً للمطرد من الشروط النحويّة فالنحويُّون لا يعدونه خطأً، بل يصفونه بالشذوذ إن كان في النثر، أو بالضرورة إن كان في الشعر، بل إنني أزعم أنَّ موقف احترام الشذوذ الذي اتخذه النحويون وسيأتي تفصيله وذلك ابتداءً بتحلِّيهم بالأمانة الوصفيَّة وإقرارهم بأنَّ "الشواذ في كلامهم كثيرة"(١)، وانتهاءً باعتقادهم أنَّ "الشذوذ لا ينافي الفصاحة"(٢) هذا الموقف لا يصدر إلا عن ارتباط وثيق بين النحاة والمنهج الوصفي الذي يحترم كل ما هو في دائرة اللغة شاذّاً كان أم قياساً، وقد حافظوا على كل شاذ لم يتمكنوا من ردّه بالتأويل إلى القياس، لأنَّهم يعتقدون أن الشواذ وإن كانت لا تعبِّر عن الكثير المطرد، ولا تورد نقضاً للقواعد المطردة(٣)، تعني الكثير في الكشف عن سنن العربيّة، ولهجاتها، لذا قالوا: "الشاذ لا يتصرّف فيه"(٤)، وبناءً عليه فإنّ الشروط النحويّة وظّفت كذلك للمحافظة على دقة وصف الاستعمال الشاذ وإن كان غير مقيس، وبذلك تقوم الشروط النحويّة بوظيفة وصفيّة كما تقوم من وجه آخر بوظيفة معياريّة، باعتبارها قيوداً واجبة تتوقف عليها كثيرٌ من الأحكام، ولذلك قيل في شروط مجيء النعت مصدراً على غير قياس(٥): الإفراد، والتذكير نحو: هذا رجلٌ عدلٌ: "فائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليه"(٦).

كما أنَّ إقرار النحويين بوجود شروط للقياس على بعض الأحكام، مع إقرارهم كذلك باتباع الوارد عن العرب فيه نفسه دون القياس عليه مع مخالفته للشروط القياسيّة(٧)، يؤكّد منهجيّة الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج المعياري في تحليل الشروط النحويّة.

---

(١) الكتاب ٢/١٢٤.

(٢) فيض نشر الانشراح ١/٤٢٧.

(٣) ينظر: لمع الأدلة /١٠٧.

(٤) التذكرة والتبصرة ١/٢٤٩.

(٥) الأصول ٢/٣١.

(٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/٦٠٤.

(٧) ينظر: الخصائص ١/٩٩.

يقول ابن مالك في اسم المكان المصوغ من مصدره:

وشـرطُ كـونِ ذا مقيسـاً أن يقعْ ظرفاً لما في أصلِه معْهُ اجتمعْ[١]

وذلك نحو: قعدتُ مقعدَ زيدٍ، فلو لم يتحقق شرط اجتماع اسم المكان مع عامله في أصل الاشتقاق لم يصح عمله فيه قياساً[٢]، ومعنى نظم ابن مالك "أنَّه قد يأتي مثل: اعتكافك مقعدَ زيد سماعاً لقوله: "وشرط كون ذا مقيساً"، ولم يقل: "وشرطُ وجود ذا"، فدلَّ على أنهُ قد يجيءُ ويكون غير مقيس، وذلك نحو قولهم: هو منِّي منزلةَ الشِّغاف"[٣].

فالاستقراء هو الذي جعل النحويين يحكمون على أن المعيار والقياس الكثير هو توفر الشروط لنصب ذلك الظرف، كما أن النهج الوصفي في تحليلهم هو الذي حكم باتّباع الوارد عن العرب فيه نفسه دون القياس عليه. وقد بيّن سيبويه هذا المنهج الوصفي المعياري بقوله في المسموع المخالف لشرط الاتحاد في أصل الاشتقاق: "وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو منّي مجْلسَك، أو متكأ زيد، أو مربط الفرس، لم يجز. فاستعمل من هذا ما استعملت العربُ وأجزْ ما أجازوا"[٤].

وبناءً على ما مضى يمكننا القول بلا تردد بأنَّ التفكير النحوي كان يرى وِفاقاً بين ثنائية المعياريّة والوصفية، وأنَّ "عالم اللغة قد يكون وصفيّاً في مرحلة معيّنة، ومعياريّاً في مرحلة أخرى، أو قد يكون وصفيّاً معياريّاً في آن واحد، وصفيّاً عندما ينظر إلى القوانين العامّة التي تحكم الاستعمال اللغوي، ويصفها ويستقري خصائصها، ويصنّف وحداتها، ويبني نموذجاً لما يجري في داخلها. ومعياريّاً عندما يستخدم هذا الوصف في تعليم اللغة"[٥].

(١) المقاصد الشافية ٣/٣٠٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٥، المقتضب ٤/٣٣٦، الأصول ١/١٩٩، المقرب ١/١٤٧.

(٣) المقاصد الشافية ٣/٣٠٣.

(٤) الكتاب ١/٤١٤.

(٥) العربيّة وعلم اللغة البنيوي /٢١٨.د. حلمي خليل.

وهذه المزاوجة هي سمة عامة في الفكر النحوي، المتقدّم منه والمتأخر، الكوفي منه والبصري، وإن كانوا على درجة متفاوتة من المعياريّة، وليس صحيحاً أن الفكر النحوي يضم "حركتين متعاكستي الاتجاه: حركة أولى: انطلقت من الواقع اللغوي، لتنتهي بالنحو إلى القواعد والمعايير، وحركة ثانيّة: تبدأ من النحو، وتنتهي في الواقع اللغوي، لتفرض عليه هذه القواعد"(١)، بل الفكر النحوي برمته يسعى لبناء نظريّة من مجموعة معايير منتظمة مطردة تكون هادياً لمن أراد أن ينتحي سمت العربيّة، ويحتكم إليها لمعرفة الخطأ من الصواب، والحسن من الضعيف، ولا ضير عندهم إن تدخل المنطق العقلي في إنتاج بعض معايير هذه النظريّة، إذ اللغة نفسها ذات منطق، فهي نشاط عقلي بشري، وانتقاد تدخل المنطق في التقعيد اللغوي "أضحى مع دوران البحث اللغوي أمراً غير ذي بال؛ فقد انتفع تشومسكي بـ "المنطق" في بناء النظريَّة العامة للبنية اللغويّة، مما يعني أنَّ الانتفاع بالعلوم ذوات الصلة بالنحو واللغة، يجب ألا يكون بحال عيباً يرمى به الباحثون، سواء كان ذلك قديماً أم حديثاً؛ لأن ذلك استثمار للمعطيات المتوافرة في التقعيد"(٢)، وهذا ما فعله نحاة العربيّة حينما أقاموا بناء النظرية وهم يرتقون من مستوى الملاحظة والوصف إلى مستوى التفسير والتعليل وجمع النظائر، حتى أصبح من أهم سمات جهازهم النظري: الاتّساق والانتظام، ولم يشعروا بما شعرت به كثيرٌ من الدراسات اللسانيّة المعاصرة من تضادّ الجهد الوصفي مع الجهد المعياري في العمل اللغوي، "فقد كان الاستقراء أصل جهازهم وأساسه على نفس القدر الذي كان جهازهم صورة للاستقراء، فلا الجهاز ضائقٌ بمجرَّدات الاستعمال، ولا وجوه الاستعمال متجاوزة للجهاز"(٣).

---

(١) نشأة الدرس اللساني العربي الحديث /٧٠.د. فاطمة بكوش،
وينظر: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي /٦ ومابعدها د. عبدالفتاح الحموز.
(٢) مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين /٢٠٨.د.عطا محمد مرسي.
(٣) أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة ١٢٨٩/٢.د.محمد الشاوش.

الفصل الأول

مصادر الاشتراط النحوي

المبحث الأوَّل

السماع

لقد ارتبط تقنين العربيّة والتقعيد لها بظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم بلغتها، "فقد اعتبر الفكر النحوي أنَّ اللغة مادامت متداولةً فإنَّها تتطور، ومادام الناس يتحدثون بها على فطرهم فإنَّ حركة التغيير اللغوي تبقى هي الأخرى على سجيتها، فلا يحدُّها حاجز، وهذا يؤذن بتطور جوهري في طبيعة اللغة قد يبعدها مع الزمن عن أصلها الأوَّل الذي نزل به القرآن الكريم.

ومن ثمَّ واجه النحاة هذا التطور بوضع قواعد للغة تقوم على أسسٍ كلية ومبادئ عامة، تمنعها من التفلت والتشتت على ألسنة أصحابها... وبثباتها تجنح اللغة نحو البقاء"(١).

لقد وفّق النحويون بهذا الجمع بين الوعي بطبيعة تطور اللغات الإنسانية ووضوح الغاية والهدف من تقنين العربيّة وعلاقته بالنص القرآني، وقد أشار إلى ذلك ابن خلدون (٨٠٨هـ) في مقدمة حديثه عن "علوم اللسان العربي" و"صناعة العربيّة" إذ يقول: "وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهدُ بها، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مُطَّردةً شبه الكُليّات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويُلحقون الأشباه

(١) ضوابط الفكر النحوي١/٢٠٣.

بالأشباه، مثل أنَّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع.

ثم رأوا تغيُّر الدلالة بتغيُّر هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجِب لذلك التغيُّر عاملاً، وأمثال ذلك، وصارت كلُّها اصطلاحات خاصةً بهم، فقيَّدوها بالكتاب وجعلوها صناعةً لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو"(١).

وبذلك فإنَّ قوانين العربيّة أصبحت "كابحاً لجموح التفاعل بين المؤسسة اللغويّة، وناموس الزمن الطبيعي، فحافز تنظيم اللغة في تاريخ الحضارة العربيّة هو عقائدي حضاري، فكان النحو من أصل نشأته امتثالاً دينيّاً مذهبيّاً أكثر مما كان تطلُّعات الفكر نحو (عقلنة) الحدث اللساني"(٢).

وبناءً على وضوح الرؤية والهدف في العمل اللغوي عند نحاة العربيّة فإنَّهم حددوا بدقة الوسيلة والخطوات الأولى التي توصلهم لتحقيق التقنين اللغوي، وهي استقراء كلام العرب في "خطوة حسية لا تشتمل على تجريد؛ لأنَّها لا تتجاوز النقل والاستقراء والكشف عن هيئات المسموع، وملاحظة اختلاف الصور فيها، بحسب اختلاف الموقع"(٣)، ولأنَّ التقعيد النحوي قام على وصف ما نطقت به العرب ابتداءً، لاعلى فرض المعيار والقاعدة، وجدنا سيبويه في أول منجز نحويٍّ يصل إلينا يدير تداولاته النحويّة على مبدأ النصوص التالية:

- "فإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وضعت فيها، ولا تُدخل فيها ما لم يدخلوا من الحروف"(٤).

- "فليس لك في هذه الأشياء إلا أن تجريها على ما أجروها، ولا يجوز أن تريد بالحرف

---

(١) مقدمة ابن خلدون/٥٠١.

(٢) مباحث تأسيسية في اللسانيات/١٣٤.د.عبدالسلام المسدّي.

(٣) الأصول/٦٨.

(٤) الكتاب١/٣٣٠.

غير ما أرادوا"[١].

- "قف على هذه الأشياء حيث وقفوا"[٢].

- "استعمل من هذا ما استعملته العرب، وأجز منه ما أجازوا"[٣].

ويؤكّد ابن السراج أنَّ بناء التقعيد النحوي قام على أساس استقراء كلام العرب، بالسماع منهم، والرواية عنهم، فيقول: "النحو إنَّما أريد به أن ينحو المتكلِّم إذا تعلَّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأنَّ فَعَلَ مما عينه: ياء أو واو تُقلب عينه من قولهم: قام وباع"[٤].

ولهذا الارتباط الوثيق بين النحويين وغاية منع ناموس التطور اللغوي من حجب أبناء العربيّة عن فهم النص القرآني كان السماع عن العرب مقنَّناً ومؤطَّراً بإطار زمني، وإطارٍ مكاني. وما أثير عند كثيرٍ من الدارسين في نقد هذين الإطارين[٥]، فهو ناتج في الغالب عن وهمٍ في الغاية التقعيديّة عند نحاة العربيّة، فالإطار المكاني يعبّر عن رغبتهم في التقعيد على لغة عليا تجمع ما علا من أساليب وظواهر لهجات العرب، فهي أقرب ما يمكن أن يعبر عن الفصاحة القرآنية المنشود الارتباط بها[٦]، كما أنَّ الإطار الزماني يحدد المدونة الفصيحة المضمونة لربط أبناء العربيّة بها، إذ لو تركت المدونة السماعية بلا إطار زمني لخضعت لناموس التطور والتغير، ولأدَّى ذلك

(١) الكتاب١/٢١٨.

(٢) الكتاب١/٢٦٦.

(٣) الكتاب١/٤١٤.

(٤) الأصول١/٣٥.

(٥) ينظر: رأي الدارسين الوصفيين في: النحو العربي والدرس الحديث/٤٨، وينظر: مدرسة الكوفة/٣٨٠.د.مهدي المخزومي.

(٦) ينظر: الأصول/١٠٣، التفكير العلمي في النحو العربي/٦٨.د.حسين خميس الملخ، ومنهج النحويين القدامى في الميزان/١٨٦.د.أحمد مطر العطيّة. مجلة الدراسات اللغويّة(المجلد العاشر العدد الثالث).

إلى خلاف ما ينشده علماء العربيّة من إرساء قواعد قارَّةٍ تربط الأجيال بالفصاحة القرآنية المُعْجزة.

وهذا النظام التقعيدي السماعي هو الذي جعل كتاب سيبويه "أول وضعٍ شامل لقواعد العربيّة لم تغيرّ الأجيال المتأخرة شيئاً من أسسه وقواعده، وإن وسعته توسيعاً مختلف النواحي، أو غيرت من صوره وقوالبه"(١).

وتبدو أهمية السماع في ذاته، من مقارنته بمصدر التقعيد الثاني: القياس، فإن نصوص النحويين رحمهم الله صريحة في أن السماع هو أصل مصادر الاحتجاج اللغوي، يقول ابن السراج: "الأصل ما سمع عن العرب، وإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئَ فيه إلى القياس"(٢).. وبناء على ذلك وضعوا الأسس الآتية:

١- الأحكام النحويّة لاتثبت بقياس، وإنَّما تثبت بالنقل، فـ "سبيل النحويين اتباع كلام العرب، إذْ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتها، فأمَّا أن يعملوا قياساً وإن حسُن يؤدي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم"(٣). فأحكام النحو ليست"على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتّباع"(٤).

٢- إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع(٥)، يقول أبو علي الفارسي مبيّناً سيادة السماع على القياس في التقعيد اللغوي: "لو لم يعاضد القياس "السماعُ" حتى يجيء السمع بشيء خارج عن قياس، لوجب اطّراح "القياس"، والمصير إلى ما أتى به السمع، ألا ترى أنَّ التعلّق بـ "القياس" من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم... فالقياس أبداً يترك للسماع، وإنَّما يلجأ إليه إذا عُدم في الشيء السمع، فأما أن يُترك السماع للقياس فخطأٌ فاحشٌ وعدول

(١) العربيّة/٥٠. يوهان فك.
(٢) الأصول ١/١٠.
(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاَّد/٢٠٤.
(٤) الاقتراح/٢٤٤.
(٥) ينظر: الخصائص ١/١١٧.

عن الصواب بيَّن؛ ألا ترى أنه يجوز في القياس أشياء كثيرة... ثم لا يجيء به السماع، فيُرفض ولا يؤخذ، ويُطَّرح ولا يُستعمل، ويكون المستعمل لذلك آخذاً بشيء رفضه أهل العربيّة، كما رفضوا استعمال سائر اللغات التي ليست بلغةٍ لهم، وهذا طريق يؤدي سالكه إلى خلاف ما وضعت له العربيّة"[١].

مصدر السماع والاشتراط النحوي

يُعدُّ استدلال النحويين بالسماع المحتج به لإثبات الشروط النحويَّة سمةً غالبة مطَّردةً لا تكاد تتخلف في مسائل الشروط النحويّة.

ويمكننا ملاحظة طبيعة هذا الاستدلال من خلال النماذج الآتية:

١) يشترط النحويون[٢] للاستغناء عن جواب الشرط غير الامتناعي إذا تقدَّم القسمُ على أداة الشرط أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، وذلك أنَّ الجواب المذكور يكون للقسم وجواب الشرط محذوف، ولا يجوز حذفه إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً، ولا يكون مضارعاً إلا في ضرورة الشعر.

يقول سيبويه: "فإن قلت: لئن تفعلْ لأفعلّنَّ قبُح؛ لأنَّ (لأفعلنَّ) على أول الكلام، وقبح في الكلام أن تعمل (إنْ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله"[٣].

ويعلل ذلك الفراء بقوله: "لأنَّ العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله على جهة فعَلَ، ولا يكادون يجعلونه على (يفعلُ)[٤]؛ كراهة أن يحدث على الجزاء حادثٌ وهو مجزوم"[٥].

---

(١) المسائل الحلبيَّات/٢٢٦ ٢٢٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٦٦/٢، الأصول ١٦١/٢، التبصرة والتذكرة ٤١٧/١، شرح المفصل ٥٨/٧.

(٣) الكتاب ٦٦/٣.

(٤) نص الفراء في مواضع أخرى على جواز ذلك.
ينظر: معاني القرآن ٦٦/١، ١٣٠/٢.

(٥) معاني القرآن ٦٥/١.

وقد استدل سيبويه بالسماع القرآني على هذا الشرط، ونص على موافقته لمجرى كلام العرب، إذ يقول: "فهكذا جرى هذا في كلامهم. ألا ترى أنه قال عز وجلَّ : ﴿وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٢٣﴾[١]، وقال عز وجلّ: ﴿وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٤٧﴾[٢]، لما كانت (إنْ) العاملة لم يَحسُن إلاَّ أن يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله. فهذا الذي يُشاكلها في كلامهم إذا عملتْ"[٣].

وفي نفس الموضع يتحدث سيبويه عن حكم آخر له نفس الشرط، وهو شرط المضي لفظاً أو معنى لجواز رفع جواب الشرط[٤]، مستدلاً عليه بسماعٍ شعري، إذ يقول: "وقد تقول إن أتيتَني آتيكَ، أي آتيك إنْ أتيتني، قال زهير:

وإنْ أتــاهُ خـليْـلٌ يــوْمَ مسـألـةٍ يـقـولُ لاغـائـبٌ مـالـيْ ولا حَــرِمُ[٥]

ولا يَحسُن: إنْ تأتني آتيكَ، من قبلَ أنَّ (إنْ) هي العاملة"[٦].

فشاهد سيبويه في بيت زهير هو رفع جواب الشرط (يقولُ) لتحقق شرط مضي فعل الشرط لفظاً أومعنى.

٢) يقول المبرد مستدلاًّ على شرط عدم نقض النفي لإعمال (ما) النافية عمل (ليس)[٧]:

"وأمَّا نقض الخبر فقولك: مازيدٌ إلا منطلقٌ لأنك نفيت عنه كلَّ شيء إلا الانطلاق فلم تصلحُ (ما) أن تكون عاملة في نقض النفي، كما لم تعمل في تقديم الخبر.

(١) سورة الأعراف، آية ٢٣.
(٢) سورة هود، آية ٤٧.
(٣) الكتاب ٦٦/٣.
(٤) ينظر: المقتضب ٦٩/٢، الأصول ١٦١/٢، التوطئة /١٥٠، المقرب ٢٧٥/١، رصف المباني /١٨٧.
(٥) البيت من البسيط. وقائله زهير بن أبي سُلمى.
ينظر: ديوانه /٩١، الكتاب ٦٦/٣، المقتضب ٦٨/٢، الأصول ١٩٢/٢، الدرر اللوامع ٧٦/٢.
(٦) الكتاب ٦٦/٣.
(٧) ينظر: الكتاب ٥٩/١، الأصول ٩٢/١، التبصرة والتذكرة ١٩٩/١، شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١.

قال الله عز وجل: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍ ﴿٥٠﴾﴾[١] و﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴿٢٤﴾﴾[٢]، وقال حيث كانت في موضعها ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾﴾[٣] و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴿٢﴾﴾[٤]"[٥].

٣) من صور اعتناء النحويين بالدليل النقلي في مسائل الشروط النحويَّة أنَّهم كما يستدلون بالمسموع لإثبات الشرط، ويستدلّون كذلك به لدفع بعض الشروط والاعتراض عليها، يقول ابن مالك معترضاً على اشتراط أكثر النحويين[٦] في بدل البعض والاشتمال وجود عائدٍ على المبدل منه، قال: "والصحيح عدم اشتراطه، لكنَّ وجوده أكثر من عدمه؛ كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴿٢١٧﴾﴾[٧]. ومن الشواهد على الاستغناء عن الضمير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿٩٧﴾﴾[٨]، ومن بدل الاشتمال المستغني عن ضميره قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴿٥﴾﴾[٩]، ومنه قول الشاعر:

هلْ تُدْنِينَّك منْ أجَارِعِ وَاسِطِ ... أوْباتُ يَعْمَلةِ اليدينِ حِضَارِ

من خالدٍ أهْلِ السَّماحَةِ والندى ... مَلِكِ العراقِ إلى رمالِ وَبارِ[١٠].

---

(١) سورة القمر، آية ٥٠.
(٢) سورة المؤمنون، آية ٢٤، ٣٣.
(٣) سورة يوسف، آية ٣١.
(٤) سورة المجادلة، آية ٢.
(٥) المقتضب ٤/١٩٠.
(٦) ينظر: مغني اللبيب /٦٥٧، همع الهوامع ٣/١٤٨، الأشباه والنظائر ٢/١٤٨.
(٧) سورة البقرة، آية ٢١٧.
(٨) سورة آل عمران، آية ٩٧.
(٩) سورة البروج، الآيتان ٤، ٥.
(١٠) البيتان من الكامل، والقائل هو الطرِّمَّاح الحكم بن حكيم يمدح خالد بن عبدالله القسري. ينظر: ديوانه ١٥٢، ١٥٣، شرح الألفية لابن الناظم /٣٩٥، المقاصد النحويّة ٣/٢٠٢.

فـ (من خالدٍ) بدل من (واسط)"[١].

مظاهر تدل على ارتباط الاشتراط النحوي بمصدر السَّماع.

أولاً - من مظاهر عناية النحويين بالدليل النقلي رصدهم للعلاقة بين الشروط النحويّة واللهجات العربيَّة؛ فبعض الشروط قد اختلفت اللهجات في إثباتها. ومن مسائل ذلك الآتي:

أ) يقول ابن فلاح اليمني في إجراء القول مجرى الظن والاشتراط له في نحو: أتقول زيداً قائماً؟[٢]: "وللعرب في القول ثلاثة مذاهب:

مذهب أكثر العرب حكاية ما بعده؛ لأنَّ أكثر ما يؤتى به لحكاية ما تقدَّم لفظاً، كقولك: قال زيدٌ : عمرٌ منطلقٌ أو معنى، كقولك لمن قال: لا إله إلا اللّه ـ: قُلتَ: حقّاً...

المذهب الثاني لبني سُليم:

إجراء القول مجرى الظنّ من غير شرط، فيقولون: قُلتُ زيداً منطلقاً؛ لشبهه بالظنّ، لكونه طريقاً مؤدياً إلى العلم كالظنّ، ولدخوله على المبتدأ والخبر.

المذهب الثالث

إجراؤه مجرى الظنّ بأربع شرائط: أ- الاستفهام، ب- والخطاب، جـ- والاستقبال، د- وأنْ يفصل بين حرف الاستفهام والفعل بأجنبي غير الظرف... وإنما اشترطت هذا الشرائط ليتحقق شبهه بالظنّ"[٣].

وربَّما وظفَّ النحويون هذه الشروط اللهجيّة في تداولاتهم واختياراتهم، ومن ذلك ما أشار إليه أبو حيَّان بقوله: "واختلف النحويُون في القول الذي أُجْري في العمل مجرى

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٢/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٢/١، شرح التسهيل ٩٥/٢، التذييل والتكميل ١٣٥/٦.

(٣) المغني لابن فلاح ٣/ ٣٣٢-٣٣٦ ت: (السعدي).

الظن، هل أجري مُجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معاً؟

فذهب الجمهور إلى أنَّه لا يعمل عمل الظنّ حتى يُضمَّن معنى الظنّ في اللغة السُلَمية وغيرها... ويدل على اشتراط أن يكون المعنى على الظنّ أنَّ غير بني سُليم اشترطوا تلك الشروط في إعماله لتقويتها معنى الظنّ فيها؛ ألا ترى أنَّ الاستفهام يقوي معه معنى الظنّ، من جهة أنَّ الاستفهام لا يكون إلا عن مظنون، لا عن معلوم.

وكذلك المستقبل، وقوعه مظنون لامقطوع به، بخلاف الماضي، وكذلك الخطاب أيضاً، يُقوّي معنى الظن، وذلك أنَّ الإنسان أكثر ما يستفهم عن ظنّه لا عن ظنّ غيره"[١].

ب) يشترط النحويون[٢] لعمل (إذن) النصب في المضارع شروطاً يوجزها أبو علي الفارسي بقوله: "ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمر (إذنْ)، وإنَّما تعملُ في الفعل إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأةً، ولو لم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلاً، وذلك أن يقول القائل للرجل: أنا أكْرِمُكَ، فتقول: إذنْ أُحبَّك، فإن اعتمدت بالفعل على شيءً قبلها رفعت، وذلك قولك: أنا إذن أكرمُك، ترفع؛ لأنَّ الفعل معتمدٌ على الابتداء الذي هو أنا، وكذلك: إنْ تُكرمني إذنْ أُكرمْك"[٣].

وفي مقابل هذه اللغة الفصيحة قال السيوطي: "وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعض العرب، حكاها عيسى بن عُمَر، وتلقَّاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب"[٤].

وقال سيبويه: "وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناساً من العرب يقولون: إذنْ أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لاتُبعدَنَّ ذا. ولم يكن ليَرْويَ إلا ما سمع، جعلوها

---

(١) التذييل والتكميل ١٤١/٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢/٣، الأصول ١٤٨/٢، التبصرة والتذكرة ٣٩٦/١، الفصول لابن الدهان /٥٢، الجني الداني /٣٦١.

(٣) الإيضاح العضدي /٣٢٠.

(٤) همع الهوامع ٢٩٦/٢.

بمنزلة هَلْ وبَلْ"(١).

ولنا أن نقتبس من هذا النص - إضافة إلى إلغاء بعض العرب عمل (إذن) كإلغاء عمل الحروف غير المختصة - ما أشار إليه يونس بقوله: (ولم يكن ليروي إلا ما سمع)، ففي ذلك إشارة إلى ارتباط إثبات الشروط وعدمها بالمسموع المحتج به من كلام العرب، كما أنَّ فيه إشارة إلى اطمئنان النحويين إلى الثقة القريب العهد بالعرب الفصحاء، وقد قال ابن أبي الربيع مرجّحاً قول سيبويه على المبرد في الحكم على شذوذ أحد التراكيب: "وسيبويه أعرفُ بهذا، لأنه باشر العرب، وسمع المتكلم بهذا، وعلم ما أراده"(٢).

ثانياً - من مظاهر ارتباط الشروط النحويّة بمصدر السماع في الدرس النحوي أنَّهم قد يشترطون لوصف بعض التراكيب، ولو كانت غير قياسيّة.

ومن ذلك ماجاء في شروط النعت غير القياسي بالمصدر(٣)، يقول ابن السراج: "واعلم أنَّهم ربما وصفوا بالمصدر، نحو قولك: رجلٌ عدلٌ وعلمٌ فإذا فعلوا هذا فحقُّه ألا يُثنى ولا يجمع، ولا يذكر ولا يؤنث"(٤).

ويفهم منه ما نصَّ عليه ابن مالك في التسهيل(٥) من أنّ النعت بالمصدر ليس مطَّرداً، وبذلك فهو ليس مقيساً.

والمحصّلة أنَّ المصدر المنعوت به في السماع يحمل أوصافاً " **أحدها**: أن لا يؤنَّث ولا يُثنى ولا يُجمع. **الثاني**: أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي. **الثالث**: أن لا يكون ميميّاً"(٦).

---

(١) الكتاب ١٦/٣.

(٢) البسيط ٥٤٠/١.

(٣) ينظر: دقائق التصريف /٨٠، شرح المفصل ٥٠/٣، المساعد ٤١١/٢.

(٤) الأصول ٣١/٢.

(٥) ينظر: التسهيل /١٦٨.

(٦) التصريح ١١٧/٢.

وبناءً على ما مضى فإنَّ أكثر النحويين يرون أنَّ "فائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس علَيه"[١].

ثالثاً - من مظاهر الارتباط بين الشروط النحويَّة والسماع اعتبار الاشتراط قرين الخروج ببعض التراكيب عن أصول الأحكام، كالعدول عن أصل الذكر إلى الحذف، وقد قال سيبويه: "اعلم أنَّهم يحذفون الكلَم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[٢]، وكالحكم بالزيادة على بعض أجزاء الجملة، "والزيادة خلاف الأصل"[٣].

وهذا العدول ونظائره عدول مشروط في النظام النحوي وسيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن أثر الاشتراط في نظرية الأصل والفرع ولهذا الارتباط جعل النحويين "السماع" بحد ذاته شرطاً لقبول هذه التراكيب، فلا تصح إلا بالشروط والقيود التي سمعت بها؛ لأنَّها خروج عن الأصل.

يقول ابن مالك في زيادة (كان) بغير شرط توسطها بين متلازمين[٤]: "وأجاز بعض النحويين زيادة (كان) آخرا قياساً على إلغاء (ظن) آخراً، والصحيح منع ذلك، لعدم استعماله، ولأنَّ الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة"[٥]، ومن ثم كان من الضوابط عندهم: "أنَّ الزيادة لا تُدَّعى إلا بدليلٍ لا يحتمل التأويل"[٦].

ومن جانب آخر فإنَّ صور العدول ونظائرها من الحمل على المعنى والتقديم والتأخير ونحوها هي في حقيقتها ضروبٌ من الاتّساع الذي هو سمة من سمات المرونة في النظام اللغوي، الذي يُراعي مقاصد المتكلمين ويستجيب لحاجاتهم التواصليّة، لكنَّ الاتّساع اللغوي كذلك مقيَّدٌ بضوابط وشروط، ومنها: وجود الدليل النقلي، إذْ "من

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٦٠٤/٢.
(٢) الكتاب ٢٤/١.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١.
(٤) ينظر: الأصول ٩٢/١، التبصرة والتذكرة ١٩١/١، شرح الجمل لابن خروف ٤٢٤/١، التذييل والتكميل ٢١٥/٤.
(٥) شرح التسهيل ٣٦١/١.
(٦) البسيط لابن أبي الربيع ٥١٧/١.

عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"[١]، و"القياس البقاء مع الأصل، ولا يُدَّعى الاتّساع إلا بدليل"[٢].

يقول ابن أبي الربيع في تداوله لشرط الحال أو الاستقبال لإعمال اسم الفاعل[٣]: "فإن قلت: العرب تضع (يضرب) في موضع (ضرب، فتقول: يضربُ عمرٌ زيداً، تريد: ضرب عمروٌ زيداً... فيجب عن هذا أن يُقال: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، ويكون بمنزلة: هذا يضربُ زيداً أمسِ، وهو بمنزلته في الحركات والسكون.

قلتُ: هذا أقوى حجة يحتجُّ بها الكسائي[٤]، إلا أنَّها معترضة بأنَّ الشيء إذا وضع موضع الشيء فهو خروج عن الأصل، واتّساعٌ من كلام العرب، فلا يُدَّعى حتى ينطق به"[٥].

فالسماع إذا يرتبط بالشروط النحويّة باعتبارها ذات علاقة تنظيميّة لحالات العدول والاتّساع في التراكيب، فإذا كان الخروج على هذه الشروط يحتاج إلى سماع، فهذا يدلُّ على أنَّ شروط هذه التراكيب نفسها مصدرها السماع ومبنيَّة عليه، فهي التي تنظّم الاتّساع التركيبي، ودلالاته المنشودة، فـ "ليس الاتّساع في كلام العرب بالذي يُغيّر المعنى وينقضه"[٦].

(١) الإنصاف ١/٤٠، ٧٦، ٨٨.

(٢) البسيط ٢/٦٧٨.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/١٤٨، الأصول ١/١٢٥، التبصرة والتذكرة ١/٢١٦، شرح المفصل لابن يعيش٦/٧٦.

(٤) ينظر: الجمل/ ٨٤.

(٥) البسيط ٢/١٠١٢.

(٦) البسيط ١/٦٠٣.

المبحث الثاني

القيـــــــاس.

القياس في الفكر النحوي على مستويين[١]:

الأول - قياس النصوص أو القياس الاستعمالي، الذي يراد منه انتحاء كلام العرب، والنسج على منوال المسموع منه، فهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٢]"، وأساس هذا القياس: "أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[٣]"، فهناك قواعد وأحكام هي من صميم التقعيد النحوي "وإن لم يسمعْ ذلك، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه؛ لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبَّلوها وعمل بها المتأخرون معنى يُفاد، ولا غرضٌ ينتحيه الاعتماد"[٤].

الثاني - قياس الأحكام، ويقوم على الاجتهاد في ربط الظواهر النحوية التي تثبت بالاستقراء، فهو "حمل فرع على أصلٍ لعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[٥]، وبهذا

(١) ينظر: دراسات في العربيّة وتاريخها/٢٧ ومابعدها. محمد الخضر حسين، أصول التفكير النحوي/٢٧.د.علي أبو المكارم، القياس في اللغة العربيّة /١٩ ٢٠.د.محمد حسن عبدالعزيز.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب /٤٥.

(٣) الخصائص ٣٥٧/١.

(٤) الخصائص ٤١/٢.

(٥) لمع الأدلة /٩٣.

يعتمد النحوي على إقرار الحكم بالربط العقلي بين أوجه التشابه، وكذلك الاختلاف بين الأحكام والظواهر، وليس الإقرار بالنص المسموع مباشرة.

وبالرغم مما قيل في مصدر ونشأة هذا القياس العقلي وعلاقته بالمنطق الأرسطي، فإنَّ ما يؤكد على أصالة هذا القياس في الفكر النحوي هو اعتقاد النحويين بأنَّ اللغة نفسها تحمل منطقاً ونظاماً تجتمع فيه المتشابهات في مشتركات لغويّة وصرفيّة ونحويّة، تؤهلها للانضمام والانسياق تحت قوانين كليّة جامعة، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "اعلم أنَّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال"(١).

إنَّ النحويين وظفوا هذا النوع من القياس، الذي تقبله المناهج العلميّة، في ترتيب معطيات المادة التي كونَّها السماع، و"أصبح القياس النحوي وسيلة منهجيّة يستعان بها لإخراج المادة المجموعة من صورتها المشتتة المتنوّعة إلى صورة منظَّمة، تقوم على أبعاد كليّة يمكن السيطرة عليها وتحليلها ووضع قواعد تصفها وتفسّرها"(٢)، وهذا مالا يستغني عنه أي نظام لغوي، فضلاً عن نظام النحويين الذي يُراد منه انتحاء سمت العربيّة الفصيحة، وفهم النص القرآني فهماً نقيّاً لامرية فيه.

فالقياس إجراءٌ "مستمد من طبيعة الهدف الذي يرمي إليه البحث النحوي، وهو استنباط جملة القواعد والقوانين التي تحكم لغةً ما في صياغة ألفاظها المفردة، وصياغة الجمل أو التعابير المركبّة التي تؤدي معنى ما مقصوداً إليه"(٣).

ومهما يكن من أمر، فإنَّ التفرقة بين قياس النصوص وقياس الأحكام لها أهميتها البالغة في التفكير النحوي، وقد ذهب أحد الباحثين إلى أنَّ "النظر إلى القياس بهذين المفهومين ضرورة لامناص منها، ويجب التنبّه إليها في تاريخ هذا العلم، والخلط

(١) الخصائص ١/١١١.
(٢) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي /٢١٠.
(٣) القياس في النحو /٢٦. د. منى إلياس.

بينهما قد يؤدي إلى خللٍ في فهم القياس"[١]، وذكر أن تأثر علماء أصول النحو بأصول الفقه أسهم في هذا الخلط لديهم في تعريف القياس، دون النظر في الفروق المنهجيّة بين العلمين.

"ومثل هذا التفصيل قد يُسهم في حل ما ظاهره الاضطراب؛ حيث نرى ابن مالك ينص على أنَّ "القياس إنما يكون على ما سُمع، لاعلى ما لم يُسمع"[٢]، ويصف بعض قياسات النحويين بالضعف، بحجة "أن السماع بذلك مفقود"[٣]، ويقول: "الأجود عدم الحكم بجواز مالم يُستعمل"[٤]، وفي مقابل ذلك يجيز بعض الأحكام قياساً، وإن لم يجر بها سماع، كقوله في الخبر: "لا يمتنع ثبوته جملة طلبيةً بالقياس لو كان غير مسموع"[٥]... فإنَّ قياس النصوص يُشترط له نص مسموع يلحق به، أمَّا قياس الأحكام فلا يلزم فيه"[٦].

القياس والاشتراط النحوي:

القسم الأوَّل - "قياس النصوص" والاشتراط.

يمكننا بيان منهج النحويين في اتخاذ قياس النصوص مصدراً للاحتجاج للشروط النحويّة من خلال الضوابط الآتيّة:

١- الأحكام النحويّة لاتثبت بقياس عارٍ من النقل.

يتفق جمهور النحويين على أنَّنا وإنّ استعملنا الأحكام النحويّة القياسية في كلامنا "فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتّباع"[٧]، وقد قال

(١) ضوابط الفكر النحوي ١/٤٢٩.
(٢) شرح التسهيل ٣/٤١٨.
(٣) شرح التسهيل ١/٢١٥.
(٤) شرح التسهيل ٢/٢٨.
(٥) شرح التسهيل ١/٣١٠.
(٦) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته /٤٠٢. د. ناصر محمد آل قميشان.
(٧) فيض نشر الانشراح ٢/٨٤٥.

سيبويه: "ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه"[١]. فإنَّ "سبيل النحويين اتباع كلام العرب، إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتها، فأما أن يعملوا قياساً وإن حَسُن يؤدي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك، وهو غير مابنوا عليه صناعتهم"[٢].

ومن الشواهد على ذلك في أحكام الاشتراط النحوي، يقول الرضي في مجيء الحال مصدراً، وقد اشترط النحويون[٣] في الحال الاشتقاق: "ثم اعلم أنَّه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً، بل يقتصر على ما سمع منها، نحو: قتلته صبراً، ولقيته فجأةً وعَياناً، وكلَّمته مشافهةً، وأتيتُه ركضاً أو عدْوا أو مشياً[٤].

والمبرد[٥] يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه، نحو: أتانا رُجْلةً وسُرْعةً وبُطئاً، ونحو ذلك، وأمَّا ماليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنَّه ليس بقياس، فلا يُقال: جاء ضحكاً، وبُكاءً، ونحو ذلك لعدم السماع"[٦].

ويُفهم من نصّ الرضي أن النحويين قد يختلفون في إجراء معيار الكثرة والقلة المؤثر في قبول القياس، لكنَّهم يتفقون على عدم إمكان القياس على التركيب الذي لم يثبت في حقه سماع، إذ "الإقدام على إنشاء كلام بـ "القياس" لم يثبت عند العرب "بالسماع" لا يُقدم عليه"[٧].

ومما ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ اتفاقهم على ضابط "لا يقاس بغير نقل"، لا يعني انتفاء دخول الأحكام النحويّة التي قياسها قوانين عامَّة في مصطلح "قياس النصوص"، وقد حكى ابن سلَّام عن أبيه أنه قال: "قلت ليونس هل سمعت من ابن أبي

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٠.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد / ٢٠٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣٩٦، المقتضب ٣/ ٣٤، الأصول ١/ ٢١٣، المقتصد ١/ ٦٧٦.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٣٤، ٣/ ٢٦٩، ٤/ ٣١٢.

(٦) شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/ ٦٧١.

(٧) البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٠٩.

إسحاق شيئاً، قال: قلت له: هل يقول أحد الصويق يعني: السويق، قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا، عليك بباب من النحو يطَّرد وينقاس"[١]، "وبيّن من هذا الخبر الذي هو غاية في الأهميّة أن ابن أبي إسحاق.. اهتدى بفطنته إلى أن ثمة ظواهر في العربيّة تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها، وأن ثمة ما لا يطرد فيه ذلك؛ بمعنى أنَّ في أمور اللغة ما لا يؤخذ إلا عن طريق السماع البحت، دون أن يكون خاضعاً لقانون مطّرد، وأن ثمة ظواهر لغويّة تخضع لمثل هذا القانون، وأنّه جعل همه في تقرّي هذه الظواهر واستظهار القوانين الجامعة، وهذا ما عناه بقوله: "عليك بباب من النحو يطرَّد وينقاس"[٢].

والحقيقة أنَّ هذه الظواهر اللغوية هي نتاج مواضع سماعيّة متعددة ومطّردة استنتج منها النحويون قواعد عامة، ولذلك فإنَّ جزءاً من التراكيب النحويّة التي نتكلم بها قد حُكم على قياسيَّتها بعرضها على القواعد العامة المبنيّة على الاستقراء السماعي، وقريبٌ من ذلك ماكان يفعله سيبويه وهو يحلل التراكيب المسموعة مشيراً إلى احتمال وجوه إعرابيّة لم ترد في التركيب المسموع[٣]، لكنَّ النظريّة النحويّة تسْمح به[٤].

ومن شواهد قياس النص على القوانين العامَّة في مسائل الاشتراط، اشتراطهم لتقديم معمول الخبر المفرد على اسم (كان) تقدّم الخبر على معموله[٥]، فلا يجوز كان طعامَك زيدٌ آكلاً، وإنَّما صحَّ لنا أن نتكلم بنحو: كان آكلاً طعامَك زيدٌ ليس لقياسه على مسموع معيَّن، بل لقياسه على قانون في نظام الرتبة النحويّة ونظرية العمل النحوي، هو نتاج استقراء عام للنصوص، فلا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها ما انتصب بغيرها[٦]؛ لئلا يلي العامل معمول غيره، قال سيبويه: "جعلتَ الذي يعمَلُ فيه الفعلُ

(١) طبقات فحول الشعراء ١/١٥.

(٢) القياس في النحو/١١. د. منى إلياس.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٧٠.

(٤) ينظر: نظرية الموضع في كتاب سيبويه /٤٢٣. علي بن معيوف المعيوف.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/٩٨، الأصول ١/٨٦، الأصول ١/٨٦، البسيط ٢/٧٠٥.

(٦) الجمل /٥٧.

الآخر يلي الأوَّل، وهذا لا يَحسُن، لو قلتَ: كانت زيداً الحُمَّى تأخذ، أو تأخذُ الحُمَّى، لم يجز، وكان قبيحاً"[١].

وبذلك يتبيّن أنَّ قياس النصوص في الفكر النحوي يشمل القياس على نص من كلام العرب، ويشمل القياس على معهود كلامهم ومفهومه الذي تمثله القواعد والقوانين العامة المطردة في كلامهم. يقول الصميري: "فلا تقس إلا على ما فُهم من العرب فيه الاطّراد، فالتعبير النادر إذا وقع في باب من أبواب العربيّة، ولم يستمر ولم يطَّرد، لم يجز "القياس" عليه"[٢].

٢- القياس إنما يكون على الكثير المطَّرد من كلام العرب.

كان النحويون وهم يسعون لتحقيق هدف تقعيد اللغة بقوانين منضبطة تنتظم بداخلها أحكاماً مطردة يدركون اختلاف لهجات العرب، والمستوى اللغوي لما يسمعون أو يروون، ولذلك كان منهجهم هو ما نصَّ عليه أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) حين قيل له: أخبرني عمَّا وضعت مما سميته عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ قال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"[٣].

ووفق ذلك تواترت ضوابطهم الآتية:

- "لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[٤].
- "إنما القياس على الأكثر"[٥].

(١) الكتاب ١/٧٠.
(٢) التبصرة والتذكرة ١/٣٥٤.
(٣) طبقات النحويين واللغويين /٣٩.
(٤) الكتاب ٢/٤٠٢.
(٥) المقتضب ١/٢٣٣.

- "الأكثر عدم الالتفات إلى الأقل، وهذا من أصولهم"[١].

- "قوانينهم أبداً إنَّما يعقدونها على الأصول لا العوارض"[٢].

- ومن شواهد التزامهم بالقياس على الكثير المطّرد في سنّ الشروط النحويّة، ما ذكر سيبويه من شرط وجود الفعليّة لما يُصاغ منه التفضيل والتعجب[٣]، إذ يقول في "باب ماتقول العرب فيه ما أفعلَه وليس له فعل وإنما يحفظُ ولا يُقاس": "قالوا: أحنكُ الشاتين وأحنَك البعيرين، كما قالوا: آكَلُ الشاتين؛ كأنَّهم قالوا: حَنِك ونحو ذلك، فإنَّما جاءوا بأفعَل على نحو هذا وإن لم يتكلموا به...وهذه الأسماء التي ليس فها فعلٌ ليس القياس فيها أن يُقال: أفْعل منه ونحو ذلك"[٤].

ومما ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ مناط "الاطّراد" و"الشذوذ" عند النحويين هو موافقة الحال العامة للباب أو مخالفتها، وليس مجرد كثرة ورود الشيء في ذاته أو قلَّته، فقد أسهب ابن جني في الحديث عن ذلك، ونصَّ على ضابط: "جواز "القياس" على ما يقلُّ ورفضه فيما هو أكثر منه"[٥]، وقال السيوطي: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له، مثال الأوَّل: قولهم في النسب إلى (شَنُوءَة): (شنَئيّ)، فلك أن تقول في (رَكُوبة): (رَكَبِيّ)... قال أبو الحسن: فإن قلت: إنَّما جاء هذا في حرف واحد، يعني (شنوءَة). فالجواب: أنَّه جميع ماجاء.

قال في الخصائص[٦]: وما ألطف هذا الجواب، ومعناه: أنَّ الذي جاء في (فَعُولة) هو هذا الحرف، والقياس قابله. ولم يأتِ فيه شيءٌ ينقضه. فإذا قاس الإنسان على

(١) التوطئة /١١٦.

(٢) شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ٢٥/١.

(٣) ينظر: الأصول ١٠٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٦، شرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٣، شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج١/٧٦٦.

(٤) الكتاب ١٠٠/٤.

(٥) الخصائص ١١٦/١.

(٦) المرجع السابق.

جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا لوم.

ومثال الثاني[١] قولهم في (ثَقيف) و(قُريش) و(سُليم): (ثَقَفيّ)، و(قُرشي) و(سُلَمِيّ)، فهو وإن كان أكثر من (شَنئي)، فإنه عند سيبويه[٢] ضعيف في القياس[٣]، ولا يُقال في سَعيد: (سَعدِيَّ)، ولا في (كريم): (كَرَمَيّ)"[٤].

- **وقد اعترض بعض الباحثين**[٥] **على تقسيم ابن جني للكلام باعتبار السماع والقياس ومن حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أضرب:**

١) مطرد في القياس والاستعمال.

٢) مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.

٣) مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.

٤) شاذ في الاستعمال والقياس.

فقد اعترضوا على الضرب الثاني، وهو: المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال نحو: الماضي من (يَذر) و(يدع)، إذ القياس: (وَذَرَ)، (وَدَعَ).

كما اعترضوا على الضرب الثالث، وهو: المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو: أخوص الرمث واستحوذ، إذ القياس في نظائرها إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً[٦].

---

(١) يقصد به عدم القياس على الكثير في ذاته لمخالفته للقياس والحكم العام لنظائره.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٣٣٥.

(٣) قياس النسب في (فُعيل) بفتح الفاء وبضمها إذا كان صحيح اللام أن لا يحذف منه شيء، وفي المسألة ثلاثة أقوال.

ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/٢٩.

(٤) الاقتراح /٢٢٣.

(٥) ينظر: أصول التفكير النحوي/٩٩.د.علي أبو المكارم، لغة الشعر/٨٣.د.محمد حماسة عبد اللطيف.

(٦) الخصائص ١/١٠٠.

فقد أشكل هذان الضربان على بعض المحدثين لمَّا توهموا أن النحويين بنوا الاطراد والشذوذ على الكثرة العدديّة، فقد أنكر تمام حسان الضرب الثاني، وقال في الضرب الثالث: "فلستُ أدري كيف يرضاه اللغويون. فالقياس يقصد به دائماً أن يكون جارياً على الاستعمال المطَّرد، فإذا كان القياس مخالفاً للاستعمال المطرد فلست أدري معناه ولا وجهه.، وإنَّ كل مبنى وكل وجه يمثل هذا القياس لا يُقبل مهما أجاد المدافعون عنه في دفاعهم... أفبعد ذلك يُدَّعى أن القياس وسيلة منهجيّة في دراسة اللغة؟"(١).

ولاشك أنَّ هذا التصور يندفع إذا عرفنا "أنَّ "الاطّراد" وعدمه لا يقصد بهما كثرة ورود الشيء في ذاته أو قلته كما يظُنُّ بل موافقته للأصول العامة، والقوانين المستنبطة، فيكون مقيساً على بابه، وإنْ قلَّ استعمالهم له، أو مخالفاً للأصول، فيكون شاذاً عن نظائر بابه، وإنْ كَثُر وروده في حدّ ذاته"(٢).

ولذلك عدَّ ابن هشام ضمير الشأن مخالفاً للقياس، وهذه المخالفة ليست لقلة الورود، بل لمخالفته لنظائره، من الضمائر، وذلك من خمسة، وجوه وهي: أنَّه يعود على ما بعده لزوماً، ومفسّره لا يكون إلا جملة، ولا يُتبع بتابع، ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه، وأنه ملازمٌ للإفراد(٣).

ويُظْهرُ اعتمادهم في الاطراد والشذوذ على مخالفة الشيء لبابه ماجاء في كلامهم عن مفهوم الشذوذ، فقد "جعل أهل علم العرب ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً"(٤)، فالشذوذ "هو الذي على خلاف القياس وإن كان كثيراً"(٥)، وبذلك "يعرف المتأمّل أنَّ بين "الشاذ" و"النادر" عموماً من وجه... فما خالف "القياس" وقلَّ

(١) اللغة بين المعياريّة والوصفيّة /٤٦.

(٢) ضوابط الفكر النحوي ٤٥٨/١.

(٣) مغني اللبيب /٦٣٦-٦٣٧.

(٤) الخصائص ٩٧/١.

(٥) الخصائص ٩٨/١.

وجوده شاذٌ ونادر، وماخالفه وكان كثيراً، كان شاذّاً فقط، وما قَلَّ ولم يخالف، نادرٌ فقط"[(١)].

ويستبين ذلك من الأحكام الإجرائية الناتجة عن ذلك المفهوم، كقول ابن جني: "واعلم أنَّ الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس، فلا بُدَّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنَّه لا يُتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أدَّيتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيها إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم"[(٢)].

وهذا المفهوم للاطّراد والشذوذ له أهميته في معرفة منهج النحويين في سنّ الشروط النحويّة والقياس عليها، فهناك شروط نحويّة لازمة، لاتكاد تتخلف في استقراء كلام العرب، وهناك شروط غالبة، ومصطلح الشروط اللازمة والشروط الغالبة ينصرف إلى ما هو في الاستقراء[(٣)]، لا إلى حكم النحويين، إذ الشرط حكمٌ لازمٌ لايتخلف في موضع دون موضع، فإذا قيّدت حكما به لزم من عدمه عدم الحكم، لذلك نرى النحويين في تحليلهم لما شذ عن شروط الحال مثلاً "يؤولون الجامد واللازم حتى يصيرّوهما في حكم المشتق المنتقل، فيعود الشرط لازماً قياساً"[(٤)]، وإن كان غالباً ليس لازماً في مجموع المسموع عن العرب.

ويمكننا تقسيم المسموع المخالف للشرط النحوي القياسي المطرد على قسمين:

١) كثيرٌ في ذاته، شاذٌ عن بابه ونظائره، كمجيء النعت مصدراً في نحو: هذا رجلٌ عدلٌ فقد نصَّ النحويون[(٥)] على كثرة مجيء المصدر نعتاً، وقد استنكر ذلك أحد

(١) مجموعة شروح الشافية ١/ ٥٠.

(٢) الخصائص ١/ ٩٩.

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ٤٢٤.

(٤) المقاصد الشافيّة ٣/ ٤٢٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٥، شرح الألفية لابن الناظم/ ٤٩٥، المساعد ٢/ ٤١١.

الباحثين بقوله: "فكيف إذاً يكون وقوع المصدر نعتاً أو حالاً كثيراً في لغة العرب ولا يقاس عليه؟!"(١).

هنا نحتاج إلى المفهوم الدقيق للاطّراد والشذوذ عند النحويين، والذي مناطه ليس الكثرة العدديّة للحالة الخارجة عن شرط اشتقاق النعت أو الحال كما يتوهم، بل مناطه كثرة النظائر الموافقة للأصل العام المستنبط من استقراء كلام العرب، وهو الاشتقاق، حتى إن كان ماوافق تلك الأصول موصوفاً بالقلة أو الندرة في ذاته، وعليه فمجيء المصدر نعتاً أو حالاً مجيء شاذٌ وإن كان كثير الورود في نفسه، لأنه مع كثرته مخالف لما عليه النظائر، والقياس إنما يكون على ما يوافق النظائر لا ما يخالفها، وقد جمع الشاطبي(٧٩٠هـ) النظائر العامة التي تضعف من مجيء المصدر حالاً قياساً بقوله: "لأنَّ الحال كما تقدَّم في معنى الخبر، فكما لا يقع المصدرُ خبراً عن الجُثة قياساً، وإنما يكون بالسماع فلا تقول: زيدٌ ضرْبٌ ولا: أنت قيامٌ ولا عمروٌ أكْلٌ قياساً على قولهم: زيدٌ عدلٌ وزيدٌ رضا، فكذلك الحال لا يكون بالمصادر قياساً، وكذلك الحال وصفٌ من الأوصاف التي تجري على النكرات، فكما لا تقول: مررتُ برجلٍ ضَرْب، قياساً على قولهم: مررتُ برجلٍ عدلٍ، فكذلك لا تقول: أتيته سُرعةً، كما تقول: أتيتُه سعياً. وهذا ظاهر"(٢).

وبمثل هذا تفسَّر الحالات الخارجة عن الشروط الأصول في الأبواب النحويّة، وإن كان لها سماعٌ كثير في ذاتها، ومما يوضح ذلك ما نص عليه الرضي في شروط الترخيم بقوله: "وإنما اُشترط في العلم زيادة على ثلاثة(٣)؛ لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصاً قياسيّاً مطرداً عن أقل أبنية المعرب، أي عن الثلاثي بلا علة موجبة، بخلاف نحو: يد ودم، فإنَّ النقص فيه وإنْ كان بلا علة لكنه قليل غير قياس، والشذوذ لا يُعبأ به"(٤)، فـ (يد) و(دم) مطردة في الاستعمال وكثيرة لذاتها، لكنَّها في القياس قليلة

(١) القياس في اللغة العربيّة /٢٦.د. محمد حسن عبدالعزيز.

(٢) المقاصد الشافية ٤٤١/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٥٥/٢، شرح التسهيل ٤٢١/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٣.

(٤) شرح الكافية (القسم الأوّل) مج٤٧٥/١.

النظائر، وعليه فإنَّ المعول عليه في منع ترخيم الثلاثي هو قلة النظائر.

وفي مقابل ذلك تبيّن لنا أن تأويل الكثير في ذاته مقبول، لكنَّ الذي يضعف هو تأويل الكثير الموافق للنظائر، وهو الذي ينطبق عليه قول أبي حيان: "تأويل الشيء الكثير ضعيف جدّاً، لأنا إنما نبني المقاييس العربيّة على وجود الكثرة"(١).

٢- قليل في ذاته، شاذٌّ عن بابه ونظائره، مثال ذلك المسموع الذي هو في ظاهره مخالف لشروط المفعول لأجله(٢): المصدريّة، والاتحاد بين المفعول لأجله وعامله في الفاعل والزمن، وقد عُدَّ من الخروج على شروطه قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴿١٢﴾﴾(٣)، ففاعل العامل غير فاعل الخوف والطمع، وقد تأوله النحويون بما يوافق الشروط، وذهب ابن مالك إلى أن المعنى: يجعلكم ترون، وعلى هذا يتحد فاعل الرؤية والخوف والطمع(٤).

والمشترطون " عمدتهم في ذلك السماع، فالأصلُ في هذا المفعول حرف الجر، ولا خلاف أن أكثر ما وجد في كلامهم بتلك الشروط، فلا ينبغي أن يُقاس مع خلافها، كما لا ينبغي أن يُقاس في غير المصادر، بل مواضع الاتّساع لا ينبغي أن تُتعدَّى أصلاً، هذا إن جاء من ذلك شيءٌ في السماع، وهو قليلٌ محتملٌ للتأويل "(٥).

الشذوذ والاشتراط النحوي.

بناءً على ما ذُكر في "قياس النصوص" يمكننا بيان أهم ما يخرج به المتتبع لمنهج النحويين في التعامل مع الشاذ المرتبط بالشروط النحويّة، وذلك في الأمور الآتية:

---

(١) التذييل والتكميل ١٨٩/٩.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه للأعلم ٢٤٩/١، المقتصد ٦٦٨/١، نتائج الفكر /٣٩٥، شرح التسهيل١/١٩٦.

(٣) سورة الرعد، آية ١٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٩٧/٢.

(٥) المقاصد الشافية ٢٧٢/٣.

أولاً - أنَّ الشاذ عن الشرط النحوي هو "ما فارق ما عليه بقية بابه"(١)، فهو ما فارق القياس من دون نظر لقلته أو كثرته في ذاته.

ثانياً - الشاذ عن الشرط النحوي "حكمه أن يقصر على ماجاء فيه، ولا يتعدى إلى غيره"(٢)، "فكلُّ شاذ مقصور على السماع"(٣)، ولذلك فإنَّ "الشواذ لا تورد نقضاً على القواعد المطّردة"(٤)، ولذلك ذهب جمهور النحويين(٥) إلى اشتراط الموافقة في الاشتقاق بين اسم المكان المصوغ من مصدره والعامل فيه، وذهبوا إلى "أنَّ تخلف ذلك الشرط غير مقيس، خلافاً لمن خالف، فقد أجاز الأخفش في كتابه: مررتُ مقعدَ القابلةِ منك بزيدٍ، فيظهر من هذا أنَّه لا يقتصر على المواضع المسموعة حيث سُمعت، بل يعدِّيها إلى غيرها، وذلك معنى القياس"(٦).

ثالثاً- يُلاحظ من خلال نظام الاشتراط النحوي أنَّ تحقق الشرط يأتي على صورتين من حيث القياس وعدمه:

الصورة الأولى- أن يتحقق الشرط في ظاهر التركيب، ويقاس عليه، وعليه أكثر مسائل الاشتراط.

الصورة الثانية- أن يتحقق الشرط في التركيب، ولا يُقاس عليه، وذلك حينما يكون تحققه في بعض التراكيب بالتأويل، يقول العكبري فيما شذ عن شروط الحال: "وقد جاءت أشياء تخالف ما أصَّلنا رُدَّت بالتأويل إلى هذه الأصول، فمن ذلك وقوع الحال معرفة(٧)، كقولهم:أرسلها العراك.... التقدير: أرسلها معتركةً"(٨)، ومع ذلك فهم لا

---

(١) الخصائص ٩٧/١.

(٢) الحجة لأبي علي ٤٣٨/٤، وينظر: الخصائص ١٩٣/١، البسيط لابن أبي الربيع ١٧٩/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٤/١.

(٤) لمع الأدلة /١٠٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٥/١، المقتضب ٣٣٦/٤، الأصول ١٩٩/١، المقرب ١٤٧/١.

(٦) المقاصد الشافية ٣٠٥/٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٤/١، المقتضب ١٥٠/٤، الأصول ٢١٤/١، الإيضاح العضدي /٢١.

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٥/١.

يجيزون القياس على هذا التركيب المؤوّل[١]. **وهنا نشير إلى أنَّ التأويل الذي هو** "حمل اللفظ على غير الظاهر لدليل"[٢] "لا يُنافي القياس"[٣]، كالتراكيب القياسيّة التي يجب فيها تقدير الحذف، كوجوب تقدير المبتدأ إذا أخبر عنه بمخصوص في باب (نعم وبئس) نحو: نعم الرجلُ زيدٌ أي: هو زيدٌ [٤]، كما أنَّ التأويل لا ينافي الشذوذ كما في: أرسلها العراكَ.

وبذلك يكون هناك جزءٌ من التراكيب المؤوَّلة تتفق مع التراكيب الشاذة التي لا تأويل لها بوجهٍ من الوجوه في حكم عدم القياس عليها، فقد "يرد في كلام العرب ضربٌ من الكلام على وجه شائع، ولا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره؛ ومقتضى مذهب فريق من علماء العربيّة المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله مما يسعه القياس، ومما يساق شاهداً على هذا قولهم في المصدر الذي كثر مجيئه حالاً: إنه مقصورٌ على السماع، مع أنَّهم يؤولون المصدر باسم الفاعل، ويقدرون معه مضافاً يصلح أن يكون حالاً"[٥].

وبذلك فإنَّ من أصول التأويل النحوي كما تؤكد ذلك مسائل الاشتراط أنَّه لا مانع من تأويل النص على الوجه غير المقيس إن لم يتسنَّ لهم حمله على وجه مقيس، رغبة في اطّراد الأحكام، ومن نصوصهم في هذا الضابط:

- **يقول أبو علي الفارسي:** "الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمرٌ يضطر إلى خلافه، ويخرج عن الشائع الواسع"[٦].

- **يقول ابن الحاجب:** "الخفض بإضمار حرف الجر قليلٌ شاذٌ باتفاق، وإذا ثبت

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٧٢، ٣٩٧.
(٢) فيض نشر الانشراح ٢/١٠١٩.
(٣) المقاصد الشافية ٣/٤٣٥.
(٤) ينظر: همع الهوامع ١/٣٣٥.
(٥) دراسات في العربيّة وتاريخها /٤٦.
(٦) الحجة لأبي علي ١/٨٦.

ذلك فالقياس على ذلك مع إمكان القياس على ما هو الكثير الشائع غير سائغ"[١]، وهذا يعني جواز التأويل بما لم يُقس إذا لم يتسنَّ غيره.

- **ويقول ابن عصفور:** "مهما أمكن الحمل على المطَّرد فهو أولى"[٢].

- **ويقول الرضي:** "الأولى ألا تُحمل الكلمة على الشذوذ ما أمكن"[٣]، وقال: "ارتكاب خلاف الأصل إنْ كَثُر إذا كان مستعملاً، أهونُ من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل، وإن قلَّ"[٤]، وكل ذلك يعني جواز الحمل على غير المُطَّرد إذا لم تجد عنه مندوحة.

وقد انتقد عباس حسن(١٣٩٨هـ) هذا الضابط النحوي المتمثل في اجتماع "التأويل" و"عدم القياس" في نحو مجيء الحال مصدراً، قائلاً: "وإذا كان القياس عليها غير جائز ففيمَ التأويل؟ ألنصحّح به كلام العرب أم كلامنا؟ فإن كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه بعد ذلك مضمرين في أنفسنا التأويل أيضاً؛ لنستبيح ما لا تبيحه القواعد إلاَّ بالنيّة القلبيَّة"[٥].

وما يدفع هذا الرأي هو "أن التأويل في حدوده الطبيعيّة وبعيداً عن الكلفة والتمحُّل مسلك لا تأباه طبيعة اللغة، ومعطيات الوسط الذي تمارس فيه، إذ كثيراً ما يحفل هذا الوسط بما يدعو إلى حذف ما يجب ذكره، أو إلى تقديم المتأخر، وتأخير المتقدم، ولا شيء يمنع من إعادة ترتيب التركيب اللغوي على ما هو شائع ومألوف في نظائره... ولاحظنا أن غرضهم الأساسي من تأويل النص الخارج على قواعدهم هو المحافظة على قوة هذه القواعد ومكانتها، بتأويل هذا النص، وردّه إلى الجادَّة، وإسقاط اعتراض

(١) الأمالي النحويّة ٤/ ٣٥.

(٢) الممتع / ٢٧٠.

(٣) شرح الشافية ٤/ ٢١٧٠.

(٤) شرح الكافية (القسم الثاني) مج١/ ١٥٧.

(٥) رأي في بعض الأصول اللغويّة والنحويّة / ٦٧.

الخصم به على قواعدهم؛ لأنَّ تأويل النص عندهم يُبطل قيمته الاحتجاجيّة لاحتمال غير ما احتجَّ به[١]... لهذا لم يكونوا يبنون القواعد على المحتملات، ولهذا، ولتحاميهم اللجوء إلى التأويل تمسُّكاً بالحمل على الظاهر ما أمكن، ولتأويلهم كثيراً من النصوص على وجوه غير مقيسة، إن لم يتسنَّ لهم حملها على المقيس لهذه الأمور كلها لم يكونوا يقيسون على ما في النصّ المؤوَّل مع إضمار تأويله في النفس"[٢].

رابعاً - نحوُ الشروط يؤكد على أنَّ عدم القياس على التراكيب الشاذة لا يعني إهمال تلك التراكيب وعدم توظيفها في التحليل النحوي، فضلاً عن أن يعني ذلك رفض ظاهرة الشذوذ اللغوي، وقد أخطأ التقدير من يظن أنَّ "النحاة ينظرون للشاذ نظرة عداء، والمنهج الحديث متسامح في النظرة له، إذ يراه أمراً عاديّاً في اللغات، وأساس الأوَّل هو الأقيسة التي يُغضبها أن يخالفها بعض أفرادها، وأساس الثاني هو اعتراف الاستقراء بتطور اللغة، والتطور يجعل الخروج عن القاعدة أمراً كثير الوقوع"[٣].

وأبلغ ما يردُّ هذا القول جملة وتفصيلاً هو ماجاء في الدرس النحوي من ضوابط تدل على التعامل النحوي المنهجي مع ظاهرة الشذوذ اللغوي، وأهمُّها الآتي:

١- النحويون يقرون بظاهرة الشذوذ اللغوي، وإقرارهم هذا ناشئٌ عن تسليمهم لما استقري من كلام العرب بما فيه، فكان تحديدهم للشاذ خطوة علميّة أساسيّة في بناء النظام النحوي، وهذا ما يقرره أبو علي الفارسي في حديثه عن الشواذ بقوله: "إنَّما تُستخرج وتوضع بعد سماع الشيء واطّراده في الاستعمال ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة، فإذا أدَّى إلى خلافه وجب أن يَشُذَّ ويُطْرحَ... فعلى هذا وضعُ هذه القياسات، ثم إن شذَّ بعدُ عما عليه الكثرة وجارٍ عليه الجمهرةُ والجملةُ شيءٌ أُخبر به ونُبِّه عليه، وأُعلمَ أنَّ حكمه أن يُحفظ، ولا يُحمل على ما عليه الأكثر؛ لمخالفته

---

(١) ينظر: الاقتراح /١٨٧.

(٢) الشاذ عند أعلام النحاة /٨٨. د.محمد عبدو فلفل.

(٣) أصول النحو العربي /١٠٧. د.محمد عيد.

في السمع ما عليه الأشيع"[١].

ولأنَّهم يعتقدون أن الشذوذ جزء من أي نظام لغوي[٢] لا يمكن تجاهله نصُّوا على أنَّ "الشواذ في كلامهم كثيرة"[٣].

٢- أنَّ النحويين لم يهملوا الشاذ؛ لأنَّه مسموع، "والمسموع لا يُردُّ"[٤]، فهو حجةٌ في نفسه، وهو وإن كان حكمه أنه "ليس بقياس، لكنَّه لابد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"[٥].

ولذلك أصبح حفظ الشاذ مقصداً نظاميًّا، فقد جاء في ضوابطهم أنَّ "الشاذ لا يتصرف فيه"[٦].

ومن مظاهر إدراكهم لأهميّة الشواذ في التراث اللغوي أن ابن مالك يشترط لقبوله أن يكون مما نقل عن العرب الموثوق بهم، ففي إعمال اسم المرّة في نحو قولك: عرفتُ ضَرْبتَك زيداً، قال ابن مالك: "إن روي مثله عمن يوثقُ بعربيته حكم بشذوذه، ولم يُقس عليه"[٧]، فقد اشترط في توثيقه ما يُشترط في توثيق المطرد الذي يُقاس عليه.

٣- لقد عُني النحويون بتوظيف الشواذ في الدرس النحوي، وذلك بالاستدلال به أو التنظير به، أو الترجيح به بين الآراء[٨].

---

(١) البغداديات /٣٠٦.

(٢) ذكر فندريس أن صيغ الشذوذ تسمى بالصيغ القويّة في مقابل الصيغ الضعيفة التي تستسلم للتنظيم الذي يفرضه القياس.
ينظر: اللغة /٢٠٨.

(٣) الكتاب ١٤٢/٢.

(٤) المساعد ١٧٩/٤

(٥) الخصائص ١١٨/١.

(٦) التذكرة والتبصرة ٢٤٩/١.

(٧) شرح التسهيل ١٠٨/٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٠٧/٣، معاني القرآن للفراء ٥١/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٩/١، شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣.

وقد أشار المبرد إلى توظيف التحليل النحوي للشاذ، لمعرفة أصل بعض المفردات والتراكيب عن طريق الأصول المرفوضة، فقال: "قد يجيء في الباب الحرف الحرفان على أصولهما، وإن كان الاستعمال على غير ذلك؛ ليدل على أصل الباب، فمن ذلك استحوذ عليهم الشيطان، وأغْيَلت المرأة"(١).

وبذلك تُعدُّ نصوص الشواذ وثائق لغويّة مهمة في الكشف عن أصول بعض الأبواب.

ومن نماذج ذلك في مسائل الاشتراط أننا نجد سيبويه يحكم بشذوذ قولهم: ذهبتُ الشامَ؛ "لأنَّه ليس في ذهب دليلٌ على الشام"(٢)، فشرط عمل العامل على ما سيأتي بيانه أن يكون فيه دليلٌ على المعمول، ولذلك لا يعمل الفعل إلا فيما دلَّ على مكان مختص، بخلاف ما دلَّ على زمان، فإنَّ الفعل يعمل فيه مبهماً ومختصاً.

يقول سيبويه: "ويتعدَّى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة(٣)، كما يتعدَّى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة؛ لأنه وقتٌ يقع في المكان، ولا يُختصُ به مكانٌ واحد، كما أنَّ ذاك وقتٌ في الأزمان لا يُختصُّ به زمنٌ بعينه، فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثله؛ لأنك قد تفعل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة، وإن كان الأزمنة أقوى في ذلك. وكذلك ينبغي أن يكون إذْ صار فيما هو أبعد، نحو: ذهبتُ الشامَ، وهو قولك: ذهبتُ فرسخين، وسرتُ الميلينِ، كما تقول: ذهبتُ شهرين وسرتُ اليومينِ"(٤). فسيبويه استأنس بتعدي الفعل إلى المكان المختص شذوذاً لتعليل جواز تعدي الفعل إلى المكان المقدّر في مسافته لعموم فيه، لأن الفرسخ وما أشبهه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المعلومة، وهو أولى بالتعدي من نحو: ذهبتُ الشامَ(٥)، وهذا يعني أنَّ النظام النحوي يقوم على ملاحظة معهود خطاب العرب وملاحظة ما شذَّ عنه معاً.

---

(١) المقتضب ٢/ ٩٨.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥.

(٣) يريد أن الفعل يتعدَّى إلى ما كان مقدراً مسافته من الأمكنه نحو: الفرسخ والميل.

(٤) الكتاب ١/ ٣٦.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٧٣.

٤- أنَّ الحكم على التركيب بأنَّه شاذ لا يعني بالضرورة أنَّه لا وجه له في العربيّة، فهناك من أنواع الشذوذ ما لا يسوغ للنحوي تركه بلا تأويل، فقد دلّت أحكام الشروط النحويَّة على أنَّ هناك تراكيب لو تركت بلا تأويل لخالفت أصل الشرط، ولدفع ذلك وجَّهها النحويون لموافقة الأصل، فصارت حجة في نفسها وإن كانت شاذة لا يقاس عليها، وبذلك يحقق الفكر النحوي وظيفتين: وظيفة نظاميّة وهي إسباغ صفة الاتّساق والاطّراد في القواعد، ووظيفة تواصليّة خطابيّة بحيث بقي التركيب الشاذ على أصْله يؤدي غرضاً دلاليّاً مقصوداً.

ومن نماذج التراكيب الشاذة التي تأولَّها النحويون لموافقة الشرط النحوي تأويلهم لما سمع من النعت بالاسم الجامد، يقول المبرد: "وعلى هذا: مررتُ برجلٍ أسد أبوه، لأنّه وضعه في موضع شديدٍ أبوه[١]، ألا ترى أن سيبويه[٢] لم يُجز:مررتُ بدابَّةٍ أسد أبوها، إذا أراد السبعَ بعينه، فإذا أراد الشدَّة جاز على ما وضعت، وليس كجواز: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه؛ لأنَّ لهذا اللفظ والمعنى، وذاك محمولٌ على معناه، فحقُّ الجواهر أن تكون منعوتةً، ليُعرف بعضها من بعض، وحقُّ الأسماء المأخوذة من الأفعال أن تكون نعوتاً لما وضعتُ لك"[٣]، وبذلك أصبح التركيب المذكور موافقاً لشرط الاشتقاق المطرَّد في النعت، وإن تحقق ذلك بتأويلٍ لا يُقاس عليه.

٥- "الشذوذ لا ينافي الفصاحة"[٤] في الفكر النحوي، فهو شذوذ عن القواعد التي بُنيت على الشائع من كلام العرب، لكنه ليس شذوذاً عن سنن العربيّة وطبيعتها، ولا أدلَّ على فصاحة الشاذ من وروده في كتاب الله المُنزَّل وقراءاته، وفي ذلك يقول ابن بابشاذ (٤٦٩هـ): "والقرآن العظيم في أعلى رتب البيان، منه ما يأتي على أقيسة

---

(١) قدَّره المبرد في موضع آخر بتقدير: مثل أسد، وقال: "ولولا تقديرك المثل لم يكن كلاماً"، وبذلك وافق سيبويه في تقديريه. ينظر: المقتضب ٣/٣٤٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٨.

(٣) المقتضب ٣/٢٥٩.

(٤) فيض نشر الانشراح ١/٤٢٧.

النحويين، وهو الأكثر، ومنه ما يأتي على غير أقيستهم، وكلٌّ مسلَّمٌ متَّبَع كالنص الذي يرتفع معه حكم القياس، فلا يجوز العدول إلى القياس مع وجوده"(١). ويقول أبو حيَّان: "القراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذّها"(٢).

وقد أجاد الشاطبي في كلام أسهب فيه لإيضاح قيمة الشذوذ في الدرس النحوي إذ يقول: "وربَّما يظنَّ من لم يطَّلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذٌّ أو: لا يُقاس عليه، أو:بعيدٌ في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيفٌ في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن، فيقومون بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لعمر الله أن يُشنَّع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح؛ فإنَّ النحويين إنَّما قالوا ذلك لأنَّهم لما استقروا كلام العرب ليُقيموا منه قوانين يُحتذى حذوها وجدوه على قسمين:

قسمٌ سَهُل عليهم فيه وجه القياس ولم يعارضه معارضٌ لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه فأعملوه بإطلاق علماً بأنَّ العرب كذلك كان تفعل في قياسه.

وقسمٌ لم يظهر لهم فيه وجه القياس أو عارضه معارضٌ لقلّته وكثرة ماخالفه، فهنا قالوا: إنَّه شاذ، أو موقوفٌ على السماع، أو نحو ذلك، بمعنى أنَّا نتَّبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، أو يغلبُ على الظنّ ذلك، وترى المعارضَ له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعنون، لا أنَّهم يرمون الكلام بالتضعيف"(٣).

ومن إجراءاتهم التطبيقيَّة لقاعدة أنّ الشذوذ لا ينافي الفصاحة، أنَّهم ربَّما حكموا على التركيب الشاذ بأنَّه أبلغ في المعنى من أصله: (التركيب المطَّرد)، يقول ابن جني في المسموع فيه الوصف بالمصدر، المخالف ظاهره لشرط الوصف بالمشتق: "وإنَّما انصرفت العربُ عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي. أمَّا الصناعي فليزيدك أنساً بشبه المصدر للصفة التي

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٣٤.

(٢) البحر المحيط ٨/٤٩٣.

(٣) المقاصد الشافية ٣/٤٥٧.

أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر، في نحو قولك: أقائماً والناس قعود، أي تقوم قياماً والناس قعود ونحو ذلك.

وأمَّا المعنويُّ فلأنَّه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنَّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياد إياه، .. فقولك إذاً: هذا رجلٌ دنفٌ بكسر النون أقوى إعراباً؛ لأنَّه هو الصفة المحضة غير المتجوَّزة. وقولك: رجل دَنَفٌ أقوى معنى لما ذكرناه: من كونه كأنه مخلوقٌ من ذلك الفعل. وهذا معنى لاتجده، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة"(١).

وبذلك فإنَّ المحافظة على الشواذ من التغيير و"اتباع السمع الوارد فيه بنفسه"(٢) هو من المحافظة على المقاصد الدلاليّة لكلام العرب.

ويتبيّن لنا مّما مضى أنَّ موقف النحويين من الشاذ ينبع من إدراك منهم لحقيقة تشكل اللغة على ألسنة أهلها، ولحقيقة الوظيفة النحويّة التي يقوم بها النحوي لبناء نظام متَّسِق وظيفته الرئيسة أن يضمن للأجيال المتعاقبة الفهم اللغوي المحاكي لسليقة العربيّة الأولى، و"أن يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة"(٣)، ولا سبيل إلى ذلك لو اختلطت القياسات بشواذّها، وهذا ما أشار إليه بإتقان ابن السراج بقوله: "القياس إذا اطَّرد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي يَشذُّ منه. فلا يطرد في نظائره، وهذا يُستعمل في كثيرٍ من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطَّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لاشكَ في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنَّه شاذٌ فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلابد من أن يكون قد حاول به مذهباً ونحا نحواً"(٤).

(١) الخصائص ٣/٢٥٩.
(٢) الخصائص ١/٩٩.
(٣) الخصائص ١/٣٤.
(٤) الأصول ١/٥٦.

كلُّ ذلك يدل على أنّ النحويين انطلقوا في بناء النظام عن وعي بأنَّ الاطّراد المطلق ليس من سنن اللغات الإنسانيَّة، وأنَّ ردَّ ما خرج عن الاطّراد بالتأويل أو الحكم عليه بالشذوذ ومحاصرته هو من لوازم بناء نظريَّة لغويّة تنقل الأحكام من طور التعدديّة والتنوعَّ التي تمليه طبيعة اللغة إلى طور التوحَّد وتجميع النظائر في قواعد وقوانين كليّة قابلة للاستيعاب، ليسهل على أصحاب النشاط اللغوي الارتسام بها.

القسم الثاني- "قياس الأحكام" والاشتراط النحوي.

يظهر للمتأمّل في مسائل الاشتراط النحوي أنَّ "قياس الأحكام" ذو طبيعة مزدوجة في تأثيره على الأحكام النحويّة من حيث الاشتراط، إذ القياس يكون مصدراً جالباً للشرط المقيّد للحكم، كما يكون دافعاً له ومانعاً من تقييد الحكم النحوي به.

أمَّا ماكان القياس فيه مصدراً للاشتراط فمثاله قياس (أفعَل) التفضيل على صيغتي التعجب القياسي في شروط الصوغ القياسي، وذلك لشبه لفظي ومعنوي بينهما، يقول سيبويه: "وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعلْ به رجلاً، ولا هو أفعلُ منه؛ لأنك تريد أن ترفعه من غايةٍ دونه، كما أنك إذا قلت ما أفعلَه، فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا، والمعنى في أفعلْ به وما أفعلَه واحد، وكذلك أفعلُ منه، وإنَّما دعاهم إلى ذلك أنَّ هذا البناء داخلٌ في الفعل. ألا ترى قلَّته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل، فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كُره فيه ما لا يكون في فعله أبداً"(١).

قال ابن يعيش: "وإنَّما جرى هذا أفعل من هذا مجرى التعجب؛ لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى. أمَّا اللفظ فبناؤهما على (أفعل) فكما لا يكون أفعل في التعجب مما زاد على الثلاثة فكذلك لا يكون هذا في باب: أفعلُ من هذا، لاستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على الثلاثة؛ لأنَّ ذلك إنما يكون بهمزة زائدة أولاً وثلاثة أحرف أصول بعدها، فلورمت بناء مثل ذلك مما زاد على الثلاثة لزمك أن تحذف منه شيئاً فيكون

(١) الكتاب ٤/٩٨. وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٧٢.

حينئذ هدماً لابناء. وأما المعنى فلأنه تفضيل كما أنه تفضيل، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أعلمَ زيداً، كنت مخبراً بأنه فاق أشكاله، وإذا قلت: زيدٌ أعلم من عمرو، فقد قضيت له بالسبق"[١]، "ومن أجل تناسبهما سوّت العرب بينهما في أن يصاغ كل واحدٍ مما صيغ منه الآخر... دون شذوذ، .. من فعلٍ ثلاثي، مجرد، تام، مثبّت، متصرف، قابل معناه لكثرة، غير مبني للمفعول، ولا معبرٍّ عن فاعله بأفعلَ فعلاء"[٢].

ويلاحظ في هذا القياس أنَّ طرفي القياس: المقيس والمقيس عليه يتفقان في هذه الشروط، وهناك قياس ينتج عنه اشتراط في الفرع دون الأصل، وذلك ظاهرٌ في قياسات إعمال العوامل الفرعيّة عمل العوامل الأصليّة. يقول المبرد في قياس (ما) النافية على (ليس) الناسخة: "تقولُ: ما زيدٌ قائماً، وما هذا أخاك. كذلك يفعلُ أهل الحجاز.

وذلك أنَّهم رأوها في معنى (ليس) تقع مبتدأةً، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلَّما خلَصَتْ في معنى (ليس) ودلَّت على ما تدلُّ عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كلُّ واحدة تُغني عن الأخرى أجروها مجراها"[٣]، ثم يشرع في بيان ما نتج عن هذا القياس من اشتراطات، وعلة ذلك، فيقول: "وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها، أو قدَّموا خبرها على اسمها ردّوها إلى أصلها، فقالوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ وما منطلقٌ زيدٌ لأنَّها حرف لا يتصرَّف تصرُّفَ الأفعال، فلم يقوَ على نقض النفي، كما لم يقو على تقديم الخبر، وذلك لما خبَّرتك به في الأفعال والحروف، وأنَّ الشيء إنَّما يتصرَّف عملُه كما يتصرَّف هو في نفسه، فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدةً"[٤].

وسيمرُّ بنا تفصيل تلك القياسات عند بيان أثر نظرية العامل، ونظرية" الأصل

---

(١) شرح المفصل ٦/٩١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٠.

(٣) المقتضب ٤/١٨٨.

(٤) المقتضب ٤/١٨٩.

والفرع" في الاشتراط النحوي، إذ النحويون ينصون على "أنَّ هذه الفروع العوامل لم يتسع فيها اتساعهم في الأصول"(١)، وبناءً عليه فإنَّ قياس هذه العوامل تستلزم شروطاً تعمل على تقوية الفروع، وذلك بتقوية الشبه بينها وبين الأصول، ولذلك سنرى أنه "كلَّما قلَّت درجة المشابهة بين الفرع والأصل زادت القيود التركيبيّة على الفرع والعلائق التي تربطه بمعمولاته"(٢).

أمَّا ما كان القياس فيه دافعاً للشرط ومانعاً له من تقييد الحكم النحوي فمثاله ما دفع به النحويون اشتراط بعضهم زيادة تخصُّص عطف البيان على تخصص متبوعه.

يقول ابن مالك: "واشترط الجرجاني(٣) (٤٧٤هـ) والزمخشري(٤) زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه(٥)، وليس بصحيح؛ لأنّ عطف البيان الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يشترط زيادة تخصَّص النعت، فلا يشترط زيادة تخصُّص عطف البيان"(٦)، فقياس عطف البيان على النعت لجامع أنَّهما يكمّلان دلالة المتبوع، ويزيدان في إيضاحه، "وذلك حاصلٌ بالأخصّ والأعمّ والمساوي، فمن قصر الجواز على بعضها دون بعضٍ، فقد تحكَّم بغير دليل وحاد عن أوضح سبيل"(٧)، وقد جّوز سيبويه(٨) في: ياهذا يا ذا الجُمَّة العطف والبدل، مع أنَّ المتبوع (هذا) أخصُّ من التابع (ذا الجُمَّة).

---

(١) البغداديات/٥٩٥.

(٢) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي/٢٢٢. د. لطيفة إبراهيم النجَّار.

(٣) ينظر: المقتصد ٢/٩٢٧.

(٤) ينظر: المفصل/٢٧١.

(٥) نسب ابن مالك هذا الشرط لأكثر المتأخرين، وهو رأي ابن عصفور الذي أجاز مع التخصيص التسوية.

ينظر: المقرب ١/٣٢٧، شرح التسهيل ٣/٣٢١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٣.

(٧) شرح عمدة الحافظ ٢/٥٩٩.

(٨) الكتاب ٢/١٨٩.

ومن مظاهر ازدواجيَّة تأثير القياس على الأحكام النحويّة من حيث تقييدها بالشرط وعدمه أنك ترى النحويين يختلفون في إجراء القياس الواحد في الحكم الواحد، فيكون ذلك القياس مصدراً للاشتراط عند بعضهم، ويكون دافعاً للاشتراط عند بعضهم الآخر: ومن ذلك أنَّ جمهور النحويين(١) يشترطون لإعمال اسم الفاعل كونه للحال أو الاستقبال، لا للمضي، فلا يُقال: هذا ضاربٌ أمس زيداً؛ لأنَّ اسم الفاعل عمل لمشابهته للفعل المضارع في اللفظ وفي المعنى، أمَّا اللفظ فلشبهه له في عدد الحروف، وموازنته في الحركات والسكنات، وأما المعنى فلشبهه له في الدلالة على معنى الحال أو الاستقبال.

أما اسم الفاعل الدال على المضي فإنَّه لا يشبه الفعل الماضي إلا من جهة المعنى، فلذلك امتنع أن يعمل عمل ما يشابه الفعل من جهتين(٢)، وخالف في هذا الشرط الكسائي(١٨٩هـ)(٣)، وهشام(٢٠٩هـ)(٤)، وابن مضاء(٥٩٢هـ)(٥)، فأجازوا إعمال اسم الفاعل عمل الفعل وإن كان في زمن الماضي، قال ابن أبي الربيع: "ولا أعلم في ذلك خلافاً إلا الكسائي فإنَّه قال: يعمل بمعنى الحال والاستقبال؛ لأنَّ عمله بما فيه في معنى الفعل، فإذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً الآن عمل؛ لأنه في معنى: هذا يضربُ زيداً الآنَ... وهذا الذي ذكره غير مسلَّم؛ لأنَّ العربَ لم تعمل: هذا ضاربٌ زيداً الآنَ، ولا هذا ضاربٌ زيداً غداً، بكونه فيه معنى الفعل، وإنَّما عمل بأمرين: أحدهما: المعنى، والآخر الشبه من جهة اللفظ"(٦). فالقياس إذاً معترفٌ به من الطرفين، غير أنَّ الكسَائي لم يلزمه هذا القياس بالاشتراط، لاختلافه مع الجمهور في حقيقة الجامع بين المقيس والمقيس عليه وأصبح كل فريق يمارس ما يُسمَّى "الاستدلال ببيان العلة" في موضع

---

(١) ينظر: المقتضب ١٤٨/٤، الأصول ١٢٥/١، الواضح /١٨٥، التبصرة والتذكرة ٢١٦/١.

(٢) ينظر: المقتصد ٥٠٦/١ ٥٠٨، شرح المفصل ٧٦/٦، الملخص /٢٩٦.

(٣) ينظر: الجمل /٨٤.

(٤) ينظر: المساعد ١٩٧/٢.

(٥) لم أجده في "الرد على النحاة". ينظر: المساعد ١٩٧/٢.

(٦) البسيط: ١٠١١/٢.

الخلاف[١]، وكلا الطرفين لهما في ضوابط القياس ما يبرر طريقة إجراء ذلك القياس؛ لأنه "قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما"[٢]، غير أنَّ "الشبه من وجه واحدٍ ليس بقوي"[٣].

(١) ينظر: لمع الأدلة /١٣٢، اعتراض النحويين للدليل العقلي /٩٣. د.محمد بن عبد الرحمن السبيهين.

(٢) مغني اللبيب /٨٨٤.

(٣) علل النحو لابن الوراق /٤٥٧.

الفصل الثاني

شروط تنظيم أجزاء الجملة

المبحث الأول

شروط الموقع والرتبة.

مدخل:

"المقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلومٌ بالنسبة لصاحبها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتاً سميت الرتبة محفوظة[١]، وإذا كان الموقع عرضة للتغيير سميت غير محفوظة"[٢]

وقد استقر مفهوم الرتبة[٣] بنوعيها عند النحويين منذ مراحل التكوين الأول، وإن تأخرت المصطلحات، فالرتبة المحفوظة هي " موقع الكلمة الثابتة متقدماً أو متأخراً في التركيب"[٤]، بحيث لو اختل هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله، بسبب ارتباط

(١) في إطلاق مصطلح "الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة" تجوز، وحقيقة الأمر أن الرتبة ثابتة والموقع هو المتغير.

(٢) مقالات في اللغة والأدب ١/٣٧٥ د. تمام حسان.

(٣) تنظر مفاهيم للرتبة في: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها/١٩٦ د. لطيفة إبراهيم النجار، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية/١١٧. د.محمد إبراهيم عبادة، دور الرتبة في الظاهرة النحوية/١٣. د. عزام محمد ذيب، الموقعية في النحو العربي/٢١، ٩١. د. حسين رفعت حسين.

(٤) أقسام الكلام العربي/١٨٦. د. فاضل مصطفى الساقي.

المعنى بها"[١]، كرتبة الصلة مع الموصول، والصفة وما اتصل بها مع الموصوف، والمضاف إليه وما اتصل به مع المضاف[٢]، أما الرتبة غير المحفوظة فهي " موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي، متقدماً أحيانا، ومتأخراً أحياناً أخرى"[٣]، وهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها[٤]، كرتبة المبتدأ و الخبر، ورتبة الفعل والمفعول، ورتبة الفاعل والمفعول.

ولنا أن نتأمل في نضج نظرية "الرتبة" وأثرها على التركيب اللغوي عند سيبويه من خلال موقع واحد من حديثه عن الرتبة في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله) حيث يقول: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعاً يُهمانهم ويُعنيانهم"[٥].

ويهدينا التأمل في هذا النص إلى الاستنباطات الآتية:

١- يحدد سيبويه الترتيب الأصلي لمواقع هذه الجملة الفعلية (فعل+فاعل+مفعول) في عملية إجرائية منتجة؛ إذ رد الأشياء إلى أصولها أو إلى حدها وفق تعبير سيبويه والاستعانة بالبنية التحتية طريقة مثلى لتحديد الوظائف النحوية، ومواقعها، والمحذوف والمذكور من أجزاء الجملة، والعلاقات التركيبية عامة، وهي عملية ذهنية أدركها سيبويه قديماً، وعلى أساسها حديثا تقوم النظريات اللسانية المؤيدة للتفسير العقلي للغة، مما يزيدنا يقيناً بأن "النحو العربي كما تقرأه في مرجعه الأول: "الكتاب"

(١) اللغة العربية معناها ومبناها/٢٠٧. د. تمام حسان.

(٢) من محاولات الإحصاء المبكرة للرتب المحفوظة ما جمعه ابن السراج في باب التقديم والتأخير، وقد أحصى ثلاثة عشر موضعاً. الأصول ٢٢٢/٢.

(٣) أقسام الكلام العربي/١٨٦.

(٤) ينظر : اللغة معناها ومبناها/٢٠٩

(٥) الكتاب ٣٤/١.

ليس مجرد قواعد لتعليم النطق السليم والكتابة الصحيحة باللغة العربية. بل هو أكثر من ذلك، "قوانين للفكر داخل هذه اللغة، وبعبارة بعض النحاة القدماء "النحو منطق العربية"(١).

٢- إن استبطان التركيب العميق لترتيب الجملة أدى إلى إثراء الجانب الدلالي في تحليل الجملة. بحيث أصبحت المقارنة سانحة بين الترتيب الباطن أوالأصل (فعل+فاعل+مفعول) والترتيب الظاهر أو المعدول (فعل+مفعول+فاعل)، مما جعل مفهوم الرتبة مرتبطاً عند سيبويه بغايات الانزياح والتبادل بين أجزاء الجملة، فأعطى سيبويه حكمه على غاية التبادل الموقعي، وهذا من أجلّ علامات نضج نظرية "الرتبة" حيث يبصر اللغوي بنظرة شاملة للأثر الشكلي والدلالي، في حين أنَّ المناهج اللسانية التي تتناول التراكيب الأساسية وقواعدها في اللغة العربية "تأتي في مصدرين اثنين: المصدر اللساني الأول كان قد وصفه الباحثون اللسانيون الغربيون الذين فهموا المنهج اللساني التحليلي للتراكيب العربية من وجهة نظرهم اللسانية الحديثة، أما المصدر اللساني الثاني فقد كان وصفه الباحثون اللسانيون العرب الذين فهموا التراكيب الغربية من خلال منهج لساني غربي حديث. إن المشكلة في كلا المنهجين التحليليين هي أن هؤلاء الباحثين قد تناولوا التراكيب العربية من وجهة نظر نحوية "بنائية"، ولم يتناولوها إلا بشكل طفيف من وجهة نظر دلالية، وهكذا فقد حللوا المواد العربية التي هي أكثر ملاءمة للمبادئ اللسانية التي تفرضها مناهجهم، والنتيجة هي أن مثل هذه التحاليل اللسانية ستكون غير كافية، وغير دقيقة لشرح الوجوه الدلالية للتراكيب العربية"(٢).

٣- قول سيبويه السابق يدعونا إلى الالتفات إلى المنهج العلمي الذي تناوله نحاة العرب في دراسة نظرية "الرتبة" بشكل خاص، وبقية الظواهر التركيبية بشكل عام، إذ هو منهج قائم على رصد الواقع اللغوي لظاهرة "الرتبة"، وذلك بمشافهة العرب، أو عن

(١) بنية العقل العربي /٤٤. د. محمد عابد الجابري.

(٢) نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية/٩٢. د. مازن الوعر. وينظر : البحث الدلالي في كتاب سيبويه/٢٩٩. د. دلخوش جار الله.

طريق المرويات الموثقة عنهم، مع ملاحظة مؤشرات الثبات والتغير وما يقتضيه من تلمس المتغير الدلالي والمؤثر الصناعي في الجملة؛ وصولاً إلى التجريد الذي أوصل سيبويه إلى استقراء قار للترتيب الأصلي لأركان الجملة العربية، ومدى تأثير ذلك على الصناعة والدلالة، فقد "كان الاهتمام بالبنية الأساسية وإن لم يقع في تعبير القدماء منطلقاً لتناول الظاهرة اللغوية، فهي "نموذج" أو "معيار" تجريدي يحاول "الكلام" الحي تنفيذه، وقد جمع النحاة القدماء بين النموذج التجريدي والتعبير الواقعي المنطوق، وجعلوا أحدهما وهو النموذج التجريدي أساسا للآخر، ولذلك حاسبوا الكلام المنطوق بمقياس النموذج التجريدي"[(١)]، "وبناء الجملة، وهو التنفيذ الحي للبنية الأساسية، يعرض له من العوارض المختلفة ما يجعله مطابقاً أو غير مطابق للبنية الأساسية، ولكي يدرك ما يعرض له لابد من الاعتراف بالبنية الأساسية، لأنه من غير المعقول أن تتعدد النماذج بتعدد الجمل المتكررة المتعددة، فهذا ضرب من الفوضى التي لاضابط لها، وإنما تحصل اللغات، وتدرك عن طريق إدراك النماذج الأساسية التي تحكم أبنيتها الكثيرة المتنوعة المتكررة"[(٢)]،

إن التفسير الذي قدمه النحويون الأوائل لطبيعة احتلال الوظائف النحوية لمواقعها الرئيسة هو تفسير عميق يتجاوز مفهوم الأثر الشكلي لنظرية العامل، وإن كنا لا نشك في آثارها الصناعية، ودورها في حفظ رتبة بعض أجزاء الجملة، وإعطاء الحرية لبعضها لكننا نعتقد أن الترتيب الموقعي للجملة العربية في أساسه قائم على التجاذب الدلالي بين أجزائها، وهذا المفهوم هو ما نص عليه سيبويه في إطار مصطلحي: (المبني) و(المبني عليه) في كثير من المواضع، ومنها قوله في باب من أبواب (أنّ): "وتقول: "لولا أنه منطلق انطلقت"، فـ "أنَّ" مبنية على "لولا" كما تُبنى عليها الأسماء، وتقول: "لولا أنَّه ذاهبٌ لكان خيراً له"، فأن مبنية على "لو" كما كانت مبنية على لولا"[(٣)].

يقول السيرافي (٣٩٧هـ): "يريد معقودة بـ"لولا" في المعنى الذي تقتضيه، ولولا

(١) بناء الجملة العربية/١١. د. محمد حماسة عبد اللطيف.

(٢) المصدر السابق/١٢

(٣) الكتاب ٣/١٢٠.

مقدمة عليه، وليست بعاملة فيه، لأن الاسم بعد "لولا" يرتفع بالابتداء لا بـ "لولا"، ولزومها للاسم بعدها بالمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به، فشبهت به، ففتحت (أنَّ) ولم تكسر، لأن (إنَّ) المكسورة إنما تدخل على مبتدأ مجرد لم يغير معناه بحرف قبله"(١).

وقال الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ):"وقد استعمل سيبويه لفظ البناء في الشيء الذي ليس بعامل فيما يبنى عليه، كما قال: (أنَّ) مبنية على (لولا)، وإنما ذلك على جهة تقدمها وحاجة ما بعدها إليها"(٢)، وبذلك يتبين أن "علة وقوة الفعل والمبتدأ في موقع المبني عليه هي كونهما متقدمين في المعنى، وعلة كون الفاعل والخبر في موقع المبني هي كونهما متأخرين في المعنى، فالمتأخر يبنى على المتقدم إذا كان بينهما علاقة احتياج وعدم استثناء، والمحتاج أو الطالب يتقدم على المطلوب معنوياً، بغض النظر عما إذا كان الطالب عاملاً للمطلوب أم لا، فالعلاقة بين الألفاظ علاقة معنوية بالدرجة الأولى قبل أن تكون علاقة عامل بمعمول"(٣).

والقول بأن الألفاظ تترتب بحسب قوة العلاقة المعنوية القائمة بينها هو في الحقيقة أقرب إلى روح نظرية النظم في العربية، إذ الألفاظ "خدم للمعاني وتابعة لها ولاصقة بها"(٤)، "فلا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"(٥).

شروط الموقع والرتبة:

يتضح لنا من استقراء الشروط النحوية المتعلقة بالرتبة أنها تنقسم قسمين:

القسم الأول أن يكون الموقع شرطاً للحكم النحوي.

---

(١) المصدر السابق (الهامش، ٢)/١٢٠

(٢) النكت في كتاب سيبويه ٢/٧٧٦.

(٣) دور الرتبة في الظاهرة النحوية/٣٧.

(٤) دلائل الإعجاز /٥٤.

(٥) دلائل الإعجاز /٥٥.

القسم الثاني أن يكون الموقع حكماً نحوياً مشروطاً.

وقد حصر البحث مسائل القسم الأول فيما يأتي:

١- يُشترط لزيادة (كان) التوسط بين متلازمين[(١)].

٢- يشترط لتقديم معمول خبر (كان) المفرد المنصوب على اسمها تقدم الخبر على المعمول، نحو: كان آكلاً طعامَك زيدٌ [(٢)].

٣- يُشترط لتقديم خبر كان وأخواتها المفرد ذي المعمول المرفوع على (كان) وأخواتها تقديم المعمول معه[(٣)].

٤- يشترط لعمل (ما ولا وإن ولات) المشبهات ب (ليس) الترتيب[(٤)].

٥- يشترط لدخول اللام على اسم (إنَّ) تأخره عن الخبر أو معموله أو معمول الاسم[(٥)].

---

(١) ينظر: الكتاب ١٥٣/٢، الأصول ٩٢/١، التبصرة والتذكرة١٩١/١، جمل الزجاجي/٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١، شرج الجمل لابن خروف٤٢٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١، المساعد ٢٦٨/١، الارتشاف ١١٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٠/١، المقتضب ٩٨/٤، ١٥٦، الأصول ٨٦/١، الإيضاح لأبي علي١٤٤، البصريات ٤٣٤/١، إصلاح الخلل/١٥١، الكافي لابن أبي الربيع ٧٩٥/٣، البسيط ٧٠٥/٢، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٠١/١، شرح الألفية لابن الناظم/١٣٨.

(٣) نص على هذا الاشتراط أبو حيان والسيوطي، فلا يجوز في نحو : كان زيدٌ قائماً أبوه، أن يقال : قائماً كان زيدٌ أبوه

ينظر : الارتشاف ١١٧٤/٣، الهمع ٣٧٥/١.

(٤) ينظر : الكتاب ٥٩/١، معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢، المقتضب ١٨٩/٤، ٣٨٢، الأصول ٩٦/١ التبصرة والتذكرة١٩٩/١، المسائل المنثورة لأبي علي /٨٥، معاني الحروف للرماني/٨٣، الخصائص ١٦٢/١، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٤٠/١.

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب ٣٧٦/١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/١، الكافي لابن أبي الربيع٨٧٥/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٨، رصف المباني /٢٣٤، الجنى الداني/١٣٢، المساعد ٣١٩/١، الارتشاف ١٢٦٢/٣

٦- يشترط لدخول اللام على خبر (إنَّ) تأخره عن الاسم[١].

٧-يشترط لدخول اللام على معمول خبر (إنَّ) تقدمه على الخبر[٢].

٨- يشترط للعطف بالنسق المرفوع على جملة (إنَّ) ومعموليها تقديم الخبر[٣].

٩- يشترط لعمل (لا) التي تنفي الجنس عمل (إنَّ) الترتيب[٤].

١٠- يشترط لإهمال عمل (ظن وأخواتها) من الأفعال القلبية التوسط أو التأخر[٥].

١١- يشترط لعمل المصدر المجرد المتبوع تأخير التابع عن معمولات المصدر[٦].

١٢ـ يشترط لعمل اسم الفاعل المجرد المتبوع تأخير التابع عن معمولات اسم الفاعل[٧].

---

(١) ينظر : المساعد ٣١٩/١، التذييل والتكميل١٠٠/٥، تعليق الفرائد ٤٦/٤، تمهيد القواعد١٣٤٨/٣، همع الهوامع ٤٤٣/١، حاشية الصبان٤٣٦/١.

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/١، شرح المفصل لابن يعيش٦٥/٨، الجنى الداني/١٣٢ المساعد٣١٩/١، التذييل والتكميل١٠٢/٥، تمهيد القواعد١٣٤٨/٥، حاشية الصبان٤٤٢/١.

(٣) ينظر : الكتاب ١٥٥/٢، معاني القران وإعرابه للزجاج١٩٢/٢، التعليقة ٢٩٨/١، التبصرة والتذكرة٢١٠/١، الإنصاف١٨٥/١ التخمير ٥٤/٤، شرح المفصل لابن يعيش٦٩/٨، شرح الجمل لابن عصفور٤٥٠/١، شرح التسهيل٤٨/٢ المساعد٣٣٦/١، ائتلاف النصرة/١٦٧.

(٤) ينظر : الكتاب ٢٧٦/٢، المقتضب ٣٦١/٤، أمالي الشجري ٥٣٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٢، شرح الكافية الشافية ٥٢٢/١، المساعد ٣٤٥/١، المغني لابن فلاح٢٦٠/٣ ت: (السعدي)، همع الهوامع ٤٦٦/١، حاشية الصبان٥/٢.

(٥) ينظر : الكتاب ١١٩/١، الأصول ١٨٣/١، الإيضاح العضدي/١٦٧، المرتجل/١٥٤، المقدمة الجزولية/٨١، شرح الجمل لابن عصفور٣١٤/١، المغني لابن فلاح ٣١٨/٣، ت: (السعدي)، حاشية الخضري٣٠٣/١.

(٦) ينظر : الخصائص ٢٥٨/٣ اللباب للعكبري ٤٤٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٣، المساعد ٢٢٩/٢، الارتشاف ٢٢٥٨/٥، تمهيد القواعد ٢٨٢٧/٦، همع الهوامع ٤٦/٣، حاشية الصبان٤٣٢/٢.

(٧) ينظر : الكتاب ٢٩/٢، شرح الجمل لابن خروف ٥٣٢/١، شرح التسهيل لابن مالك٧٤/٣، شرح الكافية الشافية١٠٤٢/٢، شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة٤٦٤/٢، شفاء العليل ٦٢٣/٢، الارتشاف٢٢٦٨/٥، همع الهوامع ٥٧/٣.

١٣- يشترط لعمل صيغ المبالغة المجردة المتبوعة تأخير التابع عن معمولات صيغ المبالغة[١].

١٤- يشترط لعمل اسم المفعول المجرد المتبوع تأخير التابع عن معمولات اسم المفعول[٢].

١٥- يشترط لقطع النعت حال تعدد الصفات تأخير النعت المقطوع[٣].

١٦- يشترط لقطع نعت المنعوت النكرة تقديم نعت غير مقطوع[٤].

١٧- يشترط لإعمال (إذن) الناصبة للمضارع الصدارة[٥].

وبعد التأمل في هذه الشروط يمكننا رصد التحليلات والنتائج الآتية:

أولاً - إن المسائل المحصورة تمثل نوعاً واحداً من نوعي الرتبة في التركيب العربي وهي: "الرتبة المحفوظة".

ولا يستثنى منها إلا مسألتان تمثلان ما يمكن تسميته بـ "الرتبة شبه المحفوظة"، والمسألتان هما:

١- اشتراط النحويين لدخول (لام) الابتداء على اسم (إنَّ). تأخر اسمها عن الخبر أو معموله أو معمول الاسم، فالموقع الأول نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ

(١) ينظر: الكتاب ١/١١٠، شرح التسهيل ٣/٧٩، الارتشاف ٥/٢٢٨٥، تمهيد القواعد ٦/٢٧٢٨، همع الهوامع ٣/٥٨، حاشية الصبان٢/٤٤٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٧، الارتشاف ٥/٢٢٨٧، تمهيد القواعد٦/٢٧٦٦، شرح الأشموني٢/٥٨١، همع الهوامع ٣/٦١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٧، البسيط ١/٣١٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٩، المساعد ٢/٤١٧، الارتشاف ٤/١٩٢٧، التصريح ٢/١٢٤، همع الهوامع ٣/١٢٥.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٦٦، المقرب ١/٢٢٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٢، التصريح ٢/١٢٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/١٢، الأصول ٢/١٤٨، التبصرة والتذكرة ١/٣٩٦، الإيضاح العضدي/٣٢٠، الفصول لابن الدهان/٥٢، كشف المشكل ١/٥٤٠، شرح التسهيل ٤/٢٠، البسيط١/٢٣١، اللمحة البدرية٢/٣٣٩، الجنى الداني/٣٦١

﴿لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ ٢٦﴾[١]، **والثاني** - نحو قولك: إن عندك لخالداً مقيمٌ والثالث نحو قولك: إن في الدار لساكناً زيد.

٢- اشتراط النحويين لإلغاء عمل الأفعال القلبية في باب (ظنَّ) وأخواتها. التوسط أو التأخر نحو: زيدٌ ظننتُ عالمٌ وزيدٌ عالمٌ ظننتُ.

وما ينبغي ملاحظته هو أن حفظ الرتبة في تلك المسائل النحوية صادر عن كون الموقع شرطاً، ودلالة الشرط الرئيسة عند النحويين والأصوليين وغيرهم هي دلالة "اللزوم"، فيترتب على وقوع الرتبة "شرطاً" دلالة اللزوم الموقعي التي هي في اصطلاح بعض النحويين المعاصرين "الرتبة المحفوظة".

ثانياً - إذا كانت الشروط الموقعية تقدم لنا مسائل الرتبة المحفوظة في سبع عشرة مسألة، ففي ذلك مؤشر على أن مسائل الرتبة المحفوظة مناطها الحكم النحوي الذي صاغه النظام النحوي غاية لذاته وليست الشروط، إذ الرتب المحفوظة في النظام النحوي قد أحصيت في ست وثمانين مسألة[٢]، والاشتراط الموقعي كما في الحصر السابق جاء في مسائل قليلة تبلغ نسبتها قرابة العشر.

ثالثاً- يرشدنا التحليل الدقيق لنظام الرتبة النحوية - أحكاماً وشروطاً إلى أن الرتبة المحفوظة باعتبار تأصل الحفظ وعدمه في النحو العربي تنقسم ثلاثة أقسام:

١- رتبة متأصلة الحفظ:

وهي الرتبة التي تجيء محفوظة في أصل وضعها لذاتها، فتخلو من صورة العدول مطلقاً، بمجرد اجتماع عنصري الرتبة في الكلام، إذ التطلب الدلالي (التضام) بين عنصري الرتبة يستلزم هذا الترتب المحفوظ بعينه، كالرتبة المحفوظة بين ضمير الشأن والجملة المفسرة له، ورتبة الصلة والموصول، والمفعول معه وواو المعية، والمستثنى وأداة الاستثناء، وغيرها.

---

(١) سورة النازعات، آية ٢٦

(٢) ينظر : الموقعية في النحو العربي / ٩٧-١٠٩.

وهذا النوع من أنواع الرتبة المحفوظة لا وجود له مطلقاً في نظام الاشتراط الموقعي في النحو العربي، فمظان الرتبة المتأصلة الحفظ هي الأحكام النحوية التي هي غاية لذاتها، وليست الشروط النحوية المتعلقة بغيرها، ولذلك يمكن تصنيف هذه الرتبة المحفوظة المتأصلة ضمن الأحكام الأساسية الأولية في نظرية الرتبة؛ إذ العدول عن هذه الرتبة المؤدي إلى الخروج من دائرة الصحة اللغوية الصريحة أو المؤولة إنما نشأ بسبب ذاتي في أصل الرتبة، وليس صناعياً خارجاً عن عنصري الرتبة.

٢- رتبة غير متأصلة الحفظ:

وهي الرتبة المحفوظة غير المتأصلة لذات طرفيها، لكن عارضاً في التركيب أو مجيء التركيب على غير أصله ألزمها موقعاً محدداً في الكلام، ولذا تجد التركيب اللغوي يستجيب بمرونة لحفظ الرتبة، إما لإعمال عامل أو إهماله، أو لدخول حرف عارض، أو لحمل على غير الظاهر، أو نحو ذلك. وهذه الرتبة نوعان:

أ- رتبة (غير متأصلة الحفظ) في الموقع الأصلي، كاشتراط النحويين تأخير خبر (إنَّ)، لعارض دخول (لام) التأكيد عليه نحو: إن زيداً لفي الدار، إذ يجوز بغير العارض: إنَّ في الدار زيداً.

ـ ومن ذلك اشتراط النحويين المحافظة على ترتيب الاسم والخبر في الحروف المشبهات بـ (ليس) و(لا) النافية العاملة عمل (إنَّ)؛ إذ حفظ الرتبة في موقعها الأصلي ليس متأصلاً؛ لأنه ليس من ذات التلازم بين الموقعين النحويين: الاسم والخبر، ولكنه بحسب التحليل النحوي ناتج عن ذات العوامل الضعيفة، يقول العكبري (٦١٦هـ) في الملحقات بـ(ليس): "ألا ترى أن ما الحجازية لما لم تكن متصرفة، أو لما كانت حرفاً لم يتقدم منصوبها على مرفوعها لعدم الفعلية"[(٣)].

ب- رتبة (غير متأصلة الحفظ) في موقع العدول، كاشتراط تأخير اسم (إنَّ) لعارض دخول (لام) التوكيد عليه، نحو: إنَّ في الدار لزيداً؛ إذ يجوز بغير العارض: إن زيداً في الدار، بل هو الأصل في الترتيب.

---

(٣) التبيين / ٣١٧، وينظر : الكتاب ٢/٢٩٦، المقتضب ٤/١٨٩، الأصول ١/٩٦.

٣- رتبة طارئة.

وهي قسم يتوصَّل إليه بحثنا هذا؛ إذ لم يفطن إليه الباحثون والدارسون للموقع والموقعية في النحو العربي، فالرتبة الطارئة هي رتبة مستحدثة الحفظ لا أصل لها، لكن عارضاً في الجملة قد أوجد لها الرتبة من العدم، وبتحديد دقيق هي الرتبة التي تكون بين لفظين أو موقعين نحويين لا تضام بينهما، وهي أقل الرتب حضوراً في التركيب العربي، ومن هنا يرشدنا التحليل الدقيق للاشتراط الموقعي إلى مخالفة التعميم الذي نص عليه تمام حسان وتبعه كثير من الباحثين(١) في الرتبة النحوية إذ يقول:"والذي يبدو لي أن الرتبة فرع على التضام بمعناه العام، وإذ لا رتبة لغير متضامين"(٢)، والذي تطمئن إليه النفس أن هذا الحكم حكم أغلبي لا ينبغي التعميم فيه.

ولا ريب أن تطلب اللفظ للفظ الآخر مدعاة لحدوث الرتبة بينهما، كتطلب الموصول لصلته، والمضاف للمضاف إليه، والمعطوف للمعطوف عليه...، لكن ثمة رتباً طارئة تفرضها الصناعة النحوية بعيداً عن نظرية "التضام". وقد تكررت في الشروط الموقعية في مسائل:

١- يشترط النحويين لقطع النعت حال تعدد النعوت تأخير المقطوع، ومعلوم أن الصفات في نحو: جاء الرجلُ الكريمُ الشجاعُ النبيلُ لا تضام بينها، ولا يتطلب بعضها الآخر، ومع ذلك فإن طارئ قطع الصفة فرض تأخير النعت المقطوع، واشترط النحويون ذلك لعلل معلومة لديهم(٣). فنشأت رتبة محفوظة محدثة لا أصل لها وهي تقديم رتبة الصفة المتبعة على الصفة المقطوعة، نحو: جاء الرجلُ الكريمُ الشجاعُ النبيلَ، ورأيت الرجلَ الكريمَ الشجاعَ النبيلٌ ومررتُ بالرجلِ الكريمِ الشجاعِ النبيلُ (النبيلَ).

فالرتبة موجودة، والتضام مفقود، لأنَّها صفات متضامة مع الموصوف فقط، ويدلك

---

(١) ينظر: الموقعية في النحو العربي / ١١٠، دور الرتبة في الظاهرة النحوية /١٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها /٢١٠.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/١، البسيط ٣١٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٣، المساعد ٤١٧/٢، التصريح ١٢٤/٢.

على تلاشي التضام بين الصفات أن النحويين يجيزون قطع جميع الصفات أو بعضها بشروط يخصنا منها: أن يكون المنعوت متعيناً بدونها[١]، فليس هناك أدنى تماس دلالي يدعو الصفات للتضافر من أجل معنى جديد في المنعوت، وإنما هي دلالات خاصة بكل نعت من النعوت، ويختلف الحال عن ذلك إذا لم يتضح المنعوت إلا بها جميعاً، فيجب الإتباع في جميع الصفات، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ الشاعرِ الكاتبِ التاجرِ، إذا كان (زيد) الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم شاعر كاتب، والثاني شاعر تاجر، والثالث: كاتب تاجر.

٢- يشترط النحويون لقطع نعت المنعوت النكرة تقديم نعت غير مقطوع. قال ابن مالك: "وإن كان المنعوت نكرة اشترط في قطع نعته مشاركه المعرفة بتقديم نعت غير مقطوع، كقول الشاعر:

ويَـــأْوِي إلَــىْ نسْــــوَةٍ عُطَّــــلٍ وشُعْثاً مَراضيعَ مِثْلَ السَّعَالي[٢]"[٣]

فأتبع (عُطَّل) أولاً، "لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنَّه غنيٌّ عن التخصيص، وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع، سواء تعيّن مسمَّاه بدونها أم لا؛ لأنَّ المقصود من النعت التخصيص، وقد حصل بتبعيّة الأوَّل"[٤].

وبذلك نتجت رتبة محفوظة طارئة بين النعت المُتبع والنعوت المقطوعة.

٣- توجد مسائل متعددة للرتبة الطارئة يمكن اختصارها في اشتراط النحويين لإعمال المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول حال تجرد هذه المباني من (أل) وحال وصفها تأخير الوصف عن المعمول، فيجوز إعمال المصدر في نحو:

---

(١) ينظر : البسيط ٣١٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٣، التصريح ١٢٤/٢.

(٢) البيت من المتقارب. وقائله أميّة بن أبي عائذ الهُذلي.

ينظر: الكتاب ٣٩٩/١، ٦٦/٢، معاني القرآن للفراء ١٠٨/١، رصف المباني/ ٤١٦، لسان العرب ١٢٧/٨ (رضع).

(٣) شرح التسهيل ٣١٨/٣.

(٤) التصريح ١٢٥/٢.

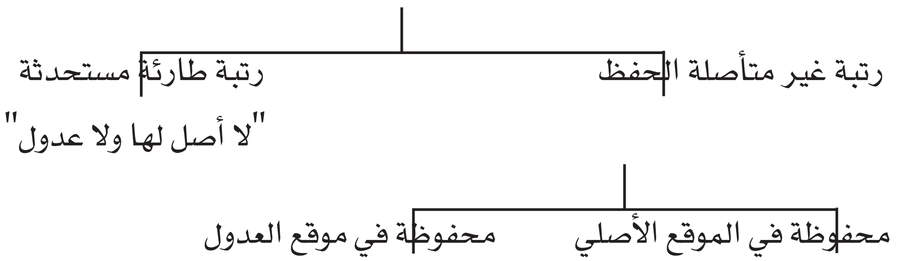
عجبتُ من ضربِك زيداً الشديدَ، ولا يجوز الإعمال في: عجبتُ من ضربِك الشديدِ زيدٍ، وعللوا ذلك بعلتين [١]: أن الوصف قبل العمل يقرب المصدر للاسمية، ولأن معمول المصدر ينزل منزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم متبوع المصدر عليه حتى يأخذ معموله. وكذلك لا يجوز عمل اسم الفاعل في قولك: هذا مكرمٌ عاقلٌ زيداً، وبذلك أوجد عارض الوصف لمعمول هذه المباني رتبة محفوظة مستحدثة لا أصل لها قبل العارض؛ إذ لا تضام بين المعمول وصفة العامل.

٤- يشترط النحويون لزيادة (كان) توسطها بين متلازمين، وهذه الرتبة المحفوظة رتبة مستحدثة لعارض الإهمال في نحو. ما كان أحسن زيداً، على الرغم من عدم وجود التضام بين (ما) التعجبية والفعل وبين (كان) الزائدة.

ويتضح من ذلك أن بين الرتبة والتضام خصوصاً وعموماً، إذ لكل تضام رتبة، وليس لكل رتبة تضام.

هذا ويمكننا توضيح أقسام الرتبة المحفوظة باعتبار أصالة الحفظ وعدمها في نظام الاشتراط الموقعي في النحو العربي بالمخطط الآتي:

الرتبة المحفوظة



رابعاً- للاشتراط الموقعي وظائف وأدوار رئيسة في بناء الجملة العربية، ولعل

---

(١) ينظر: اللباب ١/٤٤٩، شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٨.

من أهمها:

<u>الوظيفة الأولى تنظيم أحكام نظرية "العامل":</u>

إن نظرية "العامل" هي التفسير المهيمن في التفكير النحوي لاختلاف الوظائف النحوية، وخصائصها، ومواقعها، وأحوالها الإعرابية، لذا كان مستوى التأثير والتأثر كبيراً بين نظرية "العامل" وظاهرة الرتبة في التحليل النحوي، ويمكن تلمس ذلك من خلال تحليل نظام القسم الأول من قسمي شروط الموقع والرتبة وهو الاشتراط الموقعي، أو بعبارة أخرى: من خلال علاقة العمل النحوي بالرتبة المحفوظة التي يمثلها قسم الاشتراط الموقعي:

١- الموقع النحوي يؤثر في قدرة العامل النحوي على العمل، أو في عجزه عن التأثير في المعمولات، ومسائل الاشتراط الموقعي تشير إلى كيفية الاستعانة بـ "الرتبة المحفوظة" لتحقيق العمل النحوي في مثل اشتراط النحويين الترتيب (وهو التزام أركان الجملة مواقعها الأصلية) لعمل الحروف المشبهات بـ (ليس): (ما، لا، إن، لات)، ولعمل(لا) النافية عمل (إنَّ)، لذا امتنع عملها لسلطان الموقع في نحو قول الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[١].

هذا من جانب الإعمال، كما يستعين النظام النحوي بـ"الرتبة المحفوظة" لإيجاد الموقع المناسب لإلغاء العوامل النحوية، خشية إهمالها في مواقع لها شرف العناية والاهتمام اللذين يناسبهما العمل لا الإلغاء[٢]، ولذا اشترط النحويون لزيادة (كان) رتبة محفوظة هي:التوسط بين مسندين، كما اشترطوا لإلغاء عمل الأفعال القلبية في باب (ظن) وأخواتها رتبة محفوظة هي التوسط أو التأخر، "فالذي تلغيه لا يكون مقدماً، إنما يكون في أضعاف الكلام" [٣]؛ "لأن البداية تكون باللوازم والأصول"[٤].

(١) سورة الصافات، آية ٤٧.

(٢) ينظر : الكتاب ١/١١٩، المقتضب ٢/١١، أسرار العربية /١٥٣، الإنصاف ١/٨٧.

(٣) المقتضب ٢/١١، وينظر : الكتاب ١/٥٦.

(٤) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج٢/١٠٣٨.

وفي ضوء هذا التحليل يمكن تسجيل النتائج التالية:

أ- أن مجرد إعمال العوامل النحوية أو إهمالها يؤثر في ترتيب أركان الجملة العربية.

ب - أن للعامل النحوي تأثيراً مزدوجاً على الموقع النحوي، إذ هو في حالتي الإعمال والإهمال يؤثر في الترتيب.

جـ - أن إعمال العوامل يستدعي رتباً محفوظة في التركيب، كإعمال (إذن) الناصبة للمضارع، وكذلك الإهمال يستدعي رتباً محفوظة، كإلغاء عمل (كان) الناسخة، فالإعمال والإهمال يتجاذبان الرتبة المحفوظة.

د - أن من وظائف نظام الرتبة في التركيب العربي مساعدة العوامل غير القوية على العمل، وذلك بتوظيف أركان الجملة لصالح العامل، وذلك على مستويات:

المستوى الأول - أن يمنح النظام الرتبة المحفوظة بين العامل والتركيب بكامله، كاشتراط الصدارة لعمل (إذن).

المستوى الثاني - أن يمنح النظام الرتبة المحفوظة بين العامل الضعيف وحيز معمولاته، كالرتبة المحفوظة بين الملحقات بـ (ليس) ومعمولاتها.

المستوى الثالث - أن يمنح النظام الرتبة المحفوظة بين معمول العامل غير الأصلي ومتعلقات الجملة على هيئة تحفظ للعامل قدرته على العمل، كاشتراطهم تأخير الوصف في نحو: عجبتُ من ضربك زيداً الشديد.

٢- لنوع العامل النحوي تأثير بالغ في ترتيب أجزاء الجملة العربية، ومدار ذلك التأثير قائم على قوة العامل وضعفه، ويمكن حصر تقسيمات العامل المؤثرة على رتب الجملة مع بيان علاقتها بالاشتراط الموقعي فيما يأتي:

التقسيم الأول - أصالة العامل، أو عدم أصالته:

فقد تقرر عند النحاة أن العامل بالأصالة قوي، والعامل بالفرعية ضعيف ليس له قدرة التصرف في معموله، هذا مع مراعاة تفاوت الضعف بين العوامل الفرعية،

وتفاوت القوة بين العوامل بالأصالة، يقول سيبويه (١٨٠هـ) في الحروف المشبهات بـ(ليس): "، .. فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو ما مسيءٌ من أعتبَ رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً، كما أنه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبد الله، على حد قولك: إنَّ عبد الله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لا تتصرف (إنَّ) كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوته، فكذلك (ما)"[١].

التقسيم الثاني – تصرف العامل، أو جموده:

" كل ما يعمل عمل الفعل ولا يتصرَّف في نفسه فلا يتصرف في معموله، لأن الأفعال إذا كانت غير متصرفة فلا تتصرف في معمولها[٢]".

التقسيم الثالث – لفظية العامل، أو معنويته:

فالرتبة بين العامل المعنوي ومعموله رتبة محفوظة، قال السهيلي(٥٨١هـ): " لأن العامل اللفظي إذا تقدم عليه معموله الذي حقه التأخير قُلْتَ فيه:"مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى"، فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى، فإذا لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يتصور تقديم المعمول عليه، لأنه لابد من تأخير المعمول عن عامله في المعنى، فلا يوجد إلا بعده، وعامله متقدم عليه، لأنه معنوي غير ملفوظ به، فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه، بخلاف اللفظي فإن محل اللفظ اللسان، ومحل المعنى القلب، فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه، لم يذهب القلب بالمعنى إلى موضعه، وهو التقديم، فتأمله"[٣].

وبتحليل الشروط الموقعية، وعلاقتها بنوع العامل يمكن تسجيل النتائج الآتية:

أ – يظهر حجم تأثير نوع العامل على الترتيب في التركيب العربي في تحكمه في التقديم والتأخير بين العامل ومعموله، وبين العامل ومعمول معموله، وبين معمول العامل

---

(١) الكتاب ٥٩/١.

(٢) البسيط ٧٧١/٢، وينظر: المقتضب ١٠٨/٤، التبصرة والتذكرة ١٨٧/١، الإنصاف ١٦١/١.

(٣) نتائج الفكر / ٤٠٢.

ومعمول هذا المعمول، ومن ثم تنتج شبكة من التغييرات يتحكم فيها نوع العامل[١].

ب – لا يوجد في نظام الاشتراط الموقعي أي شرط لعمل أحد العوامل القوية أو الأصلية، وإنما هي شروط لتقوية العوامل الفرعية والضعيفة، كعمل (لا) العاملة عمل (إنَّ)، وكإعمال المصدر، واسم الفاعل، وبقية المشتقات العاملة، يضاف إليها شرط موقعي لعمل (إذن) في الفعل المضارع، وقد نص النحويون على ضعف عملها[٢].

جـ – إن ثمة تجاذباً بين فرعية العمل والرتب المحفوظة بين العامل ومعمولاته، والتحليل النحوي ينص على أن العمل بالشبه فرعٌ والتصرف فرعٌ فلا يجتمع فرعان[٣].

د– تخلو مسائل الاشتراط الموقعي من مسائل" العامل المعنوي".

٣– يؤكد التحليل المقارن بين الشروط الموقعية المحصورة على تفاوت قوة العوامل النحوية، وتأثيرها على نظام الحكم النحوي وشروطه، فاشتراطهم مثلاً في الأفعال القلبية، في باب (ظنَّ) التوسط أو التأخر هو شرط مجوز للإهمال مع إمكان إعماله[٤] في نحو: زيداً قائماً ظننتُ أما في (إذن) الناصبة فيوجبون الإهمال في حال التأخر، ويشترطون الصدارة للعمل شرطاً واجباً، والفرق بينهما أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وخصوصاً إذا كانت أفعالاً وعامل الفعل لا يكون إلا حرفاً"[٥]، يقول ابن فلاح (٦٨٠هـ): " فإن بينهما فرقاً من حيث أن تعلق عوامل الأسماء بها معنوي؛ لدلالة الأسماء على المعاني، وتعلق عوامل الأفعال بها لفظي، لعدم دلالتها على المعاني، فبذلك وجب الإلغاء في (إذاً) وجاز في (ظننت)" [٦].

وفي ذلك كله ما يدلُّ على أنه كلما قوي العامل ازدادت فرص إعماله في المواقع

(١) ينظر : حاشية الصبان ٣٩١/١ وما بعدها.

(٢) ينظر : اللباب ٣٦/٢، المغني لابن فلاح١٢٧١/٢ ت: (السعدي).

(٣) ينظر : اللباب ١٧٦/١.

(٤) ينظر : الكتاب ١١٩/١، ١٢٠.

(٥) اللباب ٣٦/٢.

(٦) المغني ١٢٧١/٢ ت: (السعدي).

المختلفة في الجملة.

٤- لنوع المعمول كذلك أثرٌ بارز في ترتيب أركان الجملة العربية، ولذلك ينفرد المعمول أو معمول المعمول إذا كانا ظرفين (شبه جملة) بأحكام يفرضها نظام التوسع في النحو العربي، فقد اختصت الظروف بأنها لا تخضع نسبياً لضوابط التقديم والتأخير، وفي الغالب يترك للظرف التحرك بمرونة في التركيب العربي أكثر من غيره، ومن أقوالهم:

- "وأما الظرف والمجرور، فجاز فيهما؛ لأنهما مما يُتسع فيهما في الكلام، لكثرتهما في الكلام"(١).

- "إنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما(٢)".

- "العرب اتسعت في الظرف والمجرور ما لم تتسع في غيره(٣)".

- "إن الظروف يجيء فيها من التوسع ما لا يجيء في غيرها(٤)".

غير أن هذه المرونة ليست مطلقة؛ "لأن الاتساع الذي لا قانون يضبطه هو إلى الفوضى أقرب منه إلى الحرية، وإن من قال إن الظرف والمجرور لا مراتب لهما يكون مخالفاً للأصل(٥)"، لذا ضبطه ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ) بقوله: " الاتساع لا يتعدى، وإنما يوقف فيه على السماع(٦)".

وهذا التوسع يشمل نظام الاشتراط في النحو العربي، فالنحويون - مثلاً - يشترطون الترتيب لعمل المشبهات بـ (ليس)، إلا أنهم يجيزون تقديم معمول أخبارها إذا كان ظرفا أو جاراً ومجرورا مع بقاء العمل نحو قول الأول:

---

(١) الكافي لابن أبي الربيع ٧٩٦/٣.
(٢) مغني اللبيب /٩٠٩.
(٣) البسيط ٧٠٥/٢.
(٤) البسيط ٤٤٧/١.
(٥) في بناء الجملة العربية / ٢٠٣.
(٦) البسيط ٧٧٦/٢.

بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنْتَ آمِناً فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالِي مُوَالِيَا[(١)]

وأصل الترتيب: فما من توالي موالياً كُلَّ حين. وأشار إلى ذلك ابن مالك في نظمه بقوله:

وسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أو ظَرْفٍ كـ "ما بِيْ أَنْتَ مَعْنيًّا أجازَ العُلَمَا[(٢)]

٥- إن العوامل المشروط إعمالها تتجاذب حال إعمالها مع الرتبة المحفوظة المتقدمة، كما أنها تتجاذب حال إهمالها مع الرتبة المحفوظة المتأخرة، ومن هنا نلحظ أن من مظاهر التأثير والتأثر بين نظرية العامل وظاهرة الرتبة في النحو العربي هو أن العامل قد يستمد قوته من موقعه في الكلام، وأن الأصل هو تقدم العامل عند عمله، يقول سيبويه: " الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"[(٣)]، أما "إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تُلغى كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به، فكلما قدمته كان أحسن، لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم (أظنَّ) و(أحسبُ)، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما؛ لأنهما ليسا يعملان شيئا، والتقديم ههنا، والتأخير فيما يكون ظرفاً، أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير"[(٤)].

والحقيقة أن مثل هذه المواضع تؤكد أن نظرية العامل في التفكير النحوي ليست نظرية جوفاء، أو تحليلاً شكلياً منسلخاً عن دلالة التركيب، فمؤدى كلام سيبويه أنه عندما " لا يراد إعمال الفعل يؤخر، ومعنى عدم إعماله عدم توخي معناه، أو إرادة

---

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في : شرح التسهيل ٣٧٠/١، مغني اللبيب / ٩١٠، المساعد ٢٧٨/١، المقاصد النحوية ٤٥٤/١، شرح شواهد المغني ٢٤٩/١، شرح أبيات المغني ١٠٨/٨.

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٠١/١.

(٣) الكتاب ١٢٠/١.

(٤) الكتاب ٥٦/١.

معناه فيما يعمل فيه، فالمتكلم لا يريد أن يعلق ما يعمل فيه الفعل بمعنى الفعل، فيؤخره؛ لكي لا يصل معناه إلى المعمول، فإذا ألقى المتكلم أفعال الشك وأخرها، رفع ما تقدم هذه الأفعال من الألفاظ التي كانت منصوبة بها، والعامل فيها الرفع هو عامل آخر، هو اليقين لا الشك"(١).

ويفسر سيبويه قوة دلالة التأخير حال الإهمال في (ظنَّ) وأخواتها بقوله: "وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلَّغني، وكما قال من يقول: ذاك تدري، فأخر مالم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري"(٢)، ويدلك على ارتباط العمل الإعرابي بالمعنى الذي يتوخاه المتكلم أنه يجوز الإعمال مع تأخر فعل الظن، لأن التقديم تأكيد على الاهتمام، وليس سبب الإعمال الحقيقي، "فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل، قدم أو أخر، كما قال: زيداً رأيتُ ورأيت زيداً"(٣)، وقد نص التحليل النحوي على وجوب إعمال (ظنَّ) وأخواتها متقدمة لسببين:

الأول "أنها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها، فوجب إعمالها ولم يجز إلغاؤها. والثاني: أنها إذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية، وإلغاؤها يدل على اطراحها، وقلة الاهتمام بها؛ فلذلك لم يجز إلغاؤها مع التقديم؛ لأن الشيء لا يكون معنيا به مطرحاً... وأما من أعملها إذا تأخرت فجعلها متقدمة في التقدير، وإن كانت متأخرة اللفظ مجازاً وتوسعاً"(٤).

و(كان) مثل (ظن) وأخواتها في وجوب الإعمال متقدمة، إذ يشترط النحويون لزيادتها توسطها بين مسندين نحو: زيدٌ كانَ قائمٌ فلا يجوز إهمالها في نحو: كان

---

(١) دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء /٢٢٩ د. بتول قاسم ناصر.
(٢) الكتاب ١/١٢٠.
(٣) الكتاب ١/١٢٠.
(٤) أسرار العربية /١٥٣.

زيدٌ كريماً، فدل ذلك على أن الإبتداء له أثر في تقوية عمل الفعل، ومن هنا فإن نظرية العامل تقدم في هذا الموضع استجابة صريحة لملاءمة دلالة التركيب؛ إذ لما فرغت (كان) من معنى الإسناد أهملت في العمل، وأخرت عن الصدارة التي هي دليل الاهتمام والعناية، ولم تبنَ عليها الجملة، فإهمالها " لأنها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر يُغني عنه، لدلالتها على زمن ماض؛ لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان، فجاز لك أن تجردها في بعض المواقع عن ذلك الحدث المطلق؛ لإغناء الخبر عنه، فإذا جردتها لم يبق إلا الزمان، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً، فبقي كالظرف دالاً على الزمان فقط، فلذا جاز وقوعه موقعاً لا يقع فيه غيره حتى الظرف؛ تبييناً لإلحاقه بالظروف التي يتسع فيها، فيقع بين (ما) التعجب وفعله، وبين الجار والمجرور نحو: على كان المسَّومةِ، فثبت أن (كان) المفيدة الماضي التي لا تعمل مجردة عن الحدث المطلق"[١]، وبذلك فإن دلالة (كان) الزائدة إما الدلالة على الزمن الماضي كما جاء في الكتاب: "وتقول ما كان أحسنَ زيداً، فتذكر (كان) لتدل على أنهما فيما مضي"[٢].، وإما التأكيد المحض، كما جاء في المقتضب في قولنا: إن زيداً كان منطلقٌ أن (كان) زائدة مؤكدة للكلام[٣].

ومهما يكن من أمر فإن التحليل النحوي يشير في أكثر من موضع إلى هذه الحقيقة، أعني أثر العناية والتقديم في العمل، فترى المدرسة الكوفية في باب التنازع تذهب إلى أن الفعل الأول هو الأولى بالعمل؛ لأن في التقديم دلالة على العناية به[٤]، وترى النحويين ينصون على جواز الاستعانة بوسائط تقوي العامل الأصلي حال تأخره عن المعمول[٥]، كما هو الحال في (لام) التقوية في مثل قول الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا

---

(١) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج٢/١٠٣٦.
(٢) الكتاب ١/٧٣.
(٣) ينظر : المقتضب ٤/١١٦، الأصول ١/١٠٦، شرح المفصل ١/١٠٠.
(٤) ينظر : الإنصاف ١/٨٦.
(٥) ينظر : الجنى الداني /١٠٦.

تَعۡبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾[١].

٦-العلاقة بين الرتب المكانية في التركيب العربي ونظرية "العامل" بلغت من التأثير والتأثر ما أدى إلى نشوء نظام حركي داخلي بين العامل والمعمول في الجملة، ويقوم على أساسين مهمين وهما:

أ- التوافق المكاني بين العامل والمعمول، حتى أصبح من ضوابطهم الكلية:

- أن "المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل"[٢].

- "ولا يتقدم معمول الشيء إلا حيث يجوز أن يتقدم الشيء"[٣].

وقد حكى النحاة على سبيل المثال جواز تقديم خبر (ليس) عليها عن سيبويه[٤]، وكثير من البصريين[٥]، والفراء[٦] (٢٠٧هـ)،

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴿٨﴾﴾[٧]. فقد تقدم (يوم) وهو معمول (مصروفاً) الذي هو خبر (ليس)، فكان دليلاً على جواز تقدم الخبر؛ إذ لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، "إلا أن هذا الأصل قد ينخرم[٨] نادراً بأصل آخر، وهو"أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع"، ومن ثم فقد يقدم المعمول حيث لا مجال لتقديم العامل، كما في قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ

(١) سورة يوسف، آية ٤٣.

(٢) الإنصاف ١/١٦٢.

(٣) الكافي لابن أبي الربيع ٣/٧٦٦، وينظر: المقتصد ١/٣٠٤، اللباب ١/١٤٤، البسيط ٢/٧٧٢.

(٤) اختلف النحويون في النقل عن سيبويه بين الجواز والمنع، ينظر: نقل المنع في: الإنصاف ١/١٦٠، ائتلاف النصرة/١٢٣، وينظر نقل الجواز في: الخصائص ١/١٨٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٣٢، شرح التسهيل ١/٣٥١. وليس في الكتاب نص صريح برأيه، ينظر: الإنصاف ١/١٦٠، علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه /٣١ د. عبد الكريم جواد الزبيدي.

(٥) ينظر: التبيين /٣١٥، المساعد ١/٢٦٢، الفوائد الضيائية ٢/٢٩٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٧/١١٤.

(٧) سورة هود، آية ٨.

(٨) ينظر: القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية/ ٢٠٣ د. أحمد عبد العظيم عبد الغني.

﴿٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ١٠﴾[١]، فإن المنصوبين (اليتيم، والسائل) قد قُدما على (لا) الناهية والفعلين المجزومين، مع امتناع تقدم الفعلين عليهما"[٢].

والاشتراط الموقعي يؤكد هذا التوافق المكاني بين العامل والمعمول، فالحروف المشبهات بـ "ليس مثلاً يمنع تقديم معمول أخبارها حال العمل، تبعاً لمنع تقدم الأخبار؛ إذ الموقع الذي لا يحتمل العامل في الغالب لا يحتمل المعمول.

٢- التجاذب السياقي بين العامل والمعمول حتى أصبح من ضوابطهم:

- " لا يلي العامل إلا ما عمل فيه "[٣].

- " ولا يفرق بين الفعل العامل، والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل"[٤].

- والاشتراط الموقعي يدل على أن التجاذب السياقي بين العامل والمعمول يتناسب تناسباً طردياً مع ضعف العامل" إذ العوامل الضعيفة هي التي تستلزم عدم الفصل بينها وبين معمولها، لذا اشترطوا عدم الفصل بين (إذن) ومعمولها؛"لأن الفاصل يضعفها فيبطل عملها"[٥]، وكذلك اشترطوا لتقديم خبر (كان) وأخواتها المفرد ذي المعمول المرفوع على (كان) وأخواتها تقدم المعمول معه في نحو: قائماً أبوه كان زيدٌ " لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه"[٦]، وقد قبح عندهم ولا يمتنع نحو: آكلاً كان زيدٌ طعاما، ولكن يقبح لأن المعمول الخبر كالجزء وليس بجزء لأنه فضلة[٧]. ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن هناك مسببات تزيد من قوة التجاذب

---

(١) سورة الضحى، الآيتان ٩، ١٠

(٢) ضوابط الفكر النحوي / ٨٩ د. محمد عبد الفتاح الخطيب.

(٣) نتائج الفكر / ٢٣٢، ٣٤٣.

(٤) الأصول ٢/٢٢٣، وينظر تفسير المسائل المشكلة للفارقي / ١٠٠

(٥) المغني لابن فلاح ٢/١٢٧٤ ت: (السعدي).

(٦) همع الهوامع ١/٣٧٥.

(٧) ينظر: الأصول ١/٨٩، شرح التسهيل ١/٣٥٥، المساعد ١/٢٦٢ شفاء العليل ١/٣١٦، تعليق الفرائد ٣/٢٠٧، همع الهوامع ١/٣٧٥.

بين العامل والمعمول في التركيب العربي، فالمعمول المرفوع أشد انجذاباً للعامل من معموله المنصوب.

ومن ذلك اشتراطهم في المصدر واسم الفاعل، وبقية المشتقات العاملة حال التجرد ألا يفصلا عن المعمول بالوصف، حتى لا تقوى خصائص الاسمية فيه قبل العمل، نحو: عجبتُ من ضربك زيداً الشديدِ، مما يمكن معه القول بأن التجاذب السياقي يُسهم في تشكيل هوية العامل، وقد ذهب محمود شرف الدين إلى أن تقديم المعمول تغليبٌ لجانب الفعلية، وتقديم الصفة تغليبٌ لجانب الاسمية في المصدر[١]. وبعبارة أخرى قد يُسهم الموقع النحوي في كشف حالة الصيغة النحوية التي تحتوى على صفات مشتركة بين الاسم والفعل.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الشروط الموقعية تمثل دوراً من أدوار الشرط في النظام النحوي، وهو مساعدة العوامل الضعيفة على المحافظة على عملها.

٧- الاشتراط الموقعي تحت تأثير نظرية العامل يقسم شروط الموقع والرتبة قسمين، قد تجاذبا الاشتراط الموقعي بالتساوي وهما:

أ- شروط لصحة التركيب. **ب- شروط لصحة الإعمال أو الإهمال**[٢].

فمن شروط صحة التركيب: اشتراطهم لدخول (لام) الابتداء على الخبر تأخره، واشتراطهم تأخير الصفة المقطوعة حال تعدد الصفات. ومن شروط صحة الإعمال: الترتيب في معمولي (لا) النافية للجنس، ومن شروط الإهمال: اشتراطهم لإهمال الأفعال القلبية التأخر أو التوسط.

والفرق الجوهري والظاهر بين القسمين أن مخالفة شروط صحة التركيب تخرج التركيب من دائرة الصواب اللغوي، أما تغيب أحد شروط صحة الإعمال في مثل تقديم خبر (لا) النافية للجنس في قول اللّه تعالى ـ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ

(١) ينظر : الفعليات /٩١ د. محمود شرف الدين.

(٢) ينظر في الحصر المسائل: ١، ٤، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧.

﴿٤٧﴾[1]. فإن التركيب يخرج عن دلالة الإعمال إلى دلالة تركيب آخر، ويبقى في دائرة الصواب اللغوي إذا توخاه المتكلم، بل إن التركيب الموافق لشروط العمل ليس له مزية تقدمه في الاستعمال على التركيب غير الموافق للشروط؛ إذ لكل تركيب دلالته التي يتوخاها المتكلم، فإذا أراد من (لا) دلالة النص على نفي الجنس جاء بـ (لا) العاملة، وإذا أراد معنى من معاني الإهمال الحاصل من اختلال أي شرط من شروط الإعمال قَصَدَه، فالألفاظ والعلامات التي عليها ونظرية "العامل" برمتها خدم للمعاني.

ومن التأمل في قسم شروط صحة العمل يمكننا القول: بأن الإعمال والإهمال من مولدات المعاني والدلالات التي تمنحها نظرية "العامل" للتركيب العربي سواء كان ذلك بالتنسيق مع ظاهرة الرتبة النحوية أو غيرها.

جاء في الكشاف في قول الله تعالى ـ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ ۝٢﴾[2]:

(فإن قلت: فهلا قدم الظرف على الريب كما قدم على القول في قول الله تعالى ـ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾؟ قلت: لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق، لا باطل وكذب كما كان المشركون يدعونه، ولو أولي الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد، وهو أن كتاباً آخر فيه الريب لا فيه، كما قصد في قول الله تعالى ـ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا، بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي، كأنه قيل: "ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة"[3].

وفي إهمال (إذن) يقدم سيبويه تحليلاً دلالياً مطولاً للتفرقة بين دلالة الإعمال والإهمال مفاده "إذا كانت (إذن) ابتدائية، أي: في صدر جملة، وهي غير مرتبطة بما بعدها كجزء أساسي مكون لجملته فهي عاملة فيما بعدها من مضارع بالنصب، ويكون معناها حينئذ مفيداً للجواب، فيقال: إذن أجيئَك، وإذن آتيَك، بالنصب.

(١) سورة الصافات، آية ٤٧.
(٢) سورة البقرة، آية ٢.
(٣) الكشاف ١/ ٨٧

وإذا كانت بين فعل وبين شيء الفعل معتمد عليه، فإنها تُلغى، لا تنصب، فيقال: أنا إذن آتيك، إن تأتني إذن آتك، والمعنى موجه بالعلاقة الإعرابية للفعل الذي يلي (إذن)، فإذا كان منصوباً فإنه يكون منقطعاً من الكلام الأول. ويمثل جملة قائمة بذاتها يرتبط بما قبله جوابياً فقط، أما إذا كان مرفوعاً أو مجزوماً فإنه مرتبط بما قبله معنوياً، حيث يمثل جزءاً من الجملة السابقة عليه"(١).

مما تقدم يمكننا الجزم: بأنَّ الموقع النحوي بعامة، والرتبة المحفوظة التي تمثلها الشروط الموقعية بخاصة تمتلك التأثير الكافي والمزدوج في عمل العوامل ودلالة تراكيبها معاً في التركيب العربي، كما أن إحداث تغيير في الرتبة المحفوظة إما أن يؤدي إلى اختلال في التركيب مرفوض، أو إلى إهمال للعمل مقبول، وله دلالته التركيبية، ولا يعارض تحريك الرتبة للإهمال تعريفنا للرتبة المحفوظة بأنها التي يختل بتحريكها التركيب؛ إذ المقصود بالخلل أن تُحرك الرتبة المحفوظة مع توخي المتكلم تركيب حفظها، كتركيب الإعمال على سبيل المثال.

٨- يتبين مما سبق أن نظرية العامل هي المؤثر الأكبر في انبثاق الشروط الموقعية، إذ هي المهيمنة على نصف الأحكام النحوية المشروطة بشرط موقعي يخص الرتبة في النظام النحوي. وقد توزعت هذه الشروط على مسائل لإعمال العوامل غير الأصلية وهي أكثر، ومسائل لإهمال العوامل وهي أقل.

الوظيفة الثانية المحافظة على موضع "الصدارة" وأحكامها في التركيب

١- الصدارة هي موضع محفوظ يفرضه نظام الجملة العربية لبعض الألفاظ، مهما كانت مواقعها الأصلية في الجملة، بحيث لا يجوز التعدي عليها في الاختيار بأي شكل من أشكال العدول.

ولم تكن الصدارة شرطاً من شروط الأحكام النحوية إلا في مسألة واحدة من مسائل النحو العربي، وفي ذلك مؤشر آخر على أن المواقع والرتب في النظام النحوي

---

(١) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه /١١٨. د. إبراهيم إبراهيم بركات.

مظنتها الأحكام النحوية التي هي غاية لذاتها في النظام وليست الشروط.

٢- شرط الصدارة الوحيد وهو لعمل "إذن"، يشير إلى التأثير والتأثر بين نظرية "العامل" ورتبة الصدارة، فإذا كنا قررنا سلفاً أن العامل المتقدم يكون أقوى منه إذا تأخر، فإن الصدارة هي أشرف منازل التقديم وأقواها، فلما كانت (إذن) من العوامل الضعيفة في الفعل "افتقر إعمالها إلى ست شرائط ليقوى حكمها بذلك فتعمل، الأولى: أن تكون مصدرة، لأن الأولية مظنة القوة"[(١)]، وهي بذلك في أشرف محالها.

ومن مظاهر التأثير والتأثر أنه ربما تقتضي شروط العمل ألا ينال (العامل) رتبة الصدارة في التركيب اللغوي[(٢)]، كإعمالهم لاسم الفاعل مثلاً.، فهو إما أن يكون مسبوقاً بـ(أل) الموصولة فيكون اسم الفاعل صلة لها، أو يسبقه غير (أل) مما يصلح للاعتماد عليه، كالاستفهام أو النفي أو المخبر عنه أو الموصوف أو صاحب الحال أو النداء.[(٣)]

٣- يظهر التحليل اللغوي لرتبة الصدارة استثناء لحروف العطف، وذلك بجواز تقدمها على ألفاظ الصدارة المؤكدة لمضمون الجملة نحو قول الله تعالى ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴿١٩﴾﴾[(٤)]، وقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴿٢٣﴾﴾[(٥)]، وقوله: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ﴿٣﴾﴾[(٦)]، وقوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾[(٧)]، ويستثنى من ذلك (الهمزة) من حروف الاستفهام التي لها الصدارة المطلقة حتى مع حروف العطف[(٨)]، نحو قول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا

---

(١) المغني لابن فلاح ٢/١٢٧٠ ت: (ضائحي).

(٢) ينظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٦٨، د. علي أبو المكارم.

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي /١٤١، المقتصد ٥٠٨/١، المفصل /١٨٨، أمالي ابن الشجري٣/٢٢٠ الفصول /٣٩، شرح ألفية ابن معط٢/٩٧٩.

(٤) سورة الأعراف، آية ١٩.

(٥) سورة الذاريات، آية ٢٣

(٦) سورة العنكبوت، آية ٣.

(٧) سورة المائدة، آية ٩١.

(٨) ينظر : مغني اللبيب /٢١.

قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ﴿١٢٨﴾﴾[١]،

﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴿١٠٠﴾﴾[٢]، كما تستثنى حروف الجر مع الاستفهام في نحو بكم اشتريته؟[٣]، وهذه الاستثنائية لحروف العطف يؤيدها شرط الصدارة الوحيد الذي اشترطه جمهور النحويين لعمل (إذن)، فقد اشترطوا لنصبها المضارع تصدرها الجواب، ومع ذلك جوزوا العمل إذا سبقها حرفا العطف: (الفاء) و(الواو).

يقول سيبويه: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى) و(حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين، وذلك قولك: زيداً حسبتُ أخاك. وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبتُ) إذا قلت: زيدٌ حسبتُ أخوك"[٤]، وعلى ذلك "فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، والنصب باعتبار ما بعد العاطف جملة مستقلة، والفعل فيها بعد (إذن) غير معتمد"[٥].

٤- الصدارة في النظام النحوي ليست في مستوى واحد في التصدر، بل لها صورتان:

الصورة الأولى - هي تصدر الصيغة للتركيب اللغوي مهما تنوعت جمله، أي سواء كانت هذه الجملة بسيطة[٦]: اسمية أو فعلية أو ظرفية عند من يجعلها قسما مستقلاً أو جملة صغرى وكبرى[٧]، ويتضمن بالضرورة أمرين الأول: عدم ارتباط الصيغ التي

(١) سورة طه، آية ١٢٨.

(٢) سورة البقرة، آية ١٠٠.

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة١/٣٢١.

(٤) الكتاب ٣/١٣.

(٥) التصريح ٢/٣٦٨.

(٦) أضاف الدسوقي في حاشيته : الجملة البسيطة نحو قام زيدٌ وزيدٌ قائمٌ ينظر : حاشية الدسوقي ٢/٣٩٢.

(٧) الجملة الكبرى هي : "الاسمية التي خبرها جملة نحو : زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، ويلحق بها

يجب لها التصدر وما يليها بما يسبقها من صيغ من حيث العمل، وإن ارتبطت بها من حيث المعنى، كالعطف بالأداة، والقسم بالواو ونحوها، والأمر الثاني: هو عدم تقدم ما يقع في خبر الجملة التي تليها عليها، سواء كان طرفاً من أطراف هذه الجملة أو متعلقاً بأحد طرفيها"[١]، وهذا التصدر لا يتحقق إلا لصيغ الشرط، والاستفهام، والتكثير (كم وكأي)، والتنبيه، فهذه الصيغ تتقدم الترتيب اللغوي بأسره.

والصورة الثانية - هي تصدر الجملة غير الكبرى، ولا تتضمن غير شرط واحد ينبغي أن يتحقق، وهو تقدم الصيغة في بداية الجملة التي تغير من مضمونها نوعاً ما من التغيير، بحيث لا يجوز أن يتقدم على الصيغة شيء من الجملة التي يتأثر معناها أو شيء مما يتصل بها، ولا يستلزم هذا النوع من التصدر الفصل الحاسم في العلاقة التركيبية بين الصيغ أو الجمل السابقة على ما له التصدر وبين ما يليها، بمعنى أنه يجوز أن يعمل ما قبل هذه الصيغ فيما بعدها، ومن ثم يجوز أن تكون حشواً في الجمل الكبرى"[٢]. وهذا النوع من التصدر يمكن أن يتحقق في جميع الصيغ التي تؤثر في الجمل التي تليها. ونخلص مما سبق إلى أن مفهوم الصدارة الاشتراطية الوحيدة في النظام هي أقرب للصورة الأولى التي تتصدر فيها الصيغة التركيب اللغوي بأسره، وقد فسر ابن مالك (٦٧٢هـ) صدارة (إذن) بقوله:"والمراد بالمصدرة ما لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها، إما لأنها لم يتقدمها شيء، وإما لأنه تقدمها كلام، فيجوز أن يستأنف بها وينصب الجواب، كما لو لم يتقدمها شيء، وذلك نحو قوله ابن عنمة:

ارْدُدْ حِمَارَك لا تَنْزِعْ سَوِيَّتَه إذن يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ[٣]

الجملة الفعلية إذا كانت ناسخة وكان أحد معموليها جملة نحو : ظننت زيداً يقوم أبوه، والجملة الصغرى هي المبنية على المبتدأ حالاً أو أصلاً، كالجملة الواقعة خبراً أو مفعولاً ثانياً في المثالين السابقين ينظر تفسير المسائل المشكلة للفارقي /٤٢٥، حاشية الدسوقي ٢/٣٩٢.

(١) الظواهر اللغوية في التراث النحوي/٢٤٨.

(٢) المرجع السابق

(٣) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن عنمة الضبي،

ينظر : الكتاب ٣/١٤، المفضليات /٣٨٣، المقتضب ٢/١٠، الأصول ٢/١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش

وهذا نصب، لأن ما قبله من الكلام قد استغنى وتم، ألا ترى أن قوله: ارددُ حمارك لا تنزع سويته، كلام تام، ثم استأنف كأنه أجاب من قال: لا أفعل ذلك فقال: إذن يرد وقيد العير مكروب[(١)]، وبالتالي يمكن تفسير قولهم في الاشتراط: ألا يعتمد ما قبل (إذن) على ما بعدها بأنه يقتضي قولهم: لا يعمل ما قبل حروف الصدارة فيما بعدها.

٥- التحليل المقارن بين الصدارة الحكمية العامة في نظام الرتبة النحوية والصدارة الوحيدة المشترطة لعمل "إذن" يظهر لنا فرقاً جوهرياً بينهما، وهو: أن صدارة (إذن) مرهونة بعملها، فهي استمدت صدارتها من عملها أو العكس، فإن أُهملت أخرت أو قدر تأخيرها، بخلاف العوامل المتصدرة أصالة، كالمشبهات بـ (ليس)، و(لا) النافية للجنس، فهي سواء عملت أو لم تعمل لها حق الصدارة في التركيب؛ لأنها لا تستمد صدارتها من عملها، وإنما تستمدها من حقيقة طبيعتها أعني تأثيرها في مضمون الجملة، إذ هو المؤهل لحصول اللفظ على رتبة الصدارة في التركيب العربي؛ لأنَّ "كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه، وإن كان حرفا، فحكمه الصدارة"[(٢)]، ويذكر ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في أماليه أن " سبيل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام، كالاستفهام، والنفي، والتحضيض، و(إنَّ) وأخواتها[(٣)]". وعلة ذلك عندهم هي سد ذريعة الاحتمالات الملبسة على المتلقي، يقول الرضي (٦٨٦هـ): "وإنما وجب تصدر متضمن معنى الإنشاء؛ لأنه مؤثر في الكلام، ومخرج له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك، فحقه صدر تلك الجملة؛ خوفاً من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغيِّر في آخرها تشوش خاطره، لأنه يجوز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها، ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة

.١٦/٧

(١) شرح التسهيل ٢٠/٤

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مجا ١/ ٣٨٦

(٣) أمالي ابن الحاجب ١٢٩/٤.

أخرى يؤثر ذلك المغيَّر فيها"[١].

وإذا كنا قد أشرنا إلى أن الصيغ المؤثرة في مضمون الكلام قد تكون عاملة، كما يمكن أن تكون غير عاملة " فإنه لا تناقض بين ما يوجبه تأثيرها في مضمون التركيب من حتمية التقدم، وبين ما قد يجيزه نوع عملها من إمكان التأخر؛ لأن نوع العمل وما ينتج عنه من جواز تقدم المعمول أو عدم جوازه مقيد بما عدا هذا النوع من الصيغ التي تغير معنى الكلام، وتؤثر في مضمونه"[٢].

٦- يُظهر الاشتراط الموقعي أن تأثير القول بموضع الصدارة في ترتيب الجملة العربية لم يقف على الصدارة نفسها التي يصرفها النظام لبعض الألفاظ، بل يتعدى ذلك إلى ما يتعلق بالصدارة من أحكام أخرى مؤثرة في الرتب، وهنا نشير إلى الوظيفة التي يؤديها الاشتراط الموقعي لموضع الصدارة وهي: تنسيق اجتماع أداتين من أدوات الصدارة من فصيلة واحدة وهي أدوات التأكيد، خشية الوقوع في محذور نحوي وهو " توالي حرفين مؤكدين"، يقول الدسوقي:" أصل التوكيد أن يكون متأخراً، .. ولكنهم اغتفروا في بعض الأحيان تقدم التوكيد، إشارة إلى أن ما يأتي له قوة، ومحقق ثابت ولابد، ولما كان الصدر ليس محل التأكيد كرهوا اجتماع مؤكدين في غير محلهما"[٣]، فنجد أن ترتيب الجملة بني على إلزام اللفظ الداخلة عليه (لام) الابتداء في الجملة المصدرة بـ (إنَّ) التأخر عن (إنّ)، وعدم إيلائها، سواء بقي التركيب على ترتيبه الأصلي أو عدل عنه، فاشترطوا لدخول (لام) الابتداء على اسم (إنَّ) تأخره عن الخبر أو معموله، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾[٤]، ونحو قولك: إن عندك لزيداً مقيمٌ كما اشترطوا لدخولها على خبر إنَّ تأخره نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾﴾[٥]. وبهذا يدلنا الاشتراط الموقعي على أن الصدارة تؤثر في

(١) شرح الكافية ٣/١٥٧.

(٢) الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٢٥.

(٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٥٢.

(٤) سورة النازعات، آية ٢٦.

(٥) سورة الطارق، آية ٨.

ترتيب الجملة من جهتين:

الأولى الصدارة ذاتها باعتبارها حكماً نحوياً يخص مجموعة من الألفاظ يكون لها صدر الكلام، أو ما أضيف إليها حال كونها استفهاماً أو شرطاً.

الثانية اجتماع أداتين من أدوات التأكيد التي لها الصدارة في الجملة؛ إذ تحدث تغييرات للمواقع والرتب في التركيب؛ خشية أن يتوالى المؤكدان.

كما يشير الاشتراط الموقعي إلى ما يأتي:

أ – أن ألفاظ الصدارة لا تتمسك بالرتبة المحفوظة فحسب، بل يمكن أن تتسبب الصدارة في منح الرتبة المحفوظة لبعض الأبواب النحوية والمواقع الإعرابية المشتركة معها في الجملة، وبذلك يمكننا تصور مدى تأثير القول بالصدارة على ترتيب الجملة العربية، كما ندرك أنَّ "الصدارة" في النحو العربي تُعد أحد أسباب جعل الرتبة غير المحفوظة في بعض الأبواب محفوظة.

ب– أن ثمة تناسقاً جلياً في الأدوار بين الحكم النحوي والشرط النحوي، فالحكم يقضي بوجوب زحلقة اللام في نحو: إن زيداً لقائم، والشرط النحوي يقضي بحفظ الموقع الداخلة عليه (لام) الابتداء متأخراً عن (إنَّ)، وكل ذلك لمنع اجتماع المؤكدين.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تجتمع لفظتان من ألفاظ الصدارة في الجملة، ويكون لكل منهما تأثير معين على مضمون الجملة، وقد قدم التحليل النحوي معايير لتقديم إحدى لفظتي الصدارة على الأخرى ومن ذلك:

أ– معيار عمل العامل وعدمه[1]:

(١) ينظر: اللباب ٢١٦/١، المغني لابن فلاح ١٦٦/٣ت: (السعدي)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب

يذكر النحويون في زحلقة (لام) الابتداء دون (إنَّ) في نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ مايأتي:

- أن اللفظ العامل أقوى من غير العامل، وصدارة القوي أولى.

- أن المؤثر في اللفظ والمعنى أولى من المؤثر في المعنى، فكان إقرار (إنَّ) ملاصقة للفظ التي تعمل فيه أولى.

- أن تأخير (إنَّ) يبطل عملها فيما قبلها؛ لأنه لا يتقدم معمولها، وأما (اللام) فغير عاملة، فلا يبطل لها عمل بتأخيرها.

ب- معيار نوع تصدر الأداة[١]:

فالأدوات التي تتصدر التركيب اللغوي مهما كانت جملته (الصغرى والكبرى) في حالات الاستفهام، والشرط، وغيرهما مقدمة على الأدوات التي تتصدر الجملة الصغرى، لذا تتأخر صيغ النفي مثلاً عن صيغ الاستفهام، والشرط، والتنبيه، والتكثير، نحو قول الله تعالى :﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴿٦٠﴾ ﴾[٢]، ونحو قوله ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴿٨﴾ ﴾[٣].

جـ- معيار جذب السامع وتوصيل مراد المتكلم[٤]:

ويوضحه اطراد تقديم أدوات التنبيه على غيرها من أدوات الصدارة، نحو قول الله تعالى :﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾[٥]، ونحو قول عمرو بن كلثوم:

٥٩/٢.

(١) ينظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي /٢٤٩، المدخل إلى دراسة النحو العربي/٢٥٦.د. علي أبو المكارم.

(٢) سورة العنكبوت، آية ٦٠.

(٣) سورة هود، آية ٨.

(٤) ينظر : همع الهوامع ٢/٣٥٤، المدخل إلى دراسة النحو العربي /٢٥٦، الموقعية/١١٦.

(٥) سورة يونس، آية ٦٢.

ألا لا يَـجْـهـلَـنْ أحَـــدٌ علـيْنـا فنجْهلَ فوقَ جَهْلِ الجاهِلينا[١]

وقصارى القول:أن الاشتراط الموقعي يقدم لموضع الصدارة وظيفتين رئيستين:

الوظيفة الأولى المحافظة على عدم اختلال هذا الموضع في التركيب العربي ما أمكن ذلك، حتى وجدنا النحويين يشترطون لدخول (لام) الابتداء على معمول الخبر تقدم المعمول على الخبر في نحو قول الله تعالى :﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾[٢]، وفي ذلك دلالة على أن (لام) الابتداء تبحث عن الصدارة ما أمكن، فالتقديم هنا "لئلا يبخس حقها كل البخس"[٣]، وهذا من حيث صدارتها اللفظية، أما من حيث الموقع الملائم لدلالتها فإنها جاءت لتوكيد الاسم والخبر، "فإذا دخلت على الفضلة المتقدمة فكأنها دخلت على الخبر؛ لأنها وقعت في محله، وأما إذا تأخرت فقد خرجت عن محل الخبر، فلم تفد تأكيده"[٤].

والوظيفة الثانية هي تنظيم أحكام هذه الصدارة، كتنظيم اجتماع أكثر من لفظ له حق الصدارة، أو استخدام موقع الصدارة في إعمال العامل الضعيف؛ إذ الصدارة هي أشرف محال اللفظ في العربية.

الوظيفة الثالثة المحافظة على ترابط مكونات الجملة.

أولاً - لما كان بناء الجملة العربية يقوم على الاستدعاء والتطلب الدلالي بين عناصر التركيب كان لزاماً على النظرية النحوية أن تقدم منهجاً واضحاً يراعي فيه

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم التغلبي.
ينظر: شرح القصائد المشهورات لابن النحاس ١٢٥/٢، جمهرة أشعار العرب ٣٠١/٢، شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي/٣٦٦.

(٢) سورة الحجر، آية ٧٢.

(٣) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج٢/١٢٦٨.

(٤) المغني لابن فلاح ١٦٨/٣ ت: (السعدي).

الصور المتعددة في عناصر الجملة للارتباط فيما بينهما، ويحافظ على تضام اللفظين المترابطين دلالياً من الفصل غير المنظم الذي يؤول إلى تقطيع أواصر الجملة، كما يفتح هذا المنهج باب التوسع الضابط للفصل والاعتراض اللذين يظللان التركيب بدلالات لا يمكن تحصيلها بغير الفصل، كل ذلك وغيره جعل القاعدة النحوية بأحكامها وشروطها تسعى لتنظيم الارتباط في التركيب بوسائل شتى، من أهمها: تسخير ظاهرة "الرتبة" في النحو العربي لخدمة ترابط مكونات الجملة.

ثانيا - يؤدي الاشتراط الموقعي وظيفتين رئيستين للحفاظ على ترابط العناصر المتضامة:

الوظيفة الأولى: الحفاظ على الرتبة المحفوظة بين اللفظين المتضامين، إذ لو اختلت هذه الرتبة لاختل الارتباط الدلالي بينهما. وفي الغالب فإن اللفظ المفتقر يتقدم المفتقر إليه كالموصول وصلته، وكالمنعوت والنعت، وغير ذلك من صور التضام.

ومن الشروط القائمة بهذه الوظيفة: اشتراطهم للعطف بالرفع بعد أسماء (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) استكمال الخبر، أي تقدمه على النسق في نحو: إن زيداً ناصحٌ وخالدٌ فإن كان هذا من العطف على الضمير، "فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه"[١]، كما يحمي الاشتراط التركيب من تقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه، لذا قالوا "إذا كان من عطف الجمل؛ فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه"[٢].

وبذلك قام الاشتراط الموقعي بالحفاظ على ترتيب الرتبة المحفوظة بين المعطوف بالنسق والمعطوف عليه.

الوظيفة الثانية: الحفاظ على التضام بين المترابطين من الفصل الممنوع، الذي يقطع أواصر الجملة، دون أن يُضفي على التركيب فائدة دلالية، ويتمثل ذلك في الشروط الآتية:

---

(١) التصريح ٣٢١/١.

(٢) المصدر السابق.

١- يشترط النحويون في إعمال الحروف المشبهات بـ (ليس) عدم الفصل بينها وبين أسمائها بغير الظروف[١].

٢- يشترط النحويون في إعمال (لا) النافية للجنس عدم الفصل بينها وبين اسمها[٢].

٣- يشترط النحويون لقطع الصفة حال تعدد نعوت الموصوف تأخير المقطوع نحو: جاء زيدٌ الكريمُ الوفيُّ النبيلَ؛ وذلك "لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية"[٣].

٤- يشترط النحويون لعمل المصدر الموصوف تأخير الصفة عن المعمول، يقول ابن جني: " ألا تراك لوقلت: عجبتُ من ضربك الشديد عمراً، لم يجز؛ لأنك وصفت المصدر وقد بقيت منه بقية، فكان ذلك فصلاً بين التعبير بالموصول وصلته بصفته، وصحتها أن تقول: عجبتُ من ضربك الشديدَ عمراً، لأنه مفعول الضرب، وتنصب (عمراً) بدلاً من (الشديد)، كقولك: مررتُ بالظريف عمرو، ونظرت إلى الكريم جعفرَ، فإن أردت أن تصف المصدر بعد إعمالك إياه قلت: عجبت من ضربك الشديدَ عمراً الضعيفِ، أي عجبتُ من أن ضربت هذا الشديدَ ضرباً ضعيفاً، هذا تفسير المعنى"[٤].

ثالثا - الاشتراط الموقعي كما في النتيجة السابقة يدل على أن نظام التضام في التركيب اللغوي يقوم على مراعاة القوة والضعف في الارتباط، فيقدم الارتباط الأقوى على الارتباط الأضعف، والفصل في ذلك قوة العلاقة المعنوية التي على مدارها يتوزع بناء الجملة في العربية، فالمصدر في نحو: عجبت من ضربك عمراً الشديدِ يتجاذبه تضامان:

١- الموصول (ضربك) المفتقر لصلته وهي المعمول (عمراً).

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٥٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٣٦١.

(٣) التصريح ٢/١٢٤، وينظر: البسيط ١/٣١٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٩.

(٤) الخصائص ٣/٢٥٨.

٢- الموصوف (ضربك) المفتقر إلى صفته (الشديد).

فلما قُدم المعمول دل ذلك على أن حاجة الموصول لصلته أقوى من حاجته إلى الوصف، فقامت "الرتبة" النحوية بتلبية حاجة المصدر، بحسب ما يقتضيه المتطلب الدلالي الذي هو أصل نظرية "التضام" في النحو العربي.

رابعا - من أحكام التضام التي يؤثر فيها الاشتراط الموقعي: تسويغه الفصل بين المتلازمين؛ إذ " التلازم نوعان: نوع يكون الفصل فيه بين المتلازمين ممكناً سائغاً، ويؤدي غرضاً بلاغياً، أو يوصل إلى معنى تحويلي"(١).

أما الثاني فهو التلازم الذي لا يتم الفصل فيه بين المتلازمين، وإن تم فذلك قبيح، لا تأخذ به العربية إلا في حالات معدودة"(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن نظام "التوسع" في العربية هو من مسببات التجوز في الفصل بين المتضامين، والاشتراط الموقعي شاهدٌ على ذلك، فاشتراطهم عدم الفصل بين (ما) العاملة عمل (ليس) واسمها قد استُثني منه الفصل بالظروف، وقد جاء في التنزيل: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾(٣).

ويمكننا الخلوص إلى أن تولد دلالات جديدة ناتجة عن الفصل بين المتلازمين في الأصل يعد مسوغاً بارزاً لقبول فكرة الفصل بين الألفاظ المتضامة في الجملة العربية؛ إذ الألفاظ خدم المعاني، وليس مقبولاً في التلازم السائغ الفصل أن نفاضل بين:(ما أحسنَ زيداً) و(ما كان أحسنَ زيداً)، "فإذا كان كل من التعبيرين يفيد معنى معيناً يختلف عن الآخر، لم يصح الترجيح، فإن كانا لمعنى واحد، كأن يكونا لُغتين، أو كان التعبير مخالفاً للقواعد الأساسية أو لما ورد عن العرب، جاز أن يوصف بالضعف، أو أن يرجح عليه غيره"(٤).

(١) في نحو اللغة وتراكيبها /١٩٠.د. خليل أحمد عمايرة.
(٢) في نحو اللغة وتراكيبها /١٩٧.
(٣) سورة الحاقة، آية ٤٧.
(٤) الجملة العربية / ١٢٢. د. فاضل صالح السامرائي.

القسم الثاني- أن يكون الموقع حكماً نحوياً مشروطاً.

لسنا بحاجة في هذا القسم إلى حصر جميع مسائله؛ لارتباطه بجميع الرتب النحوية القابلة للتبادل (الرتب غير المحفوظة)، ويمكننا الاكتفاء بالمسائل المنصوص عليها التي توضح طبيعة هذا القسم، ومنها:

١- يشترط لتبادل المواقع بين الضمير ومرجعه ألا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في غير الحالات السبع المستثناة[١].

٢-يشترط لتبادل المواقع بين المبتدأ والخبر الآتي[٢]:

- وجود القرينة.
- أن يكون الخبر غير جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر.
- ألا يكون أحدهما محصوراً.
- ألا يكون أحدهما مما له الصدارة.
- أن يكون الخبر غير مقرون بالباء الزائدة بعد (ما) النافية المهملة.
- ألا يقع أحدهما بعد (أما) مباشرة.
- ألا يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر.
- ألا يؤدي التبادل إلى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

---

(١) ينظر: المقتضب ١/١٠٢، ٢/١٤٢، الخصائص ١/٣٠٠، شرح التسهيل ١/١٦١، مغني اللبيب/٦٣٥، الضرائر وما يسوغ الشاعر دون الناثر/١٢٧ همع الهوامع ١/٢٢٤، شرح الأشموني ٢/٨٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٣٨، ٣٣٠، ٢/١٢٧، ١٢٨، ٣٠٢، المقتضب ٤/١٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٢، نتائج الفكر/٣٣٩، المقدمة الجزولية/ ٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٨، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩٤، شرح الكافية الشافية ١/٣٧١، المساعد ١/٢٢٠، الارتشاف ٣/١١٠٧، همع الهوامع ١/٣٢٩

- أن يكون الخبر غير مقروف بـ (الفاء).

- ألا يكون السياق سياق (مثل).

- ألا يكون الخبر دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير.

- أن يكون الخبر غير مسند دون أما إلى أنَّ المفتوحة المشددة وصلتها.

٣- يشترط لتبادل المواقع بين اسم (كان وأخواتها) وخبرها الآتي[١]:

- وجود القرينة.

- ألا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

- ألا يكون أحدهما محصوراً.

- ألا يكون أحدهما مما له الصدارة.

- أن يكون الخبر غير جملة فاعلها ضمير مستتر.

- أن يكون الخبر غير ظرف ومجرور مسوغين للابتداء بالنكرة.

- أن يكون الاسم غير ضمير متصل.

٤- يشترط لتقديم خبر (زال، برح، فتئ، انفك) تقدم غير (ما) النافية.[٢]

٥- يشترط لتقديم الخبر غير الجملة ذي المعمول المرفوع على (كان) تقديم المعمول معه.[٣]

---

(١) ينظر : الخصائص ٢٩٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٠/١، شرح المفصل ١٧٨/١، المساعد١/٢٦٠، الارتشاف ١١٦٨/٣، تعليق الفرائد٢٠١/٣، التصريح ٢٤٣/١، همع الهوامع١/٣٧١.

(٢) ينظر : إصلاح الخلل /١٣٩، الإنصاف ١٥٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١، التسهيل/٥٤، شرح التسهيل ٣٥١/١، المساعد ٢٦١/١، شفاء العليل ٣١٥/١.

(٣) ينظر : الأصول ٨٩/١، شرح التسهيل ٣٥٥/١، المساعد ٢٦٢/١ شفاء العليل ٣١٦/١، تعليق الفرائد

٦- يشترط لتقديم معمول خبر (كان) على اسم (كان) تقديم الخبر عليه. [١]

٧- يشترط لتبادل المواقع بين الفعل والفاعل والمفعول الآتي[٢]:

- وجود القرينة.

- ألا يُحصر الفاعل أو المفعول.

- ألا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

- أن يكون كل من الفاعل والمفعول غير ضمير متصل.

- ألا يكون الفاعل ضميراً غير محصور.

- ألا يقع عامل المفعول بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليه.

- ألا يكون المفعول ضميراً متصلاً، ويكون الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً.

- ألا يكون أحدهما مما له الصدارة.

- أن يكون الفاعل غير مضاف إليه المصدر المقدر بـ (أنْ) والفعل، نحو: يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً.

٨- يشترط لتقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله معاً حال توسط المستثنى بين جزأي كلام وعدم تقدمه أول الكلام تصرف العامل[٣]. نحو: القومَ إلا زيداً جاءوا،

٢٠٧/٣، الارتشاف ١١٧٣/٣، همع الهوامع ٣٧٥/١.

(١) ينظر : الكتاب ٧٠/١، إصلاح الخلل /١٥١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٣/١، البسيط٧٠٥/٢، شرح الألفية لابن الناظم /١٣٨، التذييل والتكميل ٢٣٨/٤، همع الهوامع ٣٧٥/١، حاشية الصبان ٣٧٤/١.

(٢) ينظر : الخصائص ٢٩٣/١ وما بعدها، المقدمة الجزولية/٥١، شرح الجمل لابن عصفور١٦٣/١، شرح المفصل ٩٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٢، المساعد ٤٠٥/١، الارتشاف ١٣٤٨/٣، همع الهوامع ٥١٥/١، وما بعدها، حاشية الصبان ٧٩/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر : المساعد ٥٦٩/١ الارتشاف ١٥١٨/٣، همع الهوامع ١٩٥/٢، حاشية الصبان ٢١٨/٢.

إذا جعل (زيداً) مستثنى من الضمير في (جاءوا).

٩- يشترط لتبادل المواقع بين الحال وصاحبه الآتي(١):

- أن يكون صاحبها غير مجرور بالإضافة.

- أن يكون صاحبها غير مجرور بحرف غير زائد.

- ألا يكون أحدهما محصوراً.

- ألا يكون صاحب الحال مضافاً إلى ضمير ملابسها نحو: جاء زائراً هنداً أخوها.

١٠- يشترط لتبادل المواقع بين الحال وعامله الآتي(٢):

- أن يكون العامل فعلاً متصرفاً غير جامد.

- أن يكون العامل غير مصدر.

- أن يكون غير صلة لـ (أل).

- أن يكون غير صلة لحرف مصدري.

- أن يكون العامل غير مقرون بـ(لام) الابتداء، أو (لام) القسم.

- أن يكون الحال غير (أفعل) التفضيل.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٢٤، المقتضب ٤/١٧١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٥٤، الأصول١/٢١٤، إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٤٧، التبصرة والتذكرة ١/٢٩٧، الكشاف٢/٣٠٨، الأمالي الشجرية ٣/١٥، التوطئة/٢١٤، شرح التسهيل ٢/٣٣٥، شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤، شرح ألفية ابن معط ١/٥٦٣، المساعد ٢/٢١، التصريح ١/٥٨٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٣٠٠، التبصرة والتذكرة ١/٢٩٧، الإنصاف ١/٢٥١، التبيين /٣٨٣، شرح المفصل لابن يعيش٢/٥٧، شرح التسهيل ٢/٣٤٢، شرح الألفية لابن الناظم /٣٢٧، شرح ألفية ابن معط ١/٥٥٩، المساعد٢/٢٣-٢٦، التصريح ١/٥٩٤، همع الهوامع ٢/٢٣٨، حاشية الصبان ٢/٢٧١.

- أن يكون العامل غير مفهم تشبيه.

- ألا تكون للحال الصدارة.

- ألا يكون أحدهما محصوراً.

١١- يشترط لتقديم التمييز على معمول فعله التصرف في الفعل أو ما يشابهه[١]، نحو: طاب نفساً زيدٌ.

١٢- يشترط لتقديم منصوب اسم الفاعل عليه ما يأتي[٢]:

- تجرد اسم الفاعل من (أل)

- أن يكون اسم الفاعل غير مجرور بالإضافة.

- أن يكون اسم الفاعل غير مجرور بحرف جر أصلي.

- ألا يكون اسم الفاعل صفة لموصوف.

١٣- يشترط لتقدم ما هو جواب في المعنى على أداة الشرط مضي فعل الشرط لفظاً أو معنى[٣].

وبدراسة المسائل التي يكون فيها الموقع حكماً نحوياً مشروطاً يلاُحظ الآتي:

(١) ينظر : الارتشاف ١٦٣٤/٤، همع الهوامع ٢٦٨/٢، حاشية الصبان ٢٩٨/٢،

(٢) ينظر : الكتاب ١٢٠/٣، المقتضب ١٥٦/٤، ١٦٥، علل النحو لابن الوراق /٣٠٣، شرح الجمل لابن عصفور٥٥٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٦، الارتشاف ٢٢٧٨/٥، همع الهوامع ٥٦/٣، حاشية الصبان ٧/٣، النحو الوافي٢٦٣/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٦/٣، المقتضب ٧٢/٢، الأصول ١٦١/٢، التسهيل /٢٣٨.

أولاً - إذا كنا قسمنا مسائل شروط الموقع والرتبة إلى:

١- مسائل يكون فيها الموقع شرطاً للحكم النحوي.

٢- مسائل يكون فيها الموقع حكماً نحوياً مشروطاً.

فإن كثرة مسائل القسم الثاني لا تقارن أبداً بمسائل القسم الأول، وهذا دليل آخر على أن محل المواقع النحوية وأحكامها في النحو العربي ليست الشروط النحوية، وإنَّ الموقع أصل أصيل في الفلسفة المعرفية النحوية، لذا أصبحت مظانه هي الأحكام الأولية الأصلية التي صاغها النظام لذاتها، فهي غاية مقصودة بذاتها.

وإذا كانت مسائل القسم الأول قد بلغت سبعة عشرة مسألة. فإن مسائل القسم الثاني ملازمة لمسائل الرتبة غير المحفوظة في ظاهرة الرتبة النحوية، وقد بلغت مسائل الرتبة غير المحفوظة أكثر من إحدى وأربعين مسألة[١].

ثانيا- إن جميع المسائل المحصورة هي من مسائل نوع واحد من أنواع الرتبة في التركيب العربي وهي الرتبة غير المحفوظة، بخلاف القسم الأول من الشروط الموقعية. لذا يمكننا القول بأن النظام النحوي للغتنا لا توجد به شروط لتحقيق الرتبة المحفوظة، أو بعبارة أخرى لايوجد في النظام النحوي رتبة محفوظة مشروطة، وفي ذلك مؤشر ودليل على أن الأصل في التركيب العربي هو أن تلتزم كل كلمة بالموقع الذي حددته لها القواعد النحوية؛ إذ الأصول لا يشترط فيها كما يشترط في الفروع؛ لأن "الفروع أحط رتبة من الأصل"[٢]، "واللازم أصيل للمنتقل وسابق عليه"[٣]. ويقوي ذلك أن الدراسة الاستقرائية للرتبة النحوية تؤكد أن المساحة التي سمح النظام النحوي فيها بتبادل المواقع بين الألفاظ والأبواب النحوية أضيق بكثير من المساحة التي ألزم فيها النظام بوضع الكلمة في موقعها الأصلي، فقد حُصرت مسائل الرتبة المحفوظة في ست وثمانين مسألة، وحصرت مسائل الرتبة غير المحفوظة في إحدى وأربعين

---

(١) ينظر: الموقعية في النحو العربي /١٢٦.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦.

(٣) مسائل خلافية في النحو /١١٣.

مسألة[١]، "ويُضاف إلى ماسبق في هذه الملاحظة أن الرتبة المحفوظة غير قابلة.. للترخص فيها في غير الضرورة وفي غير حالة أمن اللبس بتوافر القرائن الأخرى التي تسمح بهذا الترخص، وأن الرتبة غير المحفوظة قد يعرض لها عارض تركيبي مما سبق من عوارض توجب حفظها بتقدم ما حقه التقدم، وتأخر ما حقه التأخر، أو توجب عكسها بتقدم ما حقه التأخر وتأخر ما حقه التقدم"[٢].

وثمة نص للعكبري يرجّح ما أقرره وهو أن الرتبة المحفوظة هي الأصل في التركيب العربي، وذلك منعاً لتسلل الإلباس الذي هو آفة الاتصال اللغوي، يقول العكبري: "فأما ما لا يلتبس فإنه بالنسبة لما يلتبس قليلٌ جداً... ولأنَّ الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر"[٣].

يضاف إلى ذلك أن الرتبة المحفوظة تبقى على أصلها، أما الرتبة غير المحفوظة فقد يعرض لها ما يثبتها، فهي رتبة قابلة للثبات، وقابلة للتحول، "وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه"[٤].

ومن هنا ينبغي أن نشير إلى فلسفة الرتبة غير المحفوظة في النظام النحوي؛ إذ "قد يقول قائل: قد فهمنا أن نسمي المحفوظة منها رتبة؛ لأنها يتحتم بها أن تأتي إحدى الكلمتين أولاً، والأخرى ثانياً، ولا عكس، فما بالنا بكلمات يمكن بإحداها أن تتقدم حيناً، وتتأخر حيناً آخر ندعي أن بينها رتبة غير محفوظة، والجواب: أن الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة، وفي الاستعمال في الوقت نفسه، أما غير المحفوظة فهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها، كما في تقديم المفعول على الفاعل في نحو: "حياك الله"، أو بالمحافظة عليها نحو: "هذا أخي"، وإنما يكون هذا وذاك عند خوف اللبس، أو اتقاء مخالفة القاعدة أو الأصل، أو اختلاف المعنى"[٥].

---

(١) ينظر : الموقعية في النحو العربي /١٤٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) مسائل خلافية في النحو /٩٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٣.

(٥) البيان في روائع القرآن ١/٦٧، د. تمام حسان.

وهذا ما كان يدركه النحويون الأوائل، ويصفونه بـ (الرتبة المنوية)، يقول ابن يعيش (٦٤٣هـ): "رتبة الفعل يجب أن تكون أولاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخراً، وقد يقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية التأخير"(١)، وكان لهذا الفهم دور في صياغة النظام النحوي في مثل: تجويزهم عود الضمير على المتأخر لفظاً دون الرتبة في نحو: أكرم غلامَه زيدٌ إذ ثمة فرق بين موقع الكلمة الميداني في الجملة، وبين حقيقة الرتبة الأصلية النظرية.(٢)

ومع هذا كله لا يمكننا القول بأن النظام النحوي يخلو من الشروط الموضوعة للرتبة غير المحفوظة حال كونها في الموقع الأصلي. فالمبتدأ على سبيل المثال يشترط لمجيئه في موقعه الأصلي شروطاً منها:

- ألا يكون الخبر مما له الصدارة(٣)، فلا يقدم في نحو:متى نصرُ اللّه؟.
- ألا يكون المبتدأ محصوراً(٤)، فلا يقدم في نحو:ما لنا إلا اتباعُ الهدى.

بل يمكننا القول: إن الأسباب (التي يلزم من وجودها) تقديم الخبر (ويلزم من عدمها) عدم وجوب التقديم تمثل انتفاءاتها شروطاً لتقديم المبتدأ على الخبر، ومجيئه في الترتيب الأصلي.

وممَّا ينبغي ملاحظته أن وظيفة الشرط النحوي هي تنظيم عملية العدول عن الترتيب الأصلي؛ إذ يلزم من عدم الشرط عدم العدول، ولا يلزم من وجود الشرط وجود العدول، ووظيفة الأسباب النحوية هي إلزام هذا العدول وإعطاؤه الرتبة المحفوظة لسبب أو أكثر من الأسباب، بحيث يلزم من وجود هذا السبب وجود حفظ الرتبة في العدول، ويلزم من عدمه عدم الحفظ. إذ العدول قسمان:

---

(١) شرح المفصل ٧٦/١.

(٢) ينظر : المقتصد ٣٣٢/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٠/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٠١/١.

أ- عدول جائز نحو: قائمٌ زيدٌ.

ب- عدول واجب نحو: في البيت رجلٌ.

فتحقق الشرط وانتقاء الموانع أجاز العدول في القسمين، أما موجب العدول في المثال الآخر فهو السبب النحوي، وهو كون المجرور مصححاً للابتداء بالنكرة، وإضافة إلى ملاحظة تقاسم الأدوار في تنظيم الرتبة النحوية بين "الشرط" و"السبب" يمكننا ملاحظة أن وجوب حفظ الرتبة بين موقعين وهما في حال العدول دليل ناصع على أن العدول والتبادل بين المواقع النحوية يُعد استجابة طبيعية وضرورية لقوانين النظم في العربية.

ثالثاً- إذا كانت جميع المسائل المحصورة تمثل مسائل للرتبة غير المحفوظة، فإنها في الحين ذاته، تتجاذب مع مسائل العدول عن الأصل، فالاشتراط لتحقيق العدول بالرتبة غير المحفوظة أكثر منه لتحقيق الرتبة الحرة في موقعها الأصلي. ولعلَّ في هذا دليلاً على صحة تحديد النحويين، وعلى رأسهم سيبويه لنواة النظم في التركيب العربي: (فعل+فاعل+مفعول)، (المبتدأ+الخبر)، وقد استدل الدرس اللساني الحديث على صحة هذه البنى الترتيبية الأصلية بأدلة متنوعة[١]. فملازمة الشروط للأسلوب العدولي دليل على تفرعه عن أصل أقل منه قيوداً.

"وهذا العدول إما أن يكون مطرداً أو غير مطرد، فإن كان غير مطرد فالنحاة يسمونه شاذاً، أو ضرورة، أو خطأ... أما إذا كان العدول مطروداً فإنه عندئذ يخضع للاعتبارات الآتية: الفائدة، والخضوع للقاعدة التي يتم العدول في ضوئها، والاحتكام العام لصناعة النحو"[٢].

والعدول عن أصل التركيب في العربية يحمل أهدافاً صناعية (لفظية ودلالية)، كما أنه في الجانب الأكبر يحمل للتراكيب إشعاعاته البلاغية؛ إذ "أهمية المعنى تأتي من

(١) ينظر: اللسانيات واللغة العربية (الكتاب الأول/١٠٧ومابعدها) د. عبد القادر الفاسي الفهري.

(٢) الأصول /١٤٨ د. تمام حسان.

أهمية موقع الكلمة، وتحريك الكلمة أفقياً إلى الأمام، أو إلى الخلف يساعد مساعدة بالغة في الخروج باللغة من طابعها النفعي إلى طابعها الإبداعي"[١].

رابعاً- التلازم الوثيق بين الشرط النحوي والرتبة غير المحفوظة في التركيب العربي يرشدنا إلى لزوم التحليل الشامل لوظائف شروط هذه الرتبة في النظام النحوي، وبخاصة وظائف شروط العدول عن الموقع في العربية:

الوظيفة الأولى- المحافظة على موضع "الصدارة" وأحكامها في التركيب:

أولا- يلاحظ أن المحافظة على الصدارة هي وظيفة مشتركة بين مسائل الأحكام النحوية المشروطة بـ "الموقع" والأحكام الموقعية المشروطة بشروط عامة، و"الصدارة" من الظواهر الموقعية التي تحيل التركيب إلى نسق صلب لا تمتلك المواقع فيه مرونة مطلقة للحركة، أو إلى نسق ثابت تلتزم فيه المواقع ترتيباً محدداً، لذا كان من شروط التبادل الموقعي بين ركني الرتبة غير المحفوظة في الجملتين الفعلية والاسمية ومتعلقاتهما ألا يكون أحد ركني الرتبة مما له الصدارة، فلا يجوز العدول عن الأصل بين المبتدأ أو الخبر في نحو: من لي منجداً؟، وكذلك لا يجوز للفاعل أن يأتي في موقعه الأصلي في نحو قول الله تعالى: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴿٨١﴾﴾[٢].

وقد تلتبس حروف الصدور بأحد ركني الرتبة المتحركة فتحيلها محفوظة، لذا اشترطوا لتقديم الحال على عامله المتصرف ألا تلحق العامل (لام) الابتداء، أو (لام) القسم في نحو: لأصبر محتسباً، ولأعتكفنَّ صائماً. ويستوي في ذلك التباس حروف الصدور بالاسم والتباسها بالفعل، فلا يجوز تقديم الخبر على الناسخ في نحو: مازال زيدٌ قائماً، "فالمانع ليس أنفس هذه الأفعال إنما المانع من جهة حرف النفي المقرون

(١) جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم/١٦١ د. محمد عبد المطلب، وينظر : الأسلوبية والأسلوب/٨٠ وما بعدها.د. عبد السلام المسدي، البحث الدلالي في كتاب سيبويه /٢٩٧ وما بعدها.د.دلخوش جار الله.

(٢) سورة غافر، آية ٨١.

بها"[١]. ويلاحظ أن التضام بين (ما) والأفعال المنفية الناسخة وهب الفعل رتبة التقدم، فبدت أدوات الصدارة قادرة على إعطاء الفعل موضع الصدارة باعتبار أنها والفعل متضامان كالجزء كقدرتها على تصدير الأسماء في نحو: غلامُ مَن في الدار؟.

والنماذج ترينا أن الصدارة قد توجب الترتيب الأصلي، وقد تمنعه وتوجب الترتيب العدولي في الجملة، كما ترينا أن الشروط النحوية تسعى إلى المحافظة على "الصدارة" التي يمنحها النظام لبعض الألفاظ والمواقع.

ثانياً- الشروط النحوية تراعي مستويات الصدارة في التركيب، فإذا كنا قد أشرنا في مسائل (الشروط بالموقع) إلى أن هناك صدارة للجملة الكبرى، وصدارة لما دون ذلك، فإن(الشروط للموقع) تقدم لنا وصفاً آخر لمستويات الصدارة؛ إذ قد تتفاوت الصدارة في المجموعة الواحدة من مجموعات حروف الصدور، ويلاحظ ذلك في اشتراطهم لتقديم خبر الميميات من أخوات (كان): (مازال، ما برح، مافتئ، ما انفك) أن يتقدمها حرف نفي ليس له الصدارة دائماً، فيجوز التقديم في نحو: منطلقاً (لم يزل، لن يبرح، لايزال) زيدٌ ولا يجوز نحو: منطلقاً مازال زيدٌ كما لم يجوزوا: طعامَك ما زيدٌ آكلاً (بالنصب)، ومن ثم فإن وظيفة الشرط النحوي هو تنظيم الأسلوب العدولي بين أداة الصدارة وعناصر حيزها، لذا يمكننا أولاً تسجيل التقريرات الآتية:

١- النفي أسلوب تعبيري له حق الصدارة، لأنَّ الصدر موضع التجلية لقصد المتكلم في النشاط اللغوي أو كما يقول الدرس الحديث هو موضع (القوة اللاقولية).

٢- أن حيز[٢] النفي وحيز الإثبات يشتركان في إمكان انتقال بعض العناصر الموجودة فيه إلى مواضع أخرى من الجملة، ومن ثم قد يتقدم على أداة النفي بعض عناصر حيزها، "وتستلزم هذه النتيجة تحديد الحيز على أساس غير خطي أي على أساس عاملي، فالعنصر لا يكون عنصراً من حيز إلا إذا كان متصلاً عاملياً بذلك

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٦٧٤.

(٢) قال ابن يعيش في تعريف حيز المصدر المنسبك بعد (أنْ وأنَّ): "ما هو بعدها من تمامها، مأخوذ من حيز الدار، وهو ما يتعلق بها من الحقوق والمرافق"، ينظر: شرح المفصل ٨/١٤٩، ١٥٥.

الحيز، وهذا الاتصال يبرز غالباً على نحو خطي، ولكنه إذا وجد سبب دلالي تجيز بمقتضاه قواعد النحو تغيير موضع ذلك العنصر من ذلك الحيز فإنه يظل متعلقا بحيزه"[١].

والسؤال المطروح: لماذا حُرمت (ما) من الوقوع موقع (لا) في قولك: كريماً لايزال خالدٌ ؟.

يشير التحليل النحوي إلى تفسيرات هذا التغاير في الصدارة بين حروف النفي، وأهمها:

١- أنَّ (لم) و(لن) مختصتان بالدخول على الأفعال، فصارتا كالجزء منها، وكما جاز تقديم منصوب الفعل على الفعل جاز تقديمه عند نفي الفعل، أما (لا) فشديدة التصرف، فهي تدخل على الأفعال والأسماء، ولا تتقيد بتعريف معمولها أو تنكيره، وكذلك يتخطاها العامل في نحو قولك: جئتُ بلا موعدٍ، فكما يعمل ماقبلها فيما بعدها فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها[٢].

٢- قال العكبري: "فأما (لايزال) و(لن يزال) و(لم يزل)، فيجوز تقديم الخبر عليها؛ لأنها فروع على (ما)، إذْ كانت تُرد إليها، وتستعمل في مواضع لا يصح فيها (ما)"[٣].

٣- "(ما) الداخلة على (زال) للنفي، وما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليه، لأن الموجب للنفي حرف، والحروف ضِعاف، وليست لها قوة الفعل"[٤]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العلل صيغت تفسيراً لموقف البصريين[٥]، ووافقهم

(١) إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية /٣٨٤.د. شكري المبخوت.

(٢) ينظر : شرح المفصل ١١٣/٧.

(٣) اللباب ١٦٨/١

(٤) علل النحو لابن الوراق /٢٢٥، وتنظر بعض التفسيرات في : أسرار العربية /١٣٦، الإنصاف ١٥٩/١، ١٧٣، والبسيط ٦٧٤/٢، وشرح المفصل ١١٣/٧، المقاصد الشافية ١٦١/٢.

(٥) ينظر : الإنصاف ١٧٢/١ وما بعدها، التبيين /٣٠٢ وما بعدها، شرح المفصل ١١٣/٧، شرح الجمل

الفراء[١] إذ حملوا (ما) على الاستفهام في وجوب الصدارة وعدم تقديم ما في حيزه عليه، فلا يجوز نحو: زيداً أضربتَ؟، كما لا يجوز: زيداً ما ضربتُ والجامع بين الاستفهام و(ما) أن لكليهما الصدارة ويليهما الفعل والاسم.

أما بقية الكوفيين ومن وافقهم كابن كيسان (٢٩٩هـ)[٢] وابن خروف (٦٠٩هـ)[٣] فيرون أن حروف النفي سواسية في جواز تقديم خبر النواسخ عليها في نحو: كريماً مازال خالدٌ وأن السياق في حقيقته سياق إثبات؛ إذ دلالة النفي في (زال) جعلت من دخول (ما) عليها أن يكون السياق بمعنى نفي النفي، ونفي النفي إثبات، فأجروا في كل ذلك (ما) مجرى أخواتها من حروف النفي.

والذي تطمئن إليه النفس أن ما ذكره البصريون من خصوصية تصدر (ما) دون غيرها من حروف النفي يعكس الواقع اللغوي إلى حد كبير، إذ لا يجوز نحو: رحيماً ما يزال الرجل، ولا يجوز: عيوبَك ما زيدٌ ذاكراً، ولا يجوز التقديم إذا دخلت (ما) على سائر النواسخ (كان وأخواتها) فلا يجوز نحو: قائماً ما كان زيدٌ ولا عالماً ما صار أخوك، ولا يجوز نحو: غيرَ زيدٍ ما ضربتُ.

لكن من حقنا أن نتحفظ على التفسيرات البصرية لخصوصية (ما) في عدم تقديم بعض عناصر حيزها عليها، بخلاف (لم، لن، لا)، فهناك تناقض ظاهر في استخدام نظرية (الأصل والفرع) في هذه المسألة، فالعكبري يصرفها لـ (ما)، وابن يعيش يصرفها لـ (لا)، وإن كنا سنحلل هذه المسألة في ذلك المجال فإن قاعدة أن "الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع"[٤]، تدل على أن (لا) أحق بالأصالة من غيرها.

كما أن التعليل بضعف الحروف ظاهر الضعف؛ لانسحاب ذلك على جميع الحروف،

لابن أبي الربيع ٦٧٤/٢، التذييل والتكميل ١٧٦/٤.

(١) ينظر : الإنصاف ١٧٢/١، التبيين ٣٠٢/، التذييل والتكميل ١٧٦/٤.

(٢) ينظر : إصلاح الخلل /١٣٩، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١، التذييل والتكميل ١٧٦/٤.

(٣) ينظر : شرح الجمل ٤١٨/١.

(٤) الإنصاف ٦١٧/٢.

والحقيقة أنك لا تكاد تجد فروقاً مقنعة تميز حيز النفي بـ (ما) عن حيز غيرها من حروف النفي، وهذا ما جعل أحد الباحثين ينصرف عن هذه الموازنات التفسيرية المتناثرة في تراث نحاة البصرة إلى التأمل في قياسهم العام، وهو قياس حيز النفي بـ (ما) على الاستفهام، إذ يقول: "ولكن التقريب الذي ذكره البصريون بين (ما) وحرف الاستفهام لا يخلو من دلالة، فليس من باب الصدفة أن تختص (لا) في جميع السياقات بالنفي (بما في ذلك النهي)، في حين أن (ما) وهي مثلها في صدر الجملة وإفادة النفي مع الأسماء والأفعال، تكون موصولة، واسم استفهام، وهو ما يعني أنها في (مازال) صنو (ما دام) المصدرية، وما لا يجوز في (مادام) أي تقديم معمولها عليها لتأويلها الزماني المصدري لا يجوز في (مازال)، فما نجده هنا هو شبيه بما يسميه التوليديون بقيد الجزيرة[١] ويدلك على هذا تفسيرات بعض النحاة الكوفيين"[٢].

ومهما يكن من أمر فإن الذي يبدو لي أن اشتراط تقديم غير (ما) على الميميات الناسخة (مازال، ما فتئ، ما انفك، ما برح) لتقديم أخبارها عليها لاينفك من تأثير استعمالات (ما) العامة، وإلا فلا مسوغ ظاهر لتميزها بصدارة الجملة المنسوخة على غيرها؛ إذ استعمالها متصدرة في الاستفهام والشرط والموصول يمنحها التميز على غيرها من أدوات النفي، وكثرة استعمالها متصدرة في الاستعمالات العربية له اعتباره في صياغة الحكم النحوي؛ لأن التقعيد لأي لغة لا يكون منطقياً إذا لم يراع سنن أصحاب اللغة ومعهود خطابهم.

ونظير ما جرى لـ(ما) هو منع العرب تنوين العلم على وزن الفعل نحو: يزيد؛ لأن ألسنتهم تمرست على نطقه في الأفعال بلا تنوين، لذلك تولد الثقل فيه[٣]، وإلا فلم يبلغ في أصل لفظه من الثقل ما يمنع لأجله التنوين.

---

(١) قيد الجزيرة الميمية: لا يمكن نقل أي مكون من داخل جزيرة ميمية إلى خارجها (الجزيرة الميمية جملة في صدرها أداة استفهام أو اسم موصول)، ينظر: اللسانيات واللغة العربية (الكتاب الأول/١١٦).

(٢) إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية /٣٨٢.

(٣) ينظر : الكتاب ١٩٧/٣.

ويمكن أن نلمح شيئاً من هذا التفسير عند ابن عصفور في مناقشته لدليل الكوفيين بأنَّ نفي النفي إثبات، ومنعه لنحو: كريماً مازال زيدٌ قال:"وهذا كله لا حجة فيه، لأن العرب تلحظ لفظ (ما) لا معناها[(١)] في معنى التقديم. ألا ترى أنك تقول: ما ضربتُ غيرَ زيدٍ، ولا تقول: غيرَ زيدٍ ما ضربتُ وإن كان الضرب في حق زيد موجباً، وكذلك: ما ضرب زيداً إلا عمرٌو، لا يجوز أن تقول: زيداً ما ضرب إلا عمرٌو"[(٢)].

ثالثاً- يُلاحظ مما سبق أن الصدارة مرتبطة بالأصل اللغوي العام: "أمن اللبس"، إذ تأخر ماله الصدارة مؤذن في غالب التراكيب بالالتباس بين أسلوب الإنشاء والخبر عند المتلقي، وثمة عامل آخر لمنع التقديم على ماله الصدارة وهو نوع أداة التصدر، نحو: مازال المؤمن وفياً، "لأن المانع ليس من جهة الفعل، وإنما المانع من جهة الحرف"[(٣)]، فالأصل في أدوات الصدارة التصدر العام، غير أنه يتخفف بالصدارة الصغرى إذا أمن اللبس، وهذا يدلنا على أن التركيب العربي الذي يحتوى على حروف الصدارة ليس نسقاً جامداً صِرفاً يعيق صاحب النشاط اللغوي، ولنتأمل الأمثلة الآتية:

- زيداً لن أخذلَه.
- زيداً لم أُهِنْه.
- كريماً لا يزالُ الرجلُ.

لنجد أن تقديم بعض عناصر الجملة على أدوات النفي لم يَحِد بالجملة عن معنى النفي، ولم يتسلل الالتباس إلى المتلقي، وبالتالي لازالت الأدوات متمسكة بمقومات

(١) هذا النص وأمثاله يدفعني إلى لفت الانتباه إلى إمكانية توجُّه البحث النحوي المعاصر إلى دراسة العلاقة بين أحكام معاني المبنى النحوي الواحد، كدراسة أوجه الشبه بين أحكام تراكيب معاني (ما): (النافية، والاستفهامية، والشرطية، والمصدرية والاسمية الموصولة)، ولعل ذلك يوصلنا إلى نتائج أخرى تعاضد النتائج التي قدّمها لنا التراث النحوي عن طريق دراستها بتقسيمها إلى مجموعات بحسب المعنى الأسلوبي كمجموعات (الاستفهام، النفي، الشرط)، أو تقسيمها بحسب العمل النحوي كمجموعات (كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وحروف الجر).

(٢) شرح الجمل ١/٣٨٩.

(٣) البسيط ٢/٦٧٤.

الصدارة؛ "لأن عملية التقديم والتأخير مع ظهور أثر العمل الذي للنفي لا تجعل العنصر المقدم في صدر الجملة إلا على سبيل اللفظ لا المعنى[١]، مما يجعل قوة الجملة في جميع الحالات هي قوة النفي ومما يعني أن الصدر موضع معنوي وليس موضعاً لفظياً، ولكنه قد يتطابق، ولعله الأصل الافتراضي، مع الموضع اللفظي"[٢].

ولاريب أن ذلك كله صادر عن سمة المرونة في التراكيب المتمثلة في الواقع اللغوي، ومرونة في النظام من خلال مبدأ "الخروج عن الأصل" الذي يُعد مسرباً واحداً من مسارب المرونة في التركيب العربي ونظامه[٣]، وأعني بالمرونة في ظاهرة "الصدارة" أن التقديم المباح لبعض عناصر الجملة على أدوات النفي هو في ذاته توفيق بين ضرورة الصناعة (التصدر) والحاجة الدلالية والأسلوبية (التقديم والتأخير).

الوظيفة الثانية- تنظيم عملية "الإضمار" في التركيب:

الضمائر أدوات للاقتصاد في التركيب العربي؛ إذ تختزل بعض عناصر الجملة في بنى موجزة، كما أن الإضمار وسيلة ناجعة للتخلص من محلات الإظهار الملبسة، يقول ابن يعيش: " وإنما أتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازاً من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر؛ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: زيدٌ فعل زيدٌ جاز أن يتوهم في (زيد) الثاني أنه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست، وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات كقولك: مررتُ بزيدٍ الطويلِ والرجلِ البزاز، والمضمرات لا لبس فيها، فاستغنت عن الصفات؛ لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات، والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر الشاهد

(١) المقصود هو المعنى النحوي، بحيث يكون المحل الإعرابي للتقدم هو نفس المحل الذي يستحقه في أصل ترتيبه داخل حيز النفي.

(٢) إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية/١٠٧.

(٣) ينظر : سمة المرونة في التراكيب العربية، مظاهرها وقيمتها /١٧٤.د. ياسر حسن رجب، مجلة كلية دار العلوم العدد ١٤١٨/٢١هـ.

في الحكم"[١]، ولتحقيق هاتين الوظيفتين الإضماريتين: الإيجاز، ودفع الإلباس، صاغ النظام النحوي شرطين مؤثرين في ترتيب مكونات الجملة في العربية، وهما:

الشرط الأول- عدم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

أولاً- يشترط النحويون لتحقيق الرتبة غير المحفوظة، سواء كان ذلك في الترتيب الأصلي أو العدول ألا يكون المفسِّر متأخراً في اللفظ والرتبة، فلا يجوز عند جمهور النحويين قولك: ضربَ غلامُه زيداً؛ "لأجل أن الفاعل مرتبته أن يقع بعد الفعل، فإذا قلت: ضرب غلامُه زيداً، فرفعت (غلامُه) بـ (ضرب)، وأوقعته بعده كان واقعاً في مرتبته، والشيء إذا وقع في موضعه لم يُعدَّ فيه التأخير، وإذا كان كذلك كان (غلامُه) في قولك: ضربَ غُلامُه زيداً، مقدماً على (زيد) لفظاً وتقديراً، فلا يجوز لأجل أن الهاء المتعلق به ضمير (زيد)، فهو إضمار قبل الذكر، وجاز ذلك أعني قولك: ضرب غلامَه زيدٌ لأجل أن (غلامَه) كان مقدماً في اللفظ دون النية، لما ذكرنا من أن مرتبة المفعول أن يقع بعد الفاعل، فإذا تقدم عليه نوي به التأخير إلى محله، وإذا تأخر لم يكن إضماراً قبل الذكر"[٢].

وقد استثنى النحويون من شرط عدم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سبع حالات [٣] اختلف في بعضها:

١- أن يكون الضمير مرفوعاً بـ (نعم) أو (بئس)، ولا يُفسَّر إلا بالتمييز، نحو: نعم رجلاً زيدٌ ويلحق بها (فَعُل) المراد بها المدح أو الذم نحو قوله تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴿١٧٧﴾ ﴾[٤] ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ ﴿٥﴾ ﴾[٥].

(١) شرح المفصل ٨٤/٣. وينظر: الأشباه والنظائر ٣١٧/٢.

(٢) المقتصد ٣٣٢/١.

(٣) ينظر: المقتضب ١٤٢/٢، الخصائص ٣٠٠/١، شرح التسهيل ١٦١/١، مغني اللبيب/ ٦٣٥، التذييل والتكميل ٢٦٦/٢، الأشباه والنظائر ٧٧/٣، همع الهوامع ٢٢٠/١.

(٤) سورة الأعراف، آية ١٧٧.

(٥) سورة الكهف، آية ٥.

٢- أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو: جَفوني ولم أجفُ الأخلاَّءُ.

٣- أن يكون مخبراً عنه، فيفسره خبره، نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴿٢٩﴾﴾[1].

٤- ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾[2].

٥- أن يُجر بـ (رب) ويفسره التمييز، نحو: رُبَّه رجلاً.

٦- أن يُبدل منه الظاهر المفسر له، نحو: ضربته زيداً.

٧- أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومفسّره مفعول مؤخر، نحو: ضرب غلامُه زيداً، وهذا موضع خلافي مشهور.

وفيما عدا هذه الحالات يجوز لكل ضمير أن يعود إلى مرجع تأخر عنه إما في اللفظ فقط نحو: أهلك الظالمَ ظلمُه، وإما في الرتبة، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾[3].

وهذه الحالات المستثناة من شرط عدم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، هي من صميم مرونة التركيب الذي يُسهّل إجراء الخروج عن الأصل لتلبية الحاجة البلاغية أو الصناعية، فالحاجة البلاغية كإرادة التفخيم[4] المنبعث من تقديم ضمير الشأن أو القصة في نحو قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿٩٧﴾﴾[5]، ومنه تفسير السيرافي لأساليب التعجب، نحو: ويحه رجلاً، وربَّه رجلاً، إذ يقول: "جميع ما ذكر في هذا الباب من الهاءات إنما هو ضمير ما قد ذكره، وإنما يجري ذكر رجل زيد أو عمرو، فيُثنى عليه، ويذكر اللفظ الذي يستحق به

---

(١) سورة الأنعام، آية ٢٩.

(٢) سورة الإخلاص، آية ١.

(٣) سورة طه، آية ٦٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج١ /١٧٨، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٣/١، مرجع الضمير في القرآن الكريم /٣٥، د. محمد حسنين صبرة.

(٥) سورة الأنبياء، آية ٩٧.

المدح، فيُقال: ويحه رجلاً، فإذا قلت ذلك دللت على أنه محمود في الرجال متعجب من فضله، وإذا قلت: ويحه فارساً، دللت على أنه متعجب منه في فروسيته"[١]، وبالجملة " إذا قصدت الإبهام للتفخيم، فتعقلت المفسَّر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب، وأعدت الضمير على ذلك المتعقل، فكأنه راجع إلى المذكور قبله، فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم"[٢]، ومنه إرادة التفسير في نحو: ضربتُه زيداً.

أما الحاجة الصناعية فربما أصبح التجوز في هذا الشرط النحوي ضرورة تركيبية لامندوحة عنها، ففي نحو قولك:كَبُرت كلمةً، وساء مثلاً، تلزم ضرورتان:

الأولى لا يجوز في الفاعل الإظهار في محل الإضمار، فاستتار الضمير ضرورة، بعكس: نعم رجلاً، إذ يجوز: نعم زيدٌ رجلاً، وبالتالي لا يمكن اتخاذ الإظهار مسرباً للتخلص من عود الضمير على مرجعه المتأخر لفظاً ورتبة[٣]

الثانية أن التركيب من النسق المستقر الذي لا يقبل الحركة، فمع وجود المخصوص في نحو: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴿١٧٧﴾ ﴾[٤] تتركب رتب محفوظة متعددة:

- التمييز لا يتقدم على عامله[٥].

- مخصوص (نعم) و(بئس) لا يتقدم على الفاعل حال كونهما (الفاعل والمخصوص) معاً بعد (نعم وبئس)[٦].

- مخصوص (نعم وبئس) لا يتقدم على التمييز حال كونهما (المخصوص والتمييز) معاً بعد (نعم وبئس)[٧].

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/٤. وينظر : الجنى الداني /٤٤٣.
(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج١/١١٩.
(٣) ينظر : الضمير، بنيته ودوره في الجملة /٤٢٦.د. الشاذلي الهيشري
(٤) سورة الأعراف، آية ١٧٧.
(٥) ينظر : همع الهوامع ٢/٢٦٨.
(٦) ينظر : حاشية الصبان ٣/٥٢.
(٧) ينظر : شرح الأشموني ٣/٦١.

وبهذا لم تعد هناك إمكانية موقعية قادرة على منع عود الضمير على المرجع المتأخر لفظاً ورتبة، فأصبح النظام مجبراً على الصيرورة إلى الفرع الذي دعت إليه الضرورة الصناعية(١).

ويؤكد هذه الحاجة أن جميع الحالات السبع جاءت على غير الأصل والتزمته، أعني أن الإحالة فيها بعدية لاقبلية.

كما أن التحليل النحوي تنبه لخصوصية هذه الحالات، فقد يسرها على لسان العرب ضيق الحيز بين الضمير ومرجعه في نحو: مررت به زيداً، "وأما في ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده، وإن لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير، إلا أن قصدهم لتفخيم الشأن بذكره مجملاً ثم مفصلاً مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ، سهل الإتيان به مبهماً فهذا التفسير دون الأول"(٢).

ثانياً- يلاحظ أن علاقة ضمير الغائب بمرجعه هي إحدى مفردات التأثير البالغ الذي تتركه قواعد الإضمار في ترتيب مكونات الجملة، لذا يمكننا تسجيل الآتي:

أ) أن الضمير إذا اتصل بالمتقدم رتبةً في الجملة تتحقق الرتبة المحفوظة، أما إذا اتصل بالمتأخر رتبةً، فالمتحققة هي الرتبة المتحركة بين عنصري (المتأخر والمتقدم رتبة):

- أكرم زيدٌ خادمَه — يجوز: أكرم خادمَه زيدٌ.
- أكرم زيداً سيدُه — لا يجوز على الراجح: أكرم سيدُه زيداً.

---

(١) يلاحظ عدم وجود الحاجة البلاغية والنحوية في عود الضمير على المتأخر حكماً في مسألة التنازع، وقد ضعفها الرضي، ويمكن إخراج هذه المسألة من الحالات السبع، باعتبار أن جملة:ضربني وضربت زيداً، هي في الحقيقة جملتان تفرق بينهما الضمير والمرجع، والحديث عن التقدم لا يكون إلا في الجملة الواحدة.

ينظر: شرح الكافية (القسم الثاني) مج١/١١٨، الضمير، بنيته ودوره في الجملة/٤٢٧.

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج١/١١٨.

- في الدار صاحبُها لا يجوز: صاحبُها في الدار.

- الرجلُ في داره يجوز: في داره الرجلُ.

ب) من المبادئ الموقعية العامة المرتبطة بشرط عود الضمير على متقدم لفظاً أو رتبة ما يأتي:

- "تحافظ الجملة على استقرارها إذا تقدم المفسّرُ الضميرَ لفظاً ورتبة.

- يتغير ترتيب عناصر الجملة إذا تأخر المفسّرُ عن الضمير (أو تقدم الضميرُ على المفسرّ) في اللفظ فقط أو في الرتبة فقط"(١).

الشرط الثاني- عدم انفصال الضمير مع إمكان الاتصال

الأصل في ضمائر العربية هو الاتصال، وفي تفسير هذا الأصل يقول الرضي: "اعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر؛ لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار؛ لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال"(٢).

والقاعدة المطردة في كلام العرب " أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلاً فالمنفصل لا يقع فيه. تقول: قُمتُ ولا يصلح: قام أنا، وكذلك: ضربتك، ولا يصلح ضربت إياك، وكذلك: ظننتك قائماً ورأيتني، ولا يصلح: رأيت إياي. فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل. هذا جملة هذا، تقول: أنت قمت، فتظهر (أنت)؛ لأن التاء التي تكون في (فعلت) لا تقع ههنا. وتقول: ماجاءك إلا أنا، وماجاءني إلا أنت، وما ضربتُ إلا إياك وإياك ضربتُ لأن الكاف التي في ضربتك لا تقع ههنا. لا تقول كضربت، وكذلك جميع هذا"(٣).

- وبمراعاة هذا الشرط النحوي يمكننا تسجيل الملاحظات الموقعية الآتية:

---

(١) الضمير، بنيته ودوره في الجملة /٥٠٨.

(٢) شرح الكافية (القسم الثاني) مج١/١٤٠.

(٣) المقتضب ١/٢٦١.

١- يظهر أثر هذا الشرط النحوي بتحويل الرتب المتحركة إلى رتبة مستقرة، وفتح التبادل في الأمثلة الآتية:

- أكرمتُ زيداً (أصل).
- أكرمتُك (أصل).
- أكرمك زيدٌ ما أكرمك إلا أنا (عدول).
- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾[1] (عدول).
- أصبحتُ مطمئناً (أصل).

٢- يمكننا من خلال تحليل شروط قواعد الإضمار الخلوص بقوانين موقعية للضمير في النحو العربي، ومنها[2]:

أ) لا تخضع الجملة الفعلية للحركة التحويلية متى كان الضمير المتصل الشكل النحوي الوحيد الشاغل لمحلاتها الأساسية.

ب) لا يتغير ترتيب ركني الجملة الاسمية إذا كان الركنان ضميرين. أو كان المبتدأ ضميراً للشأن.

٣- طريقة الإحلال والاستبدال[3] في تفسير تراكيب اللغة توضح أثر الإضمار في ترتيب الجملة، إذ ثمة تراكيب يختلف ترتيبها بإحلال الاسم الظاهر محل المضمر، بل

---

(١) سورة الفاتحة، آية ٥.

(٢) ينظر: الضمير بنيته ودوره في الجملة / ٥٠٤، ٥٠٦.

(٣) هناك اشتراطات نحوية تقوم على أساس طريقة تحليل التراكيب بإحلال مفردة أو تركيب محل مفردة أخرى أو تركيب آخر، كاشتراطهم لعمل المصدر أن يصح تقديره بـ (أن) أو (ما) والفعل وأمثلة ذلك النهج كثيرة في التراث النحوي، وقد ركزت البنيوية التوزيعية التي أسسها هاريس على تحليل التراكيب اللغويّة عن طريق الاستبدال.

ينظر: بحث "المنهج الاستبدالي في كتاب سيبويه"، في كتاب: "آفاق البحث اللغوي المعاصر/٢١٠.د.محمود أحمد نحلة.

ربما تعود عناصر الجملة إلى ترتيبها الأصلي، ونماذجه كالآتي:

- أسرني كرمُك ⬅ أسر كرمُك زيداً.

- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ⬅ نعبدُ اللّه.

٤- يُلاحظ أن هناك عوامل متعددة تؤثر في موقع الضمير، وفي ترتيب الجملة المشتملة عليه:

أ- رتبة الضمير، وقد رأينا أثرها الترتيبي في مسائل عود الضمير على مرجعه المتقدم والمتأخر.

ب- نوع الضمير من حيث الاتصال والانفصال، ونوع العنصر المشارك للضمير في الرتبة، من حيث كونه ضميراً أو عدم كونه ضميراً، لذا يشترط لتبادل المواقع بين الفاعل والمفعول ألا يكون المفعولُ ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، أو ضميراً منفصلاً، نحو:

- أكرمك زيدٌ.

- ما أكرمك إلا أنا.

جـ- الدواعي البلاغية التي يلجأ إليها أصحاب النشاط اللغوي، لذا تعين انفصال الضمير عند تأخر عامله للاختصاص في نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ولو تأخر لوقع في موقع اتصال لا يجوز الصيرورة فيه للانفصال، ومنها أن يكون الضمير محصوراً في نحو قول اللّه تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴿٢٣﴾﴾[(١)].

و- نظرية (العامل) يمكن أن تعطل قدرة الضمائر على تغيير أو تثبيت عناصر الجملة، ويظهر ذلك في التراكيب التي تحتوى المعمولات فيها على ضمائر، ولكن عواملها غير متصرفة، نحو:

(١) سورة الإسراء، آية ٢٣.

- ما أجملَ زيداً مبتسماً، فلا يجوز: مبتسماً ما أحسنَ زيداً

- ليت الرجلَ يعودُ للحق، فلا يجوز: يعودُ للحقّ ليتَ الرجلُ.

ومن تأثير نظرية العامل تجويزهم عود الضمير على المتأخر حكماً في نحو: ضربَتْ جاريهُ يُحبها زيداً، "فيتقدم (يحبها) وهو مسند إلى ضمير يعود إلى (زيد)، وإن كان متأخراً لفظاً ورتبة؛ ولأن (يُحبها) مكمل لـ(جارية) إذْ هو صفتها...ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به في عامله لم يجز التقديم نحو: ضربَ غلامُها جارَ هند؛ لأن (هند) مؤخر الرتبة من وجهين، ولا تعلق لها بـ(ضرب)، بخلاف: ضرب غلامُها هنداً"[(١)].

وفي ختام هذه الوظيفة أشير إلى أنَّ لقواعد الإضمار في العربية تأثيراً فاعلاً في ظاهرة الرتبة النحوية[(٢)]، وقد مر بنا كيف يُسهم الضمير في استقرار ترتيب مكونات الجملة، وكيف يُسهم في تغيير ترتيبها الأصلي أو يساعد على ذلك، وذلك لتعلق الإضمار بمؤثرين كامنين لهما دورهما في العناصر الموقعية:

المؤثر الأول- الإيجاز والاختصار، وأكثر ما يتمثل في شرط "عدم الانفصال مع إمكان الاتصال".

والمؤثر الآخر- دفع اللبس، ويتمثل جلياً في علاقة ضمير الغائب بمرجعه[(٣)]، ذلك العنصر الرافع لإبهام المكنى، ومع ذلك نجد أن النظام ترك لهما بعض الحرية الموقعية، لأن النحويين رحمهم الله أدركوا ما توصلت إليه المقاربات التداولية حديثاً من أنَّ المتكلم حين يستعمل الضمير يكون على وعي بأن ثمة مقامات وسياقات يُعين بها مرجع الضمير، عن طريق التمثل الذهني لدى المتواصلين في الخطاب، وقد انتقد الدرس التداولي: "العائدية الخطابية" في كثير من الأنحاء، ومنها النحو العربي

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٩٤.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤/٧٤.

القديم، وإذا كان حديثنا يخص "العائدية الضميرية" فيمكن اختصار نقدهم للنحو العربي في أمرين :

الأول- أن "الجهاز الواصف للنحو يظل ضيقاً، لأنه يُقصي المعارف غير اللغوية من عملية الوصف"(١).

الثاني- " لم تلق العائدية الخطابية اهتماماً من قبل أغلب اللسانيين، حرصاً على انسجام توجهاتهم النظرية؛ لأن مجالها الخطاب لا الجملة، فالجهاز الوصفي لنحو الجملة لا يقوي على رصد بعض الظواهر كالعائدية، حيث العلاقة بين مفسّر الضمير والعائد على مسافة بعيدة، ومن ثم يعسر رصدها بشكل مرضٍ... إن العائدية ظاهرة نصية يجب أن توصف في إطار وحدة تكبر الجملة؛ لأنها تمكن بعض الوحدات المعجمية من الاستمرار داخل الخطاب"(٢)، ومن نماذجهم أن الضمير (الهاء) في قول الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾(٣)، لا يعود على (البقرة) المذكورة قريباً، إنما يعود على ذات خطابية يمكن صياغتها: بالبقرة المعفاة عن العمل، التي لم تثر الأرض ولم تسقِ الحرث والصفراء اللون...

أما دعوى إهمال (المعارف غير اللغوية) فيردها إجازة النحويين لعدم ذكر مرجع الضمير؛ اعتماداً على القرائن غير النصية(٤)، في نحو قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴿٣٢﴾﴾(٥).

وأما دعوى ضيق (الجهاز النحوي الواصف للجملة) فإن تحديد النحويين للجملة

---

(١) العائدية الخطابية: مقاربة تداولية معرفية د. لحسن توبي، دورية اللسان العربي، العدد ٤٥ شبكة المعلومات (الإنترنت)، موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب تنسيق التعريب. وينظر: الضمير بنيته، ودوره في الجملة / ٤٣٧ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة البقرة، آية ٧١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج١/١١٤ ومابعدها، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٨/١، همع الهوامع ٢١٩/١.

(٥) سورة ص، آية ٣٢.

باعتبارها أكبر وحدات النص المراد وصفه لا يعني بالضرورة إهمال ما يلابس الجملة من السياق العام، وهذا مالم تغفله الدراسات اللغوية بعامة، وبخاصة الدراسات الأسلوبية والبلاغية التي لم يَحُلْ إقرارها بوحدة (الجملة) دون دراسة السياق العام للنص، وما يتخلله من أساليب إنشائية وخبريه، ودلالات عطف الجمل، والاتصال والانفصال وغيرها، كما أنَّ عناية النحويين بالجملة لم تمنعهم من مراعاة النص العام حال غياب مرجع الضمير، لذا حكموا بخلو النص من المرجع في قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾﴾[1]، وتجاوزوا النص الضيق إلى مسافة رحبة يصنعها التمثل الذهني عند أصحاب اللغة حينما يتغيب المرجع عن يمين وشمال بنية المكنى.

ومع تقديرنا للمحاولات الإثرائية للمقاربات التداولية في مسألة "العائدية الخطابية"، فإننا نؤمن بأن الذهنية النحوية اللغوية كانت تفسر الإحالات النصية بتحليل أكثر شمولية من الطرح التداولي السائد؛ و هو تحليل يحمي التركيب اللغوي من الإحالة الملبسة عن طريق استحضار كل ما يحيط بالنص من قرائن مقالية وسياقية، دون أن يهدر المقاربة النصية التي اتهمها أكثر التداوليين بالقصور؛ إذ لا تعارض بين الإمساك بقرينة نصية سائغة في عودة(الهاء) على (البقرة) في قول الله تعالى : ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، و الاستعانة بالتكتلات القرائنية التي أنتجتها المحاورة القرآنية بين موسى عليه السلام وقومه.

ولا أدل على مراعاة الدرس اللغوي للتمثل الذهني في صياغة النظام من ورود هذا المبدأ اللغوي في كتب (التعريفات) التي تمثل خلاصة التجارب المعرفية؛ إذ قرروا بإيجاز أن "الضمائر إشارة إلى ما في الذهن من حيث حضوره فيه"[2] ويقول ابن مالك " ولم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضميرٌ عائدٌ إلى المفعول، نحو: (زان نورُه الشجرَ). ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعاً وفاقاً لأبي الفتح[3]؛لأن الفعل المتعدي يدل

---

(١) سورة الواقعة، آية ٨٣.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ٢/١٥٨٦ (المعرفة).

(٣) ينظر : الخصائص ١/٢٩٤.

على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل"[١].

ومن جهة أخرى فإن اشتراط النحويين عدم عود الضمير على المتأخر لفظاً وحكماً، هو أصلٌ عامٌ يحفظ لغة التخاطب من التعمية والإبهام، والجهد الاستقرائي الكبير هو الذي مكن النحويين من أن يستلوا الحالات المستثناة من ذلك الشرط، والأهم في ذلك أن النحويين لم يكتفوا بتفهم مبدأ التمثل الذهني لتحديد العائدية الخطابية فحسب، بل تمكنوا من خلال هذا المبدأ من تفسير الحاجة التداولية عند المتخاطبين، للخروج من الاستعمالات الأصلية للضمير ومرجعه، ومن ذلك قولهم: "قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسِّر، بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً، حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس، وأيضاً يكون ذلك المفسَّر مذكوراً مرتين، بالإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، فيكون آكد"[٢]

"قال المصنف: أردت بالتقدم الحكمي: أنك إذا قصدت الإبهام للتفخيم، فتعقلت المفسّر في ذهنك، ولم تصرح به للإبهام على المخاطب، وأعدت الضمير على ذلك المتعقّل، فكأنه راجع إلى المذكور قبله، فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم"[٣]

ومن جهة تطبيقية ميدانية في تحديد الضمير ومرجعه نجد أن النحويين يوظفون دلالة السياق، كما أنهم لم يتقيدوا بوحدة الجملة الصغيرة، ويهملوا المساحة النصية الواسعة، ويظهر ذلك في الدرس النحوي القرآني المليء بالحديث عن كشف مراجع الضمائر بطرق سياقية شتى[٤]، ومن ذلك: قوله تعالى ـ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمٗا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ٨٩ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ ٩٠﴾[٥] فالضمير في (عليه) له مرجع صريح، غير

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٥.

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج١/١١٧.

(٣) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج١/١١٩

(٤) ينظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم /١٦ وما بعدها.

(٥) سورة الأنعام، الآيتان ٨٩، ٩٠.

أن المفسرين أرجعوه إلى "الدعاء إلى القرآن وتبليغ ما جاء فيه[١]"، وقد فهم هذا من قول الله تعالى: ﴿ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾، ومن قول الله تعالى بعد هذه الآية ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ﴿٩١﴾﴾[٢].

الوظيفة الثالثة- المحافظة على ترابط مكونات التركيب.

أولا-حفظ الترابط بين عناصر التركيب وتقوية الأواصر بينها وظيفة مشتركة بين قسمي الشروط الموقعية، ومن أمثلة ذلك في شروط التبادل مايأتي:

- أعجبني سترُها محجَّبةً، فلا يقدم الحال على صاحبه، لاشتراطهم كونه غير مجرور بالإضافة؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه[٣]. والمضاف والمضاف إليه بمنزله اسم واحد منفرد، والمضاف إليه تمام الاسم[٤].
- يسرني اعتكافُ أخيك صائماً، فلا يُقدم الحال على عامله؛ لاشتراط كونه غير مصدر مقدر بـ (أنْ) والفعل؛ لأنه لا يتقدم شيء من صلة الموصول عليه[٥]، قال سيبويه: "أنْ وتفعل بمنزلة اسم واحد، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد"[٦].

هذا المُكرمُ ضيفَ العالِم، فلا يقدم معمول اسم الفاعل عليه، لأنّ فيه(أل) الموصولة، والمعمول بعضُ صلة الموصول[٧].

هذا غلامُ مكرم زيداً، فلا يقدم معمول اسم الفاعل عليه، لأن المعمول جزء ومكملٌ للمضاف إليه المشتَّق، فكما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، كذلك لا يجوز تقديم ما تعلق به[٨].

قائماً أبوه كان زيدٌ فلا يجوز تقديم خبر (كان) وأخواتها المفرد ذي المعمول المرفوع على (كان) وأخواتها إلا بشرط تقدم المعمول معه؛ لئلا يفصل بين العامل

(١) ينظر: البحر المحيط ١٧٦/٤، روح المعاني ١٨٩/٧.
(٢) سورة الأنعام، الأيتان ٩١.
(٣) ينظر: شرح التصريح ٥٩١/١،
(٤) الكتاب ٢٢٦/٢.
(٥) ينظر: الكتاب ١٣٠/١، ١٨١، حاشية الصبان ٢٧١/٢.
(٦) الكتاب ٣/٦، وينظر: المقتضب ١٩٧/٣، الأصول ٢٦٦/١.
(٧) ينظر المقتضب ١٥٦/١
(٨) ينظر: الكتاب ١٢٠/٣، المقتضب ٣٧٧/٣، الأصول ١٣٧/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/١.

والمعمول الذي هو جزء منه[١].

ثانياً- يلاحظ أن الشروط الموقعية المحافظة على ترابط عناصر الجملة بقسميها إنما جاءت للحفاظ على المركبات الاسمية في المرتبة الأولى، في حين جاء الحفاظ على الترابط بين العامل والمعمول في المرتبة الثانية، ولذا يمكننا القول بأن هناك عاملين بارزين لنشوء الشروط الموقعية المحافظة على ترابط عناصر الجملة، وهما حجر الزاوية في العلاقة بين نظرية التضام وظاهرة الرتبة النحوية:

العامل الأول التضام في المركبات الاسمية[٢]:

وهو أكثر العوامل التي لأجلها انبثقت الشروط الموقعية الرابطة لعناصر الجملة، فالموصول وصلته، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت وغيرها من المركبات الاسمية كلها ذات رُتب محفوظة في الاختيار. وقد أشرنا إلى وظيفتي الحفظ الرئيستين للاشتراط الموقعي:

أ- **حفظ الترتيب بين الموقعين،** كاشتراطهم لتقديم معمول اسم الفاعل عليه ألا يقترن بـ (أل) في نحو: هذا المكرمُ ضيفَ العالم؛ لئلا يتقدم بعض الصلة على الموصول.

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/١١٧٤، همع الهوامع ١/٣٧٥.

(٢) المركب الاسمي: هو مجموع العناصر اللغوية التي تؤلف وحدة لغوية تندرج تحت الاسم في تصنيف الكلم، وتدل على حقيقة مفردة كما يدل الاسم المفرد، ولا تتم اسماً إلا بتمام عناصرها كالحروف الموصولة وصلاتها، أو تكون بقية عناصر هذه الوحدة من تمام الاسم في صدرها، حيث تكون مصدرة باسم من حيث دلالتها معه على حقيقة مفردة، كالمضاف والمضاف إليه، وقد يتأثر بعض هذه الوحدة ببعض في الإعراب، وقد لا يتأثر، ولا تمثل هذه الوحدة جملة، حيث تفرد بكامل عناصرها من السياق الذي جاءت فيه، كما أنها غير مصدرة بحرف من حروف الجر، وقد حصرت المركبات الاسمية عند سيبويه في الآتي: (المضاف والمضاف إليه، الموصول وصلته، المتبوع وتابعه، الأسماء المشتقة وما يتعلق بها من تمام معناها، الاسم المميز وتمييزه، الوحدة المركبة من وصفين يدلان معاً على حقيقة مفردة كما يدل الاسم المفرد نحو: الرمان حلو حامض، المركب الاسمي المسمى به (العلم)، المركبات الاسمية الواقعة في موضع الحال التي تدل على حقيقة مفردة ولا تؤلف مركباً إسنادياً، نحو كلمته فاهُ إلى في (مشافهة). ينظر: المركب الاسمي في كتاب سيبويه /١٠٥ وما بعدها إعداد: علي بن معيوف المعيوف.

ب- **حفظ التضام من الفصل السلبي**، كاشتراطهم لتقديم الحال على صاحبه ألا يكون مجرورا بالإضافة في نحو: أعجبني سترُها محجَّبةً، لئلا يُفصل بين المتضايفين.

ويمكننا بملاحظة شروط الترابط الموقعية تسجيل النتائج الآتية:

١- أن أكثر مسائل الاشتراط الموقعي المحافظة على ترابط عناصر الجملة إنما جاءت لحفظ مركبين، هما الأقوى ترابطاً من بين المركبات الاسمية، وهما: الموصول وصلته، والمضاف والمضاف إليه.

٢- أن حفظ الترتيب لعنصري المركب الاسمي حفظٌ مطّردٌ في النظام النحوي، إذ لا يجوز العدول عنه في الاختيار في المركبات الاسمية.

٣- أن الحفظ الآخر، أعني حفظ المركب من الفصل، ليس حفظاً مطرداً في جميع المركبات، ويمكن أن يكون أحد مؤشرات تفاوت الارتباط بين المركبات الاسمية في القوة، فلا يجوز الفصل بين المركب الاسمي الإضافي في الاختيار[١]، و يجوز الفصل بين المركب الاسمي الوصفي لدواع بلاغية[٢]، يقول سيبويه:(واعلم أن التقديم والتأخير، والعناية و الاهتمام هنا مثله في باب (كان)، ومثل ذلك: إنَّ أسداً في الطريق رابضاً... وإن شئت جعلت بالطريق مستقراً، ثم وصفته بالرابض"[٣]، وهذا الفصل مشروط بأمن اللبس عند سيبويه[٤]، و هو في الحقيقة معيار لقوة التلازم وضعفه، ولكنه لا يخرج العنصرين عن كونهما (مركباً اسمياً)، فقد صرح سيبويه بأن الاسم المنعوت ونعته يمثلان وحدة لغوية، فقال معللاً للمطابقة بينهما في: مررتُ برجلٍ ظريفٍ: "فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد".[٥]

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٧٦

(٢) ذهب كثير من النحويين بعد سيبويه إلى منع الفصل بين المركب الوصفي بأجنبي في غير الضرورة الشعرية. ينظر: التعليقة ١/٢٥٢، المقرب /٣٠٥، ضرائر الشعر لابن عصفور/٢٠٤.

(٣) الكتاب ٢/١٤٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٥٢.

(٥) الكتاب ٢/٥٢، وينظر: المقتضب ٤/٢٨٣، شرح المفصل ٢/٤، الوصفية، مفهومها ونظامها في

٤- الإقرار بأن التضام بين المركبات الاسمية خاضع للتطلب الدلالي الذي يجعل المركب وحده اسمية، إلا أننا لانغفل دور البنية في تقوية الترابط بالاتصال اللفظي بين عنصري المركب، فالنحويون يشترطون لتقديم الحال على عامله ألا يكون العامل صلة لـ(أل)، فلا تقول: مسرعاً الجائي زيدٌ ولا تقول: ال مسرعاً جائي زيدٌ بل يجب التأخير فتقول: الجائي مسرعاً زيدُ. والمانع من تقديم الحال على العامل هو الاتصال في البنية بين (أل) والمشتق، "فلو كان العامل صلة اسم غير (أل) لم يمنع تقديم الحال عليه، كما لا يمتنع تقديم غيرها، مثال ذلك: مَن الذي خائفاً جاء"[١]، ويظهر في ذلك دقة النحويين في اشتراطهم ألا يكون صلة (أل) تحديداً.

ثانياً- شروط الموقع المحافظة على ترابط الجملة تدل على تماس منظَّم بين العاملين المؤثرين في تضام التركيب العربي: المركبات الاسمية، ونظرية العامل، وهي أيضا علاقة خصوص وعموم، فالترابط الذي تفرضه نظرية العامل أعم ولا أقول أكثر من المركبات الاسمية، إذ بعض المركبات الاسمية يعمل بعضها في بعض، ويؤثر بعضها في الآخر إعرابياً، كالمضاف والمضاف إليه، والمشتق وما يتعلق به من معناه، نحو: هذا غلامُ مكرمٍ زيداً، ويمكن ملاحظة ذلك في الآتي:

١- العمل الإعرابي هو في الحقيقة نتاج العلاقة الإيجابية بين العامل والمعمول، وهو في الأصل علقة معنوية، ونظرية "التضام" تقوم على أنه إذا حل التطلب الدلالي بين عنصرين انبثقت عرى الترابط بينهما، ولذا يمكننا القول بأن مما يزيد قوة المركبات الاسمية هو أن يكون التطلب مصحوباً بعمل أحد الجزأين في الآخر. يقول الدماميني (٨٢٧هـ) في شروط تقديم الحال على عامله، وبالأخص في وجوب عدم كونه صلة لحرف مصدري: "أوصلة لـ (حرف مصدري) عاملاً كان، نحو: يعجبني أن يجيء زيدٌ ضاحكاً، فلا يجوز: يعجبني أن ضاحكاً يجيءُ زيدٌ أو غير عامل نحو: سرني ما فعلتَ محسناً، فيمتنع أيضا: سرني ما محسناً فعلتَ،

النظريات اللسانية /٥٦٥.د. رفيق بن حمودة.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٣/٢، وينظر : المساعد ٢٧/٢ وتعليق الفرائد ٢٠٦/٦.

والأول متفق فيه على المنع؛ لأن اتصاله بصلته آكد؛ لأنه حرف موصول وعامل، والثاني مختلف فيه كما مر في باب الموصول"[١].

٢- مما يجسد علاقة التماس بين الترابط ونظرية العامل قولهم بأصل "تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل"، إذ هو من مفردات التضام، لذا اشترطوا لتقديم معمول اسم الفاعل عليه:

- ألا يقع صفة لموصوف، نحو: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً، فلا يجوز: هذا زيداً رجلٌ ضاربٌ "لئلا يؤدي إلى تقديم الصفة على الموصوف، لأن تقديم المعمول مؤذنٌ بتقديم العامل"[٢].

٣- تشير بعض التحليلات النحوية إلى أن نظرية العامل يمكن أن تؤكد شدة اتصال المركب الاسمي، ويستشهد بالمركبات التوابع، فالنحويون يختلفون في عامل الصفة والبدل وعطف البيان، " قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وقال الأخفش: العامل فيها معنوي، كما في المبتدأ والخبر، وهو كونها تابعة، وقال بعضهم: إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول"[٣]. وقال الرضي: "ومذهب سيبويه أولى؛ لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه، فإن المجيء في: جاءني زيدٌ الظريفُ ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة، وكذا في: جاءني العالمُ زيدٌ وجاءني زيدٌ نفسُهُ؛ فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى"[٤]

ويمكن أن تنسحب دلالة العمل الواحد على قوة الترابط على رأي الأخفش كذلك، "باعتبار أن العوامل المعنوية تسمية أطلقها النحاة على المعاني التي فسروا بها الآثار اللفظية التي لم يظهر لها مؤشر في السلسلة المنطوقة، ولا تخرج هذه المعاني في

---

(١) تعليق الفرائد ٢٠٦/٦

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١.

(٣) شرح الكافية للرضي (القسم الأوَّل) مج٩٦٣/٢

(٤) المصدر السابق.

تقديرنا عن مقاصد المتكلم، فما عامل الوصفية في نهاية الأمر إلا قصد المتكلم أن المتبوع والتابع خاضعان معاً لحكم إعرابي معنوي واحد"[١].

وعلى أي حال فإن مصدر هذا التحليل الرابط بين المركب الاسمي ونظرية العامل هو كتاب سيبويه، إذ يقول: "فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد، وإنما صارا كالاسمِ الواحد، من قبيل أنك لم تُرد الواحد من الرجال الذين كلُ واحد منهم رجلٌ ظريف، فهو نكرة.."[٢]

ثالثاً- هناك قاعدة عامة في نظرية العامل، وهي أنه كلما ضعف العامل امتنع فصله من عامله، وترتبت معمولاته ومتعلقاته، ومثال ذلك: (لا) النافية للجنس، إذ هي مع اسمها مركب وظيفي[٣] لازم الاتصال حال عمله في نحو: لامحرومَ بينَنا، وكثيراً ما يفسر النحويون مثل هذه التراكيب بتفسير القوة والضعف، أو بالتفسير المبني على نظرية الأصل والفرع، ولكن ما يهمنا هو تفسيره بمراعاة العلاقة بين المركبات الاسمية ونظرية العامل، فإن ذلك الأصل العام يمكن ملاحظته باعتبار التضام، أنه كلما ضعف العامل ازداد تطلبه لمعموله، ومن ثم منع النظام فصله عن معموله، ولذلك يزداد الترابط إذا كان العامل حرفاً؛ لأن الحروف يضعف التصرف فيها؛ إذ هي لا تحمل جذراً معجمياً دلالياً بذاتها، فتصير بحاجة إلى معمولاتها بحسب مبدأ التطلب الدلالي، ومن ثم يصبح التناسب طردياً بين ضعف العامل وتضامّه مع معموله، ولذلك لم يعدّ سيبويه الفعل مع متعلقاته مركباً اسمياً، لكننا نجده يعدُّ المصدر والمشتقات مع متعلقاتها المتممة لمعناها" بمنزلة اسم مفرد"[٤]، وأدرك أبو علي (٣٧٧هـ) ذلك، وسمي المشتق مع

(١) الوصفية، مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية /٥٦٦، د. رفيق بن حمودة.

(٢) الكتاب ١/٤٢١-٤٢٢.

(٣) نعني بالمركب الوظيفي : المركب الذي يتألف من عنصريه موقع إعرابي، كالابتداء المكوَّن من (لا) واسمها.

(٤) الكتاب ١/١٦٨، وينظر : ٢/٣٢، ٢/١٩١، المقتضب ٣/٣٧٧ والأصول ١/١٣٧.

معموله:اسماً طويلاً[١].

كما ربط سيبويه جواز الفصل بين اسم الفاعل ومعموله بقوة عمل اسم الفاعل قياساً على غيره من المشتقات، يقول سيبويه:"ولو قال: أتاك ثلاثون اليوم درهماً، كان قبيحاً في الكلام؛ لأنه لا يقوى قوة الفاعل"[٢]، في حين منع الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها المنصوب؛ لضعفها في العمل[٣]، وقد قال بعد ذكره لعمل اسم الفاعل، وصيغ المبالغة: "وليس هذا بمنزلة قولك: حسَنٌ وجهُ الأخ؛ لأن هذا لا يُقلب، ولا يضمر، وإنما حده أن يُتكلم به في الألف واللام، أو نكرة، ولا تعني به أنك أوقعت فعلاً سلف منك إلى أحد، ولا يحسن أن تفصل بينهما فتقول: هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأب"[٤].

وكل ذلك يجعلنا نقرأ علاقة العامل بمعموله قراءة تفسيرية لحقيقة العوامل القوية والضعيفة؛ وصولاً إلى تفسير دلالي يربط بين ضعف العامل وقوته وبين قوة التضام وضعفه، ولعل ماطرحته من اطراد التناسب بين الضعف والاحتياج يعدُّ بمثابة الخيط الواصل بين هذين المؤثرين على ترابط الجملة: (المركبات الاسمية، ونظرية العامل) ممَّا يزهِّد إلى حد ما في تلك التفسيرات العقلية الخارجة عن واقع اللغة، فالأمر هنا لا يعدو أن يكون: علاقات سياقية دلالية تعبر عنها عناصر تركيبية في الجملة، ومحلات ومواقع يضبط بها النظام سلوك هذه العناصر حسب الأولوية، من غير أن يتسرب إلى الجهد اللغوي التفكيك أو الترهل اللفظيين؛ إذ هما من البواعث الأساسية للبس والالتباس.

رابعاً- يمكن توظيف الجهد الكبير الذي بذله النحويون العرب رحمهم الله في رصد قوانين الرتبة لتلبية حاجة الدرس الحديث إلى صياغة سلوك أعم وأشمل، وكمثال لذلك دراسة ترتيب مواقع الجملة في ضوء قوانين المركبات الاسمية، وبتعبير آخر: دراسة أثر الاسم الناقص على الرتبة، والاسم الناقص "هو الذي لا يقوم

(١) ينظر : التعليقة ٣٧/٢.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٦.

(٤) الكتاب ١١٥/١، وينظر : الأصول ٤٣/٢.

بنفسه في البيان عن معناه"[١]، وهو مظهر من مظاهر الاحتياج بين مكونات التركيب اللغوي، "ولعل الاحتياج إلى التركيب يبدأ من علاقة الحرف والحركة، ويسترسل في صور الاسم والمركبات الاسمية ليبلغ الاستقلال، وما يسميه النحاة بالعقد، ويقصدون بالعقد[٢] الاستقلال الإسنادي، وعدم احتياج الاسم إلى ما يتممه لتكوين المحلات الإعرابية [٣].

وبتحليل الشروط الموقعية المحافظة على ترابط مكونات الجملة يمكن دراسة المركبات الموقعية؛ اعتماداً على ظاهرتين هامتين:

الظاهرة الأولى: ظاهرة الفصل في المركبات الاسمية، والأصل في ذلك أنه كلما كانت عناصر المركب الاسمي مفتقراً بعضها إلى بعض كان الفصل بينها أقل حدوثاً في التركيب العربي.

الظاهرة الثانية: أن عناصر الجملة يقوم أساس نظمها على التطلب الدلالي بينها، وأن وظيفة النظام هي تلبية الرغبات المتعددة للعناصر؛ للتضام فيما بينها بحسب الأولوية.

وقد لاحظنا من تحليل الشروط الموقعية اشتراك الظاهرتين في ترتيب قوة هذه المركبات في الترابط على النحو الآتي:

١- المرتبة الأولى:

المضاف والمضاف إليه، والموصول والصلة، وقد امتنع الفصل في هذين المركبين؛ لشدة الإبهام في المضاف والموصول، "وقد أدرك النحاة العرب القدماء هذا الذي نذهب إليه، وذلك بقولهم: "جملة الصلة لا محل لها من الإعراب؛ وذلك لأنها جاءت لتحديد الاسم قبلها وتخصيصه"[٤].

---

(١) الحدود للرماني / ٨٣.

(٢) ينظر : الخصائص ٢/ ٢٧٣.

(٣) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي /٦٥٩.د. المنصف عاشور.

(٤) في نحو اللغة وتراكيبها/ ٢٠٠، د.خليل عمايرة.

٢- المرتبة الثانية:

المشتقات ومعمولاتها التي هي من تمامها، وقد ورد الفصل بينها، لكن العُلقة المعنوية (العاملية) جعلت المشتق أقوى ارتباطاً بمعموله فهي علاقة ترابط معنوية عاملية.

٣- المرتبة الثالثة:

الاسم المتبوع وتابعه، وقد ورد الفصل بينها، ولكن تجمعها علاقة معنوية غير (عاملية)؛ إذ لا يؤثر المتبوع في التابع.

هذه المراتب التي أوضحناها عن طريق ظاهرة (الفصل) هي ذاتها في ظاهرة اشتراك عنصر في مركبات متعددة، أو بمعنى آخر هي ظاهرة تطلب عنصر لأكثر من عنصر في الجملة، ويمكن توضيح ذلك بمثال:

عجبتُ من إكرامِك زيداً الشديدِ.

فهناك مركبات تتجاذب مع المصدر (إكرام) بالترتيب الآتي:

١- المضاف والمضاف إليه : إكرام +(ك) الضمير.

٢- المصدر + المعمول : إكرام + زيداً.

٣- المصدر (المنعوت) + النعت : إكرام + الشديد.

يلاحظ أن المركبات ترتبت في الجملة بحسب الأقوى ارتباطاً، وبحسب حاجة (المصدر) المعنوية، الأولى فالأولى. واللافت أن كل ذلك لايبعد عن ترتيب ظاهرة الفصل لهذه المركبات، فالمركب الذي يصعب الفصل بين عنصريه هو المقدم في ترتيب الجملة على المركبات الأخرى، وكلما قوي ترابط المركب قل فصله، وظفر بالتقديم والقرب من العنصر المركب معه ومع غيره، وهذا هو الأقرب لروح نظرية النظم في العربية، "وهل قالوا لفظه متمكنة، ومقبولة، وفي خلافه، قلقة نابية

ومستكرهة، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبو عن سوء التلازم، وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقاً للثانية في مؤداها"[١].

العامل الثاني- التجاذب بين العامل والمعمول:

أشرتُ سلفاً إلى أن العامل والمعمول لشدة الارتباط بينهما كالشيء الواحد، لذا كان من أهم أصول النحاة في نظرية العامل أن الأصل عدم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي[٢]، بل إن العوامل قد تفقد القدرة على العمل بمجرد فصلها عن معمولاتها، غير أنه قد يعدل عن هذا الأصل على سبيل الجواز أو الوجوب لاعتبارات بيانية، يقول ابن مالك(٦٧٢هـ) في منع الفصل بين المصدر والمعمول بعده:" ولا يُحال بينهما بأجنبي كما لا يُحال بين الموصول والصلة، فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغي تلطف له فيما يؤمن معه الخطأ"[٣].

ولكثرة تراكيب العدول عن أصل تلازم العامل والمعمول جعلنا هذا التجاذب عاملاً ثانياً أقل تأثيراً في ترتيب التركيب العربي من المركبات الاسمية، ومسائل الاشتراط تؤكد ذلك[٤].

وفي ختام الحديث عن وظيفة ربط مكونات الجملة أشير إلى الآتي:

يتبين من الشروط الموقعية الأثر الكبير لنظرية التضام على ظاهرة الرتبة في النحو العربي، ويمكن إبراز هذا التفاعل النظامي في الواقع اللغوي في الأمور الآتية:

---

(١) دلائل الإعجاز/٤٥.

(٢) ينظر : المقتضب ١٥٦/٤ الأصول ٢٢٣/٢، تفسير المسائل المشكلة/١٠٠، نتائج الفكر /٢٣٢، ٣٤٣، نظرية العامل في النحو العربي/٣٠٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٩/٢.

(٤) ينظر في حصر مسائل القسم الأول المسائل أرقام : ٨، ١٧، وفي حصر مسائل القسم الثاني المسائل أرقام : ١٠، ١١، ١٢.

أ- إذا كان النظام يحلل عناصر الجملة على أساس "نظرية العامل" فإن المواقع تخضع لما تفرضه لوازم هذه النظرية، ومن أهمها التجاذب السياقي بين العامل والمعمول، اللذين لا يكادان يتغيبان عن التركيب العربي، ولولا الدواعي البيانية التي يحتاجها أصحاب النشاط اللغوي لبقي هذا الأصل ثابتاً لا يُعدل عنه. وقد تبين لنا أن تحليل النحاة يحاول التمسك بهذا الأصل ما أمكن.

ب- الرتبة بين عنصري المركب الاسمي رتبة محفوظة لا تنقض في الاختيار.

جـ- أكثر هذه المركبات لا يجوز فيها الفصل اختياراً، إلا ما سمح به نظام الاتساع في الجهاز النحوي.

د- يلحظ تقديم المركب الاسمي بكامل عناصره، وتأخيره بكامل عناصره.

"ويمكننا أيضا استعمال دليل آلي لإثبات وحدة المركب الاسمي واسميته، وذلك بأن نستخدم النفي والاستثناء، فنقول في نحو (جاء محمدٌ الكريمُ): ما جاء إلا محمدٌ الكريمُ.

ونقول في نحو: رأيتُ غلامَ زيدٍ: ما رأيتُ إلا غلامَ زيدٍ، وهكذا، فنجد أن المركب الاسمي المحصور بـ (إلا) ينتقل بكامل عناصره بعدها، كما أنه لا يقع مستثنى إلا الاسم، وهذا الإجراء الآلي مستفاد من التقديم والتأخير"[١]

ويمكننا القول بأن اشتراط النحويين لتقديم معمول اسم الفاعل عليه ألا يكون مجرورًا بالإضافة يعد دليلاً على أن المشتق مع ما يتعلق به مما يتمم معناه هو في الحقيقة من المركبات الاسمية، فلا يجوز أن تقول في: هذا غلامُ مكرمٌ زيداً: هذا زيداً غلامُ مكرمٌ لأنه تتمة المضاف إليه المشتق، فكما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف كذلك لا يجوز تقديم ما تعلق بالمضاف إليه. ونصوص سيبويه تشير إلى انضمام المشتقات وما يتمم معناها إلى المركبات الاسمية[٢]، يقول في المشتقات

(١) المركب الاسمي في كتاب سيبويه /١٨٨.
(٢) المركب الاسمي في كتاب سيبويه /١٤٢ وما بعدها.

(اسم الفاعل، واسم التفضيل، والصفة المشبهة باسم الفاعل مع ما هو في تمامهن في باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية: " وذلك من قبل أن التنوين لم يَصر منتهى الاسم، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم، وإنما يُحذف في النفي والنداء منتهى الاسم، وهو قولك: لاخيراً من زيدٍ لك، ولاحسناً وجهُه لك، ولاضارباً زيداً لك؛ لأن ما بعد حسن، وضارب، وخير، صار من تمام الاسم، فقبُح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأن الحذف في النفي في أواخر الأسماء"[1].

وفي نظير ذلك منع كثير من النحويين، وقبَّح فريق منهم نحو: آكلاً كان زيدٌ طعامَك، ومنعوا في: قائماً أبوه كان زيدٌ أن تقول: قائماً كان زيدٌ أبوه[2].

الوظيفة الرابعة تنظيم أحكام نظرية العامل.

أولاً- تأثير نوع العامل النحوي في مسائل هذا القسم له نفس الأثر البالغ الذي كان في مسائل الاشتراط بالموقع، إذ هو عنصر رئيس في ترتيب عناصر التركيب تقديماً وتأخيراً. وقد سبق تقسيم العامل على النحو الآتي:

التقسيم الأول- أصالة العامل أو عدم أصالته، فالعامل بالأصالة قوي يتصرف فيه مع معموله بالتقديم أو التأخير، كما أن العوامل الأصلية تتفاوت في القوة، فالعامل المتقدم أقوى من العامل المتأخر، ويلاحظ أنه لا يوجد شرط الأصالة في النظام، أو بمعنى آخر لا توجد رتبة حرة مشروطة بأن يكون عاملها أصلياً.

التقسيم الثاني- تصرف العامل أو جموده[3]، فالعامل المتصرف بطرق مختلفة في الأساليب العربية أقوى من العامل الجامد، ولهذا يتصرف في معمول المتصرف صوراً من التصرف لا تباح للعامل الجامد، ومنه اشتراطهم لتبادل الموقع بين الحال وعامله أن يكون العامل متصرفاً أو شبه متصرف فلا يجوز تقديم الحال في نحو:

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٧.

(٢) ينظر : الأصول ١/٨٩، شرح التسهيل ١/٣٥٥، شفاء العليل ١/٣١٦، همع الهوامع ١/٣٧٥.

(٣) ينظر في الحصر: المسائل: ٨، ١٠، ١١.

- ما أحسنَه مقبلاً. - هذا أفصحُ الناسِ خطيباً.

التقسيم الثالث- لفظية العامل أو معنويته[١]، فالعامل اللفظي عامة أقوى من العامل المعنوي عامة، ولهذا فإن استقرار الترتيب بين العوامل المعنوية ومعمولاتها أمر لازم، لذا اشترطوا مثلاً لتقديم الحال على عامله ألا يكون العامل معنوياً، فلا يجوز تقديم الحال في نحو:

﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴿٥٢﴾﴾[٢].

ليت هنداً مقيمةً عندنا.

وبمراعاة هذه التقسيمات للعوامل وأثرها في شروط الرتبة الحرة، والتبادل الموقعي يمكن تسجيل الآتي:

١- لا يوجد في النظام النحوي رتبة حرة مشروطة بأن يكون عاملها أصلياً أو فرعياً، ولا متقدماً أو متأخراً، وإنما يُشترط في العامل لتبادل المواقع في العربية شرطان:

- أن يكون العامل متصرفاً. - أن يكون العامل لفظياً.

ولابد من الإشارة هنا إلى الملاحظات الآتية:

أ- اشتراط النحويين لفظية العامل يخرج العامل المعنوي، والعامل المعنوي يطلق في الدرس النحوي على معنيين :

المعنى الأول- هو ما لا يظهر في الكلام، ولا يكون للحس دور في إدراكه، فلا يُصرح به حقيقة ولا حكماً، كعامل الابتداء، وعامل الرفع في الفعل، ولا يوجد في النظام النحوي رتبة حرة مشروطة بعدم كون العامل بهذا المعنى؛ لأنه لا يتصور تبادل الموقع بينه وبين معمولاته أصلاً؛ "لأن العامل اللفظي إذا تقدم عليه معموله الذي حقه التأخير، قلت فيه: "مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى"، فقسمت العبارة بين

(١) ينظر : شروط المسألة العاشرة في الحصر ص/ ١٣٩من هذا البحث.

(٢) سورة النمل، آية ٥٢.

اللفظ والمعنى، فإذا لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يتصور تقديم المعمول عليه، لأنه لابد من تأخير المعمول عن عامله في المعنى، فلا يوجد إلا بعده، وعامله متقدم عليه، لأنه معنوي غير ملفوظ به، فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه، بخلاف اللفظي فإن محل اللفظ اللسان، ومحل المعنى القلب، فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه، لم يذهب القلب بالمعنى إلى موضعه، وهو التقديم فتأمله"(١).

المعنى الثاني- "مالا تكون عامليته باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه، بل باعتبار معنى خارج عنه، مستنبط منه، يُفهم من فحوى الكلام، كمعنى الإشارة أو التنبيه، مثل: العامل في الحال، في نحو قولهم: "هذا زيدٌ قائماً، ويطلق عليه مصطلح" معنى الفعل "وهو عامل ضعيف جداً"(٢).

والعامل المعنوي بهذا المفهوم هو العامل المشروط عدمه لتبادل المواقع بين العوامل ومعمولاتها في التركيب العربي، والذي يبدو أن استقرار الترتيب مع العامل المعنوي فرع عن استقراره مع العامل غير المتصرف؛ إذ العوامل المعنوية التي في معنى الفعل لا تتصرف في نفسها، فلا يحق لها التصرف مع معمولاتها. وهذا يجعلنا نؤكد أن شرط العامل الأساسي لتبادل المواقع النحوية معه هو كونه متصرفاً، وليس اشتراط النحويين عدم المعنوية لذاتها، بل لأن عدم اللفظية فرع عن عدم التصرف، لذا يمكننا اختزال شرط الحرية بين العامل ومعمولاته في لزوم تصرف العامل، يقول سيبويه في عدم جواز تقديم الحال في "قائماً فيها رجلٌ": "لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل"(٣).

ب- تبين مما سبق اطراد اشتراط التصرف لحرية تبادل المواقع بين العامل ومعمولاته وتفرده بهذا الحكم، كما يتبين من تحليل شروط تصرف العامل وأثره في الرتبة

(١) نتائج الفكر /٧٨.
(٢) ضوابط الفكر النحوي ٢/٢٣.
(٣) الكتاب ٢/١٢٤. وينظر : المقتضب ٤/١٧٠.

النحوية أن مفهوم وشروط "التصرف العاملي" يرتكز على أمرين:

الأمر الأول- أن يكون العامل ذا بنية متنقلة لا تلزم حالة واحدة، إذ القاعدة عندهم أن "العامل إذا كان متصرفاً في نفسه تصرف في معموله، وإذا كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله"[١].

يقول الثماميني (٤٤٢هـ) في اشتراط تصرف الفعل لتقديم الحال عليه: "(والتصرف هو التنقل في الأزمنة)، تقول: (قام زيدٌ ضاحكاً)، و(قام ضاحكاً زيدُ)، فتقدم الحال على (قام)؛ لأن (قام) متصرف. تقول قام يقومُ قياماً فهو قائمُ"[٢].

وفي المقابل يمتنع تقديم الحال في نحو: ليت الكريمَ مقيماً عندنا؛ لأن (إنَّ) وأخواتها من البنى غير المتصرفة في ذاتها، "ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لاتتصرف، فلذلك لزمت طريقة؛ إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شُبّهت به"[٣].

الأمر الثاني- أن يكون العامل متصرفاً في موقعه، إذ قد يكون العامل ذا بنية صرفية ذات جذر معجمي متصرف، ولكنها في التركيب تلزم موقعاً ثابتاً، ولذلك اشترطوا لتقديم الحال ألا يكون العامل اسم فعل من مثل قولك: نزالِ مسرعاً، بل إنهم قبحوا تقديم معمولها عليها، ولكنك لو أتيت بالفعل المتعدي من هذه المادة بدلاً من اسم الفعل لجاز تقديم المفعول والفرق بين هذا وذلك هو القدرة على التصرف الموقعي؛ لأن اسم الفعل "ليس من أمثلة الفعل... فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يَفْعَلُ"[٤].

ويُلاحظ أن (عدم التصرف) المانع لحرية التبادل الموقعي بين العامل ومعمولاته يستوي فيه العامل غير المتصرف أصالة نحو: (إنَّ)، (ليت)، (كأنَّ)... والعامل المتصرف في الأصل غير أن التركيب أكسبه الجمود، كأفعال التعجب مثلاً يقول

(١) البسيط ٧٧١/٢، وينظر: التبصرة والتذكرة ١٨٧/١، الإنصاف ١٦١/١.

(٢) الفوائد والقواعد /٣٠١.

(٣) المقتضب ١٠٨/٤، وينظر: الكتاب ٥٩/١.

(٤) الكتاب ٢٥٢/١-٢٥٣.

المبرد: "فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً لم يجز أن تمنع الفعل المضارع هاهنا، فتقول: ما يُحسن زيداً، وما مُحسن زيداً؛ لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى. ألا ترى أنك تقول: العُمْر، والعَمْر، ولا يقع في القسم إلا مفتوحاً، لدخول المعنى على هذه الهيئة"(١)، وهذا ما أوجزه سيبويه بقوله في نحو: ما أحسنَ عبدَ الله: "ولايجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما)، ولاتزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحسنَ، ولاشيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا"(٢).

وقد حاول حسين الملخ تفسير حركة التقديم والتأخير في الجملة، مستعيناً بجهد النحويين المتفرق في الأبواب النحوية، والمتعلق بشرط (التصرف)، لكنه قدمه بطريقة أعم، فهو يقول: "إن وجود مرجعية معجمية للفظة المتحكمة بالمعنى(٣) في الجملة العربية دليل على مرونة الحركة بين عناصر الجملة في العربية، باستثناء حالات التعارض غير المسموح بها في نظام قواعد اللغة العربية؛ لأن المعجم مدخل من مداخل دراسة حركة عناصر الجملة في نحو اللغة العربية، ومحدد من محددات تصنيف الكلمة في العربية"(٤)، ففي الأمثلة الآتية:

- ما أجملَ السماءَ !.
- هو اللهُ.
- إنْ تدرسْ تنجحْ.

"تعطلت إمكانية التقديم والتأخير، بسبب احتواء هذه الجملة على عنصر معطل

(١) المقتضب ١٧٧/٤.

(٢) الكتاب ٧٣/١.

(٣) يرى د. الملخ في بحثه هذا أن المعنى المتحكم في الجملة العربية تقديماً وتأخيراً هو المسند في الأصل، وتساعده فروع، كظهور العلامات، وعدم تناقض الوظائف الإعرابية، واستيفاء متطلبات الموقع العام، كما يرى أن العنصر الأول هو المتحكم في التراكيب وهو ما ليس جملة تامة كالمضاف والمضاف إليه. ينظر: الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية /٢٣٦، مجلة عالم الفكر، العدد ٤/مج٣١.

(٤) الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية /٢٥٣.

غير معجمي، لهذا تصدر التعبير، بدليل أن (ما) التعجبية، والضمير المنفصل، وحرف الشرط الجازم أدوات غير معجمية لايوجد لها معنى محدد في المعجم العربي يسافر معها تقديماً وتأخيراً"[١].

وقد أشار تشومسكي إلى أساسية معجمية اللفظ في العوامل؛ لأنها العنصر الأساسي في حركة التقديم والتأخير، إذ يقول:"لايمكن أن تكون عوامل إلا المقولات المعجمية وإسقاطاتها"[٢]، ولكن ماينبغي الإشارة إليه أن التركيب العربي لا يمكن أن يخضع الترتيب فيه للمعنى المعجمي العام وحده، وقد مر بنا كيف ناقش أكثر النحويين التركيبين الآتيين:

كريماً لا يزال زيدٌ (√).　　　　كريماً ما يزالُ زيدٌ (؟).

فقد أجمعوا على صحة التركيب الأول، واختلفوا في التركيب الثاني، لدواع خارجة عن "المعجمية" لكنها تخص حروف النفي غير المعجمية[٣] ولو احتكموا إلى المعجمية وحدها لضعَّفوا تقديم الخبر في كلا التركيبين، ولذلك لا يقنع قول حسين الملخ:"أما الميميات من أخوات كان وهي الملحقات نحو:مادام، ومانفك، ومازال، و... إلخ، فلا يجوز تقديم خبرها عليها، والسبب لا يعود إلى الأفعال التي بعد (ما)، بل يعود إلى (ما) نفسها، فهي حرف غير متصرف لا جذر له، فحقه التقديم وتعطيل تقدم شيء من الجملة عليه بعد أن كان جائزاً"[٤].

ثانياً- يضاف إلى تأثير نوع العامل في ترتيب عناصر الجملة تأثير نوع المعمول وتأثير نوع الأثر الإعرابي.

أما نوع المعمول فقد أشرت سابقاً إلى توسع النظام في أحوال الظروف والمجرورات وأثره في ترتيب عناصر التركيب. فالاشتراط الموقعي بنوعيه: الاشتراط

(١) المرجع السابق /٢٣٦.

(٢) المعرفة اللغوية /٣٠٠. ترجمة : محمد فتيح.

(٣) ينظر : الإنصاف ١/١٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٧.

(٤) الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية/٢٣٩.

بالموقع والاشتراط للموقع يخضعان لنظام التوسع الذي يستثنى الظروف والمجرورات في حالات كثيرة من الشرط النحوي؛ "لأنهما مما يتسع فيهما في الكلام، لكثرتهما في الكلام"[(١)]، ومثال ذلك: اشتراط النحويين لتقديم معمول خبر (كان) على اسم (كان) تقدم الخبر عليه؛ لأن عدم تأخيره يؤدي إلى جعل "الذي يعمل فيه الفعل الآخِرُ يلي الأول، وهذا لا يحسُن لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذُ أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحاً"[(٢)]، لكنه جاز إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً؛ لاتساع العرب فيهما، فتقول: كان في الدار زيدٌ قائماً وكان يومَ الجمعة زيدٌ خارجاً"[(٣)].

أما الأثر الإعرابي فتأثيره على ترتيب الجملة ناتج عن كون العلامة قرينة إعرابية من قرائن السياق اللغوي[(٤)]، فالنحويون يشترطون لحرية الحركة في الجملة وجود القرينة التي تميز المعاني، ومنها: معاني الوظائف النحوية، وهناك كثير من التراكيب الإسنادية يمنحها النظام النسق الثابت؛ لخفاء علامات الإعراب لدواعي البناء أو الثقل أو التعذر، نحو:

رأى عيسى موسى. ضربتْ هذه هذه. كانَ أخي صديقي[(٥)].

وبذلك نلاحظ من خلال الشروط الموقعية أن جميع أركان نظرية العامل النحوي تؤثر في ظاهرة "الرتبة" النحوية:

١- العامل. ٢- المعمول. ٣- الأثر الإعرابي.

على أن ركن (العامل) كما أثبتت الشروط الموقعية هو المؤثر الأوَّل والمحرك الأول

(١) الكافي لابن أبي الربيع ٧٩٦/٣، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٥/١، البسيط ٧٠٥/٢، مغني اللبيب /٩٠٩.

(٢) الكتاب ٧٠/١ وينظر: إصلاح الخلل /١٥١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٢/١، شرح الألفية لابن الناظم /١٣٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٢/١.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها /١٨٢، ١٩١.١٩٤، التفكير اللغوي بين القديم والحديث/١٨٣.د.كمال بشر.

(٥) في هذا المثال يمكن أن يكون للعهد المميز أثر في ترتيب الجملة.

لشبكة المواقع في التركيب العربي بنسب تتفاوت بحسب قوة العامل ونوعه.

ثالثاً- أشرتُ إلى عوامل القوة في العامل: (الأصالة، واللفظية، والتصرف)، وإلى التناسب الطردي بين قوة العامل وحرية الحركة بينه وبين معمولاته ومتعلقاتها، كما أشرت إلى التلازم بين قوة العنصر اللغوي وحرية الرتب التي يمنحها للعناصر التي يسيطر عليها، ويُهمني هنا الالتفات إلى أمرين استعين بظاهرة (التعدي واللزوم) لإيضاحهما:

الأمر الأول- أن التحليل النحوي منذ مراحله المبكرة لم يكن مقتصراً في تحليله لنظرية (العامل) على قوة (العامل) وحده، وذلك بالنظر في ذاته من حيث (الأصالة، واللفظية، والتصرف)، بل نجد سيبويه يقدم لنا تحليلاً شاملاً لمفهوم (القوة) يمكن تسميته بقوة (العمل) مطلقاً، لابقوة (العامل) فحسب؛ لأن "مفهوم القوة عند سيبويه مفهوم شامل يجمع مفهوم العمل وغيره من المفاهيم المتعلقة به، ويلاحظ كذلك أنه متشعب لا يختص بالعنصر فقط، بل إنه يقع على العنصر والتركيب والحركة وغيرها"(١)؛ وآية ذلك إشارته إلى قوة العامل الناتجة عن نوع المعمول، إذ يذهب إلى أن قوة الفعل حال تعديته للزمان أقوى منه حال تعديته للمكان، "وإنما جعل في الزمان أقوى لأن الفعل بُني لما مضى منه وما لم يمض، ففيه بيان متى وقع، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث، والأماكن لم يُبن لها فعل، وليست الأماكن بمصادر أُخذ منها الأمثلة، والأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب. ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو، وفي قولهم: مكةُ وعمان ونحوهما، ويكون منها خِلَقٌ لا تكون لكل مكان ولا فيه، كالجبل والوادي، والبحر. والدهر ليس كذلك، والأماكن لها جُثة، وإنما الدهر مُضيُّ الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب"(٢).

الأمر الثاني يمكن الاستعانة بظاهرة "التعدي واللزوم" في الاستدلال على نقاط

(١) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه /١٥٣. د. سعيد حسن بحيري.

(٢) الكتاب ١/٣٦-٣٧.

التماس بين عناصر القوة أو الضعف في عمل العوامل النحوية، وبين هذه العناصر والأمور الخارجة عنها، وصولاً إلى بيان شمولية التحليل النحوي لقوة العوامل، فلو أخذنا مثلاً الفعل اللازم في نحو قولك: مررتُ بزيد، وجدنا أن هذا الفعل تحققت فيه عوامل القوة: (التصرف في ذاته، الممكن له من التصرف مع غيره)، (ولفظية العامل)، و(أصالته في العمل؛ لأنه فعل)، ومع ذلك تسرب فيه الضعف من جهة أخرى، وهي جهة عدم القدرة على الوصول إلى المعمول بنفسه، يقول ابن جني: "اعلم أن هذه الحروف، أعني الباء واللام والكاف ومن وعن وفي، وغير ذلك، إنما جرت الأسماء من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها، وتناولها إياها كما يتناول غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين ما يقتضيه منهم بلا وساطة حرف إضافة..."(١).

ويمكن اختصار هذا الموضع في المسار الآتي:

ضعف العامل في الإفضاء للمعمول ⬅ يؤدي إلى الاستعانة بحروف الجر المقوية للعمل ⬅ يؤدي إلى تقلص حرية الحركة بين عناصر الجملة.

فالمؤثر الأول هو (ضعف العمل) في الأفعال اللازمة الخارج عن عوامل (الأصالة، واللفظية، والتصرف) يبدو تأثيره في الرتبة من خلال الشرطين الموقعيين الآتيين:

١- يشترط لتقديم معمول اسم الفاعل عليه ألا يكون مجرور بحرف أصلي (٢) فلا يقدم في نحو:

- مررتُ بضاربٍ زيداً.

٢- يشترط لتقديم الحال على صاحبها ألا يكون صاحبها مجروراً بحرف غير زائد(٣). فلا يجوز التقديم في نحو :

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٢٣-١٢٤.

(٢) ينظر : الارتشاف ٥/٢٢٧٨، همع الهوامع ٣/٥٦، حاشية الصبان ٣/٧.

(٣) ينظر : الكتاب ٢/١٢٤، الأصول ١/٢١٤، شرح التسهيل ٢/٣٣٦.

- مررتُ بهندٍ قائمةً.

وقد علل النحويون ذلك بتفسيرات أهمها أنه " لما كان الفعل لا يصل إلى زيد إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف"[١].

وقد عقد سيبويه بين تقديم الحال على صاحبها حال كون العامل ظرفاً وتقديمها في العوامل اللازمة؛ لشبه الضعف بينهما، إذ يقول: "واعلم أنه لا يقال: قائماً فيها رجلٌ فإن قال قائل: أجعله بمنزلة: راكباً مَر زيدٌ وراكباً مرَ الرجلُ قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأن (فيها) بمنزلة (مَرَّ)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العربُ واستحسنت.

ومن ثم صار: مررتُ قائماً برجل، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسُن هذا لحَسُن: قائماً هذا رجلٌ "[٢]. والذي يبدو أن الجامع بين (العامل المعنوي)، و(الفعل اللازم) هو عدم القدرة على الوصول إلى المعمول باللفظ، فالعامل في: قائماً هذا رجلٌ هو المعنى (أشير)، والتعدي في الفعل اللازم هو بحروف الجر المعنوية. وليس بلفظ الفعل القاصر ذاته.

ويلاحظ أنه مُنع تقديمُ الحال على الجار المعدّي، مع أن الأحوال كالظروف يسهل عمل اللازم فيها، نحو: مررتُ راكباً[٣]؛ إذ "الحال كل اسم منصوب على معنى (في) مفسر لما انبهم في الهيئات"[٤]، لكن (التبعية) العامة في نظام الجملة العربية لها أحكامها. فالحال في حقيقته تابع لصاحبه، لكن الذي أخرجه من التوابع الاصطلاحية هي المخالفة الإعرابية، وإلا فهو في اختلاف التنكير والتعريف مع صاحبه يشبه

(١) الأصول ٢١٥/١

(٢) الكتاب ١٢٤/٢.

(٣) ينظر : ردود ابن مالك على المانعين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد، شرح التسهيل ٣٣٩/٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٦/١.

البدل وعطف النسق. ولهذا الارتباط التبعي بين الحال وصاحبه نشأت في الجملة رتب موقعية، واشتراطات منها: شرط عدم جر الصاحب بحرف مُعدٍ، فنتجت قاعدة موقعية وهي أنه "إذا عمل في الاسم الذي الحال منه عاملٌ لا يجوز تقديمه عليه نحو حروف الجر لم يجز تقديم الحال على عامله، لا تقول: مر زيدٌ قائمةً بهندٍ؛ لأن (هنداً) لا يجوز تقديمها على الباء والحال تابعة للاسم، فلم يجز تقديمها عليه، وإن كان العامل فيها الفعل"[١].

الوظيفة الخامسة- وقاية التركيب من اللبس

أولاً- اللبس هو "تعدد احتمالات المعنى دون مرجح"[٢]، وقيل في الغموض بأنه "تطرق الاحتمال إلى المعنى، أو خفاؤه وإبهامه"[٣]. وقد سعى النظام النحوي بأحكامه وشروطه للحد من تسرب اللبس إلى متلقي العربية، لأن "اللغة العربية وكل لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة الإفهام والفهم"[٤].

ويلاحظ أن الشرط النحوي في القسم الأول من شروط الموقع والرتبة وهو قسم الاشتراط للأحكام العامة بالموقع لم يؤد أي دور من أدوار أمن اللبس، ممَّا يؤكد أن الأحكام النحوية في النحو العربي مراعى فيها أمن اللبس أصالة، بحيث لا تحتاج أحكام الإعمال أو الإهمال إلى تقييدها بأي شرط غايته أمن اللبس.

أما في القسم الأخر وهو قسم الاشتراط للموقع فإن الشرط النحوي يقوم بدور هام في حفظ التراكيب من اللبس، فهو الشرط الأساسي الضابط للرتبة المتحركة، وللتبادل بين المواقع في التركيب العربي، فالنظام النحوي يسعى جاهداً لرفع اللبس والغموض عن الجملة سواء كان في ترتيبها الأصلي أو في العدول، فكل رتبة متحركة

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٢٠ أ.

(٢) اجتهادات لغوية / ١٨٤.د.تمام حسان.

(٣) العربية والغموض / ٢٣٠، د. حلمي خليل.

(٤) اللغة العربية مبناها ومعناها / ٢٣٣.

لابد أن تكون مأمونة اللبس وكل عدول بالموقع عن أصله يؤدي إلى فتح احتمالات ملبسة عند المتلقي فهو عدول ممنوع.

لذلك يلزم في الرتبة غير المحفوظة وجود قرينة من القرائن التركيبية في النحو العربي، ويمكن اختصار هذه القرائن فيما يأتي: "[١]

١- **قرينة الإعراب**، فمن الملاحظ أن الرتبة المحفوظة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع المباني الأخرى، كما أن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع الإعراب أكثر مما تتجاذب مع البناء، وتتجاذب المعربات مع المعربات بالإعراب الظاهر أكثر مما تتجاذب مع المعربات بغيره[٢]، فعلامات الإعراب تساعد على مرونة حركة عناصر الجملة.

٢- **عدم انتقال الفعل لقرينة عقلية عن طريق علاقات المعاني المفردة لألفاظ الجملة بعضها ببعض**، ففي قولك: أكلتِ الكمثرى سلمى، (الفاعل والمفعول) لا تظهر الحركة الإعرابية فيهما، ولكن لاستحالة وقوع الأكل من (الكمثرى)، أصبح عدم الانتقال قرينة على المعنى، تقدمت (الكمثرى) أو تأخرت.

٣- **مطابقة الفعل لفاعله وعدم مطابقته لمفعوله**، ففي نحو: شربتْ هذا هذه، أوضحت المطابقة والملائمة بين الفعل والمفعول المعنى، وعُلم أن (هذه) هي الفاعل.

٤- **القرينة الخارجية**، كأن تشير إلى امرأة تحمل طفلة وتقول: ولدت هذه هذه، ففارق السن قرينة خارجية على معنى نحوي.

٥- **الإتباع بالنعت أو العطف أو التوكيد أو عطف البيان**، مع وضوح الإعراب على التابع دون المتبوع نحو: ضربَ عيسى نفسُهُ موسى.

---

(١) ينظر : الكتاب ١٣٨/١، ٣٣٠، ١٢٧/٢، ١٠٢/٣، المقتضب ١٢٨/٤، الخصائص ٢٩٣/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٢، المساعد ٤٠٥/١، البيان في روائع القرآن ٢٧/١.د. تمام حسان.

(٢) ينظر : اللغة العربية مبناها ومعناها / ٢٠٨ وما بعدها، الموقعية في النحو العربي /١٣٧.

٦- **قرينة السياق**، وهي التي تصرف المعنى مثلاً عن المفعولية إلى التبعية بالنسبة للموصول في قول الله تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَا قَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ مَعَكَ﴾[١]، فلقد فصل الفعل المنفي (ينسى) بين لفظ (ربي) ونعته (الذي)، فجعل هذا الموصول من حيث التركيب كأنه مفعول (ينسى)، ولكن قرينة السياق حالت دون هذا الفهم، ودون أن يكون (الذي) في محل نصب، وأكدت كونه نعتاً للفظ (ربي) في محل رفع، إذ المعنى لا يستقيم بالمفعولية؛ لأن المعنى عند ذلك سيؤول إلى: لا يضل ربي ولا ينسى ذاته[٢].

وقد تغيب مثل هذه القرائن عن التركيب فيصير التركيب إلى القرينة الموقعية في نحو: ضرب موسى عيسى، والصيرورة إلى القرينة الموقعية في التحليل النحوي يعني الصيرورة إلى حفظ الرتبة من الحركة: "فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى، وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحيى الكمثرى..."[٣].

وهذا كله يدلنا على "أن المعنى النحوي لا يعتمد في كل أحواله على الإعراب، ولا يستغنى في كل أحواله عنه، ولا يقوم إلا في القليل النادر على قرينة واحدة لا يستغني عنها، وإنما شأنه أن يعتمد على عصبة من القرائن التي تتضافر على بيان المعنى، حتى لقد يزيد بعضها عن الضروري فيكون عرضة للترخص"[٤].

ويلاحظ أن شرط أمن اللبس يحفظ التركيب من اللبس سواء كان اللبس بين موقع نحوي وآخر، كالتباس الفاعل بالمفعول، والمبتدأ بالفاعل كما مر، أو كان بين عناصر أسلوبية عامة، كالتباس المقصور بالمقصور عليه نحو: مازيدٌ إلا قائمٌ فلو قدم المحصور لاختلف المعنى والتبس، فجعلوا التأخير علامة القصر.

---

(١) سورة طه، الآيتات ٥٢، ٥٣.

(٢) ينظر: البيان في روائع القرآن ١/٢٨.

(٣) الخصائص ١/٣٥.

(٤) البيان في روائع القرآن ١/٢٨.

ثانياً- مسائل الاشتراط الموقعي تؤكد أنه إذا عدمت العلامة الإعرابية، وغابت القرائن التركيبية تعيَّن الالتزام بالترتيب الأصلي للجملة، في نحو:

- أفضلُ منك أفضلُ مني.

- أكرمَ موسى عيسى.

ومن هنا تبرز الذهنية النحوية عند علمائنا، وإدراكهم للمقاصد، فإن تجريدهم للتراكيب، وتمييزهم لأصل الترتيب في الجملة لم يكن ترفاً علمياً، بل كان مرتبطاً بنظرية الأصل والفرع المؤثرة في التحليل اللغوي، وذلك على مستويين:

المستوى الأول المستوى الدلالي للتراكيب، وتأثير التقديم والتأخير على النشاط اللغوي، فإن العرب كانت تدرك الأسرار البلاغية للتقديم والتأخير بسليقتها، ولكن هذه السليقة لا تنفصم عن المعرفة، فهم أعرف بلغتهم من غيرهم، وإدراكهم الترتيب الأصلي للجملة هو المولد للإدراك والإحساس ببلاغة وجماليات التقديم والتأخير عند المرسل والمستقبل.

ومن جهة التحليل اللغوي فقد "استعان سيبويه لتبيان الفوارق الدلالية والممارسات الانزياحية التي اعترت الأنساق الخطابية بعمليات تحليلية وتوصيفية للنظام الخارجي والداخلي تنظيراً وتطبيقاً، لمعرفة كيفية اختيار أنسب المكونات الأسلوبية، والأنظمة التركيبية في عملية الاتصال اللغوي، بحيث خلق أواصر قوية بين كل تغيير بنيوي وآخر دلالي، منوهاً بالقيمة الجمالية والطاقة البيانية التي تتأتى من إدراك كيفية صياغة الكلام وتنسيقه حسب مقتضيات الظروف والمواقف والدوافع النفسية والشعورية"(١). وهذا مفهوم تحليلي ارتكز عليه تشومسكي في فهم المستوى التركيبي، "فمن أجل أن نفهم جملة ما من الضروري أن نعرف جمل النواة التي اشتقت منها هذه الجملة"(٢).

المستوى الثاني مستوى التحليل النحوي الصناعي، وقد أشرتُ سابقاً إلى تأثير

---

(١) البحث الدلالي في كتاب سيبويه /٢٩٨.

(٢) البنى النحوية /١٢٣ نوم جومسكي

معرفة أصل ترتيب الجملة على مسألة عود الضمير على متأخر لفظاً متقدم رتبة، وهنا أشير إلى وظيفة أمن اللبس بالقرائن الموقعية، إذ لا قيمة لهذه القرينة لولا استقرار الترتيب الأصلي للجملة عند أصحاب النشاط اللغوي في نحو قولك: أكرمَ موسى عيسى، وقاعدة هذه القرينة أنه: (**حين تغيب القرائن يُفسر التركيب على طريقة النمط الأصلي للجملة**).

وقد استدل الفاسي الفهري على أن الأصل في الجملة العربية (ف+فا+مف) بالاحتفاظ بالرتبة الأصلية عند غياب الإعراب، يقول: "ومن المؤشرات على النمطية المذكورة كذلك عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز"(١).

ثالثاً- اشتراط وجود القرينة المانعة من اللبس والضابطة لترتب ركني الرتبة غير المحفوظة، والتناوب والعدول بينهما قد حفظت التركيب العربي من أنماط متعددة للبس، ومن أهمها الصور التالية :

١- الالتباس بين الوظائف النحوية، كالتباس الفاعل بالمفعول، والمبتدأ بالخبر، واسم (كان) بخبرها، والمفعول الأول بالثاني في باب (أعطى) وأخواتها.

- أكرمَ موسى عيسى.
- أفضلُ منك أفضلُ مني.
- كانَ أخي صديقي.
- أعطيتُ زيداً عمراً.

٢- الالتباس بين أركان الأسلوب بغض النظر عن محالّها الإعرابية، نحو:

- ما أكرم زيداً إلا محمدٌ.
- إنما أكرم زيداً محمدٌ.

إذ لزوم المستثنى مكانه بعد (إلا)، ولزوم تأخره مع (إنما) قرينة تزيل اللبس عن المراد بالحصر.

٣- الالتباس الناشئ من نظام "التبعية" في التركيب العربي، أعني بين الأوصاف

---

(١) اللسانيات واللغة العربية (الكتاب الأول/ ١٠٦).

ومتبوعاتها، يقول ابن السراج: "واعلم: أن الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل، تقول: ضربتُ زيداً قائماً، فتجعل قائماً لزيد، ويجوز أن تكون الحال من التاء في "ضربت"، إلا أنك إذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه، لم يجز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت، فإن كان غير معلوم لم يجز"(١)، "وكذلك إذا قلت: لقيتُ مصعداً زيداً منحدراً، لا يجوز أن يكون المصعد إلا أنت، والمنحدر إلا (زيداً)، لأنك إن قدمت وأخرت التبس"(٢)، يعني حال الفاعل بحال المفعول، لذا سعى النظام إلى رفع اللبس عن المتلقي في عودة الأوصاف إلى متبوعاتها عن طريق الموقع.

٤- الالتباس بين حروف المعاني، فإذا كان (أنَّ) مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها(٣)، وقد وجب تقديم الخبر؛ لئلا يلتبس بـ(إنَّ) المكسورة؛ لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر (أنّ) المفتوحة. ظرفاً، نحو: أنَّ زيداً قائم عندي، أو غير ظرف، نحو: أنَّ زيداً قائمٌ حقٌ لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس؛ لكون الموقع موقع المكسورة؛ لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة.

٥- الالتباس بين نوعي الإسناد في العربية، ولذلك يجب تأخير الخبر إذا خيف التباس المبتدأ بالفاعل(٤)، إذ من شروط تبادل المواقع بين المبتدأ والخبر ألا يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر نحو:

- زيدٌ قام أو يقوم(٥).

والتباس المبتدأ بالفاعل يعني الالتباس بين الإسناد الاسمي والإسناد الفعلي، أعني إسناد الدوام والاستمرار وإسناد التجدد بالانقطاع والحدوث.

---

(١) الأصول ٢١٤/١.

(٢) الأصول ٢٤٥/٢

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/١.

(٤) ينظر : المقتضب ١٢٨/٤، الأصول ٧٣/١، اللباب ١٤٩/١.

(٥) جوز بعضهم تقديم الفعل إذا أمن اللبس ببروز الفاعل في حال التثنية والجمع في نحو : الزيدان قاما. ينظر : التذييل والتكميل ٣٣٩/٣.

ويلاحظ أن التحليل النحوي يقوم على افتراض وضوح نوع الإسناد عند المرسل والمستقبل في النشاط اللغوي، ولعل من أهم الدلائل على ذلك الجهد الكبير الذي بذله النحويون رحمهم الله في تحديد نوع الجمل المحتملة للاسمية والفعلية، وقد حفلت المنجزات النحوية بهذه المسائل وصورت اختلاف الدارسين لها، إذ "هناك جمل عربية كثيرة بالإضافة إلى عدد كبير من الآيات القرآنية التي تحتمل الوجهين، وذلك للاختلاف في تقدير المحذوف، أو للاختلاف في الآراء النحوية، أو للتقديم والتأخير في الجملة، مما ينشأ عنه القول باحتمالية هذه الجملة أو هذه الآية للاسمية والفعلية"(١)، ومن نماذجها:

- بسم الله الرحمن الرحيم. ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ١﴾(٢).

- نعم الرجلُ زيدٌ. زيدٌ (زيداً) أكرمتهُ.

يقول سيبويه في باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء: "وذلك قولك: سلام عليك، ولبيك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، وويحٌ لك، وويسٌ لك، وويلةٌ لك، وعولةٌ لك، وخيرٌ له، وشرٌ له، و﴿لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨﴾(٣).

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها(٤)،

وفيها ذلك المعنى(٥)، كما أن حسبك فيها معنى النهي، وكما أن رحمة الله عليه، فيه معنى رحمه الله. فهذا المعنى فيها، ولم تُجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعملُ في إثباتها وتزجيتها، كما أنهم لم يجعلوا سقياً ورعياً

---

(١) الجمل المحتملة للاسمية والفعلية /٢١١.د. محمد رزق شعير.

(٢) سورة الانشقاق، آية ١.

(٣) سورة هود، آية ١٨.

(٤) التزجية: دفع الشيء، يقال: تُزَجِّي البقرة ولدها: أي تسوقه، ينظر: اللسان ٢٣/٦ (زجا).

(٥) الإشارة تعود لمعنى الفعل.

بمنزلة هذه الحروف، فإنما تُجريها كما أجرت العرب... ألا ترى أنك لو قلت: طعاماً لك، وشراباً لك، ومالاًلك، تريد معنى سقياً، أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز؛ لأنه لم يُستعمل هذا الكلام كما استُعمل ما قبله، فهذا يدلك ويُبصّرك أنه ينبغي لك أن تجري هذه الحروف كما أجرت العرب، وأن تعني ما عنوا بها. فكما لم يجز أن يكون كل حرف بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إياه تعمل في إثباته، ولا بمنزلة المرفوع المبتدأ الذي فيه معنى الفعل، كذلك لم يجز أن تجعل المرفوع الذي فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إياه تعمل في إثباته وتزجيته، ولم يجز لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع. إلا أن العرب ربما أجرت الحروف على الوجهين."[١].

ففي هذا النص بالإضافة إلى إصرار سيبويه على جعل القياس على كلام العرب ومعهود خطابهم مناط الحكم النحوي يفرق سيبويه تفريقاً دلالياً بين نصب تلك المصادر ورفعها، فالرفع يدل على أنك تبدأ بشيء ثبت واستقر عندك، فهو كاللازم الواجب، والنصب يدل على أنك تعمل في حال كلامك في إثباته، وتزجيته، وكل ذلك يؤول إلى الفرق بين دلالة الفعل والإسناد الفعلي (التجدد والحدوث) وبين دلالة الاسم والإسناد الاسمي (اللزوم والثبوت)، وهذه التفرقة كانت حاضرة في ذهن العربي ليست ملتبسة.

إذا فهمنا الإعراب بغايته الكلية التي أدركها النحويون وهي "الإبانة" عن المعاني بالألفاظ، كما يدل عليه قولهم: "ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[٢]، "وإنما وضع ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها"[٣]، إذا فهمنا الإعراب بهذه الغاية أمكن أن نبرز دور العلاقة والأثر الإعرابي الذي يتعدى رفع اللبس عن المعاني والوظائف النحوية إلى ما يتضمن ذلك من كشف لمعاني الإسناد في الجملة، فالنصب في نحو:

(١) الكتاب ١/ ٣٣٠-٣٣١.

(٢) الخصائص ١/ ٣٥.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٩/

- زيداً أكرمته. هلاً زيداً أكرمته.

تعدى الإفادة بمفعولية (زيداً) إلى الإفادة بأن الإسناد هو إسناد فعلي. يقول الرضي في قول الله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾[(١)]: "وكان النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه، واستمراره أزالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا (سلام)"[(٢)]، وهناك في التركيب العربي جمل متعددة تدل على علاقة الحركة الإعرابية بنوع الجملة[(٣)].

ولما كان التحليل النحوي يسعى لإيضاح نوع الإسناد، وتحديد الدلالة بدقة عند أصحاب النشاط اللغوي. أصبح من شروط العدول بالترتيب والتبادل الموقعي لعناصر الجملة أن لا يؤدي هذا العدول إلى الخروج من إسناد إلى إسناد آخر، أو ما ظاهره كذلك؛ خشية اللبس، وهذا هو معنى كون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية على المعنى النحوي؛ لأن موقع الكلمة من الكلمة قد يدل على وظيفتها النحوية، فالفرق بين: قام زيدٌ وزيدٌ قام، فرق في موقع الاسم المرفوع من الفعل، وقد ترتب على اختلاف هذا الموقع جعل (زيد) في الجملة الأولى فاعلاً وفي الثانية مبتدأ، ولم يتغير أي شيء فيما عدا الرتبة بين العناصر المنطوقة بين الجملتين[(٤)].

وبذلك يمكننا القول بأن الجملتين التوليديتين (الفعل+الفاعل) و(المبتدأ+الخبر) هما الأساس لكل الجمل التحويلية المعدولة في التركيب العربي، وهو الرأي السائد في الدرس النحوي، وعليه نحاة البصريين، خلافاً للكوفيين الذين يرون أن الفاعل إذا تقدم على فعله ظل فاعلاً[(٥)]، وإنما ترجح قول البصريين؛ لارتباط هذا الرأي بأهم

(١) سورة الذاريات، آية ٢٥.

(٢) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج١/٢٦٧.

(٣) ينظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة /٣٠٥ وما بعدها.

(٤) ينظر: البيان في روائع القرآن ٦٧/١.

(٥) ينظر: المقتضب ١٢٨/٤، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١، التذييل والتكميل ١٧٦/٦، أوضح المسائل ٨٥/٢.

مقاصد قواعد اللغات البشرية وهو أمن اللبس، وإذا كان أمن اللبس بين المفردات اللغوية ضرورياً، فأمن اللبس بين مجمل التراكيب بذات الضرورة التي تحفظ دلالات التركيب اللغوي وأسراره. مما يبدو معه الواقع اللغوي في استخدام الجملتين التوليديتين في العربية على مستويين:

١- مستوى الجملة الواحدة، فالنظام النحوي يمنع أي شكل من أشكال العدول المؤدي إلى تداخل هذين الأصلين، وقد استعان بالرتبة المحفوظة لمنع هذا التداخل، وهو لا يسمح بتولد أي تركيب من الجملة النواة يشابه صورة جملة نواة أخرى.

٢- المستوى الأسلوبي الذي تشمل مساحته النص اللغوي الكبير المتعدد التراكيب، فإن النظام اللغوي يسمح بالعدول الأسلوبي بين الجملتين النواتين، إذ بوسع المرسل أن يختار للمستقبل في كل جملة أصلاً من أصلي التركيب اللغوي، حسب المؤشرات الدلالية والبلاغية التي يريد إيصالها، "وإذا قرأنا قول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ ۞ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ﴾[1]، ولاحظنا فعل الإرادة، ولفظ الجلالة رأينا ترتيب ذلك كما يلي: يريد الله والله يريد يريد الله، فإذا بحثنا عن السبب وجدنا تقديم لفظ الجلالة في مورده الثاني إنما كان لوضعه موضع المقارنة مع الذين يتبعون الشهوات، أما في المرة الأولى والثالثة فالاهتمام معلق بالإرادة لا بالمقارنة"[2]، "وقد يأتي بعض ذلك كسراً للرتابة في الأسلوب، واتقاء ما يسببه ذلك من الإملال كما في تحوير التركيب بين الجملتين الاسمية والفعلية في قول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ ﴾[3].

رابعاً- بتحليل الشروط الموقعية يتبين أن هناك دلائل متعددة على تأصل الاستعانة بالموقع لأمن اللبس في التحليل النحوي، وأهم هذه الدلائل الآتي:

---

(١) سورة النساء، الآيتان ٢٦، ٢٧.

(٢) البيان في روائع القرآن ١٠٨/٢.

(٣) البيان في روائع القرآن ٧٣/١.

١- أشرتُ سابقاً إلى الدور الكبير التي تلعبه نظرية العمل في بناء وترتيب التراكيب العربية، وبخاصة تأثير نوع العامل على ترتيب الجملة، إذ العوامل المتصرفة أكثر تحرراً في الحركة مع معمولاتها من غيرها، ومع ذلك كله تشير الشروط الموقعية إلى تقديم مراعاة أمن اللبس على أحوال العامل في الجملة، فالنحويون يشترطون لتقديم الحال على عاملها أن يكون العامل متصرفاً أو شبه متصرف، ومن ذلك أن يكون العامل اسم تفضيل، فإنه لما لم يقبل علامة التأنيث، والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فجُعل موافقاً للجامد[١]، إلا أنهم أوجبوا تقديم الحال عليه إذا كان عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه[٢]، وإحداهما مفضلة على الأخرى، وقد اغتفر تقدم الحال الفاضل؛ فرقاً بين المفضل والمفضل عليه، إذ لو أُخِّرا لالتبسا[٣]، في نحو:

- هذا بسراً أطيبُ منه رُطباً. - زيدٌ مفرداً أنفع من عمرٍو مُعاناً.

وبذلك استعان النظام بالموقع لأمن اللبس، وقدم غاية اللبس على أحكام نظرية العامل، ممَّا يدل على تأصل أمن اللبس بالموقع في التحليل النحوي.

٢- إن كثيراً من وظائف الاشتراط الموقعي يمكن أن تعود في أصلها إلى وظيفة حفظ الكلام من الغموض التركيبي، فالشروط الموقعية التي تنظم قواعد الإضمار في التركيب من حيث الاتصال والانفصال، ومن حيث مرتبة الضمير ومرجعه، إنما هي للاحتراس من الإلباس؛ لأنه "إنما أتي بالمضمرات لضرب من الإيجاز، واحتراساً من الإلباس، أما الإيجاز فظاهر؛ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/٢.

(٢) القول بالحالية هو رأي سيبويه، وقد حكى رحمه الله الخلاف في ذلك قائلاً: "وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذ كان فيما مضى، .. ولو كان على إضمار كان لقلت: هذا التمرَ أطيبُ منه البُسرَ؛ لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان ولكنه حال" وقد خالفه في ذلك المبرد وابن السراج وغيرهما. ينظر : الكتاب ٤٠٠/١، المقتضب ٢٥٠/٣، الأصول ٣٥٩/٢، المسائل الحلبيات /١٧٩، شرح التسهيل ٣٤٥/٢، شرح الألفية لابن الناظم/٣٣١

(٣) ينظر : التصريح ٥٩٩/١.

الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء الاسم، وأما الالتباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فإذا قلت: "زيدٌ فعل زيدُ"، جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول. وليس للأسماء الظاهرة أحوال الصفات...والمضمرات لا لبس فيها، واستغنت عن الصفات؛ لأن الأحوال المقترنة بها، وهي حضور المتكلم والمخاطب، وتقدم ذكر الغائب تغني عن الصفات"(١).

ومثل ذلك يُقال في وظيفة المحافظة على أحكام الصدارة في التركيب، وهي وظيفة من وظائف الشروط الموقعية الرئيسة، ومع ذلك يمكن حمل هذه الوظيفة دون تكلف على الغاية الأم، وهي المحافظة على أمن اللبس؛ لأنه "إنما وجب تصدير متضمن معنى الإنشاء، لأنه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة؛ خوفاً من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغيرّفي آخرها تشوش ظاهره؛ لأنه يجوز رجوع معناها إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها، ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة أخرى يؤثر ذلك المُغيِّر فيها"(٢).

ومثل ذلك ما أشرتُ إليه سابقاً في وظيفة المحافظة على الأدوار الدلالية والصناعية المرتبطة بحفظ الرتبة، إذ إهدار الرتبة يؤدي إلى انعكاس المعنى أو الالتباس، وقد ارتأى البحث آنذاك عدم التفرقة بين الانعكاس والإلباس؛ لأنهما في حقيقتهما غموض وتعمية على المتلقي.

نلحظ ارتباط وظيفة المحافظة على ترابط مكونات الجملة بوظيفة أمن اللبس، كما يبدو في ظاهرة الفصل المشروط بأمن الالتباس بين المركبات المتضامة، يقول سيبويه في شرط الفصل بين الموصوف وصفته: "ومما يبطل فيه القلب قوله: زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به، إذا جعلت الأخ صفة والجنون من زيد بأخيه؛ لأنه لا يستقيم زيدٌ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٣.

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مجـ١/٣٨٦.

مجنونٌ به أخو عبد الله"[١]، وبذلك منع الفصل بين المنعوت (زيد) ونعته (أخو عبد الله) بالخبر (مجنون به)؛ خشية الإلباس.

الوظيفة السادسة- مراعاة الخصائص الموقعية:

هناك شروط نحوية لتحقق الرتبة غير المحفوظة، والتبادل بين عنصريها نشأت استجابة لمرونة التراكيب وتحولاتها، بحيث تحفظ للموقع في خضم هذه التغيرات متطلباته وخصائصه، "ويظهر أن بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعية رحماً موصولة؛ لأن الرتبة حفظ الموقع، والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام"[٢]، وهذه الشروط إذا انعدمت تحولت الرتبة إلى رتبة محفوظة. كما يظهر بين ركني الجملة الاسميَّة في الأمثلة الآتية:

الذي يأتيني فله درهمٌ فلا يجوز تأخير المبتدأ؛ إذ من شروط التبادل عدم اقتران الخبر بالفاء، وقد اقترنت به لشبهه بالجزاء، والجزاء لا يتقدم على الشرط[٣].

- أما زيدٌ فعالمٌ فلا يجوز تأخير المبتدأ بعد (أما)؛ لأن (الفاء) لا تلي (أما).[٤]

- لزيدٌ قائمٌ فلا يجوز تقديم الخبر لالتباس حرف الصدارة بالمبتدأ[٥].

ويلاحظ مما سبق أن الموقع تتلبس به متطلبات موقعية عارضة، وأكثر ما يفرضها حروف المعاني التي تفرض على التركيب ترتيباً معيناً، تحول الرتبة إلى رتبة نظرية في الجهاز النحوي، لكن لا يمكن تحقيقها في هذه التراكيب الميدانية بين أصحاب النشاط اللغوي، وهذه المتطلبات الموقعية مشتركة بين المبنى والمعنى، والنظام من خلال شروطه يحاول التوفيق بين ضغوط المبنى وحاجات المعنى.

---

(١) الكتاب ٥٢/٢.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٨.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١.

(٤) ينظر : همع الهوامع ٣٣١/١.

(٥) ينظر: المساعد ٢٢٢/١.

الوظيفة السابعة- المحافظة على الأدوار الدلالية والصناعية المرتبطة بحفظ الرتبة

يشترط النحويون للتبادل الموقعي أن لا يؤدي ذلك إلى إهدار قيمة دلالية أو صناعية أو قيمتين مختلفتين. ومن الأمثلة الموضحة لذلك ما يأتي:

- لله دَرُّك؛ لأن الخبر دال على معنى التعجب بالتقديم وذلك لا يفهم بالتأخير(١).
- خالدٌ شاعراً أحسنُ منه ناثراً، فلا يصح: خالدٌ ناثراً أحسنُ منه شاعراً؛ لأن المعنى سينعكس، ففي الأولى فضَّلتَ (خالداً) في حال كونه شاعراً على نفسه في حالة كونه ناثراً، وفي الثانية فضلت (خالداً) في حال كونه ناثراً على نفسه في حالة كونه شاعراً.(٢)
- في الدار كريمٌ وخلفك رجلٌ لأن تقديم الخبر له دور صناعي معنوي، إذ هو من مصححات الابتداء بالنكرة، "وإنما كان تقديمه مصححاً، لأن تأخيره يوهم كونه نعتاً، وتقديمه يؤمن معه ذلك"(٣).

وبذلك يمكننا القول بأنه إذا وجد ترتيب موقعي ما يؤدي في التركيب دوراً دلالياً أو صناعياً، لا يمكن تأديته إلا به، فإنَّ النظام يمنحه (رتبة محفوظة) يحفظ بها ذلك الدور الدلالي أو الصناعي في الجملة، يقول المبرد في استقرار تركيب صيغتي التعجب القياسيتين: "وكل مالزمه شيء على معنى لم يتصرف؛ لأنه إنْ تصرف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك"(٤)، ويقول: "لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى"(٥).

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٣/٣٤٧.

(٢) ينظر : الجملة العربية / ٥٥. د. فاضل السامرائي.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٠١.

(٤) المقتضب ٤/١٧٥.

(٥) المقتضب ٤/١٧٧.

الوظيفة الثامنة- مراعاة النص الثابت في العرف اللغوي

ينص جمع من النحويين على أن من شروط التبادل الموقعي في الجملة ألا يكون السياق سياقاً مثلياً[١]، إذ المثل في العرف اللغوي العام نص لغوي ذو بنية مستقرة ومحفوظة من التحولات التركيبية: التقديم والتأخير، الحذف والزيادة، التغيرات الإعرابية، التذكير والتأنيث...فالَمثَل "جملة من القول مقتضبة من أصلها، أو مرسلة بذاتها، فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول، فتُنقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني، فلذلك تُضرب، و إن جهلت أسبابها التي خرّجت عليها واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يُستجاز في سائر الكلام[٢].

ومن هنا لم يجز تبادل ركني الجملة الاسمية في المثلين الآتيين:

- في كل وادٍ بنو سعد[٣]. - الكلابُ على البقرِ[٤].

إن تعامل التفكير النحوي مع (الأمثال) في صياغة النظام يرتكز على مبدأين:

الأول- الثبات المطلق لبنية المثل، بل جعلوا ذلك أصلاً يحملون عليه الأساليب النحوية المركبة من رتب محفوظة كأسلوب التعجب، والاختصاص، والتحذير والإغراء، وأسماء الأفعال، وأسلوب (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية، وهي أساليب "تؤدي معنى إنشائياً إفصاحياً انفعالياً"[٥].

الثاني- أن (الأمثال) كالأشعار مظنة للعدول والتوسع.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣٥١/٣، الارتشاف ١١٠٥/٣، تمهيد القواعد ٩٤٢/٢ النحو الوافي ٥٠٤/١.

(٢) منقول عن المرزوقي في: المزهر ٤٨٦/١.

(٣) قاله الأضبط بن قريع، وكان قد رأى من أهله وقومه ما يكرهه، ففارقهم، فرأى من غيرهم مثل ما رأى منهم، فقال هذا المثل وله روايات، ينظر: مجمع الأمثال ٨٨/١، التذييل والتكميل ٣٥١/٣.

(٤) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة. يعني لا ضرر عليهم فخلّهم. وهو في المجمع برواية نصب (الكلاب) ينظر: مجمع الأمثال ١٧٠/٢، همع الهوامع ٣٣١/١.

(٥) أساليب نحوية جرت مجرى المثل (دراسة تركيبية دلالية)/٧ إعداد، خلود صالح الصالح.

وعلى مدار هذين المبدأين جاءت ضوابطهم الآتية:

- "الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر"[١].

- "وقالوا في مثل من الأمثال والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر، لكثرة الاستعمال: افتدِ مخنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرا، يريدون ترخيم الكروان"[٢].

- "والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيراً"[٣]

- "والمثل يجيء على خلاف الباب، .. ولا يجوز في الباب إلا ما حُكي"[٤].

- قال أبو علي: "لأن الغرض في الأمثال هو التيسير، كما أن الشعر كذلك فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه"[٥].

- "فجرى مثلاً واحتمل، والأمثال تحتمل ولا تغير"[٦].

- والظن والافتراض لا البحث والاستقراء على تعبير محمد حماسة عبد اللطيف يشيران إلى أن هناك احتمالين لأصل المثل[٧]:

١- أن يكون المثل مقتطعاً من بيت شعر، فيجري على هذا المثل ما يجري على الشعر من الضرائر، إذ " من شرط المثل ألا يغير عما يقع في الأصل عليه، ألا ترى أن قولهم: أعط القوس باريها[٨]، تسكن ياؤه، وإن كان التحريك الأصل؛ لوقوع المثل

(١) المقتضب ٤/٢٦١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمه: "يريد أنه يكون فيها مراجعة الأصول كما في الضرائر الشعرية" ينظر: المقتضب ٣/٢٨٠، هامش ١.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي /١٠٤، ١٠٥.

(٥) المحتسب ٢/٧٠.

(٦) الأشباه والنظائر ١/٢٠٨.

(٧) ينظر: لغة الشعر /١٤٠.

(٨) يرد عند الحديث عن ضرورة تسكين ياء المنقوص المنصوب قول الشاعر:

يا باري القوس برياً ليس تحسنه ... لا تُفسد القوسَ أعط القوسَ باريْها.

في الأصل على ذلك، وكذلك قولهم: الصيفَ ضيّعتِ اللبن، لما وقع في الأصل للمؤنث لم يغير من بعد، وإن ضُرب للمذكر[1].

٢- أن يكون من سياق كلام عادي، ليس شعراً.

والحقيقة أن اشتراطهم للتبادل الموقعي ألا يكون السياق سياق مثل هو من المسائل التي تكشف تأثر صياغة النظام النحوي بعناصر خارجة عن تفاصيل القواعد الجزئية المستنبطة من أدلتها الإجمالية، ويمكننا توضيح ذلك في النتائج الآتية:

١) هناك أسس معرفية لغوية مشتركة بين مستويات البحث اللغوي أدارها النحويون باقتدار في تحليلهم، ولعل الحفاظ على جنس من أجناس القول في المنجز اللغوي العربي هو واحد من هذه الأسس المعرفية، إذ حفظ النحويين لبنية "المثل العربي" من التغيير فيه صيانة لآلاف من الأمثال، وبخاصة تلك الأمثال التي ليس لها مزيد شهرة، أو الأمثال التي ليس في نصها ربط بواقعتها، وخالية من ذكر الأسماء والقبائل والأمكنة، إذ يمكن للتغيرات التركيبية أن تقلل من قدرة الأجيال اللغوية على ربط النسخة المغيَّرة بنسختها الأصلية، فتضعف الإيحاءات المنبعثة من ربط المثل بقصته وواقعته. لذا يُعدُّ هذا الموقف اللغوي هو السبب الرئيس لحفظ وتناقل هذه الأمثال ورصدها في خزانة تراثنا الكبير.

٢) "آثر العرب" "تحنيط" مثل هذه الجملة، وحكايتها كما هي حتى تكون أدل على تمام مشابهة حال بحال وأبعث على دواعي المقارنة بينهما، كما قد يكون المثل في أولية حاله جملة "مرسلة بذاتها" في موقع معين وظروف خاصة، ولكنه يفعل بها كما فعل بسابقتها"[2]، وهذا التفسير يؤكد على استحضار النحوي للعنصر النفسي الذي يراعيه العرب حال تبادلهم النشاط اللغوي، وفي ذلك كمال توظيف للاستعارة التمثيلية المجازية الناتجة من استعارة مورد المثل الذي قيل فيه لمضربه

ينظر: الضرائر للألوسي /١٢٢.

(١) منقول عن المزروقي في : المزهر ٤٨٨/١.

(٢) لغة الشعر /١٣٩ – ١٤٠.

الذي يُضرب فيه بلا تغيير ولا تبديل[١].

والنتيجتان السابقتان كما ترى يحتويان على عناصر خارجة عن جزئيات النص الضيق، بل أبعد من ملاحظة السياق والقرائن، إنها نظرة نحوية تحليلية لقيمة الموروث اللغوي ومدى تأثيره على المتلقي، إذ قيمة جنس "المثل" وإيحاءاته البلاغية الاقتباسية مربوطة كثيراً باستقرار بنيته.

٣) النتيجة الأصولية المرتبطة بالتقعيد النحوي لهذا الاشتراط النحوي هي أن (المثل) إذا وافق القياس فبها ونعمت، وإن لم يوافق القياس النحوي المطرد فمصدره أمران مرتبطان بحقيقة أصله، فهو إما أن يكون موطن رخصة نثرية تولدت في الموطن الأصلي للرخص وهو الشعر، وإما أن يكون المثل ليس أصله الشعر، فيبقى معبراً عن أحد الاستعمالات اللهجية، أو معبراً عن الترخص الذي يلجأ إليه العربي في لغة التخاطب اليومية، وفي الحالتين يُحفظ هذا الجنس من القول ولا يقاس عليه، وفي كلا الأمرين لم نكن لنرصد مظاهر هذا الترخص اللغوي لولا محافظة اللغويين على تثبيت (المثل) على أصله، إذ "الأمثال قد تخرج عن القياس فتحكى كما سمعت، ولا يطرد فيها القياس فتخرج عن طريقة الأمثال"[٢].

ولذلك خرج سيبويه مجيء خبر (عسى) في المثل العربي: عسى الغُوير أبؤساً بأن (عسى) حُمِل على (كان)، مشيراً إلى أنه "مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان"[٣]، ومعنى ذلك أن هذا المثل ليس حجة لاطراد الجواز، وأنه ليس الاستعمال الأصلي المطرد في لغة العرب.

وفي ختام هذا المبحث أخلص إلى ما يأتي:

أولا- إن تحليل الشروط الموقعية في الدرس النحوي يبرز الجهد الاستقرائي الكبير الذي بذله نحاة العرب في دراسة ظاهرة الرتبة في التركيب العربي، وهذا

(١) ينظر: شروح التلخيص/٤٧ وما بعدها، علم البيان (دراسة تحليلية) /٢٢٩.د. بسيوني عبد الفتاح فيود
(٢) نقله عن الزجاجي السيوطي في المزهر ٤٨٨/١.
(٣) الكتاب ١٥٨/٣.

الجهد المتوارث أسلمهم أيضاً إلى جهد تحليلي دقيق، مكَّنهم من وضع القوانين العامة لهذه الظاهرة؛ إذ كانت هناك رؤية واضحة عند النحاة لأهمية "الموقع" و"الترتيب"، وأثر ذلك على التركيب ودلالاته، فالترتيب من سنن التركيب اللغوي، إذ لا يستطيع أي تركيب لغوي تأدية وظيفته بلا ترتيب وتنسيق يبدأ من مستوى الأصوات ثم الصيغ ثم التنسيق الشامل على المستوى التركيبي، فالترتيب "ظاهرة من الظواهر التي تتسم بها اللغات الحية التي تعايش الجماعات الإنسانية المتطورة ذهنياً واجتماعياً. ولذلك فإن الشيء الذي تختص به اللغة العربية ليس الترتيب مجرداً، وإنما هو النمط الخاص الذي تسير عليه اللغة، وتخضع له في محاولتها تلبية الحاجات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، أي في تعبيرها عن الأفكار الذهنية والعلاقات الاجتماعية على السواء"(١).

وهذه الرؤية الواضحة لقيمة الموقع في التركيب كانت المحرك الأول لدقة ملاحظة النحويين للواقع اللغوي عند العرب، وقد ظهر لنا ذلك واضحاً بتحليل الشروط الموقعية بحيث لاحظنا أن لكل شرط موقعي اشترطه النحويون أثراً ودلالة في إحكام الحكم النحوي، وتأثيراً ملموساً ومراعًى في الواقع اللغوي.

ثانياً- إن تحليل الشروط الموقعية عند نحاة العربية يبين أنَّ وظيفة علم النحو العربي ليست وظيفة مفردة ترتكز على النظر في حركات أواخر الكلم، وتنصرف عما سواها، بل وظيفة مركبة ترتكز على مبدأ الإسناد الذي يجعل الجملة مزيجاً من التنسيق والترتيب المؤطر بقواعد لغوية محددة وليس محصورة في مجموع معاني مفرداتها، يضاف إلى ذلك علاقات سياقية تراعي المقامات والأحوال، وكل ذلك يجعل التحليل النحوي يتنقل بمرونة من أحكام الخطأ والصواب إلى أحكام الفصيح والأفصح. فالشروط الموقعية التي صاغها النظام النحوي لقواعد الإضمار، وقواعد الترابط بين مكونات الجملة وغيرها لها أثرٌ على فصاحة التركيب وبعده عن التعقيد اللفظي بوضع الأشياء في مواضعها، فإذا كنا نقرر أن

(١) الظواهر اللغوية في التراث العربي /٢١٩.

وظيفة الدراسة النحوية ليست هي وظيفة الدراسة اللغوية العامة، فإننا في الحين ذاته نقرر أن التحليل الدقيق للمستوى النحوي لايمكن أن يختزل في مراقبة الأثر الإعرابي بمعزل عن المستويات الأخرى للتركيب اللغوي، وبخاصة تلك الجوانب التي تثري دلالة التراكيب، ولوعي نحاة العرب بذلك تمكنوا من ملاحظة وظائف الشروط الموقعية بما فيها من أدوار صناعية ودلالية متعددة.

ثالثاً- التحليل الشامل لشروط الرتبة والموقع بقسيمها: (شروط بالموقع وشروط للموقع) يرشدنا إلى أن الرتبة في العربية تتكون من نسق صلب ثابت يُعد أساساً أولياً تقوم على سواعده التراكيب اللغوية، إذ يحفظ لها شيئاً من الثبات الذي يمنح التراكيب الوضوح، ويحفظها من التداخل واللبس الذي هو آفة الاتصال اللغوي.

أما النسق الآخر فهو النسق المرن الذي يبعث الحيوية في النشاط اللغوي ويحميه من الرتابة والجمود، إذ "لا نهائية" الجمل لا يمكن أن تتحقق في ظل محدودية المباني التركيبية إلا بإعطاء المباني والتراكيب قدراً معقولاً من حرية الانزياح المنضبط، وهذه طبيعة لغوية أو مشترك لغوي عالمي، "إذ لا توجد لغة واحدة تسير في ترتيب الكلمات على حرية مطلقة، كما لا توجد لغة واحدة ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك"(١).

والموضوع الأهم في بحث ظاهرة الرتبة في أي لغة من اللغات هو الوصول إلى حقيقة تعامل النظام الذي يتولى صياغة أسس هذه الظاهرة في أي لغة من اللغات، وأدوات التفكير المعرفية اللغوية المنتجة لهذه الصياغة.

إن نتائج تحليل الشروط والقيود الموقعية تسهم في فتح آفاق جديدة لمعرفة التفسير اللغوي الكلي باعتبار أن (الموقع) ظاهرة مفصلية في جميع مستويات اللغة ولذلك يمكن اختصار مكونات ومقومات ظاهرة الرتبة بحسب الشروط الموقعية في الآتي:

المكون الأول- ثابت موقعي مانع من اللبس والتداخل، ويمكن وصفه بما يأتي:

---

(١) اللغة / ١٨٧ ج. فندريس.

١- أنه هو الأصل لاعتبارات معرفية وأصولية تتمثل في:

أ - أن الرتبة المحفوظة رتبة غير مشروطة في النظام النحوي.

ب - أن الرتبة المحفوظة لا تتحول في الأصل إلى رتبة متحركة، وإنما تتحول على سبيل الضرورة والترخص، والثابت أصل للمتنقل.

جـ - أن الرتبة المحفوظة هي الأصل بحسب الدراسة الاستقرائية للموقع في العربية.

٢- أن الثبات الموقعي ينقسم قسمين:

أ - رتبة محفوظة متأصلة الحفظ وهي التي نصت عليها الأحكام الأولية التي صاغها النظام لذاتها. والشروط النحوية تخلو من هذه الرتبة.

ب - رتبة محفوظة غير متأصلة الحفظ، لكن عوارض بناء التراكيب ألزمتها موقعاً، وهذه الرتبة هي التي أسهمت الشروط الموقعية في حفظ بعضها.

المكون الثاني- متغير موقعي لضرورات صناعية وأسلوبية، ويمكن وسْم هذا المتغير النحوي بالآتي:

١- أنه هو الفرع لاعتبارات معرفية وأصولية.

أ - أن الرتبة غير المحفوظة رتبة مشروطة، إذ التحرك بين المواقع في التركيب العربي مقيد بقوانين لازمة تحفظ ترتيب الجملة من الإلباس والإخلال.

ب - أن الرتبة غير المحفوظة يمكن أن تتحول إلى رتبة محفوظة باطراد.

جـ - أن الرتبة غير المحفوظة بين عناصر الجملة بحسب الاستقراء أقل بكثير في التراكيب العربية من الرتبة المحفوظة.

٢- أن العدول بين عناصر التركيب عدول مشروطٌ دائماً؛ إذ العدول ضرورة لغوية لا يمكن أن يحدث في الجملة بلا فائدة تعود على التركيب، لأنه "إذا تغير النظم فلابد

حينئذٍ أن يتغير المعنى"[١]، فالشرط وظيفته أن يسهل وينظم وصول التركيب إلى هذه الحاجة التواصلية، وهذا يدل على أن التقديم ظاهرة أصيلة عند العرب يلجئون إليها عن وعي وإدراك، والحق أن الاتساع اللغوي في حقيقته "نابع من مطواعية اللغة وكفاءة العقل البشري في آن واحد"[٢].

٣- الموقع في التراكيب العربية لا يتسم بالحرية المطلقة، بدليل أن الموقع الإعرابي كالمبتدأ مثلا قد يُحرم من موقعه الأصلي (التقديم)، ويقدم عليه الخبر وجوباً.

رابعاً- يتبين مما سبق كله: أن نظام الرتبة في التركيب اللغوي يقوم على موازنة دقيقة، فمع كثرة الرتب المحفوظة في التركيب نجد النظام يحتوي على شبكة واسعة ذات ترتيبات متعددة صنعتها الرتب المتحررة، إلى حد أن ظاهرة العوارض التي تُكسب الرتبة غير المحفوظة وظائف أخرى وتجعلها محفوظة وهي ظاهرة تدل على التفنن الداخلي في الرتبة المتحررة في الأصل قد نفسرها تفسيراً ظاهرياً على أنها قيود للتحرك الموقعي، إلا أنها في الحقيقة لاتخلو من فسحة تنظيمية مرنة للتراكيب جعلت (المبتدأ) صاحب الرتبة المتقدمة على الخبر والفاعل صاحب الرتبة المتقدمة على المفعول كما جعلت الواحد منهما قد يُحرم من مكانه الأصلي على جهة اللزوم، فالشبكة الموقعية لا تضمن للوظيفة الإعرابية أن تثبت حتى في موقعها الأصلي، وقد تتخلى هذه الوظيفة النحوية عن موقعها على جهة الجواز، وفي هذا وذاك عوائد نفعية إثرائية لنظام التركيب، وجهة اللزوم هي مظان الضرورات الصناعية (لفظية ودلالية). وجهة الجواز هي مظنة لوازم الانحراف الأسلوبي عن اللغة المألوفة.

والشروط النحويّة هي المنظم الحقيقي لهذه الموازنة بين الثبات والتحرك فعن طريق وظائفها المتعددة يكون اتساق العلاقات التركيبية، مع الحفاظ على خصوصية الموقعية لكل عنصر من عناصر الجملة.

وبوسعي بعد دراسة الشروط الموقعية أن أسجل نتيجة جوهرية خلاصتها:

(١) دلائل الإعجاز /٢٦٥.

(٢) العربية والوظائف النحوية /٦٥، د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي.

أن الأسس التي حُفظت (الرتبة المحفوظة) لأجلها، والمتمثلة في مقاصد: أمن اللبس، والمحافظة على ترابط الجملة، والمحافظة على رتب الصدارة وأحكامها، ومراعاة نظرية العامل وأحكامها ونحو ذلك، هي في الحقيقة أنفس الوظائف التي تؤديها شروط الرتبة المتحركة، مما يدل على أن النظام لا يسمح بتحرك طرفي الرتبة إلا حين يضمن لها خصائص آمنة، تقي التركيب من اللبس والخطأ التركيبي، وذلك بمنح الرتبة المتحركة خصائص الرتبة الأصلية في التركيب العربي وهي الرتبة المحفوظة.

المبحث الثاني

شروط الربط.

مدخل:

الربط هو علاقة نحوية بين أجزاء الجملة أو بين الجمل، سواء كانت هذه العلاقة بواسطةٍ لفظية أو بدون واسطة لفظية.

ولمّا كانت ظاهرة الربط في العربية هي المنظم الرئيس لتعلق الكلام بعضه ببعض، وظاهرة تمس بالدرجة الأولى الجوانب التداولية المتعلقة بالفهم والإفهام بين أصحاب النشاط اللغوي لمّا كان الأمر كذلك كان من الطبيعي أن يُعنى النحويون رحمهم الله بها في صدارة منجزاتهم اللغوية، فهذا سيبويه يتحدث عن مفهوم الربط دون إيراده بهذا المصطلح، بل يقدم الدرس النحوي عند سيبويه فهماً دقيقاً لأدوات الربط الأساسية مع لحظ معنى الربط في الأدوات التي تنوب عن الأدوات الرئيسة، يقول سيبويه :"وسألت الخليل عن قوله جلّ وعز: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[1]، فقال: هذا كلام مُعلَّقٌ بالكلام الأوَّل، كما كانت الفاء معلَّقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل"[2].

---

(١) سورة الروم، أية ٣٦

(٢) الكتاب ٣ / ٦٣.

ونجد سيبويه في أكثر من موضع في كتابه يقدّم التفسيرات النحوية لضرورة وجود الروابط في الجمل، ويقدّم تحليلات لمواضع حذف بعض الروابط، اعتماداً على مبدأ التقدير النحوي(١)،

ويبلغ نضج الظاهرة عنده إلى حد بيان الفرق بين تأدية الرابط لوظيفته في سعة الكلام وبين مراعاة مستوى النظم والاتساع فيه، كما يظهر من قوله:"وسألته عن قوله:إن تأتني أنا كريمٌ فقال:لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ من قبل أن "أنا كريمٌ" يكون كلاماً مبتدأ، و(الفاء) و(إذا) لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء"(٢).

وقد ظهر مصطلح الربط صراحة عند ابن السراج، في حديثه عن الأدوات التي تربط المفردات بعضها ببعض، والجمل كذلك، قال: "واعلم أنَّ الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع: إمَّا أن يدخل على الاسم وحده مثل:الرجل، أو الفعل وحده مثل: سوف، أو ليربط اسماً باسم: جاءني زيدٌ وعمرٌو، أو فعلاً بفعل، أو فعلاً باسم أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة، أو يكون زائداً"(٣).

وقد توالت جهود النحويين والبلاغيين رحمهم الله في الحديث عن الروابط النحوية، وخصائصها الدلالية، وخصائص الجملة التي تحتاج إلى الروابط، حتى أصبحت ظاهرة الربط أكثر وضوحاً حين أقام الجرجاني (٤٧١هـ) نظريته في النظم على أساس الربط والتعلق، وقد قال:"واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أنّ لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يُعلَّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"(٤).

إنَّ عمليات الربط في التركيب العربي عمليات إجرائية تركيبية دلالية في المقام

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٨٥، ١٠٢، ١٢٧.

(٢) الكتاب ١/٤٢

(٣) الأصول ١/٤٢

(٤) دلائل الإعجاز / ٥٥.

الأوَّل، حتى إنك ترى دلالات كثيرٍ من التراكيب نتاجاً لتقاطعات متتالية من عمليات الربط، ففي جملة صلة الموصولٍ مثلاً نجد أنَّ الموصول "مربوط بالصلة على وجه الاحتياج وإتمام النقص، وبها يتعين ويتعرّف، والصلة مربوطة بالاسم الموصول بواسطة الضمير الرابط الذي يقيّدها به، ويخصّصها لتعيينه ورفع الإبهام عنه، والضمير الرابط يربط الصلة بالموصول والموصول بالصلة من ناحية ويعود على الاسم الموصول مكتسباً منه التعريف من ناحية أخرى باعتباره مفسراً له"(١).

وقد أوصل بعض الباحثين أثر عمليات الربط في التركيب العربي إلى حد تأثيرها على أصل التركيب وتشكله؛ إذ يقول: "تنقسم الجمل المركبة إلى أنماط حسب: (أ) كيفية الربط بين حمولها، و(ب) وظيفة هذه الحمول داخل الجملة"(٢).

ومهما يكن من أمر فإنَّ الأثر التداولي للروابط في البناء النصي هو ما يشغل الدرس النحوي الحديث، "وقد احتل الربط بوجه خاص بكل صوره موقعاً متقدماً في التحليلات النصيةّ"(٣)، وازداد التأكيد على ما تداوله النحويون من "أنَّ الروابط تؤدي وظائف جوهرية تعمل على تنظيم بنية الخطاب وعالمه، وانتظام الجمل في النص دليلٌ على انتظام العناصر المكونة لهذا النص"(٤).

المواضع التي يشترط فيها الربط:

أولاً- المفردات التي تحتاج إلى الربط:

١- معمول الصفة المشبّهة(٥)، ويربطه الضمير ملفوظاً أو مقدرا، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُه،

(١) الضمير بنيته ودوره في الجملة / ٤٨٢.

(٢) الجملة المركبة / ٣٤ د. أحمد المتوكل.

(٣) علم لغة النص / ١٢٧. أ.د سعيد حسن بحيري.

(٤) أثر الروابط في البناء النصي /٧٩ د. فايز أحمد الكومي. مجلة علوم اللغة. العدد الثالث. المجلد الحادي عشر. وينظر: لسانية النص/ ٣١ وما بعدها. محمد خطابي.

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي / ١٧٨، الكافي لابن أبي الربيع ١٠٤١/٣، مغني اللبيب/ ٦٥٨، الأشباه والنظائر ١٤٩/٢.

وزيدٌ حسنٌ وجهاً، أي منه.

٢- ألفاظ التأكيد المعنوي: النفس والعين، وكلا وكلتا، وكلّ وجميع وعامة[(١)]، ويربطها الضمير الملفوظ نحو: جاءَ الرجلُ نفسُه.

٣- بدل الاشتمال، ويربطه الضمير ملفوظاً ومقدراً[(٢)]، نحو قوله تعالى :﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴿٢١٧﴾ ﴾[(٣)].

٤- بدل البعض، ويربطه الضمير ملفوظاً ومقدراً[(٤)]، نحو قوله تعالى :﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴿٧١﴾ ﴾[(٥)].

ثانياً- الجمل التي تحتاج إلى الرابط :.

١- جملة صلة الموصول، وتربط غالباً بالضمير ملفوظاً ومقدراً[(٦)]، نحو قوله تعالى :. ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴿٧١﴾ ﴾[(٧)]، ومثال التقدير قوله تعالى:. ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ ﴿٣١﴾ ﴾[(٨)].

٢- جملة الخبر ما لم تكن هي المبتدأ في المعنى[(٩)] في نحو قولك: زيدٌ قام أبوه، وقد أوصل ابن هشام روابطها إلى عشرة روابط[(١٠)].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٩٢/٣، مغني اللبيب /٦٦٢، الأشباه والنظائر ١٤٩/٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب /٦٥٧، همع الهوامع ١٤٨/٣.

(٣) سورة البقرة، آية ٢١٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب /٦٥٧، الأشباه والنظائر ١٤٨/٢..

(٥) سورة المائدة، آية ٧١.

(٦) ينظر: الأصول ٣٢٣/٢، التعليقة لأبي علي ٢٧٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٣، المقرب/٩١.

(٧) سورة الزخرف، آية ٧١.

(٨) سورة فصلت، آية ٣١.

(٩) ينظر: المقتضب ١٢٧/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٧١/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/١ شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٢٦٨/١.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب /٦٤٧.

٣- الجملة المفسّرة لعامل المشتغل عنه نحو: زيداً أكرمته، أو أكرمت أخاه[١].

٤- العاملان في باب التنازع[٢] ولابد من ارتباطهما إما بعاطف، كما في: قام وقعد أخوك، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴿٤﴾﴾[٣]، أو يكون ثانيهما جواباً للأول نحو قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴿٥﴾﴾[٤].

٥- جملة الحال، ورابطها إما الواو، أو الضمير، أو كلاهما[٥] نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴿٤٣﴾﴾[٦].

٦- جملة الصفة، ولا يربطها إلا الضمير[٧]، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴿٩٣﴾﴾[٨]، وقد يقدر الرابط.

٧- جواب اسم الشرط[٩]، ولا يربطه إلا الضمير في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ ﴿١١٥﴾﴾[١٠]، وقد يقدر في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب / ٦٥٧، الأشباه والنظائر ١٤٨/٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب / ٦٦٠، الأشباه والنظائر ١٤٩/٢.

(٣) سورة الجن، آية ٤.

(٤) سورة المنافقون، آية ٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٦٩/٢، التسهيل/ ١١٢، مغني اللبيب /٦٥٦، همع الهوامع ٢٤٩/٢.

(٦) سورة البقرة، آية ٤٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٨٦/١، الأصول ٢٦٧/٢، الكافي لابن أبي الربيع ١٠٣٨/٣، شرح المفصل ٥٢/٣.

(٨) سورة الأسراء، آية ٩٣.

(٩) يقيد ابن هشام اسم الشرط بالمرفوع بالابتداء، وقد مثل المبرد للزوم ربط جواب الشرط ولو كان اسم الشرط في غير موضع الابتداء بنحو: ما تركبْ أركبه، فـ(ما) في موضع نصب مفعول به، فإذا حذفت الضمير تقول: ماتركبْ أركبْ، يقول المبرد: "ولا يكون ذلك إلا على إرادة الهاء"، والسماع يرجح قول المبرد، إذ الشواهد بحاجة إلى رابط في الجواب ولو كان اسم الشرط غير مبتدأ كقوله تعالى:(ربنا من تدخل النار فقد أخزيته) وقوله (مَنْ يضلل الله فلا هادي له). ينظر: المقتضب ٥٩/٢، ٦٠، مغني اللبيب /٦٥٩، الأشباه والنظائر ١٤٩/٢.

(١٠) سورة المائدة، آية ١١٥.

﴿فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴿١٩٧﴾﴾[١]: أي منه أو في حجه.

٨- جملة جواب الشرط إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطا[٢]، وتربط بالفاء، وقد تربط بـ (إذا) في نحو قوله تعالى.: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[٣].

ثالثاً- الموضع المشترك بين المفردات والجمل.

١- جواب (أمَّا) الشرطية[٤]، ويربط بالفاء، سواء أكان الجواب مفرداً، نحو: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ أم كان جملة، نحو قوله تعالى.: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴿٨٠﴾﴾[٥].

ويمكن بعد هذا الحصر لشروط الربط تسجيل التحليلات والنتائج الآتية:

أولاً- الارتباط والربط في التركيب العربي.

يوثق بناء الجملة العربيّة لأجل ترابطه وتماسكه بوثاقين رئيسين:

الوثاق الأوَّل -

الارتباط الحاصل من العلاقات السياقية النحوية الناشئة من المعاني الوظيفية النحويّة، كعلاقة الإسناد، والتعدية، والسببية، والظرفيّة، والوصفية... إلى غير ذلك من العلاقات الارتباطية في الجملة، فإنَّ "مواقع الإعراب هي في جوهرها وصف وتحليل العلاقة القائمة بين مفردات الكلام وجمله، وإننا حين نقول إنّ هذا المفرد أو هاتيك الجملة وقعت وصفاً، أو خبراً، أو حالاً، أو ماشئت، فنحن نبين الرابطة

(١) سورة البقرة، آية ١٩٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤، ١٠٢، المقتضب ٢/ ٧٠، شرح التسهيل ٤/ ٧٦، ضرورة الشعر للسيرافي/ ١١٥.

(٣) سورة الروم، آية ٣٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٥، المقتضب ٢/ ٦٨، الأصول ١/ ٦٧، همع الهوامع ١/ ٣٤٧.

(٥) سورة الكهف، آية ٨٠.

والعروة التي تصلها بجارتها، وتجعلها تتشابك معها في خيط واحد، فهي وصف لها، أو خبر عنها، أو كاشفة لحالها، أو مزيلة لضربٍ من الإبهام غشي نسبتها، أو مفرداً من مفرداتها، وهكذا تجد دراسة مواقع الإعراب بحثاً دقيقاً وعميقاً، وممتعاً، في ربط الكلام وعلائقه"[٦].

الوثاق الثاني-

الربط، وهو علاقة أوجدتها اللغة بين معنيين أو عنصرين داخل الجملة أو بين جملتين. والغالب الأعم في هذا الوثاق الترابطي هو اللجوء إلى الوسائل اللفظية، وليست المعنوية الملحوظة.

وما ينبغي ملاحظته هو أنَّ مسائل شروط الربط تخلو من نوع الارتباط بالعلاقات النحويّة (الارتباط لا الربط)؛ ذلك لأن هذه العلاقات ليس محلها الشروط النحوية، إنّما هي من البناء الأساسي للكلام الذي لا يمكن تحقيق شرط الإفادة فيه بغير هذه العلاقات السياقية المعنوية النحويّة بين عناصر التركيب.

ثانياً- شروط الربط بين الجمل والمفردات.

مسائل شروط ربط الجمل تبلغ ضعف مسائل ربط المفردات، مما يعني أنّ الجملة في البناء اللغوي أحوج إلى الرابط من الكلمة المفردة، ويمكن تفسير ذلك بأمورٍ يرجع بعضها إلى طبيعة الجملة، وبعضها إلى طبيعة المفردات، وبعضها يرجع إلى طبيعتهما معاً، ومنها:

١- أنّ الأصل في المفردات الاتصال، والأصل في الجمل العربية الانفصال والاستقلال، وبذلك أصبحت الجملة مظنة الإفادة بذاتها، وخلوها في بعض التراكيب من الرابط قد يوهم باستقلالها؛ "لأنَّ الجملة في الأصل كلامٌ مستقل، فإذا قصدت جعلها جزءا من الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر"[٧].

(٦) دلالات التراكيب /٢٩٣ د. محمد محمد أبو موسى.

(٧) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج١/٢٦٨.

٢- أن عناصر الجملة من المفردات تكتفي في الغالب بالقرائن المعنويّة والعلاقات السياقية التي تكشف عن الترابط بينها، فعلاقة "الإسناد" بالتضافر مع قرينه المبنى مثلاً تكفي لبيان الترابط بين عنصري الفاعل أو نائبه وما أسند إليه في الإسناد الفعلي، وكذلك بين عنصري المبتدأ والخبر في الإسناد الاسمي(١)، فلما كانت المفردات في الجملة بهذه الخصيصة لم تكن الحاجة إلى الروابط اللفظية في المفردات كبيرة كاحتياج الجملة للحروف والأدوات الرابطة(٢).

٣- تولد المعاني بين الجمل وتتابع السياق يزيد من حاجة الجمل للروابط التي يتماسك بها نسيج النص اللغوي، فالمتكلم "إذا أراد أن يصل جملة بأخرى ويجعل إحدى الجملتين من تمام فائدة الأخرى، أو أراد أن يضيف معنى جديداً إلى مجموع عناصر جملة ما، إذا أراد المتكلم شيئاً من ذلك فإنّ عليه أن يأتي في سياق كلامه بقرائن لفظية تظهر وتوضح ما أراد، وهذه القرائن اللفظية هي في الغالب الأدوات الداخلة على الجمل، والأدوات الداخلة على الأجوبة، ولما كان ما سبق هو من شأن الجمل في العربية وكانت العلاقة قد تقوم بين الجمل في السياق العربي كثيرة، ولمَّا كانت المعاني التي قد تضاف إلى مجموع عناصر الجملة كثيرة، كثرت الأدوات وأنواعها الداخلة على الجملة للكشف عن علاقات بعضها ببعض في السياق أو لإضفاء معنى جديد إلى مجموع عناصر الجملة ولولا الأداة ما وجد هذا المعنى في الجملة"(٣).

٤- أن ربط الجمل في كثير من الحالات قد يتضمن ربط العناصر والمفردات داخل الجملة، وهذا ما يمثله الربط السياقي لأدوات الصدارة الداخلة على الجملة، فهي "كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه"(٤)، وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها /١٩١، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي ١/ ١٧٠ (مقالات في اللغة والأدب) د. تمام حسان

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها /١٩١، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي ١/ ١٧٠ (مقالات في اللغة العربية).

(٣) الموقعية في النحو العربي /٢٠٣.

(٤) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج١/٣٨٦.

هذا النوع من أنواع التعليق بالحرف بقوله:"والضرب الثالث، تعلّقٌ بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه، وذلك أنَّ من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد، وبعد أن يُسند إلى شيء، معنى ذلك: أنك إذا قلت: "ما خرج زيدٌ و "ما زيدٌ خارجٌ " لم يكن النفي الواقع بها متناولاً الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعاً من "زيد" ومسنداً إليه"[1].

فالمعنى الوظيفي الذي تؤديه أدوات الصدارة ينسحب على مجموع عناصر الجملة التي تتصدرها هذه الأدوات، فـ "كل ما دخل في حيز النفي مثلاً فهو منفي، واشتراك عناصر الجملة في معنى النفي الحادث بسبب تقدم الأداة يجعل الأداة سبباً في هذا الاشتراك، بمعنى أنها ربطت بين عناصر الجملة بتشريكها في معنى النفي، فأحكمت الصلة بين هذه العناصر"[2].

ثالثاً- وظائف شروط ربط الجمل.

يظهر من تحليل شروط ربط الجمل في النظام النحوي أن ثمة وظائف أساسية لهذه الروابط في عملية التواصل اللغوي، وإذا خصصنا الحديث عن روابط الجملة دون المفردات يمكننا رصد هذه الوظائف فيما يأتي:

١- أمن لبس توهم الانفصال. ٢- دفع توهم احتمالات دلالية ملبسة.

٣- تصحيح التركيب من الفساد.

وفيما يأتي تفصيل القول في كل وظيفة منها.

١- أمن لبس توهم الانفصال.

يقول الرضي عن تمثيل العائد للموصول في الصلة :"... لابد في الصلة من ضمير عائد، وذلك لما قلنا : إنَّ ما تضمنته الصلة من الحكم متعلقٌ بالموصول؛ لأنه إما

---

(١) دلائل الإعجاز /٦.

(٢) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي /١٧٨.

محكوم عليه هو أو سببه، أو محكومٌ به هو أو سببه، فلابُدَّ من ذكر نائب الموصول في الصلة، ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه، وذلك النائب هو الضمير العائد إليه، ولو لم يذكر الموصول في الصلة، لبقي الحكم أجنبيّاً عنه؛ لأنَّ الجمل مستقلةٌ بأنفسها لولا الرابط الذي فيها"(١).

ويقول ابن يعيش عن دور الضمير في الربط بين جملة الحال وصاحب الحال:"إنما يلزم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى؛ لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيدٌ لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً فلابد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به؛ لئلا يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد أمرين: إمَّا الواو، وإمَّا ضمير يعود منها إلى ما قبلها على ما تقدم"(٢).

ويقول الرضي عن دور الضمير في ربط جملة الصفة بالموصوف:"إنمَّا اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصوف وصفته، والموصول وصلته، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة، فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص أو تعرف، فلو قلت: مررتُ برجلٍ قام عمرو، لم يكن الرجلُ متصفاً بقيام عمرو بوجه، فلا يتخصص به، فإذا قلت: قام عمرو في داره، صار الرجل متصفاً بقيام عمرو في داره"(٣).

ويقول ابن يعيش عن دور (الفاء) التي تدخل على جواب الشرط إذا لم يصح تقديره شرطاً: "وأمَّا إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به: كالأمر والنهي والابتداء والخبر فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء؛ لأنها تفيد الإتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسببٌ عما قبلها"(٤).

---

(١) شرح الكافية (القسم الثاني) مج١/٢٠٤.

(٢) شرح المفصل ٦٩/٢.

(٣) شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/٩٨٦.

(٤) شرح المفصل ٢/٩.

وهنا أراني مضطراً إلى بيان العلاقة بين قانون الفصل والوصل في الدرس البلاغي وبين التفسير النحوي لهذا القانون من خلال حديثهم في باب العطف، وقضايا القطع والابتداء والاستئناف، ويمكننا القول بأن الجرجاني هو خير من صاغ قانون الفصل والوصل بعد دراسة تفصيلية لمسائله، حيث قال: "وإذْ قد عرفتَ هذه الأصول والقوانين من شأن فصل الجمل ووصلها، فاعلم أنَّا قد حصلنا من ذلك على أنَّ الجمل على ثلاثة أضرب:

جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة؛ لشبه العطف فيها لو عُطفتْ، بعطف الشيء على نفسه.

وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلاَّ أنه يشاركه في حكم، ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حقُها العطف.

وجملة ليست في شيءٍ من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون معه في شيء، فلا يكون إياه، ولا مشاركاً له في معنى، بل هو شيءٌ إنْ ذُكر لم يُذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواءً في حاله، لعدم التعلُّق بينه وبينه رأساً، وحق هذا ترك العطف البتة.

فترك العطف يكون إمَّا للاتصال إلى الغاية، أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطةٌ بين الأمرين، وكان له حال بين حالين، فاعرفه"(١).

فقانون الفصل والوصل يقوم على ثلاث ركائز:

١- الاتصال الذي ينشأ بين جملتين أو معنيين داخل الجملة بحيث تنشأ علاقة كعلاقة الشيء بنفسه، فلا حاجة لربط العلاقة بأداة.

٢- الانفصال وعدم العلاقة بين جملتين أو بين عنصر من عناصرها وآخر، فلا حاجة

(١) دلائل الإعجاز / ٢٤٣.

إلى الربط بأداة.

٣- (العطف) ويقابله في تفسيرنا النحوي: (الربط)، وهو "الواسطة بين الحالتين السابقتين؛ فهو علاقة تصطنعها اللغة بين المعنيين داخل الجملة الواحدة أو بين الجملتين؛ لأمن اللبس في فهم إحدى الحالتين السابقتين، أي لأمن لبس الارتباط، أو لأمن لبس الانفصال، فاللغة تلجأ إلى الربط حين ترى أنَّ ثمة علاقة بين طرفين، لكنها غير وثيقة، فإذا تركت الطرفين متجاورين بالربط فربّما فُهم أحياناً أنّ العلاقة بينهما منعدمة، ولولا هذه الفكرة ما نشأت أدوات الربط في العربية"(١).

وقد أشرت سابقاً إلى نماذج من التراكيب التي يؤدي فيها الربط دور أمن لبس فهم الانفصال، أمَّا دور أمن لبس فهم الاتصال فيمكن أن تمثل له بقولك:

- جاء أبو عبدالله ومحمد، فالأصل العميق لهاتين الجملتين هو الجملتان:

١-جاء أبو عبدالله. ٢-جاء محمد.

فلو حذفنا حرف العطف لصارت الجملة:

جاء أبو عبدالله محمدٌ فهذه الجملة الواحدة "تؤدي معنى دلالياً مختلفاً عن المراد بالجملتين...؛ إذ صارت العلاقة بين "أبو عبدالله" و"محمد" علاقة ارتباط دالة على معنى "عطف البيان"، وهي علاقة جعلت الاسمين بمنزلة الشيء الواحد، فأبو عبدالله هو نفسه محمد، والذي قام بالمجيء في الجملة شخص واحد لا شخصان، ومن أجل أمن اللبس في فهم علاقة الارتباط، ومن أجل الدلالة في الوقت نفسه على الشركة بين أبي عبدالله ومحمد في القيام بحدث المجيء لجأت العربية إلى أداةٍ من أدوات الربط، هي واو العطف"(٢).

وعن دور الرابط التوفيقي ووساطته بين الاتصال والانفصال يقول ابن يعيش عن

(١) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية /١٤٦ د. مصطفى حميدة.

(٢) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية /١٤٣.

أدوات العطف حال عطفها جملة على جملة:"والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونهما؛ لئلا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأنّ ذكر الأولى كالغلط، كما تقول في بدل الغلط: جاءني زيدٌ عمرٌو، مررتُ برجلٍ ثوبٍ، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف، ليصير الإخبار عنهما إخباراً واحداً"(١).

فإذا سلمنا بأنَّ وظيفة الرابط في أمن اللبس تتضمن:

١- أمن لبس فهم الاتصال. ٢- أمن لبس فهم الانفصال.

فالنتيجة التي نصل إليها من تحليل شروط ربط الجمل أنَّ النظام النحوي لم يشترط شروط الربط إلا لدفع توهم الانفصال، ولا يوجد في النظام شرطٌ من شروط الربط يقوم بدفع توهم الاتصال، مما يؤكد ما ذهب إليه النحويون أن الأصل في الجمل الاستقلال(٢)، ومتى ما خرجت عن هذا الأصل في النشاط اللغوي الإجرائي لزم اشتراط رابط يلزم من عدمه عدم صحة هذا التركيب اللغوي. فليست وظيفة الشرط النحوي تنسيق انفصال الجملة، بل الانفصال أصلٌ تفرضه الأحكام النحوية الأوليَّة في باب العطف وغيره، إنما وظيفته تنسيق اتصال الجملة بغيرها.

٢. دفع توهم احتمالات دلالية ملبسة:

يقوم الرابط بدفع الالتباس الدلالي في بعض التراكيب، بحيث يؤدي هذا الرابط وظيفته الأصلية وهي الربط بين أجزاء الكلام، هذا الربط ذاته يقوم بدور ترجيح دلالي في التركيب، ما كان ليكون هذا التركيب بعيداً عن الالتباس لولا وجود هذا الرابط، ولذلك مظاهر(٣) في النص اللغوي، منها:

---

(١) شرح المفصل ٨/٩٠.

(٢) ينظر: المرتجل /٣٤٠، شرح الكافية للرضي (القسم الأوَّل) مـج١/٢٦٨، شرح المفصل لابن يعيش١/٨٨، الحلل في الكلام على الجمل للعنابي /٣٧.

(٣) اعتمدت في هذه المظاهر على الأمثلة والشواهد التي جمعها د. تمام حسان في كتبه باعتبار أنَّه يُعنى بظاهرةَ "أمن اللبس" المتصلة اتصالا وثيقاً بـ (نحو القرائن والترخص فيها).

أن تتضمن الجملة الشرطية أكثر من إسناد يصلح أن يكون جواباً، فتقوم (فاء) الجواب بدور الربط، وبدور أمن اللبس، بتعيين الجواب الذي يدفع احتمالات جوابية أخرى، وله دلالات مختلفة غير دلالة جواب الشرط المراد.

يقول تمام حسان: "لاحظ أيضاً مكان الفاء مما يلي:

أ) أما الزاهدُ في الخير فغيرُ زاهد.

ب) أما الزاهدُ ففي الخير غيرُ زاهد.

ثم قارن بذلك عبارة: أما الزاهدُ في الخير غيرُ زاهد.

وسترى إن فعلت أنَّ الربط بالفاء قد حدد معالم الجواب، وأنقذ الكلام من براثن اللبس، أقول من براثن اللبس؛ لأنَّ اللبس يتربص بأنماط اللغة، فإذا لم يكن المتكلم على وعي بمواقع كلماته فلربما قال ما لا يريد أن يقول، أما إذا احتاط للمعنى برصد القرائن هنا وهناك فإنه لا يقع اللبس"(١)، ففي الأمثلة السابقة لاحظنا كيف تغيرت دلالة الجملة الشرطية بتغير موقع (الفاء)، ولاحظنا اللبس الذي يتسلل إلى التراكيب لو حذفنا أداة الربط، تلك التي أصبحت قرينة على موقع (الخبر) الذي يتحرك في التركيب بتحرك (فاء) الجواب.

ومن مظاهر أمن اللبس الدلالي أن تقوم (فاء) الجواب بدور الربط وبدور تعيين جملة الجواب، بحيث لو نزعنا الرابط من جملته لالتبس محل جملة الجواب بموقع إعرابي آخر يحتمله النص، ولا مرجح لأحدهما بغير الرابط، فلو تأملنا في قول الله تعالى: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ﴿١٦٠﴾﴾(٢)" لوجدنا جواب الشرط جملة اسمية منسوخة بلا النافية للجنس لا تصلح لمعاقبة الشرط، ومن هنا اقترن جواب الشرط بالفاء الرابطة لاحتمال ورود اللبس عليها، فلولا الفاء لصلحت جملة الجواب أن تكون حالاً من ضمير المخاطبين الذي في ﴿يَنصُرْكُمُ﴾،

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/١٥٦.

(٢) سورة آل عمران، آية ١٦٠.

ولظلَّ السامع ينتظر الجواب الذي لا دليل على حذفه، ويقال هذا أيضاً في نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ﴿٢٧٢﴾﴾[١]، ونحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ ﴿٤٦﴾﴾[٢]، لأن الفاء منعت الجار والمجرور أن يتعلق بفعل الشرط"[٣].

ومن مظاهر هذه الوظيفة الدلاليَّة أن يصل الأمر إلى أن تكون أداة الربط هي المعيّنة لأسلوب الشرط في التركيب، بحيث لو حذفنا هذه الأداة لأمكن قراءة التركيب على غير الأسلوب الشرطي، "فإذا قلنا مثلاً : إنْ رجلٌ منهم كلّمك فكلّمْه"، فإن الفاء هنا رابطة بين الجواب والشرط، ولو أزيلت لصح في (إنّ) التي في صدر الجملة أن تكون مخففة من الثقيلة، وأن يكون فعل الأمر بغير الفاء على سبيل الاستئناف، ولكن وجود الفاء أزال هذا اللبس الممكن، ولا شك أن الفاء حين تزيل اللبس تكون قرينة لفظية على المعنى بربطها بين الشرط والجواب"[٤].

٣. تصحيح التركيب من الفساد:

تبلغ أهمية الرابط في الجملة العربية إلى حد أنَّ بعض التراكيب تفسدُ حال غياب الرابط عن الاسناد، فهي لا تؤول بغير الرابط إلى آفة اللبس فحسب، بل تؤول إلى فساد ذلك التركيب مباشرة، يقول ابن يعيش عن دور الضمير في ربط جملة الخبر:"ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدأ، وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكرٌ يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبراً، وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ، ولا تكون خبراً عنه ألا ترى أنك لو قلت: زيدٌ قام عمرٌو، لم يكن كلاماً لعدم العائد، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بدٌ من العائد"[٥].

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٧٢.

(٢) سورة فصلت، آية ٤٦.

(٣) البيان في روائع القرآن١/١٥٥.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها /٢١٥.

(٥) شرح المفصل ١/٨٨.

رابعاً- وظائف شروط ربط المفردات:

شروط الربط اللازمة في المفردات تمثل نوعاً خاصاً من الربط، وهو ربط الاسم المحض بالاسم المحض، وهو ربطٌ لايبعد عن مقاصد الربط في الجمل، إذ جميع المسائل فيه إنما هي لربط الكلام بعضه ببعض، ولأمن لبس فهم الانفصال بين الاسمين.

ففي بدل البعض والاشتمال يساعد الضمير الرابط على الإفادة الدلالية من أسلوب الإبدال التركيبي، إذ "الفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد، الإبهام لما فيه من التأثير في النفس، وذلك أن المتكلم يُحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالأوَّل"(١) ففي قولك:

- رأيتُ القومَ أكثرَهم.
- أعجبني عبدُالله فضلُه.

نجد أن الضمير المتصل ببدلي البعض والاشتمال، إنما جيء به "ليحصل الربط"(٢) للبدل بالمبدل منه، أي رابط لما هو بعض من الكل أو صفةٌ مخصوصة من العموم.

أما اشتراط الربط في التأكيد المعنوي فله وظيفتان في التفسير النحوي، ففي نحو قولك:

- جاء زيدٌ نفسُه. أنفق الرجلان كلاهما. وصل القومُ جميعُهم.

نجد أن الضمير الرابط أكسب ألفاظ التوكيد التعريف مما جعلها مؤهلة لتبعية المؤكَّد بالتأكيد؛ "لأنَّ حاله كحال الموصوف، كما أنّ حال الطويل وأخيك في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء؛ لأنه يلحقها ما يلحق الموصوف من الإعراب"(٣)، وأكثر

---

(١) شرح الكافية للرضي (القسم الأوَّل) مج٢/١٠٧٨.

(٢) همع الهوامع ١٤٨/٣.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٣.

نحاة البصرة ينصون على أن النكرات لا تؤكد بالتأكيد المعنوي، وإنما تؤكد بالتأكيد اللفظي، فلا يجوز:

ـ قرأت كتاباً كلَّه؛ "لأن النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم، وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، فأمَّا التوكيد اللفظي فهو أمرٌ راجع إلى اللفظ وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه؛ خوفاً من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه، فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي، فأما المعنوي فإنما المراد منه الحقيقة، ولذلك أعيد المعنى في غير ذلك اللفظ، وأمرٌ آخر أن الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيداً لها؛ لأن التوكيد كالصفة، وذهب الكوفيون[١] إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة"[٢].

أمَّا الوظيفة الأخرى التي يؤديها الضمير الرابط المتصل بـ (النفس، والعين، وكلا، وكلتا، وكل، وجميع) فهي أمن لبس توهم غير التوكيد، فلا يُستغنى عن الضمير في قولك:

ـ قبضَتُ المالَ كلَّه؛ "لأنَّ (كلاً) تكون توكيداً وغير توكيد، وتتقدم في أول الكلام إذا قلت: كلُّكم ذاهبٌ فصار بمنزلة "نفسه" و"عينه"؛ لأنّ كل واحد منهما يكون توكيداً وغير توكيد[٣]، فإذا أكدت به لم يكن بُدٌّ من إضافته إلى ضمير المؤكد حتى يُعلم أنه توكيد".

ومما سبق يتضح أنّ الضمير الرابط في التوكيد المعنوي يقوم بوظيفتين تركيبيتين: وظيفة دلالية؛ إذْ تعرّف المؤكّد بالضمير ليصلح أن يكون توكيداً، ووظيفة أمن اللبس الناتجة عن ربط التوكيد بالمؤكَّد.

---

(١) ينظر: الإنصاف ٤٥١/٢، أسرار العربية/٢٩٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٠٣/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣.

(٣) نتائج الفكر للسهيلي / ٢٨٦.

أمَّا معمول الصفة المشبهة، سيؤدي الضمير فيه وظيفة الربط المحض سواء كان ظاهراً أو مقدراً[١].

- زيدٌ حسنٌ وجهُه. - خالدٌ جميلُ الظاهرِ أي ظاهرُه.

فالضمير العائد الملفوظ أو المقدر قد ربط بين معمول الصفة المشبهة (وجه، الظاهر) ومرجع هذا الضمير (زيد، خالد).

خامساً- العوامل المؤثرة في تحليل النحاة لظاهرة الربط

هناك مؤثرات كامنة في التركيب اللغوي استجاب لها التحليل النحوي لظاهرة الربط، وهذه المؤثرات لا يمكن الاقتصار على أحدها في تفسير دواعي الربط في التركيب، بل يجب مراعاتها جميعاً، ويبقى العنصر الدلالي وملابساته في التركيب له دور فاعلٌ ومؤثر في عملية الربط، ويمكن إيجاز هذه المؤثرات في العناصر الآتية:

١- التبادل الإحلالي بين المفرد والجملة.

٢- التمايز بين المحل الإعرابي والموضع التركيبي.

٣- دلالة التركيب العام وتأثيره على احتياج عناصر الجملة للربط.

٤- مستوى العلاقة الدلالية بين طرفي الارتباط.

وفيما يأتي تحليل هذه المؤثرات:

١- التبادل الإحلالي بين المفرد والجملة.

يقول ابن الخشاب (٥٦٧هـ) :"واعلم أن أصل الجملة الاستقلال بنفسها، والمفرد ليس كذلك، إلا أنَّها قد تقع موقعه في بعض الاستعمال فتكون كغير المستقل، ويُحكم عليها بإعراب في موضعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه"[٢]. ثم يقول

(١) ينظر: مغني اللبيب /٦٥٨.

(٢) المرتجل / ٣٤٠.

:"واعلم أنَّ هذه الجمل التي وقعت مواقع المفردات، فحكم لها بإعرابها في الموضع لا تعرى من ذكر يرجع إلى المذكور الذي كان ذلك المفرد الذي نابت هذه الجملة منابه تابعاً له وثانياً"(١).

فحلول الجملة محل المفرد الذي هو أصل المواقع الإعرابية، أعطى الجملة صفة عدم الاستقلال، فكان الرابط، هو العلقة وهو الدليل على خروج الجملة عن أصل استقلالها.

ونؤكد هنا على أمرين:

الأمر الأوَّل- أن قولهم:"كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها، فلتلك الجملة موضع من الإعراب" يُعد ضابطاً لمعرفة الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محلَ لها من الإعراب، وقد فسّر الرضي هذا الضابط بالآتي:

- "واعلم أنَّ صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أنْ لم تكن، لايدل على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد"(٢).

- "ولا نقول إنّ الأصل في هذه المواقع في المفرد، كما يقول بعضهم، وإنّ الجملة إنما كان لها محل لكونها فرع المفرد، لأن ذلك دعوى بلا برهان، بل يكفي في كون الجملة ذات محل: وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد هناك"(٣).

ونستنتج من ذلك أن وقوع الجملة محل المفرد لايستلزم إمكان الكلام بذلك.

الأمر الثاني- أن النحويين الذين وضعوا هذا الضابط يدركون مفهومه الحقيقي الذي أشرت إليه سابقاً، بدليل أنَّهم نصوا على وجود مواقع إعرابية لا يقع فيها المفرد، يقول أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ): "كون المفرد هو الأصل في هذا الباب، والحكم على الجملة بأنها في موضعه، لا يوجب إجازة وقوع المفرد ههنا؛ألا ترى أنَّ في

(١) المرتجل / ٣٤٣.
(٢) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج١/٢٧٨.
(٣) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج٢/٩٨٣.

كلامهم مواضع أصلها للمفرد، ولم يجز مع ذلك وقوع المفرد فيها، فمن ذلك قولهم: كاد زيدٌ يذهبُ وقوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾[1] و﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴿٤٠﴾﴾[2]،

وقولهم: ما أحسنَ زيداً، وقولهم: اذهبْ بذي تسلمُ[3]، فكما أنّ هذه جمل واقعة موقع المفرد، ولم يستجيزوا استعمال الأسماء المفردة الواقعة هذه الجمل مواقعها، كذلك لم يستجيزوا استعمال المفرد في موضع هذه الجملة"[4]، وقد أدخل سيبويه هذه الظاهرة ذاتها في إطار قاعدة كلية بقوله:" ولكنهم لا يستعملون الاسم؛ لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسقطاً"[5].

٢.التمايز بين المحل الإعرابي والموضع التركيبي:

هذا التفسير يمكن أن يقدّم تحليلاً لاشتراط الرابط في الجمل التي لامحل لها من الإعراب، فقد أشرت إلى أن وقوع الجملة التي لها محل من الإعراب موقع المفرد جعل لها صفة عدم الاستقلالية، ومن ثم قام الرابط بدور تعليق الجملة بالبنية الكبرى أو الجملة الكبرى، غير أنّ هذا التفسير لايمكن حمله على الجمل التي لا محل لها من الإعراب كجملة صلة الموصول.

إنّ معنى قولنا :(جمل لا محل لها من الإعراب) أي إنها: منقطعة عن العوامل قبلها، لأنَّها لا تؤول بمفرد، فمعنى الانقطاع هو"عدم التعلق الصناعي بإتباع أو إخبار أو حالية، ولا يضر الارتباط معنًى بغير ذلك"[6].

وعلى ضوء ذلك يمكننا القول بأنَّ تصنيف الجمل إلى جمل ذات محل وأخرى لا

---

(١) سورة النور، آية ٤٣.

(٢) سورة النور، آية ٤٠.

(٣) ينظر: الكتاب ١٥٨/٣.

(٤) المسائل الحلبيات / ٢٤٩.

(٥) الكتاب ١٢١/٣.

(٦) حاشية الأمير على مغني اللبيب ٤٦/٢.

محل لها "لم يكن مدخله الأول معتمداً على مطلق التركيب ولا مطلق الاستقلال وتمام الفائدة أو عدمها بل كان المحل الإعرابي: توفره أو عدم توفره، ورائزه إمكان حلول المفردة محله، ولما كان المحل الإعرابي ناتجاً عن العمل دائماً أفضى هذا الأمر إلى كون الجملة التي لها محل معمولات دون الجملة المستغنية، ولمَّا كان انعدام العمل الإعرابي راجعاً إلى انعدام العامل تارة وقيام العلاقة التركيبية على غير العمل تارة أخرى أفضى الأمرُ إلى كون الجمل التي ليس لها محل تكون جملاً مستقلة في صورة انعدام العامل (الجمل الابتدائية والاستئنافية والاعتراضية والتفسيرية وما كان تابعاً لجملة من هذه الجمل)، وإلى جمل غير مستقلة متى كانت العلاقة التركيبية قائمة على غير العمل (علاقة الصلة بالموصول)، لكنَّ غياب التمييز بين انعدام المحل الإعرابي بسبب انعدام العامل وانعدامه بسبب قيام العلاقة التركيبية على غير العمل الإعرابي أفضى إلى اعتبار الجملة الصلة لا محل لها، وهو أمرٌ لعمري صحيح من منظور محلاَّت الرفع والنصب والجر، لكن انعدام المحل الإعرابي لا يعني بالضرورة الاستقلال وانعدام التركّب، بل إنه يعني وجود محل لكنه غير قائم على الإعراب يمكن أن نعتبره موضعاً بنيوياً تركيبياً لا محلاً إعرابياً، ولم يكن هذا الضرب في المواضع غائباً عن النحاة، فكم أشاروا ونبهوا إلى أنَّ الموصول وصلته بمثابة الاسم الواحد[1]، وفي هذا المذهب قولٌ صريح بخروج الصلة من صنف الكلام المستغني"[2].

فنظرية الربط في التحليل النحوي لا تقتصر على العلاقة العاملية التي تفرض عدم استقلال الجمل التي لها محل من الإعراب وهو كما ترى فرض من خارج هذه الجملة عليها وإنمَّا الربط يتعدى ذلك إلى حالة غياب العمل، لقيام العلاقة على غير العمل بين الجملة الكبرى والجملة التي لا محل لها، فعلاقة الصلة بالموصول كعلاقة الصفة بموصوفها أو كعلاقة (ال) بمصحوبها علاقة تركيبية راسخة، لكنها لا تقومُ على عامل ومعمول، فكل جملة لها موضع تركيبي هي مؤهلة لاحتواء الرابط ولو لم تكن ذات محل إعرابي، فالصلة لا تعوض بمفرد؛ لأن موضعها ليس موضعاً إعرابياً، لكنها

(١) ينظر : الكتاب ١/١٢٨، ١/١٨٦، المقتضب ٢/٣٤٠، الأصول ١/٢٤٣.

(٢) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ١/٣٢٠ محمد الشاوش.

تحتوى على موضع تركيبي، وما يُقال في صلة الموصول يمكن قوله في جواب الشرط الذي لا محل له من الإعراب.

٣. دلالة التركيب العام وتأثيره على احتياج عناصر الجملة إلى الرابط:

من الأدوات الداخلة على الأجوبة للربط (الفاء) التي تدخل على جواب (أمّا) الذي محله الإعرابي هو الخبر في نحو قولك : أما عبدُالله فمنطلقٌ يقول سيبويه :"وأما (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول:عبدُالله مهما يكن في أمره فمنطلقٌ ألا ترى أنَّ الفاء لازمةٌ لها أبداً"[١].

فالفاء تدخل على الجواب أصالة للربط، أمّا دخولها على الخبر المفرد فلأجل دلالة الجزاء، فمعنى الجزاء في (أمَّا) هو الذي ألزمه ما يقوم مقام الجزاء من الشرط وهو (الخبر) ما يلزم الجزاء إذا لم يصح تقديره شرطاً وهو (الفاء) الرابطة، يقول السيوطي:"لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيءٍ في خبر المبتدأ، لكنها لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلَت، وهو الشرط والجزاء"[٢].

٤. مستوى العلاقة الدلالية بين طرفي الارتباط:

التحليل النحوي ينص على تأثير مستوى الارتباط المعنوي بين المترابطين في الاحتياج إلى وجود الرابط في التركيب أو عدمه. وهذا المؤثر يكون في ربط الجمل وربط المفردات.

يقول المبرد في ربط جملة الخبر بالمبتدأ :"واعلم أنَّ خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى؛ نحو :زيدٌ أخوك، وزيدٌ قائمٌ. فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأوَّل، فيكون له فيه ذكر. فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٥ وينظر: المقتضب ٢/٦٨، شرح الأشموني ١/٣٥٣.

(٢) همع الهوامع ١/٣٤٧.

محال"[١].

وفي ربط المفردات اشترط النحويون الرابط في بدل البعض وبدل الاشتمال، دون بدل الكل؛ لأنَّ البدل يمثِّل من المبدل منه نسبة معنوية، إمَّا بالكلية، أو بالبعضية، أو بالاشتمال، وعلى مدار ذلك تكون العلاقة بينهما من حيث المعنى علاقة اتحاد أو علاقة مغايرة، ولذلك لم يحتج بدل الكل إلى ضمير[٢]؛ لأنّه هو والمبدل منه يطلقان على ذات واحدة، بحيث لو حذف الأول اكتفى الثاني بنفسه ولم يطلب الأول، نحو:

- جاء زيدٌ أخوك.

ولو تبادلا في الموقع لم يتغير المعنى في نحو:

- جاء خالدٌ أخوك، وجاء أخوك خالدٌ.

والمحصلة أن بدل الكل يرتبط بالمبدل منه من حيث المعنى، ومن حيث المطابقة في الجنس والعدد والإعراب، ولكنه لا يُربط بواسطة الضمير؛ لأنَّ مستوى العلاقة الدلالية بين بدل الكل والمبدل منه وصلت إلى حدّ التناص المعنوي.

<u>سادساً- أنواع الروابط في مسائل الاشتراط، وخصائصها المؤثرة في التحليل النحوي.</u>

. أنواع الروابط:

مسائل شروط الربط اللازمة في التركيب تشمل نوعي الروابط اللغوية: الروابط الملفوظة، والروابط الملحوظة بالمعنى، ويمكن حصر هذه الروابط في الآتي:

١- الضمير، وهو الأصل في الربط[٣]، وأكثر الروابط تأدية لوظيفة الربط في

---

(١) المقتضب ١٢٧/٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٢/١٠٨٦، مغني اللبيب/ ٦٥٨، الأشباه والنظائر ١٣٨/٣.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب /٦٤٧.

التركيب العربي، ويربط بارزاً ومستتراً ومحذوفاً في نحو: السمنُ منوانِ بدرهم، أي منه.

بل إنه السبب الرئيس لكثرة الربط الإحالي في الجملة العربية[١]، يقول الرضي: "وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلامٌ مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابُدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير؛ إذ هو الموضوع لمثل هذه الغرض فمن ثمَّ قيل في بعض الأخبار كما يجيء، إنَّ الظاهر قائمٌ مقام الضمير"[٢].

ويخضع الضمير الرابط لقواعد الإضمار التركيبية، وبين وظيفة الربط وقواعد الإضمار التركيبية تأثير وتأثر، ولذلك نجد أنَّ الضمير الرابط قد يخرج من طريقة الربط الغالب، وهو ربط اللاحق بالسابق إلى عكس ذلك، كربطه للمبتدأ بالخبر وليس الخبر بالمبتدأ في نحو: في الدارِ صاحبُها. فلو قيل: صاحبُها في الدار، لكانت الجملة لحناً، لعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة[٣] في غير حالاته المستثناة[٤].

ويلاحظ أنّ مجال الربط لا يتعدى الجملة، "ذلك أنَّ الربط تعليق عنصر بآخر في نفس الجملة حتى لا يُعدّ أجنبياً عنها، لهذا فالضمير الرابط... لا يخترق حدود الجملة، في حين أنَّ الضمير العائد يمكن أن يعود على عنصر من نفس الجملة، كما يمكن أن يعود على عنصر خارجها، فكل رابط عائدٌ وليس كل عائد رابطاً"[٥].

٢ـ اسم الإشارة، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٦]، والإشارة من روابط الخبر بالمبتدأ.

---

(١) الربط بالإحالة يشمل الربط بالضمير وغيره، كالربط باسم الإشارة، والربط بإعادة اللفظ.

(٢) شرح الكافية (القسم الأول) مج١/٢٦٨.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٣، شرح التسهيل ١/٣٠٢، شرح الأشموني ١/٢١٣.

(٤) ينظر: المقتضب ١/١٠٢، ٢/١٤٢، الخصائص ١/٣٠٠، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦١.

(٥) الضمير، بنيته ودوره في الجملة /٤٧٤.

(٦) سورة الأعراف، آية ٢٦.

٣. التكرار بإعادة اللفظ نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾[١]، والتكرار باللفظ من روابط جملة الخبر بالمبتدأ.

٤. العموم الذي يدخل تحته المبتدأ، نحو قولك: خالدٌ نعم الرجلُ.

٥. الواو، وتربط جملة الحال في نحو قوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۝٥﴾[٢].

٦. الفاء، وتربط بين الشرط والجزاء الذي لا يصلح تقديره شرطاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ۝٢٨﴾[٣]، وكذلك في جواب (أما) في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ۝١٧﴾[٤].

وقد تنبه الرضي لرابط آخر يربط بين الشرط والجزاء الذي لا يصلح لمعاقبة الشرط وهو رابط: المناسبة اللفظية، يقول: "إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً؛ فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه"[٥].

الأصل في الروابط بين الملفوظ والملحوظ:

١- الأصل في روابط مسائل الاشتراط هو أن يكون الرابط ملفوظاً، وليس ملحوظاً بالمعنى، فكل مسائل الاشتراط لها روابط لفظية، يشاركها في بعض المسائل روابط معنوية، وقد أشرت سلفاً إلى رابط العموم في جملة الخبر، وأشير هنا إلى رابط ملحوظ نص عليه ابن هشام بقوله: "العاملان في باب التنازع، فلابد من ارتباطهما إمَّا بعاطف كما في: "قاما وقعد أخواك، أو عمل أولهما في ثانيهما،

---

(١) سورة الحاقة، الآيتان ١، ٢.

(٢) سورة الصف، آية ٥

(٣) سورة التوبه، آية ٢٨.

(٤) سورة فصلت، آية ١٧.

(٥) شرح الكافية (القسم الثاني) مج٢/٩٣٤.

نحو : ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ۝٤﴾[(١)] ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ۝٧﴾[(٢)]، أو كون ثانيهما جواباً للأول، إمَّا جوابية الشرط، نحو : ﴿تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ۝٥﴾[(٣)]، أو جوابية سؤال، نحـو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[(٤)]، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط"[(٥)]، فعلاقة عمل الأول في الثاني، وعلاقة الجوابية هي روابط ملحوظة لا ملفوظة، على أنه "ليس معنى كون العلاقة معنوية أنها مبتورة الصلة بالألفاظ، كما أنه ليس مقتضى كون الرابطة لفظية أنها منبتة الصلة بالمعنى"[(٦)].

خصائص الرابط وخصائص المربوط به.

يشير النحويون رحمهم الله في تحليلاتهم إلى خصائص معينة للرابط (لفظية ودلالية) تؤهله لموضع محدد دون غيره، وإلى خصائص تؤهل هذا الموضع لذلك الرابط دون غيره من الروابط.

فمثال خصائص الرابط قول الرضي في الجواب الذي لا يصح تقديره شرطاً: "وإن لم يصلح له فلابد من رابط بينهما، وأولى الأشياء به: الفاء، لمناسبته للجزاء معنًى، لأنَّ معناه: التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك، هذا إلى خفتها لفظاً"[(٧)].

ومثال خصائص الجملة اختصاص جملة الحال بالربط بالواو؛ "لأنَّ الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام، فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط، فصُدِّرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعني الواو التي أصلها الجمع، لتؤذن من أول الأمر بأنَّ الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما خبر المبتدأ والصلة والصفة، فإنَّها لا تجيء

(١) سورة الجن، آية ٤

(٢) سورة الجن، آية ٧.

(٣) سورة المنافقون، آية ٥.

(٤) سورة النساء، آية ١٧٦.

(٥) مغني اللبيب / ٦٦٠، وينظر: الأشباه والنظائر ١٤٩/٢.

(٦) مقومات الجملة العربية /١٥٧ د. علي أبو المكارم.

(٧) شرح الكافية (القسم الثاني) مج٩٣٤/٢.

بالواو؛ لأن الخبر يُتم الكلام، وبالصلة يتم جزء الكلام، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً... بلى، قد تصدر الصفة والخبر بالواو، إذا حصل لها أدنى انفصال، وذلك بوقوعهما بعد (إلا) نحو ما حسبتك إلا وأنت بخيل، وما جاءني رجلٌ إلا وهو فقيرٌ وأمَّا الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال، فلا ترى أبداً مصدرة بالواو"(١).

فكأنَّ الأصل هو ربط الفضلات بالواو، وربط ما كان من تمام التركيب بالضمير.

وقريبٌ من هذا التحليل ما قدَّمه السكاكي (٦٢٦هـ) في فن "الوصل والفصل" من قراءة تحليلية بلاغية عامة تقوم على ما تعارف عليه النحويون رحمهم الله من نوعي الإعراب(٢):

إعراب الاتباع (البدل والوصف وعطف البيان والتأكيد وإتباع الأوَّل في الإعراب بواسطة حرف).

إعراب غير قائم على التبعية (الخبر ليس تابعاً للمبتدأ).

ويبني على هذا التقسيم أنَّ الإعراب القائم على غير الإتباع لا يصح فيه العطف بأحد حروف العطف، لعدم توفر شرط العطف وهو توفر المعطوف. والقسم الأخر هو الإعراب القائم على التبعية، فإن كان قائماً على البدلية، والوصف والبيان والتأكيد فلا يصح فيه الربط بالواو؛ لأن شرط الربط بالواو أن يكون الثاني مغايراً للأول في ذات المعطوف وفي المعنى(٣)، ومن ثم يبقى الإعراب الذي هو على (التبعية والثاني فيه ليس الأوَّل) هو المستحق للربط بالحرف(٤).

تعدد الروابط في الجملة:

مسائل شروط الربط تدل على إمكانية اجتماع أكثر من رابط في الجملة، وذلك

---

(١) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج١/٦٧٣.

(٢) ينظر: لباب الإعراب للإسفراييني /٣٨٦.

(٣) ينظر: الأصول ٢/٣١٩.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم /١٢٠.

على طريقتين:

الأولى- أن يكون أحدهما لمجرد تأكيد الربط، كاجتماع الواو والضمير لربط جملة الحال في نحو قول الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴿٤٣﴾﴾[1]، والرابطان في الآية الكريمة هما: الواو، والضمير (أنتم)، وفي ذلك "تأكيد ربط الجملة بما قبلها"[2].

الثانية- أن يكون لكل رابط وظيفة ربط خاصة تحتاج إليها الجملة للارتباط بما قبلها، ولا يستغني بأحدهما عن الآخر.

ولقد نص ابن هشام في حديثه عن المواضع العشرة التي يحتاج فيها إلى الضمير للربط على موضع "جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء[3]"، وقد مثل له بقول الحق عز وجل: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١١٥﴾﴾[4]، فالهاء في ﴿أُعَذِّبُهُۥ﴾ الأولى تعود إلى اسم الشرط (مَن) الواقع في محل مبتدأ، فلو تصورنا حذف هذا الضمير لفظاً وتقديراً ليصير الكلام: فمن يكفر بعد منكم فإني أعذب عذاباً لا أعذب أحداً من العالمين، لو تصورنا هذا لكان الجواب غير مرتب كشأن كل أجوبة الشرط على الشرط، "إذ إنَّ الجواب في هذا التركيب سيكون مجرد إخبار يحمل معنى التهديد بأنه تعالى يعذِّبُ وليس في السياق القرآني عندئذ ما يجعل العذاب الموصوف بجملة ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ واقعاً على ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ﴾[5]، كل هذا يؤديه الضمير مع وجود (الفاء) الداخلة على الجواب وجوباً، فهي لم تغن عن وجود الضمير، وذلك لأنَّ وظيفتها هي ربط جملة الجواب بجملة الشرط، ووظيفة الضمير ربط الجواب باسم الشرط، وإن كان كلا الرابطين متواجدين في جملة واحدة، وهي جملة الجواب.

---

(١) سورة النساء، آية ٤٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢، وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٣٦/٢.

(٣) مغني اللبيب /٦٥٩.

(٤) سورة المائدة، آية ١١٥.

(٥) الموقعية في النحو العربي /٢٥٨.

صلاحية أكثر من رابط للجملة:

الحاجة الدلاليّة ومتطلبات القواعد التركيبيّة يُعدَّان مسوغين كافيين لأن يكون للجملة أكثر من أداة صالحة للربط.

أمَّا الحاجة الدلاليّة فنعني بها أنَّ الروابط النحوية مع قيامها بوظيفة الربط لا يمكن أن تنسلخ من دلالاتها الأصلية، فهي في السياقات اللغوية تحمل معاني، غير أنَّها في سياق معين وفي جملة معينة تُوظف دلالتها في مجال الربط بين أجزاء الجملة، وهذا المسوّغ يجري وفق السنن اللغوي الذي ينص على أنّ الاختلاف في الصيغة والتركيب يؤدي إلى الاختلاف في المعنى، فالضمير وواو الحال يؤديان وظيفة الربط في الجملة الحالية، غير أن الحاجة الدلالية لدى العربي هي التي تتحكم في اختيار كيفية الربط، يقول الجرجاني: "فاعلم أنَّ كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من (الواو)، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأوَّل في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالاً، ثم اقتضت (الواو) فذاك لأنك مستأنف بها خبراً، وغيرُ قاصدٍ إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات.

تفسير هذا: أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ يسرعُ كان بمنزلة قولك: جاءني زيدٌ مسرعاً، في أنك تثبت مجيئاً في إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبراً واحداً، وتريد أن تقول: جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة"[(١)].

"**وإذا قُلت:** جاءني وغلامُه يسعى بين يديه، ورأيتُ زيداً وسيفُه على كتفه، كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبراً، وابتدأت إثباتا ثانياً لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على كتفه. ولمّا كان المعنى على استئناف الإثبات، احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك: زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ ذاهبٌ والعلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحُ. وتسميتنا لها (واو الحال)، لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضمّ جملة إلى جملة"[(٢)].

(١) دلائل الإعجاز/٢١٣.

(٢) دلائل الإعجاز/٢١٤.

بل إننا نجد سيبويه يبين العلاقة الدلالية بين الربط بالواو وعدمها، إذ يقول: "وبعض العرب يقول: كلّمته فوه إلى فيّ، كأنه يقول: كلّمته وفوه إلى فيّ، أي كلمته وهذه حاله، فالرفع على قوله: كلّمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلّمته في هذا الحال، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل. وأما بايعتُه يداً بيد فليس فيه إلا النصب، لأنَّه لا يحسن أن تقول: بايعته ويدٌ بيد، ولم يُرد أن يُخبر أنه بايعه ويده في يده، ولكنه أراد أن يقول: بايعته بالتعجيل، ولا يُبالي أقريباً كان أم بعيداً، وإذا قال: كلّمته فوه إلى فيّ، فإنما يريد أن يُخبر عن قربه منه، وأنه شافهه، ولم يكن بينهما أحد"[١].

أما متطلبات القواعد التركيبية المسوّغة لأن يكون للجملة أكثر من رابط فهي التي جعلت النحويين رحمهم الله يحكمون في مواضع بوجوب الربط بالضمير في جملة الحال، وفي مواضع بجواز الاكتفاء بواو الحال، وفي مواضع بوجوب اقترانهما، وفي مواضع يستحبون بعض ذلك لا على سبيل الوجوب[٢]، ومتطلبات القواعد التركيبية قد تكون لغرض معنوي، كمنعهم الربط بالواو بين الجملة الحالية والجملة التي تكون فيها إذا كانت الجملة الحالية مؤكّدة لمضمون جملة قبلها[٣]، مثل قول الله عز وجل ـ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ۝٢﴾[٤] في حال الأخذ بالوجه الإعرابي الذي يجعل ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ جملة اسمية، وجملة ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ جملة حالية مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو: جاء زيدٌ نفسُه لا تدخل هنا[٥]؛ لأنَّ المؤكَّد فيها نفس المؤكد في المعنى، فلو دخلت الواو لكان أشبه بعطف الشيء على نفسه[٦].

وقد تفرض متطلبات التركيب ربط جملة الحال بغير الواو لغرض لفظي، كمنعهم الربط بها في الجملة الحالية الواقعة بعد حرف العطف[٧] مثل قوله تعالى ـ: ﴿فَجَآءَهَا

(١) الكتاب ٣١٩/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/٢.

(٤) سورة البقرة، آية ٢.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٥/١.

(٦) ينظر: التصريح ٦١١/١.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٧٢٠/٢.

بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴿٤﴾﴾[١]، فلا يُقال: ﴿أَوَ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾، لكراهية اجتماع حرفيْ عطف من حيث الشكل[٢].

وأنبه هنا إلى أنَّ ابن هشام قد أوصل روابط الجملة الواقعة خبراً إلى عشرة روابط[٣]، وقد أشار الصبان إلى تأثير نوع الاحتياج بين طرفي الربط في نوع الرابط، وفي كثرة الروابط أو قلتها، فقد قال مفرّقاً بين جملة الخبر وجملة النعت في الربط: "اقتصر على الضمير؛ لأنَّ الرابط هنا لا يكون إلا للضمير بخلاف الخبر، والفرق أنَّ المنعوت لا يستلزم النعت صناعةً، فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به وأنَّها نعتٌ له، بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر، فقوي طلبه له، فاكتُفي بأي دليل يدل على ارتباط الجملة به"[٤].

وقصارى القول أنّ تعدد الروابط الصالحة للربط في الجملة الواحدة له مسوغه في النظام النحوي، فقد تدعو الحاجة الدلالية إلى استعمال رابط دون الآخر، وقد تدعو قواعد التركيب والصيغ إلى امتناع ذلك الرابط فيحل رابطٌ آخر، للقيام بوظيفة لابد منها في بعض التراكيب، وهي وظيفة شد رباط الكلام بعضه ببعض.

حذف الروابط:

يُجيز النظام النحوي حذف الرابط اللازم الذي اشترط في بعض التراكيب، اعتماداً على مبدأ "التقدير" النحوي الذي يجعل المقدر كالموجود، وهذا الحذف يعدُّ حذفاً لفظياً لا محلياً، بحيث يظل مكان الرابط المحذوف شاغراً، ويمكننا إرجاعه في اللفظ بيسر، وكل ذلك يجري وفق شروط فهم المعنى وأمن اللبس، ومن نماذج هذا الحذف:

---

(١) سورة الأعراف، آية ٤.
(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٦/٢٤٩.
(٣) ينظر: مغني اللبيب /٦٤٧.
(٤) حاشية الصبان ٣/٩٢.

- قال الله عز وجل: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا ﴿٤١﴾﴾[1] أي: بما أنزلته (جملة صلة الموصول)[2].

- السمنُ منوانِ بدرهم، أي منوان منه (جملة الخبر)[3].

- قال الله عز وجل: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴿٤٨﴾﴾[4] أي: لا تجزي فيه (جملة النعت)[5].

- كلّمته فوهُ إلى فيّ، أي وفوه إلى فيّ (جملة الحال).

ويمكننا تسجيل بعض الملحوظات على حذف الرابط المشترَط في النظام النحوي:

١- أنّ الأصل في الرابط أن يكون مذكوراً، ولكنه يُحذف في كثير من مسائل شروط الربط لداعي الإيجاز الذي هو من سنن العرب في كلامهم، يقول المبرد في حذف العوائد المنصوبة من صلة الموصول: "فإنما كان حذفها جيداً في (الذي) إذا قلت: الذي ضربتُ زيدٌ والذي ضرب عبدُالله زيدٌ لأنَّ (الذي) اسمٌ بنفسه، والفعل والفاعل والمفعول، فصار أربعة أشياءَ اسماً واحداً، فلم يجز حذف (الذي) وهو الموصول المقصود، ولا حذف الفعل وهو الصلة، ولا حذف الفاعل؛ إذ كان الفعل لا يكون إلا منه، فحذف المفعول استخفافاً؛ لأنَّ الفعل قد يخلو منه وهو في النيّة، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول"[6].

٢- لمّا كان الحذف للرابط في التراكيب المحتاجة إليه ليس هو الأصل، كان الحذف لهذه الروابط مشروطاً؛ لأنّ الحذف خروج عن الأصل، وضوابط حذف الرابط

(١) سورة البقرة، آية ٤١.
(٢) ينظر: الكتاب ٨٧/١، المقتضب ١٩/١، الأصول ٨١/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/١.
(٣) ينظر: الأصول ٦٩/١، ٣٠٢، كتاب الشعر ٢٤٧/١ أمالي ابن الشجري ٣٧٦/١، الكافي لابن أبي الربيع ٤١٦/٢.
(٤) سورة البقرة، آية ٤٨.
(٥) ينظر: الكتاب ٨٧/١ الإيضاح /١٥١، الكافي لابن أبي الربيع ١٠٣٨/٣، شرح التسهيل ٣١٢/٣.
(٦) المقتضب ١١٥/٣.

النحوية ترتكز على شرطين أساسين في ظاهرة الحذف اللغوي:

أ) أمن اللبس.

ب) ألا يؤدي حذفها إلى مخالفة تركيبيّة.

وسيأتي الحديث عن شروط الحذف في فصل مستقل بإذن الله غير أني أريد التنبيه هنا إلى أن النظام النحوي يتعامل مع الروابط من حيث هي بنية تركيبية خاضعة لقواعد التركيب، لها ضوابط تركيبية كما أن لها وظيفة تركيبية وهي الربط. ولذلك قد يمتنع حذف الرابط لضابط تركيبي لا دخل لوظيفة الربط فيه. ويمكننا توضيح ذلك بمثالين:

المثال الأول: (الحذف وأمن اللبس):

ينص النحويون رحمهم الله في حذف العائد المنصوب على شروط منها: أن يكون العائد متصلاً[١]، فلا يُحذف في نحو: جاء الذي إياه أكرمتُ؛ لأنه منفصل، وحذفه يؤدي إلى إلباسه بالمتصل، ومفوت لقصد التخصيص عند البيانيين والاهتمام به عند النحويين، فأمن اللبس هنا ليس مرتبطاً بوظيفة الربط التي تختص بأمن لبس فهم الاتصال أو الانفصال، ولكنه هنا ناتج عن اختلاف بين خاصية الاتصال وخاصية الانفصال في الضمائر والأثر الدلالي لكل منهما[٢].

المثال الثاني: (الحذف والضوابط التركيبية):

يذهب سيبويه[٣] والمحققون[٤] من البصريين[٥] إلى منع حذف العائد من جملة

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٨٧، المقتضب ١/٢٠، الأصول ٢/٢٧٠، ٣/٩٩، تفسير المسائل المشكلة للفارقي /٤٢٠، شرح الكافية للرضي (القسم الثاني)مج١/٢٢٢، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٧.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١/١٧٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٨٥.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر/ ١٧٧، المغني لابن فلاح ٢/٣٠٢ ت: (السعدي).

(٥) ينظر: المقتضب ٢/٦٢، التبصرة والتذكرة ١/١٠٢، الخصائص ١/٢٩٢، أمالي ابن الشجري ١/٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٠.

الخبر إذا كان منصوباً في سعة الكلام، وقد جاء ذلك الحذف في الشعر ضرورةً في نحو قول الشاعر:

قد أَصْبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي　　　عليَّ ذنباً كُلُّه لَمْ أَصْنعِ[(١)]

برفع (كلُّه)، والتقدير: لم أصنعه.، وقد امتنع الحذف لضابط تركيبي لادخل فيه لوظيفة الربط التي يؤديها الضمير، فحذف الرابط في نحو: زيدٌ ضربتٌ يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه، كما أنَّ إعمال الابتداء برفع (زيد) يؤدي إلى إعمال الضعيف مع إمكان إعمال القوي وهو النصب بالفعل (ضرب)[(٢)].

٣ـ من تحليل مسائل شروط الربط النحوية يتضح لنا أنّ حذف الروابط فيها يتفاوت من حيث القوة والضعف، وذلك بتأثير عوامل تركيبية، ويأتي ذلك على مستويين:

المستوى الأوَّل- أن يكون التفاوت في الجملة الواحدة، ففي جملة صلة الموصول مثلاً هناك عوامل تؤثر على قوة أو ضعف إجراء الحذف، وأهمها الآتي:

١- نوع الموصول واستعمالات العرب له:

يرى سيبويه[(٣)] تفاوت قوة حذف الضمير العائد على الموصول الواقع في صدر صلته (المبتدأ) مع كون الخبر كلمة واحدة، فيحكم على هذا الحذف مع الاسم الموصول (أيّ) بأنه جائز، ثم يحكم على هذا الحذف مع الاسم الموصول (الذي)، والاسم الموصول (مَنْ) بأنه ضعيف لايكاد يقال، وأشد من ذلك ضعفاً، إجراء الحذف مع الاسم الموصول (ما)؛ ويحكم عليه بأنه: (لايُقال)[(٤)].

---

(١) البيت من الرجز. وقائله أبو النجم العجلي، ويروي بنصب (كل)، ينظر: الكتاب ٨٥/١، ١٢٧، معاني القرآن للفراء ١٤٠/١، التبصرة والتذكرة ١٠٢/١ وما يجوز للشاعر في الضرورة /١٣٩.

(٢) ينظر: أمالي أبن الشجري ٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٠/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٠٠/٢.

(٤) يدلك على أن سيبويه يريد بلفظ (لايقال) وأمثالها في هذه المسألة الجواز مع القبح وليس المنع ما نص عليه من لفظ القبح في الحذف مع (الذي) و(مَنْ)، وقد نص على الجواز بعض النحويين بعده كابن السراج. ينظر: الكتاب ٤٠٩/١، الأصول ٣٢٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٣.

ومناط هذه الأحكام هو كثرة السماع عن العربي أو قلته، يقول سيبويه: "ففعلوا ذلك بأيّهم حيث جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنه لايكاد عربيٌّ يقول: الذي أفضلُ فاضربْ، واضربْ مَنْ أفضلٌ حتى يُدخِلَ (هو)، ولا يقول: هاتِ ما أحسنُ حتى يقول: ما هو أحسنُ"(١).

٢- المحل الإعرابي العائد:

تبين لنا أن للروابط محلات إعرابية مختلفة، وهذا دليل على أن الربط عملية دلاليّة وليست محليّة، ومع ذلك فإنّ الموقع الإعرابي يؤثر على قوة وضعف حذف الروابط في الجملة الواحدة، ولذلك فإنّ حذف العائد على الموصول وهو في محل المفعول به أكثر وأقوى من حذف العائد المرفوع بالابتداء في جملة الصلة ذاتها؛ لأنَّ المبتدأ هو نصف إسناد الجملة، والمفعول به فضلة، "وقد حذفوا العائد على الموصول إذا كان مبتدأ نحو قولك: جاءني الذي ضاربٌ زيداً، والمراد: الذي هو ضاربٌ... وحذف الضمير من هذا ضعيف لأنَّ العائد هنا شطر الجملة، وليس فضلة كالهاء في قولك: الذي كلمته"(٢).

٣- طول الصلة.

نقل سيبويه عن الخليل أنه سمع من العرب قولهم: "ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً، وما أنا بالذي قائلٌ قبيحاً"(٣)، إذْ حسن حذف العائد وهو صدر الصلة (المبتدأ)؛ لطول الصلة، وعلل ذلك الخليل بأنه "إذا طال الكلامُ فهو أمثل قليلاً؛ وكأن طوله عِوضٌ من ترك (هو)(٤)"، وهو مذهب سيبويه إذ يقول: "واعلم أنه يقبح أن تقول: هذا مَنْ منطلقٌ إذا جعلت المنطلق حشواً، أو وصفاً، فإن أطلت الكلام، فقلتَ: مَنْ خيرٌ منك، حَسُن في الوصف والحشو"(٥).

(١) الكتاب ٢/٤٠٠.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٢.
(٣) الكتاب ١/١٠٨.
(٤) الكتاب ٢/٤٠٤.
(٥) الكتاب ١/١٠٨.

المستوى الثاني- التفاوت بين مواضع الربط المختلفة

يقدمّ النحويون رحمهم الله تفسيراً لقوة وضعف حذف الرابط في المواضع المشروط فيها وجود الرابط وهذا التفسير يقوم على أنه كلما قوي التضام والاتصال بين الطرفين تيسر وقوي الحذف، كما أنّ الحاجة إلى ذكر الرابط تقوى كلّما كان الترابط بينهما أقل.

ولذلك نجد سيبويه يشير إلى هذا التفاوت النسبي في قوة قياس الحذف بين الجمل التي تحتاج إلى العائد المنصوب، ويرتبها بحسب قوة الحذف على النحو الآتي:

١- الحذف في جملة صلة الموصول. ٢- الحذف في جملة النعت.

٣- الحذف في جملة الخبر.

يقول سيبويه في حذف العائد الواقع في موضع نصب من الجملة الواقعة نعتاً: "قولُك: هذا رجلٌ ضربتُه، والناسُ رجلان: رجلٌ أكرمتُه ورجلٌ أهنتُهُ كأنّه قال: هذا رجلٌ مضروب، والناس رجلان: رجلٌ مُكرَمٌ ورجلٌ مهانٌ. فإنْ حذفت الهاء جاز، وكان أقوى مما يكون خبراً"[(١)]، فسيبويه يقرر في هذا النص أنَّ حذف العائد المنصوب من جملة الصفة أقوى من حذفه من جملة الخبر، إذ الخبر عنصر أجنبي عن المبتدأ يفقد صلته بالمبتدأ بدون الضمير الرابط.

ونجد سيبويه كذلك يرى أن حذف العائد الواقع في موضع النصب من جملة النعت أضعف من حذفه من جملة الصلة؛ إذ يقول: "وإنما شبّهوه[(٢)] بقولهم: الذي رأيتُ فلانٌ حيث لم يذكروا الهاء، وهو في هذا أحسن، لأنَّ (رأيتُ) تمام الاسم، به يتمُّ وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طولَه حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرهوا طول اشْهيباب فقالوا: اشْهِباب"[(٣)].

---

(١) الكتاب ١/٨٧.

(٢) الهاء تعود على حذف العائد من جملة الخبر.

(٣) الكتاب ١/٨٦. وينظر: مراتب قوة حذف العائد في شرح السيرافي للكتاب ١/١٩٤ أ ب.

ويقول الجرجاني في الفرق بين الحذف من جملة الصفة والحذف من جملة الصلة: "والفصل بينهما أنَّ اتصال الصلة بالموصول أشد من اتصال الصفة، ألا ترى أنَّ الموصول لا يكون له فائدة متجرداً من الصلة، فلو قلت: جاءني الذي، ولم تقلْ: ضربتهُ أو ما أشبه ذلك، لم يكن كلاماً وليس كذلك الموصوف؛ لأنه يستقل بنفسه في الغالب، فلو قلتَ: مررتُ برجلٍ، ولم تقل: حسنٍ، كان المعنى صحيحاً، وإذا كان اتصال الصلة بالموصول أشد كان أذهب في كونه معها شيئاً واحداً حتى كأنَّه من تركيبه، فيحذف الهاءُ لطول الكلام"[١].

ولاريب أن قوة حذف الرابط وضعفه مرهونة بكثرة الاستعمال العربي أو قلته، إذ السماع هو الحكم الأوَّل في ذلك، ومن اتساق النظام النحوي مع الواقع اللغوي أنَّ ما حكم النحاة رحمهم الله بضعف حذفه كان أقلّ حذفاً على ألسنة العرب[٢]، "والواقع أنَّ حذف الرابط بصفة عامة قليل، لأهمية دور الربط في الجملة، وهو لا يتم إلا مع وضوح المعنى وأمن اللبس، والتفاوت بين حذف الرابط من الصلة وحذفه من النعت ومن الخبر تفاوت نسبي"[٣].

٤- الرابط باعتباره قرينة لفظية تدل على المربوط به يمكن أن يكون وجوده مسوغاً للحذف، كما يكون عدمُه مانعاً من الحذف ولذلك فسَر الرضي امتناع حذف ضمير الشأن المبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٤] بقوله: "لعدم الدليل عليه، إذ الخبر مستقلٌ ليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه"[٥].

٥- قد يمتد أثر حذف الرابط في التركيب إلى التأثير والتحكم في عملية بناء الاسم المربوط به وإعرابه، فقد علل سيبويه بناء الاسم الموصول (أيّ) المضاف إلى

(١) المقتصد ٥٤٣/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٠٠/٢.

(٣) الضمير بنيته ودوره في الجملة / ٤٨٧.

(٤) سورة الإخلاص، آية ١.

(٥) شرح الكافية (القسم الثاني)مج١٨٢/١.

الضمير بحذف الرابط وهو الضمير الواقع في صدر صلته، قال سيبويه: "وأرى قولهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في: خمسة عشَر، وبمنزلة الفتحة في الآن، حيث قالوا: من الآنَ إلى غد، ففعلوا ذلك بـ (أيُّهم)، حيث جاء مجيئاً لم تجئ أخواتُه عليه إلا قليلا، واستُعملَ استعمالاً لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنه لا يكاد عربيٌّ يقول: الذي أفضلُ فاضربْ، واضربْ مَنْ أفضلُ حتى يُدخل هو"(١)

فسيبويه يربط بين بناء (أيّ) وحذف الرابط في صدر صلتها، وهو ما عبر عنه بالاستعمال الذي هو على غير ما استعملت عليه أخوات (أيّ)(٢)، ويفسر الرضي عودة (أيّ) إلى البناء كأخواتها إذا حذف المبتدأ بقاعدة كلية، "وذلك أنَّ شيئاً إذا فارق أخواته لعارضٍ، فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها"(٣).

٦- دراسة مواضع الربط اللازمة والمشترطة في التركيب العربي تشير إلى منهجية دقيقة نهجها النحويون العرب وهذه المنهجية تقوم على ملاحظة مرونة التراكيب النحوية، بل المرونة التي تقتضيها طبيعة النشاط اللغوي المتحرك، فلم تكن شروط الربط النحوية بمثابة القواعد الصلبة الجامدة التي تُفرض على بعض الجمل والمفردات دون مراعاة ما يطرأ داخل التراكيب من عناصر ودلالات قد تغني عن الرابط مطلقاً، أو تغني عن ذكره دون تقديره، ويمكن أن نلحظ مظاهر المرونة في نظام الربط النحوي في الآتي:

أ)- يُدخل النظام في دائرة الصحة اللغوية المسموع من صور الاستغناء عن الرابط في بعض المواضع التي يشترط فيها الربط بوجه عام، وذلك لطبيعة بعض صور التراكيب التي يمكن أن تظهر فيها العلاقة بين المترابطين بغير رابط، فقد تقع الجملة الاسمية حالاً وليس فيها الواو أو الضمير لا لفظاً ولا تقديراً، يقول

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٢) ينظر: التعليقة ٢/ ١٠٦، والنكت ٢/ ٢٩٢.

(٣) شرح الكافية (القسم الثاني)مجا /٢٦٦.

الرضي: "وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة"، نحو قولك: خرجت زيدٌ على الباب، وهو قليل"[١].

ب)- ظاهرة النيابة أو التناوب إحدى مظاهر سمة المرونة في التراكيب النحوية، فكثيراً ما أنابت العرب عناصر لغوية مناب عناصر أخرى تؤدي وظائفها. "ولاشك أنّ التراكيب التي تتسم بالمرونة في الأداء تراكيب تتسم بالثراء والغناء اللغوي أيضاً، فما النقل، والتضمين، والإجراء، والمشترك النحوي، والكلمات التي خرجت عن أصولها إلى فروع أخرى إلى غير ذلك... إلا دليلٌ على الثراء اللغوي والكفاية في الأداء"[٢]. وهذه هي القيمة النحوية الحقيقية لسمة المرونة في التراكيب. وفي نظام الربط النحوي تجد استجابةً لمرونة التراكيب من خلال صحة الاستغناء عن بعض الروابط لنيابة عناصر أخرى تساعد دلالاتها على وضوح الترابط بين عنصرين من غير وجود الرابط.

فقد تُغني (أل) العهدية عن الضمير الرابط لبدل البعض[٣] في نحو قولك أكلتُ السمكة الثُلثَ، أي ثلثها، ومثله قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ﴿٥﴾﴾[٤].

وقد تغني (إلا) الاستثنائية عن الرابط لدلالتها على أن المستثنى بعضٌ من المستثنى منه في نحو قولك: ماجاء الرجالُ إلا زيدٌ فالبدل يحل محل المبدل منه، والتقدير ماجاء إلا زيدٌ [٥].

وقد عد ابن هشام من الروابط "(أل) النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنه ﴿وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ

---

(١) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج٢/٦٧٧، وينظر: التسهيل لابن مالك /١١٣.

(٢) سمة المرونة في التراكيب النحوية، مظاهرها وقيمتها /١٨١ د. ياسر حسن رجب، مجلة كلية دار العلوم، العدد الحادي والعشرون.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٤، مغني اللبيب / ٦٥٨، النحو الوافي ٣/٦٦٧.

(٤) سورة البروج، الآيتان ٤، ٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٢.

ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾[١]، الأصل: مأواه، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له"[٢].

سابعاً- المنهجية النحوّية في الحكم على مواضع الربط:

إذا استثمرنا الحصر الفريد الذي جمعه ابن هشام [٣] وتبعه السيوطي[٤] للمواضع التي يُشترط فيها الرابط، وهو حصر لا يبعد كثيراً عن مسائل شروط الربط التي ُجمعت في هذا المبحث إذا استثمرنا ذلك الجمع يمكننا أن نلحظ طريقة النحويين في استقراء تلك المواضع وتحديدها، فالذي يبدو أنَّ تحديد هذه المواضع للربط المشترَط دون غيرها قائمٌ على عين المبدأ العام الذي اهتدى إليه النحويون عند التقعيد وهو الاعتماد على الأكثر المطرد في كلامهم، و"الأكثر عدم الالتفات إلى الأقل، وهذا من أصولهم"[٥] و"قوانينهم أبداً إنَّما يعقدونها على الأصول، لا العوارض"[٦].

فالمواضع التي تحتاج إلى الرابط في أكثر استعمالاتها كجملة الصلة، وجملة الحال، وبدل البعض، والتوكيد المعنوي... هي المواضع التي تستحق أن ينص فيها النظام على وجوب الربط.

وهناك مواضع لم ينص ابن هشام وغيره على أنَّها لازمة الربط، مع أنّها في بعض استعمالاتها تحتاج إلى الرابط، للربط ولأمن اللبس، كجملة جواب القسم، "فإذا تأملت جملة مثل "باللّه لأهتدينَّ إلى الخير" وجدت اللام رابطة لجواب القسم، وقد ترتب على وجودها تأكيد المضارع بالنون، فلو حذفت اللام لما لحقت بها النون. وفي هذه الحالة تصبح الجملة:"باللّهِ أهتدي إلى الخير" ولا تعود الجملة قسماً كما كانت، وإنَّما

(١) سورة النازعات، الآيتان ٤٠، ٤١.

(٢) مغني اللبيب /٦٥٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب /٦٥٣.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ١٤٨/٢.

(٥) التوطئة للشلوبين /١١٦.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢٥/١.

يتعلق المجرور بالفعل "أهتدي"، وليس بفعلٍ متقدم محذوف تقديره "أقسمُ"[١].

وفي المقابل هناك مواضع يشترط فيها الربط مع أن بعض استعمالاتها مأمونة اللبس، والربط فيها جليٌّ لا يحتاج إلى رابط، "فإذا تأملنا قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۝٤٦﴾[٢] ثم تصورنا حذف الفاء من الجواب لوجدنا شبه الجملة (وهو هنا شبه جملة اسمية تقديرها: فعمله لنفسه، يصلح صفة للمفعول ﴿صَٰلِحًا﴾ الذي قبله أي أن صورة التركيب من غير حرف الجواب تؤدي إلى اللبس (وهو تعدد احتمالات المعنى دون مرجّح)، على الرغم من أننا قد نجد صوراً أخرى من الأجوبة لا يتطرق إليها اللبس عند حذف الحرف كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ۝١٢١﴾[٣]، فاللغة تحرص على الاطّراد[٤] قدر حرصها على أمن اللبس، ومن هنا طردت اقتران الجواب بحرفه في كل الحالات ما ألبس منها وما لم يُلبس"[٥].

ويظهر لنا اتساق نظام النحويين في تحديد مواضع الربط على المنهج الآتي:

أ) أن يكون أكثر استعمالات ذلك الموضع على ألسنة العرب بحاجة إلى الربط، وماجاء من بعض الاستعمالات لهذا الموضع واضحة الربط ومأمونة اللبس بلارابط، تلزم الرابط، طرداً للباب فيما لا يلتبس، وطرد القوانين اللغوية من مقاصد التقعيد

(١) البيان في روائع القرآن ١/١٥٦.

(٢) سورة فصلت، آية ٤٦.

(٣) سورة الأنعام، آية ١٢١.

(٤) الطرد في تقدير الفاء في جواب الشرط، وهو رأي لبعضهم، وهو ظاهر كلام العكبري، أما الأكثرون فيرون عدم جواز حذف الفاء من جواب الشرط إذا لم يصلح أن يكون شرطاً، إلا في ضرورة الشعر، لذا ذهب المعربون إلى أن جملة (إنكم لمشركون) هي جواب القسم الذي سد مسد جواب الشرط، واللام الموطئة للقسم مقدرة قبل (إن).

ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٥٣٦، البحر المحيط ٤/٢١٣، الدر المصون ٥/١٣٢.

(٥) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/١٨٠.

النحوي[١]، وذلك استجابةً لما أشرت إليه سابقاً من "قدرة اللغة على أن تتبنى ما يصاغ في أشكالها من أنماط قد تنزاح في انتظامها عن السنن المطردة لديها"[٢].

ب) أن يكون أكثر استعمالات ذلك الموضع لا تحتاج إلى رابط فلا تصنف من مواضع لزوم الربط، وإنْ احتاجت إليه في بعض استعمالاتها، وهذا ما تقتضيه طبيعة عمل النحوي في التقعيد من الخروج بالقواعد ما أمكن من طور التعدد والتنوع الذي تفرضه طبيعة اللغة إلى الشمول والتوحد باعتبار الكثرة، "حتى يتسنى له أن يرسم صورة دقيقة لطبيعة العلاقات القائمة في هذا النظام"[٣].

وهكذا أدركت الذهنية النحوية أنّ الاطراد المطلق للتراكيب اللغوية على سنن واحد أمرٌ يكاد يكون مستحيلاً، وقابلت ذلك بمرونة في التقعيد تقوم على مراعاة الأكثر، مع ملاحظة أن النشاط اللغوي الميداني يتسم بعدم الجمود، وبالقدرة على الخروج عن الأصل، وقد أدرك النحويون أنَّ كل ذلك يحدث بتأثير عوامل السياق والعوامل الخارجة عن النص التي قد تصنع استثناءات واعتبارات تجدر مراعاتها في التقعيد اللغوي.

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٢١٧ وما بعدها.

(٢) اللسانيات وأسسها المعرفية /١٦٥ د. عبدالسلام المسدي.

(٣) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي /٢١٠ د. لطيفة النجار.

المبحث الثالث

شروط المطابقة.

مدخل:

التوافق بين جزأين من أجزاء الجملة في حكم ما لعلاقة بينهما ظاهرةٌ محوريةٌ في التركيب العربي، وقد أبرز سيبويه في تحليله مظاهرًا متنوعة لهذه المطابقة التركيبية، ومنها:

- المطابقة في العلامة الإعرابية، كما هو الحال في حديثه عن التوابع[١].

- المطابقة في الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة)، كحال الضمائر ومراجعها[٢].

- المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، كما هو الحال في حديثه عن النعت[٣].

- المطابقة في الجنس (التذكير والتأنيث)، كتلك التي نراها في ضمير الفاعل المتصل في جملة الخبر والمبتدأ نحو: هندٌ شرُفت[٤].

- المطابقة في التعيين (التعريف والتنكير)، كما هو حاصل بين النعت والمنعوت[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٩٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣٥٠.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٤١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٣٧.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٨.

إنَّ التحليل النحوي لظاهرة المطابقة في كتاب سيبويه يتجاوز رصد المظاهر الشكلية لظاهرة المطابقة إلى ما هو أعمق من ذلك، فقد قدم سيبويه تحليلاً شافياً لطبيعة تواجد هذه الظاهرة ووظيفتها في التراكيب، فالمطابقة في أصلها قرينة لفظية تربط أجزاء الكلام بعضه ببعض وتسهم في تجلية المحالّ الإعرابية، يقول سيبويه في المطابقة بين النعت والمنعوت في العلامة الإعرابية وفي التعريف والتنكير: "واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة، وذلك قولك: مررتُ بأخويكَ الطويلين، فليس في هذا إلا الجر، كما ليس في قولك: مررتُ برجلٍ طويلٍ إلا الجر"(١)، ويقول: "فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك:مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلٌ فصار النعت مجروراً مثل المنعوت، لأنهما كالاسم الواحد. وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف"(٢).

فبالمطابقة "تقوى الصلة بين المتطابقين، فتكون هي نفسها قرينة على ما بينها من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كلٌّ منهما، فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تتفكك العرى، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال"(٣)، وقد نص النحويون على أنَّ مطابقة الفعل للفاعل في التأنيث تعد قرينة مهمة في نظام الجملة إذا غابت القرائن الأخرى في نحو: ضربتْ يحيى بشرى، فهي تساعدنا على معرفة الفاعل من المفعول، ومن ثم أعطت التركيب مرونة تقديم المفعول على الفاعل(٤).

كما أنَّ من مظاهر النضج المبكر لظاهرة المطابقة في التحليل النحوي أنك تجد سيبويه يراعي في تفسير تراكيب هذه الظاهرة المؤثرات اللغوية الأخرى المتماسة

---

(١) الكتاب ٢/٨.

(٢) الكتاب ١/٤٢١.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها /٢١٢.

(٤) ينظر: الخصائص ١/٣٥.

معها، ففي النعت السببي مثلاً نجد أنه إذا كان النعت اسماً مشتقاً، عاملاً عمل الفعل، دالاً على الحال أو الاستقبال فإنه لا يطابق المنعوت في إفراده وتثنيته وجمعه، بل يوحَّد النعت كما يوحَّد الفعل وإنْ أُسند إلى مثنى أو جمع نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون[١]، لكننا نجد سيبويه يذهب إلى أنه إذا توافرت القيود السابقة في النعت السببي، وكان الاسم يجمع جمعاً سالماً، فإنَّ توحيد النعت كما يوحَّد الفعل هو الأجود، وليس لازماً، وإن كان الاسم المشتق يجمع جمع تكسير، فمطابقته ما هو له أجود، يقول سيبويه : "واعلم أنَّ ما كان يُجمع بغير الواو والنون، نحو: حَسَنٍ وحِسان، فإنَّ الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُه. وما كان يُجمع بالواو والنون، نحو: منطلق ومنطلقين، فإنَّ الأجود فيه أَن يُجعل منزلة الفعل المتقدم، فتقول: برجلٍ منطلقٍ قومُه"[٢].

فلمَّا كان المشتق يقوم مقام الفعل في رفع مابعده قدموا عدم المطابقة على خيار المطابقة التي بسببها تلحق المشتق علامة جمع، فالأولى أن لا يقال:مررت برجلٍ منطلقين قومُه كما لا يقال: مررتُ برجلٍ ينطلقون قومه، إلا على لغة أكلوني البراغيث[٣]، كما يظهر لي أنَّ تفضيل الصيرورة إلى عدم المطابقة هروباً من جمع السلامة فيه تخفيف من الثقل الذي يتحاشاه العربي في لغته، فالمطابقة قد يُستغنى عنها في حال أمن اللبس إذا كان في تركها منفعة، ولا ريب أنَّ الثقل مع جمع السلامة في قولك: مررت برجلٍ منطلقين قومُه، لا تكاد تجده مع جمع التكسير في نحو: مررت برجلٍ حسانٍ قومه.

ومن مظاهر النضج المبكر لتداول المطابقة في التركيب العربي حديث النحويين عن ظاهرة العدول عن المطابقة، خدمةً للمعاني، وهو عدول شاذ، وعدول قياسي يجري وفق قرائن ومسوغات تركيبية تسوغ الخروج عن ذلك الأصل، كالحمل على المعنى، والحمل على الجوار، وغيرهما[٤]، يقول سيبويه فيما يكتسب المضاف من

(١) ينظر: الكتاب ١٨/٢، ٢٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٣.

(٢) الكتاب ٤٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٧٥/٢ أ.

(٤) ينظر: ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية /٧١ وما بعدها د. حسين عباس الرفايقة، العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة /١٥ نجلاء محمد عطار.

المضاف إليه: "وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعضُ أصابعه، وإنما أنَّث البعض؛ لأنه أضافه إلى مؤنث منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه؛ لأنه لو قال: ذهبتْ عبدُ أمّك لم يَحسُن"(١)، فسيبويه بالحمل على المعنى يسوغ العدول عن المطابقة بتأنيث الفعل مع فاعله المذكر، والحمل على المعنى باب من شجاعة العربية، وقد نص ابن جني على "أنَّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"(٢).

وإذا أخذنا في الحسبان أنَّ المطابقة في العدد والجنس والتعيين وأشباهها هي ظاهرة عامة في كثير من لغات العالم، وأنَّ الأنحاء الحديثة المنظرة لتلك اللغات استجابت لذلك بدراسة هذه الظاهرة(٣). فإنَّ مما يسجل لتراثنا النحوي أنَّ "اهتمام سيبويه بظاهرة التطابق، وكونها قرينة لفظية تظهر وظيفتها جلية في السياق يكشف عن حقيقة منهجه الوصفي، وسبقه الدراسة اللغوية الحديثة التي تتخذ من المطابقة وسيلة في التحليل الشكلي للتراكيب النحوية"(٤).

شروط المطابقة:

١- يشترط لحذف العائد المجرور بالحرف من جملة الصلة التطابقان الآتيان(٥):

أ) أن يتحد جار الموصول أو موصوفه أو المضاف للموصول مع الجار للعائد لفظاً ومعنى، وقيل: معنى فقط.

ب) أن يتحد جار الموصول أو موصوفه أو المضاف للموصول مع الجار العائد في

(١) الكتاب ٥١/١، وينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧/٢.

(٢) الخصائص ٤٢٠/١.

(٣) ينظر: المدرسة الوظيفية الفرنسية والتراث النحوي العربي /١٧٩ د. سليمان بن علي. مجلة الدراسات اللغوية مج٧ ع٤.

(٤) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه /٢٥٤ د. نوزاد حسن أحمد.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١، البسيط لابن أبي الربيع ٢٨٣/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٥/١، التذييل والتكميل ٧٧/٣، تعليق الفرائد ٢٢٣/٢، همع الهوامع ٢٩٣/١.

المتعلّق لفظاً ومعنى، وقيل: معنى فقط، يقول الله عز وجل :. ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾﴾[١]، والتقدير: منه.

٢- يشترط في المفعول لأجله التطابقان الآتيان[٢]:

أ) الاتحاد مع عامله في الفاعل.

ب) الاتحاد مع عامله في الزمن.

٣- يشترط لقياس حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً في حال العطف ذكر مماثل المحذوف لفظاً ومعنى[٣].

٤- يشترط لقياس حذف المضاف إليه في حال العطف على المضاف ذكر المضاف إليه المماثل للمحذوف[٤].

٥- يشترط للنصب على الظرفية في اسم المكان المصوغ من المصدر أو الفعل أن يتحد مع عامله في لفظه[٥] نحو قوله عز وجل ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴿٩﴾﴾[٦]. ونص بعضهم على اشتراط ذلك في اسم الزمان المشتق[٧].

٦- يشترط لإتباع النعت المثنى أو المجموع إذا كان لمعمولي عاملٍ واحد في نحو: جاء زيدٌ

---

(١) سورة المؤمنون، آية ٣٣.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه للأعلم ٢٤٩/١، شرح عيون الإعراب /١٧٤، المقتصد ٦٦٨/١، كشف المشكل٤٤/١، المرتجل /١٥٩، نتائج الفكر /٣٩٥، الأمالي لابن الحاجب ٧١/٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب٦٥/١، المقرب٢٧٣/١، شرح التسهيل لابن مالك٢٧٠/٣، المساعد٣٦٥/٢، التصريح ٧٣٠/١.

(٤) ينظر: المقرب ٢١٥/١، شرح الكافية الشافية ٩٧٥/٢، التصريح ٧٣٠/١، حاشية الصبان ٤١٤/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٥/١، المقتضب ٣٣٦/٤، الأصول ١٩٩/١، المقرب ١٤٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/٢، شرح الألفية لابن الناظم /٢٧٤، المقاصد الشافية ٣٠٣/٣.

(٦) سورة الجن، أية ٩.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٣٠١/٣.

وخالدٌ الكريمان التطابقان الآتيان[١]:

أ) اتحاد الموصوفات في الإعراب.

ب) اتحاد الموصوفات في التعريف أو التنكير.

٧- يشترط لإتباع النعت المثنى أو المجموع إذا كان لمعمولي عاملين في نحو: جاء زيدٌ وقدم عمرٌو العاقلان التطابقات الآتية[٢]:

أ) اتحاد العوامل في العمل الإعرابي.

ب) اتحاد العوامل في جهة العمل.

جـ) اتحاد الموصوفات في التعريف أو التنكير.

اتحاد العوامل في حيز الاستفهام أو عدمه.

٨- يشترط لإتباع التوكيد المعنوي المثنى أو المجموع إذا كان لمعمولي عاملين في نحو: جاء زيدٌ وقدم عمروٌ كلاهما التطابقان الآتيان[٣].

أ) اتحاد العوامل في العمل الإعرابي.

ب) اتحاد العوامل في جهة العمل.

وبعد التأمل في هذه الشروط يمكننا رصد التحليلات والنتائج الآتية:

أولاً- مظان ظاهرة المطابقة في النظام النحوي.

يلاحظ أن مظان مسائل المطابقة في النظام النحوي هي الأحكام النحوية الواجبة،

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٩/٢، المقتضب ٣١٤/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/١، البسيط لابن أبي الربيع ٣٢٥/١، التذييل والتكميل ١٢٥/٤ب، توضيح المقاصد والمسالك ٩٥٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٧/٢-٦٠، المقتضب ٣١٤/٤ ٣١٦، الأصول ٤٠/٢ـ٤٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٦/٢ب، شرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/١ـ ٢١٥، الارتشاف ١٩٢٢/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٠/٢.

وليست الشروط النحويّة، إذ المطابقة التركيبية حكم واجبٌ يتوزع في كثيرٍ من الأبواب النحوّية، ويدلك على أنَّ مظنة المطابقات هي الأحكام النحوية الواجبة أمورٌ أهمُّها الآتي:

١- أنَّ أكثر أحكام المطابقة في النظام هي أحكامٌ لذاتها، وليست لغيرها، فمطابقة الضمير لمرجعه في الجنس والعدد، ومطابقات الفعل لفاعله في بعض حالاته، ومطابقات العدد والمعدود وغيرها إنما هي مطابقات لذاتها، وليست، لصحة حكم آخر، وقد تبيّن أن من الفروق بين الحكم الواجب والشرط أن الأصل في الثاني أن يكون تابعاً ومصححاً لحكم آخر، وليس مقصوداً لذاته.

٢- يلاحظ أنَّ شروط المطابقة تخلو من أبرز مظاهر المطابقة في التركيب العربي، وهي مظاهر المطابقة في التوابع:

أ) المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع).

ب) المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث).

جـ) المطابقة في التعيين (التنكير والتعريف).

د) المطابقة في الإعراب.

ولهذا تحليل يستوعبه النظام النحوي، ويمكن إجماله في الإجابة عن السؤال الآتي:

لماذا لم تعُدَّ المطابقة بين النعت والمنعوت في تلك المظاهر شروطاً نحوية؟

إنَّ الشروط النحوية كما أسلفنا تنقسم قسمين:

الأوَّل- شروط أحكام، كاشتراطهم اتحاد العاملين في العمل وجهته لإتباع الصفة في حال تثنيتها أو جمعها في نحو: جاء زيدٌ وقدم خالدٌ الكريمان.

الثاني- شروط تحقيق الماهيّة، وهي شروط تأتي غالباً لكشف ماهية الباب النحوي والمحلاَّت الإعرابية، كاشتراطهم في المفعول لأجله الاتحاد مع عامله في الفاعل والزمن.

ولو قلنا: إنَّ المطابقة شرطٌ في النعت لكان المقصود أنَّها شرطٌ لتحقيق ماهيته، وهذا يمنعه مانعان:

المانع الأول- أنَّ ماهية النعت قد تحققت أولاً، ثم جاءت أحكام المطابقة الواجبة تبعاً لذلك، فهي ليست شرطاً لتحقيق الماهية، لذلك يُحكم باللحن على مريد التبعية بالوصف حين يقول: جاء رجلٌ (كريماً)؛ لأنَّ ماهية النعت قد تحققت، وليس للمتكلم خيار سوى خيار المطابقة الإعرابية، ونعني بماهية النعت حقيقته المجردة، فهو "قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري له مختصٌ له"(١).

إنَّ المطابقة في التوابع حكمٌ و "الحكم أن نقول في شيءٍ كذا وكذا، وهو بهذا المعنى ذو طبيعة قضويّة كقولنا: زيدٌ عاقلٌ وزيدٌ إنسان، والإنسان حيوان والحيوان حي...."(٢)، "فالحكم إذن حادثٌ حدوث الإعراب، لهذا كان الإعرابُ حكماً من الأحكام، فقولنا الرفع حكم في الفاعل، وقولنا النصب حكم في المفعول، وقولنا الجرُّ حكم في المضاف إليه، كذلك قولنا في الصفة التي للفاعل على سبيل المثال إنَّها مرفوعة حكم في هذه الصفة، لكنه حكمٌ على سبيل التبع"(٣).

كما أنَّ الفلسفة النظرية للعامل في النعت عند سيبويه(٤)، والأكثرين(٥) تدل على أن تحقق ماهية النعت سابق لأحكام المطابقة وبالأخص (المطابقة الإعرابية)، فانعكاساً لقولهم بأنَّ العامل في الموصوف هو العامل في الصفة(٦) قدموا تحليلين رئيسين للعمل في الصفة:

---

(١) الحدود للرماني /٦٩.

(٢) خمسة دروس في فقه اللغة العربية /١٧١ صالح الكشو.

(٣) المصدر السابق /١٧٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٧/٢، ١٥٠/٢، ١٥٩.

(٥) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات /٢٦١.

(٦) وهو رأي سيبويه، ونقل عن الخليل ما يدل عليه، وهو رأي المبرد، وذهب الأخفش إلى أن العامل معنوي وهو التبعية، وقال بعضهم إن عامل الثاني مقدرٌ من جنس الأول.
ينظر: الكتاب ٥٧/٢، ٥٩، المقتضب ٣١٥/٤، شرح الكافية (القسم الأول) مج ٩٦٣/١.

الأوَّل- أنَّ علة المطابقة الإعرابية بين النعت والمنعوت أنهما وحدة لغوية كالاسم المفرد، قال سيبويه في قولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ: "فصار النعتُ مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد"(١).

الثاني- أن القول بالوحدة اللغوية للنعت والمنعوت لها علاقة بوحدة الإسناد، فالإسناد في نحو: جاء رجلٌ ظريفٌ "إنما كان إلى الاسم حال وصفه"(٢)، قال الرضي: "ومذهب سيبويه أولى؛ لأنَّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه... فلما انسحب على التابع حكمُ العامل المنسوب معنى، حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفردٍ منسوبٍ إليه، وكأنَّ الثاني هو الأول في المعنى، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما، معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى"(٣).

و يتضح من ذلك أنَّ حقيقة النعت قد تكونت وتركبت مع المنعوت، من قبل أن يسند العامل المتحكم في نوع المطابقة الإعرابية (الرفع، النصب، الجر)، مما يدل على أنَّ المطابقة في الإعراب ليست شرطاً في ماهية النعت، بل هي حكم واجبٌ ينظم عملية الإتباع بعد تحقق التابع.

المانع الثاني- أن القول بأنَّ المطابقة شرطٌ في تحقيق ماهية التابع بشكل عام، والنعت بشكل خاص يقتضي أنَّ تخلُّف المطابقة تخلُّفاً مطرداً يعني تخلُّف محلات التوابع الإعرابية والنعت بشكل خاص، وهذا لا يكون، فنحن نجد كثيراً من النعوت التي اتفق النحويون على إعرابها بالنعت وقد تخلف عنها مظهرٌ أو أكثر من مظاهر التطابق تخلُّفاً قياسيا مطرداً، ومن نماذج عدم المطابقة بين النعت والمنعوت مايأتي:

١- **النعت بالمصدر**، نحو "رجلٌ رِضاً وامرأةٌ عَدْلٌ"(٤)، فيلزم في النعت بالمصدر الإفراد والتذكير.

---

(١) الكتاب ٤٢١/١. ينظر: الأصول ٢٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣.

(٣) شرح الكافية (القسم الأول) مج ٩٦٣/١، وينظر: الكتاب ٤٢٢/١.

(٤) الكتاب ١٢٠/٢، وينظر: الأصول لابن السراج ٣١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٣.

٢- **النعت الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث**، وذلك نحو: ماكان على وزن (فَعِيل) الذي بمعنى (مَفْعول)، أو على وزن (فَعُول) الذي بمعنى فاعل، كرجلٍ جريح وامرأةٍ جريح، ورجلٍ صبورٍ وامرأةٍ صبورٍ، قال سيبويه :"وأما فَعيل إذا كان في معنى مَفْعول، فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة فَعول"(١). ومثل هذه الأوصاف لا تطابق الموصوف إلا في العدد.

٣- **النعت بالعدد**، فالنعت والمنعوت في المطابقة وعدمها، تذكيراً وتأنيثاً كالعدد وتمييزه، فإذا نُعت بالعدد المفرد من الثلاثة إلى العشرة فَإنَّ العدد المنعوت به يخالف المنعوت في التذكير والتأنيث، وقد قال سيبويه بعد ذكره نعت المذكر بـ(رَبْعَة): "كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون: رجالٌ خمسة، وخمسة اسمٌ مؤنثٌ وُصِف به المذكر"(٢).

٤- أشار سيبويه إلى أنَّ بعض جموع التكسير تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، نحو: أموات وأحياء، فإذا كان المنعوت جمعاً مذكراً أو مؤنثاً نُعت بها(٣).

٥- أفعل التفضيل إذا كان نعتاً وكانت بعده (مِن) الجارّة، أو كان مضافاً إلى نكرة، فإنَّه يلزم فيه الإفراد والتذكير(٤)، نحو:

- مررتُ برجلٍ أفضلَ من زيدٍ، وبرجلين أفضلَ من عامرٍ، وبرجالٍ أفضلَ من خالدٍ.
- مررتُ بامرأةٍ أفضلَ من هندٍ، وبامرأتين أفضلَ من سعاد، وبنساءٍ أفضلَ من ليلى.

وقصارى القول أنَّ المطابقة لو كانت شرطاً لتحقيق ماهية النعت لامتنعت النعتية في جميع أمثال تلك الحالات القياسية التي حكم النحاة بوصفيتها، وقِسْ ذلك على بقية التوابع، لذا يمكن القول بأنَّ المطابقة في التوابع إنما هي من قبيل الأحكام النحوية الواجبة، وطبيعة الحكم النحوي الواجب تقوم على إطلاقه على السائد الشائع، وإنّ

(١) الكتاب ٦٤٧/٣.

(٢) الكتاب ٦٢٧/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١٤٢/٣، ٦٤٢/٣، ٦٤٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٣.

تخلّف في بعض المواضع القياسّية لمسوغات أو حالاتٍ معينة، لذا نرى ابن مالك ينص كبقية النحويين على أنَّ المطابقة حكم واجبٌ فيذهب إلى "أنَّ موافقة النعت لمنعوته تجب إن كان معناه له، كرأيتُ رجلاً طويلاً... وكذا إن كان معناه لما بعده ولم يرفعه، كمررت برجلٍ كريمِ الأبِ"(١)، وفي المقابل نجد أنَّ النحويين يدركون أنَّ المطابقة قد تتخلف برغم حكمَ الوجوب، لذا اعتذر ابن السّيد (٥٢١هـ) للزجاجي في عدم ذكره للمطابقة في العدد والجنس بقوله: "إنما لم يذكر هذه الخمسة الأُخر لأنها لا تطرد كما تطرد الخمسة التي ذكر"(٢)، ولو كانت المطابقة شرطاً لما جاز أن تتخلف باطراد؛ لأنَّ الشرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولاعدم.

فهذه الحالات القياسية وأمثالها تدل على أنَّ المطابقة بين النعت ومنعوته ليست شروطاً يتوقف عليها تحقيق ماهية النعت. وقد لمح بعض النحويين رحمهم الله جزءاً مما ذهبت إليه، فقد أخرج الزجاجي بعض مظاهر المطابقة من ماهية النعت، إذ قال: "أمَّا النعت فتابعٌ للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره"(٣).

قال ابن أبي الربيع مدافعاً عن إخراج الزجاجي للمطابقة في العدد والنوع من ماهية النعت: "يريد أنَّ هذه الخمسة المذكورة لابدُ أن توجد في كُلّ صفة، ولا تخلو صفة منها، وفي ذلك تنبيه على أنَّ هناك صفاتٍ غيرها توجد ولا تلزم، ولذلك جاء بأماًّ، كما تقول: أما زيدٌ فقائمٌ أي لايخلو زيدٌ من القيام.

وجاء بعض المتأخرين(٤)، وردَّ على أبي القاسم بأنْ قال: النعت الحقيقي يُشترط فيه هذه الخمسة وخمسة أخرى على ماذكرته، فكان ينبغي أن يذكرها على حسب ماتقدم.

قلتُ: إنما يذكر ما يلزم في كُلّ نعت، وأما ما ينفرد به نعتٌ دون نعت، فلا يجب

(١) شرح التسهيل ٣/٣٠٧.
(٢) اصلاح الخلل /٧٧.
(٣) الجمل /١٣.
(٤) ينظر: إصلاح الخلل /٧٧.

ذلك؛ لأنه لم يستحقه النعت من حيث هو تابع، وإنما استحقه بأمرٍ خارج عن التبعية، ولو استحقه من جهة التبعيّة لوجب أن يكون في كل نعت، فتفطَن لهذا، فإنه صحيحٌ فإذا قلت: مررتُ برجلين عاقلين، فلم يلزم في العاقلين أن يكون مثنى مذكَّراً، لأنه نعتٌ لمذكرٍ مثنى، إذْ لو كان ذلك كذلك للزم في النعت السببي، كما لزم الإعراب، والتعريف أو التنكير"[١].

كما أننا نجد سيبويه ينص على لزوم المطابقة العددية بين النعت والمنعوت؛ لأنك "لاتحمل صفة الاثنين على الواحد"، ومع ذلك نجده يجوّز صوراً مّطردة قياسية من الاستثناءات من مثل المخالفة في النعت بالعدد المفرد من الثلاثة إلى العشرة، وقد قال بعد ذكر نعت المذكر بـ(رَبْعَة): "كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون "رجال خمسةٌ وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر"[٢].

ولأجل ذلك نقول: لو كانت المطابقة شرطاً لتحقق ماهية النعت لما جاز أن تتخلف باطراد؛ لأن الشرط يلزم من عدمه العدم. ومن هنا نخلص إلى نتيجة مفادها أن ظاهرة المطابقة تشير إلى الفرق بين المطابقة التي هي حكم نحوي واجب والمطابقة التي هي شرط نحوي واجب، فالشرط حكم لازم لا يتخلف ولا يُعدل عنه باطّراد، ولذلك فإن جميع مسائل الشروط التي جمعت لايتحقق فيها العدول، أما الحكم النحوي فهو وإن كانت دلالته اللزوم قد يتخلف في حالات قياسية مطردة لمسوغات دلالية وصناعية، ولذلك نجد كثيراً من أحكام المطابقة يمكن العدول عنها عدولاً مطردا.

كل ما سبق يؤكد لنا أن المطابقات في التوابع هي من قبيل الأحكام الواجبة وليست شروطاً، وقد استُدرك على خالد الأزهري (٩٠٥هـ) إدخاله المطابقات في تعريف النعت؛ لأن ذلك "ليس وارداً مورد التعريف، بل "بيان حكم من أحكام النعت فتأملْ"[٣].

(١) البسيط ٢٩٨/١.

(٢) الكتاب: ٦٢٧/٣.

(٣) حاشية الشيخ محمد أبو النجا على شرح الأزهري للآجرومية / ١٦٤

ثانياً- صور المطابقات الاشتراطية.

إنَّ تحليل شروط المطابقة في التركيب يُظهر لنا صوراً جديدة من المطابقات يرصدها هذا البحث، ولم يتناولها الباحثون في هذه الظاهرة التركيبية، لخروج هذه الصور من المطابقات الاصطلاحّية عند أكثرهم[١]، وهي المطابقة في العدد (الإفراد، التثنية، الجمع)، والمطابقة في النوع (التذكير والتأنيث)، والمطابقة في التعيين (التنكير والتعريف)، والمطابقة في الإعراب، والملاحظ أن ظاهرة المطابقة أوسع من ذلك، إذ هي استجابة للثنائيات التي تحتويها بعض الأنظمة في التركيب العربي، تلك الأنظمة التي تخضع لمكونات يتبع بعضها الآخر، ومنها نظام الإحالة (العائدية والمرجعية) الذي أحدث بعض المطابقات: كالضمائر ومراجعها، وكذلك أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة التي تتضمن مطابقة الموصول لموصوفه، ومطابقة العائد في جملة الصلة للموصول، وكنظام التبعيّة في (التوابع ومتبوعاتها)، (والحال وصاحبه)، و(العدد والمعدود)، بل يضاف إلى ذلك دائرة واسعة وهي الثنائية الناشئة من نظرية العمل بين (العامل والمعمول)، لذا يظهر للمتأمل في المطابقات الاشتراطية أن فيها صوراً تثري ظاهرة (المطابقة)، وتؤثر وظائفها في التراكيب، لاسيما أننا سنرى في دراسة وظائفها أنها تشترك مع المطابقات الاصطلاحية في وظيفتها الأصلية، فالمطابقات في مجملها قرائن لربط التركيب وأمن اللبس فيه، ونوضح صور المطابقات الاشتراطية في الجدول الآتي[٢]:

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها /٢١١، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/١٩٣، اللسانيات واللغة العربية ٢/١٣٢ ومابعدها د.عبدالقادر القاسي الفهري. المنهج الوصفي في كتاب سيبويه /٢٥١، المقولات الوظيفية في الجملة العربية /٢٠٨ ومابعدها د.الحسن السعيدي.

(٢) المسائل مرتبة بحسب الجمع السابق لشروط المطابقة.

م	الطرفان المتطابقان	نظام العلاقة بينهما	المتطابق فيه	نوع الشرط
١	أ-اسم الموصول أو موصوفه + العائد المحذوف	نظام الإحالة (مرجع وعائد)	حرف الجر	شرط مصحح لحكم الحذف
	ب-جار الموصول أو موصوفه + جار العائد المحذوف		المتعلق	شرط مصحح لحكم الحذف
٢	المفعول له + عامله	نظام العمل النحوي (عامل ومعمول)	الفاعل	شروط تحديد ماهية
			الزمن	شروط تحديد ماهية
٣	اسم المكان المشتق + عامله	نظام العمل النحوي (عامل ومعمول)	المادة الصرفية	شرط تحديد ماهية
٤	الموصوف الأول + الموصوف الثاني	نظام التبعية (منعوتان لنعت واحد)	العمل	شرط مصحح لحكم الإتباع
		نظام العمل النحوي (معمولان لعامل واحد)	جهة العمل	شرط مصحح لحكم الإتباع
			التعريف والتنكير	شرط مصحح لحكم الإتباع

م	الطرفان المتطابقان	نظام العلاقة بينهما	المتطابق فيه	نوع الشرط
٥	العامل في المنعوت الأول+ العامل في المنعوت الثاني	نظام التبعية ونظام العمل النحوي (عاملان في منعوتين لنعت واحد)	العمل	شرط مصحح لحكم الإتباع
			جهة العمل	شرط مصحح لحكم الإتباع
			التعريف والتنكير	شرط مصحح لحكم الإتباع
			حيز الاستفهام أو عدمه	شرط مصحح لحكم الإتباع
٦	العامل في المؤكد الأول + العامل في المؤكد الثاني	نظام التبعية والعمل النحوي (عاملان في مؤكَّدين بتوكيد واحد)	العمل	شرط مصحح لحكم الإتباع
			جهة العمل	شرط مصحح لحكم الإتباع

ثالثاً- وظائف شروط المطابقة:

يظهر لنا من دراسة المطابقات الاشتراطية وصورها أن هناك وظائف لهذه الشروط تتوقف عليها سلامة التركيب، ويمكن إيضاحها فيما يأتي:

الوظيفة الأولى- المطابقة قرينة للحذف

يشترط النحويون رحمهم الله لحذف العائد المجرور بالحرف في جملة صلة الموصول تطابقين(١):

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٥، البسيط لابن أبي الربيع ١/٢٨٣، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٥، التذييل والتكميل ٣/٧٧، تعليق الفرائد ٢/٢٢٣.

أ) أن يتحد جار الموصول أو الاسم الموصوف بالموصول أو المضاف للموصول مع الجارّ للعائد لفظاً ومعنى، وقيل: معنى فقط.

ب) أن يتحد جار الموصول أو الاسم الموصوف بالموصول أو المضاف للموصول مع الجار للعائد في المتعلّق لفظاً ومعنًى، وقيل: معنى فقط، والاتحاد في اللفظ يكون في المادة وإن اختلف نوع التصريف، ومن شواهد المستوفي للشروط قول الحق عز وجل : ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ (٣٣)﴾[١] فالموصول وهو (ما) مجرور بـ (مِنْ) التبعيضية، وهي متعلقة بـ (يشرب) قبلها، والعائد المحذوف مجرور بـ (مِن) التبعيضية، وهي متعلقة بـ (تشربون)، والتقدير: ويشرب من الذي تشربون منه، فاتفق اللفظان لفظاً ومعنى ومتعلقاً[٢].

ومثله في الاسم الموصوف بالموصول قولك: أجلس على المكان الذي أنت جالسٌ أي عليه، وكذلك المضاف للموصول نحو: مررتُ بغلامِ الذي مررتَ، أي به.

ودليل المجوزين لاتحاد المتعلقين في المعنى قوله عز وجل ـ: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ (٩٤)﴾[٣] أي به[٤].

ولغياب شرط المطابقة لايجوز حذف العائد المجرور في التراكيب الآتية:

ـ مررتُ بالذي أحسنتُ إليه، لاختلاف حرف الجر لفظاً.

ـ مررتُ بالذي مررتُ به، إذا كانت الباء الأولى للإلصاق والثانية للسببية، أو العكس.

ـ مررتُ بالذي سُررتُ به، لاختلاف المتعلقين لفظاً ومعنًى.

---

(١) سورة المؤمنون، آية ٣٣.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٢/٢٢٣.

(٣) سورة الحجر، آية ٩٤.

(٤) قال أبو حيان :"(أمر) تتعدى تارة بحرف الجر وتارة بنفسها، فيكون التقدير : بما تؤمره، فيكون الضمير المحذوف منصوباً".

ينظر: التذييل والتكميل ٣/٨٠

ويظهر لنا في هذا الموضع كيف استعان النظام بقرينة المطابقة لتسويغ حذف الضمير العائد، "لأنَّ الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به، فلابد أن يكون الجار لهما متحداً من جهة المعنى والمتعلق، فإذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما"(١)، مع ملاحظة أنَّ طرفي المطابقة في هذا الموضع هما: مذكورٌ ظاهرٌ في التركيب ومحذوف مقدرٌ لم يظهر في التركيب، لكنه كالموجود.

ومثل موضع حذف العائد المجرور بالحرف في قيام قرينة المطابقة بالدلالة على المحذوف كل مواضع الحذف التي يشترط فيها ذكر القرينة اللفظية، إذ يستلزم وجوب ذكر القرينة وجوب مماثلة المحذوف للمذكور، إذ "شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف"(٢).

ومن تلك المواضع:

حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً في حال العطف، إذ يشترط ذكر مماثل المحذوف لفظاً ومعنى، يقول سيبويه: "وتقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةٌ وإن شئت نصبتَ (شحمةً). وبيضاء في موضع جرٍ، كأنك أظهرت كلَّ فقلت: ولاكلُّ بيضاءَ. قال الشاعر أبو دؤاد:

أكلَّ امرِئٍ تحْسبينَ امْرَأً ونارٍ توَقَّدُ باللَيْلِ نارا(٣)

فاستغنيت عن تثنية كل، لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلّة التباسه على المُخَاطَب. وجاز كما جاز في قولك: ما مثلُ عبدِ اللّهِ يقول ذاكَ ولا أخيه، وإن شئت قلت: ولا مثل أخيه"(٤).

---

(١) التصريح ١/١٧٦.

(٢) مغني اللبيب/٧٩٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٩٧٢.

(٤) الكتاب ١/٦٥.

ويقول ابن مالك في شرط المطابقة في المحذوف:

ورُبَّما جرُّوا الذي يبقى كما قد كان قبل حذفِ ما تقدَّما

لكنْ بشرطِ أن يكونَ ماحُذفْ مماثلاً لما عليه قَدْ عُطِفْ[(١)].

الوظيفة الثانية: المطابقة قرينة مشاركة في تنظيم "العمل النحوي"

(١-٢) المطابقة قرينة على ارتباط العامل بالمعمول:

- يشترط النحويون لتحديد ماهية المفعول لأجله تطابقين ملحوظين بالمعنى:

١) التطابق بين المفعول لأجله وعامله في الزمن، ومجال هذه المشاركة الزمانية يتسع، وذلك كما قال الرضي: "بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر، كجئتُكَ طمعاً، وقعدتُ عن الحرب جبناً، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر، نحو: جئتُكَ خوفاً من فرارك، أو بالعكس نحو: جئتُك إصلاحاً لحالك، وشهدتُ الحربَ إيقاعاً للهدنةِ بين الفريقين"[(٢)].

٢) التطابق بين المفعول لأجله وعامله في الفاعل، يقول الأعلم الشنتمري(٤٧٦هـ) في باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذرٌ: "ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله، فيضارع المصدر المؤكَّد لفعله، كقولك: قصدتُك ابتغاءَ الخير، غفرتُ ذنبَكَ ادّخاراً لك؛ لأنه بمنزلة ابتغيتُ ما عندك بقصدي لك ابتغاءً، وادّخرتك بغُفْري ذنبك ادّخاراً، فإن كان المصدر لغير الأوَّل لم يجز حذف حرف الجر؛ لأنه لا يُشبه المصدر المؤكَّد لفعله كقولك: قصدتُك لرغبةِ زيدٍ في ذلك؛ لأنَّ الراغب غير القاصد، ولايجوز: قصدتُك رغبة زيدٍ في ذلك"[(٣)].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٩٧٢.

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٢/٦١٢.

(٣) شرح أبيات سيبويه ١/٢٤٩.

وقد نص غيرُ الأعلم على أنَّ وظيفة شروط المطابقة، وبقية شروط المفعول لأجله هي تشبيهه بالمصدر، "وإنَّما اشترط هذه الشرائط؛ لأنه بهذه الشرائط يُشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلّق المصدرية، بخلاف إذا اختلَّ شيءٌ منه"[١].

ويتضح لنا من تحليل شرطي المطابقة في المفعول لأجله الآتي:

١- أنَّ الغرض من مشابهة المفعول لأجله للمصدر ليس لأجل عين الشرطين المتطابقين (الزمن، الفاعل)، وقد نص ابن مالك على توهم بعض النحويين ذلك[٢]، بدليل عدم اشتراط اتحاد الفاعل في المصدر المنصوب في نحو قولك: ضربته ضربَ الأميرِ اللصَّ، فقد"نصب الفعل في هذا المصدر وفاعلهما غيران، إذ لا محذور في ذلك من لَبس ولا غيره"[٣]، ولكنَّ المقصود هو أن يقوى تعلّق العامل بالمصدر باعتبار أنَّ العلاقة بين المفعول المطلق وعامله من أقوى العلائق الوظيفية[٤]، وقد بين سيبويه في حديثه المعمولات التي يتعدى إليها الفعل بحسب القوة، مقدّماً المصدر ثم، ظرف الزمان، ثم ظرف المكان[٥]؛ لأنه "يجعل المفعول الذي تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذي لاتدل صيغة الفعل عليه، والمفعول الذي تدل صيغة الفعل عليه اثنان: المصدر وظروف الزمان، فبدأ سيبويه بالمصدر؛ لأنه أقوى من ظروف الزمان؛ لأنَّ الفاعل قد فعله وأحدثه، ولم يفعل الزمان وإنما فعل فيه"[٦].

٢- من المقرر أن اقتضاء العامل للمعمول يتفاوت من تركيب إلى آخر، فإذا خصصنا الحديث عن تركيب العامل مع المفعول لأجله فإنَّ النحويين ينصون على أن نصب المفعول لأجله جاء على غير الأصل، إذ الأصل هو التعليل بحرف الجر، يقول سيبويه في تراكيب المفعول لأجله: "فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم

(١) الفوائد الضيائية للجامي ٣٧٦/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٧/٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: الجمل للزجاجي/٣٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٤/١ ومابعدها. وينظر: المقتضب ٣٣٥/٤.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ١٣٦/١ ب.

فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ماقبله"[١].

ويقول ابن أبي الربيع: "فحرف الجر هو الأصل في المفعول من أجله"[٢]، وذكر في موضع آخر: "أنَّ حذف حرف الجر في المفعول من أجله قياس"[٣].

فلَّما كان إفادة المفعول لأجله للتعليل على غير الأصل احتاج ذلك المحل الإعرابي إلى مزيد تقوية في علاقته مع العامل، فاستعان النظام بهذه الشروط التي تربط بين الطرفين، وهي روابط بعضها لفظي، وبعضها معنوي، كاشتراطهم لصيغة المصدر، فلا يكون المفعول لأجله إلا بصيغة المصدر[٤]، وكاشتراطهم كون المصدر ذا دلالة معجمية محددة وهي كونه قلبياً[٥]، وكاشتراطهم مشاركته لفعله في الزمن والفاعل.

ومن ثم يمكن القول بأنَّ ظاهرة المطابقة بين العامل والمعمول في باب المفعول لأجله هي إحدى المظاهر التي تؤكد على أنَّ نظرية العمل النحوي ليست تفسيراً من الجهاز النحوي النظري منعزلاً عن دلالات التراكيب في الواقع اللغوي، فالعامل لا يتسلط على المعمول إلاّ لوشائج دلالية بينهما، سواء كانت علاقات دلالية ملفوظة أو دلالية ملحوظة، وهذا ما يُسمى عند النحويين بمبدأ: (الطلب والاقتضاء) في العمل النحوي، إذ من ركائز العمل النحوي عندهم:

- أنَّه " لا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول"[٦].
- وأنَّ "علة العمل الاقتضاء"[٧].

(١) الكتاب ١/٣٦٩، وينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٢٥٦، المقرب ١/١٦٠.
(٢) البسيط ١/٤٢٨.
(٣) البسيط ٢/٨٤.
(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٨٩.
(٥) ينظر: المرتجل /١٥٩.
(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٥٢.
(٧) التبيين للعكبري / ٢٣.

- "والمقتضي هو الذي ينبغي أن يُجعل العامل، وكذا هو أبداً"(١).

ومن ضوابط مبدأ (الاقتضاء) في العمل النحوي هو أنَّ العامل لا يعمل إلا فيما يدل عليه، ومن نصوص المتقدمين والمتأخرين في ذلك مايأتي:

- يقول سيبويه: "واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يُذكر ليدل على الحدث"(٢)، ومراد سيبويه أنَّ الذي سوغ عمل الفعل اللازم في المفعول المطلق دلالة الفعل على المصدر.

- ويقول المبرد: "وكل فعل تعدّى أو لم يتعدّ فهو متعدٍّ إلى اسم الزمان، واسم المكان، والمصدر، والحال...، وذلك أنَّ فيه دليلاً على هذه الأشياء"(٣).

- وقد قدم السهيلي (٥٨١هـ) تحليلاً مطولاً لنظرية العمل النحوي يقوم على أنَّ "الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحدٍ من هذه، نحو: "سرتُ سريعاً"، "جاء زيدٌ ضاحكاً"؛ لأنَّ الحال هي صاحب الحال في المعنى. وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كل واحدٍ من هذه هو الاسم الأوَّل في المعنى، فلم يعمل الفعل إلا فيما دلَّ عليه لفظه؛ لأنك إذا قلت: "ضرب"، اقتضى هذا اللفظ: "ضرباً" و"ضارباً" و"مضروباً"، وأقوى دلالته على المصدر؛ لأنه هو الفعل في المعنى"(٤)، ثم قال: "وإذا ثبت ما قلناه فما عدا هذه الأشياء(٥) فلا يصل إليه الفعل إلا بواسطة حرف"(٦).

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/٧٤٣.

(٢) الكتاب ١/٣٤.

(٣) المقتضب ٣/١٨٧، وينظر: الأصول ١/١٦١.

(٤) نتائج الفكر /٣٨٧.

(٥) استثنى الظروف من الأشياء التي يتعدى إليها الفعل بنفسه، وذلك خلاف ما عليه سيبويه والمتقدمون.

ينظر: الكتاب ١/٣٥، المقتضب ٤/٣٣٥، والأصول ١/١٩٧.

(٦) نتائج الفكر /٣٨٨.

ويظهر لنا من خلال ذلك كله أنَّ النحويين قد تناولوا شرطي المطابقة في المفعول لأجله في ضوء مبدأ (الاقتضاء)، يقول محمد حماسة عبداللطيف: "والنحاة يتناولون كل هذه الأمور التي توثق رباط الفعل بالمفعول له، ولكنَّهم يجعلونها شروطاً لنصبه فحسب، ولكنَّها في حقيقة الأمر من أجل تقييد الفعل به على هذه الهيئة المخصوصة؛ لأنه قد تتوافر كل هذه الشروط ولا ينصب، بل يُجر بحرف الجر الذي يفيد التعليل، وبذلك لا يكون مفعولاً له بل يكون تقييداً بالجار والمجرور"(١).

وأتفق مع ما جاء في هذا النص من بيان حقيقة أمر شروط المفعول له، لكنني أختلف مع تعميم القول بأنَّ النحاة تناولوا الشروط من جهة الأثر الإعرابي المحض، فهذا يمكن أن ينطبق على بعض النحاة المتأخرين، لأننا نجد في المنجز النحوي العام تناولاً لحقيقة وظيفة هذه الشروط(٢)، وهذا ما يجعلنا نحذر من تجاهل الفرق التداولي بين خصائص التحليل النحوي في المنجزات التعليمية الصرفة المتأخّرة ذات الطابع التطبيقي وخصائص المنجزات النحويَّة المتقدمّة والتحليليّة بشكل عام، وفي عصرنا الحاضر فإنَّنا لا ننكر ما قدمته حركة التيسير من فضل على التعليم اللغوي التطبيقي، " ولكنه اختيار أفقر النظريّة اللغويّة العربيّة دون أن يُغَيِّر شيئاً يذكر من وجوه تطبيقها"(٣).

ومن نماذج النصوص لحقيقة شروط المفعول لأجله وعلاقته بالعمل الآتي:

- يقول عبد القاهر الجرجاني: "فجملة القول أنه ما من شيء ينتصب على معنى المفعول له إلا وهو داخلٌ في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه، ولا تكون فيه هذه الصفة إلا بعد شرائط: إحداها: أن يكون مصدراً، والثانية: أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل، والثالثة: أن يكون مقارناً للفعل المعلل في الوجود. ومتى فقدت هذه

(١) بناء الجملة العربية /١٢٢.

(٢) ينظر: شرح عيون الإعراب /١٧٤، المقتصد ٦٦٨/١، كشف المشكل ٤٤/١، المرتجل /١٥٩، نتائج الفكر/٣٩٥، الأمالي لابن الحاجب ٧١/٣، المنهل الصافي للدماميني ٣٧٤/١.

(٣) أثر الألسنيَّة في تجديد النظر اللغوي /٤٨.د.محمد صلاح الدين الشريف. ندوة تونس. ١٩٧٨م، وينظر: المنوال النحوي العربي (قراءة لسانيّة معاصرة) /٤٣.د.عز الدين مجذوب.

الشرائط كلُّها أو بعضٌ منها فقد خرج عن هذا الأصل"[١]، ويقول: "فقد تقرر المذهب وطريقة الاستعمال، وبقي أن تعرف العلة التي أوجبت اختصاص النصب بما كان على الأصل المذكور وامتناعه فيما خرج عنه، وهي أنك إذا قلت: ضربتُه تقويماً له، وكان التقويم داخلاً في ضمن (ضربتُ) موجوداً بوجوده أشبه المصدر الذي يكون من نفس ضربتُ كقولك: ضربتُ ضربةً"[٢].

- ويقول أبو القاسم السهيلي: "وأما عمله في المفعول لأجله فإنه لم يعمل فيه بلفظه عندي، ولكنه دلَّ على فعل باطن من أفعال النفس والقلب أثار هذا الفعل الظاهر، وصار ذلك الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو المفعول لأجله في الحقيقة... ولذلك لا يكون المفعول لأجله منصوباً حتى يجتمع فيه ثلاثة شروط: **الأول**- أن يكون مصدراً، **الثاني**- أن لا يكون من أمثال الجوارح الظاهرة، **الثالث**- أن يكون من فعل الفاعل المتقدم ذكره"[٣].

- ويقول ابن الحاجب: "إنما اشترط ذلك ليقوي معنى التعليل فيصح حذف الحرف الدال عليه، فوِزانه وزان الظرف باعتبار حذف (في)، فشرطه أن يكون اسماً ظاهراً ليقوى أمر الظرفية فيصح حذف (في)، ووجه قوة التعليل عند وجود هذه الشرائط أنَّها الغالب في التعليلات، فكأنَّ فيها تنبيهاً على التعليل، فصح حذف اللام لما فيها من القوة، فإذا فات شيءٌ منها ضعفت دلالة التعليل، فاحتيج إلى حرف التعليل"[٤].

إذا تأملنا هذه النصوص وأمثالها فسنجد أنَّ تحليل النحويين لشروط المفعول لأجله كان تحليلاً عميقاً يتضمن جانبين رئيسين متكاملين:

الأوَّل- بيان وظيفة هذه الشروط من خلال التحليل النحوي النظري الذي يخص مبدأ (الاقتضاء) في نظرية العمل النحوي، والعلاقة بين العامل والمعمول.

---

(١) المقتصد ١/٦٦٨.

(٢) المقتصد ١/٦٦٩.

(٣) نتائج الفكر / ٣٩٥.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٠.

الثاني- بيان حقيقة هذه الشروط من خلال وظيفتها التواصلية وهي أمن اللبس، إذ عدم تحقق شروط المفعول لأجله يؤدي في أكثر التراكيب إلى التباس هذا المحل الإعرابي بغيره، فتلتبس المعاني على المتلقي، وقد تختفي دلالة السببية أو العليّة التي من أجلها نُصب المفعول لأجله، فقد نصبه الفعل "لأنه موقوعٌ له، ولأنه تفسيرٌ لما قبله لمَ كان؟، وليس بصفةٍ لما قبله ولامنه"(١)، "فالمعنى هو المحدد للضبط الإعرابي"(٢).

- يقول ابن الخشاب فيما غابت فيه المطابقة من تراكيب مثل قولك: جئتُك لِعُرْفك: "ولا يجوز حذف اللام من مثل هذا، .. مع أنه لو حذفت اللام لالتبس في بعض المواضع بالمفعول به"(٣).

والذي نستنتجه من التحليل النظري والتحليل الوظيفي التداولي الذي قدّمه النحويون -رحمهم الله- هو :(أنَّ هناك تناسباً طردياً بين قوة العلاقة بين العامل والمعمول ووضوح الدلالة الوظيفية للمحل الإعرابي).

ومن شروط المطابقة التي تؤدي وظيفة القرينة على المحل الإعرابي اشتراطهم للنصب على الظرفية في اسم المكان المشتق من المصدر أو الفعل أن يتحد مع العامل فيه في مادة حروفه، في نحو قول الحق عز وجل: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ۝٩﴾(٤).

يقول سيبويه عن الفعل في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول: "ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان(٥)؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد، فقد عُلم أنَّ للحدث مكاناً، وإن لم يذكره، كما عُلم أنه قد كان ذهاب، وذلك قولك، ذهبتُ المذهبَ

(١) الكتاب ١/٣٦٧.

(٢) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه /٢٧.

(٣) المرتجل / ١٥٩.

(٤) سورة الجن، آية ٩.

(٥) يقصد باسم المكان: المشتق من لفظ الأفعال كمذهب ومقعد، ويقصد بالمكان ما لم يكن مشتقاً من الفعل. ينظر: شرح السيرافي ١/١٣٩أ.

البعيد، وجلستُ مجلساً حسناً، وقعدتُ المكانَ الذي رأيتٌ وذهبتُ وجهاً من الوجوه"[١]، فمراد سيبويه أن الفعل قد عمل في المكان المشتق من عامله والألفاظ الدالة على المكان[٢] (مكان، وجهاً) لدلالة الفعل عليها، وقد عُدّ من الشواذ قول العرب في قريب المنزلة: هو مني مقعدَ القابلة، وفي المحتقر: مزجرَ الكلب، وفي رفيع المكانة: مناطَ الثُّريَّا؛ "لأنَّ العامل ليس أصلاً للمذكور كقعود بالنسبة إلى مقعد، ولا مشاركاً له في الفرعية كاعتكف بالنسبة لمعتكف"[٣]، قال سيبويه: "وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مني مجلسَك، أو متكأَ زيد، أو مَرْبطَ الفرس، لم يجز فاستعملْ من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا"[٤].

<u>وبعد تحليل شرط المطابقة في المادة الصرفية في نحو: قعدتُ مَقْعدَ زيدٍ يمكن تسجيل النتائج الآتية:</u>

١- تقرر عند النحويين وفق مبدأ الاقتضاء في نظرية العمل النحوي أنَّ العامل يعمل فيما يدل عليه، ودلالة الفعل على ظرف الزمان أقوى من دلالته على المكان، وبذلك عمل في الزمان المختص والمبهم، ولم يعمل إلا في المبهم من ظروف المكان، "وإنَّما جُعل في الزمان أقوى؛ لأنَّ الفعل بُني لما مضى منه ومالم يمضِ، ففيه بيان متى وقع، كما أنَّ فيه بيانَ أنه قد وقع المصدر وهو الحدث. والأماكن لم يُبنَ لها فعل، وليست الأماكن بمصادر أُخذ منها الأمثلة، والأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب، ألا ترى أنَّهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو، وفي قولهم مكةُ وعمان ونحوهما، ويكون منها خَلَقٌ لاتكون لكل مكان ولا فيه، كالجبل والوادي والبحر، والدهر ليس كذلك، والأماكن لها جُثة، وإنما الدهر مُضيُّ الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب"[٥].

---

(١) الكتاب ٣٥/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج ٢/٥٨٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٦.

(٤) الكتاب ٤١٤/١.

(٥) الكتاب ٣٦/١.

وهذه المقارنة التي عقدها سيبويه بين الظرفين تبين أثر الاقتضاء في العمل النحوي، بأن يكون في العامل دلالة على المعمول، لذا شابه الفعل ظرف الزمان، فعمل فيه، وهذه المشابهة لا تتأتى في ظرف المكان المختص، لذا قال سيبويه في قول بعضهم: ذهبتُ الشامَ: "هذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليلٌ عليه"(١).

٢- ينقسم النحويون في وظيفة اشتراط المطابقة بين محل الحدث وعامله في نحو: جلستُ مجلسَ زيد، قسمين:

أ) فريق يرى أنَّ المطابقة تجعل محل الحدث المتحد مع مادة عامله مبهماً، فيسوِّغ ذلك عمل العامل في هذه الظروف؛ "لأنَّها إذا لم يعمل فيها ما اجتمعت معه في الاشتقاق كانت مختصة لامبهمة"(٢)، وهو ظاهر رأي المتقدمين(٣).

ب) وفريق يرى أنّ المطابقة تزيد من قوة دلالة العامل على المعمول مع بقاء الظرف على اختصاصه، يقول ابن الناظم (٨٨٦هـ): "ولما كانت دلالة الفعل على المكان ضعيفة لم يتعدَّ إلى كل أسمائه، بل تعدى إلى المبهم منها؛ لأنّ في الفعل دلالة عليه بالجملة، وإلى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ"(٤).

والذي يظهر لي أن سبب اختلافهم في اختصاص أو إبهام هذا الظرف المشتق هو تباين نظرتهم إلى كيفية تنزيل الاختصاص أو الإبهام على التراكيب، وإلاّ فهم من جهة التعريف النظري لظرف المكان المبهم متفقون، وإن تعددت صيغ الحدود له، ومنها الحدود الآتية:

- "ومعنى المبهم أنَّه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره"(٥).

---

(١) الكتاب ١/٣٥.

(٢) المقاصد الشافية ٣/٣٠٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٤١٢، المقتضب ٤/٣٣٦، الأصول ١/١٩٩.

(٤) شرح ألفية ابن مالك /٢٧٥. وينظر: المقرب ١/١٤٧، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/٤٠٠، حاشية الصبان ٢/١٩١.

(٥) الأصول ١/١٩٧.

- "هو ماليس له نهايةٌ معروفة، ولا حدود محصورة"(١).

- "هو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمَّاه"(٢).

- ويقدم ابن السراج تحليلاً لمصطلح الظرف المبهم فيقول: "فإن قال قائل: ففرسخٌ وميلٌ موقّت معلوم فلم جعلته مبهماً؟ قيل له: إنما يراد بالمبهم مالا يُعرف له من البلاد موضع ثابت ولا حدود من الأمكنة، فهذا إنما يعرف مقداره، فالإبهام في الفرسخ والميل بعدُ موجود؛ لأن كل موضع يصلح أن يكون من الفرسخ والميل، فافهم الفرق بين المعروف الموضع والمعروف القدر"(٣).

إن اتفاقهم النظري في مصطلح الظرف المبهم قابله اختلاف في كيفية تطبيقه على التراكيب، فالذين يقولون باختصاص الظرف المكاني في نحو: جلستُ مجلسَ زيدٍ، يعتدون بالاختصاص الناشئ المكتسب بإضافة الظرف إلى غيره أو بوصفه، ولا ريب أن مجلسَ زيدٍ، هو مكان محدود وبُقعة معيّنة. ولذا جاء في شرح الرضي للكافية: "قال المصنف: وكذا حمل لفظ (مكان) على الجهات لا لإبهامه، فإنّ قولك: جلستُ مكانَ زيدٍ، لا إبهام هنا في لفظ مكان، بل لكثرة استعماله، فحذف (في) منه تخفيفاً"(٤).

وفي كلام المصنف نظرٌ لأنَّ لفظ (مكان) قد يدخله الإبهام بحسب تعريف النحويين للظرف المبهم وذلك إذا أضيف إضافة لا تحدد مكانا ولا تعين بقعة، كإضافته إلى الجمع، نحو:

- قعدت مقاعدَ الضيوف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ ﴿٩﴾﴾(٥).

أما المتقدمون القائلون بإبهام ذلك الظرف المشتق فينظرون إلى دلالة الإبهام في

(١) المقرب ١/١٤٦.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /٢٧٤.

(٣) الأصول ١/١٩٩، وينظر: الأمالي النحويّة لابن الحاجب ٣/٧٢.

(٤) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج ٢/٥٨٢.

(٥) سورة الجن، آية ٩.

اسم المكان نفسه، وقابليته دلالة الفعل عليه دون النظر إلى ما يخصصه بعد تعدّي الفعل إليه، يدلك على ذلك الآتي:

١- يقول سيبويه في قولهم ذهبتُ الشامَ: "وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهب والمكان"[١]، فالمقصد عنده دلالة الفعل على لفظ (المكان) دون النظر إلى ما قد يخصصه.

٢- وكان المبرد أكثر تصريحاً بذلك، إذ يقول: "فإن كان المكان مما لا يخلو الحدث منه حصره حصر الزمان، وتعدى الفعل إليه، وإن كان المكان مخصوصاً، لم يتعدّ إليه كما يتعدّى إلى زيد وعمرو، فأمَّا المكان الذين لا ينفك الحدث منه فنحو جلستُ مجلساً، وقمتُ مكاناً صالحاً؛ لأنَّه لا يقوم إلا في مكان، وإنّما نعتَه بعد أن أَعملَ فيه الفعل[٢]، ولا يجلس إلا في مجلس، وكذلك: سرتُ فرسخاً؛ لأنَّ السير لا يخلو من أن يكون فرسخاً أو بعضه، وجلستُ خلفكَ لا ينفكُّ منه شيء أن يكون خلفَ واحد، وإنَّما أضافه بعد أن كان مطلقاً، وكذلك: قمت أمامك، ونحوه، فإنْ قال: جلستُ الدار يا فتى، أو قمتُ المسجدَ، أو قمتُ البيتَ، لم يجز؛ لأنَّ هذه مواضع مخصوصة ليس في الفعل عليها دليل"[٣].

٣- يتضح من تفسير النحويين للمطابقة المشترطة في اشتقاق محل الحدث وعامله ما أسلفته في الشرط السابق من توافق التحليل النظري الذي تقتضيه نظرية العمل مع التحليل التداولي، فلا يتوجه العامل إلا لما فيه دليل عليه، وقد سلف أنَّ هذا الاقتضاء له تأثير على وضوح دلالة المحل الإعرابي، وفي الواقع اللغوي نجد تأثيراً بالغاً لهذا الاشتراط ففي نحو قولك:

---

(١) الكتاب ٣٥/١.

(٢) في هذا إشارةٌ إلى أنّ المبرد يخالف القول بأنَّ الإسناد إلى الموصوف في نحو: جاء رجلٌ كريمٌ إنما كان إلى الاسم حال وصفه كما في شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣ وقد نسب أبو حيان إلى المبرد أنه ممن يرى انصباب العامل في المعمول انصبابة واحدة وكلام المبرد يخالف ذلك
ينظر: التذييل والتكميل ١٢٥/٤أ، الارتشاف ١٩٢٦/٤.

(٣) المقتضب ٣٣٦/٤.

وصلتُ مجلسَ زيدٍ، وكتبتُ مصلَّى خالدٍ، نجد اطراد التباس محل الحدث بالمفعول به، وفي هذا التناول التداولي يقول ابن الحاجب "إنما لم يُنصب الظرف المختص من الأمكنة بتقدير (في) كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقاً لثلاثة أمور: أحدها: أنه لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيراً، ألا ترى أنك تقول اشتريتُ يومَ الجمعة، وأسكنتُ يومَ الجمعةِ، وبوأتُ يوم الجمعة، وما أشبه ذلك ولا يُلبس كونه ظرفاً، ولو استعملت الدار ونحوها هذا الإلباس لالتبس بالمفعول"[١]، ويقول: "الثالث: هو أنَّ ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال، فحسُن فيه الحذف للكثرة، وظرف المكان إنما كثر فيه في الاستعمال المبهم دون المختص، فأجري المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان، وبقي ما لم يكثر على أصله في استعماله"[٢].

<u>أوجه الاتفاق بين المطابقة المشترطة في المفعول لأجله والمطابقة المشترطة في محل الحدث المشتق:</u>

أ) إنَّ شروط المطابقة بين المفعول لأجله وعامله في الفاعل والزمن، وشروط المطابقة بين محل الحدث وعامله في المادة الصرفية تمثل نوعاً واحداً من أنواع الشروط النحوية وهي شروط تحقيق ماهية المحل الإعرابي وتحديدها، وهي شروط غالباً ما تلازم التعريفات النحوية.

ومن هنا نلاحظ أن شروط المطابقة تساعد على إبراز دلالة المحلات الإعرابية غير المتأصلة في الدلالة، وذلك بتقوية العلاقة بين العامل والمعمول، وقد مرَّ بنا أنّ العلاقة إذا ضعفت بين العامل والمعمول ينتج أحدُ أمرين: إما التباس الوظيفة الإعرابية بغيرها، أو تلاشي دلالتها بالكلية.

ويلاحظ أنَّ هذه المطابقات إذا غابت عن التركيب وجب إبراز الوظيفة النحوَّية على تركيبها الأصلي الذي يُؤمَن معه اللبس، وهو التركيب المعتمد على إيضاح الوظيفة الإعرابية بحرف الجر، نحو:

---

(١) الأمالي ٤/٧٥.

(٢) المرجع السابق.

- جئتُك لإكرامكَ العلماء.

- صليتُ في مُعتكف زيدٍ.

ففي المفعول لأجله نجد أنَّ فقد المطابقات الاشتراطية يعني فقد القرائن الدالة على العليّة، ومن ثم يلزم الرجوع إلى الأصل، ولا يجوز حذف اللام؛ لأنهم "كرهوا أن يحذفوها في موضع لم تقو قرينتها، ومعلوم أن كونه فعلاً وكونه لمن فعل الفعل الأول، وكونه مقارناً مما يغلب على الظن كونه علةً، فجاز حذف الحرف الدال على العليّة لقيام غيره مقامه، فإن فقد شيءٌ منها رجع إليه"[١].

وفي محل الحدث تجب المطابقة مع العامل في أصل الاشتقاق، "فلو اختلفت مادته ومادة عامله... لم يجز في القياس أن يُجعل ظرفاً، بل يجب التصريح معه بـ (في)"[٢].

و يظهر من ذلك كله أنّ من أهم وظائف المطابقة المتصلة بنظرية العمل النحوي هي وظيفة القرينة الدالة على ارتباط العامل بالمعمول، فالمطابقة قرينة تؤثر في تشكُّل ماهية المحل الإعرابي، ولما كانت المحلات الإعرابية في النظام النحوي تأتي متأصلة وغير متأصلة، كما أنَّ التفنن في طرائق التعبير له دورٌ في تشكل المحل الإعرابي بصور مختلفة، فالتعليل بحرف الجر له معان تميّزه عن التعليل بالمفعول لأجله المنصوب[٣] لمَّا كان الأمر كذلك احتاج النظام إلى قرائن تدل على ذلك المحل الإعرابي في حال خروجه عن أصله، فاستعان النظام بالشروط النحوية، متمثلة في شروط المطابقة لرفع اللبس وإنْ وضح المعنى الإعرابي في بعض التراكيب بغير هذه الشروط؛ لأنّ التقعيد النحوي يراعي مقصدين جليلين: أمن اللبس، وبناء القاعدة على الأكثر، وطرد الباب عليه.

(٢-٢) تنظيم العمل النحوي في داخل نظام التوابع وتراكيبها.

يُشترط للإتباع إذا تعددت النعوت والعامل واحدٌ في نحو قولك: جاء زيدٌ وخالدٌ

(١) الأمالي لابن الحاجب ١/٧١.

(٢) التصريح ١/٥٢٤.

(٣) ينظر: معاني النحو ٢/٢٣٠ د. فاضل صالح السامرائي.

الكريمان المطابقات الآتية:

١- اتحاد العمل في الموصوفات، ولذلك صور "الأولى أن يتحد العمل والنسبة نحو: قام زيدٌ وعمرٌو العاقلان، فهذه يجوز فيها الإتباع والقطع في أماكنه من غير إشكال، الثانية أن يختلف العمل والنسبة نحو: ضربَ زيدٌ عمراً الكريمان، فهذه يجب فيها قطع من غير إشكال، والثالثة أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو: خاصم زيدٌ عمراً الكريمان، فالقطع في هذه واجب عند البصريين"[١]؛ لأنه "لايجوز ضاربَ زيدٌ هنداً العاقلةٌ برفع العاقلة، على أن يكون نعتاً لهند على معنى باتفاق من البصريين والكوفيين، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى، فكذلك لا يجوز إذا ضممته إلى غيره"[٢].

وأما العلة الرئيسة لامتناع الاتباع إذا اختلفت المطابقة الإعرابية "فلأنَّ أحد المنعوتين يطلب النعت مرفوعاً، والآخر يطلبه منصوباً أو مخفوضاً، ولا يتصور أن يكون اسم واحد في حين واحد مرفوعاً وغير مرفوع"[٣].

٢- اتحاد الموصوفات في التعريف والتنكير، فلا يجوز الإتباع في نحو: جاء زيدٌ ورجلٌ الكريمان؛ لأنَّ المنعوتين لم يتطابقا في التعريف والتنكير "فلا يجوز الجمع بين نعتيهما، لأنك إن فعلت ذلك وجعلته نكرة، نعتَّ المعرفة بالنكرة، فإن جئت به معرفة نعتَّ النكرة بالمعرفة؛ لأنهما نعتٌ لهما، ولا تُنعت النكرة إلا بنكرة، والمعرفة لا تُنعت إلا بالمعرفة، لا تدخل إحداهما على الأخرى"[٤]، "ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة. وهذا قول الخليل رحمه الله"[٥].

وهكذا يخضع الإتباع في هذه المسألة لسلطان اتحاد العامل، ونسبته إلى المعمولين المنعوتين من جهة المعنى، إضافة إلى شرط الاتحاد في التعريف والتنكير،

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٩٥٨/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٢٥/٤ب.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/١.

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٢٥/١.

(٥) الكتاب ٥٩/٢، وينظر: المقتضب ٣١٤/٤.

فإذا انتقضت شروط المطابقة "فالنصب بإضمار (أعني)، والرفع على خبر ابتداء مُضمر"[(١)]، فتقول:

- أكرم رجلٌ خالداً (الكريمان الكريمين)، بتقدير: (هم)أو(أعني)، أويُفرَّق بين النعوت نحو:

- أكرمَ رجلٌ كريمٌ خالداً الكريمَ.

قال السيرافي في شرح كلام سيبويه في "باب ما ينتصب لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة": "جملة هذا الباب أن يتقدم اسمان أو أسماء قد أعربت بإعراب مختلف أو إعراب واحدٍ من جهتين مختلفتين، فلا يمكن جمع صفاتها، أو تثنيتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأول، فحُمل على شيء يجتمعان فيه مما يصح اجتماعهما"[(٢)].

ومن شروط المطابقة المنظمة للعمل النحوي في تراكيب التوابع اشتراطهم الإتباع إذا تعددت النعوت والعامل غير واحد في نحو: جاء زيدٌ وغاب خالدٌ الكريمانِ المطابقات الآتية:

١- اتحاد العوامل في العمل.

يقول سيبويه: "ومما لا يجوز فيه الصفة: فوقَ الدار رجلٌ وقد جئتُك برجلٍ آخرَ عاقلينِ مسلمينِ.

وتقول: اصنع ما سرَّ أخاكَ، وأحبَّ أبوُكَ الرجلانِ الصالحانِ، على الابتداء؛ وتنصبه على المدح والتعظيم"[(٣)].

ويقول: "ولا سبيل إلى الصفة في هذا ولا في قولك: عندي غلامٌ وقد أتيتُ بجاريةٍ فارهينِ؛ لأنك لا تستطيع أن تجعل فارهينِ صفةً للأوَّل والآخرِ، ولا سبيل إلى أن يكون

(١) الجمل للزجاجي/١٦.
(٢) شرح الكتاب ٢/١٨٤ب.
(٣) الكتاب ٢/٥٧.

بعض الاسم جرًّا وبعضه رفعا"[١]، فسيبويه يحكم بوجوب القطع في حال جمع الصفة إذا اختلف عمل العوامل، وذلك "لامتناع اجتماع إعرابين مختلفين في معربٍ واحدٍ، وليس الحمل على أحدهما بأولى من الحمل على الآخر"[٢].

والتوكيد يتبع النعت في ذلك، يقول سيبويه:"وسألت الخليل رحمه الله عن:مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما، **فقال**: الرفع على هما صاحباي أنفسُهما، والنصب على أعنيهما"[٣].

٢- اتحاد العوامل في الجنس وجهة العمل.

إذا كان الموصوف متعدداً، والعوامل فيه مختلفة من حيث الجنس ولكنَّ العمل متحد، كأن يكون أحد الموصوفين مرفوعاً بالابتداء والآخر بالفاعلية، أو كأن يكون الموصوفان منصوبين، أحدهما على المفعولية والآخر على الظرفية، أو مجرورين أحدهما بالإضافة والآخر بحرف، ففي تلك الحال يجب قطع الصفة[٤]، وعدم جواز الإتباع[٥].

يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ الجرين والرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع، وذلك قولك: هذا رجلٌ وفي الدارِ آخرُ كريمينِ. وقد أتانيِ رجلٌ وهذا آخرُ كريمينِ؛ لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد"[٦].

---

(١) الكتاب٢/٥٨، وينظر: المقتضب٤/٣١٤، الأصول٢/٤١، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٠٩، المساعد ٢/٤١٥.

(٢) المغني لابن فلاح ٢/١١٣٥ ت: (النهاري).

(٣) الكتاب ٢/٦٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٥٩، المقتضب ٤/٣١٤، الأصول ٢/٤١، التذييل والتكميل ٤/١٢٥ب، المساعد ٢/٤١٥.

(٥) جوّز الإتباع الكسائي والأخفش والفراء والجرمي. ينظر: المسائل المنثورة /٥٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١١، المساعد ٢/٤١٥.

(٦) الكتاب ٢/٥٩.

ويقول: "ولا يجوز أن يُجرى وصفاً لما انجرّ من وجهين، كما لم يجز فيما اختلف إعرابُه"(١).

٣- اتحاد الموصوفات في التعريف والتنكير.

يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز أن نصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعانِ، فهذا محال، لأنَّ الراتعان لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة، وهذا قول الخليل رحمه الله"(٢).

٤- اتحاد العاملين في حيز الاستفهام أو عدمه

يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز: مَنْ عبدُ الله وهذا زيدٌ الرجلينِ الصالحينِ، رفعتَ أو نصبت؛ لأنك لا تُثني إلا على من أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط مَن تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدة، وإنما الصفة عَلَمٌ فيمن قد علمته"(٣).

وقد حكى ابن فلاح الإجماع في ذلك قائلاً: "وإذا كان أحد الاسمين في حيز الاستفهام والآخر في حيز الخبر، كقولك: مَنْ زيدٌ وجاء بكرٌ العالمان، امتنع وصفهما بصفةٍ واحدةٍ إجماعاً؛ لتعذر توارد الاستفهام والخبر على محلٍ واحد"(٤).

ويلاحظ مما سبق أنَّ نظام التبعية استعان بظاهرة المطابقة لتنسيق عمل العاملين في الصفة، وهذه المطابقات ذات طابع دلالي، وتتمثل في اتحاد العاملين في حيز الإنشاء الاستفهامي أو حيز الخبر، كما تتمثل في الاتحاد في دلالتي التعريف والتنكير،

---

(١) الكتاب ٦٠/٢.

(٢) الكتاب ٥٩/٢، وينظر: المقتضب ٣١٤/٤، الجمل للزجاجي /١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/١، البسيط في شرح الجمل ٣٢٥/١.

(٣) الكتاب ٦٠/٢، وينظر: الأصول ٤٢/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢١١/١، شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج ١٠٠٧/٢.

(٤) المغني ١١٣٩/٢.

أضف إلى ذلك استعانة نظام التبعية بظاهرة المطابقة في الجانب الصناعي، وذلك في شرط اتحاد العمل وجهته بين العوامل في النعت، فمن قواعدهم في التبعية" أنه إذا اختلف العاملان في الاسمين، لم يجز أن تجمع بين وصفيهما"[١]؛ لأنه "لايجوز اجتماع عاملين على معمول واحد"[٢].

ولي في استعانة نظام التبعية بظاهرة المطابقة في الجانب الصناعي التحليلات الآتية:

١- أشرت سابقاً إلى رأي جمهور النحويين وهو اشتراط اتحاد العمل وجهته لإتباع الصفة المجموعة[٣]، يقول سيبويه: "وتقول: هذا رجلٌ وتلك امرأةٌ منطلقان[٤]، وهذا عبدُالله وذاك أخوكَ الصالحانِ؛ لأنهما ارتفعا من وجهٍ واحد، وهما اسمان بُنيا على مبتدأين، وانطلقَ عبدُالله ومضى أخوكَ الصالحانِ؛ لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوكَ وقدم عمروٌ الرجلانِ الحليمان"[٥].

وقد ربط بعض النحويين الاختلاف في هذا الشرط بأصل الخلاف في العامل في الصفة من جهة، وكيفية عمله من جهة أخرى، فالذين يرون أنَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت اشترطوا الاتحاد في العوامل في العمل والجهة؛ لأن "القياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك، لم يجز أن تُثنّي

---

(١) المسائل المنثورة /٥٧.

(٢) الأشباه والنظائر ٢٦١/٢.

(٣) ينظر: المسائل المنثورة /٥٧، شرح الحمل لابن عصفور ٢١١/١.

(٤) ورد هذا المثال في متن النص المحقق (هارون) على النحو الآتي: هذا رجلٌ وامرأته منطلقان، وهو بهذا النص مخالف لمذهب سيبويه الذي يشترط الاتحاد في التعريف أو التنكير في الموصوفين في حال الإتباع كما في ٥٩/٢، ورجعت إلى طبعة بولاق ٢٤٧/١ ووجدت المثال بنفس الوهم، ثم لما رجعت إلى مخطوط شرح السيرافي ١٨٦/٢ب وجدتُ المثال كما أثبته في المتن: هذا رجلٌ وتلك امرأةٌ منطلقان، يدلك على هذا قول سيبويه في النص: "وهما اسمان بُنيا على مبتدأين"، ويدلك عليه كذلك مقصده من التمثيل وهو اتحاد الجهة بالرفع على الخبرية، كما أنَّ فيه دليلاً على عدم اشتراط سيبويه الاتحاد في نوع اسم الإشارة قرباً وبُعداً، خلافا للمبرد في المقتضب ٣١٥/٤.

(٥) الكتاب ٦٠/٢.

صفتهما.. لاختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين، وكيف يجوز أن يفترقا في الموصوفين ويجتمعا في الصفة، ولكن يجوز النصب بإضمار شيء ينتظم المعنيين يجتمعان فيه"(١).

والذين ذهبوا إلى أن العامل هو تبعية النعت للمنعوت اختلفوا، "فمنهم من لاحظ التبعية من حيث اتحاد معنى الكلام، اتفق الإعراب أو اختلف، ومنهم من شرط اتحاد الإعراب، ولا يبالي باختلاف جهة الإعراب، ومنهم من فصلَّ، فشرط مع اتحاد الإعراب اتفاق جهته، فتكون العوامل من جنس واحد، وبشرط ألا تكون عوامل مختلفة..."(٢).

والذي تطمئن إليه النفس هو أنَّ العامل في المنعوت هو العامل في النعت وليست التبعية، "إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر، فلا يُحمل عليه المتنازع فيه"(٣).

كما أنَّ القول بوجوب قطع الصفة مع اختلاف العوامل في العمل هو القول الراجح؛ لأنَّ فيه حفظاً للأصول المطردة، فلا يعمل عاملان في معمول واحد، ولا يجوز كسر هذا الضابط المطرد من أجل تركيب لم يثبت له سماع مطرد عند العرب، هذه هي وظيفة اشتراط الاتحاد في جهة العمل.

كما أنَّ الاتحاد في العمل يمنع مخالفة أصل من أصول نظرية العمل النحوي، وهو أنه لا يكون للاسم الواحد جهتان إعرابيتان، فلا يكون الاسم منصوباً مرفوعاً إلا في حالين ووقتين مختلفين(٤)، لذا امتنع الإتباع في نحو:

- أكرم خالدٌ محمداً (الكريمانِ الكريمينِ).

- جاء زيدٌ ولقيتُ عمراً (الكريمانِ الكريمينِ).

---

(١) الأصول ٤١/٢، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/١.

(٢) الارتشاف ١٩٢٥/٤، وينظر: نتائج الفكر /٢٣١.

(٣) شرح الرضي (القسم الأول) مج ٩٦٣/٢.

(٤) المقتصد ١٣٦/١.

٢- النظام النحوي يشترط اتحاد العوامل المتعددة في الصفة في بعض أوصافها، لتكون كالعامل الواحد؛ خروجاً من مخالفة اختلاف العمل في الاسم الواحد، وخروجاً من مخالفة عمل عملين في معمول، لكن جمهور النحويين مع اتفاقهم على وجوب الاتحاد في العمل اختلفوا في درجة الاتحاد من حيث معنى العوامل على النحو الآتي:

أ) يذهب الخليل، وسيبويه(١)، وجماعة من النحويين(٢) إلى اشتراط الاتحاد في العمل وجهته دون اشتراط الاتحاد في اللفظ والمعنى، فيجوز "انطلقَ عبدُ الله ومضى أخوكَ الصالحانِ؛ لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوكَ وقدِم عمرٌو الرجلانِ الحليمانِ"(٣).

ب) يذهب المبرد(٤)، والزجاج، وكثير من المتأخرين(٥) إلى اشتراط الاتحاد في المعنى بين العاملين، يقول المبرد: "وكان سيبويه يُجيز: جاء عبدُ الله وذهب زيدٌ العاقلانِ على النعت؛ لأنهما ارتفعا بالفعل، فيقول: رفعهما من جهةٍ واحدة... وليس القول عندي كما قال؛ لأنَّ النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت، فإذا قلت: جاءَ زيدٌ وذهبَ عمروٌ العاقلانِ لم يجز أن يرتفع بفعلين، فإن رفعتهما بجاء وحدها فهو محال؛ لأنَّ عبد الله إنما يرتفع بذهب، وكذلك لو رفعتهما بذهبَ لم يكن لزيد فيها نصيب"(٦).

وقد وافق المبرد، وخالف سيبويه ابنُ مالك(٧)، والمتأخرون(٨) من بعده.

---

(١) الكتاب ٦٠/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/١، البسيط في شرح الجمل للزجاجي ٣٢٤/١، شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج ١٠٠٥/٢، المغني لابن فلاح ١١٣٦/٢، الارتشاف ١٩٢٤/٤.

(٣) الكتاب ٦٠/٢.

(٤) المقتضب ٣١٥/٤.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ١٨٦/٢ب.

(٦) المقتضب ٣١٥/٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣١٧/٣.

(٨) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم /٤٩٦، توضيح المقاصد والمسالك ٩٦٠/٢، المساعد ٤١٥/٢، حاشية الصبان ٥٩٧/٣.

ويمكن تلخيص صور[١] تعدد العامل في النعت المجموع مع اتفاق الإعراب في الآتي:

"**إحداها**- أن يختلفا لفظاً ومعنى، نحو: قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو.

والثانية- أن يختلفا لفظاً ويتفقا معنى، نحو: قعد زيدٌ وجلسَ عمرٌو.

والثالثة- أن يتفقا لفظاً ويختلفا معنى نحو: وجد زيدٌ من الغنى، ووجد عمروٌ من الغضب.

الرابعة- أن يتفقا لفظاً ومعنى نحو: قام زيدٌ وقام عمروٌ فسيبويه يجوّز تثنية الصفة في المسائل الأربع... والمبرد وابن السراج[٢] يمنعان الثلاث الأول، ويختص ابن السراج بمنع الرابعة إلا على تقدير تكرار العامل الثاني[٣]".

فلا خلاف بين أكثر النحويين في إتباع الوصف المتحد عاملاه في المعنى في نحو: مضى زيدٌ وانطلق عمروٌ الصالحانِ، لكن اختلفوا في العاملين المختلفين في المعنى، "والحجة للخليل وسيبويه: أنَّ مذهب عمل الفعل والفاعل مذهبٌ واحد، وإن اختلف معنى اللفظين، ومما يدل على ذلك أنك تقول: اختلفَ زيدٌ وعمروٌ الصالحانِ، ومعنى اختلف واحدٌ منهما فعل فعلاً مخالفاً لفعل الآخر، وتقول: فعل زيدٌ وعمروٌ فعليْهما، وعملا عمليْهما، وإن كانا مختلفين؛ لأنَّ اللفظ الواحد من الفعل يجوز أن يقع على مختلفين، وتردَّ الفعلان إلى فعلٍ واحد يكون الاسمان فاعليه، فإذا قُلتَ: أذهبَ أخوكَ وقدِم عمروٌ الرجلانِ الصالحانِ الحكيمانِ؟ فكأنَّا قلنا: فعل أخوك وعمروٌ هذينِ الفعلينِ الصالحانِ، والذي لايُجيز هذا ويُجيز: ذهب زيدٌ وانطلقَ عمروٌ الصالحانِ، يلزمه نحو ما قدرناه؛ لأنَّ ذهب ارتفع به زيدٌ وحده، وانطلق ارتفع به عمروٌ وحده، ولا يجوز أن يكون الصالحان يرتفع بالفعلين أو يتعلق بهما وهو لفظٌ واحد"[٤].

---

(١) ينظر: القطع نحوياً والمعنى /٥٠ ومابعدها.د.عبدالفتاح الحموز.

(٢) الأصول ٢/٢.

(٣) المغني لابن فلاح ٢/١١٣٦.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٨٦ب.

و رأي سيبويه أقرب إلى حقيقة الإسناد التي هي إسناد الفعلين وهما واحد في المعنى، واختلاف اللفظ لايقدح في ذلك، بدليل إمكان إرجاع الفعلين معنوياً إلى فعل واحد[١]، أما رأي المبرد وابن السراج ومَن وافقهم فمرجعه النظر إلى الوجه الخارجي للإسناد، وهو العامل في الفاعل وهو نفس الفعل.

٣- إنَّ قانون نظرية العمل النحوي الرئيس الذي استعان النظام بظاهرة المطابقة لحفظه في تركيب: جاء زيدٌ وأقبل خالدٌ الكريمانِ هو:

- أنَّ المعمول الواحد لا يعمل فيه عاملان مختلفان عملاً واحداً، ولا عملين متناقضين، إلا إذا كان أحدهما زائداً، والآخر غير زائد في نحو قول الله عز وجل ـ : ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ١٩﴾[٢]، فـ (بشير) عمل فيه الفعل (جاءنا) الرفع محلاً، وعمل فيه حرف الجر لفظاً.

وقد نص جمهور النحويين على ذلك القانون في الضوابط الآتية:

- "لايجوز أن يعمل في شيء عاملان"[٣].
- "لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد"[٤].
- "اجتماع المؤثّرين التامين على أثر واحدٍ مدلول على فساده في (علم الأصول)، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية"[٥].
- "الاسم الواحد لا يعمل فيه عاملان في حال واحدة، ولا يمكن أن يكون منصوباً ومرفوعاً إلا في وقتين"[٦].

---

(١) جعل ابن خروف ذلك ضابطاً لجواز الإتباع.ينظر: شرح الجمل ٣١٧/١.
(٢) سورة المائدة، أية ١٩.
(٣) الأصول لابن السراج ٤٠/٢.
(٤) الأشباه والنظائر ٢٦١/٢.
(٥) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج١/٢٢٩.
(٦) المقتصد ٣٣٦/١.

- "لأنَّ العاملين لا يعملان عملاً واحداً في معمول واحد"(١).

- وبنوا على ذلك قواعد عامة للعمل النحوي ومنها: "حق العامل ألا يكون مهيئاً لدخول عاملٍ آخر عليه، كي لا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلاً وأصلاً"(٢).

كما بنوا على ذلك أحكاماً تفصيلية في التقعيد النحوي، ومنها:

- "تمتنع الصفة من أن تجري على موصوفين قد اختلفت العوامل فيهما؛ لأنها إذا جرت على أحد العوامل لم تجرِ على الآخر"(٣).

- "لايجوز اجتماع عاملين على معمولٍ واحد، ولهذا رُدّ قول من قال إنَّ الابتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر، وقول من قال: إنَّ المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع، وقول من قال: إنَّ (إنْ) وفعل الشرط معاً عاملان في الجزاء، وقول من قال: إن الفعل والفاعل معاً عاملان في المفعول"(٤).

ويبدو لي أنَّ هذا القانون يحتاج إلى تأمل دقيق، ويستلزم قبله جمع أشتات أقوال النحويين رحمهم الله فيه، وطرق تعبيرهم عنه، مع مراعاة الفلسفة النظرية للعمل النحوي عامة. لذا أراني مضطراً إلى الاستعانة بباب "التنازع" الذي طالب باطّراحه بعض الباحثين(٥)، والظاهرُ أنه "من أقوى الأبواب التي تصوّر مرونة النظام اللغوي، وعدم قصور الجهاز النظري الذي اشتغل به النحاة عن الإيفاء بكل ما يستعمله المتكلم في تواصله وإبلاغه"(٦).

فإذا استعنا بظاهرة "التنازع" وجدنا أنهم يرفضون "العملين المختلفين في

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/٤٠٧.
(٢) نتائج الفكر للسهيلي /١٤٣.
(٣) التعليقة لأبي علي ١/٢٥٩.
(٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٦١.
(٥) ينظر: تجديد النحو / ١٩ د. شوقي ضيف، قضايا نحوية / ١٧٠ د. مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وبناء /١٠٤ د. إبراهيم السامرائي.
(٦) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي / ٥١٤ د. المنصف عاشور.

المعمول، فإذا قلت: ضربني وضربتُ أخاك، فإنَّ (الأخ) مفعول للفعل الثاني، وفاعل الأول، هذا معناه، ولكنه في الشكل اللفظي مفعول فقط، إذ لا يمكن أن تظهر عليه علامتان مختلفتان في وقتٍ واحد... هذا إذا كان العاملان مختلفين، أما إذا كانا متماثلين فجمهورهم يمنع اجتماعهما أيضاً على معمول واحد، ومن أجل ذلك كان باب التنازع في النحو العربي، فإذا قلت: جاءَ وذهبَ أخوك كان (أخوك) فاعلاً للثاني، ومعمولاً له، أمَّا الأول فيقدر فيه ضمير مستتر، حتى لا يخلو من الفاعل، لأنَّ الفاعل المذكور ليس له، وإن كان يرتبط به معنى"[١].

إذا كان ذلك هو فحوى هذا القانون الرئيس في نظرية العمل، فإنني سأحاول مناقشة هذا القانون في ظل اشتراطهم المطابقة الإعرابية في تركيب: جاء خالدٌ وقدم عمروٌ العاقلان، وذلك في المحاور الآتية:

١- هناك تراكيب خالفت هذا القانون وقد أجازها سيبويه والنحويون ومنها:

التركيب الأول: الحال المثنى والمجموع.

- ذهب زيدٌ وأقبل خالدٌ مسرعينِ[٢]. (العمل واحد).
- جاء زيدٌ وأكرمتُ خالداً مقيمينِ. (العمل مختلف).

وقد حاول الصبان الخروج بهذا التركيب من محظور عمل عاملين في معمولٍ واحد بقوله: "ويظهر أنّ العامل في الحال عند تعدد العوامل مجموع العاملين أو العوامل، لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد، ولذلك نظائر كثيرة"[٣].

وظاهر رأي سيبويه هو جواز جمع الحال مع تعدد العامل فيه، لتجويزه ذلك في

(١) أصول النحو العربي/١٩٤ د. محمد خير الحلواني.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٤٨٤، حاشية الصبان ٢/٢٧٤، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/٤٤٤، النحو الوافي ٢/٣٨٧.

(٣) حاشية الصبان ٢/٢٧٤.

الصفة مع وجود التبعيّة الإعرابية، وأنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، فإجازتها مع الحال أولى؛ لأن الحال منصوبٌ دائماً، فلا علاقة له بإعراب صاحبيه، فلا يكون له محلان في آن واحد، فلما كانت التبعية ليست من لوازم الحاليّة وقد جاءت الحال من اسمين مختلفي الإعراب في نحو: كلّم زيدٌ خالداً قائمين، لم يعد هناك مانع من تثنية الحال وجمعه مع اختلاف العوامل في العمل دون الجهة، وفي ذلك دليلٌ على أنَّ منع إتباع الصفة عند اختلاف العوامل ليس لذات مانع "توارد عاملين على معمول"، ولكن المانع الحقيقي هو وجود اسم يتردد بين أثرين إعرابيين بسبب التبعيّة، وهذا حال ملبس لا يقبله التركيب العربي، ولذلك نص سيبويه على عين علة المنع في نحو: عندي غلامٌ وقد أتيتُ بجاريةٍ فارهينِ، بقوله: "لأنك لا تستطيع أن تجعل فارهين صفةً للأوَّل والآخرِ، ولا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جرًّا، وبعضه رفعاً"[1]، وهذا كله لا يرد مع الحال.

وقد استدل بعضهم[2] على تجويز سيبويه لجمع الحال مع تعدد العوامل المختلفة فيه بتمثيله بالآتي:

- هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمينِ، فالحال من الهاء في (معه) و(رجل) الثانية.

- مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ ملتزمين، فالحال من الضمير المضمر بعد (مع) و(امرأة).

والذي يظهر لي أنّ هذين التركيبين اللذين استشهد بهما سيبويه للفرار إلى الحالية في حال تعذر الوصفية ليسا من تراكيب تعدد العامل، فالعامل في الحال واحد، فلا دليل في هذه التراكيب على تعدد العوامل.

---

(١) الكتاب ٢/٥٨.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٤٨٤.

ويدلك على ذلك أمور أهمها الآتي:

١- نفي سيبويه لصحة الحالية في نحو: فوق الدارِ رجلٌ وقد جئتُك برجلٍ آخرَ عاقلين مسلمين، "لأنك لم تجعل في الدار رجلٌ وقد جئتُك بآخر، في حال تنبيه يكونان فيه لإشارةٍ، ولا في حال عملٍ يكونان فيه، لأنه إذا قال: هذا رجلٌ مع امرأة، أو مررتُ برجلٍ مع امرأة فقد دخل الآخر مع الأوّل في التنبيه والإشارة وجعلت الآخر في مرورك، فكأنك قلت: هذا رجلٌ وامرأة، ومررتُ برجلٍ وامرأة"[1]، فانسحاب التنبيه على صاحبي الحال وعامليهما، ودلالة المعية في (مع) سهّلت أن يكون العامل واحداً، والتقدير: "أتيتُ لهما قائمين أو الإشارة أشير إليهما قائمين"[2]، "والحاصل من مذهب سيبويه أنَّ الحال تنتصب من اثنين مختلفي العامل، بشرط أن يكون ينسحب عليهما عاملٌ واحد، فتلك المسئلة من هذا؛ لأنهما داخلان تحت معنى الإشارة، كأنك قلت: انظر إليهما قائمين بخلاف قولك: فوقَ الدارِ رجلٌ وقد جئتُك بآخر عاملينِ، فلا يجوز الحال، لعدم دخولهما تحت عامل واحدٍ"[3].

٢- فهم المتقدمين لا يدل على تعدد العامل في أمثلة سيبويه، أما السيرافي فقد مضى تقديره، وأما ابن السراج[4] وأبو علي[5] فقد منعا تلك التراكيب؛ لأنهما ممن يرون وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه، فعدم جواز الحالية في: هذا رجلٌ ومعه امرأةٌ قائمينِ؛ لأن العامل في الضمير حرف الجر، والعامل في (امرأة) الابتداء، "والقياسَ المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك لم يجز أن تثني صفتهما ولا حالهما؛ لاختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين"[6].

---

(١) الكتاب ٢/٥٨.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٨٥أ.

(٣) التذييل والتكميل ٤/١٢٥ب، وينظر الارتشاف ٤/١٩٢٧.

(٤) ينظر: الأصول ٢/٤٠.

(٥) ينظر: التعليقة ١/٢٥٧.

(٦) الأصول ٢/٤١.

ومع ذلك فقد فهم ابن السراج[(١)] حجة تجويز سيبويه على أنها لا تدل على تعدد العامل.

أما المبرد فقد وافق سيبويه في وجوب انسحاب عامل واحد على الحال المجموع، وإن اختلفت العوامل في صاحب الحال، يقول المبرد: "وتقول: عندي عبدُ الله، ومررتُ برجلٍ قائمينِ، فتنصب، وليس النصب هاهنا على الحال، لاختلاف المعنيين، وكذلك لو كانا معرفتين أو نكرتين.

تقول: هذا عبدُ الله، وجاءني زيدٌ فارسينِ. إنما تنصب على أعني. ولو قلت: فارسان جاز على قولك (هما)؛ لاختلاف العاملين"[(٢)].

ومع ذلك فقد أجاز تراكيب سيبويه السابقة، وفي ذلك دليلٌ على أنَّ هذه التراكيب ذات عاملٍ واحد، إذ لو كانت ذات عاملين مختلفي الجهة لما أجازها المبرد، وقد نص على عدم جواز نحو: هذا عبدُ الله، وجاءني زيدٌ فارسين، يقول المبرد في أمثلة سيبويه: "وتقول: هذا رجلٌ مع عبدِ الله قائمينِ، على الحال؛ لأنك إذا قلت(مع) فقد أشركتهما في شيء واحد؛ كما تقول: هذا عبدُالله وزيدٌ. وتقول:هذا رجلٌ مع رجلٍ قائمينِ، على الحال؛ لأنَّ الوصف لا يصلح؛ لاختلاف إعرابهما، فصار الحال لا يجوز هاهنا غيره.

وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله"[(٣)].

وبالإضافة إلى ما سبق ظهر لنا أنَّ سيبويه والمبرد يُجيزان تعدد العوامل في الحال، كما يجيزان اختلاف العوامل في أصحاب الأحوال مادام يمكن انسحاب العامل على الجميع، ومن ثم يجوز عندهما:

- جاء زيدٌ وذهب خالدٌ مسرعينِ؛ لأنهما متحدا الجهة وفي تقدير فعلٍ واحد

والنتيجة أن هذا التركيب من صور عمل عاملين لمعمولٍ واحد، وسيأتي توظيف هذه

(١) المرجع السابق.

(٢) المقتضب ٣١٤/٤.

(٣) المقتضب ٣١٦/٤.

النتيجة بإذن الله.

التركيب الثاني- النعت المثنى أو المجموع إذا أتبع والعامل غير واحد.

تقول: جاء رجلٌ وأقبل رجلٌ كريمانِ، وقد أشرنا سابقاً إلى أنَّ اختلاف العامل في المثنى لا يمنع جواز إتباع الصفة إذا ثُنّيت أو جُمعت عند سيبويه، خلافاً للمبرد وابن السراج، فعلى قول سيبويه لا يمكن حرمان أحد الفعلين من العمل في الصفة، ولا مرجح لأحدهما على الآخر.

التركيب الثالث- خبر المبتدأ المعطوف على مبتدأ أخر نحو: زيدٌ وعمروٌ منطلقان.

يقول ابن مالك: "وجعل الفراء الرفع في نحو: قام وقعد زيدٌ بالفعلين معاً. والذي ذهب إليه غير مستبعد، فإنه نظير قولك: زيدٌ وعمروٌ منطلقانِ، على مذهب سيبويه[1]، فإنَّ خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر، فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهما يقتضيانه معاً"[2].

٢- بناءً على وجود تراكيب تخالف قانون "لا يعمل عاملان في معمول" فنحن بين أمرين، إمَّا مخالفة النحويين في هذا الأصل، أو مراجعة مفهومه الأصلي عند جمهور النحويين، وخاصة عند المتقدمين، ليوافق بذلك وظيفته وأثره على التراكيب والسياقات المقامية التي أنجزت فيها.

والذي تطمئن إليه النفس هو خيار تحرير هذا القانون بشكل دقيق، وليس مخالفة هذا القانون الرئيس في نظرية العمل النحوي.

إنَّ منع تسلط عاملين على معمول ملائمٌ لطبيعة العمل النحوي، إذ العامل يتوجه إلى المعمول في ظل توافق واقتضاء دلاليين يجلّيان المعنى، فلو جاز توجه عاملين

(١) ينظر: الكتاب ١٢٧/٣.

(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٢.

لمعمول لالتبس كثيرٌ من التراكيب، وأصابتها التعمية والغموض.

وهناك تراكيب لغوية وسياقات يتوقف معناها على تحديد أحد العاملين للعمل، فلو نظرنا إلى باب التنازع في العمل لوجدنا أن سيبويه ونحاة البصرة وجمهور المتأخرين يرون إعمال الثاني لقربه[١]، هذا من حيث الأصل النظري، لكنَّهم في التوجيه النحوي للتراكيب يعوّلون على قصد المتكلم وغرضه في إعمال أحد العاملين. جاء في الكتاب: "قال امرؤ القيس:

فلو أنَّ ما أَسْعى لأدْنَى معِيْشةٍ كَفاني ولَمْ أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ[٢]

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرد ذلك ونصب فسد المعنى"[٣].

وفي العاملين اللذين يطلبان المعمول من جهة واحدة يقدم عبد القاهر الجرجاني توجيهاً معنوياً يؤكد أهمية تحديد عامل واحد ليتوجه إلى المعمول الواحد، إذ يقول: "فانظر إلى بيت البحتري:

قدْ طلَبْنا فلَمْ نجِدْ لكَ في السُؤْ دُدِ والمَجْدِ والمكَارِمِ مِثْلا[٤]

المعنى: قد طلبنا لك مثلا، ثم حذف؛ لأنَّ ذكره في الثاني يدل عليه، ثم إنَّ للمجيء به كذلك من الحسن والمزيّة والروعة ما لا يخفى، ولو أنه قال: "قد طلبنا لك في السؤددِ والمجد والمكارم مثلا فلم نجده"، لم تر من هذا الحسن الذي تراه شيئا، وسبب ذلك

(١) ينظر: الكتاب ٧٣/١، المقتضب ١١٢/٣، التبصرة والتذكرة ١٤٨/١، المسائل البصريات ٣/١، المقتصد ٣٣٦/١، الإنصاف ٨٣/١، التبيين /٢٥٢، شرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢، المساعد ٤٥٢/١.

(٢) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس.

ينظر: الديوان /٣٩، المقتضب ٧٦/٤، الإنصاف ٨٤/١، المقرب ١٦١/١، شرح شواهد المغني ٣٤٢/١.

(٣) الكتاب ٧٩/١.

(٤) البيت من الخفيف، وقائله الوليد بن عبيد الله البحتري، أبو عبادة، يمدح الخليفة عبدالله بن المعتز. ينظر: ديوانه ١٦٥٣/٣.

أن الذي هو الأصل في المدح والغرض بالحقيقة، هو نفي الوجود عن "المثل"، فأما "الطلب" فكالشيء يُذكر ليُبنى عليه الغرض ويؤكَّد به أمره. وإذا كان هذا كذلك فلو أنه قال: "قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده"، لكان يكون قد ترك أن يُوقع نفي الوجود على صريح لفظ "المثل"، وأوقعه على ضميره، ولن تبلغ الكناية مبلغ التصريح أبداً"(١).

فالشاعر أعمل الفعل الثاني الذي هو نفي الوجود "فلم نجد" في لفظ المفعول الذي هو "مثلاً"، وحذف مفعول الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما لجأ إلى هذا الإعمال لإبراز مقصوده الأهم، وهو نفي وجود مثل ممدوحه، وهذا المعنى لم يكن ليحصل لو قدرنا عمل عاملين في معمول.

ولذلك أقول: إنّ قانون "لا يعمل عاملان في معمول" هو امتداد للتأثير والتأثر بين دلالة التراكيب ونظرية العمل النحوي، وما أريد التوصل إليه هو ربط أهمية هذا القانون بمقصد أمن اللبس وحفظ سلامة الدلالة من الغموض.

ويمكن بعد تأمل كلام النحويين في هذا القانون واحتجاجهم به تحريره على النحو الآتي:

١- لا يعمل عاملان مختلفا الأثر في معمول سواء كان الاختلاف في العمل؛ أو في الجهة؛ لأنه لا يكون المعمول مرفوعاً ومنصوباً في حالٍ واحدة، ولأنه لا يكون للمحل الواحد موقعان إعرابيان، ويستثنى من ذلك أن يكون أحد العاملين زائداً.

لذا منع سيبويه وجمهور النحويين الإتباع في التراكيب التالية:

- جاء زيدٌ وأكرمتُ خالداً الكريمانِ. (اختلاف في العمل).
- عندي رجلٌ وجاء آخرُ عاقلانِ. (اختلاف في الجهة).

---

(١) دلائل الإعجاز/١٦٨.

٢- لا يعمل عاملان متحدان في العمل والجهة في معمول، وقد علل بعضهم بعلة منطقية، وهي أنّ" العامل بمنزلة المؤثر الحقيقي، ولا يجتمع مؤثران على أثر"(١).

والذي تطمئن إليه النفس أنَّ العلة علة دلالية تواصلية بدليل الآتي:

أ) ما أسلفت من الأثر الدلالي لتحديد عاملٍ من العاملين الصالحين للعمل في المعمول، إذ يؤثر على دقة المعنى، ويجعل التركيب عرضة للالتباس في حال توجه أكثر من عامل لمعمولٍ واحدٍ، وقد ظهر أثر ذلك في تحليل سيبويه لباب التنازع، وفي تحليل الجرجاني وغيرهما.

ب) يدلك على أنَّ وراء ذلك المنع أثراً دلالياً، أنَّ جمهور النحويين خالفوا رأي الفراء في إعمال العاملين في نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ ولكنَّهم أجازوا تراكيب مؤداها إلى ما قاله الفراء، نحو:

- جاء زيدٌ ووصل خالدٌ الكريمانِ.
- جاء الرجلُ ووصل الغلامُ ضاحكينِ.
- محمدٌ وعمْروٌ منطلقانِ.

فما الفرق بين تركيب: قامَ وقعدَ زيدٌ والتراكيب السابقة؟

قال ابن مالك: "جعل الفراء الرفع في نحو: قام وقعد زيدٌ بالفعلين معاً. والذي ذهب إليه غير مستبعد، فإنه نظير قولك: زيدٌ وعمروٌ منطلقانِ، على مذهب سيبويه... فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه"(٢).

قال أبو حَّيان: "وأما قول المصنف إن ما ذهب إليه الفراء غير مستبعد، وزعمه أنَّ ذلك نظير زيدٌ وعمروٌ منطلقان على مذهب سيبويه فليس هو نظيره؛ لأنه فرقٌ بين

(١) خزانة الأدب للبغدادي ٢٠٧/٥.

(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٢.

أن يجتمع مؤثران وليس كل واحدٍ منهما جزء علة، وبين شيئين كل واحدٍ منهما جزء علة، والعلة إنما تستقل بمجموعها، فإنَّه لما ثُنّي الخبر فقيل منطلقان لم يصلح أن يقع خبراً لكل واحدٍ من زيد وعمرو، فلذلك اجتمعا على رفعه وكونهما معاً مخبراً عنهما به، بخلاف قامَ وقعدَ زيدٌ لأنه يصح إسناد قام وحده وقعد وحده إلى زيد، وكذلك عكس مسألة: زيد وعمروٌ منطلقان، نحو: هذان زيدٌ وعمروٌ لما ثُنّي المبتدأ أخبر عنه بما يطابقه من اثنين، فارتفعا بالمبتدأ المثنى، وهما شيئان مفترقان، كما ارتفع الخبر المثنى بالمبتدأ وهما شيئان مختلفان"[١].

وما ذهب إليه أبو حيان من دليل عقلي يؤيد ما ذهبت إليه من وجود مانع لتسلط معمولين على عامل يتعلق بدلالة التراكيب. وهو خشية اللبس، فلو تأملت في تركيب: قامَ وقعدَ زيدٌ لوجدت إمكانية أن يستقل كل فعل بالفاعل فتقول:

- قام زيدٌ. - قعد زيدٌ.

لكن التراكيب المسموح بها عند الجمهور لا يتردد المعمول بين عاملين لعدم إمكانية استقلال أحد العاملين بالمعمول فلا يقال في تركيب:

محمد وزيدٌ منطلقان:

- محمدٌ منطلقانِ. - زيدٌ منطلقانِ.

كما لا يقال في تركيب: جاء زيدٌ ووصل خالدٌ الكريمانِ:

-جاء زيدٌ الكريمانِ. - وصل خالدٌ الكريمانِ.

وهذا الضابط عبّر عنه المتأخرون بقولهم:

"إذ العمل الواحد لا يمكن نسبته إلى عاملين، من شأن كل منهما أن يستقل

---

(١) التذييل والتكميل ٧/ ٨٠.

بالعمل"[١]، وهذا الضابط لو تأملت ينطبق على تركيب: قامَ وقعدَ زيدٌ غير أنَّهم أنزلوه كذلك على تركيب: جاء زيدٌ وذهب خالدٌ الكريمانِ، وفي ذلك نظر.

وقيد "من شأن كل منهما أن يستقل بالعمل" لا تكاد تجد له وظيفة إلا ما ذهبت إليه من دفع تردد معمول بين عاملين قد يحتاج المعنى إلى تحديد أحدهما، وسهّل ذلك في تركيب إتباع الصفة أمران:

الأوّل- أنَّه لم يبق أحدُ العاملين بلا تأثيرٍ وعمل، فكلا العاملين يعملان في الموصوف، وهم قد ضعفوا تسلط عاملين على معمول؛ خشية أن يبقى أحدهما بلا عمل، يقول ابن عصفور في رأي الفراء: "وهذا الذي قاله فيه كسرٌ لما اطرد في كلام العرب من أنه لابد لكل عاملٍ من إحداث إعراب"[٢].

الثاني- أنَّ النعت هو المنعوت في المعنى، فهما وحدة لغوية، قال سيبويه في: مررتُ برجلٍ ظريفٍ: "فصار النعت مجروراً مثل المنعوت، لأنهما كالاسم الواحد"[٣]، وكأنَّ الإسناد في تركيب الإتباع هو إسناد واحد بمعنى: جاء الكريمُ وذهب الكريمُ؛ لأن الإسناد "إنما كان إلى الاسم في حال وصفه"[٤].

والذي يظهر لي أنَّ منع تسلط عاملين على معمول إنّما مرده إلى مقصد معنوي يُدفع به اللبس، وهذا تفسير يستقي من منهلٍ واسع من مناهل نظرية العمل النحوي، وهو "أن عمل العامل في المعمول ليس مجرد اعتبار لفظي، بل ذلك راجع إلى كونه يطلبه طلباً معنوياً"[٥].

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم/ ٤٩٦، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٩٦١/٢، شرح الأشموني ١٢٠/٣، حاشية الصبان ٩٧/٣.

(٢) شرح الجمل ٦١٨/١.

(٣) الكتاب ٤٢١/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٣.

(٥) المقاصد الشافية ٦٥٥/٤.

<u>وبالجملة فقد ظهرت لي نتيجتان رئيستان لأهمية شروط المطابقة في تنظيم العمل النحوي في نظام التوابع:</u>

الأولى- أنَّ النظام يَشْترط في حال تثنية النعوت أو جمعها توحيد عمل العامل في المنعوتات سواء كان العامل واحداً أو متعدداً، فإذا اتحدا في العمل والجهة ينزلان منزلة العامل الواحد، فلا يلزم عمل عاملين في معمول.

الثانية- أنَّ من وسائل الفرار من القبح الفرار إلى قطع الصفات وعدم إتباعها لمتبوعاتها، أو نصبها على الحالية، وقد رأينا أنَّ من مظاهر هذا الفرار الفرار لأجل منع تسلط عاملين على معمول، وهذا يظهر لنا نتيجة وهي أنَّه: (كما أنَّ للقطع في باب التوابع مسّوغاً دلالياً، فإنَّ له كذلك مسوغاً صناعياً وهو الفرار من القبح).

أمّا المسوغ الدلالي فهو إيقاظ السامع، ولفت الانتباه لمدح أو ذم، وهذا ما أشار إليه الفراء بقوله: "العرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير مُتّبعٍ لأول الكلام"(٦).

أما المسوغ الصناعي الذي نعنيه فهو الفرار من الإتباع إلى القطع لرفع قبح تركيبي "كما فروا إليه في قولهم: فيها قائماً رجلٌ (٧)"(٨)، يقول سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن: مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهُما، فقال: الرفعُ على هما صاحبايَ أنفسهُما، والنصب على أعنيهما، ولامدح فيه؛ لأنه ليس مما يمدح به"(٩)، فسيبويه ينص صراحة

---

(٦) معاني القرآن للفراء ١/١٠٥، وينظر: الكتاب ٢/٦٥.

(٧) يحمل سيبويه الفرار من القبح عن طريق القطع على الفرار من القبح عن طريق الحاليّة، فالنصب على الحالية وصاحب الحال نكرة أفضل من قبح القول بتقديم الصفة على الموصوف في قولهم: فيها قائماً رجلٌ وقد فصّل ذلك في باب ما ينتصب لأنه قبيحٌ أنْ يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله، ينظر: الكتاب ٢/١٢٢.

(٨) الكتاب ٢/٥٨.

(٩) الكتاب ٢/٦٠.

على نفي المسوغ الدلالي ليبقى المسوغ الصناعي لظاهرة القطع، والذي يظهر أن بعض المتأخرين لما أهملوا وظيفة القطع الصناعية بان لهم التضاد الدلالي بين معنى التوكيد وإرادة معنى المدح أو الذم بالقطع، فحكموا بأنه "لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب"[(١)].

(١) حاشية الصبان ٣/ ١١٢.

المبحث الرابع

ظاهرة التلازم والانفصال.

مدخل

رصد النحويون رحمهم الله ظاهرة التلازم بين جزأين من أجزاء الجملة بحيث لا يمكن أن يفصل بينهما فاصل، كما رصدوا ظاهرة الفصل الواجب والجائز بين أجزاء الجملة، وأثر ذلك على الدلالة والصناعة النحوية، لذا كان من قواعدهم العامة الآتي:

يقول سيبويه: "لا يُفصل بين الشيئين اللذين يجعلان بمنزلة اسمٍ واحدٍ مضمراً أو مظهراً؛ لأنهما قد صارا اسماً واحداً بمنزلة زيد"[١].

ويقول ابن السراج: "كل ما كان في صلة شيءٍ من اسم، أو فعل مما لا يتم إلا به، فلا يجوز أن نفصل بينه وبين صلته بشيءٍ غريبٍ منه"[٢].

وقد أبان النحويون عن علاقة التأثير والتأثر بين ظاهرة التلازم وظاهرة الفصل، إذْ عدم جواز الفصل بين جزأين من الجملة دليلٌ على قوة التضام والتلازم بينهما، وهذا التأثير والتأثر من الدلائل التي ساقت سيبويه في النص السابق إلى الإقرار بوجود مركبات تعامل معاملة خاصة في التحليل النحوي، كالمضاف والمضاف إليه،

(١) الكتاب ٢/٢٩.

(٢) الأصول ٢/٢٢٤.

و(لا) النافية للجنس ومدخولها[١]، وقد قدّم الفارقي (٣٩١هـ) تداولاً عميقاً لظاهرة التضام، وجعل مراتبها بحسب قوة التلازم خمس مراتب[٢]:

المرتبة الأولى- مرتبة اتصال حروف الكلمة بعضها ببعض، كحروف (جعفر)، وهي أصل مراتب الاتصال.

المرتبة الثانية- المركَّب، لأنه يُغيَّر له إعراب الكلمة بالبناء مع الكلمة الأخرى، ويذهب التنوين وتحل الكلمة الأخرى محله، نحو (خمسة عشر)، وكذلك (لارجلَ).

المرتبة الثالثة- الصلة والموصول، وإنما كان في هذه المرتبة إذْ لم يكن فيه تنوين يعاقبه الثاني؛ لأنه لا معنى للأول إلا بالثاني، وهو على تقدير الجزء منه كالمركب، بدليل أنه لا يفصل بينه وبين الصلة باسم ولا فعلٍ ولا ظرفٍ ولا حرف، كما يفعل بالمركب وحروف الكلمة الواحدة.

المرتبة الرابعة- المضاف، فهو كالجزء من المضاف إليه، وقد حل محل التنوين، وكان المضاف أنقص من المركب لأمرين:

أحدهما- أن معنى كل كلمة من المضاف والمضاف إليه يتم بغير الأخرى.

والآخر- أنه يجوز الفصل بين المتضايقين بالظروف إجماعاً، ويفصل بينهما بالمفعول وغيره على خلاف.

المرتبة الخامسة- العامل والمعمول، فبينهما اتصال بحسب اقتضاء العامل للمعمول، أدنى من منزلة المضاف، لأنه لم يعاقب جزءاً من الكلمة، ولأنه ليس مما يمتنع فيه الفصل بظرف ولا مفعول ولا غيرهما مما له تعلّقٌ بالكلام.

ومن ملامح النضج التحليلي لظاهرة التلازم والانفصال في كتاب سيبويه تفرقته بين مستوى النظم ومستوى السعة في تحليله، فقد يقبل الفصل بين أجزاء الجملة في

(١) ينظر: الركن الاسمي في كتاب سيبويه /١١٥ وما بعدها ضمن كتاب: قضايا ألسنية تطبيقية. د.ميشال زكريا، المركب الاسمي في كتاب سيبويه /٦١ وما بعدها.

(٢) ينظر: تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب /٩٦-١٠٠.

الشعر ولا يُقبل هذا الفصل في النثر، يقول سيبويه في الفصل بين المضاف والمضاف إليه: "ولا يجوز: ياسارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ، إلا في شعرٍ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"[١].

كما ربط سيبويه في أكثر من موضع بين ظاهرة الفصل وأهم العوامل المؤثرة فيه في التداول النحوي، وهو قوة العامل أو ضعفه، يقول عن العوامل الحرفية القوية: "فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى"[٢].

وبالجملة فإن الفصل في التحليل النحوي "ليس قبيحاً مطلقاً، ولا مستحسناً مطلقاً، بل الذي يحدد حسنه وقبحه نوع العامل وقوته، ثم نوع الفاصل، هل هو ما يتوسع فيه عند النحاة كالظرف والمجرور[٣]، أم الفاصل كلمة أجنبية عن العامل والمعمول"[٤].

شروط التلازم والانفصال

يعنى هذا المبحث بدراسة ما يتوقف على التلازم أو الانفصال من أحكام تركيبيّة، وليس بدراسة الشروط المؤدية للتلازم أو الانفصال، فقد مرَّت بنا في شروط الموقع والرتبة.

الفصل والاشتراط النحوي

هناك مواضع فصل واجبة في التركيب، تناولها النحويون في الأبواب النحويّة المختلفة، ومنها:

---

(١) الكتاب ١/١٧٦.

(٢) الكتاب ١/١٤٧، وينظر: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه /١٣٦ ومابعدها.

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٧٨، الأصول ٢/٢٢٧، الإنصاف ٢/٤٢٧، ظاهرة الفصل عند النحويين/١٢٥ د.عبدالعزيز محمد فاخر.

(٤) ظاهرة الفصل في اللغة /١٣٨ د. عيشة أبو الفتوح، مجلة علوم اللغة، مج ١١/ع٣

١- الفصل بين (إنَّ، أنَّ) ولام التوكيد[١] في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ۝٦﴾[٢].

٢- الفصل بين (أنْ) المخففة والفعل المتصرف غير الدعاء في جملة خبرها[٣] في نحو قوله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۝٢٠﴾[٤].

٣- الفصل بين (إنَّ) وأخواتها عدا ليت واسمهما المكون من (أنَّ) ومعموليها في نحو قولك: إنَّ عندي أنَّك فاضلٌ[٥].

٤- الفصل بين حرف النداء والمنادى المعرَّف باللام في نحو: يا أيها الرجُل[٦].

٥- الفصل بين (أما) الشرطية والفاء[٧].

وهذه المواضع كما ترى هي أحكامٌ واجبةٌ لذاتها، وليست شروطاً لغيرها، وكثيراً ما يستعين النظام بشروط الموقع والرتبة لتحقيق الفصل الواجب، فمن شروط الرتبة التي تؤدي وظيفة الفصل، وقد تم تحليلها سابقاً الآتي:

- يشترط تقديم الخبر أو معموله لدخول اللام على اسم (إنَّ)؛ منعاً لاجتماع حرفي التأكيد في نحو: إنَّ عندكَ لزيداً[٨].

- يُشترط تقديم خبر (إنَّ) لجواز وقوع (أنَّ) ومعموليها اسماً لـ (إنَّ)؛لأنَّ هذه الحروف تعمل في المبتدأ و(أنَّ) لا يُبتدأ بها"[٩].

والنتيجة التي أصل إليها هي أنَّ النظام النحوي يخلو من أي اشتراط بالفصل، فلا

---

(١) ينظر: الخصائص ١/٣١٤.

(٢) سورة الذاريات، آية ٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/١٦٧، شرح التسهيل ٢/٤٢.

(٤) سورة المزمل، آية ٢٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/١٢٤، إعراب القرآن للنحاس ٣/١٨، شرح التسهيل ٢/٣٩.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٩.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٦، المساعد ٣/٢٣٤، همع الهوامع ٢/٤٨٠.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٧٦، الجنى الداني /١٣٢، رصف المباني /٢٣٤.

(٩) همع الهوامع ١/٣٣٤، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٩.

يُشترط الفصل لصحة إعمال أو إهمال، أو لصحة ذكرٍ أو حذف، أو لأصالة أو زيادة... بل يوجد في النظام اشتراط لغاية الفصل، كما أشرت سابقاً إلى الاستعانة بشروط الموقع والرتبة لتحقيق حكم الفصل الواجب.

ولعلَّ خلوَّ النظام من اشتراط أي فصلٍ يلزم من عدمه عدم صحة حكم آخر يقوّي رأي نحاة الكوفة[١] ومن تبعهم[٢] في عدم اشتراط الفصل لجواز العطف على الضمير المرفوع المتصل غير المؤكَّد، وقد اشترط البصريون[٣] ومن وافقهم[٤] للعطف بلاضعف على الضمير المرفوع المتصل سواء كان بارزاً أم متصلاً أن يؤكَّد الضمير، أو أن يفصل بفاصل، نحو: قوله تعالى ـ:

ـ ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[٥].

ـ وقوله: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴿١١٢﴾﴾[٦].

فاشتراط الفصل لتصحيح العطف وظيفة اشتراطية شاذة لا نظير لها في النظام النحوي. ولا أدل على ذلك من تضافر شواهد السماع بمراتبه على مجيء العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا تأكيد وبلا فصلٍ، وقد أورد النحويون شواهد على جواز العطف بلا تأكيد أو فاصل، ولكنَّهم حكموا عليه بالقبح[٧] والضعف[٨]، وقد جاء في الكتاب ما يدل على تجويز سيبويه له على ضعف، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣١٠، معاني القرآن للنحاس ٢/٣٢، الإنصاف ٢/٤٧٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٧٤، إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٧٨، المقتضب ٣/٢١٠، الأصول ٢/٧٨، الإيضاح لأبي علي /١١٦، التبصرة، والتذكرة ١/١٣٩، المقتصد ١/٤٥٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٤٧٤، الفصول /٣٨، شرح اللمحة البدرية ٢/٣٠٦، توضيح المقاصد ٣/٢٣٠.

(٥) سورة البقرة، آية ٣٥، سورة الأعراف، آية ١٩.

(٦) سورة هود، آية ١١٢.

(٧) الكتاب ٢/٣١.

(٨) الكتاب ٢/١٤٤.

١- حكى عن العرب قولهم: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ثم قال : "فإن تكلمت به على قبحه رفعت العدم"(١)، وذلك بعطفه على الضمير المستتر في سواء من غير توكيد أو فاصل.

٢- جاء من أمثلته في الكتاب قوله : "كنَّا وأنتم ذاهبين"(٢).

٣- قال عند ذكر الأوجه الجائزة في نحو قولك: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمروٌ، وإنَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ : "وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف"(٣).

وقد صرّح المبرد بجواز ذلك مع قبحه، فقال: "وهذا على قبحه جائز في الكلام أعني: ذهبتُ وزيدٌ "(٤).

ومن الأدلة السماعية الصريحة للعطف بلا فاصل:

١- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ: "وكنت وجارٌ لي من الأنصار"(٥)، فعطف (جار) على الضمير المتصل في (كان) بلا فاصل ولا توكيد.

٢-قول علي رضي الله عنه ـ: "كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:"كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر"(٦).

---

(١) الكتاب ٢/٣١.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٣) الكتاب ٢/١٤٤.

(٤) الكامل ٢/٩٣٥، وينظر: المقتضب ٤/١١٥.

(٥) رواه البخاري في صحيحه، كتاب في المظالم والغضب. باب الغرفة العليّة المشرقة وغير المشرقة في السطوح وغيرها ٣/١٠٣.

ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح/١١٢.

(٦) رواه البخاري في صحيحه. كتاب فضائل أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "لوكنت متخذاً خليلاً" ٤/١٩٧، ورواه مسلم في صحيحه بلفظ:"جئتُ أنا وأبو بكر وعمر، ودخلتُ أنا وأبو بكر وعمر، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر" ٢/١٨٥٩.

ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح/١١٢.

وفي هذه الشواهد السماعية وأمثالها يقول أبو حيان: "وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف من غير اشتراط فصل، والسماع الكثير يعضدهم"[١].

والذي تطمئن إليه النفس أنه لا مانع حقيقيا يمنع من العطف بلا فاصل، وليس الفصل شرطاً لازماً يلزم من عدمه عدم صحة العطف، وإنما أقصى ما يمكن قوله هو أنَّ العطف على الضمير المتصل المرفوع بالتأكيد أو الفصل أفضل من حيث الصناعة في بعض التراكيب وقد جاء الفصل بلا توكيد كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ (٤٣) ﴾[٢]، كما جاء الفصل مع التوكيد مجتمعين في آيات عدة، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ (٩٤) ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا (٣٥) ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ (١٠٨) ﴾[٥]، وهذا يدل على أنّ الحاجة الدلالية هي التي استدعت التأكيد على أنه اشتراطاً صناعياً.

وما يمكن تضعيفه في تداول نحاة البصرة لهذه القضية هو ربطهم الضمير المنفصل بغاية الفصل على حساب الغاية التواصلية لهذا الضمير وهي التوكيد، يقول المبرد: "فإن طال الكلام حَسُن حذف التوكيد"[٦].

وقد قام أحدُ الباحثين[٧] بدراسة عميقة وموسَّعة لهذه المسألة مبيناً أثر الظرف التخاطبي في البنية التركيبية المُبْرزة للضمير المنفصل في سياق كلٍ من العطف والتوكيد، سواء كان الضمير المرفوع نحو: المرأة خرجت هي عينُها، أو الضمير المؤكّد لضمير النصب والجر اللذين لم يشترط النحويون فيها إبراز المنفصل لكنهم فضلوا

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان/١٣٠.

(٢) سورة الأحزاب، آية ٤٣.

(٣) سورة الشعراء، آية ٩٤.

(٤) سورة النحل، آية ٣٥.

(٥) سورة يوسف، آية ١٠٨.

(٦) المقتضب ٣/٢١٠.

(٧) ينظر: الوظيفة وتحولات البنية /١٥٣ ١٧٦ د. فيصل إبراهيم صفا.

ذلك في نحو: أكرمتُكَ أنت نفسَك، ومررت بك أنت نفسِك، وقد توصَّل من خلال دراسة تركيب العطف إلى "تفسير إبراز الضمير المنفصل في شمال الجملة المعطوف عليها أو بعبارة أخرى إلى شمال العامل وقبل المعطوف، فهذا المنفصل لا يحمل وظيفة يؤثر فيها العامل في الجملة المعطوف عليها؛ فالعامل فيها قد استكمل معمولاته المناسبة، وهذا الضمير لا يُصحّح تبعاً لذلك بنية العطف كما زُعم؛ لأنَّ المعطوف عليه تكتمل بنيته من غير الضمير المنفصل"[١]، ولو أنَّ الفصل في الشواهد التي هي من سياق العطف قد وقع على غير الضمير المرفوع بالضمير البارز المنفصل وحسبٌ لحُقَّ لنحاة البصرة أن يقولوا بعدم جواز العطف أو قبحه من غير فاصل، لكن لما كان العطف قد وقع مع الفصل بالضمير وبغير الضمير، وبهما ومن غير فاصل حقيقي فإن ذلك يبعث على مراجعة قول البصريين، أضف إلى هذا أن الضمير قد يبرز مع ضمير الرفع من غير عطف أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴿٢٨٢﴾﴾[٢].

كما أنه يبرز بعد ضمير النصب بعطف وبغير عطف نحو أكرمتُكَ أنتَ، كما أنه يبرز كذلك بعد الاسم الظاهر معطوفا عليه وغير معطوف نحو قولك: كتبَ الرسالةَ هو، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ ﴿٦٨﴾﴾[٣]، أضف إلى ذلك القبول بفكرة التوكيد المعنوي بـ (نفس)، و(عين) والإضمار قبلهما... كلُّ ذلك يجعلنا نعدُّ الضمير المنفصل البارز والفاصل بين الضمير المؤكَّد أيّاً كان إعرابه وهذين اللفظين، ذا طبيعة غير مرتبطة بالفصل، وإنَّما هي الحاجة التواصلية التي يبعثها هذا الضمير المنفصل وهي التأكيد[٤].

ونخلص مما سبق إلى أنَّ نظام الشروط النحوّية، وكذلك طبيعة ذلك الضمير المنفصل في تراكيب العطف والتوكيد وغيرها تؤكد أنَّ اشتراط الفصل للعطف على الضمير المتصل المرفوع لا دليل عليه، وأن ما توصل إليه نحاة البصرة ومن وافقهم

---

(١) المرجع السابق / ١٦٠.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٨٢.

(٣) سورة النمل، آية ٦٨.

(٤) الوظيفة وتحولات البنية / ١٧٦.

من القول بوظيفة التوكيد للضمير المنفصل صحيح، إذا استبعدنا ربطه بوظيفة الفصل، فإذا تأملنا في الآيتين الكريمتين: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ ﴿٨٣﴾﴾[1]، ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ ﴿٦٨﴾﴾[2] لوجدنا أنه "إذا كان الفصل بـ (هذا) قُصد به إلى تصحيح عطف، فلا حاجة إذاً إلى إبراز الضمير إلا أن يكون إبرازه مقصوداً به إلى وظيفة أخرى"[3].

شروط التلازم:

١- يُشترط لعمل (ما، لا، لات، إنْ) عمل (ليس) ألا تُفصل عن اسمها بغير الظرف والجار والمجرور[4].

٢- يُشترط لعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) ألا تُفصل عن اسمها[5].

٣- يُشترط لإجراء القول مجرى الظنّ في نصب المفعولين ألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير الظرف والجار والمجرور ومعمول الفعل[6].

٤- يشترط لوجوب توكيد المضارع بنوني التوكيد (الخفيفة والثقيلة) ألا يفصل بين الفعل ولام القسم[7].

٥- يُشترط لعمل (إذن) في الفعل المضارع ألا تفصل عنه بغير القسم[8].

---

(١) سورة المؤمنون، آية ٨٣.

(٢) سورة النمل، آية ٦٨.

(٣) الوظيفة وتحولات البنية /١٦٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٩/١، المقتضب ١٨٩/٤، الأصول ٩٦/١، التبصرة والتذكرة ١٩٩/١، شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٧٦/٢، المقتضب ٣٦١/٤، أمالي الشجري ٣٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٢، همع الهوامع ٤٦٦/١.

(٦) ينظر: الكتاب ١٢٣/١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٧، شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٢، تعليق الفرائد ٢٠٠/٤.

(٧) ينظر: الجنى الداني /١٤٢، أوضح المسالك ٩٥/٤، التصريح ٣٠٠/٢.

(٨) ينظر: الكتاب ١٣/٣، المقتضب ١١/٢، الأصول ١٥٤/٢، الجنى الداني /٣٦٢، المساعد ٧٤/٣.

<u>وبعد التأمل في هذه الشروط يمكننا رصد التحليلات والنتائج الآتية:</u>

أولاً- تختلف ظاهرة التلازم عن ظاهرة الفصل في أنَّ النظام يشترط التلازم ويَشترط له، أمَّا ظاهرة الفصل فيشترط لها ولا يُشترط بها، فظاهرة الفصل أحكامٌ لذاتها، وظاهرة التلازم أحكامٌ لذاتها و شروط لغيرها. أما الوجه المشترك بين الظاهرتين فهو الاستعانة بـ (الرتبة) وشروطها لتحقيق التلازم والانفصال، فمن شروط الرتبة التي تؤدي وظيفة التلازم وقد تم تحليلها سابقاً الآتي:

ـ يشترط العطف بالرفع بعد أسماء (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) تقديم الخبر على عطف النسق في نحو: إنَّ زيداً ناصحٌ وخالدٌ [١]، فإن "كان هذا من عطف الجمل؛ فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه، وإذا كان هذا من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه"[٢].

ـ يشترط لقطع النعت في حال تعدد الصفات تأخير النعت المقطوع[٣]، وذلك لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملةٍ أجنبيّة[٤].

ثانياً- وظيفة شروط التلازم.

يتبين لنا من تحليل مسائل شروط التلازم أنَّ النظام النحوي يستعين بشرط التلازم لتحقيق وظيفة مطردة واحدة ليس غير، وهي وظيفة مساعدة العوامل الضعيفة على العمل، فشروط التلازم تتجاذب مع نظرية العمل النحوي، ويظهر أنَّ نوع العامل هو حجر الزاوية في مبنى هذه الشروط، فالملاحظ الآتي:

---

(١) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٢/٢، التعليقة ٢٩٨/١.

(٢) التصريح ٣٢١/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/١، البسيط في شرح الجمل ٣١٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٣.

(٤) ينظر: البسيط ٣١٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٣.

١- أنَّ جميع العوامل في مسائل شروط التلازم هي من العوامل الضعيفة.

٢- أنَّ جميع الشروط إنَّما هي لصحة الإعمال، وليست لصحة التركيب، ولا ريب أن لإعمال هذه العوامل دلالات تختلف عن دلالات الإهمال، وللمتكلم خيار قصد أحدهما.

وقد اتضح من تحليل شروط الرتبة أنه كلما زادت قوة العامل ارتفعت درجة الحرية في حركة معمولاته، وكلما قلت قوة العامل ضعف عمله، وتقلصت حرية عناصر الجملة التي يؤثر فيها، إذ الأقوى أقدر على التصرف(١).

ويُلاحظ أن الضعف في العوامل المشترط فيها التلازم مع مدخولها يأتي على معيارين:

١- معيار قوة نوع العامل أو ضعفه:

أقوى العوامل عند النحاة هي الأفعال؛ لأنها عاملة دائماً إلا النزر القليل، ثم الحروف؛ لأنها تُعمل وتُهمَل، ثم الأسماء؛ لأنها تُهمل وإن عملت فبالشبه، هذا بصفة عامة(٢)، وقد تُؤثّر عوامل سياقية في تدرج القوة أو الضعف، ومن ضمنها: نوع المعمول.

ويؤثر هذا المعيار في مسألةٍ واحدة من مسائل شروط التلازم، وهي شرط عمل (إذن)، فمن شروطها ألا تنفصل عن الفعل بغير القسم، فلا تعمل في قولك لمن قال : أنا أزورُك، إذن عندها أُكرمُك؛ لأنها ضَعُفت بالفصل، "لأنَّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنَّها لا تصرَّف"(٣)، "وهي نظيرة (ظننتُ) في عوامل الأسماء لاشتراكها في الإعمال والإلغاء، إلاَّ أنَّ (ظننت) أقوى منها لكونها فعلاً، وهذه حرف،

(١) ينظر: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي /١٩٢.

(٢) ينظر: المرتجل /١١٦، الأشباه والنظائر ٢/٢٣٩.

(٣) المقتضب ٢/١٠.

ولكون عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، ولذلك افتقر إعمالها إلى ست شرائط ليقوى حكمها بذلك فتعمل"[١].

٢- معيار الأصالة والفرعية:

العوامل في مسائل شروط التلازم كلها تعمل بالحمل والفرعية ماعدا (إذن)، فـ(ما، لا، لات، إنْ) تعمل بالحمل على (ليس)، و(لا) النافية للجنس تعمل بالحمل على (إنَّ)، وفعل القول يعمل بالحمل على (ظنَّ) في نحو: أتقول الدارَ جامعةً؟، قال ابن فلاح: "وإنما اشترطت هذه الشرائط ليتحقق شبهه بالظنّ[٢]، أما الاستفهام فلأنّ القول محقّقٌ والظن متردَّد، والاستفهام يُخرجه إلى التردد والشك، وأما الخطاب فلأنَّ الإنسان يستفهم مَنْ بحضرته ليُخبره، وأما الاستقبال فلأنه الذي يتحقق فيه الشك؛ لأنّ الماضي والحال متحققان لا يتصور الشك فيها، وأما عدم الفصل بالأجنبي غير الظرف فلأن الاستفهام يطلب الفعل، فيُنزَّل منزلة الجزء منه، والفصل يُبطل الجزئية"[٣]، فالعامل(تقول) من حيث النوع هو أقوى العوامل؛ لأنه فعل، لكن الذي أضعفه هو أنه يعمل بالشبه لا بالأصالة.

ويتضح مما سبق أنَّ وظيفة شروط التلازم في النظام النحوي هي مساعدة العوامل الضعيفة على العمل، إمَّا بتقوية العمل في ذاته، أو تقويته بتقوية الشبه بينه وبين المحمول عليه.

ثالثاً- أشرت في تحليل ظاهرة الفصل بين المتضامين في شروط الرتبة إلى نتيجتين رئيستين:

١- أنَّ تولّد دلالات جديدة ناتجة عن الفصل بين المتلازمين في الأصل يُعدُّ مسوغاً بارزاً

(١) المغني لابن فلاح ٢/١٢٧٠ ت:(ضائحي).

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٢٢.

(٣) المغني لابن فلاح ٣/٣٣٦ ت:(السعدي).

لقبول فكرة الفصل بين الألفاظ المتضامة في الجملة العربية في مثل قولك: ما أكرم زيداً، وما كان أكرم زيداً.

٢- أنه كلما قوي التضام بين طرفين ضعف الفصل بينهما، وقد يمتنع، وهذه القاعدة يمكن اختبارها بما استُثني من شرط التلازم في مسائل شروط التلازم، فنجد أنَّ ترتيب المسائل بحسب كثرة فرص الفصل المستثنى على النحو الآتي:

المرتبة الأولى إجراء القول مجرى الظن، فقد استثنى الجمهور(١) من شرط التلازم الفصل بالظرف والجار والمجرور أو أحد المفعولين، وأضاف بعضهم معمول المعمول(٢) في نحو: أفي الدارِ تقولُ زيداً جالساً؟، وأكريماً تقول زيداً؟، وأهنداً تقول زيداً ضارباً؟

قال ابن مالك: "فلو انفصل الاستفهام بأنت ونحوه بطل الإلحاق، ورجع إلى الحكاية نحو: أ أنت تقول زيدٌ منطلقٌ"(٣).

والذي يظهر لي أنَّ علة عدم الفصل بأجنبي لأجل أن يتوجه الاستفهام للفعل وليس للفاعل أو غيره؛ لأنَّ المقصود أن يشبه فعل القول فعل الظن بالاستفهام عن فعل القول والشك فيه، وهذا لا يتحقق إلا بملازمة الاستفهام للفعل أو الفصل بالظروف والمعمولات غير الأجنبية، فالأصل في الاستفهام عن الفاعل في نحو: أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ ؟ أنه شكٌّ في الفاعل مع تيقن ثبوت الفعل.

المرتبة الثانية المشبهات بـ (ليس)، وقد أجازوا الفصل بينها وبين مدخولها بالظروف والجار والمجرور فقط(٤)، في نحو قول الحق عز وجل: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٣/١، شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٢، تعليق الفرائد ٢٠٠/٤.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٢٠٠/٤.

(٣) شرح التسهيل ٩٥/٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٢، الجنى الداني/ ٣٢٤.

﴿أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[١]، فـ(حاجزين) خبر (ما)، وهو منصوب، فثبت أنها (ما) الحجازية، وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور، وهو (منكم)[٢].

المرتبة الثالثة- (إذن)، وتُفصل عند أكثر النحويين بالقسم وحسب[٣].

ويُلاحظ أن القياس بالحمل الذي كان سبب اشتراط عدم الفصل، هو نفسه الذي سوَّغ استثناء بعض الفصل الجائز كما في تحليل سيبويه والمبرد.

يقول سيبويه: "ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعلَ وبين الفعل سوى إذن؛ لأنَّ إذن أشبهت أرى، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء، وهي تُلغى وتُقدَّم وتُؤخَّر، فلما تصرّفت هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين. ولم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبّهوها بما يعمل في الأسماء، نحو ضربْتُ وقتلْتُ؛ لأنها لا تصرّف تصرف الأفعال نحو ضربْتُ وقتلْتُ ولا تكون إلا في أول الكلام لازمةً لموضعها لا تفارقه، فكرهوا الفصل لذلك، لأنه حرفٌ جامد"[٤].

ويقول المبرد: "وإنما جاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرُّفها، وأنها تستعمل وتلغى، وتدخل للابتداء، ولذلك شُبِّهت بظننتُ من عوامل الأسماء"[٥].

المرتبة الرابعة- (لا) النافية للجنس، ولا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها بأيّ شيء، فإن فصلت أهملت وكررت نحو قوله عز وجل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[٦]، يقول سيبويه: "واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي، كما لا تفصل بين مِنْ وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجلَ، كما أنه

---

(١) سورة الحاقة، آية ٤٧.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٥٨/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٢/٣، الأصول ١٥٤/٢، المساعد ٧٤/٣.

(٤) الكتاب ١٣/٣.

(٥) المقتضب ١١/٢.

(٦) سورة الصافات، آية ٤٧.

لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجلٌ ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقَبُح أن يفصلوا بينهما عندهم، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة عشر بشيءٍ من الكلام؛ لأنها مشبهة بها"[١].

فسيبويه يرجع عدم فصل (لا) عن معمولها لسببين: كونها بمنزلة خمسة وعشرَ، وكونها محمولة على السؤال وأنت لاتقول فيه: هل مَن فيها رجل؟.

ومن الترتيب السابق يمكن أن نخرج بما يأتي:

١- أن هناك علاقة بين درجة ضعف العامل ودرجة احتياجه لمعموله، فكلّما ضعف العامل ازدادت حاجته لمعموله، وكلما زاد التطلب الدلالي بينهما قوي التضام بينهما، وقلّت فرص الفصل، ولذلك رأينا أن أقوى العوامل في شروط التلازم، وهو فعل القول يتصرف فيه بالفصل أكثر من غيره، ثم المشبهات بـ (ليس)، فُصلت عن معمولها بالظروف؛ لأنها حروف، وهي فرع عن أصل، ثم (إذن) فُصلت عن معمولها بالقسم؛ لضعفها في العمل، ولأنَّها من عوامل الأفعال التي هي أضعف من عوامل الأسماء[٢]، وفي المرتبة الأخيرة: (لا) النافية للجنس، لا تفصل بشيء، لأنها محمولة على (إنَّ)، و(إنّ) محمولة على الفعل، فصارت (لا) فرع عن فرع عن فرع[٣]، لذا فهي "لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها، ألا ترى أنها تدخل على الكلام فلا تغيرّه، ولو كانت كإنَّ وأخواتها لأزالت الابتداء، ولا تعمل إلا في نكرة البتة، ولو كانت كغيرها من العوامل لعملت في المعرفة كما تعمل في النكرة"[٤].

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٢.

(٣) التذييل والتكميل ٥/٢٢١.

(٤) المقتضب ٤/٣٦١.

ـومؤدَّى ذلك كله هو "أنّ هذه الفروع العوامل لم يتسع فيها اتساعهم في الأصول"[(١)].

٢- أن التوسع في النظام النحوي مرتبط بالسماع عن أهل اللغة الفصحاء، فأكثر ما يتوسع فيه من وحدات الجملة العربية هي الظروف والجار والمجرور، ومع ذلك فإنّ بعض شروط التلازم لم يُستثنَ فيها الظروف ولا غير الظروف عند جمهور النحويين، وهذا يؤكد ضابطهم الذي جاء فيه أنَّ "الاتساع لا يتعدى، وإنما يوقف فيه على السماع"[(٢)].

(١) المسائل البغداديات /٥٩٥.

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ٢/٧٧٦.

المبحث الخامس

ظاهرة (الذكر والحذف).

مدخل:

تكمن أهمية ظاهرة (الذكر والحذف) في البحث اللغوي في ارتباطها العميق بجانبي التداول اللغوي: الجانب التواصلي بين المخاطب والمتكلم، والجانب التقعيدي النظري.

ففي الجانب التواصلي نجد للحذف والذكر تأثيرهما على الفهم والإفهام في النشاط اللغوي، لذا عدَّ النحويون قصد المتكلم وعلم المخاطب هما العاملان الرئيسان لتصحيح إجراء الذكر والحذف، يقول سيبويه: "وأمَّا ذكرهم "لك" بعد سَقْياً فإنَّما هو ليبيِّنوا المعنيَّ بالدعاء، وربَّما تركوه استغناءً، إذا عرف الدَّاعي أنَّه قد عُلم مَنْ يَعني، وربَّما جاء به على العلم توكيداً، فهذا بمنزلة : "بكَ" بعد قولك مرحباً، يجريان مجرًى واحداً فيما وصفتُ لك"[1]، فهذا النص يظهر ارتباط هذه الظاهرة في التداول النحوي بقصد المتكلم (الداعي)، وعلم المخاطب بما يعنيه المتكلم، ولذلك جاء في قوانينهم:

- "كلُّ ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائزٌ لعلم المخاطب"[2].

(١) الكتاب ١/٣١٢.

(٢) المقتضب ٣/٢٥٤.

- "والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثيرٌ موجود إذا أنسو بعلم المخاطب ما يعنون"[١].

- ويقول ابن جني في ذكر أو حذف التمييز: "فإذا لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإذا لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام"[٢]. "فكأن النحويين في دراستهم هذه الظاهرة ينتقلون بين قطبين متقابلين: علم المخاطب وقصد المتكلم، فعلم المخاطب يسوغ الحذف وقصد المتكلم يفرضه أحياناً"[٣].

وعلى الجانب التقعيدي النظري نجد لهذه الظاهرة تأثيراً بالغاً في تفسير أحكام التراكيب وطرد القواعد، ومن أهم مخرجات هذا الجانب:

١- وجود أبواب نحوية يتحتَّم فيها عند النحويين خلاف الأصل وهو الحذف والتقدير، يقول الفارسي في تقدير الفعل الناصب للمنادى عند جمهور النحويين: "إلا أنَّ ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار؛ لأنك لو أظهرته لكان على لفظ الخبر ومحتملاً الصدق والكذب، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام، وهو أحد المعاني التي يجري عليها الكلام"[٤].

٢- وجود الحذف الصناعي، إذ "الحذف الذي يلزم النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل"[٥].

---

(١) الأصول ٢/٣١٤.

(٢) الخصائص ٢/٣٨٧.

(٣) منزلة المعنى في نظرية النحوي العربي/ ١٦٠.

(٤) العسكريات/٤٥.

(٥) مغني اللبيب/٨٥٣.

ولأهمية ظاهرة الذكر والحذف في الجانب التداولي والجانب التقعيدي كان من أولويات التفكير النحوي منذ المنجزات الأول تناول هذه الظاهرة بالتحليل في مسارين اثنين : مسار التقنين الخاص لأحكام الحذف في المسائل التفصيلية، ومسار التنظير الإجمالي للقواعد الكلية الضابطة لهذه الظاهرة، ولاريب أن التنظير الإجمالي يأتي عادة في مرحلة متأخرة من دراسة الظواهر، ولكن أهمية هذه الظاهرة هي التي جعلت أصولها النظرية في مراحل متقدمة في الدرس النحوي، فنجد سيبويه يحدد الأصل النظري لهذه الظاهرة وهو الذكر، يقول في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: "اعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضّون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"[(١)]، كما أنَّ استقراء الظاهرة أرشد النحويين إلى ما يحذف من الكلم، فقد "حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة"[(٢)]. واشترطوا لإجراء الحذف شروطاً[(٣)]، أهمُّها إقامة الدليل على المحذوف، فالعربُ "تحذف إذا كان فيما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا"[(٤)]، وذلك لأمن اللبس؛ لأنه "لا يحذف شيءٌ إلا أنه مفهومٌ معلومٌ حتى كأنه ثبت"[(٥)].

ومن مظاهر النضج المبكر في تداول التفكير النحوي لهذه الظاهرة الربط الدقيق لإجراء الحذف (الفرع) بإجراء الذكر (الأصل)، ومراعاة العلاقة والملابسات بينهما، وفهم المنزلة المتوسطة بينهما، وهي التقدير، وأثر ذلك كله على دلالات التراكيب، حتى تسنى لنا التعبير عنهما بالظاهرة الواحدة، ومن ذلك تقنينهم لهذه الظاهرة بالآتي:

١- "الموجود حكماً كالموجود لفظاً"[(٦)].

---

(١) الكتاب ١/٢٤.

(٢) الخصائص ٢/٣٦٠.

(٣) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢/٦٢٨، مغنى اللبيب /٧٨٦، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي/١١٥ وما بعدها د.طاهر سليمان حمودة.

(٤) المقتضب ٣/١١٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٤.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٧.

٢- اشتراطهم ألا يُخلَّ المحذوف إذا ظهر بالمعنى، إذا حكمت الصناعة بوجوب إظهار المحذوف(١).

٣- تفرقتهم الدقيقة بين المفاهيم المتماسة مع الحذف ومصطلحاتها، كالتفرقة بين الحذف والاتساع عن طريق ملاحظة أثر المحذوف لو ذكر، يقول سيبويه: "ومما جاء في اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه :. ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴿٨٢﴾ ﴾(٢)، إنما يريد : أهل القرية فاختصر، وعمل الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا"(٣)، وقد عرف ابن السراج الاتساع بأنه ضربٌ من الحذف إلا أنَّ الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أنَّ هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف... وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: صيد عليه يومانِ، وإنما المعنى: صيد عليه الوحشُ في يومين... وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به"(٤)، فالنحاة "جروا على أنه لا يُسمَّى الحذف اتساعاً إلا في مقام حذف العامل وإبقاء المعمول مع تغير إعرابه، أما إذا حذف العامل وبقي المعمول على إعرابه فلا يُسمَّى اتساعاً"(٥)

٤- تفضيلهم تقدير المحذوف بما يتكلم به، يقول سيبويه عن تقدير الفعل في حديثه عن بعض التراكيب: "ولكنه كان أحسن أن توضّحه بما يُتكلم به إذا كان لا يغيِّر معنى الحديث، وكذلك هذا النحو، ولكنه يُترك استغناءً بما يحسُن من الفعل الذي لا ينقض المعنى"(٦).

---

(١) ينظر: البسيط ٢/٣٦٠.

(٢) سورة يوسف، آية ٨٢.

(٣) الكتاب ١/٢١٢.

(٤) الأصول ٢/٢٥٥، وينظر: الأشباه والنظائر ١/٢٩.

(٥) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي/١٣٣ د.عبدالله حمد الخثران

(٦) الكتاب ١/٣٤٥.

إنَّ ظاهرة الحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية، غير أنَّ المدارس اللغوية الحديثة اختلفت في قبول مبدأ الحذف والتقدير ما بين رافضة له كالمدرسة الوصفية(١)، ومؤيدة له كالمدرسة التحويلية التوليدية التي قبلت بالأساس العقلي في تفسير اللغة(٢)، ومن ثمَّ تعاملت مع النشاط اللغوي في بنيتين: بنية عميقة، وبنية سطحية أنجزتها قواعد التحويل التي من أهمها: الحذف، والزيادة، وتحريك أجزاء الكلام(٣)، وكل ذلك قد قرره النحويون وعلماء العربية رحمهم الله في حديثهم عن تلك الظواهر بشكل خاص، وعن آثارها بشكل عام على نظرية العامل، ونظرية الأصل والفرع والمكاسب الدلالية في حالات العدول عن الأصل(٤).

وما يميز تداول النحويين لظاهرة الذكر والحذف هو عنايتهم بالجانب الدلالي الذي يكمن وراء إجراء الذكر أو الحذف، وفي المقابل فإنَّك تجد الغالب في تداول ظاهرة الحذف في النظريات اللسانية الحديثة "الاستهانة بالفوارق الصياغيّة، وعدم الاعتداد بالفوارق المعنويّة بين صيغة الانطلاق أو المُدخل قبل إجراء الحذف والصيغة النهائية الناتجة عن إجراء الحذف، أي المنتهى والمخرج"(٥).

شروط الذكر والحذف:

القسم الأوَّل- شروط الذكر

١- يشترط لحذف العائد المجرور بالحرف من جملة صلة الموصول ذكر مماثل الجار للموصول(٦).

---

(١) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث /١٢٥ د. عبده الراجحي.

(٢) ينظر: المعرفة اللغوية/٥١ وما بعدها نوم تشومسكي، نظرية تشومسكي اللغوية /٢٣٣ تأليف جون ليونز، العربية وعلم اللغة البنيوي/١٧٩ د.حلمي خليل.

(٣) ينظر: تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه/١٢٩ د.صبري إبراهيم السيد.

(٤) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها/٨٨، من أصول التحويل في نحو العربية/١٥١ د.ممدوح عبدالرحمن، من الأنماط التحويلية في النحو العربي/٢١ د.محمد حماسة عبداللطيف، العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى/٢٢٧ ومابعدها د.عبدالفتاح الفرجاوي.

(٥) أصول تحليل الخطاب ١١٣٢/٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١، البسيط لابن أبي الربيع ٢٨٣/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٥/١، التذييل والتكميل ٧٧/٣، تعليق الفرائد ٢٢٣/٢.

٢- يشترط في الجملة المفسرة لضمير الشأن أو القصة التصريح بجزأيها[١].

٣- يشترط لحذف خبر المبتدأ المعطوف على مبتدأ ذكر خبره المماثل للمحذوف[٢].

٤- يشترط للعطف على جملة (لا) المهملة تكرار (لا)[٣].

٥- يشترط في الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه ذكر الرابط[٤].

٦- يشترط في جملة الحال ذكر الرابط[٥].

٧- يشترط لقياس حذف المضاف مع بقاء جر المضاف إليه في حال العطف ذكر المضاف المماثل للمحذوف لفظاً ومعنى[٦].

٨- يشترط لقياس حذف المضاف إليه في حال العطف على المضاف ذكر المضاف إليه المماثل للمحذوف[٧].

٩- يشترط في ألفاظ التوكيد (النفس العين كلا كلتا كل جميع، عامة) ذكر الرابط[٨].

١٠- يشترط لتأكيد ضمير الرفع المتصل بـ (العين والنفس) ذكر الضمير المنفصل قبل التأكيد[٩].

---

(١) ينظر: الحلبيات/٢٤٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٣/١، شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج١/١٨٠، التذييل والتكميل ٢٧٤/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٦٠٧٥/١، المقتضب ١١٢/٣، الإنصاف ٩٥/١، شرح ابن عقيل ٢٤٤/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٩٥/٢، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٩/٣، التسهيل /٨٦، المقاصد الشافية ٤٢٩/٢.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٨٤٦/١، مغني اللبيب/٦٥٧، الأشباه والنظائر ١٤٨/٢، التصريح ٤٤١/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٢، التسهيل/١١٢، مغني اللبيب/٦٥٦، همع الهوامع ٢٤٩/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٦٦/١، المقرب ٢٧٣/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/٣، المساعد ٣٦٥/٢.

(٧) ينظر: المقرب ٢١٥/١، شرح الكافية الشافية ٩٧٥/٢، التصريح ٧٣١/١، حاشية الصبان ٤١٤/٢.

(٨) ينظر: نتائج الفكر/٢٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/٣، مغني اللبيب/ ٦٦٢، الأشباه والنظائر ١٤٩/٢.

(٩) ينظر: الكتاب ٣٧٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٤/٢، الملخص ٥٤٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٣.

١١- يشترط للاستفهام بـ (مَن) عن المعرفة ذكر المستفهم عنه[١]، كقولك لمن قال: رأيتُ زيداً: من زيداً؟.

١٢- يُشترط لاستعمال (أو) للإضراب إعادة العامل نحو: ما قام زيدٌ أوما قام عمرو[٢].

١٣- يشترط في جملة جواب الشرط إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطاً ذكر الرابط[٣].

١٤- يشترط في جواب (أما) الشرطية ذكر الرابط وهو (الفاء)[٤].

وبعد التأمل في هذه الشروط يمكننا رصد التحليلات والنتائج الآتية:

أولاً- الذكر الواجب والذكر المشترط:

١-يلاحظ في حصر مسائل شروط الذكر أنَّها مسائل معدودة لا تقارن في عددها بمسائل الذكر الواجبة في التركيب العربي، مما يدل على أنَّ مظنة مسائل وجوب الذكر هي الأحكامط النحوية الواجبة لذاتها، وليست الشروط النحويّة.

فهناك أجزاء ومواقع كثيرة في الجملة العربية يجب ذكرها، وليست شرطاً مصححاً لحكم آخر، وهي على قسمين:

الأول- أجزاء تركيبية يختلف حكمها في الذكر بحسب أحوال الكلام وسياقاته وما يعترض فيها، وهي الأكثر في التركيب العربي، فالمبتدأ مثلاً تجري عليها الأحكام الآتية[٥]:

١- يجب ذكره، إذا لم يُعلم ولم يدل عليه دليلٌ نحو: زيدٌ كريمٌ.

٢- يجوز ذكره وحذفه؛ للعلم به نحوقول الله عز وجلّ: ﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ ﴾[٦]،

(١) ينظر: الكتاب ٢/٤١٢، المقتضب ٢/٣٠٨، الأصول ٢/٣٩٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٧٧.
(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٨٨، الارتشاف ٤/١٩٩٠، همع الهوامع ٣/١٧٣.
(٣) ينظر: الكتاب ٣/٦٤، المقتضب ٢/٧٠، شرح التسهيل ٤/٧٦، ضرورة الشعر للسيرافي/ ١١٥.
(٤) ينظر: الكتاب ٤/٢٣٥، المقتضب ٢/٦٨، الأصول ١/٦٧، همع الهوامع ١/٣٤٧.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨٦.
(٦) سورة فصلت، آية ٤٦، وسورة الجاثية، آية ١٥.

والتقدير: فعمله لنفسه.

٣- يجب حذفه؛ لأسباب تركيبية، كحذفه إذا أخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو: مررتُ بعبدكَ المسكينُ برفع (المسكين)، والتقدير: هو المسكينُ[١].

الثاني- أجزاء تركيبية تلزم حكماً واحداً، وهو وجوب الذكر، وهذه الأجزاء هي الأقل في التركيب العربي، وذلك كاسم (إنَّ)[٢]، وموصوف (إلاَّ) في نحو قول الله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴿٢٢﴾﴾[٣]، و(إلا) عند الأكثرين بمعنى (غير)، لكنها تخالفها في وجوب ذكر الموصوف (آلهة)[٤].

ونخلص مما سبق إلى أنَّ هناك خصوصاً وعموماً بين الذكر الواجب والذكر المشترط، فكلُّ شرطِ ذكرٍ في النظام هو حكم واجب، وليس كلُّ ذكر واجبٍ شرطاً، وأنَّ مظنة مسائل وجوب الذكر هي الأحكام الواجبة لذاتها وليست الشروط، وأنّ هذه المسائل تمثل مواقع إعرابية يجب ذكرها أصلاً، ومواقع إعرابية كثيرة يجوز حذفها في الأصل، لكن لها في التراكيب من الأسباب ما يوجب ذكرها.

٢- يمكننا القول بأنّ مسائل شروط الذكر تمثل نسقاً شكلياً تركيبياً واحداً، وهو نسق إعادة الذكر، فالمشترط ذكره في المسائل لا يخلو من أن يكون مذكوراً مرتين أو في حكم المذكور في التركيب مرتين، وأغلب ذلك النسق على صورتين:

أ) يكون في حكم المكرر لفظاً ومعنى إذا كان ذكره شرطاً لأجل الحذف، كجار الموصول المماثل للمحذوف في نحو:

- مررتُ بالذي مررتَ، والتقدير: مررت به.

---

(١) ينظر: التصريح ١/٢٢١.

(٢) ينظر: التصريح ١/٢٩٣.

(٣) سورة الأنبياء، آية ٢٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٣٣٤، التذييل والتكميل ٨/٢٩٦، الجنى الداني /٥١٨.

ويلاحظ في ذلك أمران:

١- أن المحذوف في نسق إعادة الذكر هو الاسم، لأنه يحذف لتقدم الذكر أو لقرينة حالية، أما الفعل فلا يضمر إلا بشهادة حال، وهذا يؤكد ما نص عليه المبرد من "أنَّ الاسم لا يضمر حتى يذكر، والفعل لا يضمر حتى يدل عليه دليل"[١].

٢- قد يسبق المشروط ذكره في التركيب الأساسي أو الأصلي، ويكون المحذوف هو الذي في حكم إعادة الذكر، فيكون المحذوف متقدماً على دليله، كما في حذف المضاف إليه المشروط ذكره في حالة العطف في نحو قولهم:

- قطع اللهُ الغداةَ يدَ ورجلَ من قاله[٢]، والتقدير: يدَ مَنْ قاله.

ب) يكون في حكم المكرر معنى إذا كان ذكره شرطاً لأجل الربط، وذلك عن طريق إعادة الذكر بالإضمار، كالربط في ألفاظ التوكيد في نحو:

- جاء القومُ كلُّهم[٣].

٣- يخلو حصر مسائل شروط الذكر من أبرز مسائل إعادة الذكر عند نحاة البصرة، وهي مسألة عطف الظاهر على الضمير المجرور، إذ يَشترط عامة البصريين[٤] لهذا العطف إعادة الجار نحو مررتُ بك وبزيدٍ، ويذهب الجرمي (٢٢٥هـ)[٥] والزيادي (٢٤٩هـ)[٦] إلى عدم اشتراط الإعادة إذا أُكِّد الضمير نحو: مررتُ بكَ أنت وزيدٍ، ويُنسب للفراء[٧]، وفي معاني القرآن ما يدل على الجواز[٨]، وفيه ما

(١) المقتضب ٣/٢٢٨.

(٢) سمع الفراء هذا القول من أبي ثَرْوان العُكْلي. ينظر: معاني القرآن ٢/٣٢٢.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب/ ٦٦٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٣٨١، الأصول ٢/١١٩، أمالي الزجاجي/٢٤٦، الإنصاف ٢/٤٦٣، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٩.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٣٤.

(٦) المساعد ٢/٤٧٠.

(٧) توضيح المقاصد ٣/١٣٤.

(٨) معاني القرآن ١/١٩٠.

يدل على القلة والقبح في النثر دون الشعر[١].

والذي تطمئن إليه النفس هو ما ذهب إليه نحاة الكوفة[٢]، ويونس[٣]، والأخفش في أحد قوليه[٤]، وابن مالك[٥] من جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وإن كانت الإعادة هي الأكثر، لكن لا تصل مرتبة الإعادة إلى الاشتراط اللازم، وذلك لأمور:

١- معاضدة السماع لقول الجواز بدون شرط إعادة الذكر، لاسيما أنّ في هذا السماع قراءات سبعية متواترة، وأنَّ منها شواهد في النظم والسعة، ومن ذلك:

أ) القراءات المتواترة، ومنها قول الحق عز وجل: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ ﴿١﴾﴾[٦] بجر الأرحام[٧] حيث إنَّ الحمل على الظاهر المتسق بعطف (الأرحام) على الضمير المجرور (به) أولى من تأول غير الظاهر، لاسيما أنَّ نظائر هذه القراءة متعددة.

ب) أقوال بعض العرب في السعة نحو قولهم: ما فيها غيرُهُ وفرسِه، بجر (فرسه)، عطفاً على الضمير المجرور قبله[٨].

جـ) ما جاء في أشعار العرب، ومنه قول الشاعر:

تُعَلّقُ في مِثْل السَّوَاري سُيُوفُنا ... وما بْينَها والكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ[٩]

---

(١) معاني القرآن ١/٢٥٢.
(٢) ينظر: الإنصاف ٢/٤٦٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥، البحر المحيط ٢/١٤٧، المساعد ٢/٤٧٠.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥، البحر المحيط ٨/٤٣.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٦.
(٦) سورة النساء، آية ١.
(٧) قرأها بالجر ابن عباس، والحسن، وحمزة وغيرهم.
ينظر: السبعة/٢٢٦، الحجة لابن زنجلة/ ١٩٠، النشر ٢/٢٤٧، البحر المحيط ٣/١٥٧.
(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٦.
(٩) البيت من الطويل، وقائله مسكين الدارمي.
ينظر: ديوانه/٥٣، معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٤، خزانة الأدب ٥/١٢٥.

حيث جرَّ (الكعب) بالعطف على الضمير المجرور في (بينها).

٢- "مما يدفع تمسك البصريين بعود الخافض أنه لا يطرد لهم، لامتناعه في بعض المواضع لما يؤديه من الإلباس[١]، فالمثال: جاءني غلامُك وغلامُ زيدٍ، عند إرادة غلام مشترك بينهما يلبس بكون المجيء من غلام للمخاطب وغلام لزيد، ولا نستطيع منع هذا اللبس إلا بترك إعادة الخافض، بأن نقول: جاءني غلامُك وزيدٍ.

هذا، مع أنّ من العلماء[٢] من يذهب إلى أنَّ المعطوف عند وجود الخافض هو الجار والمجرور، والمعطوف عليه الجار والمجرور قبله، وبهذا لا يكون فيه عطف على المجرور المدعى تحقق شرط العطف عليه، وهو عود الخافض"[٣].

فوجود اللبس في تراكيب الخافض الاسمي بسبب إعادة الجار يضعف من قول اشتراط الإعادة، ويقوي حمله على التفضيل في أكثر التراكيب، أو حمله على أنه من وجوه ظاهرة الاحتياط في الكلام، إذ يقول ابن جني: "ومن الاحتياط في الكلام إعادة العامل في العطف والبدل"[٤]، ولكن دون اشتراطه؛ لأنَّ الأصل في دلالة الشرط هي الإلزام، ويضعف أن يلتزم النظام النحوي شرطاً يتسلل به اللبس إلى تركيب مطردٍ في كلامهم، وهو تركيب العطف على الضمير المخفوض بالإضافة.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ١٦٩/٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي/٨٩. د.محمود موسى حمدان.

(٤) الخصائص ١١١/٣.

ثانياً- وظائف شروط الذكر:

إذا تأملنا في مسائل شروط الذكر وجدنا أنَّ النظام النحوي لا يشترط ذكر موقع إعرابي بذاته لصحة حكم آخر، ولا تختص هذه الشروط بمواقع إعرابية دون غيرها، كما أنه لا يشترط ذكر عاملٍ من العوامل اللفظية بذاته لصحة حكم آخر، وهذا يعني أنَّ شروط الذكر إنما هي في النظام النحوي إجراء دلالي وليس إجراءً تركيبياً صناعياً، كما أنه لا يشترط النظام ذكر جزءٍ من أجزاء الجملة إلا لوظيفة دلالية، ويمكننا توضيح وظائف شروط الذكر في الآتي:

١- أمن اللبس:

أ) شروط ذكر القرينة على المحذوف. ب) شروط ذكر الرابط.

جـ) شرط ذكر الضمير المنفصل لتأكيد ضمير الرفع المتصل بـ (العين والنفس).

٢- الذكر لمقتضى دلالة التركيب.

وفيما يأتي تفصيل القول في كل وظيفة منهما:

الوظيفة الأولى أمن اللبس:

تتماس شروط الذكر مع إجراء ظاهرتين تركيبيتين لا ثالث لهما، وهما: ظاهرة الحذف، وظاهرة الربط، فلا يشترط النظام النحوي ذكر جزء من أجزاء الجملة لتصحيح حكم من الأحكام النحوي إلا ما كان لإقامة القرينة على الحذف، أو لأجل ربط أركان الجملة وشد وثاقها، وكلا الوظيفتين تنبثقان من مقصدٍ رئيس من مقاصد التقعيد اللغوي، وهو حفظ التراكيب من اللبس والغموض والتعمية غير المقصودين.

أ) شروط ذكر القرينة على المحذوف:

تقرر عند النحويين أنَّ من أوكد شروط إجراء الحذف في التركيب هو وجود الدليل على المحذوف، فقد "حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيءٌ من

ذلك إلا عن دليل، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"[١]، ومن ثمَّ فهم" لا يحذفون شيئاً إلا وفيما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا"[٢].

والدليل نوعان[٣] عند النحويين إمَّا حالي فيكون الحذف "استغناءً بما يرون من الحال"[٤]، وإما مقالي، فيحذفون "استغناءً بما جرى من الذكر"[٥].

ولأنَّ حديثنا عن شروط الذكر فما يخصنا هو نوع الحذف بدليل مقالي، فكل تركيب يدل على المحذوف فيه دليل ملفوظ يصح أن يكوم مثالاً لشروط الذكر لأجل الحذف، إذ يشترط النظام النحوي لإجراء الحذف فيه شرطين رئيسين:

١- ذكر جزء الجملة الدال على المحذوف.

٢- أن يكون الجزء المذكور مماثلاً للجزء المحذوف، إذ "شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف"[٦].

ومن التراكيب المشترط فيها ذكر القرينة اللفظية الآتي:

- حذف خبر المبتدأ المعطوف على مبتدأ ذكر خبره، نحو قول الله عز وجل: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ ﴿٣٥﴾﴾[٧]، فالخبر مذكور في الجملة الأولى وهو: دائمٌ وحذف من الجملة الثانية؛ استغناءً بوجوده الأول، والتقدير: وظلها دائمٌ[٨]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ

(١) الخصائص ٢/٣٦٢.
(٢) الأصول ١/٢٥٤.
(٣) ينظر: مغني اللبيب /٧٨٩.
(٤) الكتاب ١/٢٥٧.
(٥) الكتاب ١/٢٧٥.
(٦) مغني اللبيب.
(٧) سورة الرعد، أية ٣٥.
(٨) ينظر: الكشاف ٢/٥٣٣.

﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ ۝٥﴾[(١)]، والتقدير: والمحصنات من المؤمنات حلٌّ لكم، وكذلك: والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب... حلٌّ لكم[(٢)].

- حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً في حال العطف نحو: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ "وبيضاء في موضع جرٍّ، كأنك أظهرت (كلَّ)، فقلت: ولا كلَّ بيضاء... فاستغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المُخاطب"[(٣)].

ومما ينبغي ملاحظته هو أنَّ هذا الحذف كما يمثل نوعاً واحداً من حيث الدليل، وهو الحذف لدليلٍ مقالي، فإنه كذلك يمثل نوعاً واحداً من هذا الحذف، وهو الحذف لإعادة الذكر، إذ الحذف يكون في ذكر أول أوحد، ويكون في التثنية على حد تعبير سيبويه في قوله: (فاستغنيت عن تثنية (كلٍّ)"[(٤)]، فالمقصود من التثنية هو إعادة الذكر.

أمَّا صورة التركيب العامة لهذا الحذف فيمكن اختصارها في ظاهرة الاحتباك، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول"[(٥)]، وقد قسم السيوطي في الإتقان الحذف إلى أربعة أقسام[(٦)]:

- **الاقتطاع:** وهو حذف بعض الكلمة.

- **الاكتفاء:** وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما لنكتة.

- **الاحتباك.**

---

(١) سورة المائدة، أية ٥.

(٢) ينظر: الدار المصون ٢٠٥/٤.

(٣) الكتاب ٦٦/١.

(٤) الكتاب ٦/١، وينظر: ٢٧٥/١.

(٥) الإتقان في علوم القرآن ١٨٢/٣.

(٦) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ١٨٠/٣ ومابعدها.

- **الاختزال**: وهو ما ليس واحداً مما سبق.

فصورة الاحتباك تمثلت في مسائل شروط الذكر في إعادة تركيب متضام هو "المبتدأ والخبر"، أو "المضاف والمضاف إليه"، أو الجار والمجرور، نحو: مررتُ بالذي مررتَ به، والغالب سقوط أحد ركني التضام الثاني، فيدل عليه نظيره الأوَّل، ولذلك صار من ضوابطهم في التقدير أنه:

-"إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى"(١)؛ لأنَّ "ملاحظة الجمل البسيطة التي لا تحتاج إلى إعادة ترتيب تدل على وقوع الحذف من الثاني دائماً"(٢)، وقد أجاز سيبويه الحذف من الأول لدلالة الثاني، لدواع تركيبية، ومن ذلك:

– زيدٌ وعمروٌ قائمٌ قال ابن هشام: "ومذهب سيبويه(٣) أنَّ الحذف فيه من الأوَّل؛ لسلامته من الفصل؛ ولأنّ فيه إعطاء الخبر للمجاور"(٤).

أما في نحو: قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالها، فمذهب سيبويه(٥) أنَّ المضاف إليه حذف من الثاني وخصَّه بالشعر؛ للفصل بين المتضايفين، ويرى المبرد(٦) أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، ويرى الفراء(٧) أنه لا حذف في هذا التركيب، وأن الاسمين مضافان إلى المضاف إليه المذكور، ويخصه بكل لفظين يكثر استعمالهما مصطحبين كاليد والرجل.

ومن شواهد الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ما جاء من العطف على مبتدأ ذكر

(١) مغني اللبيب /٨٠٨.
(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي/٢١٣.د.طاهر سليمان حمودة.
(٣) ينظر: الكتاب ١/٧٦.
(٤) مغني اللبيب/٨٠٩، وينظر: أمالي ابن الحاجب ٤/٤٣.
(٥) ينظر: الكتاب ١/١٢٨.
(٦) ينظر: المقتضب ٤/٢٢٨.
(٧) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٢٢.

خبره في قول الشاعر:

نحنُ بما عندنَا وأنتَ بما ... عِنْدكَ راضٍ والرَأْيُ مُخْتَلفُ(١)

فخبر (نحن) محذوف تقديره: راضون، دل عليه الخبر المذكور في الاسناد التالي: (أنت... راضٍ)(٢).

ولا ريب أنَّ العطف على تركيب محذوف منه لدلالة نظيره في التركيب الثاني وإن كان أقل من دلالة الأوَّل على الثاني يؤكد قاعدة تركيبية هامة وهي أنَّ العطف على المحذوف من أقوى الأدلة على كونه في حكم الملفوظ به، وفي حكم المعتدّ به، يقول ابن جني في المحذوف: "وجواز العطف عليه أدل دليل على اعتداده وبقاء حكمه وأنَّ العقد عليه، والمعاملة إنما هي معه"(٣)، ومن ثم يمكننا ملاحظة تلازم شرط ذكر القرينة لأجل الحذف مع صورة العطف في حذف الخبر، والمضاف، والمضاف إليه نحو:

- زيدٌ وعمروٌ قائمٌ.
- أكلَّ رجلٍ وامرأةٍ تعرفين؟.
- سلمتْ يدُ ورجلُ من يفعلُ الخيرَ.

وهذا يدل على أنَّ القرينة المشترط ذكرها لمَّا كانت تحمل مواصفات المحذوف من حيث التطابق اللفظي والمعنوي جعلت المحذوف في التركيب كالموجود، ولم يَعُد لأحد طرفي العطف من حيث الاعتداد به مزيّة على الآخر، "ألا ترى أن العطف

---

(١) البيت من المنسرح، وقائله عمرو بن امرئ القيس، وهو ما صوبه عبد السلام هارون، ونسبه سيبويه لقيس بن الخطيم، ونسب في الإنصاف لدرهم بن زيد الأنصاري

ينظر: الكتاب ٥٧/١، المقتضب ١١٢/٣، معاني القرآن ٧٧/٣، الإنصاف ٩٥/١، شرح الشواهد للبغدادي ٢٩٩/٧.

(٢) الكتاب ٧٦/١.

(٣) الخصائص ١٠٧/١.

نظير التثنية، ومحالٌ أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة"[١].

وكل ذلك يؤكد أنّ وظيفة اشتراط ذكر القرينة على المحذوف في بعض التراكيب إنما هي وظيفة دلالية تواصلية، وليست وظيفة تركيبية صناعية فرضها النحويون رغبة منهم في تصحيح وطرد ما قعَّدوه من أصول نظرية.

ب) شروط ذكر الرابط:

أولاً- مواضع اشتراط ذكر الرابط:

المواضع التي تحتاج إلى الرابط جمعها ابن هشام في أحد عشر موضعاً[٢]:

١- الجملة المخبر بها.

٢- الجملة الموصوف بها.

٣- الجملة الموصول بها الأسماء.

٤- الجملة الواقعة حالاً.

٥- الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه.

٦- بدل البعض.

٧- بدل الاشتمال.

٨- معمول الصفة المشبهة.

٩- جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء.

١٠- العاملان في باب التنازع.

١١ ألفاظ التوكيد المعنوي الأُول.

---

(١) الخصائص ١/١٠٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب/٦٥٣.

– وحصرها البحث في مسائل شروط الربط في ثلاثة عشر موضعاً، بإضافة جملة جواب الشرط إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطاً، وإضافة جواب (أما) الشرطية.

وقد أشرت في دراسة شروط الربط إلى أنَّ النظام النحوي يجيز حذف الرابط الذي اشترط في بعض التراكيب، اعتماداً على مبدأ التقدير النحوي، إذ "الموجود حكماً كالموجود لفظاً"(١)، وكل ذلك يجري وفق شروط فهم المعنى وأمن اللبس، يقول المبرد في علة حذف العائد المنصوب من صلة الموصول: "لأنَّ الفعل قد يخلو منه وهو في النية، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول"(٢).

وتدلنا مسائل شروط ذكر الرابط على مواضع لا يحذف فيها الرابط حذفاً قياسياً، بل يجب ذكره، وهي على النحو الآتي:

١- الجملة الواقعة حالاً.

٢- الجملة المفسرة لعامل المشتغل عنه.

٣- ألفاظ التوكيد المعنوي الأُوَل.

وبذلك يمكننا تسجيل الملحوظتين الآتيتين:

١- عدد المواضع التي يجوز حذف الرابط فيها اعتماداً على مبدأ التقدير تتجاوز نصف مجموع مواضع الربط اللازمة في التركيب العربي، ولاريب أنَّ ظاهرة حذف الروابط هي من الظواهر الدالة على أنَّ العرب "إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد"(٣).

٢- جواز حذف الرابط في أغلب مواضع الربط اللازم لاينافي القول بقلة حذف الرابط في التركيب العربي مقارنةً بالذكر، فالحذف ينال أغلب مواضع الربط، لكنَّ الذكر عندهم في تلك المواضع أكثر وأفصح، ويمكن الاستدلال على ذلك بدليلين:

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٦.
(٢) المقتضب ١١٥/٣.
(٣) الخصائص ١٥٨/١.

الدليل الأول- أنَّ النحويين يضعّفون كثيراً من حالات الحذف في أقوى المواضع الجائزة والمؤهَّلة للحذف، وهي مواضع الربط التي يكون فيها بين العنصرين المتضامين تضام قوي: كالصلة والموصول، فهذا الموضع مع أنه من أقوى مواضع جواز حذف الرابط نجد أنَّ بعض تراكيب جواز حذف الرابط فيه ضعيفة، وذلك لعوامل أشرنا إليها سابقاً، كنوع الموصول واستعمالات العرب له، والمحل الإعرابي للرابط[١]، وطول الصلة وقصرها[٢]، فحذف الضمير الواقع في صدر صلته (المبتدأ) مع كون الخبر كلمة واحدة جائزٌ عند سيبويه مع الموصول (أيٍّ) في نحو: ضربَ أيُّهم أفضلُ لكنه حكم على إجراء الحذف مع اسم الموصول (الذي)، والاسم الموصول (مَن) بأنه ضعيف[٣]، "وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضلُ فاضربْ، واضربْ مَنْ أفضلُ حتى يُدخلَ هو"، وأشد من ذلك في الضعف إجراء هذا الحذف مع الاسم الموصول (ما)، ويحكم عليه بأنه "لا يُقال"[٤] ويقصد الجواز مع القبح، فهذه ا لتراكيب وأمثالها تدل على جواز حذف الرابط مع أنَّ الذكر أغلب وأفصح.

الدليل الثاني- أنَّ المواضع التي يكون الأصل فيها جواز حذف الرابط منها يعترضها في كثيرٍ من التراكيب موانع تمنع هذا الأصل، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: حذف العائد المنصوب في صلة الموصول إذا كان منفصلاً[٥]، نحو:

- جاء الذي إياه أكرمتُ إذ حذفه يوقع في إلباسه بالمتصل، ومفوّت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين، والاهتمام عند النحويين[٦].

- ومن ذلك منعهم حذف العائد المجرور بالحرف إذا كان محصوراً[٧] نحو: ما

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٣.
(٢) ينظر: الكتاب ٤٠٤/٢.
(٣) ينظر: الكتاب ٤٠٠/٢.
(٤) ينظر: الكتاب ٤٠٩/١.
(٥) ينظر: الكتاب ٨٧/١.
(٦) ينظر: شرح التصريح ١٧٤/١.
(٧) ينظر: التصريح ١٧٨/١.

مررتُ بالذي ما مررتَ إلا به.

- ومثل هذه الموانع تقلل من تراكيب حذف الرابط في المواضع التي يجوز في الأصل حذف الرابط فيها.

ثانياً- تفسير اشتراط مجيء الرابط ملفوظاً

الموضع الأوَّل- الرابط في جملة الحال.

لا يجوز حذف رابط جملة الحال بصاحبه، ولم يثبت ذلك إلاّ في الاستعمال الشاذ الذي لا يثبت به قياس، نحو: مررتُ بالبُرّ قفيزٌ بدرهمٍ، أي قفيزٌ منه بدرهم[١].

قال ابن مالك :"وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي "وقد تخلو منهما عند ظهور الملابسة"[٢]، وقال الرضي: "وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك: خرجت زيدٌ على الباب، وهو قليل"[٣]. وقد فُهِم من كلام ابن مالك الموجز في التسهيل[٤] أن الملابسة أغنت عن الرابط لفظاً وتقديراً[٥]، وفي شرح التسهيل ما يرد ذلك[٦]، فالرابط محذوفٌ لفظاً فقط.

وقد اشترط النظام النحوي ذكر الرابط في جملة الحال لسببين:

السبب الأول- أنَّ وجود الرابط في جملة الحال إنما كان "لئلا يتوهم أنها مستأنفة"[٧]، وتقديره يُذهبُ هذه العلة، إذ بحذفه يتلاشى الرابط بين جملة الحال وصاحبه، باعتبار أنَّ جملة الحال تحمل صفتين تستدعي وجود الرابط ملفوظاً:

١) أنَّها تركيب إسنادي فرعٌ عن الإسناد الرئيس المتواجد فيه صاحب الحال.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٢، وينظر: تقرير السيرافي (٢) في الكتاب ٣٩٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٦/٢.

(٣) شرح الكافية القسم الأول مج٢/٦٧٧.

(٤) التسهيل/١١٣.

(٥) ينظر: بناء الجملة العربية/١٣٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٦/٢.

(٧) شرح المفصل ٦٩/٢.

٢) أنَّها ذات محل إعرابي فضلة، الأصل فيه أن يأتي بعد تمام الكلام.

- تقول في جملة الحال إذا حذفت الرابط (الواو) :

- جاء زيدٌ بانَ الغروبُ.

- قدم خالدٌ الشمسُ مشرقةٌ.

وقد أشار إلى ذلك الرضي عند حديثه عن اختصاص جملة الحال بالربط بالواو، إذْ يقول: "إنَّما ربطوا الجملة الحالية بالواو، دون الجملة التي هي خبر المبتدأ، فإنه اكتفي فيها بالضمير؛ لأنَّ الحال يجيء فضلةً، بعد تمام الكلام، فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط، فصُدّرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعني الواو التي أصلها الجمع ليؤذن من أول الأمر أنَّ الجملة لم تبقَ على الاستقلال، وأمَّا خبر المبتدأ، والصلة، والصفة، فإنَّها لا تجيء بالواو؛ لأنَّ بالخبر يتم الكلام، وبالصلة يتم جزء الكلام، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً وكونها لمعنى فيه مَعْنيٌّ كأنها من تمامه، فاكتفي في ثلاثتها بالضمير، بلى، قد تصدَّر الصفة والخبر بالواو، إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعها بعد (إلا) نحو: ماجئتُك إلا وأنتَ بخيلٌ وما جاءني رجلٌ إلا وهو فقير"(١)،

وفي الجملة التي تُربط بالواو والضمير معاً إذا حذفنا الضمير في نحو:

- جاء زيدٌ وسيفُه على كتفه، نقول: جاء زيدٌ وسيفٌ على كتف.

- عاد الأبُ وهو ومتعبٌ من العمل، نقول: عاد الأب ومتعبٌ من العمل.

"كان التركيب لاحنا رغم وجود الواو...نستنتج من هذا أنَّ الضمير والواو يتلازمان لتأكيد على الربط إلا أنّ الضمير ألزم للربط من الواو"(٢). وبذلك ندرك قول ابن

(١) شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/٦٧٣.

(٢) الضمير، بنيته ودوره في الجملة/٤٩٧.

الخشاب في واو الحال بأنَّها "تغني عن الذكر الراجع منها وتقوم مقامه"[١].

ويمكننا الخلوص إلى أنَّ المحذوف من الروابط لا يكون كالموجود حكماً إلا إذا أمِن التركيب من التفكك ولبس توهم الانفصال.

السبب الثاني- وهو أعم من السبب الأوَّل وهو تعلق الحذف بقوة التضام بين المترابطين فإذا كان حذف الرابط لفظاً يضعف بضعف التضام، فكذلك حذفه يعدم إذا ازداد ضعف التضام بين المترابطين، وقد أشرت في الربط الاشتراطي إلى كلام النحويين في تلك العلاقة:

فسيبويه يشير إلى التفاوت النسبي في قوة حذف العائد المنصوب في الجمل المختلفة على النحو الآتي:

١- الحذف من جملة الصلة في نحو: الذي رأيتُ فلانٌ "حيث لم يذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن؛ لأنَّ (رأيتُ) تمام الاسم، وليس بخبر ولا صفة"[٢].

٢- الحذف من جملة الصفة.

٣- الحذف من جملة الخبر.

يقول في حذف العائد من المنصوب من الجملة الواقعة نعتاً في نحو هذا رجلٌ أكرمتهٌ "فإن حذفت الهاء جاز، وكان أقوى مما يكون خبراً"[٣].

ويقول الجرجاني في المقارنة بين حذف الرابط من جملة الصفة وحذفه من جملة الصلة" ألا ترى أن الموصول لا يكون له فائدة متجردة من الصلة... وليس كذلك الموصوف؛ لأنه يستقل بنفسه في الغالب... وإذا كان اتصال الصلة بالموصول أشد كان أذهب في كونه معها شيئاً واحداً، حتى كأنه في تركيبه، فيحذف الهاءُ لطول

(١) المرتجل/٣٤٣.

(٢) الكتاب ١/٨٦.

(٣) الكتاب ١/٨٧

الكلام"[١].

ويقول ابن هشام: "والحذف من الصلة أقوى من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر"[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ حذف الرابط في العربية يكثر على الألسنة ويقوى كلَّما قوي التضام بين المترابطين إليه، وفي المقابل فإنَّ جواز الحذف يعدم إذا ضعف التضام بمثل ما عليه تركيب الحال وصاحبه، ومن ثم اكتفى سيبويه والنحويون بالمقارنة في تفاوت الحذف بين جملة الصلة وجملة الصفة وجملة الخبر، أمَّا جملة الحال فاحتياجها إلى الربط ملفوظاً لدفع لبس توهم الانفصال هو الذي جعل الاستعمال العربي يلازم ذكر الرابط إلا ما شذ من التراكيب التي ليس لها قوة إسقاط شرط ذكر الرابط المطرد في جملة الحال.

الموضع الثاني- الرابط في الجملة المفسرة لعامل المشتغل عنه

لو تأملنا في حذف الرابط من أشهر صورتين من صور تراكيب الاشتغال:

- زيداً أكرمتُه زيداً أكرمتُ.

- زيداً أكرمت أخاه زيداً أكرمت أخاً.

لوجدنا أنَّ حذف الرابط الذي هو شرط مصحح لأسلوب الاشتغال في الصورة الثانية أدى إلى تفكك التركيب، ولصارت الجملة من الكلام الملحون.

أمَّا في الصورة الأولى فقد أدى حذف الرابط إلى التباس تركيب أسلوب الاشتغال بتركيب المفعول المقدم على عامله؛ لغرض الاختصاص والاعتناء بالمقدم، ولاريب أنَّ هناك فرقاً دلالياً بين التركيبين يحدو بالعربي إلى استعمال أحدهما. ودلالة تركيب الاشتغال متأثرة بتفسير النحويين للعامل في الاسم المشغول عنه، وذلك على النحو

(١) المقتصد ١/٥٤٣.

(٢) مغني اللبيب/٦٥٥.

الآتي:

١- يذهب البصريون[١] إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير: ضربتَ زيداً ضربته، فهو من قبيل أساليب ذكر المفسّر وحذف المفسَّر، أو الإبهام قبل التفسير، وهم قد منعوا الجمع بين المفسَّر والمفسّر، "لأنَّ الغرض بالإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم يحتج إلى مفسّر، لأنَّ الإبهام المُحْوِج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض في الإبهام أولاً ثم التفسير إحداثُ وقعٍ في النفوس لذلك المبهم، لأنَّ النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه، وأيضاً في ذكر الشيء مرتين مبهماً ثم مفسَّراً توكيدٌ ليس في ذكره مرةً"[٢].

٢- يذهب الكوفيون[٣] إلى أنَّ قولهم: زيداً ضربتُه، منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء، "وإنَّما جاز عندهم أن يعمل الفعلُ الطالبُ لمفعول واحد في ذلك المفعول، وفي ضميره معاً، في حالةٍ واحدة؛ لأنَّ الضمير في المعنى هو الظاهر، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدَّم تأكيد إيقاع الفعل عليه"[٤].

ويذهب فاضل صالح السامرائي إلى "أنَّ الاشتغال لا يفيد تخصيصاً ولا توكيداً، وإنَّما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيَّناً، لأنه ليس معنى:

(خالداً أكرمتُ) كمعنى (خالداً أكرمتُه)

ولا معنى: (على محمدٍ سلمتُ) كمعنى (محمداً سلمت عليه).

---

(١) ينظر: الكتاب ٨١/١، المقتضب ٧٦/٢، الأصول ٢٥٣/٢، الإنصاف ٨٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٨/١.

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٢١٩/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١، الإنصاف ٨٢/١، شرح المفصل ٣٠/٢، شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٥١٩/١.

(٤) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٥١٩/١.

فمعنى (خالداً أكرمت) خصصته بالكرم، وأما (خالداً أكرمتُه) فتفيد إكرام خالد، لا تخصيصه بالإكرام، وقد قدمته للعناية... وأيُّ تخصيص في نحو قولك: (محمداً رأيتُ رجلاً يحبه) و(خالداً أهنتُ أخاه)؟ وهل في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾﴾[1]، وقوله: ﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿٧٤﴾﴾[2] تخصيص؟... وهو لا يفيد توكيداً أيضاً، إذ لو كان توكيداً لجاز ذكره بل لوجب ذكره عند بعض النحاة؛ لأن الحذف ينافي التوكيد"[3].

فاشتراط ذكر الرابط في الجملة المفسرة لعامل المشتغل عنه من أجل حماية هذا التركيب من التفكك، لاعتماده على ربط الجملة بالاسم المشتغل عنه، وكذلك لخشية التباسه بصورة تقديم المفعول به على عامله، فالضمير الرابط واجب في جملة الاشتغال؛ "لأنها لو خلت منه نحو: زيداً ضربت، لوجب نصبه بالفعل الظاهر، وامتنع نصبه بفعل مضمرٍ فلا يكون منه"[4].

الموضع الثالث- الرابط في التوكيد المعنوي

يشترط في التوكيد المعنوي إضافة ضمير المؤكد إلى (النفس العين كلا كلتا كل جميع)، وذلك لأنَّ الرابط يؤدي وظيفتين لا يمكن تأديتهما إلا والضمير ملفوظ في التركيب:

الأولى إكساب لفظ التوكيد التعريف، ليصلح لهذه الوظيفية الإعرابية؛ لأنَّ "الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيداً كالصفة"[5]، "أما ما أضيف منها إلى المضمر فلا إشكال في تعريفه نحو قوله كله ونفسه وعينه"[6].

---

(١) سورة النحل، آية ٥.

(٢) سورة الأنبياء، آية ٧٤.

(٣) معاني النحو ٢/١٣٠.

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٢/٨٤٦.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٤.

(٦) شرح المفصل ٣/٤٥.

الثانية- وظيفة ربط التوكيد بالمؤكَّد.

ويقول السهيلي: "وأجمع هذا اسم معرفة، تعرّف بمعنى الإضافة؛ لأن معنى "قبضتُ المالَ أجمعَ" كمعنى "قبضتهُ كلَّه"؛ فلما كان مضافاً في المعنى تعرف ووكّد به المعرفة. وإنما استغني عن التصريح بلفظ المضاف إليه معه، ولم يستغن عن لفظ المضاف إليه مع كل إذا قلت: قبضتُ المالَ كلَّه؛ لأنَّ (كلاًّ) تكون توكيداً وغير توكيد، وتتقدم في أول الكلام إذا قلت: كلُّكم ذاهبٌ فصار بمنزلة "نفسه" و"عينه"؛ لأنَّ كل واحد منهما يكون توكيداً وغير توكيد، فإذا أكدَّت به لم يكن بُد من إضافته إلى ضمير المؤكَّد حتى يُعلمَ أنه توكيد"(١).

فالمحصلة أنَّ هناك وظيفتين تركيبيتين واحدة منها تخص ظاهرة الربط الذي يأمن التركيبُ به من اللبس هما اللتان أوجبتا اشتراط ذكر الرابط في ألفاظ التوكيد المعنوي.

جـ- شرط ذكر الضمير المنفصل لتأكيد ضمير الرفع المتصل بـ (العين والنفس) يقول ابن عصفور: "ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قُبض نفسُه، وهندٌ ذهبتِ، احتمل أن يكون النفس تأكيداً للضمير في (قُبض) وفي (ذهبتِ)، وأن يكون مرفوعاً بهما فإذا أكَّدت بالضمير المنفصل قُلتَ: قُبضَ هو نفسُه، وذهبتْ هي نفسُها ارتفع اللبس، ثم حمل ما ليس فيه لبس في نحو: قمتَ أنت نفسُك على ما فيه لبس"(٢).

الوظيفة الثانية- الذكر لمقتضى دلالة التركيب:

من شروط تحديد ماهية الجملة المفسرة لضمير الشأن أو القصة وهو شرط التصريح بجزأي الجملة الخبرية.

يقول أبو حيان: "شرطُ الجملة التي يخبر بها عن ضمير الشأن أن تكون مصرَّحاً بجزأيها، فلو حُذف جزءٌ منها لم يَجُز، وذلك لأنَّ هذا الضمير مؤكّدٌ من حيث المعنى

(١) نتائج الفكر/٢٨٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٠.وينظر: الكتاب ٢/٣٧٩، الملخص ١/٥٤٧.

للجملة، وجيء به لتفخيم مدلولها، ومن حيث ذلك لايُناسب اختصارها بحذف شيءٍ منها"(١).

ويأتي الرضي بعلة أخرى للتصريح بالجزأين في قوله: "والبصريون(٢) يوجبون التصريح بجزأي الجملة المفسرة لضمير الشأن؛ لأنها مفسّرة فالأولى استغناء جزأيها عن مفسّر، وأجاز الكوفيون عدم التصريح بأحد جزأيها(٣)؛ نحو إنَّه ضربتُ، وأنّه كامن، وليس له به شاهد"(٤).

ومن نماذج اشتراط الذكر لمقتضى دلالة التركيب، اشتراطهم لذكر المستفهم عنه المعرفة في حال الاستفهام بـ (مَن)، يقو لبعد حديثه عن باب الاستفهام بـ (مَن) عن النكرة: "هذا باب ما لا تحسن فيه (مَن) كما تحسن فيما قبله.

وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيتَ عبدَالله، فتقول: مَنَا، لأنه إذا ذكر عبدالله فإنَّما يذكر رجلاً تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه، فإنما تسأله على أنك ممن يعرفه بعينه، إلا أنك لا تدري الطويلُ هو أم القصيرٌ أم ابن زيد أم ابن عمرو؟، فكرهوا أن يُجرى هذا مجرى النكرة إذا كان مفترقين. وكذلك رأيتُه ورأيتُ الرجلَ، لا يحسن لك أن تقول فيهما إلاَّ مَنْ هو ومَنِ الرجلُ"(٥).

فسيبويه يشير إلى أن المتكلم إذا ذكر المعرفة فقد ذكر من يعرفه المخاطب بعينه، فتجري المسألة على أنك تعرفه بعينه، لذا اُشترط في المستفهم عنه المعرفة أن يُذكر، لمقتضى دلالة التركيب(٦).

---

(١) التذييل والتكميل ٢/٢٧٤.

(٢) ينظر: الحلبيات/٢٤٧، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٣.

(٣) الكوفيون لا يشترطون التصريح بجزأي الجملة؛ كما أنهم لا يشترطون في المفسّر أن يكون جملة. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٥، مجالس ثعلب ١/٢٣٠، التذييل والتكميل ٢/٢٧٥.

(٤) شرح الكافية (القسم الثاني) مج١/١٨٠.

(٥) الكتاب ٢/٤١٢. وينظر: المقتضب ٢/٣٠٨، الأصول ٢/٣٩٤.

(٦) ينظر: الدلالة والتقعيد النحوي (دراسة في فكر سيبويه) /٣٤٠.د.محمد سالم صالح.

القسم الثاني- الحذف والشروط النحوّية:

أولاً- لم يظهر لي بعد محاولة استقراء أحكام الحذف التركيبي أيُّ حكم نحوي مشروط بحذف جزء من أجزاء الجملة، مما يعني أنَّ النظام النحوي يشترط لإجراء الحذف، ولا يشترط به، أو بمعنى آخر يشترط النظام اتباع الأصل في ظاهرة (الذكر والحذف)، ولا يشترط الفرع، إذ الحذف عند النحويين مما يكون في اللفظ من الأعراض، يقول سيبويه: "اعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أنْ يستعمل حتى يصير ساقطاً"(١).

ثانياً- بناءً على ما سبق، يمكن القول بأنَّ مظنة مسائل الحذف لجزء من أجزاء الجملة التي طالت أكثر المحلات الإعرابية هي الأحكام الواجبة التي صاغها النظام النحوي لذاتها، ومن أمثلة هذه الأحكام ما يأتي:

١- يجب حذف المبتدأ في قولهم: في ذمتي لأفعلنَّ، و(في ذمتي) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والسبب التركيبي هو سدُّ جواب القسم مسدَّ الخبر(٢).

٢- يجب حذف الخبر في نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، والتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ، والسبب التركيبي هو كون الخبر كوناً مطلقاً بعد (لولا)(٣).

٣- يجب حذف اسم (أنْ) المفتوحة المخففة من الثقيلة(٤) في نحو قول الحق عز وجل: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ١٠﴾(٥).

---

(١) الكتاب ١/٢٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٦.

(٤) ينظر: الكتاب/١٦٣، شرح التسهيل ٢/٤٠

(٥) سورة يونس، آية ١٠.

وينبغي التأكيد على أمرين:

الأول- أنّ النظام النحوي لا يشترط حذف جزء من الجملة لصحة حكم آخر، فالأصل في أحكام الحذف أنَّها أحكامٌ لذاتها، وقد استدرك الصبان في حاشيته على الأشموني (٩٠٠هـ) حين أطلق مصطلح "الشروط" على وجوب تأخير الحال، ووجوب حذف العامل في الحال، وهما من الأحكام الواجبة في الحال المؤكد للجملة في نحو: زيدٌ أبوكَ عطوفاً. قال الأشموني معلقاً على ألفية ابن مالك: "قد يؤخذ من كلامه ما ذُكر من الشروط: فتعريف جزأي الجملة من تسميتها مؤكدة، لأنه لا يؤكد إلا ما قد عُرف، وجمودها: من كون الحال مؤكدة للجملة... ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيداً، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار"(١).

وجاء في حاشية الصبان ما نصه: "قوله: "(ووجوب تأخير الحال) يقتضي صنيعه أنَّ هذا من الشروط، وليس كذلك بل من الأحكام، وكذا يقال في قوله: ووجوب إضمار عاملها"(٢). فحذف العامل ليس شرطاً يحقق ماهية الجملة المؤكّدة، وليس شرطا يحقق ماهية الحال المؤكَّد، وعلته لا تخص حكم التأكيد بالحال، بل هو حكم بعد إجراء التوكيد، وعلته "أن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض"(٣)، كما أن تأخير الحال ليس شرطاً للتأكيد بالحال، بل حكمٌ تالٍ، وعلته أنَّ "حق المؤكّد أن يتأخر عن المؤكَّد"(٤).

الثاني- أنّ أحكام الحذف الواجبة في النظام النحوي على حالتين:

١- أحكام حذف واجبة لذاتها، كحذف اسم (أنْ) المخففة من الثقيلة، وحذف الخبر في نحو :لولا زيدٌ لأكرمتُكَ.

٢- أحكام حذف واجبة لذاتها من وجه، وأسباب وعلل لغيرها من وجه آخر ومنها:

---

(١) شرح الأشموني ٣١٦/٢.

(٢) حاشية الصبان ٢٧٧/٢.

(٣) حاشية الصبان ٢٧٦/٢.

(٤) التصريح ٦٠٧/١.

حذف العامل في النعت المقطوع لأجل المدح أو الذم أو الترحم نحو قول الحق عز وجل - : ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾[1]، والتقدير: أذمُّ حمالة الحطب، وقولهم: الحمد للهِ الكريمُ والتقدير: هو الكريمُ فوجوب الحذف سببٌ موصلٌ، لغرض المدح أو الذم وليس شرطاً؛ لأنه يلزم من عدمه عدم القطع، ويلزم من وجوده وجود القطع، والشرط لا يؤثر في الأحكام وجوداً، وإنما كان سبباً لأنَّ "وجوب حذف الرافع والناصب أنَّهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمارةً على ذلك، كما فعلوا في النداء، إذْ لو أظهروا العامل وقالوا: أدعو عبدالله، مثلاً، لخفي معنى الإنشاء، وتُوهِّم كونه خبراً مستأنفاً"[2].

ومن الحذف الواجب ما يكون أقرب إلى العلة منه إلى السبب، لظهور المناسبة فيه، كوجوب حذف المفسَّر إذا ذكر المفسّر[3] في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾[4]، ونحو: زيداً ضربته[5]، فليس حذف المفسّر شرطاً لذكر المفسّر بل هو علةٌ للذكر، بدليل أنه يلزم من حذف المفسَّر ذكر المفسّر، والشرط لا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدم، والأسباب والعلل هي التي تؤثر في الحكم بالوجود.

وفي ختام هذا الفصل، وبعد هذه الدراسة التطبيقية للشروط النحويّة في الظواهر التركيبيّة الماضية يمكن الخروج بالآتي:

أولاً- شروط النحويين ذات وظائف تركيبيّة حقيقيَّة، يصدّقها الواقع اللغوي، وترجع إلى مقصدين رئيسين:

أ) تأدية المعنى المراد على وجه صحيح. ب) حفظ التراكيب من اللبس.

وإذا كانت الشروط جزءًا من الأحكام النحويَّة، تضبطها وتصحّحها، فإنَّها

(١) سورة المسد، آية٤.

(٢) التصريح ٢/١٢٦، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨٧.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/٣٨١.

(٤) سورة الانشقاق، آية ١.

(٥) الكتاب ١/٨١.

بالضرورة لن تكون مظنة الحذف والإلغاء لدواعي تيسير علم النحو العربي، وتأليف المناهج التعليميَّة ونحوها من المشاريع اللغويّة، كما تزعم بعض الرؤى الحديثة[١].

والجانب الذي يمكن أن يتوجه إليه التيسير هو الجانب الاجتهادي التفسيري للأحكام، والمتمثّل في العلل الثواني والثوالث التي تعدُّ عملاً خارجاً عن الأحكام، وليس ذلك إنقاصاً من شأن التعليل، فله أهميته البالغة في فهم روح اللغة وبناء نظامها وإسباغ صفة الاتّساق والانتظام على التقعيد اللغوي[٢]، غير أن العلل الثواني والثوالث في معظمها ذات طابع اجتهادي يحتاج إليه النحو العلمي لا النحو التعليمي[٣].

يشجعنا على ذلك التيسير الموقف الواعي الذي اتخذه الخليل ونحاة العربيَّة من التعليل الاجتهادي[٤]، والذي يوجزه ابن جني بقوله في النحو: "إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريقة نهجه، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن التيسير والتسهيل ينبغي أن يكون متزناً ومنضبطاً؛ لأنَّ اللغة "أية لغة، هي تركيب معقَّد، متشابك الأصول والفروع، فلا غرابة إذا كان وضعها يثير نوعاً من التعقيد، إذا أريد للوصف أن يكون موضوعيّاً شاملاً"[٦].

ثانياً- النزر القليل من الشروط التي يمكن تضعيفها أوالاختلاف مع جمهور النحاة في وجوبها وفي وظائفها تقابلها غالباً آراء معتبرة تخالف القول بها. ممَّا يسوّغ توظيف الخلاف النحوي في محاولات التيسير الحديثة[٧].

---

(١) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً /١٤٠.د.شوقي ضيف.

(٢) ينظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام /١٠٣.د.علي سامي النشار.

(٣) ينظر: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربيّة /٢٢. عبدالرحمن الحاج صالح. مجلة اللسانيات. العدد الرابع. الجزائر ١٩٧٣ ١٩٧٤م.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو/٦٦.

(٥) الخصائص ١/١٨٩.

(٦) قواعد تحويليّة للغة العربيَّة /١١.د.محمد علي الخولي.

(٧) ينظر: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو /٢٠٣.د.عفيف دمشقيَّة، الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة /٢٣٤. أ.د.حسن منديل العكيلي.

ثالثاً- هناك ظواهر تركيبيّة بكاملها ليست مظنة الاشتراط النحوي، فليست هناك شروط حذف تتوقف عليها أحكام نحويَّة، بخلاف شروط الذكر، وليست هناك شروط فصلٍ تتوقف عليها أحكام نحويّة، بخلاف شروط الاتصال والتلازم.

رابعاً- للشروط خصائص تؤثر في التحليل النحوي للأحكام، كما هو الحال في اشتراط استكمال الخبر للعطف على اسم (إنَّ) بالرفع، إذ يظهر أثر هذا الشرط على النحو الآتي:

أ) تعدد الأوجه الإعرابيّة في التركيب:

النحويون ينصون على جواز العطف على اسم (إنَّ) بالنصب والرفع في نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ (وعمراً)، بشرط استيفاء (إنَّ) لخبرها قبل العطف[١]، ويزول احتمال النصب إذا لم يُستكمل الخبر؛ "لأنَّ المرفوع سيكون جسماً غريباً داخل تركيب متآلف، وهو لابد أن يؤدّي إلى إحداث ارتباك في التركيب الأوَّل، وإلى تداخل تراكيب متعددة، فمن ثمَّ لم يكن من وجه إلا النصب"[٢].

وإذا كان لكل تركيب خصائصه الدلالية فإن ثمة فرقاً بين العطف بالرفع والعطف بالنصب، "فإنَّ العطف بالنصب على تقدير إرادة (إنَّ)، والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (إنَّ)، ومعنى هذا أنَّ العطف بالرفع غير مؤكَّد، فعلى هذا يكون المعطوف في قولك: (إنَّ محمداً مسافرٌ وخالداً) مؤكَّداً، بخلاف ما لو قلت: (إنَّ محمداً مسافرٌ وخالدُ)، فإنَّ المعطوف غير مؤكَّد"[٣].

وقد انتقد بعض المحدثين التحليل النحوي القائم على تعدد الأوجه الإعرابيّة، وزعموا أنَّه تحليل غير دقيق ويُهمل الأصل القائل بارتباط الإعراب بدلالة التركيب[٤]،

---

(١) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاجي ١٩٢/٢، التعليقة ٢٩٨/١ ائتلاف النصرة/١٦٧.

(٢) نظرية العامل في النحو العربي /٣٧٧.د.مصطفى بن حمزة.

(٣) معاني النحو ٣٣٩/١.د.فاضل صالح السامرائي.

(٤) ينظر: إحياء النحو/ ٣٦، ١٢٩. إبراهيم مصطفى.

ولاريب أنَّها نظرةٌ عجلى، والصحيح أن تكرار النحوي لعبارة (يجوز وجهان أو ثلاثة أوجه) ليس اعتباطاً، "فهي ذات قيمة تفسيريَّة، والنحاة يقصدون بها أنَّ كثيراً من الملفوظات تحتاج في تفسيرها إلى مقامات وقرائن، وكل مقام أو قرينة يفرض إعراباً، وبذلك يكون "الوجه" معادلاً للمعنى أو الدلالة"[(١)].

ب) الترجيح بين الآراء.

اختلف النحويون في توجيه العطف في قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ على ثلاثة أقوال[(٢)]:

الأول- أنَّ المعطوف مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، ويكون العطف فيه من قبيل عطف الجمل.

الثاني- أنه معطوف على موضع (إنَّ) وما دخلت عليه[(٣)]، أو على موضع اسم (إنّ) وحده[(٤)] قبل دخولها، وهو من قبيل عطف المفردات.

الثالث- أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر، إن كان مما يتحمل الضمير، وقد ضعَّفه سيبويه لما فيه من العطف على الضمير المرفوع بغير توكيد أو فصل[(٥)].

وتجدر الإشارة إلى أن القائلين بالحمل على الموضع لا يمنعون رفع المعطوف بالابتداء وحذف الخبر بعده.

والذي تطمئن إليه النفس أنَّ هذه المسألة من قبيل عطف الجمل، وليس فيها حملٌ على المحل، وذلك لمرجِّحاتٍ متعددة أهمها الآتي:

تؤكد دلالة الشرط النحوي الذي أقر باطراده الفريقان: (الحاملون على عطف

(١) أدوات الوصف والتفسير اللسانيّة /٣٦.د.عبدالعزيز العماري.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٤٥٩/١، الكافي لابن أبي الربيع ٨٥١/٣، التذييل والتكميل ١٨٦/٥.

(٣) ينظر: الإيضاح لأبي علي /١٥١، الإيضاح لابن الحاجب ١٧٨/٢، التذييل والتكميل ١٩٢/٥.

(٤) ينظر: الجمل /٥٥، التبصرة والتذكرة ٢٠٨/١، شرح المقدمة الجزولية ٧٩٠/٣، والمغني لابن فلاح١٩٤/٣ ت: (السعدي).

(٥) ينظر: الكتاب ١٤٤/٢.

الجمل والحاملون على المحل) وهو استيفاء الخبر تؤكد هذه الدلالة أنّ المقصود هو إتمام جملة (إن) ومعموليها، حتى لا يعطف على جملة لم تستوفِ تمامها، والواقع اللغوي يشهد باطّراد هذا الشرط، وما شذ عنه رده النحويون بتأويل التقديم والتأخير[١].

يقول ابن مالك: "وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات كما ظنَّ بعضهم، بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى؛ لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله"[٢].

كما أنَّ التحليل النحوي قد يُفيد في الترجيح بين الآراء من تعدد الشروط في الحكم الواحد، إذ قد تتضافر دلالات الشروط مجتمعةً على ترجيح حكم من الأحكام، وهذا ما نجده في اشتراطهم الآخر لصحة ذلك العطف، وهو أن يكون الناسخ: (إنَّ)، أو (أنَّ)، أو (لكنَّ)، دون بقية النواسخ الدالة على التمني والرجاء، والتشبيه[٣]، لبقاء معنى الابتداء مع (إنَّ)، و(أنَّ)، و(لكنَّ).

يقول سيبويه: "فأمَّا الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى إنَّ زيداً منطلقٌ زيدٌ منطلقٌ و(إنَّ) دخلت توكيداً، كأنَّه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرو، وفي القرآن مثله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ ۝٣﴾"[٤]. فهذا السياق الذي أوضح سيبويه فيه معنى "الابتداء" مرتبط بالشرط الآخر، إذ الابتداء لا يدخل معاني الترجي والتشبيه والتمني، فلا يجوز الرفع على أنه من باب عطف الجمل. يقول سيبويه: "فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني، فيصيروا قد ضمّوا إلى الأوّل ما ليس معناه"[٥]، فالشرط الآخر إذاً يؤيّد أنَّ التركيب محمولٌ على عطف الجمل لا على عطف المفردات، إذ هم يستقبحون في عطف الجمل عدم التطابق، وذلك بعطف الجمل

(١) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢.

(٢) شرح التسهيل ٤٨/٢. وينظر: التذييل والتكميل ١٨٩/٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٥٠/٢، شرح الكافية (القسم الثاني) مج٢/١٢٦٠، التذييل والتكميل ١٨٤/٥.

(٤) سورة التوبة آية ٣.

(٥) الكتاب ١٤٦/٢.

الواجبة على غير الواجبة، وبذلك فإنَّ وظيفة الشرطين مجتمعين تدفع التحليل النحوي إلى ترجيح القول بأن العطف من قبيل عطف الجمل لا المفردات.

وهناك مرجّحات أخرى لهذا القول منها:

١- "ألا ترى أنَّ الاسم لا يُنعت على الموضع، ولا يُبدل منه، ولا يؤكّد لمَّا لم يكن له موضع على انفراده، فكذلك لا يُعطف عليه عطف المفردات"(١).

٢- أنَّ تغليط سيبويه لناس من العرب في قولهم: إنَّهم أجمعون ذاهبون، بحمله على (التوهم) في قوله: "فيُرى أنه قال: هم"(٢) هذا التخريج يُضعف القول بأنه يرى الحمل على الموضع، إذ لو كان المراعى الموضع لم يُغلّطهم"(٣).

٣- "إنَّما يصار إلى المحل، إذا تعذَّر الحمل على اللفظ الظاهر"(٤)، والقول بعطف الجملة مع حذف الخبر أمكن في العربيَّة من الحمل على المحل.

جـ) المقارنة بين التراكيب المتشابهة.

تساعد الشروطُ النحويّة التحليل النحوي على المقارنة بين التراكيب النحويَّة المتشابهة، تلك المقارنة التي توضّح أنَّ الأحكام النحويّة تُمنح التراكيب لسمات تركيبيّة تتفرد بها.

فلم يشترط النحويون في المسألة المذكورة استكمال الخبر لإتباع محل (لا) واسمها بجميع التوابع(٥)، كما اشترطوا ذلك في العطف بالنسق المرفوع على اسم (إنَّ)، فيجوز نحو: لا رجلَ وامرأةٌ في الدار، بعطف (امرأة) على محل (لا) واسمها، ولا يجوز: إنَّ زيداً وعمرٌ قائمٌ وفيما عدا عطف النسق يقول ابن عصفور: "فإن أتبعت

(١) شرح الجمل لابن خروف ٤٦١/١.

(٢) الكتاب ١٥٥/٢.

(٣) التذييل والتكميل ١٨٨/٥.

(٤) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج٧١٩/١.

(٥) ينظر: الإنصاف ١٨٦/١، ائتلاف النصرة /١٦٧، التذييل والتكميل ٢٣٥/٥.

اسم (إنَّ) وأخواتها بتابع من التوابع غير عطف النسق فلا يخلو من أن تتبعه بعد الخبر أو قبله، وكيفما فعلت فالإتباع عند المحققين من أهل البصرة على اللفظ نحو: إنَّ زيداً القائمَ منطلقٌ. وإنَّ زيداً منطلقٌ القائمَ، ولا يجوز غيره إلا أن يسمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يُقاس عليه"(١).

إنَّ اشتراط استيفاء الخبر لتركيب الإتباع لاسم (إنَّ)، وعدم اشتراطه في تركيب (لا) واسمها يدل على أنَّ (إنَّ) واسمها لا يمثلان مركبّاً وظيفيّاً بمعنى الابتداء، وبذلك لا يجوز معهما العطف على المحل، بخلاف (لا) واسمها، فهما يمثلان مركباً وظيفيّاً، "والدليل على ذلك أنه يجوز أن تحمل جميع توابعها على الموضع قبل أن تأتي بالخبر، كما يجوز أن تحمل توابع النكرة المجرورة بـ (مِن) في قولك: "هل من رجلٍ في الدار" على الموضع قبل الخبر، فتقول: لا رجلَ عاقلٌ في الدار، ولا رجلَ وامرأةٌ في الدار؛ فلولا أنهما مع (لا) محكومٌ لهما بحكم اسم مبتدأ لما جاز الحمل على الموضع قبل الخبر، كما لم يجز الحمل على موضع (إنَّ) قبل الخبر، بل من أجاز ذلك من البصريين في باب (إنَّ) إنَّما يُجيز بعد الخبر"(٢).

---

(١) شرح الجمل ٤٥٨/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٣٥/٥.

الفصل الثالث

شروط التنظيم التصريفي المؤثر
في الحكم النحوي

الفصل الثالث

شروط التنظيم التصريفي المؤثر في الحكم النحوي

مدخل:

التصريف هو "علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[١].

والمتأمل في التداول اللغوي القديم والحديث[٢] يجد أنه يقوم على إثبات العلاقة الوثيقة بين المستوى التصريفي والمستوى التركيبي، فالتلازم والتكامل بينهما يظهر بمجرد تحديد مجال كلٍ منهما، "فالتصريف إنَّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنَّما لمعرفة أحوالها المتنقلة"[٣]، فإذا كان مجال علم الصرف هو حالة الكلمة لا التركيب، فإنّ مجال علم النحو "يتكون من نظرية تصريفيّة ونظرية إعرابية متلازمتين، إحداهما تساعد الأخرى، وتوفر لها ما تحتاج إليه وتعدّ لها مايُبنى من صيغ صرفية لتجرى في العلاقات التركيبيّة الإعرابيّة، وتكتسب بتنقلها معاني جديدة

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/١.

(٢) ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية /٩٤ د..عبد المقصود محمد عبدالمقصود، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج/١٥ د. محمد عبد العزيز عبد الدايم.

(٣) المنصف ١/٤.

تضاف إلى مضامينها الأولى"[١].

وقد أدرك النحويون الأوائل رحمهم الله أصل هذه العلاقة، ولذلك جعل ابن جني النحو علمَ إعراب وتصريف، إذ عّرفه بأنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة"[٢]

وأكثر من ذلك، وجدنا ابن جني يبرهن على قوة وثاق العلاقة بين المستوى التصريفي المستوى والتركيبي من خلال العناصر الرئيسة المكونة لعلم التصريف، فالتصريف عنده بمعنى معرفة الأبنية الثابتة كالإتيان من (ضربَ) على مثل (جَعْفَر)، فتقول: (ضَرْبَبٌ)، والاشتقاق نوع من التصريف يتعلق بمعرفة الزوائد والمشتقات المولّدة للمعاني كضارب من ضرب ونحوه، فالاشتقاق جزء من التصريف، ويربط ذلك كله بالنحو واللغة فيرى "أنَّ التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أنَّ التصريف أقرب من النحو من الاشتقاق"[٣].

وهذه العلاقة لم تكن طرحاً نظرياً من النحويين رحمهم الله بل كانت متأصلة في تداول وتحليل القضايا التصريفية التركيبيّة. يقول سيبويه رابطاً باب "التحقير" الصرفي في تداوله بقضايا تركيبيّة: "واعلم أنك لا تُحقّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيحٌ : هو ضُويربٌ زيداً، وهو ضُويربُ زيدٍ، إذا أردت بضارب زيدٍ التنوين، وإن كان ضارِبُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيّد"[٤]، فقد عدَّ سيبويه التصغير في اسم الفاعل الدال على الماضي البعيد الشبه عن الفعل جيّداً، في حين حكم بالقبح على تصغير اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال القريب من الفعل المضارع والعامل مثل عمله.

---

(١) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي /٥٨.

(٢) الخصائص ١/٣٤.

(٣) المنصف ١/٤٤.

(٤) الكتاب ٣/٤٨٠.

ويقول سيبويه في أثر "التصغير" على العلامة العربية وصرفها: "فإذا حقَّرت سِرْحان اسم رجل، فقلت: سُرَيْحين صرفته، لأنَّ آخره الآن لا يُشبه آخر غَضْبان، لأنك تقول في تصغير غَضْبان: غُضَيْبان"(١).

ويضاف إلى دلائل عمق العلاقة بين المستوى التصريفي والمستوى التركيبي للغة "أنَّ معظم القرائن النحويّة ذات طابع صرفي، فالمعاني التي تجري عليها المطابقات معانٍ صرفيّة، كالتكلم والخطاب والغَيبة، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير. والوسائل التي تربط بها أواصر الكلام وسائل صرفية تنتمي إلى تقسيم الكلم، كالضمائر والإشارات والأدوات. ولا يبقى من قرائن النحو ما يتجاوز المسرح الصرفي إلا الرتبة والتضام؛ لأنَّ هاتين القرينتين تتحققان بالكلمتين، والصرف يبحث بنية العناصر المفردة"(٢).

شروط التنظيم التصريفي المؤثر في الحكم النحوي:

يمكن حصر أبرز الظواهر الصرفية المتعلقة بالشروط المؤثرة في الحكم النحوي في الآتي:

١- ظاهرة التصرف والجمود في تصريف الأفعال، فالفعل الجامد هو "الذي يلزم طريقةً واحدةً"(٣)، كنعم وبئس وعسى ونحو ذلك. وقد تعدد اشتراط تصرف الفعل في أحكام التقديم والتأخير في الأبواب النحويَّة؛ لأنَّ العامل لا يُتقدَّم عليه إلا إذا كان متصرفاً قوياً، كاشتراطهم لتقديم المستثنى على المستثنى منه وعامله معاً حال توسط المستثنى بين جزأي كلام تصرف العامل، نحو : القومَ إلا زيداً جاءوا، إذا جعلت (زيداً) مستثنى من الضمير في (جاءوا)(٤)، وكاشتراطهم لتقديم التمييز على معمول فعله التصرف في الفعل أو ما يشبهه، نحو : طاب

(١) الكتاب ٣/٢١٧.

(٢) مقالات في الأدب واللغة : (من خصائص العربية) ١/٢٩٨ د. تمام حسان.

(٣) المقتضب ٢/١٣٨.

(٤) ينظر: المساعد ١/٥٦٩.

نفساً زيدٌ [(١)]. يقول الثمانيني: "والعامل في الحال على ضربين: متصرف وغير متصرف، فإذا كان العامل متصرفاً تصرف في نفسه، وإذا تصرف في نفسه جاز أن يتصرف في معموله، وجاز تقديم الحال عليه نفسه، والتصرف هو التنقل في الأزمنة، تقول: (قام زيدٌ ضاحكاً) و(قام ضاحكاً زيدُ)، فقدمت الحال على (قام)؛ لأنَّ (قام) متصرف. تقول: قامَ يقومُ قياماً فهو قائم. وإذا كان العامل غير متصرف فلا يتصرف في معموله"[(٢)].

٢- ظاهرة الجمود والاشتقاق في تصريف الأسماء، فالوظيفة النحويّة إمَّا أن تكون مطلقة، وإما أن يشترط فيها الجمود، كوظيفة التمييز[(٣)]، وإما أن يشترط فيها الاشتقاق، كوظيفة الحال[(٤)]، "وليس للنحو من المباني إلا ما يقدمه له الصرف"[(٥)]، وستأتي دراسة هذه الظاهرة إن شاء الله تعالى.

٣- ظاهرة الأصالة والزيادة في الحروف، كاشتراطهم التجرد من حروف الزيادة لصياغة صيغتي التعجب القياسيتين[(٦)]، وصياغة أفعل التفضيل[(٧)]. وستأتي دراسة هذه الظاهرة المؤثرة في التركيب النحوي إن شاء الله تعالى.

٤- ظاهرة عدد حروف المبنى، إذ يشترط النظام النحوي في بابي الترخيم والممنوع من الصرف مجاوزة البناء لثلاثة أحرف، لإجراء الترخيم[(٨)]، أو المنع من الصرف[(٩)]، وتختلف هذه الظاهرة عن ظاهرة الأصالة والزيادة في أنَّ الشرط هو مجاوزة الثلاثة الأحرف، سواء كانت المجاوزة بحروف أصلية أم حروف

(١) ينظر: الارتشاف ١٦٣٤/٤.

(٢) الفوائد والقواعد /٣٠١

(٣) ينظر: الكتاب ١١٧/٢، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٠٩/٣، شرح الأشموني ٣٥٣/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٩٦/١، المقتضب ٢٣٤/٣، الأصول ٢١٣/١.

(٥) مدخل إلى دراسة الصرف العربي /١٧ د. مصطفى النماس.

(٦) ينظر: الكتاب ٧٣/١، المقتضب ١٨٢/٤، شرح الكافية الشافية ١٠٨٤/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٩٧/٤، شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج ٧٦٦/١، التصريح ٦٨/٢.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٥٥/٢، شرح التسهيل ٣/ ٤٢١، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٣.

(٩) ينظر: الكتاب ٢١٥/٣، المقتضب ٣٣٥/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف /٣٦.

مزيدة. وسيأتي بيان ذلك بإذن الله.

٥- ظاهرة الإعلال، كاشتراطهم لحذف حرفين من المنادى المرخَّم أن يكون ما قبل الحرف الأخير حرف لين ساكن نحو: مروان، فترخيمه: يامَرْو، فلا يحذف ما قبل الآخر إن كان صحيحاً نحو: جَعْفر[١].

٦- ظاهرة التصغير، ومن ذلك اشتراطهم لإعمال اسم الفاعل عدم التصغير، فلا يصح قولك: هذا ضويربٌ زيداً[٢].

وفيما يأتي إيضاح لتأثير التنظيم التصريفي وشروطه على المستوى التركيبي من خلال مبحثين:

١) الجمود والاشتقاق، وذلك لعلاقة هذه الظاهرة بالوظائف النحويّة نفسها.

٢) الأصالة والزيادة في الحروف، وذلك لارتباطها بجزءٍ جوهرٍ في علم التصريف وهو الميزان الصرفي ومتعلقاته.

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٦٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٨٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٥٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٤.

المبحث الأوَّل

شروط الاشتقاق والجمود.

مدخل:

يُقسّم الصرفيون الاسم بحسب الجمود والاشتقاق قسمين: جامد ومشتق. والاشتقاق بمفهومه العام هو "كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصلٍ واحد"(١)، وهو ما أطلق عليه ابن جني واللغويون الاشتقاق الصغير أو الأصغر(٢)، وسميّ بذلك؛ "لأنَّ من ينظر إلى (ضربَ) يعلم بدون التأمّل أنه مشتقٌ من (الضرّب)، لحصول المناسبة بينهما في اللفظ والترتيب"(٣).

وفائدة الاشتقاق اللغوية هي " تشييد الأصول، وتوسعة المعاني"(٤)، "والاشتقاق إما أن يكون مطرداً، كاسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل والصفة المشبهة، فإنَّ كلاً منها كلما وُجد وُجِد الاشتقاق بينه وبين أصله، وإما أن يكون غير مطرد، كالقارورة والدَّبران، وهما مشتقان من حيث اللغة من القرار والدُّبور، وبحسب الاستعمال اختصت

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٣٣٤، وينظر: الحدود للرماني /٦٩، مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والأصوليين /٢٧ومابعدها د. عبد المقصود محمد عبد المقصود.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/١٣٤.

(٣) المفراح في شرح مراح الأرواح /٢٨.

(٤) مسائل خلافية في النحو للعكبري /٧٧.

القارورة بالآلة المخصوصة، والدَّبران بالكوكب المخصوص"[١].

إن مصطلح الاشتقاق والجمود في تصريف الأسماء يقابله مصطلح التصرف والجمود في تصريف الأفعال، وهو مصطلح تجتمع فيه مدلولات متنوعة بتنوع المستويات المتداولة فيها: المستوى النحوي، والصرفي، واللغوي لكننا نقصد بالاشتقاق هنا الاشتقاق بمعناه النحوي العام، وهو "ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدثٍ"[٢]، وسواء في ذلك المشتقات النحويّة التي تشمل: اسم الفاعل، والصفة المُشبهة، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، والمشتقات الصرفية التي تشمل بالإضافة إلى المشتقات النحوية: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، فهي أسماء لا تحتمل الضمير كالمشتقات النحويّة، لكنَّها تدل على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات، سواء أكان هذا الارتباط على جهة الوقوع منها، أو عليها، أو فيها، أو بواسطتها.

وأما الاسم الجامد فهو مادلَّ على دلالة واحدة هي الذات أو الحدث وتجرَّد من الدلالة على الصفة[٣]، ومن ثم فإنّ الأسماء الجامدة تضم: الكلمات التي لا تشتق مطلقاً كالضمائر، وتضم الكلمات التي تقبل التصرف الاشتقاقي ولكن لا تدل على حدث وذات كرجل، كما يُعدُّ منها عند جمهور النحويين المصدر باعتباره أصلاً غير مشتق.

أولاً- شرط الاشتقاق.

يشترط النظام النحوي الاشتقاق في بعض الوظائف النحويّة، وأهم الوظائف التي يظهر تأثير الاشتقاق النحوي في تشكلها الآتي:

١- الحال.

يشترط جمهور النحويين في الحال أن تكون وصفاً مشتقاً، أو ما في تأويله[٤]؛ "لأنَّ الحال هو ما يحتمل التحوُّل والتنقُّل، وحقيقتها أنَّها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند

(١) شرح المراح للعيني /٣٦.

(٢) حاشية الصبان ٣١٥/١.

(٣) ينظر: التعريف بالتصريف /٢٢١ د. علي أبو المكارم.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٩٦/١، ٤٢٩، المقتضب ٢٣٤/٣، الأصول ٢١٣/١، إصلاح الخلل /١٠٦ المقتصد ٦٧٦/١، شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٦٦٢/٢.

ملابسة الفعل واقعاً منه، أو واقعاً عليه، فإذا قلتَ: جاءني زيدٌ راكباً، فالركوب هيئةُ زيدٍ عند وقوع المجيء منه، وكذلك ضربتُ زيداً قائماً، القيام هيئة له عند وقوع الضرب عليه، وهذا المعنى بابه الصفات"(١)، فالحال إنما هي "هيئة الفاعل أو المفعول أوصفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه"(٢)، وبيان الهيئات يتحقق في الغالب الأعم بالمشتق أو ما في حكم المشتق(٣).

ويمكننا توضيح مراتب الحال في العربية من حيث الاشتقاق في الآتي:

١) المرتبة الأولى

أن تأتي الحالُ على إحدى صيغ الاشتقاق الدالة على الحدث المقترن بصاحبه، وهو الأصل والكثير الشائع، كصيغة اسم الفاعل في قول الحق عز وجل:ـ ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ ﴿٤٧﴾﴾(٤)، وكصيغة المبالغة في قوله تعالى:ـ ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾﴾(٥)، وكاسم المفعول في قوله تعالى:ـ ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾(٦)، وكالصفة المشبهة في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ ﴿١٢٥﴾﴾(٧)، وكاسم التفضيل في قوله تعالى:ـ ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾﴾(٨).

٢) المرتبة الثانية

أن تأتي الحال بصيغة الجامد المؤول بالمشتق، وقد حصرها النحويون في حالات معينة على النحو الآتي:

---

(١) المقتصد ٦٧٦/١.

(٢) الأصول ٢٥٨/١، ينظر: الكتاب ٣٩٠/١ وشرح المفصل ٥٥/٢.

(٣) ينظر: شروط الحال وأحكامها وأقسامها لابن بري/ ٦٨٨. مجلة مجمع اللغة بدمشق مج٧١ ج٤.

(٤) سورة الكهف، آية ٤٧.

(٥) سورة المعارج، آية ٢١.

(٦) سورة الفرقان، آية ٦٩.

(٧) سورة طه، آية ١٢٥.

(٨) سورة التين، آية ٥.

١- إذا كان الحالُ مصدراً، كقول الحق عز وجل: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾[١]، أي خائفين وطامعين.

يقول سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب؛ لأنه موقوعٌ فيه الأمر: "وذلك قولك: قتلتُه صبراً، ولقيتُه فجاءةً ومفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيته عِيانا، وكلمته مُشافهةً، وأتيتُه ركْضاً وعَدْواً ومَشْياً، وأخذتُ ذلك عنه سْمعاً وسماعاً، وليس كلُّ مصدر وإن كان في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يُوضَع هذا الموضع؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالا"[٢].

٢- أن تكون دالة على ترتيب، "وهو قولك: دخلوا الأولَ فالأوَّلَ، جرى على قولك: واحداً فواحداً، ودخلوا رجلاً رجلا"[٣].

٣- أن تكون دالة على مفاعلة، "وذلك قولك: كلمتُه فاهُ إلى فيَّ، وبايعته يداً بيد، كأنه قال: كلمته مشافهةً وبايعته نقداً، أي كلمته في هذه الحال"[٤].

٤- أن تكون دالة على سعر[٥]، نحو: بعتُ الأرض قيراطاً بألفين، أي مسعَّراً القيراط بألفين[٦].

٥- أن تكون الحال دالة على تشبيه، نحو: ظهر الرجلُ أسداً، أي شجاعاً[٧].

٦- أن تكون الحال موطّئة، وهي الحال الموصوفة بمشتق أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾[٨]، و(بشراً) حال من الضمير في

(١) سورة الأعراف، آية ٥٦.
(٢) الكتاب ١/٣٧٠.
(٣) الكتاب ١/٣٩٨.
(٤) الكتاب ١/٣٩١.
(٥) ينظر: الكتاب ١/٣٩٣.
(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٢.
(٧) ينظر: شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/٦٦٣.
(٨) سورة مريم، آية ١٧.

(تمثَّل)، وقد وصفت بالمشتق (سويًّا)، والتأويل على أن الوصف هو المقصود بالمعنى أي تمثل سويًّا[١]، ومثال الجامدة الموصوفة بشبه المشتق لفظ (قرآناً) في قوله تعالى: ﴿ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٣﴾[٢].

٧- أن تدل الحال على طور واقع فيه تفضيل عند الأكثرين، نحو هذا بُسْراً أطيب منه رُطباً، والتقدير: هذا مبسَّراً أطيب منه مُرَطَّباً[٣].

٨- أن تكون دالة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ ١٤٢﴾[٤]، أي معدوداً أربعين[٥].

٩- أن تكون فرعاً أو أصلاً لصاحبها، فمثال الدالة على فرع قوله تعالى: ﴿وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ ٧٤﴾[٦]، ومثال الدالة على أصل صاحبها قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا ٦١﴾[٧]، والتقدير: متأصلاً في هذا الجنس، أو مصنوعاً من كذا[٨].

١٠- أن تدل دلالة واضحة على الهيئة من أي نوع، والغالب أن تكون حسيّة، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ﴾[٩]، أي دالة[١٠].

وبناءً على ما سبق يمكننا عند الحديث عن شرط الاشتقاق في الحال تسجيل النتائج الآتية:

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٤٢٩.
(٢) سورة فصلت، آية ٣.
(٣) شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/٦٦٢.
(٤) سورة الأعراف، آية ١٤٢.
(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٢/٤٣٢.
(٦) سورة الأعراف، آية ٧٤.
(٧) سورة الإسراء، آية ٦١.
(٨) ينظر: المقاصد الشافية ٢/٤٣٠.
(٩) سورة الأعراف، آية ٧٣.
(١٠) ينظر: شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/٦٦٢.

١) وفق منهجية النحويين في التقعيد على الشائع المطرد لا يمكننا اعتبار حالات مجيء الحال مؤولاً بالمشتق مرجحاً لموافقة رأي السهيلي[١]، وابن الحاجب[٢]، والرضي[٣] وغيرهم في عدم اشتراط الاشتقاق وذلك لأمرين:

الأول- أنَّ حالات انعدام الاشتقاق الصريح محصورة ومحددة، وأكثر التراكيب المحتوية على وظيفة "الحال" لا تصح بغير اشتقاق، مما يسوِّغ عده شرطاً من شروط الحال، ولو أسميناه (شرطاً أغلبياً)[٤]؛ لأنَّ منهجهم التقعيد على الأغلب.

الثاني- أنَّ تلك الحالات يمكن حملها بالتأويل المقبول على القياس المطرد في الحال وهو الاشتقاق، وهو منهج النحويين رحمهم اللّه. ليتناسب المسموع وأصل القاعدة، يقول العكبري في شروط الحال: "وقد جاءت أشياء تخالف ما أصَّلنا رُدَّت بالتأويل إلى هذه الأصول"[٥]، لأنَّ من منهجهم أنَّ "التأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيءٌ يخالف الجادة فيتأول. أمّا إذا كان لغة طائفةٍ من العرب لم تتكلم إلا به فلا تأويل"[٦].

٢) يؤيد استثناء وضيق حدود الحالات المؤولة بالمشتق أنَّها ليست قياساً مطلقاً، بل يقتصر فيها على السماع، وفي سياقات محددة، فلو أخذنا مثلاً حالة كون الحال مصدراً، فبالرغم من أنّها أكثر حالات الجامد المؤولة بالمشتق سماعاً عن العرب، حتى إنَّ المبرد[٧] أجاز قياساً مجيء الحال مصدراً منكَّراً بشرط كونه نوعاً لعامله نحو: جاء زيدٌ مشياً، لكثرة وروده، كما أجاز القياس على الحال

---

(١) ينظر: نتائج الفكر /٤٠٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٠٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج٦٦٢/٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٤٢٤/٣.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٦/١.

(٦) الاقتراح /١٨٦.

(٧) اختلف النحاة في نقل رأي المبرد، والذي يظهر أن الحال عنده هو الجملة المصدرة بفعل محذوف، والتقدير: جاء زيدٌ يمشي مشياً، هذا ما تدل عليه أقواله مجتمعه.
ينظر: المقتضب ٢٣٤/٣، ٢٦٨/٣، ٣١٢/٤، الكامل ١٥٦/١.

المصدري المجمع اللغوي بالقاهرة[١]. بالرغم من ذلك نجد سيبويه ينص على أنَّ ذلك ليس بقياس مطردٍ في كل مصدر، يقول سيبويه: "وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضع هذا الموضع؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعلٍ إذا كان حالاً، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سُرعةً ولا أتانا رُجْلةً، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقياً وحَمْداً"[٢].

يقول السيرافي: "وليس ذلك بقياس مطرد، وإنما يُستعمل فيما استعملته العرب؛ لأنه شيٌّ وضع في موضع غيره، كما أنّ باب: سقياً لا يطرد فيه القياس. فيُقال: طعاماً شراباً...

وكان أبو العباس يجيز هذا في كُلّ شيءٍ دلَّ عليه الفعل، فأجاز أن تقول: أتانا سُرعةً، وأتانا رُجْلةً، ولا تقول: أتانا ضَرْباً، ولا أتانا ضَحْكاً؛ لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان والسرعة"[٣].

٣) يذكر بعض المتأخرين[٤] أنَّ هناك أحوالاً جامدة جموداً مطرداً لم تؤول بالمشتق، وعدوا منها الحالات الخمس الأخيرة في حصرنا للحال المؤولة بالمشتق. والذي يظهر لي أنَّ هذا التقسيم غير مستقر عند النحويين رحمهم الله بدليل أنَّ ما عده بعضهم من الحال الجامد الذي لم يؤول بمشتق عدَّه نحويون آخرون من المؤول بالمشتق[٥]، وأكثر النحويين يُعدّدون الحالات التسع دون تقسيمها إلى مؤول وغير مؤول، بل يذكرونها مجتمعةً مع حالات الحال المؤول بالمشتق[٦]، بل إنّ أكثر المعارضين لشرط الاشتقاق في الحال وهو الرضي لم يُقر بوجود حالٍ لم يتأولها

(١) ينظر: النحو الوافي ٣٧٣/٢، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة /١٦٢.

(٢) الكتاب ٣٧٠/١.

(٣) شرح الكتاب ٢٥٨/١.

(٤) ينظر: التصريح ٥٧٥/١، شرح الأشموني ٢٨٧/٢، حاشية الصبان ٢٥٤/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية (القسم الأول) مج٦٦٢/٢، وما بعدها، المقاصد الشافية ٤٣٠/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢ ومابعدها، شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٤/٢، المصادر السابقة.

النحويون بالمشتق، أضف إلى ذلك أنّه ذكر رأي مخالفيه وذكر تأويلهم لبعض الحالات التي ذكر بعض المتأخرين أنها جامدة غير مؤولة، يقول الرضي: "... فإنَّ جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلفوا ردّه بالتأويل إلى المشتق، قالوا: لأنَّها في المعنى صفة، والصفة مشتقةٌ أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو: هذا بسْراً أطيبُ منه رُطباً: أي هذا مبسَّراً أطيب منه مرطَّباً، أي كائناً بسراً أو كائناً رُطَباً، وقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴿٧٣﴾﴾ أي دالةً"[1].

٤) ما يمكننا التسليم به من تقسيمات هو تقسيم تأويل الجامد إلى تأويلٍ قريب وتأويل بعيد، ولا نبعد إذا ربطنا بين التأويل القريب وكثرة الاستعمال العربي له، وبين التأويل البعيد وقلة الاستعمال العربي له؛ لأنك "إذا قلت: هذا مالكٌ ديناراً، وجمعتُ دراهمي أربعةً، ومررتُ برفيقك رأسين، وما أشبه ذلك، فتأويل مثل هذا بعيدٌ متكلَّفٌ لو قدّرتَ معنى ديناراً قليلاً أو متنوّعاً، أو قَدَّرت معنى أربعةً معدودةً، وكذلك الباقي، بخلاف قولك: بيَّنتُ له حسابَه باباً باباً؛ فإنَّ معنى مُفَصّلاً فيه تأويلٌ ظاهرُ المعنى، والحال يدُلُّ عليه، فمثل هذا لا يقع حالاً، وإن وقع حالاً فمسموعٌ لا يُقاس عليه"[2].

ويقول ابن مالك:

ويكثرُ الجمودُ في سِعْرٍ وفي ... مُبدي تأوُّلٍ بلا تكلُّفِ[3]

وكل ذلك يدل على "حرص نحاة العربيّة على صفة التناسق والتماسك والضبط في بناء قواعدهم؛ وذلك بإعادة "الشواذ" عن طريق التأويل، والدلالة على أنَّها ليست سوى شواذ ظاهريّة"[4]. ولذلك كان من ضوابطهم في التقعيد: "لا يُردُّ "القياس"

---

(١) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج ٢/٦٦٢.

(٢) المقاصد الشافية ٣/٤٣٢.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٨٦.

(٤) ضوابط الفكر النحوي ١/٤٦٦.

الصحيح بسماعٍ يقبل التأويل[١] ولوكان "بوجهٍ بعيد"[٢]، حفاظاً على مقاصد كبرى في التقعيد.

٢- النعت:

الأصل في وظيفة النعت النحوّية أن تكون ذات بنية مشتقة أو مؤولة بالمشتق[٣]؛ لأنَّ (الجواهر) كالدرهم والحديد توصف ولا يوصف بها، يقول المبرد: "فحقُّ الجواهر أن تكون منعوتة ليعرف بعضها من بعض، وحق الأسماء المأخوذة من الأفعال أن تكون نعوتاً"[٤]، إذ معنى المشتق هنا هو "الدلالة على موصوفٍ بالحدث، ومن ثم فإنَّ الاتصاف بالحدث هو الوظيفة الصرفيّة للصفات"[٥].

ويعلل سيبويه عدم الوصف بالعلَم، "لأنه ليس بحلية، ولا قرابة ولا مبهم"[٦]، وقال في موضعٍ آخر: "لأنّ الصفة تحلية، نحو الطويل، أو قرابة نحو: أخيك وصاحبك، وما أشبه ذلكً، أو نحو الأسماء المبهمة"[٧] نحو :مررت بزيد هذا، على تأويل: الحاضر أو المشار إليه[٨]، فالعلم منع أن يكون نعتاً لعدم الاشتقاق؛ لأنَّ المشتقات أولى الأسماء لمعنى التحلية لما فيها من معنى الفعل، "وأمَّا العلم الخالص فلا يوصف به لعدم الاشتقاق فيه وذلك أنه لم يُسمَّ به لمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره"[٩].

ويمكننا وصف وظيفة النعت من حيث الاشتقاق في مرتبتين:

١) **المرتبة الأولى**- أن يكون النعت وصفاً مشتقاً، وهو الأصل الغالب الأعم. ولذا نجد

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع ٢/٦٣٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٩٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٩٦، شرح اللمع لابن برهان ١/٢٠٤، المقرب ١/٢٢٠، شرح الكافية الشافية ٣/١١٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٩.

(٤) المقتضب ٣/٢٦٠.

(٥) الكلمة /٥٧ د. حلمي خليل.

(٦) الكتاب ٢/١٢.

(٧) الكتاب ٢/١١.

(٨) ينظر: التعليقة ١/٢٢٧.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٦.

"جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق"[١]، خلافاً لابن الحاجب[٢]، والرضي[٣].

و"المشتق المنعوت به كل وصف تضمّن معنى فعل وحروفه، واحترز بكون اشتقاقه لفاعل أو مفعول، من المشتق لمكان أو زمان أو آلة، فالمشتق للفاعل يعمّ أسماء الفاعلين وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل المفضل به الفاعل، كأنا أعلمُ منكَ، والمشتق للمفعول يعم أسماء المفاعيل وأفعل المفضل به المفعول كأنت أنجبُ من غيرك"[٤]، وقيل: " المراد بالمشتق هنا: ما أُخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه"[٥]، كاسم الفاعل نحو: (منيراً) في قول الحق عز وجل: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ﴿٦١﴾﴾[٦]، واسم المفعول نحو: (مسحوراً)، في قوله تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٨﴾﴾[٧]، والصفة المشبهة نحو (حسناً) في قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾﴾[٨]، وأفعل التفضيل نحو (الأدنى) في قوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ ﴿٢١﴾﴾[٩]، وصيغ المبالغة نحو (الخنَّاس) في قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴿٤﴾﴾[١٠].

ويلاحظ أنَّ سيبويه يشير إلى المشتقات العاملة عمل الفعل لقوة الشبه بأنها (عمل)، ويعني اسم الفاعل واسم المفعول، كما يشير إلى مصطلح (الصفات غير

(١) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٢/٩٧٣.
(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/٦٢٦.
(٣) شرح الكافية ٢/٩٧٣.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٣.
(٥) شرح ابن عقيل ٢/١٩٥.
(٦) سورة الفرقان، آية ٦١.
(٧) سورة الفرقان، آية ٨.
(٨) سورة الكهف، آية ٢.
(٩) سورة السجدة، آية ٢١.
(١٠) سورة الناس، آية ٤.

العمل)[١] أو (الصفات التي ليست بعمل)[٢] كالصفة المشبهة، وهذا يدل على أنَّ "الصفة عند سيبويه في جوهرها تابعٌ تخصيصي واصف"[٣].

٢) **المرتبة الثانية**- أن يكون النعت مؤولاً بالمشتق، وذلك في حالات قليلة حصرها النحويون، ويمكن بيانها في الآتي:

١- الأسماء المبهمة مثل قوله- تعالى: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ ﴿٢٨﴾﴾[٤]، وتأويله: عامهم الحاضر أو القريب أو المشار إليه[٥].

يقول سيبويه في تنزيل تركيب: مررتُ بزيد هذا، منزلة تركيب النعت والمضاف إلى المعرفة في نحو: مررت بزيدٍ ضاحك: "وإنَّما صار المبهم بمنزلة المضاف؛ لأنَّ المبهم تقرّبُ به شيئاً أو تباعده، وتشير إليه"[٦]. قال السيرافي: "فإذا قيل مررتُ بزيدٍ هذا، وبصاحبك هذا، فكأنه قال: مررتُ بزيدٍ الحاضر، ولم يغير هذا تعريف زيدٍ، ولا تعريف صاحبك باقترانه معهما[٧]؛ لأنَّه لا يتغير زيد عن تعريف العلم، ولا صاحبك عن تعريف الإضافة باقترانهما بهذا"[٨].

٢- أسماء الأجناس، ومنها ما اشتهر بمعنى من المعاني كالرجل والأسد، "تقول: مررتُ

(١) الكتاب ٢/٨٠.
(٢) الكتاب ٢/٢٢، ٣٦، ٨٠.
(٣) الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبيَّة /١٢٩ د. محمود أحمد نحلة.
(٤) سورة التوبة، آية ٢٨.
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٧.
(٦) الكتاب ٢/١٢.
(٧) هناك تباين واضح في فهم نص سيبويه السابق بين السيرافي وأبي علي الفارسي، فقد فهم الفارسي مصطلحي (المبهم) و(المضاف) بدلالتهما المعروفة في باب المنادى، ظناً منه أن سيبويه لايزال يتابع تنظيره لباب المنادى، حيث حكى ترجيح الخليل لإعراب (زيد) عطف بيان لأنه علم جامد في قوله: "وزعم أنه من أجل ذلك قال: يأيها الرجلُ زيدٌ أقبل. قال: لو لم يكن على الرجل كان غير منون"
ينظر: شرح الكتاب ٢/٣٤١، التعليقة ١/٢٢٨.
(٨) شرح الكتاب ٢/٣٤٢.

برجلٍ أسد أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً، ومررتُ برجلٍ مثلِ الأسدِ أبوه، إذا كنت تشبهه. فإن قلت: مررتُ بدابَّةٍ أسدٌ أبوها، فهو رفعٌ؛ لأنك إنما تُخبر أنَّ أباها هذا السبع، فإن قلت: مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه، على هذا المعنى رفعت؛ إلا أنك لا تجعل أباه خلقُه كخلقة الأسد ولا صورته، هذا لا يكون، ولكنه يجيءُ كالمثل"[١]، فالأسد مؤولٌ بالمشتق على معنى: شديد، أو مماثل وشبيه.

ومنه ما يدل على الجنس المصنوع منه الشيء نحو: هذا خاتمٌ حديدٌ أي معمولٍ من حديد، وحمله على النعت قبيح عند سيبويه[٢].

٣- أسماء غير مشتقة تابعة للجنس غالباً تضاف إلى مثل متبوعها أو تكرر مع الإضافة أو الصفة، والألفاظ هي: (أيّ)[٣] و(كلّ)[٤]، و(حَق) و(جِدّ)[٥]، فهذه الألفاظ تؤوّل على معنى المبالغة في المدح وبيان الكمال، "تقول مررتُ برجلٍ أيّما رجل، (فأيُّما) نعت للرجل في كماله وبذّه غيرَه، كأنه قال: مررتُ برجلٍ كاملٍ"[٦].

ويقول في قولك: أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ: "ولم ترد أن تجعل (كلُّ الرجلِ) شيئاً تعرّف به ما قبله وتبينه للمخاطب، كقولك: هذا زيدٌ فإذا خفت أن يكون لم يُعرف قلت: الطويل، ولكنك بنيت هذا الكلام على شيءٍ قد أثبت معرفته، ثم أخبرت أنه مستكملٌ للخصال"[٧]، ومثال الجنس المكرر المضاف: عندي رجلٌ رجلُ صدقٍ[٨].

٤- (ذو) بمعنى صاحب، تقول: مررتُ برجلٍ ذي مال، أي صاحب مال[٩].

٥- المنسوب، نحو: هذا رجلٌ عربيٌّ أي منسوبٌ إلى العرب[١٠].

---

(١) الكتاب ٢/٢٩، وينظر: المقتضب ٣/٢٧٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٣.

(٣) الكتاب ١/٤٢٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/١٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/١٢-١٣.

(٦) الكتاب ١/٤٢٢.

(٧) الكتاب ٢/١٢، وينظر: الكتاب ١/٤٤٥.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣١٤.

(٩) الكتاب ١/٤٣٠.

(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٨.

٦- الموصول الاسمي المختص (الذي والتي) وفروعهما[١]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ ﴿٤٠﴾ ﴾[٢]، فقوله: ﴿الَّتِي أُمْطِرَتْ ﴾ في تأويل: المُمْطَرة.

٧- العدد ونحوه من المقادير نحو قولهم[٣]: مررت برجلٍ مائة إبلُه، يقول الأعلم: "اعلم أنَّ ما كان من المقادير إذا انفرد كان نعتاً لما قبله بما يتضمن لفظه من الطول والقِصر والقلة والكثرة، فناب ذلك عن طويل وقصير وقليل وكثير"[٤].

٨- المصدر، نحو: هذا حاكمٌ عدلٌ وللنحويون فيه ثلاثة توجيهات؛ فالبصريون[٥] يقدرون حذف مضاف أي: ذو عدلٍ فهو مجاز بالحذف، والكوفيون[٦] ومن وافقهم[٧] يجعلون المصدر لمعنى اسم الفاعل واسم المفعول فيكون مجازاً مرسلاً علاقته التعلّق الاشتقاقي، ويذهب بعض البصريين[٨] إلى أن المصدر وهو اسم حدث جعل هو المنعوت مجازاً لقصد المبالغة.، "ومثل هذه التوجيهات تمثل محاولة لإثبات دلالة العين المفقودة في النعت لأنه لا يدل إلا على الحدث"[٩].

ومن الوصف بالمصدر ما جاء من المصادر على تأويل أسماء الفاعلين نحو: حَسْبُك، وكافيك، وهَمَّك، وشَرْعك، وهدَّكَ، ومثلك، وضَرْبك، فهي على نحو: تأويل حَسْبك بمُحْسِب، وتأويل: بمماثلك ومشابهك[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الرضي (القسم الأول) مج٢/٩٧٤.

(٢) سورة الفرقان، آية ٤٠.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٢٨.

(٤) النكت ١/٤٥٢.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٩٨، المساعد ٢/٤١١، ائتلاف النضرة/٧٤.

(٦) ينظر: المراجع السابقة.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٤١٨.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٩٨، شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٢/٩٨٠، التصريح ٢/١١٦، شرح الأشموني ٣/١١٨.

(٩) الشكل والدلالة /١٢٠.

(١٠) ينظر: الكتاب ١/٤٢٢ ٤٢٣.

ونستنتج مما سبق الآتي:

١) أنَّ موقف النحويين من اشتراط الاشتقاق في الحال والنعت موقفٌ واحدٌ متسق، إذ يشترطون الاشتقاق في النعت كما اشترطوا في الحال؛ لأنَّ المطرد الشائع من التراكيب لا تؤدي فيها المفردة وظيفة "النعت" إلا بالاشتقاق، وبذلك تعين عدّه شرطاً، وأنَّ هذه الحالات المحددة المحصورة التي خرجت عن الأصل قد رُدَّت إلى القياس المطرد بالتأويل حفاظاً على الأصل، واتحاد موقف النحويين في شرط الاشتقاق في الحال والنعت يؤكد تمثلهم لأصولهم النظرية في التقعيد، ومنها:

- أن "الأكثر عدم الالتفات إلى الأقل، وهذا من أصولهم"[(١)].
- "قوانينهم أبداً إنما يعقدونها على الأصول لا العوارض"[(٢)].

٢) يؤيد استثنائية تخلف الاشتقاق في النعت أن بعض حالات المؤول بالمشتق ليست مطردة، فقد منع ابن مالك[(٣)] وغيره[(٤)] القياس في الآتي

١- النعت بالمصدر نحو: جاء رجلٌ عدلُ. ٢- العدد، نحو: اشتريت إبلاً مائةً.

٣- القائم بمسماه معنى لازم ينزل منزلة المشتق، نحو: شربتُ ماءً عسلاً طعمُه، أي: شديد الحلاوة.

٣. ظرف المكان الموافق لعامله في الاشتقاق

يشترط النحويون لنصب اسم المكان المختص على الظرفية أن يكون مصوغاً من مادة عامله أي أن يكون مشتقاً موافقاً لعامله في الاشتقاق[(٥)]، سواء كان العامل فعلاً،

---

(١) التوطئة /١١٦.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٥/١.

(٣) ينظر: التسهيل /١٦٨.

(٤) ينظر: المساعد ٤١٠/٢ ٤١٢، شفاء العليل ٧٥٢/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٥/١، المقتضب ٣٣٦/٤، الأصول ١٩٩/١، المقرب ١٤٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/٢.

نحو قول الحق عز وجل ﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا ﴿٢٩﴾ ﴾[١]، ففي ﴿مُنزَلًا﴾ وجهان: الظرفية على معنى: موضع إنزال، أو النصب على المفعول المطلق[٢]، أم كان العامل مصدراً نحو: قعودي مقعدَ زيدٍ، لذا عدَّ النحويون نحو قولهم: هو مني مقْعدَ القابلةِ، شاذاً لعدم موافقة الظرف لعامله في الاشتقاق[٣]، وإنَّما اشترطوا الاشتقاق لتكون الموافقة في الاشتقاق قرينة على توجه العامل إلى ظرف المكان، وذلك "لما كانت دلالة الفعل على المكان ضعيفة لم يتعدَّ إلى كل أسمائه، بل تعدَّى إلى المبهم منها؛ لأنَّ في الفعل دلالة عليه بالجملة، وإلى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ"[٤].

ونستنتج من اشتراط الاشتقاق أو التلاقي فيه في الوظائف الثلاث الماضية الآتي:

١- أنَّ النظام النحوي يشترط الاشتقاق لوظيفةٍ مهمة ومحددة، وهي تحديد ماهية بعض الوظائف النحوّية، وتمييز بعضها عن بعض، فالاشتقاق قرينة لفظية كبرى في تحديد تلك الوظائف النحويّة؛ لأنَّه ذو دلالة صرفيّة تقوم بتهيئة المفردة للقيام بوظيفة الحال والنعت واسم الحدث الدال على المكان، وإذا قلنا بأنَّ الأسماء الجامدة المؤولة بالمشتق "قرينةٌ صغرى أو استثنائية في هذا الباب، فذلك بناء على أن هذه الأسماء الجامدة محصورة محددة في ألفاظ مُعَيَّنة، أي أنَّها يمكن أن تُعدَّ قرينة بألفاظها"[٥].

٢- يُلاحظ أنَّ النظام النحوي يوظّف الاشتقاق على أنه قرينة لفظية على الوظائف

(١) سورة المؤمنون، آية ٢٩.

(٢) ينظر: الكشاف ٣/١٨٥، التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٥٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٤١٤.

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / ٢٧٥.

(٥) الشكل والدلالة /١١٨ د.عبد السلام السيد حامد.

النحوية من خلال الدلالتين الناتجتين من المفهوم الصرفي لمصطلح الاشتقاق، وهما كالآتي:

١) الدلالة على الحدث والذات. ٢) الدلالة المأخوذة من مفهوم الاشتقاق العام.

١.الدلالة على الحدث وصاحبه.

وهذه الدلالة هي التي هيّأت المفردة العربية للقيام بوظيفتي الحال والصفة، إذِ الاشتقاق "أمرٌ معنوي محقق لا محيدَ عنه"(١)، فهو صلة معنويّة بين الألفاظ المشتقة يشبّه الجرجاني حالَها مع أصلها المصدر، إذ "الفعل أمثلة أخذت من أحداث الأسماء"(٢) يشبهها بمعدن الفضة والأواني المصنوعة منه(٣).

و"إذا تأكد أنَّ الاشتقاق صلة معنويّة فمن المفروض أن تكون هذه العملية شبيهة بآلة يمثل المعنى المحض ما يدخل إليها (input)، وتمثّل الوحدات المشتقة المعجمة ما يخرج منها (output)، أمّا الآلة في حد ذاتها فهي جهاز متكونّ من الأنظمة الفرعيّة المتحكمة في عملية الاشتقاق"(٤).

والعملية الاشتقاقية ببعدها المعنوي هي التي أنتجت الصيغ القادرة على تبيين الهيئات لدلالتها على الحدث والذات.

ويتفق النحويون وتتسق أحكامهم في الحال والنعت على أنّ المشتقات الصالحة للقيام بهاتين الوظيفتين التركيبيتين هي:

١- اسم الفاعل. ٢- الصفة المشبهة. ٣- صيغ المبالغة.

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٦.

(٢) الكتاب ١/١٢.

(٣) المقتصد ١/١١١.

(٤) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية /٤٤٥.

٤- اسم المفعول. ٥- (أفعل) التفضيل.

يقول ابن يعيش محللاً دلالة أفعل التفضيل على الوصف والذات الموصوفة معاً: "إذا قلت أسود فقد دلَّ على شيئين: على الذات والسواد الذي استحق به أن يكون أسود، فهما شيئان حامل ومحمول، فالحامل الذات والمحمول السواد"[(١)]. ويظهر من مصطلحي (الحامل والمحمول) أنَّ الذات ليس قسيماً مقابلا للحدث أو المعنى أو الصفة بل هما متكاملان في إظهار المفهوم التصريفي التام للمشتقات الواصفة.

أمَّا المشتقات غير الواصفة، فهي:

١- اسما الزمان والمكان.

٢- اسم الآلة.

فهذه المشتقات تدل على معنى وذات، ومع ذلك لم يؤهلها ذلك لتحل محلَّ الصفات، لأنها أسماء لذوات "غير مذهوبٍ بها مذهب الصفة"[(٢)].

إن التحليل النحوي يقدّم لنا تداولاً ثريًّا في إيضاح دلالة الصيغ الصرفية على الذات، وأنّ اختلاف الصيغ في الدلالة على الذات هو الذي قسَّم المشتقات إلى واصفة وغير واصفة، ومن أقسام الدلالة على الذات:

أ) الدلالة الصريحة على الذات والدلالة الضمنية:

لحظ ذلك الرضي حيث ميّز بيَّن طريقتين للدلالة على الذات، إذ يقول في خواص الاسم: "وإنَّما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعةً لتعيين الذات المدلول عليها مطابقةً في نفس الدال، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً"[(٣)]، فهناك فرقٌ بين دلالة كلمة (الرجل) على ذات الإنسان المتصف بصفات الرجولة، وبين دلالة (ضرب)

---

(١) شرح المفصل ٨٩/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٨/٣.

(٣) شرح الكافية (القسم الأول) مج١/٢٩.

التي تدل على معنى جزئي يدل ضمناً على الذات الضاربة.

"ويمكن أن نوضّح هذا الاختلاف في الدلالة على الذات بالمقارنة بين الأفعال والصفات من ناحية، والأسماء غير الصفات من ناحية أخرى، فالفعل يتطلب فاعلاً يعيّن الذات المخبر عنها بالحدث، وهو واقع خارج الفعل على الأقل من وجهة تركيبية، والصفة تتطلب موصوفاً تتنزل فيه، وهو أيضاً واقعٌ خارج لفظ الصفة، سواء كان منعوتاً أو مبتدأ... أمّا غير الصفة من الأسماء فإنَّ الذات تتعين فيها من الداخل، وذلك كاسم الآلة، فلفظ "مفتاح" يدل على حدث الفتح وهو جانب المعنى، وعلى الآلة، وهو جانب الذات أو الشكل المحتوي للحدثيّة"[١].

ب) الدلالة على الذات المعيّنة والدلالة المبهمة.

المشتقات الواصفة تدل على ذات معينة موصوفة، بخلاف المشتقات غير الواصفة التي وضعت غير مخصصة بمتبوع ولا غيره، يقول الرضي: "اسم الزمان والمكان أيضاً نحو: المَضْرَب والمَقْتَل، واسم الآلة يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة؛ إذ معنى المَضْرَب آلةٌ يضرب بها"[٢].

إذن يمكننا الخلوص إلى نتيجة، وهي أنَّ من أوجه التشابه بين الفعل والصفات المشتقة هي الدلالة على الحدث والذات بطريقةٍ مخصوصة؛ إذ الفعل يدل على ذات مخصوص دلالة ضمنية تركيبية، والصفات المشتقة تدل عليه كذلك دلالة ضمنية صرفية عن طريق الصيغة، أمَّا المشتقات غير الواصفة نحو (مَضْرَب ومَقْتل ومِفْتاح) فدلالتها على الذات كالأسماء (زيد، رجل) دلالة صريحة، يقوي ذلك حديث النحاة عن سبب عدم إعمال المشتقات غير الواصفة لضعف شبهها بالفعل[٣]، يقول ابن الحاجب في علة عدم إعمال اسميّ الزمان والمكان: "لأنها أسماء لأجسام، فلم تعمل بخلاف المصدر، فإنَّه اسمٌ للمعنى كالفعل؛ وبخلاف اسم الفاعل والمفعول، فإنهما

(١) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية / ٤٢٠.

(٢) شرح الشافية ٢/ ١٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣٣.

صفة، والمعنى في الصفة هو المقصود، فجريا مجرى الفعل في ذلك، وليس اسم الزمان والمكان كذلك؛ لأنهما اسمان لذوات غير مذهوب بهما مذهب الصفة، فيُجريا مجرى اسم الفاعل، ولا مجرَّد المعنى فيُجريا مُجرى المصدر، فمن أجل ذلك امتنع العمل"[١].

٢.الدلالة المأخوذة من مفهوم الاشتقاق العام:

وهذه الدلالة تخص ظرف المكان الدال على محل الحدث المشتق هو منه نحو: قعَدتُ مقعدَ زيدٍ، حيث يشترط النحويون في هذا الظرف ألا يعمل فيه إلا ما اشتق من مادته. فالنظام النحوي يستعين بمفهوم الاشتقاق العام وهو "كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى"[٢]؛ لاشتراكهما في جذر واحد، وهو الطريقة الثانية التي يستخدم فيها النظام (الاشتقاق) على أنه قرينة تدل على الوظيفة النحوية، حيث المطابقة في الاشتقاق دلّت على توجه العامل إلى الظرف المعمول، حيث تولّد من هذا التوافق في الاشتقاق (الإبهام) الذي هو شرطٌ لتحقق معنى الظرفية المكانية[٣].

وفحوى القول: أنَّ (الاشتقاق) مفهومٌ تصريفي يضم بداخله قرينتين مدمجتين وهما: قرينة الدلالة على الذات والمعنى معاً، وهي قرينة تمثل الجانب المعنوي المحض في المشتقات الواصفة، وقرينة الاشتقاق العام، وهي قرينة لفظية تنطلق من التشابه في أصل الجذر، وهذا التوافق ينبثق منه معنى دلالي يقربه من الإبهام المسوّغ لنصب اسم الحدث المكاني المشتق على الظرفيّة.

وبذلك يتضح لنا أنَّ اشتراط (الاشتقاق) في بعض الأسماء القائمة بالوظائف التركيبيّة إنما كان لما تحمله المشتقات من قرائن الدلالات على المعاني والذوات معاً، وقرينة التوافق اللفظي والمعنوي بين ألفاظ المشتقات التي تنتمي لأصلٍ واحد، هذا من جهة المبنى الحامل للوظيفة النحويّة، ومن جهة أخرى فإنَّ طبيعة الوظيفة

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٨/١.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣٣٤/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٥/١، ٤١٢/١، المقتضب ٣٣٦/٤، الأصول ١٩٩/١.

النحويَّة هي التي تستدعي الصيغ المشتقة، كطبيعة الحال والنعت في بيان الهيئات التي يناسبها المشتقات الواصفة الدالة على معنى وذات موصوفة بها، إضافة إلى مواصفات فرعية لهذه الوظائف، "فالخبر والنعت والحال تشترك في خصائص، .. وأهمها خاصيّة الجريان على السابق، ولاشك أنَّ لهذه الخاصيّة علاقة بشرط الاشتقاق في الوحدات المحققة لهذه الوظائف. فالوحدات الجارية هي المشتقة، والجريان والاشتقاق يسهّلان استعمال نفس الوحدات في الوظائف الثلاث: ١- خبر: زيدٌ ضاحكٌ ٢- نعت: لقيتُ الرجلَ الضاحكَ، ٣-حال: جاء الرجلُ ضاحكاً"[١]. ولذا يمكننا الذهاب باطمئنان إلى أنّ شرط الاشتقاق هو أحد مخرجات تنسيق النظام النحوي بين طبيعة الوظيفة النحويّة والمبني التصريفي المؤهَّل للقيام بها.

ثانياً- شرط الجمود:

هناك وظائف نحويّة يشترط فيها النحويون الجمود؛ لأنه الأصل الغالب في استعمال العرب لهذه الوظائف، ومن أهم الوظائف التي للجمود أثرٌ بارزٌ في تشكلها وتمييزها عن غيرها الآتي:

١) التمييز:

يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب لأنه قبيحٌ أن يكون صفة، وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاًّ، وعليه نحْيٌ سمناً، وإن شئتَ قلت: راقودُ خلٍّ وراقودٌ من خلٍّ"[٢]، وإنما كان "شرط التمييز أن يكون اسماً غير مشتق"[٣]؛ "لأنه مبيّنٌ للذوات، فاشتراط الجمود فيه معتمد على حقيقة ما بيّنه، أي المتبوع؛ فلمَّا كان المتبوع جامداً كان التابعُ الذي يبيّن حقيقته جامداً أيضاً... فرفعُ الإبهام عن الذات لا يكون بالمشتق؛ لأنَّ المشتقات لا تدل

(١) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية /٦٣٦.

(٢) الكتاب ١١٧/٢.

(٣) المحرر في النحو للهرمي ٨٥٨/٢، وينظر: شرح المقدمة الجزولية للكبير ٩٠٩/٣، المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٩٦/٢، ١٠٢.

على الذات وإنَّما تدل على صفةٍ طارئةٍ أو أمرٍ عرضيٍّ فيها"[١].

٢) عطف البيان:

قال ابن السراج: "وإنَّما سُمِّي عطف البيان ولم يقل: إنَّه نعت؛ لأنه اسم غير مشتقٍ من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً"[٢]. وعلة شرط الجمود أن الصفة "تتضمن حالاً من أحوال الموصوف يتميز بها، وعطف البيان ليس كذلك، إنما هو تفسير الأول باسم آخر مرادف له، يكون أشهر منه في العرف والاستعمال، من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات"[٣]، ومنه قول الحق تعالى جدّه ـ : ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ ﴿٩٧﴾﴾[٤]، فـ ﴿ٱلْبَيْتَ﴾ عطف بيان جامد لم يحتج إلى دلالة الاشتقاق؛ لأنه لم يتضمن أحوال الذات في لفظ ﴿ٱلْكَعْبَةَ﴾، بل جاء مفسراً له بما هو أشهر منه.

٣) البدل:

يقول ابن السِّيد: "والبدل حكمه أن يكون بالأسماء الجامدة أو بالمصادر"[٥]. ولم تقتضِ وظيفته التركيبيّة الاشتقاق الدال على ذات ومعنى؛ لأنه "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[٦].

٤) المفعول لأجله:

(١) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها /١٥٦.

(٢) الأصول ٢/٤٥، وينظر: أسرار العربية/٢٦٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧١، مغني اللبيب /٧٤١، الأشباه والنظائر ٤/٨٤.

(٣) شرح المفصل ٣/٧١.

(٤) سورة المائدة، آية ٩٧.

(٥) إصلاح الخلل ٧٢، وينظر: أسرار العربيّة /٢٦٢، الملخص /٥٦٢، شرح المفصل ٣/٧٢، الأشباه والنظائر ٤/٩٤.

(٦) شرح الحدود النحويّة للفاكهي/١٨٥.

يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوعٌ له؛ ولأنه تفسيرٌ لما قبله: لمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون دِرهماً، وذلك قولك: فعلتُ ذلك حِذارَ الشرّ"(١).

– وإنما كان المفعول لأجله مصدراً " لأنه علةٌ وسببٌ لوقوع الفعل وداعٍ له، والداعِي إنَّما يكون حدثاً لاعيناً"(٢).

وقول سيبويه: (ولامنه) إشارة إلى وجوب مخالفة لفظ المفعول لأجله لعامله، حتى لا تنزاح وظيفته من معنى التقليل إلى معاني وظيفة المفعول المطلق.

"ويفهم من النص السابق لسيبويه أنه قاس المفعول له على التمييز؛ لأنه يشترك معه في جانب دلالي مهم، وهو البيان عن المبهم، إلا أنَّ التمييز يفسّر ما انبهم من الذوات، والمفعول له يفسّر ما انبهم من الأسباب والعلل، لأنَّ الأول على تقدير (من)، والثاني على تقدير (اللام) لأنه جواب (لمَ كان)"(٣).

٥) المفعول المطلق:

ينصُّ النحويون على أن معانِ المفعول المطلق هي "توكيد الفعل، وبيان النوع، وعدد المرات"(٤)، وقد اشترط لهذه الوظيفة التركيبيّة أن يكون مصدراً دالاً على الحدث، وكان سيبويه يسمّي المفعول المطلق بالمصدر، نحو قوله: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً"(٥)، وكان ذلك الاشتراط مناسباً لتأدية تلك المعاني؛ لأنَّ دلالة المصدر هي الحدث المحض، فهو نوعٌ من أسماء الأجناس والمعاني المتوغلة في الإبهام، والتي يؤهلها الإبهام لتأدية معاني متعددة، كالتوكيد، وبيان النوع، والعدد، كما أنَّ هذه المعاني "ترتبط بالمعنى المجرد للفعل، فالفعل يدل

(١) الكتاب ١/٣٦٧، وينظر: شرح عيون الإعراب، المقتصد ١/٦٦٨، نتائج الفكر /٣٩٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٢.

(٣) الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه /٢٣٦ د. محمد سالم صالح.

(٤) اللمع /١٠١.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٣٧٨، ١/٢٢٨، المقتصد ١/٥٨٠، شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٠.

في التركيب على أمرين: الحدث، وزمان وقوعه، وتأكيد الفعل يعني تأكيد معنى الحدث فيه، وهو المعنى العقلي المجرَّد الذي لا يعبر عنه إلا بالمصدر، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا ٢٧﴾[1]"[2].

ويظهر مما سبق أنَّ هناك مواقع إعرابية تركيبية تستلزم طبيعة وظيفتها أن تكون بالأسماء الجامدة[3].

وبعد تحليلنا لشروط الاشتقاق والجمود يمكننا الخلوص إلى النتائج الرئيسة الآتية:

١- أنَّ الوظائف النحويّة ثلاثة أنواع: وظائف تقتضي الاشتقاق، ووظائف تقتضي الجمود، ووظائف لا تقتضي الاشتقاق أو الجمود، فهي لاتحتاج إلى هذه القرينة اللفظية في تأدية وظيفتها التركيبيّة.

أمَّا الوظائف التي ترتبط بالاشتقاق أو الجمود فقد اتضح لنا كيف يقوم المستوى الصرفي في النظام اللغوي بتهيئة المفردة للقيام بمعناها التركيبي في الجملة، ولذلك عمد النحويون في حدودهم إلى ذكر الأصل الصرفي الذي تبنى عليه الأبواب النحويّة لهذه الوظائف.

وقد قال ابن هشام في باب الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها "الجهة السادسة: ألا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنَّ العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمةُ لغتهم

(١) سورة النساء، آية ٢٧.

(٢) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها /١٥٧.

(٣) يشترط المبرد وكثيرٌ من النحويين الجمود في ركني الجملة المؤكدة بالحال في نحو: هذا ابني معروفاً، وهذا ما لم ينص عليه سيبويه ولم يشترطه، فلا مسوّغ لمنع نحو: هذا القادم معروفاً، لوضوح أن الحال يؤكد معنى الجملة، فهو منصوب بفعل محذوف، وليس بالمشتق الذي تتضمنه الجملة المؤكَّدة.

ينظر: الكتاب ٧٨/٢ ومابعدها، المقتضب ٣١٠/٤، المغني لابن فلاح ٣٧٤/١ ت: (النهاري).

وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمَّل المعربُ اختلطت عليه الأبواب والشرائط"[١]، وذكر أنواعاً من الشروط المتضادة، ومنها "النوع الأوَّل اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت"[٢].

فالاختلاف في شروط الوظائف النحوية يرتد إلى طبيعة اللغة وأقيستها، وما كان يلتزمه العربُ في معهود خطابهم.

ولذلك يمكننا الالتفات إلى وظيفة الشروط الصرفية المتضادة في التحليل النحوي المستفادة من وظيفتها الأصلية، وهي تحديد الوظيفة النحويّة في الواقع اللغوي، فالشروط الصرفية المتضادة يُلتفت لها، ويعوّل عليها "في ترجيح وظيفة نحويّة على أختها إذا تشابهتا في المعنى، فكأنهما يكونان مقابِلَين صرفيَّين يضعان الوظائف النحويّة بعضها في مقابل بعض، فالحال في مقابل التمييز، والصفة في مقابل عطف البيان، وهكذا"[٣].

ولقد أدرك سيبويه هذا التأثير للشروط المتضادة، ومن ذلك قوله في باب ما يختار فيه الرفع والنصب، لقبحه أن يكون صفة: "ألا ترى أنك تقول: هذا مالُك درهماً، وهذا خاتمُك حديدا، ولا يحسن أن تجعله صفةً، فقد يكون الشيءُ حسناً إذا كان خبراً وقبيحاً إذا كان صفة"[٤]، فسيبويه استحسن الحال؛ لأنَّ الحال خبرٌ والخبر يكون بالجامد وغيره، وأمَّا الصفة فلا تكون إلا بالمشتقات لأنَّها تحلية.

٢- شروط (الجمود والاشتقاق) قرينة تصريفية مهمة في تحديد بعض الوظائف النحوية والتمييز بينها، لكنَّها قرينة واحدة لا يمكن أن تقوم وحدها بتشكيل الوظيفة النحويّة، بل تتضافر مع قرائن أخرى لفظية ومعنويّة، ولعَّل ذلك هو "الذي يجعل حصر الوظائف النحويّة في أطر محددة ثابتة مستقلة من حيث الجمود والاشتقاق أمراً صعباً، إذ إنَّ المعنى هو الذي يتحكم في شكل ما يعبر عن

---

(١) مغني اللبيب /٧٤١.

(٢) المرجع السابق، وينظر: الشروط المتضادة في الأبواب المختلفة، في الأشباه والنظائر ١٩٢/٢.

(٣) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها /١٥٦.

(٤) الكتاب ٣٩٦/١.

هذه الوظائف أولاً وأخيراً، وليست الصيغة جامدة أو مشتقة إلا تابعة ولاحقةٌ به"[١].

والتداول النحوي يقدّم المعاني الوظيفية النحويّة على أنها نتائج تفاعل بين قرائن لفظية ومعنويّة والمعنى الأصلي المجرد للوظيفة النحويّة، على أن يكون لعنصر المعنى الأصلي السيادة في هذا التفاعل، ويدلك على هذا أمورٌ أهمُّها الآتي:

١) يدلك على أنَّ الجمود أو الاشتقاق مجرد قرينة، ولا يصل إلى مرتبة المحدد الرئيس أنَّ بعض الوظائف تشترك في الجمود أو الاشتقاق، بل قد تشترك في نوعٍ محدد من أنواع الأسماء الجامدة، فلا محدد للموقع الإعرابي آنذاك إلا المعنى الوظيفي، ومن ذلك اشتراك الحالية على غير الأصل والمفعول لأجله في صيغة المصدر نحو:

- لقيته فُجاءةً. - أتيتُ حُباً لك.

يقول سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حالٌ وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوعٌ فيه الأمر: "واعلم أنَّ هذا الباب أتاه النصب كما أتى الباب الأوَّل، ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيته؟ كما كان الأولَّ جواباً لقوله: لِمَه؟"[٢]. ومراد سيبويه اشتراك الحال والمفعول لأجله في المصدريَّة التي لم تشتق من عاملها، فالتمايز إنَّما حصل من غير حاجة إلى القرينة اللفظية، لوضوح دلالة المعنى الوظيفي العام لكلٍ من الوظيفتين.

٢) أنَّ النحويين كثيراً ما يرجّحون في التراكيب المحتملة وجهاً إعرابياً يكون لفظه مخالفاً لأصل بنيته الصرفيّة، على وجهٍ إعرابي يكون لفظه متفقاً مع أصله الصرفي، وماذاك إلا لكون دلالة التركيب تدل على المعنى الوظيفي لذلك الموقع الإعرابي وإن تخلفت قرينته الصرفية، وذلك لوضوح معناه الوظيفي.

ومن ذلك ترجيح أكثرهم للتمييز على الحاليَّة برغم تخلف قرينة الجمود، ومن

(١) الشكل والدلالة / ١٣٤.
(٢) الكتاب ١/ ٣٧٢.

أمثلة ذلك الآتي:

يقول الحق تعالى جّده ـ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ۝٦﴾[١]، قال أبو حيَّان: "وانتصب (تم) على التمييز لصلاحية دخول (مِن) عليه، وقيل على الحال"[٢].

ومنه قولهم : للّه درُّه فارساً، قال الرضي في إعراب (فارساً) : "قال الأكثرون: هي تمييز، وقال بعضهم هي حال، أي ما أعجبه في حال فروسيته، ورجَّح المصنف الأوَّل، قال: لأنَّ المعنى مدحُه مطلقاً بالفروسية، فإذا جُعل حالاً اختص المدحُ وتقيد بحال فروسيته"[٣].

فالمعنى الوظيفي وما يتعلق به من دلالة هو الذي تحكَّم في ترجيح التمييز، بالرغم من غياب القرينة الصرفية الدالة عليه وهي الجمود، تلك القرينة التي عدّها النحويون شرطاً باعتبارها غالبة التحقق.

وكل ذلك يؤكد أنَّ ظاهرة الاشتقاق والجمود تساعد في تشكل الوظائف النحويّة، لكنّها مجرد قرينة من قرائن تتضافر لتكوين الوظيفة النحويّة، وقد اعتاد النحويون على جمع هذه القرائن في مقدمة وحدود الأبواب النحويّة، وإنَّما اختلفت الشروط التصريفية للوظائف؛لأنَّ النظام اللغوي ينزع إلى تحقيق ما يحتاج إليه من المعاني النحويّة بطرق دلاليّة متعددة ومتنوعة.

---

(١) سورة النساء، آية ٦.

(٢) البحر المحيط ٣/١٧٤.

(٣) شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/٧١٠.

المبحث الثاني

شروط الأصالة والزيادة.

مدخل:

يُقسّم الصرفيون الأفعال والأسماء باعتبار أصالة الحروف وزيادتها إلى: مجرد لاحروف زيادةٍ فيه، ومزيد بحرف أو أكثر، والحروف الأصليَّة " عبارة عند أهل هذه الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرّفها، إلا أن يحذف من الأصل شيء لعلةٍ عارضة، فإنه لذلك في علة الثبات"[١].

"أما الأدلة التي يُعرف بها الزائد من الأصلي، فهي الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناءَ، وكون الزيادة لمعنى، والنظير، والخروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عند النظير"[٢].

والبناء الثلاثي هو الأصل المشترك بين الأسماء والأفعال عند النحاة، ومنه ينطلق التصنيف بالتجرد و الزيادة التي قد تصل بالاسم إلى سبعة أحرف، سواء كان ثلاثي الأصول أو رباعيًّها[٣]. وقد حصر سيبويه أبنية التجرد والزيادة في قوله : "وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيءٍ من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيداً

(١) التصريف الملوكي /٤٧.

(٢) الممتع في التصريف ١/٣٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٢٢٩، الخصائص ١/٦٠، التسهيل لابن مالك /٢٩٠.

فيه وغير مزيدٍ فيه، وذلك لأنّه كأنَّه هو الأوَّل، فمِن ثَمَّ تمكن في الكلام. ثم ما كان على أربعة أحرف بعده، ثم بنات الخمسة؛ وهي أقلُّ لا تكون في الفعل البتة، ولا يكسَّر بتمامه للجمع؛ لأنَّها الغاية في الكثرة فاستُثقل ذلك فيها، فالخمسة أقصى الغاية في الكثرة، فالكلام على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة لازيادة فيها ولا نقصان، والخمسة أقل الثلاثة في الكلام، فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف، وهي أقصى الغاية والمجهود؛ وذلك نحو: اشْهِيباب، فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة، والأربعة تبلغ هذا؛ نحو: احْرنجْام. ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين، وأما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو عَضْرَ فوط، ولا تبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثة والأربعة؛ لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدرٌ نحو هذا. فعلى هذا عدةُ حروف الكلِمْ. فما قصُر عن الثلاثة فمحذوف، وماجاوز الخمسة فمزيدٌ فيه"[١].

أولاً- شروط الأصالة:

يشترط النظام النحوي البناء المجرد من الزيادة في موضعين، وهما على النحو الآتي:

١- صيغتا التعجب القياسيَّتان: (ما أفْعلَه) و(أفعِلْ به)، يُصاغ فعل التعجب في صيغتيه القياسيتين من "كل فعلٍ، ثلاثيٍّ، متصّرف، تامٍّ، قابلٍ معناه للتفاضل، غير مبنيٍّ للمفعول، ولا منفي، ولا مدلولٍ على فاعله بـ (أفْعَل)"[٢]. واستثنى سيبويه[٣] وكثيرٌ من النحويين[٤] من شرط الثلاثي صوغ التعجب من (أفْعَلَ) قياساً لكثرة سماع نحو: ما أعطاه وما أولاه، وقيل: يمتنع مطلقاً[٥]، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل[٦].

فالنظام النحوي يشترط في فعل التعجب القياسي أن يكون ثلاثياً مجرداً، فلا يبنى

(١) الكتاب ٤/٢٣٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٧٣.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/١٨٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٦.

(٥) ينظر: التصريح ٢/٦٨.

(٦) ينظر: المقرب ١/٧٣.

من رباعي مجرد، ولا من مزيدٍ فيه، ولا ثلاثيٍّ مزيدٍ بحرف أو حرفين أو ثلاثة، نحو: دحرج، وتدحرج، وضارب، وانطلق، واستخرج.

وذلك "لأنَّ بناءهما من ذلك يفوّت الدلالة على المعنى المتعجب منه، أما ما أصوله أربعة فلأنَّه يؤدي إلى حذف بعض الأصول، ولاخفاء في إخلاله بالدلالة، وأما المزيد فلأنَّه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود، ألا ترى أنك لو بنيت (أَفْعَلَ) من ضارب وانطلق واستخرج، فقلت: ما أضْربه وأطْلَقَه، وأَخْرجَه، لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب"(١)، أو أدى ذلك لالتباس المباني الثلاثية المجردة بغيرها من مثل المجرد الرباعي والأبنية المزيدة(٢)، ولذلك يُتوصَّل في العربية إلى التعجب من الزائد على ثلاثة بـ (ما أشدَّ) ونحوه.

٢- أفعل التفضيل:

يصاغ (أَفْعل) التفضيل قياساً بمثل ما يصاغ به التعجب القياسي، يقول سيبويه: "وما لم يكن فيه ما أفعلَه لم يكن فيه أفعِلْ به رجلاً، ولا هو أفعلُ منه"(٣)، ويقول الرضي: "شرط أفعل التفضيل أن يُبنى من ثلاثي مجرَّد، جاء منه فعلٌ تامٌّ غير لازم للنفي، متصرّف، قابلٌ معناه للكثرة"(٤)، فاسم التفضيل "هو المبني على (أفعلَ) لزيادة صاحبه على غيره في الفعل منه"(٥)، فهو بهذه الصيغة الاشتقاقية يدل على دلالة المقارنة والتفضيل، يقول براجشتراسر في وزن (أَفْعَل): "لايوجد في أية لغة من اللغات السامية، حتى الحبشيَّة، فهو مرتجلٌ في العربية جديد، فأفعل إذا كان للتفضيل، هو أكثر تخصيصاً وتحديداً من بين سائر أبنية الاسم، فاختراع العربية له من علامات ميلها إلى التخصيص والتعيين. و(أفْعَل) مع ذلك، مما يسهّل تركيب الجملة، والتعبير عن الأفكار المشكلة بالتركيبات المشتبكة؛ مثال ذلك: "هذا أكثر من أن يحصى"،

(١) التصريح ٦٨/٢.

(٢) المقتصد ٣٧٩/١.

(٣) الكتاب ٩٧/٤.

(٤) شرح الكافية (القسم الثاني) مج٧٦٦/١.

(٥) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج٧٦٥/١.

و"أنتم أحوج إلى هذا منكم إلى ذلك"، ولا يوجد مثلها في سائر اللغات الساميّة"[(١)].

ولما كانت دلالة هذا الاسم مرتبطةٌ ببنيته الاشتقاقية اشتُرطت صياغته من الثلاثي المجرد، "لاستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على الثلاثة؛ لأن ذلك إنما يكون بهمزةٍ زائدة أولاً، وثلاثة أحرف أصول بعدها، فلو رمت بناء ذلك مما زاد على الثلاثة لزمك أن تحذف منه شيئاً، فيكون حينئذٍ هدماً لا بناء"[(٢)].

ونستنتج من اشتراط النظام النحوي التجردَ من حروف الزيادة في صوغ التعجب القياسي و(أفْعَل) التفضيل الآتي:

١- إذا كان شرط (الجمود أو الاشتقاق) في التنظيم التصريفي يقوم بوظيفته في تهيئة البنيَة للقيام بالوظيفة النحويّة، فإنَّ شرط التجرد من الحروف الزائدة يقوم بوظيفة أسبق من تلك، فهو يُهيّئ البنيَة الصالحة للمشاركة في تأدية أسلوب معيَّن، يترتب عليه أحكام تركيبيّة وإعرابيّة خاصة. ولذلك ارتبط شرط التجرد ببابين نحويين لا يمثلان وظيفة نحويّة، وهما: التعجب والتفضيل، وإنَّما يمثلان أسلوباً تركيبيّاً.

٢- أنَّ الوظيفة الرئيسة التي يقوم بها شرط التجرد من حروف الزيادة هو المحافظة على دلالات الصيغ المتجاوزة للأصول الثلاثة، ومعاني صيغ الزوائد التي لو أخضعت لصيغتي التعجب والتفضيل لذهبت تلك الحروف، وتلاشت معها دلالتها التي تعددت الصيغ من أجلها، ولالتبست المباني بإرجاعها إلى أصلٍ ثلاثي واحد لأجل إنشاء التعجب أو التفضيل، وهذا يعني أن النظام يسعى إلى عدم التضحية بمعاني الأبنية لأجل دلالات تركيبيّة يمكن الوصول إليها بطرق متنوعة وأقل تكلفة من تضييع المعاني الدقيقة والمكثفة بدواخل المباني اللغوية المفردة، وهم يتحاشون المساس بحروف المعاني الزائدة ويضنون بها، ولذلك يذهب ابن جني إلى أن زيادتها في أول الكلمة يدل على قوة العناية بهذا الحرف الزائد "فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في

(١) التطور النحوي للغة العربية / ١٠٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩١.

أول الفعل، إذ كنَّ دلائل على الفاعلين: مَنْ هم، وما هم، وكم عدتهم، نحو أفعلُ ونفعلُ وتفعلُ ويفعلُ"[١].

أما زيادة حروف المعاني في الحشو "فحصَّنوها بكونها حشواً، وأمَّنوا عليها مالا يؤمن على الأطراف، المعرّضة للحذف والإجحاف. وذلك كألف التكسير، وياء التصغير؛ نحو دراهم، ودُرَيهم"[٢].

ويدفع ابن جني بأسلوبه الحواري توهماً متوقعاً بقوله: "فإن قلتَ: فقد نجد حرف المعنى آخِراً، كما نجده أولاً ووسطاً، وذلك تاء التأنيث، وألف التثنية، وواو الجمع على حدّه... قيل: ليس شيءٌ مما تأخرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مقنع"[٣]، وأفاض في بيان تلك المعاذير.

٣- يمكننا القول بأنَّ الشروط الصرفيّة التي يقتضيها التنظيم الصرفي في النظام النحوي التركيبي هي من مسبِّبات ومسوغات تنوع التراكيب واختلافها، فوجود تراكيب من أمثال:

- ما أشدَّ انطلاقَ الرجل.
- أكرم باستغفارِ المؤمن.
- زيدٌ أكثرُ إنصاتاً من أخيه.

إنما كانت لاشتراط التجرد من الزيادة على الأصول الثلاثة في الصياغة القياسية لفعلي التعجب، وأفعل التفضيل.

<u>ثانيا- شرط الزيادة:</u>

بعد استقراء مظانّ تأثير حروف الزيادة في مسائل التركيب يتبيّن أنه لا يوجد في النظام النحوي أيُّ حكم مشروط بأن يكون المبنى ذا حروف زائدة، فيكون الحكمُ متوقفاً على الزيادة بذاتها، بخلاف شرط التجرد أو الأصالة الذي افترضه التنظيم

---

(١) الخصائص ١/٢٢٤.

(٢) الخصائص ١/٢٢٥.

(٣) الخصائص ١/٢٢٦.

التصريفي في بناء التعجب والتفضيل.

لكنَّ ذلك لا يعني أنَّ ظاهرة الزيادة في الحروف ليس لها تأثيرٌ على النظام النحوي، ويمكن بيان ذلك في الآتي:

١) تؤثر زيادة الألف والنون في ظاهرة تركيبية محوريّة وهي ظاهرة منع الأسماء من الصرف، وذلك يكون في الأعلام[١] نحو: غَطَفَان وشَعْبان، فإذا احتملت الألف والنون الزيادة والأصالة جاز الصرف والمنع نحو، حسَّان، فإن كانت من (الحسن) فنونها أصلية، وهي مصروفة، وإن كانت من (الحسّ)، فنونها زائدة، وهي ممنوعة من الصرف[٢]، كما يكون ذلك في الصفات[٣]، بشرط أصالة الوصفية وألا يكون المؤنث منها مختوماً بتاء التأنيث، نحو: عَطْشان وغَضْبان.

لكن زيادة الألف والنون لا ينطبق عليها المفهوم المعرفي الأصولي للشرط، فهي ليست شرطاً، إنَّما هي سببٌ موصلٌ إلى المنع من الصرف، كبقية الموانع التي ذكرها النحويون، واصطلحوا على أنَّها أسباب.

يقول ابن الحاجب شارحاً كلام الزمخشري: "قال الشيخ: كل واحد من هذه الأشياء يُسمَّى سبباً في اصطلاح النحويين، وإن لم يكن مستقلاً في إفادة إثبات الحكم. والذي يدل عليه قولهم: إذا اجتمع فيه سببان، ولو لم يكن كل واحد يُسمَّى سبباً لم يَقُلْ: "فيه سببان"، ثم أخذ يذكرها واحداً واحداً، فقال: "وهي العلميّةً"، وقد تقدَّم معناها، وهي سببٌ لاشرطٌ له، بل أي علةٍ اتفق وجودها معها أثَّرت"[٤].

٢) ومما يتصل بهذه الظاهرة أنَّ عدد حروف المبنى يمكن أن يؤثر في الجوانب التركيبيّة، ولذلك اشترطوا زيادة عدد الحروف عن الثلاثة في الآتي:

١- يشترط لترخيم الأسماء غير المختومة بتاء التأنيث أن يكون علماً، رباعياً فأكثر، وألا

---

(١) ينظر: سيبويه ٢١٥/٣، المقتضب ٣٣٥/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف /٣٦.

(٢) ينظر: ما ينصرف ومالا ينصرف /٣٦.

(٣) ينظر: سيبويه ٢١٦/٢، المقتضب ٣٣٥/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/١.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٨٧/١.

يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد، فنقول في: أحمدَ وجعفرَ، عند الترخيم: يا أحمُ ويا جعفُ[١].

فاشتراطهم الرباعية في عدد الحروف سواء كانت فيها حروف زيادة أو لم يكن يتضمن اشتراطهم لترخيم الثلاثي أن يكون مزيداً، "وإنما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة؛ لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصاً قياسياً مطرداً عن أقل أبنية المعرب، أي عن الثلاثي، بلا علة ظاهرة موجِبة، بخلاف نحو: يدٍ ودم، فإنَّ النقص فيه وإن كان بلا علة لكنه قليلٌ غير قياسي، والشذوذ لا يُعبأ به، وبخلافٍ نحو: عَمٍ وشَجٍ وعَصاً، فإنَّه وإن كانَ قياسياً، لكنه لعلةٍ مُلجئة إلى الحذف"[٢].

ولم يشترطوا ذلك فيما ختم بتاء التأنيث؛ لأنها في تقدير الانفصال والزوال بأدنى مقتضٍ للسقوط، "فكيف إذا وقعَتْ موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي؟ أعني آخر المنادى"[٣].

٢) يشترط لمنع العلم الأعجمي من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو: إبراهيم وإسماعيل، ويجوز عند جمهور النحويين صرف الثلاثي المتحرك العين نحو: شَتَرٍ (اسم قلعة)، والثلاثي الساكن الوسط نحو: نوْح ولوْط[٤].

ويقاس على ذلك نظائر، كوجوب المنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي بشرط كون العلم فوق ثلاثة أحرف، كسعاد وزينب، أو ثلاثياً متحرك العين كَسَمَر[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢، شرح التسهيل ٤٢١/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٣.

(٢) شرح الكافية (القسم الأول) مج٤٧٥/١، وينظر: الكتاب ٢٥٦/٢.

(٣) شرح الكافية (القسم الأول) مج٤٧٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٤/٣-٢٣٥، المقتضب ٣٢٥/٣، الأصول ٩٢/٢، ما ينصرف ومالا ينصرف /٤٥.

(٥) خالف الزجاج سيبويه وجمهور النحويين في جواز صرف الثلاثي للساكن الوسط بعد أن وافقهم في جواز منعه من الصرف.

ينظر: الكتاب ٢٤٠/٣، المقتضب ٣٢٠/٣، الأصول ٨٦/٢، ما ينصرف ومالا ينصرف /٤٩.

ومناط تلك الأحكام الموازنة بين الخفة والثقل، فهم يصرفون الثلاثي الساكن الوسط؛ لأنه "جرى على ألسنتهم خفيفاً، ومنع صرفه للثقل، فكأن خفته قابلت أحد السببين فصرف"[١].

ومما سبق نلحظ كيف يؤثر عدد حروف المبنى في صرف العلامة الإعرابية التي هي نتاج العلاقات التركيبيّة.

وبعد تحليل شروط ظاهرة الأصالة والزيادة في حروف المبنى هذه الظاهرة التصريفيّة التي استعان بها النظام النحوي يمكننا الخلوص إلى أنَّ شروط هذه الظاهرة تؤكد على ما يقرره النحويون دائماً من أنَّ الحذف اللغوي عارضٌ طارئ، وأنَّ الذكر هو الأصل[٢]، ولذلك رأينا كيف قام شرط التجرد من الحروف المزيدة بحفظ الحروف الزائدة ومعانيها التي لا تقل أهمية في تكوين معاني التركيب اللغوي عن الحروف الأصول، فمنع صياغة التعجب والتفضيل من غير الثلاثي حتى لا تضيع معاني الحروف الزائدة، وحتى لا تندرس الحروف الأصلية في الأبنية الزائدة على ثلاثة، بسبب جمود صياغة التعجب القياسي والتفضيل على شكل ثلاثي ثابت، فاستعان النظام بالصيغ المساعدة في نحو: (أشد) و(أعظم)، حفاظاً على تلك المباني، وفي المقابل نجد شروط ظاهرة الزيادة في الحروف التي تتضمنها أحكام الزيادة ضمناً تؤدي الوظيفتين التاليتين:

١- حفظ أقل أصول المبنى في العربيّة، وهي الثلاثية الأحرف، "لأنه ليس شيءٌ من الأبنية أقل حروفاً منه"[٣].

٢- تقييد إجراء الحذف، وجعله في مظان زيادة الحروف والثقل، فهذا هو الأصل الذي يستدعي التخفيف، كما هو ظاهرٌ في باب الترخيم، وباب الممنوع من الصرف.

ويقول سيبويه في تعريف ظاهرة الترخيم ومقصدها: "الترخيم حذف أواخر

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/٢٨٣.
(٢) الكتاب ١/٢٤.
(٣) الكتاب ٣/٢٢١.

الأسماء المفردة تخفيفاً"[١]، ثم بعد أن خاض في شروطه وقيوده قال: "واعلم أنَّ كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيءٌ إذا لم تكن آخره الهاء. فزعم الخليل رحمه اللهً أنهم خفَّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنَّما أرادوا أن يقرّبوا الاسم من الثلاثة أو يصّيروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنه أخف شيء عندهم في كلامهم ما لم يُنْتقص، فكرهوا أن يحذفوه، إذْ صار قُصاراهم أن ينتهوا إليه"[٢].

ويقول المبرد في العلم المؤنث الساكن الوسط: "... فأما من صرف فقال : رأيتُ دعْداً، وجاءتْني هنْدٌ فيقول: خفَّت هذه الأسماء؛ لأنَّها على أقل الأصول فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث"[٣].

وكل ما سبق يظهر لنا أن شروط ظاهرة الأصالة والزيادة في الحروف تشارك في النظام النحوي بوظيفة الموازنة بين غاية التخفيف والاقتصاد في النشاط اللغوي وغاية الحفاظ على سلامة المعنى، بالمحافظة على الحروف الأصول التي لا يُستغنى عنها في تكوين أصل المعنى المعجمي للكلمة، وبالمحافظة على الحروف الزائدة المشاركة في إيضاح الدلالات التي لا يتم المعنى إلا بها، كالدلالة على (التكلم أو الخطاب أو الغيبة)، والعدد (الإفراد، التثنية، الجمع) و(التأنيث أو التذكير) كما في حروف المضارعة (أكتبُ يكتبُ تكتبُ نكتبُ) أو في الدلالات المتنوعة لصيغ الزوائد في العربيّة نحو (اكتتب، كاتب، مكتوب...) فهذه الحقول الدلالية[٤] هي اللغة نفسها، وهي دلالتها المثرية لها، فما كان للنظام النحوي للعربية أن يفرط في بعضها وما ينبغي له، ولا ريب أن التحليل الدقيق للظواهر اللغوية المشتركة من مثل ظاهرة التجرد والزيادة هو الذي يُجلّي حقيقة التناسق والترابط التام والوثيق بين التنظيم التصريفي والتنظيم النحوي في تكوين اللغة ونظامها.

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٩.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٥٦.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٥٠، وينظر: الأصول ٢/ ٨٦.

(٤) ينظر: علم الدلالة / ٨٠ د. أحمد مختار عمر.

❖❖❖ وفي ختام هذا الفصل وبعد دراسة شروط ظاهرتين رئيستين في التنظيم التصريفي للتركيب العربي وهما ظاهرة (الجمود والاشتقاق)، وظاهرة (الأصالة والزيادة في الحروف) يظهر لنا أن أصل العلاقة بين المستوى التصريفي والمستوى النحوي في التحليل اللغوي هي علاقة دلاليّة، يتوقف عليها معنى التركيب.

فقد تبيّن أنَّ اشتراط النظام للجمود أو الاشتقاق إنما هو تهيئة دلالية للبنية للقيام بوظيفة نحوية تستلزم معنى الحدث والذات، فيشترط لها الاشتقاق، أو وظيفة نحويّة تستلزم معنى الحدث وحده، فيشترط لها الجمود. كما أنَّهم اشترطوا في ظرف المكان المشتق الاشتقاق الموافق لمادة عاملة في نحو: جلست مجلسَ زيدٍ، لتقريب دلالة اسم المكان من الإبهام اللازم لنصب ظرف المكان، وليست لازمة في ظرف الزمان الذي ينتصب مبهماً وغير مبهمٍ، لقوة دلالة الفعل عليه[١].

أمَّا اشتراطهم التجرد لصياغة التعجب القياسي و(أَفْعل) التفضيل فهو ضربٌ من التنظيم الدلالي بين المستوى التصريفي والمستوى التركيبي لحفظ معاني الحروف المزيدة وأصول المباني الرباعيّة وما فوقها.

وهذا الارتباط الدلالي الوثيق الذي يقوم على إكساب دلالة معينة للبنية أو المحافظة على دلالة معينة لا يعني أنّ المستوى التركيبي لا يشترط شروطاً تصريفيّة لغرضٍ لفظي، وهذا ما بيّناه في الشروط الضمنيّة لزيادة الحروف في بابي الترخيم والممنوع من الصرف، للموازنة بين غاية التخفيف وعدم الإجحاف بإنقاص أقلّ أصول البنية.

٢- بناءً على ما سبق، يتأكد لدينا أن (الدلالة) ليست مستوًى من مستويات التحليل اللغوي يمكن أن تقابل المستوى التصريفي والتركيبي، بل هي حاضرة في كل مستوى، أو قلْ هي نتاج للتفاعل الداخلي في المستوى نفسه، والتفاعل الخارجي بين مستويات اللغة، وإذا كانت دلالة التركيب جليّة باعتبارها نتاج التنظيم بين المستوى الصوتي والمعجمي والتصريفي والتركيبي، فإنَّنا لا ينبغي أن نغفل الدلالة التصريفية،

(١) ينظر: الكتاب ١/٤١٢، المقتضب ٤/٣٣٦، الأصول ١/١٩٩، المقاصد الشافية ٣/٣٠٤.

وقد رأينا كيف امتدت المباني التصريفية عن طريق الاشتقاق مثلاً إلى تأدية دلالات يؤديها تركيب إسنادي بكامله، كدلالتها على الحدث وصاحبه، "فكأنَّ الصيغ الاسمية في النظام الصرفي تختزل مضامين نحويّة تجد لها تحليلاً وتفكيكاً في العلاقات التركيبيّة، وكأنَّ فيها كثافة تنتقل بمجرد تحليلها وتجزئتها إلى دلالات نحويّة أبين وأطول من جهة اللفظ والشكل، لعل المتكلم يحتاج إليها ليدقق معنى قد لا تفي به الصيغة المفردة"(١).

وهذا لا يختص بظاهرة الاشتقاق فحسب، بل يشمل كثيراً من الظواهر الصرفيّة، ومنها حروف الزيادة التي قام شرط التجرد الصرفي من حروف الزيادة بحفظها وحفظ دلالتها في بابي التعجب وأفعل التفضيل، "وهذا يظهر عندما نفكك معاني الكلمات المعنيّة إلى مقوماتها فنستعمل على الأقل وحدتين معجميتين مثل طلب المغفرة (في استغفر) وتظاهر بالمرض (في تمارض)، وأزال العجمة في (أعجم) ومكان الجلوس (في مَجْلِس) وزمان الوعد (في موعِد) وآلة القص (في مِقص)، وكثير الكذب (في كذَّاب)... فالعنصر المعنوي الأول من كل هذه الأمثلة استغنى عنه وعوض بطريقة نحويّة تتكفل بالتعبير عنه في نطاق وحدة معجميَّة مندمجة وأمكن هكذا التخلي عن تعبير تحليلي لفائدة طريقة تأليفيّة"(٢).

---

(١) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي /٤٤٧.

(٢) نظرات في التراث اللغوي العربي (رأي في بنية الكلمة العربيّة /١٣) د. عبد القادر المهيري.

الفصل الرابع

أثر نظرية "العامل" في الاشتراط النحوي

الفصل الخامس

أثر نظرية "العامل" في الاشتراط النحوي.

مدخل:

لقد بنى النحاة العربُ دراستهم للعربيّة على نظرية العمل النحوي، التي تقوم على القول بوجود علاقات بين ألفاظ تصنع الأثر وهي العوامل، وألفاظ تتلقى الأثر وهي المعمولات، فتنتج عن ذلك الآثار الإعرابيّة المفصحة عن المعنى، إذ وظيفة الإعراب الرئيسة هي "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"(١).

ولمَّا كان النحو العربي يقوم على هذه النظريّة وأركانها، فقد صدَّر النحويون رحمهم اللّه منجزاتهم بهذه الثوابت التي ضمّت في جوانحها الأحكام التفصيلية لهذا العلم الجليل، يقول سيبويه في مطلع أبواب كتابه في "باب مجاري أواخرال كلم من العربيّة": "وإنَّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ، لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِث فيه العامل وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"(٢).

---

(١) الخصائص ٣٥/١.

(٢) الكتاب ١٣/١.

إنَّ طبيعة العامل في التفكير النحوي هي طبيعة المُحدث المؤثر للعلامات الإعرابيّة "وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أنَّ النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ولهذا سمّوه عاملاً"(١).

ولقد فسَّر ابن جني جوهر هذه النظرية حينما أبرز دور المتكلم قائلاً: "وإنَّما قال النحويّون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أنَّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ "مررتُ بزيدٍ"، و"ليت عمراً قائمٌ"، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنَّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنَّما قالوا: لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلِّم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"(٢).

إنَّ مراقبة النحويين الدقيقة لاختلاف العلامات الإعرابيّة من جهة وما يجري داخل التركيب من علاقات من جهة أخرى أرشدهم إلى تفسير العمل النحوي على أنه "عمل العناصر اللغويّة بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقة، بل على وجه العلاقات الثابتة بينها في تلازمها"(٣).

وبناءً عليه فمن الإجحاف في حق النظرية ومكتشفيها القول بأنَّ النحويين تركوا ما تختزنه اللغة من أسرار وتفاعلات داخل التركيب، وتولَّوا أمر العلامات الإعرابيّة وحسب، فهذا احتمالٌ مرفوض، لا سند له يمكن أن يجعله يتسرب إلى ذهن الفاحص لأصول النحويين النظرية وتطبيقاتهم الإجرائية لها، إذ العلامة الإعرابية في الفكر النحوي هي نتيجة للتفاعلات والظواهر التركيبيّة الحادثة داخل التركيب، بل إنَّ العمل النحوي عندهم هو المعنى، فكيف يمكن لواصف اللغة أن يقيم للعلامات الإعرابية نظاماً متّسقاً غاية الاتساق إذا لم يلتفت إلى ما يجري داخل التراكيب من تفاعلات وما بينها من تباينات؟!.

---

(١) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج١/٤٤.

(٢) الخصائص ١/١٠٩.

(٣) نظرية النحو العربي /٣٩. د. نهاد الموسى.

إنَّ العلامة الإعرابية هي الطاقة المشعة لكل ما يجري في التركيب من علاقات، وقد أحسن سيبويه حين فسَّر الجملة المستقلة بتفاعلات إعرابيّة إيجابية بين عوامل ومعمولات تنتج معنى متكاملاً، يقول سيبويه في قولهم: داري خلفَ دارك فرسخاً: "فانتصب؛ لأنَّ (خلف) خبرٌ للدار، وهو كلامٌ عمل بعضه في بعضٍ واستغنى"[(١)]، وحقيقة الأمر أنَّ ربط الإعراب بالدلالة هو بالضرورة ربط لعلاقة إيجاد العلامة الإعرابيّة بجميع العلاقات التركيبيّة داخل الجملة، وهذا لبُّ ما أشار إليه الجرجاني بقوله: "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنَّ الأغراض كامنةٌ فيها حتى يكون هو المستخرج لها"[(٢)].

لقد سجّل التاريخ النحوي القديم اجتهادات معارضة لأصل فكرة العمل الإعرابي عند النحويين ومن أهم الاجتهادات الخارجة عن التيار العام ما رآه محمد بن المستنير قطرب (٢٠٦هـ) من أنه لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي على أواخر الكلم، وأنَّ المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابيّة حين يصعب عليه التسكين في الوصل[(٣)]، إضافة إلى رأي ابن مضاء المعارض الصريح لفكرة العامل من جذورها حين توهم أنَّ النحويين يقولون بالعلّية الحقيقيّة للعوامل النحويّة[(٤)].

أمَّا في العصر الحديث[(٥)] فقد كثر المنتقدون لنظرية العمل الإعرابي، ونقدهم قد طال أصل فكرة العامل[(٦)]، كما طال منهج النحاة في التعامل مع فكرة العامل[(٧)]، ويُعدّ ما أثاره قطرب وابن مضاء بعضاً من مستويات الخروج على نظرية العامل، وقد

---

(١) الكتاب ٤١٧/١.

(٢) دلائل الإعجاز /٢٨.

(٣) الإيضاح في علل النحو/ ٧٠.

(٤) ينظر: الرد على النحاة/ ٦٩.

(٥) ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي/٧٣ وما بعدها.د.خليل أحمد عمايرة.

(٦) ينظر: من أسرار اللغة/٢٣٧ د. إبراهيم أنيس.

(٧) ينظر: إحياء النحو/ ٢٩، دراسات في النحو العربي/٥٢ د. عبدالرحمن أيوب.

انتهى أغلبهم إلى سلب العامل قدرته على العمل وتخليص الدرس النحوي منه[(١)]. وكما دفع ذلك بعضهم لتقديم إسهام بارز في تداول القرائن اللفظية والمعنويّة في التركيب بقصد التخفيف من سلطة العامل النحوي[(٢)]. ولاريب أنَّ مراعاة القرائن وتضافرها من صميم التفكير النحوي، وعليه مدار الترخص وعدمه في الأحكام التركيبيّة في النثر والنظم، ولم يكن النحويون يفككون النصوص اعتماداً على قرينة الإعراب وحدها، وإن كانت الأهم، ويؤكد على هذا المبدأ الزجاجي بقوله: "الإعراب دليل على المعاني؛ ولذلك احتيج إليه، فإذا دل غيره دلالته وناب منابه كانا في ذلك سواء لافرق بينهما"[(٣)].

وليس المقام مقام الرد على جميع الشبهات التي تُثار حول نظرية العامل، وقد أُنجزتْ في ذلك دراسات، لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ هذه النظرية صنعٌ بشري يعتريه النقص، بل إنَّ فحص إشكالياتها، ونقد جزئياتها ومراجعتها مما يجدد دماء البحث اللغوي، بل يزيد من استقرار هذه النظرية[(٤)]، وإنَّما المعضلة تكمن بحق حينما تمس أصل هذه النظريّة بلا أدلة حقيقية، أو بفهم مغلوط يصادم كلام أصحاب هذه النظرية أنفسهم، أو بتجاهلٍ لمسلمات التفكير اللغوي وقطعياته، أو بتعميمات لا يقبلها الاستقراء بوجه، وقد لاحظت سمةً مشتركة عند المعارضين لفكرة "العامل" في القديم والحديث، وهي عجزهم عن إيجاد النظرية البديلة التي يمكن أن تقترب من دقة واستيعاب نظرية العامل لدراسة العربيّة.

---

(١) ينظر: النحو العربي: نقد وتوجيه/١٦ د. مهدي المحزومي، وينظر: مقدمة د. شوقي ضيف لكتاب الرد على النحاة/٣٥.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها/١٨٩.

(٣) الإيضاح في علل النحو/ ١٣٢.

وينظر: الخصائص١/٣٥.

(٤) ينظر: دور الإعراب/٥٨ د. عبدالقادر المهيري ضمن كتاب: نظرات في التراث اللغوي العربي، العلامة الإعرابيّة في الجملة/١٧٠ وما بعدها د.محمد حماسة.

إنَّ التنظيم المستقر لقواعد العربيّة لم يكن ليحصل لولا اهتداء النحويين إلى تفسير التركيب العربي عن طريق نظرية العامل، لقد "استنبطوا منها القواعد والأصول المتحكمة في الجملة بناءً واستعمالاً...فكشفوا عما تتحكم فيه البنية العاملية، ويقع تحت سلطانها، وأقاموا الحد بين هذين المجالين، وخاضوا في المباحث التي تتجاوز البنية العاملية المتحكمة في الجمل...أي في مستوى العلاقات بين الجمل المكونة لنص الخطاب... ومن هنا ندرك تأكد حاجة الذين ورثوا عن الأنحاء الغربيّة والنظريات اللسانية الحديثة، إلى البحث عن نحو النص، وغنى من يصدر عن النظرية النحويّة العربيّة عن الأخذ والاقتباس"(١).

(١) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويّة ٢/١٢٦٩.

المبحث الأول

الاشتراط في "العامل".

بحسب الأحكام التفصيليّة في الأبواب النحويّة يمكننا تقسيم الشروط التي يشترطها النظام في العامل النحوي على النحو الآتي:

القسم- الأوَّل الاشتراط في العامل للإعمال أو الإلغاء.

أولاً- شروط الإعمال:

للشروط التي يتوقف عليها إعمال العوامل النحويّة وظيفتان رئيستان:

الوظيفة الأولى تقوية العامل وتمكينه من العمل.

يحتوى النظام على شروط نحويّة تختص بالعوامل التي في عملها ضعف والعوامل التي تعمل بالفرعيّة، وهذه الشروط تؤدي غرضاً أساسياً، وهو تقوية وتمكين هذه العوامل من العمل، وذلك عن طريق الوظيفتين الضمنيتين الآتيتين:

أ) تقوية شبه العامل الفرعي بالعامل الأصلي، ونلاحظ ذلك في المسائل التالية:

١- شروط إعمال (ما، لا، لات، إنْ) عمل ليس[١].

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٩/١، معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢، المقتضب ١٨٩/٤، شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١.

٢- شروط إعمال (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ)[(١)].

٣- شروط إجراء القول مجرى الظن في نصب مفعولين[(٢)].

٤- شروط إعمال المصدر[(٣)] والمشتقات عمل الفعل[(٤)].

فـ (ما) الحجازية مثلاً تعمل عمل (ليس) عند النحويين بالحمل والمشابهة. يقول الأنباري: "ووجه الشبه بينهما من وجهين: أحدهما أنَّ (ما) تنفي الحال، كما أنَّ (ليس) تنفي الحال، والوجه الثاني أنَّ (ما) تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، ويقوّي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر (ليس)، فإذا ثبت أنها أشبهت (ليس) وجب أن تعمل عملها، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا ۝٣١﴾[(٥)]"[(٦)]، ولأنَّ المشبهات بـ (ليس) تعمل بالحمل والفرعية كان عملها مقيداً بشروط وليس مطلقاً، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: "هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله"[(٧)]، وقول سيبويه (في بعض المواضع) يعني بها المواضع التي تمثّلها شروط إعمال (ما) الحجازية وهي:

ألا يفصل بينها وبين اسمها بـ (إنْ) الزائدة، فإن فُصِل بها بطل عمل (ما)، نحو: ما إنْ خالدٌ ناجحٌ.

ألا ينتقض خبرها بـ (إلا)، فإنْ انتقض بطل عملها، نحو: ما زيدٌ إلا كريمٌ.

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٩/١، المقتضب ٣٦١/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٢، المساعد ٣٤٥/١.

(٢) ينظر: الكتاب١٢٢/١، المغني لابن فلاح٣٣٦/٣ ت: (السعدي)، شرح التسهيل٩٥/٢، التذييل والتكميل١٣٦/٦.

(٣) ينظر: الأصول ١٣٧/١، المقتصد ٤٥٤/١، المساعد ٢٢٦/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٩/٢، المقتضب ١٤٨/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٦، التسهيل/١٣٦.

(٥) سورة يوسف، آية ٣١.

(٦) أسرار العربيّة/١٣٩.، وينظر: الكتاب ٥٧/١.

(٧) الكتاب ٥٧/١.

ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل العمل، نحو: ما أسدٌ زيدٌ.

ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإنْ تقدم بطل العمل، نحو: ما زيداً محمدٌ مكرمٌ.

هذه الشروط إنَّما اشترطها النظام لتقوم بوظيفة مركبة، فبعض الاشتراطات تقوم بجبر ضعف العامل كشرط الترتيب وعدم الفصل، وبعضها يقوم بتحقيق الشبه بالأصل وتقويته، كعدم النقض بـ (إلا)، والعلة الرئيسة لعمل المشبَّهات بـ (ليس) عملاً مقيداً بشروط هو أنَّها "لا تمكَّن في الكلام كتمكّن ليس"(١).

قال سيبويه: "وتقول ما زيدٌ إلا منطلقٌ تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله عز وجل.: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ١٥﴾(٢) لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر... فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر"(٣) وإلى هذه الوظيفة الاشتراطية المركبة يشير الأنباري بقوله: "فإن قيل: فلمَ بطل عملها في لغة الحجاز إذا فُصلت بين اسمها وخبرها بـ (إلا)؟ قيل: لأنَّ (ما) إنما عملت لأنها أشبهت (ليس) من جهة المعنى وهو النفي، و(إلا) تبطل معنى النفي، فتزول المشابهة... فإن قيل: لمَ بطل عملها أيضاً إذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بـ (إنْ) الخفيفة؟ قيل: لأنَّ (ما) ضعيفة في العمل؛ لأنها عملت لأنها أشبهت فعلاً لا يتصرف شبهاً ضعيفاً من جهة المعنى، فلَّما كان عملها ضعيفاً بطل عملها مع الفصل، ولهذا المعنى يبطل عملها أيضاً إذا تقدم الخبر على الاسم... لضعفها في العمل، فأُلزمت طريقة واحدة"(٤).

---

(١) الكتاب ١/٥٨.

(٢) سورة يس، آية ١٥.

(٣) الكتاب ١/٥٩.

(٤) أسرار العربيّة /١٤٠.

ومن شواهد شروط تقوية الشبه بين العامل بالأصالة والعامل بالفرعيّة ما يشترطه النحويون لإعمال اسم الفاعل، فقد اشترطوا فيه الشروط الآتية:

١- ألا يكون موصوفاً قبل العمل، إذ الوصف من خصائص الأسماء، فالأفعال والحروف لا توصف(١)، فانتفى لأجلها مشابهة الفعل فلم يعمل، قال سيبويه: "ألا ترى أنك لو قلت: مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيداً، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه، كان قبيحاً"(٢).

٢- ألا يكون مصغراً. يقول سيبويه: "واعلم أنك لا تحقّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيحٌ : هو ضويربٌ زيداً"(٣)، والعلة في منع اسم الفاعل مصغَّراً أنَّ التصغير من خصائص الأسماء، وبه يبتعد الوصف عن شبه الفعل الذي بسببه عمل اسم الفاعل(٤).

٣- أن يكون اسم الفاعل للحال أو الاستقبال لا للمضي(٥)، فلا يقال: هذا رجلٌ ضاربٌ أمسِ زيداً. وعلة ذلك أن اسم الفاعل عمل لمشابهته للفعل المضارع في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلشبهه له في عدد الحروف وموازنته في الحركات والسكنات، وأمَّا المعنى فلما يدل عليه من معنى الحال والاستقبال(٦).

أما اسم الفاعل الدال على المضي فإنه لا يشبه الفعل الماضي إلا من جهة المعنى، فلذلك امتنع أن يعمل عمل ما يشابه الفعل من جهتين(٧).

٤- أن يعتمد اسم الفاعل على أحد خمسة أشياء:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٧٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٩.

(٣) الكتاب ٣/٤٨٠.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٥٤.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/١٤٨، الأصول ١/١٢٥، التبصرة والتذكرة ١/٢١٦.

(٦) يضاف إلى ذلك الشبه الاستعمالي كوقوعهما صفة النكرة، نحو: جاءني رجل مكرمٌ جاره، ويكرم جاره، وكدخول لام الابتداء عليها: نحو إنَّ زيداً ليكرمُ الضيف ولمكرمُ الضيف.
ينظر: الكتاب ١/١٦٤، المقتضب ٤/١٤٨، الأصول ١/١٢٢.

(٧) ينظر: المقتضب ١/٥٠٦، شرح المفصل ٦/٧٦، الملخص /٢٩٦.

إما على استفهام أو نفي، أو مخبر عنه، أو موصوف أو ذي حال، نحو: أضاربٌ زيدٌ عمراً؟، وما ضاربٌ زيدٌ عمراً، وزيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً. ومررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً، وجاء زيدٌ راكباً أبوه فرسا.

ولتخلّف هذا الشرط لا يجوز: ضاربٌ زيدٌ عمراً.

وعلة اشتراط الاعتماد كون عمل اسم الفاعل محمولاً على الفعل، ولضعف اسم الفاعل في العمل قُيّد بأن يعتمد على كلام قبله يكون محلاً للأفعال، وإذا ولي اسم الفاعل أحد هذه الأشياء قوي بالاعتماد عليه وكان مقرّباً له من الفعل(١).

وأهم ما تجدر الإشارة إليه بعد التأمل في شروط إعمال العوامل التي لها وظيفة تقوية المشابهة بين العامل الفرع والعامل الأصل هي العلاقة الوثيقة بين المستوى الدلالي ووظيفة تقوية العامل بالشبه، ويمكن بيان ذلك في الآتي:

١- أنَّ الغالب الأعم في هذه الشروط التي تقرّب العامل الفرع من العامل الأصل إنما هي شروط دلالية معنويّة، فهي شروط تقوي الشبه المعنوي بين الأصل والفرع، وما كان ظاهره لفظياً كشروط عدم الفصل بين بعض العوامل ومعمولاتها فهو في حقيقته ذو طابع دلالي؛ لأنَّ "القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه"(٢)، ولا ريب أنَّ الجنوح إلى المشابهة المعنويّة هو من طبيعة القياس اللغوي، وقد أشار إلى ذلك ابن جني في باب مقاييس العربيّة بقوله: "وهي ضربان: أحدهما معنوي، والآخر لفظي، وهذان الضربان وإنْ عمَّا وفشوا في هذه اللغة؛ فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي"(٣).

وما ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ الاعتماد على الشبه المعنوي في إلحاق عمل العوامل الفرعية بالعوامل الأصلية فيه مؤشرٌ من مؤشرات بناء نظرية العامل على أساسٍ دلالي، وأنَّ تفسير إعمال العوامل الفرعيَّة في النظريّة النحويّة بالمشابهة التي تحقق للعامل

---

(١) ينظر: كشف المشكل ١/ ٤٢٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٠، شرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ٩٧٩.

(٢) الخصائص ١/ ١١٠.

(٣) الخصائص ١/ ١٠٩.، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٨٤.

الفرع مواصفات العامل الأصل، يقوم على القياس المعنوي غير المصطنع الذي يجمع المتشابهات تحت حكم واحد، وليس تمحُّلاً تفرضه الرغبة في إيجاد العامل، وإضفاء الشرعيّة على القوانين المعمَّمة التي يراد اطّرادها بلا مسوّغ، إذ "القول بالأصالة والفرعيّة في عمل العناصر اللغويّة منبثقٌ من معانيها، معتمد على حاجاتها الدلالية التي تكتمل بالارتباط بمعمولاتها على وجه مخصوص"(١)، وهذا الوجه المخصوص تُسهم في تحديده الشروط النحويّة التي تؤهل العامل الفرع للقيام بمهام تفردت بها العوامل الأصلية بالإطلاق، وشاركتها العوامل الفرعية بالتقييد، وبالجملة فإنَّ العلاقة بين العامل والمعمول ليست مطلقة، بل هي مقيّدة بقيود وشروط تضمها الضوابط العامة للنظرية النحويّة، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

٢- شروط إعمال العوامل التي تعمل بالشبه تشير إلى أن القياس المعنوي بين العامل الأصلي والعامل الفرعي لا يُلغي الخصائص الدلاليّة التي قد يتفرد بها العامل الفرعي، ولا يخل ذلك بالشبه بينهما وفق القاعدة القياسية التي يُجملها سيبويه بقوله: "قد يشبّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله"(٢)، ويقول المبرد: "الشيء لا يشبه الشيء في جميع حالاته، وإنما يُشبهه من حيث يشبهه به، ومن ثمَّ قد يُشبه الشيءُ الشيءَ من وجه، ولا يشبهه من وجوه، فإن أعطي بعض أحكامه، فللشَّبه الذي بينهما، وإن منعه فلما فاته من تكامل الشبه"(٣)، وعلة ذلك أنه "لو سُوّي بين الشبه والمشبه به في كل شيء لم يكن ذلك تشبيهاً، بل كان ادعاءً أنه نفس ذلك الشيء وبعضٌ من جنسه"(٤).

فالتنظيم الدلالي العام للتراكيب هو الذي أدى إلى اشتراط النظام لإعمال (لا) المشبهة بـ (ليس) أن يكون معمولاها نكرتين، بالرغم من أن العامل الأصلي وهو (ليس) يعمل في المعرفة، وأنَّ بقية المشبهات بـ (ليس) لا يشترط في معموليها التنكير، يقول

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي/١٨٦.
(٢) الكتاب ٨٢/١.
(٣) المقتضب ٢٧٤/٢.
(٤) المقتصد ٣٩٢/١.، وينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨٨/١.

الصبَّان: "إنَّما اختص عمل (لا) بالنكرات؛ لأنَّها عند الإطلاق لنفي الجنس برجحان، والوَحدة بمرجوحيّة، وكلاهما بالنكرات أنسب"[(١)].

وهنا نشير إلى أنَّ المستوى الدلالي الذي أكسب العوامل الفرعيّة دلالات العوامل الأصلية فعملت بالمشابهة هو نفسه الذي يحفظ للعامل الفرعي الخاصية الدلاليّة، بل يشترطها إلى جانب الشروط المتممة لشبهه بالعامل الأصل، وهذه الشروط مجتمعةً تحقق المعنى المراد من التركيب، وهو نفي الوحدة، وهذا يقودنا للوصول إلى نتيجة مفادها أنَّ النظام لا يعدُّ إيجاد العامل الفرعي في التركيب لتفسير الآثار الإعرابية غاية في ذاته، بل إنَّ وراء ذلك مقصداً من مقاصد التقعيد، وهو إثراء الدلالة، فنحن نتحصَّل من عمل المشبهات بـ (ليس) على دلالات لم تكن لتوجد لولا إعمالها بالفرعية في ركني الجمل الاسميّة أو أحدهما.

وهذا الثراء الدلالي يمكن ملاحظته في عمل اسم الفاعل، "فكلَّما اقترب اسم الفاعل من الفعليّة عمل عمل الفعل، واستلزم ما يستلزمه من معمولات، وكلّما ابتعد عن الفعليّة ظهرت عليه علامات الاسميّة، كالإضافة، وغابت معمولات الفعل، واتخذت صورة لفظية أخرى، فالضمير في: جاء ضاربك، إنما هو مفعول به في صورة مضاف إليه"[(٢)].

وبناءً على ما مضى يمكننا ملاحظة أنّ معنى الفاعليّة مثلاً يتشكل بصور مختلفة في المشتقات، ويزداد هذا التشكل تنوعاً في صور الصفة المشبهة، التي" لم تقو أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبهت بالفاعل فيما عملت فيه"[(٣)]، وهذه الصور ثماني عشرة صورة، نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ وبالرجلِ الحسن وجههُ وأضرابهما في حال تعريف وتنكير الصفة المشبهة، وبأحوال

---

(١) حاشية الصبان ١/٣٩٧.

(٢) الاسميّة الفعليّة في التراث النحوي: خصائصها ودلالاتها ١/٢٢١ ضمن ندوة (المعنى وتشكّله).

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٩٤.

إعرابيّة مختلفة: هي الرفع والنصب والخفض، وقد استطرد الرضي[١] في بيان الأغراض التركيبية اللفظية والمعنوية، لهذه الصور التي تشمل: التخفيف، ورفع القبح، والمبالغة، والتفسير بعد الإبهام ونحوها، وهذا يعني أنَّ الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل أكثر مرونة في التعبير عن معنى الفاعليّة من التركيبين الفعليين المبنىّ فعلهما للمعلوم والمجهول.

وأنَّ "الأسماء المشتقة لا تعبر بنفس الكيفيّة عن معنى الفاعلية، إذ كلما قرب الاسم المشتق من سمة الفعلية وتمحَّض لها، تمكّن عمله في الأسماء للمشابهة بالفعل، فتقلَّ بذلك أشكال التعبير عن معنى الفاعلية. وكلَّما قرب الاسم المشتق من سمة الاسميّة وتمحض لها، ضعف تمكنه من العمل في الأسماء لضعف مشابهته الفعل...

- ما عُدَّ وجهاً من أوجه ضعف الأسماء المشتقة في العمل، نُعدّه وجهاً من أوجه القوة والثراء في التعبير عن المعاني ودلالاتها المرجعيّة"[٢].

٣- يلاحظ أنَّ بعض شروط إعمال اسم الفاعل والمشتقات إنَّما يقصد بها تقوية شبهها بالفعل لغرض تمكينه من عمل النصب في المفعول وليس لرفع الفاعل، وقد نص الأشموني على اتفاق النحويين على عدم إعمال اسم الفاعل الدال على المضي في المفعول، كما نص على اختلافهم في رفعه للفاعل الظاهر في نحو: مررتُ برجلٍ قائم أبوه أمسِ[٣].

يقول الرضي: "إنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل في المفعول، لا في الفاعل، كما ذكرنا في باب الإضافة، أنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان، وإنما اشترط أحد الزمانين لتتم مشابهتُه للفعل لفظاً ومعنى؛ لأنه إذا كان بمعنى الماضي

(١) ينظر: شرح الكافية (القسم الثاني) مج١/٧٥٠ وما بعدها.

(٢) معنى الفاعلية ودلالاته المرجعيّة /١٠٨. فرج محمد الغضاب.

(٣) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٥٦٤/٢، الجملة الوصفية في النحو العربي/٥٣.د.شعبان صلاح.

شابهه معنىً لا لفظاً؛ لأنه لا يوازنه مستمراً"[١].

كما يلاحظ أن المشتق كلَّما ضعف شبهه بالفعل ضعفت قدرته على العمل في المفعول، فالصفة المشبهة بأسماء الفاعلين "لم تكن مثلها في القوة في شبه الأفعال، بل منحَّطة عن رتبتها، فتعمل لذلك الرفع خاصة، ولا تنصب مفعولاً، فإن نصبت شيئاً فعلى التشبيه بالمفعول، لا على المفعول الصريح"[٢].

كما نجد (أفعل) التفضيل يعمل النصب في تمييز وظرف وحال... ولا يعمل في مصدر، ومفعول به، أو له، أو معه"[٣]، فهو يعمل في المنصوبات التي تكفيها رائحة الفعل[٤]، لكنه لا ينصب مفعولاً ولو بالتشبيه كالصفة المشبهة؛ لأنَّ أفعل التفضيل" لم تقوَ قوة المشبهة، كما لم تقوَ المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل"[٥].

والعلة التي تقدمها نظرية العامل لتفسير تمكن العوامل التي تعمل بالحمل والشبه من عمل الرفع أكثر من تمكنها من عمل النصب في المفعول هي ما أشار إليها الرضي بقوله: "وذلك لأنَّ أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع، لشدة اختصاص المرفوع بالفعل"[٦]، وفي ذلك إشارة إلى الدلالة اللازمة لمعنى الفعل التي أشار إليها ابن جني في (باب في الدلالة اللفظية والصناعيّة والمعنوية) إذيقول: "ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"[٧].

وبناءً على ما مضى، فإنَّ شروط إعمال العوامل الفرعيّة تقوم بإضفاء مواصفات دلاليّة على تلك العوامل تقربها من العوامل الأصليّة، وتصل هذه الشروط حتى نخاع

(١) شرح الكافية (القسم الثاني) مج١/٧٢٤.
(٢) المرتجل /٢٣٩.
(٣) شرح شذور الذهب /٣٦١.
(٤) ينظر: شرح الرضي (القسم الأول) مج٢/٨٩٦.
(٥) الكتاب ١/٢٠٤.
(٦) شرح الرضي (القسم الأول) مج٢/٨٩٥.
(٧) الخصائص ٣/٩٨.

البنيّة الدلاليّة التي هي مركز نظرية العامل، ونعني بذلك: مبدأ (الاقتضاء) أو (الطلب)، إذْ "لا عمل بدون اقتضاء العامل المعمول"(١)، يقول التهانوي: "تعلّق الفعل وما أشبهه بالاسم المتمكن، سببٌ لثبوت وصف فيه، كالفاعلية والمفعوليّة والإضافة، وهذه معانٍ معقولة... والكلمات التي تعلّقها بالاسم المتمكن سببٌ لحدوث هذه المعاني هي العوامل"(٢)، "وعليه فإنَّ العامل هو المقتضي، أي: الرمز اللغوي الذي يدل على معان تركيبيّة، ويقتضي بلفظه ومضمونه في المقام والسياق ومقصد المتكلم ما يعبرّ عن ذلك"(٣).

وإذا أردنا أن نحدد من نظرية العامل هذا الأصل الدلالي الذي سعت الشروط النحويّة لإضفائه على العوامل الفرعيّة لتقوية شبهها بالأصل فإننا يمكن اختصاره في هذه القاعدة الكلية:

- "لا يطلب العامل معمولاً بالأصالة، إلا إذا كان في معناه ما يقتضي ذلك المعمول"(٤).

- إنَّ ما نريد جمع مؤشراته والتأكيد عليه هو أنَّ جنوح الشروط النحويّة التي تؤهل العوامل الفرعية للعمل إلى تقوية أوجه الشبه المعنويَّة يدلنا بوضوح على أنَّ المعنى هو العروة الوثقى التي تشتد به نظرية العمل النحوي سواء كان ذلك في العوامل القويّة أو الضعيفة، وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن قيام نظرية العمل النحوي إنما هي استجابة لسنن وقواعد تطّرد داخل التراكيب، وليست متوهمة من منطلق غريب خارج عن النص اللغوي، "فما العمل في البنية الإعرابيّة المجردة إلا علاقة بين محلين، لكن ينبغي أن لا يحجب عنا ذلك أنَّ تحقق العمل بالألفاظ تصحبه قيود إنجازيّة تقتضي القول بأسبقيّة العامل على المعمول؛ لأنه البادئ المسيطر وتقتضي أيضاً أن يكون العامل فارغ الدلالة

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٥٢.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/١١٦٠ (العامل).

(٣) مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء/١٢ د. فخر الدين قباوة

(٤) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي /١٩٠.

الإحالية، كالحروف أو ناقصها، كالأفعال والصفات، فما العمل في نهاية الأمر إلا طلب العامل التمام بالمعمول"[١].

ب) تخصيص العوامل الحرفيّة:

الاختصاص شرطٌ في عمل العوامل، فالعامل لا يؤثر إلا إذا كان مختصاً بالمعمول اسماً أو فعلاً، ومما جاء في هذا المبدأ النحوي من كلام النحويين الآتي:

- اختصاص الشيء بالشيء دليلٌ على قوة تأثيره فيه"[٢].
- "العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول"[٣].
- "الاشتراك يدفع الإعمال"[٤].

وترتب على مبدأ (الاختصاص) ما تقوم به أقسام الكلم في العربيّة من عمل، فنجد "أنَّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، وهي لا تدخل على الحروف، ولا تعمل فيها"[٥]، حتى لا ينتفي اختصاصها.

أمَّا الحروف العاملة فإنَّ النحويين رحمهم الله ينصون على أنَّ الاختصاص هو سببُ عملها، يقول المالقي(٧٠٢هـ) في قانون عمل الحروف: "وكل ما كان من الحروف مختصّاً باسم طالباً له، لا كالجزء منه كالألف واللام، فحقه أن يعمل الخفض الخاص بالأسماء كحروف الجر... وما اختص بفعل طالباً له خاصة، ولم يكن كجزء منه كالسين، فحقه أن يعمل الجزم الخاص بالأفعال، كلام الأمر وشبهها، وما لم يختص باسم ولا فعل، فلا يعمل فيه إلا بشبهٍ ما... فاعلم هذا فإنّه أصلٌ ينتفع به إن شاء الله"[٦].

---

(١) الوصفية: مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية /٦٦٨.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٧/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢.

(٤) المرتجل /٢٣٤.

(٥) التخمير ٣٣٤/٢.

(٦) رصف المباني /١٦٨.

ويقول ابن بابشاذ: "ومن شأن الحرف إذا اختص ولم ينزل منزلة الجزء من الكلمة أن يعمل"(١).

وقد أشار سيبويه إلى ظاهرة اختصاص الحروف حين صرَّح بأنَّ الأسماء لا تلي الحروف التي تجزم الفعل المضارع، كما صرح بأنَّ الأفعال لا تلي الحروف التي تجرُّ الأسماء، فقال: "ومما لا تقدَّم فيه الأسماء الفعل الحروف العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك: (لَمْ)، و(لمَّا)، و(لا) التي تجزمُ الفعل في النهي، واللام التي تجزمُ في الأمر، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لَمْ زيدٌ يأتيك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجرُّ وبين الأسماء بالأفعال؛ لأنَّ الجزم نظير الجر"(٢).

كما صرَّح بأن الأسماء لا تلي الحروف التي تعمل النصب في المضارع، كما أنَّ الأفعال لا تلي (إنَّ) وأخواتها، فقال: "هذا بابُ الحروف التي لا تقدَّمُ فيها الأسماءُ الفعلَ، فمن تلك الحروف الحروفُ العواملُ في الأفعال الجازمة. ألا ترى أنك لا تقول: جئتُك كي زيدٌ يقولَ ذاك، فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين (إنَّ) وأخواتها بفعل"(٣).

ولأجل وجوب الاختصاص احتوى النظام النحوي على شروط يتوقف إعمال الحرف عليها؛ لأنها تقوم بوظيفة تخصيص الحرف وتأهيله لأحداث أثر معيّن في معموله، فلعمل (إذن) النصب في الفعل المضارع يشترط النحويون: أن تكون في صدر جواب، وأن يكون المضارع مستقبلاً، ومتصلاً بها فلا يفصل إلا بما توسع فيه كالقسم و(لا) النافية، وهذه الشروط تقوم بوظيفة تركيبية يشير إليها العكبري بقوله: "فإن قيل: لم عمِلت (إذن)؟ ثم لمَ عملت عند وجود هذه الشرائط لا غير؟، .. والجواب عن الأوَّل والثاني أنَّها اختصت بالفعل عند اجتماع الشرائط، وكل مختصٍ يعمل"(٤).

---

(١) المقدمة المحسبة ٢٤٣/١.

(٢) الكتاب ١١١/٣.، وينظر: ٥/٣، ٩/٣، ١١٢.

(٣) الكتاب ١١٠/٣.، وينظر: ٢٩٤/١، ٥/٣.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥/٢.، وينظر: التصريح ٣٦٧/٢.

وبالجملة فإنَّ ما تقوم به بعض الشروط النحويّة من تخصيص للعوامل هو إحدى مفردات أصلٍ من أصول نظرية العمل النحوي وهو الاقتضاء، والطلب، والاختصاص هو أقوى مراتب الطلب، ولذلك وجدنا السُهيلي لا ينسب عمل الحروف إلى الاختصاص فحسب، بل إلى دلالتها على المعاني في غيرها، يقول: "ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دلَّ على معنى فيه؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكلما تشبث الحرف بما دخل عليه من معنى، وجب أن يتشبث به لفظاً، وذلك هو العمل"[١].

لذا فمبدأ (الاختصاص) في الفكر النحوي نابع من حاجة ألفاظ التركيب المعنويّة، يقول ابن فلاح في اختصاص النواصب والجوازم بالفعل: "وأما النواصب فإنها تنقله من الحال إلى الاستقبال، وذلك إنما يتحقق في الفعل. وأما الجوازم فمنها ما يفيد النفي، ومنها ما يفيد الشرط والأمر والنهي، وهذه المعاني إنما تُتصوَّر في الفعل"[٢].

<u>العلاقة بين وظيفة تقوية الشبه ووظيفة تخصيص العامل.</u>

هناك ثلاثة عوامل مؤثرة في إعمال الحروف، وهي في الميزان الأصولي سببان ومانع:

١- الاختصاص، بحيث يلزم من وجود الاختصاص عمل الحرف، ويلزم من عدمه العدم، كعمل حروف الجر وحروف الجزم، وهذا هو القياس" فمتى وجدت مختصاً لا يعمل، أو غير مختص يعمل، فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك، فإن لم تجد، فيكون ذلك خارجاً عن القياس"[٣].

٢- المشابهة، بحيث يلزم من وجود مشابهة معتبرة بالعامل الأصلي عمل الحرف، ويلزم من عدمها العدم، كعمل المشبَّهات بـ (ليس)، وعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ)[٤].

---

(١) نتائج الفكر /٧٤.
(٢) المغني ١/١٢٥ ت: (السعدي).
(٣) الأشباه والنظائر ٢/٤٩.
(٤) الأصول ١/٥٥.

٣- ألا ينزل الحرف منزلة الجزء من الكلمة[١]، فهو مانعٌ لأنه يلزم من وجود هذا التنزُّل عدم عمل الحرف، ولا يلزم من عدمه وجودٌ ولا عدم، ولذلك لم تعمل (قد) و(السين) و(سوف) و (لام التعريف)، فإنهنَّ مختصات ولم يعملن؛ لأنهنَّ كالجزء مما يلينه[٢]، وذهب الأعلم الشنتمري إلى أنَّ العلة هي ضعف هذه الحروف، بحيث يمكن حذف (أل) من العبَّاس، ويبقى على علميته، كما يمكن حذف (قد) ويبقى الفعل على نوعه من حيث الزمان، "فلمَّا كانت هذه الحروف من طريق المعنى ضعيفة التأثير في النوع الذي لزمته لم تقوَ على تغيير لفظه، كما لم يقوَ تأثيرها فيه"[٣].

إنَّ فهم العلاقة بين سبب الاختصاص والعوامل الأخرى المؤثرة في عمل الحروف يمكن أن يدفع نقد التناقض الذي أشار إليه بعض[٤] الدارسين لمبدأ (الاختصاص).

يقول علي أبو المكارم: "ففي البحث النحوي حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال، فكان حقها طبقاً لأحكام هذه النظرية ألا تعمل، ومع ذلك فإنَّها تعمل، ومن ذلك: (ما)، (لا)، (إنْ) النافيات، و(حتى) و(كي) التعليليّة، وفي النحو أيضاً حروفٌ مختصة، فكان مفروضاً أن تعمل ومع ذلك تُهمل ولا تعمل شيئاً، ومن ذلك (ها) التي للتنبيه، و(أل) المعرّفة، وهما يختصان بالأسماء. و(قد) و(السين) و(سوف)، و(أحرف المضارعة) وهي تختص بالأفعال"[٥].

والحقيقة أنَّ ما ذكرت من شواهد ليست فيها ما يدل على تناقض مبدأ الاختصاص في تفكير النحاة إذا ما راعينا العوامل الثلاثة المؤثرة في عمل الحروف مجتمعةً.

ولأجل ذلك ينبغي التأكيد على الآتي:

١- أنَّ الابتعاد عن التجوز الاصطلاحي في المصطلحات الأصوليّة المعرفيّة

(١) الأصول ١/٥٦.
(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٤٥ ٢٤٦.
(٣) المخترع في إذاعة سرائر النحو/١٢٥.
(٤) ينظر: تقويم الفكر النحوي/١٥٣، الخلاف النحوي في الأدوات/١٦٤ د. عامر فائل بلحاف.
(٥) تقويم الفكر النحوي/٢١٦.

قد يحل لنا بعض القضايا الملتبسة، لاسيما أن هذه المصطلحات تتماس مع أصول الأحكام في العلوم والمعارف.

فالاختصاص في حقيقته سببٌ موجبٌ لعمل الحروف، وليس علة لعملها، هذا بالرغم من أنَّ العلة والسبب يتفقان في أنهما يلزم من وجودهما الوجود ويلزم من عدمهما العدم، وذلك الاختلاف لسببين:

السبب الأول- أن القول بعليّة الاختصاص يلزم بالقول بعمل كل حرفٍ مختص، وإهمال كل حرف غير مختص، لأنَّ العلة تدور مع الحكم في الوجود والعدم، فلا مبرر لإعمال (ما) النافية عمل ليس وأشباهها من الحروف غير المختصة، وهذا يسوّغ نقد مبدأ (الاختصاص)، ولذلك نجد في كتاب تقويم الفكر النحوي النص على أن "الاختصاص علة ما يعمل من الحروف"(١).

والصحيح أنها (سببٌ) يوجب العمل، وليس علة؛ لأنه قد يتخلف (الاختصاص)، فيحل محله السبب الآخر للعمل وهو مشابهة العوامل.

السبب الثاني- أنَّ تعذر عمل بعض العوامل التي لها سمة الاختصاص لمانع، وهو كونها كالجزء من الكلمة في نحو (قد) و(أل) - يدل على أنَّ الاختصاص سببٌ يتخلف بوجود المانع، بخلاف العلة التي لا تتراخى حتى توجد الشرائط وتنتفي الموانع.

وقد نص ابن السبكي (٧٧١هـ) على: "أنَّ المعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما، والشرط يتوقف الحكم على وجوده، والسبب إنما يفضي إلى الحكم بواسطة أو وسائط، ولذلك يتراخى الحكم عنها حتى تؤخذ الشرائط وتنتفي الموانع. وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها إذ لا شرط لها، بل متى وجدت أوجبت معلولها بالاتفاق... فإنّ المسبَّب لا يلازم السبب لجواز تخلفه لمانع أو فقد شرط، والعلة سالمة من ذلك، فالملازمة فيها موجودةٌ أبداً"(٢).

---

(١) تقويم الفكر النحوي /٢١٥.

(٢) الأشباه والنظائر لابن السبكي ٢/ ٢٤ – ٢٥.، وينظر: الكُليَّات ٣/ ٢١.

٢- إنَّ الشروط التي تقوم بوظيفة تقوية الشبه بين العامل بالفرعيّة والعامل الأصلي لا تنفصل في حقيقة الأمر عن وظيفة الشروط التركيبية التي تقوم بوظيفة تخصيص العامل الحرفي، ففي شروط تقوية الشبه تحقيق لاختصاص الحرف.

يقول العكبري في عمل (لا) النافية للجنس: "وعمل النصب في الاسم عند الجميع كما عملت (إنَّ)، وإنما تعمله بثلاث شرائط: إحداهما أن تلي الاسم من غير فصل. والثانية أن تكون داخلة على نكرة، والثالثة أن تكون تلك النكرة جنساً، وإنما عملت بهذه الشرائط؛ لأنها اختصت بهذه الأشياء، وكل مختصٍ يجب أن يعمل، وعملت النصب لما ذكرنا من مشابهتها (إنَّ)"(١).

يقول ابن مالك: "إذا قصد بـ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصّت بالأسماء، لأن قصد ذلك يستلزم وجود (مِن) الجنسيّة لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات"(٢).

بل إنَّ بعض النحويين يسند مبدأ (الاختصاص) إلى أصل مشابهة العوامل للفعل في العمل، فالحرف الذي لم يختص "لم يعمل شيئاً، لخروجه عن شبه الفعل؛ حيث لم يلزم نوعاً واحداً، كما لزم الفعل الاسم، فعمل فيه"(٣).

ومما مضى يتضحّ أنَّ الأحوال والشروط التركيبيّة التي يخضع لها الحرف الواحد في التركيب العربي هي التي تؤهله للعمل تارة، وللإهمال تارة أخرى، ولذلك قسَّم بعض النحويين الحروف من حيث الإعمال والإهمال إلى حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وأضافوا لهذين القسمين "الحروف التي تعمل تارة ولا تعمل أخرى"(٤)، ومنها: (ما) الحجازيّة، و(لا) النافية للجنس.

الوظيفة الثانيّة ربط العمل بدلالته المحددة.

يشترط النظام لإعمال بعض العوامل شروطاً لا دخل لها بتقوية العامل بشكل مباشر،

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٢٧.
(٢) شرح التسهيل ٢/٥٣.
(٣) المخترع في إذاعة سرائر النحو/١٢٦.
(٤) ثمار الصناعة/١٨٢.

وإنَّما تقوم بوظيفة تحديد ماهية العامل وعمله من خلال ربط كل عمل بشروطه الدلاليّة التي استحق بها الأثر الإعرابي المحدد، لتتحقق بذلك المواءمة بين الإعراب والمعنى، فهي شروط تضبط المعاني وتجليها لتتمايز التراكيب المقبولة من المرفوضة، ولدفع الالتباس عن التراكيب التي يختلف فيها العمل ونوع العامل لاختلاف الشروط المعنويّة لكل عمل.

ومن ذلك أنَّ النحويين يشترطون لإعمال (زال، برح، فتئ، انفك) عمل (كان) الناقصة أن يتقدمها النفي أو شبهه، وهو النهي أو الدعاء، سواء كان النفي لفظاً، نحو قول الله عز وجل ـ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨)﴾[1] أو مقدراً، نحو قوله تعالى ـ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ (٨٥)﴾[2].

يقول السيرافي: "وأمَّا (مازال) فما للنفي، و(زال) للنفي فصار المعنى بدخول النفي إيجاباً، فإذا قلت: مازال زيدٌ قائماً، ولم يزل بكرٌ منطلقاً، ولايزال أخوكَ في الدارِ، فقد أوجبتَ ذلك كلَّه بنفي النفي، ولا تستعمل (زالَ) إلا مع حروف النفي؛ لو قلت: زال زيدٌ منطلقاً، لم يجز، ولو قلت: مازال زيدٌ إلا منطلقاً، لم يجز؛ لأنك لمَّا أدخلت (إلا) انتقض معنى ما فصار تقديره: زال زيدٌ منطلقاً، وهذا لايجوز"[3].

ويربط الرضي بين عمل هذه الأفعال وتقدم النفي عليها بقوله: "وأصل مازال، وما برح، وما فتئ وما فتَأَ، وما انفكَ: أن تكون تامة بمعنى: ما انفصل، فتتعدى بـ (مِن) إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع مازال زيدٌ عالماً: مازال زيدٌ من العِلم، أي: ما انفصل منه، لكنها جُعلت بمعنى: كان دائماً، فنصبت الخبر نصب (كان)، وإنَّما جعلت بمعناه؛ لأنه إذا لم ينفصل شخصٌ عن فِعل، كان فاعلاً له دائماً"[4]، "ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي، داخل عليه النفي بمعنى: كان دائماً، بل ذلك موقوف على السماع"[5].

(١) سورة هود، آية ١١٨.

(٢) سورة يوسف، آية ٨٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢٩٨/١.

(٤) شرح الكافية (القسم الثاني) مج٢/١٠٢٧.

(٥) شرح الكافية (القسم الثاني) مج٢/١٠٢٨.

إنَّ اشتراط تقدم النفي لعمل هذه الأفعال الأربعة يقوم بربط عمل هذه العوامل بدلالة دخول النفي على النافي وإفادته لدوام الثبوت، وهي إحدى الدلالات العامة التي عملت لأجلها (كان) وأخواتها ذلك العمل المخصوص في الجملة الاسمية فهي، "أفعالٌ تدخل على مبتدأ وخبر فتفيد فيها زماناً محصَّلاً أو نفياً أو انتقالاً أو دواماً، فمن ذلك (كان) ولها ثلاثة معانٍ: أحدهما ما ذكرناه كقولك: كان زيدٌ عالماً، وكان الأصل: زيدٌ عالمٌ فدخلت (كان) لتوجب أنَّ ذلك في زمانٍ ماضٍ، وكذلك: يكون زيدٌ منطلقاً.

وقد يكون ما جعلته (كان) في الزمان الماضي منقطعاً، وغير منقطع، فأمَّا ما لم ينقطع فقوله تعالى ـ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ١٠٤﴾[١]... وأما ما قد انقطع فقولك: قد كنتُ غائباً وأنا الآن حاضر"[٢].

ونلاحظ هنا أنَّ عمل العامل يتوقف على شرط دلالي يفسد العمل إذا تخلّف ذلك المعنى، لارتباط العمل به، فيفسد التركيب، والصورة الأخرى أن يتوقف عمل العامل على شرط دلالي، لكن ليس لأنَّ تخلّف هذا الشرط يفسد التركيب ويخرج عن دائرة الصحة اللغويّة بكل وجه، وإنَّما لأنَّ الشرط يحدد ماهية العمل ونوع العامل، ويميّز التركيب عن دلالات أخرى يحتملها التركيب لو تخلف ذلك الشرط الذي به يندفع الغموض والإلباس، ولذلك شواهد كثيرة في النظام النحوي، وخاصة في الشروط الدلاليّة المنظمة لعمل حروف المعاني.

فالنحويون يشترطون لعمل (أنْ) المضمرة وجوباً النصب في المضارع بعد (أو) أن تكون (أو) بمعنى (حتى) أو (إلاَّ أنْ)، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلاَّ أنْ)... تقول: لألَزمنَّك أو تقضيَني، ولأَضربنَّك أو تسبقَني، فالمعنى: لألزمنَّك إلاَّ أن تقضيَني، ولأضربنّك إلا أن تسبقني، هذا معنى النصب"[٣].

فعمل (أنْ) مرتبط بهذه الدلالة التي خرجت بها (أو) عن أصلها ومعنى التخيير

(١) سورة النساء، آية ١٠٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٩٦.

(٣) الكتاب ٣/٤٧.، وينظر: المقتضب ٢/٢٧، الجني الداني /٢٢٨.

إلى وجه آخر وهو "أن يخالف ما بعدها ما قبلها ويكون معناها مع ما بعدها معنى (إلا أنَّ)، ويكون الفعل الذي قبلها كالعامّ في كل زمان، والثاني كالمخرج من عمومه، ولذلك صارت (إلاَّ أنْ)، ألا ترى أنَّ قولك: لألزَمَنَّك متضمنٌ للأوقات المستقبلة، فإذا قلت: أو تقضيَني حقّي فقد أخرجت بعض الأوقات المستقبلة من ذلك التضمن، وصار التقدير: لألزمنّك إلا الوقت الذي أوَّلُه قضاؤك حقي، واجتمعت (أو) و(إلا) في هذا المعنى للشبه الذي بينهما في العدول عما أوجبه لفظ الأوّل"(١).

فإذا تخلف هذا الشرط الدلالي في (أو) لم يفسد التركيب من كل وجه إنما يفسد عمل النصب، يقول ابن السراج. "وقال الله عز وجل: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ ﴾(٢)، فهذا مرفوع، لا يجوز فيه النصب؛ لأنَّ هذا موضعٌ لا يصلح فيه (إلاَّ أن)"(٣).

هكذا تقوم شروط إعمال العوامل النحويّة بوظيفة التنظيم الدلالي الذي يربط بين عمل العامل ومعنى التركيب الذي لأجله أحدث الأثر الإعرابي المعيّن؛ لأنَّ تخلف هذه الشروط الدلاليّة يؤدي إلى فساد كثيرٍ من التراكيب أو تداخلها والتباسها، وهذا ما يتجافى عنه الوصف التقعيدي في كل نظامٍ لغوي.

ثانياً- شروط الإلغاء.

يتداول النحويون شروط "الإلغاء" في مسألتي زيادة (كان)، وإلغاء العوامل القلبيّة في باب (ظنَّ)، والشرط النحوي المشترك الذي يتوقف عليه إلغاء عمل هذه العوامل لفظاً لا معنى هو شرط توسط هذه العوامل أو تأخرها في التركيب، إذ القاعدة فيها ما نصَّ عليه سيبويه بقوله: "إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلَّما أَخَّرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به، فكلَّما قدمت كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم ظنَّ وأحسب. وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرها؛ لأنهما

(١) النكت ١/٧٢٠.

(٢) سورة الشعراء، آية ٧٢، ٧٣.

(٣) الأصول ٢/١٥٦.

ليسا يعملان شيئاً"(١).

ويقول ابن أبي الربيع في (كان) الزائدة: "اعلم أنَّ الزائدة تقع بين المبتدأ والخبر، وبعد المبتدأ والخبر، فتقول: زيدٌ كان قائمٌ وزيدٌ قائمٌ كان، وهذا بمنزلة (ظننت)، ومتى بني الكلام عليها وجب أن تعمل، فتفطن لهذا، فلا يجوز أن تُلغي أولاً، كما لا تلغي (ظننت) أولاً، ومتى جاءت أولاً ولم تعمل، ففيها ضمير الأمرِ والشأن"(٢).

ومن ذلك ندرك أنَّ وظيفة الشروط النحويّة في إلغاء العوامل هي تنظيم مواقع الجملة بحيث لا يُلغى العمل والعامل في محل القوة التي يناسبها العمل.

يقول الجرجاني في مراتب أفعال القلوب الثلاثة:

المرتبة الأولى- التقديم، كقولك: ظننتُ زيداً منطلقاً، لا يجوز إلا الإعمال؛ لأنَّ التقديم من أعلام العناية، والإلغاء من دلائل ضعفها، فلا يجتمع الإلغاء والتقديم.

والمرتبة الثانية- التوسط، ويحسن فيها الإلغاء والإعمال، تقول: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ وزيداً ظننتُ منطلقاً، وإنما تساويا لأجل أنَّ واحداً من المفعولين تقدم، والفعل واقعٌ بينهما، فهو متأخر من وجه، ومتقدمٌ من آخر.

والمرتبة الثالثة- التأخُر، والأحسن فيه الإلغاء، نحو: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ؛ لأنَّ الفعل لاحظَّ له في التقدم بوجه، وإذا كان كذلك ضعُف أمره وحَسُن إلغاؤه، لأجل أنك إذا لفظت الجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليها من الفعل وأولى العاملين الأقرب"(٣).

وهذا التفسير النظري المنبثق من نظرية العمل الإعرابي لعلة اشتراط عدم تصدر العامل الملغي له علاقة بمعنى ودلالات التركيب، وهي نتيجة طبيعيّة مادام أنه حكم يؤثر على ترتيب أجزاء التركيب، إذ من قواعد النظم أنه: "إذا تغيّر النظم فلابُدَّ

(١) الكتاب ١/٥٦.

(٢) البسيط ٢/٧٤٠.

(٣) المقتصد ١/٤٩٦.

حينئذٍ من أن يتغيَّر المعنى"[١]، وقد تمت الإشارة في أكثر من موضع إلى أنّ إعمال العوامل وإلغاءها من مولّدات الدلالات التركيبيّة.

وقد ربط سيبويه بين دلالة التركيب ومواطن القوة والضعف في استعمالات أفعال القلوب في الإعمال والإهمال، إذ يقول: "وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى... وإنَّما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنَّما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئُ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني، وكما قال: مَنْ يقول ذاك تدرِي، فأخَّر ما لم يعملْ في أوَّل كلامه، وإنَّما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامُه على اليقين، وفيما يدري.

فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشكّ أعملَ الفعلَ قدَّم أو أخَّر، كما قال: زيداً رأيتُ ورأيتُ زيداً.

وكلَّما طال الكلام ضَعُف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ فهذا ضعيفٌ كما يضعف زيداً قائماً ضربتُ؛ لأنَّ الحد أن يكون الفعلُ مبتدأً إذا عمِل"[٢].

هكذا يقوم النظام باشتراط الموقع المناسب لإلغاء عمل العامل، حفاظاً على معنى التركيب من تداخل أو تدافع دلالة الإعمال أو الإهمال مع المعنى المراد من التركيب.

القسم الثاني- الاشتراط في العامل لتنظيم العمل النحوي وعلاقته بالظواهر التركيبيّة.

مضى الحديث عن شروط العامل التي تقوم بوظيفة تمكين العوامل من العمل، أما القسم الآخر فهو شروط تنظّم تفاصيل وكيفيّة عمل العوامل داخل التركيب، وذلك بمراعاة ظواهر تركيبيّة مختلفة تؤكد على محورية نظرية (العامل) في النظام النحوي، ويمكن تداول أهم الظواهر التركيبية التي يتوقف إجراؤها على اشتراطات

(١) دلائل الإعجاز /٢٦٥.

(٢) الكتاب ١/١٢٠.، وينظر: معاني القرآن ٢/٣٤ د. فاضل صالح السامرائي.

في العامل على النحو الآتي:

أولاً- حركة المواقع.

تتوقف حرية الحركة بين المواقع في التركيب العربي على مدى تصرُّف العوامل أو جمودها، ولذلك يعدُّ النحويون رحمهم الله قدرة العامل على التصرف قوةً، سواء كان التصرف في بنيته أو حالاته الإعرابيّة، لذا أصبح من قوانينهم:

- أن "العامل إذا كان متصرفاً في نفسه تصَّرف في معموله، وإذا كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله"(١).

وقد أشرنا في أكثر من موضع إلى التناسب الطردي بين قوة العامل وتصرفه، لذا نجد أنَّ حرية الحركة في جملة (كان) ومعموليها أكبر من جملة (إنَّ) ومعموليها: لأنَّ الفعل الناقص أقوى في العمل من الحرف الذي يعمل بالشبه، كما نجد أنَّ حرية الحركة في جملة (إنَّ) أكبر من حرية الحركة في جملة (لا) النافية للجنس التي تعمل بالفرعيّة والتشبيه بـ (إنَّ).

يقول المبرد في شبه (إنَّ) وأخواتها بالأفعال: "وإنّما أشبهتها؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال؛ ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي، وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله، نحو: ضرب زيداً عمرو، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف، فلذلك لزمت طريقة، إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شُبِّهت به"(٢).

---

(١) البسيط ٧٧١/٢.، وينظر: التبصرة والتذكرة ١٨٧/١، الإنصاف ١٦١/١.

(٢) المقتضب ١٠٨/٤.

والمحصلة مما مضى "أنَّه كلما ضعفت قوة العامل تقلصت حرية عناصر الجملة التي يؤثر فيها"[(١)].

ولذلك اشترط النظام في تراكيب متعددة التصرف في العامل للتقديم والتأخير في المواقع كاشتراطهم التصرف لتقديم الحال عامله[(٢)]، ولتقديم التميز على عامله[(٣)] في نحو: راكباً جاء زيدٌ ونحو: طاب نفساً زيدٌ وغير ذلك من التراكيب[(٤)].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ شرط التصرف في العامل، وإن كان شرطاً أساسياً في العامل للعدول بالمواقع في الجملة ليس الشرط الوحيد، ولذلك نجد على سبيل المثال أنَّ النحويين يشترطون لتقديم منصوب اسم الفاعل عليه شروطاً متعددة[(٥)]:

- تجرد اسم الفاعل من (أل).
- أن يكون اسم الفاعل غير مجرور بالإضافة.
- أن يكون اسم الفاعل غير مجرور بحرف جر أصلي.

فلا يقدَّم معمول اسم الفاعل عليه في نحو: هذا غلامُ مكرم زيداً؛ لأنَّ المعمول جزءٌ مكمّلٌ للمضاف إليه المشتق، فكما لا يجوز تقديم المضافً إليه على المضاف، كذلك لا يجوز تقديم ما تعلّق به[(٦)].

وكذلك لا يقدَّم المعمول في نحو: هذا المُكرمُ ضيفَ العالمِ؛ لأنَّ فيه (أل) الموصولة، والمعمول بعض صلة الموصول[(٧)].

---

(١) عناصر النظرية النحويّة في كتاب سيبويه /٢٤٨.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٣٠٠، التبصرة والتذكرة ١/٢٩٧، شرح التسهيل ٢/٣٤٢.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/١٦٣٤، همع الهوامع ٢/٢٦٨، حاشية الصبان ٢/٢٩٨.

(٤) ينظر: المساعد ١/٥٦٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/١٢٠، المقتضب ٤/١٥٦، علل النحو لابن الوراق /٣٠٣ شرح الجمل لابن عصفور١/٥٥٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/١٢٠، المقتضب ٣/٣٧٧، الأصول ١/١٣٧.

(٧) ينظر: المقتضب ١/١٥٦.

وكل ما مضى يؤكد أنَّ النظام يشترط شروطاً في العامل تقوم بوظيفة المشاركة في تنظيم ظاهرة التقديم والتأخير في التركيب العربي.

ثانياً- الحذف والتقدير:

نص ابن هشام على شرط في العامل يتوقف عليه إجراء حذفه من التركيب، وهو: "ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها"(١)، ولعلَّ استثناء ابن هشام لبعض المواضع التي حذفت فيها العوامل الضعيفة لقوة الدلالة عليها في بعض السياقات فيه توجيه لما قد يستدرك على النحويين من مواضع حُذفت فيها العوامل الضعيفة في نحو عمل (رب) محذوفة ونحوها، فليس في كلام ابن هشام إطلاق يحتاج إلى تقييد كما قد يتوهم(٢).

ومن مسائل هذا الاشتراط ما ذكره السيوطي من اشتراط لفظية العامل في الحال لإجراء حذفه، يقول: "ويستثنى ما إذا كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور، واسم الإشارة ونحوه، فإنَّه لا يجوز حذفه عند الأكثر، فُهِم أم لا؛ لضعفه في نفسه، ولأنه عمل بالنيابة، والفرع لا يقوى قوة الأصل، ولأنه يجتمع فيه تجوُّزان: تنزيله منزلة الفعل، وحذفه"(٣).

وظاهر كلام المبرد(٤) جواز حذف العامل المعنوي، ونسب ذلك لأبي عثمان المازني(٥)، وقد أشار ابن ولّاد (٣٣٢هـ) لعلة المنع بقوله: "ليس بجائز عند النحويين: قائماً رجلٌ على إضمار الخبر...؛ لأنه أتى بحالٍ ولم يأتِ بعاملٍ فيها، وأتى بمبتدأ ولم يأتِ بخبر له، وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه، ولا دلالة فيه

(١) مغني اللبيب /٧٩٤.
(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي /١٤٦.
(٣) همع الهوامع ٢/٢٦٠.
(٤) المقتضب ٤/١٩١.
(٥) مجالس العلماء /١١٣.

على المحذوف، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ فيه إلباساً"[(١)]. فالعلة الرئيسة لعدم حذف العامل المعنوي مرتبطة بغاية أمن اللبس، فلماّ كانت دلالة العامل المعنوي في أغلب أحواله ضعيفةٌ لا يبقى لها أثر معنوي يدل عليها اشتُرط في العامل لإجراء حذفه: ألا يكون معنوياًّ.

ثالثاً- اجتماع العوامل والمعمولات والتشريك بينهم في التركيب الواحد.

يحتوى النظام النحوي على شروطٍ في العامل تقوم بوظيفة تنظيم اجتماع أكثر من عامل في التركيب، كما تقوم بوظيفة تنظيم العطف والتشريك بين العوامل والمعمولات.

ومن مسائل هذه الشروط اشتراطهم لإتباع النعت المثنى او المجموع إذا كان لمعمولي عاملين في نحو: جاء زيدٌ وقدم عمروٌ الكريمان الشروط الآتية[(٢)]:

١- اتحاد العوامل في العمل الإعرابي.

٢- اتحاد العوامل في جهة العمل.

٣- اتحاد العوامل في حيز الاستفهام أو عدمه.

وهذه الشروط النحويّة في العامل تقوم بتنظيم اجتماع العوامل في التركيب، إذ نظرية العمل النحوي تنص على أنه "لايجوز أن يعمل في شيءٍ عاملان"[(٣)]، سواء كان العمل واحداً أو مختلفاً، إذ "الاسم الواحد لا يعمل فيه عاملان في حال واحدة، ولا يمكن أن يكون منصوباً ومرفوعاً إلا في وقتين"[(٤)]، ويقول العكبري: "الشيء الواحد لا يعمل أعمالاً مختلفة في معمول واحد، إذ ذاك يؤدي إلى اللبس والتناقض"[(٥)].

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد /٥٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٧/٢ ٦٠، المقتضب ٣١٤/٤ ٣١٦، الأصول ٤٠/٢-٤٢ شرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/١ ٢١٥.

(٣) الأصول ٤٠/٢.

(٤) المقتصد ٣٣٦/١.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٦/١.

كما اشترطوا اتحاد العوامل في الاستفهام أو عدمه، "لتعذر توارد الاستفهام والخبر على محلٍ واحد"[١].

ولتنظيم التشريك بين العوامل اشترطوا في العامل المعطوف على اللفظ[٢] أو المحل[٣] إمكان توجه العامل، قال السيوطي: "الأصل العطف على اللفظ، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: ماجاءني من امرأة ولا زيدٌ إلا الرفع عطفاً على الموضع؛ لأنَّ (مِن) الزائدة لا تعمل في المعارف.

ويجوز العطف على المحل بهذا الشرط أي: إمكان توجُّه العامل أيضاً، فلا يجوز: مررتُ بزيدٍ وعمراً؛ لأنه لا يجوز مررت زيداً...وأجازه ابن جني[٤]"[٥].

كما جوزوا العطف على التوهم، نحو: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر. "وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك"[٦].

ومما مضى يتبين لنا أن قسماً من الاشتراطات في العامل تقوم بتنظيم كيفية عمل العوامل داخل التركيب، وهي في الوقت نفسه تمثل نقاط التماس بين نظرية العمل النحوي والظواهر التركيبيّة في الجمل العربيَّة.

كما يتبين أنَّ قسماً آخر من الاشتراطات يقوم بوظيفة تقوية العوامل وتمكينها من العمل، ولذلك يمكننا القول بأنَّ التحليل النحوي قد أرشدنا إلى مؤشرات تدلنا على قوة العوامل وضعفها، وهذه المؤشرات هي مؤشرات تركيبيّة، تتخذ من الظواهر التركيبية داخل الجملة وسيلة لكشف العوامل القوية والضعيفة، ومن ذلك الضوابط التالية:

---

(١) المغني لابن فلاح ١١٣٩/٢ ت: (النهاري).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/١، شرح المقدمة المحسبة ٢٢٢/١، البسيط ٧٩٣/٢.

(٣) ينظر: الكافي ٨٥٥/٣.

(٤) ينظر: الخصائص ٣٤٢/١.

(٥) همع الهوامع ١٩٥/٣، وينظر: مغني اللبيب /٦١٥ ومابعدها.

(٦) ينظر: مغني اللبيب /٦١٩.، وينظر: همع الهوامع ١٩٦/٣.

- "العامل الضعيف لا يحذف"[١].

- "العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله"[٢].

- "فلمّا كان العامل ضعيفاً لم يجز تصريفه، ألا ترى أنَّ (إنَّ وأخواتها) لا تعمل فيما قبلها لضعفها"[٣].

- "الحروف ضعيفة العمل، فلا يجوز أن تعمل فيما قبلها"[٤].

- "الأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد"[٥].

- "إبقاء العمل مع حذف العامل أثر قوته وتصرُّفه"[٦].

- "العامل إذا كان متصرفاً في نفسه تصرف في معموله، وإذا كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله"[٧].

فكل الضوابط السابقة هي مؤشرات من داخل التركيب على الإعمال والإهمال، والحذف، والتقديم والتأخير.

ومن خلال الشروط النحويّة يمكننا إضافة مؤشرات أخرى تنبعُ من معين الجهاز النظري التأسيسي للأحكام النحويَّة، إذ تبيّن الآتي:

١- أنَّ العوامل التي تعمل بشروط خاصة[٨] أضعف من العوامل التي تعمل بلا شروط معينة.

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٤.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٣.

(٣) علل النحو لابن الوراق /٣٧٢.

(٤) علل النحو لابن الوراق /٤٤١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٠.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٧٧.

(٧) البسيط لابن أبي الربيع ٢/٧٧١.

(٨) هذا التقييد بناءً على ما سيأتي بيانه من أنَّ عمل العوامل جميعها في الأصل مقيّدٌ بقيود وضوابط عامة، لا يستثنى منها عامل قوي أو ضعيف.

٢-أنَّ وجود اشتراطات خاصة للعامل تدل على أنَّ العامل يعمل على ضعف، أو أنه يعمل بالفرعية والحمل والمشابهة، وأنَّ الشروط تتناسب طردياً مع درجة ضعف العامل عموماً، أو ضعف مشابهته للعامل الأصلي.

٣- اختلاف أحوال العوامل بعد تحقق الشروط يمكن أن يكون مؤشراً على القوة والضعف، لذا يمكننا القول بأنَّ "العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء[١]، فعوامل الأسماء متى توفرت شروطها وجب إعمالها، أما عوامل الأفعال فقد تلغى وكل شروطها مستوفاة، كأدوات الشرط"[٢].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٦.

(٢) إحياء النحو/٢٧.

المبحث الثاني

الاشتراط في "المعمول".

يمكننا تقسيم الاشتراط في المعمول من حيث وظائفه إلى قسمين: الاشتراط لتحقيق العمل النحوي، والاشتراط لتنظيم العلاقة بين العمل النحوي والظواهر التركيبيّة المختلفة.

القسم الأوّل- الاشتراط في المعمول لتحقيق العمل النحوي.

أكثر شروط المعمول في النظام النحوي هي من نوع الشروط التي يتوقف عليها العمل النحوي، بحيث يلزم من عدمها عدم إحداث العامل للأثر في المعمول، وقد تعددت مظاهر الشروط النحويّة في المعمولات بتعدد العوامل والوظائف والمحلاَّت وطبائعها الدلاليّة في التركيب، وأبرز هذه المظاهر الآتي:

- الشروط الصرفيّة التي يشترطها النظام في الوظائف النحويَّة، كاشتراط الجمود في التمييز(١)، والاشتقاق في الحال(٢).

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١١٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٢٣٤.

- شروط السمات الدلاليّة العامة، كاشتراط التنكير في اسم (لا) النافية للجنس[١]، والتعريف في التوكيد المعنوي[٢].

- شروط العلاقات الدلالية الناشئة داخل التراكيب، وأهمها شروط العلاقات الدلالية المشترطة بين العامل والمعمول، كاشتراط الاتحاد في الزمن والفاعل بين المفعول لأجله وعامله[٣].

- شروط موقعيَّة في المعمول يتوقف عليها عمل العوامل، كاشتراط الترتيب في معمولي (لا) النافية للجنس[٤]، وكاشتراط تقدم معمولات المصدر على التابع لعمل المصدر في نحو: عجبتُ من ضربِك عمراً الشديد[٥].

وكما يشترط في المعمولات الاسميّة يشترط كذلك في المعمولات الفعليّة، كاشتراط دلالة زمن الاستقبال أو ما في تأويلها لنصب المضارع بعد (حتى)[٦] في نحو قول الحق عز وجل ـ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴿٢١٤﴾﴾[٧]، وكاشتراط زمن الاستقبال في الفعل المعمول المنصوب بـ (إذن)[٨].

ويمكننا بعد تأمل هذه الشروط وأشباهها من شروط المعمولات تسجيل النتائج التالية:

أولاً- أنَّ العمل النحوي كما يتوقف تحققه على تحقق شروط في العامل فإنَّه يتوقف كذلك على تحقق شروط معينة في المعمول.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٩٦.
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٩.
(٣) ينظر: المقتصد ١/٦٦٨.
(٤) الكتاب ٢/٢٧٦.
(٥) ينظر: الخصائص ٣/٢٥٨.
(٦) ينظر: الكتاب ٣/٢٠.
(٧) سورة البقرة، آية ٢١٤.
(٨) الأصول ٢/١٤٨.

وهذا يدلُّ على أنَّ المعمول ركنٌ ركين في نظرية العمل النحوي، ولا يقلُّ في أهميته عن العامل النحوي، وقد أسس لذلك سيبويه في مطلع كتابه حين بيّن في "باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة" أصول نظرية العمل النحوي وأركانها بقوله: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"(١).

وما أسسه سيبويه هو ما استقرَّ وتواتر في تعريف النحويين للإعراب، فهو "أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة"(٢)، وبذلك فإنَّ من الثابت في الفكر النحوي أنَّ العمل النحوي قام على ثلاثة أركان:

١- كلمة تقبل التأثير أو لا تقبله (المعمول).

٢- وسبب التأثير، وهو العامل.

٣- ونتيجة، وهي الأثر أو الإعراب المتولَّد عن التركيب بين الكلمة وعاملها(٣).

ثانياً- أنَّ الغالب الأعم من شروط المعمولات النحوية إنما هي شروط للمعمول والعامل معاً، فشروط المعمول لا تكاد تنفصل عن شروط العامل، إذ العامل لا يحدث الأثر الإعرابي إلا بتحقق الشروط المفترضة في المعمول، مما يدلُّ على أنَّ العلاقة بين العامل والمعمول علاقة عضوية، ولا أدل على ذلك من توقف عمل العوامل على نوع وصفات مدخولها، ثم إنَّ تلك العلاقة الوثيقة علاقة غير مطلقة، بل مقيدة بشروط وضوابط تنظم هذه النظرية المحورية في النظام النحوي.

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥.

(٢) أوضح المسالك ١/ ٣٩.

(٣) ينظر: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي/ ٢٥٦.

وهذه الشروط في حقيقتها استجابة لضوابط العمل العامة التي أرساها النحويون رحمهم الله وهي بالجملة تؤدي الوظائف الاشتراطية الآتية:

١- شروط تهيئة المعمول لتمثل الوظيفة النحويّة:

"الإعرابُ لا يكون إلا عند "العقد والتركيب"، فإذا لم يوجد التركيب لم تكن المعاني"[١]، ومن ثمَّ فإنّ الألفاظ تنقسم داخل التركيب إلى عوامل ومعمولات بحسب المعاني الناشئة من توجّه وتطلبّ العوامل للمعمولات، ولذلك نصَّ النحويون رحمهم الله على أنَّ "علة العمل الاقتضاء"[٢]، وأنه "لاعمل بدون اقتضاء العامل المعمول"[٣]، و"المقتضي هو الذي ينبغي أن يُجعل العامل، وكذا هو أبداً"[٤]، فالاقتضاء "أصلٌ محيط بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل"[٥].

وقد ارتبط بمصطلح الاقتضاء مصطلحات: التعلق[٦]، والاحتياج[٧]، والتشبث[٨]، والطلب[٩]، "وكلها مصطلحات تعبر عن الحاجة الدلالية، واستكمال المعنى في العامل"[١٠].

ولو فحصنا مثلاً عن الشروط الصرفيّة المتمثلة في شرط المصدريّة، وشرط الجمود، وشرط الاشتقاق في بعض المعمولات الوظيفيّة، لوجدنا أنَّ أصل التطلب الدلالي في نظرية العمل النحوي وراء تلك الاشتراطات، فإمداد النظام اللغوي المعمولات بمواصفات لفظيّة دلاليّة معينة عن طريق المستوى الصرفي فيه دليلٌ على

---

(١) التخمير ٣/٥٧.
(٢) التبيين للعكبري /٢٣٠.
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٥٢.
(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٤٣.
(٥) نتائج الفكر /٨١.
(٦) ينظر: دلائل الإعجاز /٤٦٤.
(٧) ينظر: نتائج الفكر/٨٨.
(٨) ينظر: نتائج الفكر/٧٤.
(٩) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٤٢.
(١٠) ضوابط الفكر النحوي ٢/٧٣٠.

أنَّ توجّه العامل للمعمول قائمٌ على احتياج دلالي محدد، وما كان للمعمول أن يلبي هذا الاحتياج إلا بشروط تؤهله لتمثُّل هذه الوظيفة، وفق المعنى الذي يريده المتكلم، إذ العمل النحوي هو ما يوجده المتكلم من علاقة بين موضعي العامل والمعمول.

ولنا أن نتأمل ذلك في تعليل الجرجاني لشرط الاشتقاق في الحال، إذ يقول: "لأنَّ الحال هو ما يحتمل التحوُّل والتنقل، وحقيقتها أنَّها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعاً منه، أو واقعاً عليه، فإذا قلتَ: جاءني زيدٌ راكباً، فالركوب هيئةُ زيدٍ عند وقوع المجيء منه، وكذلك ضربتُ زيداً قائماً، القيام هيئة له عند وقوع الضرب عليه، وهذا المعنى بابه الصفات"[١].

٢- شرط دلالة العامل بلفظه على معموله.

من رحم مبدأ (الاقتضاء) بين العامل والمعمول نشأ شرط في نظرية العمل النحوي عبَّر عنه النحويون رحمهم الله على النحو الآتي:

- يقول المبرد: "وكل فعل تعدَّى أو لم يتعد فهو متعدٍّ إلى اسم الزمان واسم المكان، والمصدر، والحال...، وذلك أنَّ فيه دليلاً على هذه الأشياء"[٢].

- ويقول السهيلي: "الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحد من هذه نحو: سرتُ سريعاً، وجاء زيدٌ ضاحكاً؛ لأن الحال هي صاحب الحال في المعنى، وكذلك النعت والتوكيد والبدل.... فلم يعمل الفعل إلا فيما دلّ عليه لفظه؛ لأنك إذا قلت:(ضرب) اقتضى هذا اللفظ: (ضرباً) و(ضارباً) و(مضروباً)، وأقوى دلالته على المصدر؛ لأنه هو الفعل في المعنى"[٣].

---

(١) المقتصد ١/٦٧٦.، وينظر: الكتاب ١/٣٩٦، المقتضب ٣/٢٣٤، الأصول ١/٢١٣.

(٢) المقتضب ٣/١٨٧.

(٣) نتائج الفكر /٣٨٧.

– ومن الشروط النحويّة التي قامت بوظيفة تحقيق دلالة لفظ العامل على معموله ما أشار إليه عبدالقاهر الجرجاني في حديثه عن شروط المفعول لأجله، إذ يقول: "فجملة القول أنه ما من شيء ينتصب على معنى المفعول له إلا وهو داخلٌ في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه، ولا تكون فيه هذه الصفة إلا بعد شرائط: **إحداها**- أن يكون مصدراً، **والثانيّة**- أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل، **والثالثة**- أن يكون مقارناً للفعل المعلَّل في الوجود، ومتى فقدت هذه الشرائط كلُّها أو بعضٌ منها فقد خرج عن هذا الأصل"(١).

ومن الاشتراط في المعمول لتحقيق شرط دلالة لفظ العامل على معموله اشتراطهم الإبهام لنصب ظرف المكان، فقد شذ عند سيبويه ذهبتُ الشامَ؛ "لأنه ليس في ذهب دليلٌ على الشام(٢)، ويقول المبرد: "فإنْ قال: جلستُ الدارَ يا فتى، أو قمتُ المسجدَ، أو قمتُ البيتَ، لم يجز؛ لأنَّ هذه مواضع مخصوصة ليس في الفعل عليها دليل"(٣).

وقد تفرّع عن ذلك اشتراطهم لقياس نصب اسم المكان المشتق من اسم الحدث على الظرفية أن يتحد مع العامل فيه في مادة حروفه؛ لأنَّ هذه الظروف "إذا لم يعمل فيها ما اجتمعت معه في الاشتقاق كانت مختصة لا مبهمة"(٤)، فلا يدل الفعل عليها، والمعمول الذي لا يدل عليه الفعل "لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة الحرف"(٥)، وكذا سائر العوامل غير الفعل.

ونخلص مما سبق إلى أنَّ جزءاً كبيراً من وظيفة الاشتراط في المعمول في النظام النحوي كان لمقصد تحقيق مبدأ (الاقتضاء) في العمل النحوي، إذ (الاقتضاء) بعدٌ دلالي يدل على حاجة العامل للمعمول ليتمَّ به جزءاً من معناه، عن طريق الارتباط به بعلاقة نحويّة مخصوصة، تُعبّر في النهاية عن الدلالة العامة للتركيب، ونستطيع أن

(١) المقتصد ١/٦٦٨.
(٢) الكتاب ١/٣٥.
(٣) المقتضب ٤/٣٣٦.
(٤) المقاصد الشافية ٣/٣٠٤.
(٥) نتائج الفكر /٣٨٧.

نصوغ هذا الأمر في قاعدة عامة خلاصتها: (لا يطلب العامل معمولاً، بالأصالة، إلاَّ إذا كان في معناه ما يقتضي ذلك المعمول)"[١].

وليس القول بالاقتضاء ينافي القول بالعوامل المعنويّة، كما ذهب إلى ذلك أحدُ الباحثين[٢]، إذ لا اقتضاء في التجرد العامل في المبتدأ والفعل المضارع، "وهذا الرأي مبنيٌ على أنَّ التعري وانعدام اللفظية معناه: غياب العوامل المقتضية لمعمولاتها، وهذا لم يذهب إليه أحد من النحاة، وليس من مرادهم، بل هم قد جعلوا التعري والعدم معنى موجوداً، يقتضي تولد الرفع للمبتدأ أو الخبر وعلاقة الاسناد بينهما"[٣]، وإلى هذا القصد يشير الجرجاني بقوله: "وكان الشيخ أبو الحسين[٤] يحكي عن الشيخ أبي علي أنه كان يقول في المبتدأ: إن عامل الرفع فيه هو كونه أولاً لثانٍ، ذلك الثاني حديث عنه. فهو بمنزلة أن تقول: "إنَّ العامل فيه تعرّيه من العوامل الظاهرة؛ لأنه لا يتعرى من العوامل حتى يكون أولاً لثانٍ هو حديث عنه"[٥]، وهذا يعني تحقق الاقتضاء حتى في العوامل المعنويّة.

٣- شرط إمكانية توجه وتسلُّط العامل على المعمول:

ما يقصده النحويون رحمهم الله بمصطلح التسلط هو "مباشرة العامل معموله، وتمكنه منه تمكناً يُحدث معنى مناسباً، وضبطاً معيّناً"[٦].

وقد يطلق على مصطلح (التسلط):(التفرُّغ)، يقول سيبويه في علة عمل الفعل الرفع في الفاعل ونائب الفاعل: "لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له"[٧]. والقاعدة الإجرائية للتسلط عند النحويين رحمهم الله أنَّ "العامل اللفظي يطلب معموله، فإن

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي/١٨٩.

(٢) ينظر: مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء/١٦٥.

(٣) ضوابط الفكر النحوي ٧٥/٢.

(٤) يعني ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ).

(٥) المقتصد ٢١٥/١.

(٦) تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي/٨٧ د. السيد أحمد علي محمد.

(٧) الكتاب ٣٣/١.

وجده لفظاً فهو غير ممنوع منه، وإلاّ تسلّط على المعنى"[١].

فالعوامل إذا ضعفت يمكن للموانع اللفظية أن تمنعها عن إحداث الأثر اللفظي في المعمول، ويصبح العمل محليّاً لا لفظيّاً.

لكنَّ هذا التسلَّط الشكلي أو المحلي مشروطٌ في النظام بإمكانية توجه العامل إلى المعمول، وذلك بتحقق الإمكانية الصناعية والمعنويّة.

وكثيراً ما يوضّح النحويون شرط "إمكانية توجه العامل" في حال حديثهم عن ظاهرة "العطف" والتشريك في العوامل.

فمن التراكيب التي يمتنع توجه العامل فيها لمانعٍ صناعي الآتي:

- ماجاءني من امرأةٍ ولا زيدٌ فلا يصح العطف على لفظ (امرأةٍ)؛ "لأنَّ (من) الزائدة لا تعمل في المعارف"[٢].

- مررت بزيدٍ وعمراً، فلا يصح العطف على محل (زيدٍ)؛ "لأنَّ (مررتُ) هو العامل في الموضع، فينبغي أن يكون هو العامل في المعطوف عليه، و(مررتُ) لا يصل إلا بحرف الجر، وإنَّما يجوز هذا على أن تنصب عمراً بفعلٍ يفسّره ((مررتُ))"[٣].

- أما امتناع توجه العامل للمعمول لمانعٍ معنوي فيعبّر عنه الرضي في باب (الاشتغال) بقوله: "التسليط يعتبر فيه صحة المعنى"[٤]، وبناء على ذلك يمكننا بيان الشرطين العامين الآتيين:-

<u>الشرط الأوَّل- التوافق الدلالي بين العامل والمعمول:</u>

فمن ضوابط نظرية العمل النحوي أنه لا يمكن تسليط العامل على المعمول إلا إذا

---

(١) نتائج الفكر /٣٤٧.

(٢) مغني اللبيب /٦١٥.

(٣) الكافي لابن أبي الربيع ٣/٨٥٦.

(٤) شرح الكافية (القسم الأول) مج١/٥٣٤.

تحقق شرط التوافق الدلالي بينهما، "وقد كان لهذا الشرط دورٌ كبير في ظهور تفسيرات دلاليّة أو نحويّة قال بها النحاة لتعليل ارتباط عامل بمعمول وليس بينهما توافق دلالي، وشكَّل "التقدير" و"التأويل" و"الحمل على المعنى"، و"التضمين" عناصر مهمّة من عناصر النظريّة النحويّة تُعتمد في تفسير مثل تلك العلاقات النحويَّة التي تتجاوز عن شرط التوافق الدلالي"(١).

ومن التراكيب التي تداولها النحويون وقد امتنع فيها التشريك بين المعمولات في عامل لعدم تحقق شرط التوافق الدلالي ماجاء في نحو قول الحق عز وجل: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴿٧١﴾﴾(٢)، يقول الرضي: "الأولى انتصاب (شركاءكم) على أنه مفعول معه، وقالوا: يجوز أن يكون الواو للعطف على أن ينتصب (شركاءكم) بمقدر، أي واجمعوا شركاءكم، وذلك لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان، لا يقال: أجمعت زيداً"(٣).

ومن ذلك قول الشاعر:

إذا ما الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يوْماً وزجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيونَا(٤)

وقول الآخر:

علفْتُها تِبنْاً ومــاْءً بارِداً حتى شَتَتْ همَّالةً عَيْنَاهَا(٥)

فالفعل (زجَّج) بمعنى (رقّق) لا يتوافق دلالياً مع (العيون) كما توافق مع (الحواجب)، والفعل (علفتها) لا يتوافق دلالياً مع (ماءً) كما توافق مع (تبناً)، ومن

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي/١٩٧.

(٢) سورة يونس، آية ٧١.

(٣) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٢/٦٣١.

(٤) من الوافر، وقائله الراعي عبيد بن حصين النميري، لُقّب بالراعي لكثرة وصفه للإبل.
ينظر: ديوانه/٢٦٩، معاني القرآن للفراء ٣/١٢٣، إعراب القرآن للنحاس ٤/٣٢٨، الخصائص ٢/٤٣٢.

(٥) من الكامل، وينسب لذي الرمة، ونسبه الفراء إلى بعض بني أسد.
ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٢٤، إعراب القرآن للنحاس ٤/٣٢٨، كتاب الشعر ٢/٥٣٣، الخصائص ٢/٤٣١.

ثم لم يجز العطف؛لأنه يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، إذ "حق المعطوف أن يتنزل منزلة المعطوف عليه"[١]، فإذا انتفى تسلط العامل في المعمول لفساد المعنى لم تستطع أن تعطف على العامل و"تجعل الشيئين شرعاً واحداً"[٢].

ولأجل تخلف شرط التوافق الدلالي بين العامل والمعمول اختلف النحويون في تأويل التراكيب الذي يقع فيها بعد الواو اسمٌ لا يصلح أن يعمل فيه ما قبله؛ لفساد المعنى، وذلك على قولين، وهما:

١- ذهب الفراء[٣]، وأبو عبيدة[٤]، والأصمعي[٥]، والجرمي[٦]، والمازني[٧]، واليزيدي[٨]، والمبرد[٩] إلى أنَّ الاسم الواقع بعد الواو معطوف على الاسم الذي قبله، ويكون العامل قد ضُمّن معنى يتسلط به على المتعاطفين[١٠]، ففي قول الراعي:

يُزجّجْن الحواجب والعيونا، يُضمَّن (يزججْن) معنى (يُكَحّلْن)، ويكون من قبيل عطف المفردات.

٢- ذهب جماعة من الكوفيين[١١]، وأبو علي الفارسي[١٢]، وجماعة من البصريين[١٣]

---

(١) البسيط ١٠١٩/٢.
(٢) الكتاب ٥١/٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن ١٤/١، ١٢٣/٣.
(٤) ينظر: مجاز القرآن ٦٨/٢.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٣٤/٨.
(٦) المرجع السابق.
(٧) المرجع السابق.
(٨) المرجع السابق.
(٩) ينظر: المقتضب ٥٠/٢.
(١٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٦/٢.
(١١) التذييل والتكميل ١٣٥/٨.
(١٢) ينظر: الإيضاح العضدي /٢١٧، الحجة ٣١١/١، كتاب الشعر ٥٣٣/٢.
(١٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٣٥/٨.

إلى أنَّ ماجاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب؛ لتعذر عطفه على ما قبله، ويصير من قبيل عطف الجمل[١].

ويظهر لنا مما مضى تأثير الدلالة المعجميَّة على قدرة العامل والمعمول في إحداث وتلقي الأثر الإعرابي، فالعمل الإعرابي معنى يصنعه عامل ومعمولٌ متوافقان في الدلالة، وهذا الضابط الذي نص عليه النحويون قريبٌ مما تسميه اللسانيات الحديثة بـ (قيود الانتقاء) (Selection Restrictions)، وهي قواعد تعتمد دلالة الألفاظ في تحديد علاقاتها التركيبيّة بغيرها من العناصر[٢]، وقد وظَّفت بعض الدراسات تلك القواعد في دراستها للعربيّة[٣]، وهي في حقيقتها إحدى تجليات مبدأ أصله نحاة العربيّة وهو أنَّ "الإعراب يتبع المعنى"[٤]. ومن ضمن المعنى: الخصائص المعجميّة للعامل والمعمول، إذ "المعجم لا يشكل في النحو مكوناً مستقلاً، بل هو جزء من مكوّن قواعد التوافق، والوحدات المعجمية لا تدمج في البنيات التركيبية، وإنما تسوغ التوافق بين الوارد من عناصرها"[٥]. وقد أصل لذلك سيبويه في مطلع كتابه في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)[٦].

الشرط الثاني- أن يؤدي تسلط العامل على المعمول المعنى المراد، فلا يفسد المعنى ولا يلتبس بغيره.

والضابط العام في ذلك أنه "لا يتسلط العامل على المعمول صناعةً، إلا إذا لم يؤدِ إلى فساد المعنى، ومعنى ذلك: أنَّ العامل قد يصح تسلطه على المعمول من حيث الصناعة النحويّة، إلا أنَّ هذا التسلُّط يؤدي إلى فساد المعنى، وحينئذٍ يُمنع، فيصير المعمولُ أجنبيّاً عن العامل".[٧]

(١) ينظر: الخصائص ٤٣١/٢.

(٢) ينظر: نظرية تشومسكي اللغوية/١٨٤ ومابعدها. جونز ليونز.

(٣) ينظر: ضوابط التوارد (مقالات في اللغة والأدب) ١٣٨/١ ومابعدها. د. تمام حسّان.

(٤) تفسير المسائل المشكلة للفارقي /٢٢٥.

(٥) النظرية اللسانية والدلالة العربيّة المقارنة (مبادئ وتحاليل جديدة) /٣٣. د. محمد غاليم.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٥/١.

(٧) ضوابط الفكر النحوي ١١٦/٢.

وهذا الشرط كذلك يتِّضح من خلال مسائل العطف، يقول سيبويه: "وتقول: ما عبدُ اللّه خارجاً ولا مَعْنٌ ذاهبٌ ترفعه على أن لا تُشرك الاسم الأخيرَ في (ما) ولكن تَبدَئه، كما تقول: ما كان عبدُ اللّه منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ إذا لم تجعله على (كان) وجعلته غير ذاهب الآن، وكذلك ليس، وإن شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنصب، كما تقول في (كان): ما كان زيدٌ ذاهباً ولا عمروٌ منطلقاً، وذلك قولك: ليس زيدٌ ذاهباً ولا أخوك منطقاً: مازيدٌ ذاهباً، ولا مَعْنٌ خارجاً"[١].

فـ (ما) لا تتسلط ولا تعمل في الجملة المعطوفة إذا كان ذلك التسلط يفسد المعنى الذي يريده المتكلم وإن لم يمنع من ذلك مانع صناعي، وقد أوضح سيبويه الفرق الحاصل بين الدلالة الزمانية للنفي في حال تسلط العامل والدلالة الزمانية في حال استئناف النفي بـ (لا)، وبذلك تكون في التركيب الذي لم تسلّط فيه (ما) على الجملة المعطوفة "جعلت الواو لعطف جملة على جملة"[٢]، وإن "جعلت (لا) لتأكيد النفي الذي قبلها ولم تجعلها هي النافية عطفت آخر الكلام على أوله فقلت: "ماكان عبداللّه خارجاً ولا مَعْنٌ ذاهباً"...؛ لأنك لم تحفل بـ (لا)، وجعلت العطف بالواو على العامل الذي قبل"[٣].

ومن شواهد امتناع تسلط العامل على المعمول للمانع المعنوي قول الحق عز وجل: ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ١٥٤﴾[٤]، يقول سيبويه: "فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفةً منكم وطائفة في هذه الحال، كأنَّه قال: إذْ طائفة في هذه الحال، فإنَّما جعله وقتاً، ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنَّما هي واو الابتداء"[٥]، والمقصود أنَّه بعطف (طائفة) وتسليط الفعل (يغشى) عليه ينحرف المعنى المقصود، وسواء قلنا بأن الواو للابتداء، أو للحال، أو بمعنى (إذْ) فإنَّ "الثلاثة بمعنى واحد"[٦].

---

(١) الكتاب ١/ ٦٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٣٠.

(٣) المرجع السابق.

(٤) سورة آل عمران، آية ١٥٤.

(٥) الكتاب ١/ ٩٠.

(٦) مغني اللبيب /٤٧١.

ونخلص مما مضى إلى أنَّ التركيب قد يضم أكثر من لفظ مؤهلٍ صناعيّاً لتلقي أثر العامل، لكنَّ العامل لا يتوجه إلا للمعمول الذي يُتمّم مع العامل المعنى المقصود وحسب.

<u>القسم الثاني- الاشتراط في المعمول لتنظيم العمل النحوي وعلاقته بالظواهر التركيبيّة:</u>

يشترك المعمول مع العامل في اشتراط النظام النحوي فيه شروطاً ليس وظيفتها تحقيق العمل النحوي، ولكن وظيفتها تنظيم العمل النحوي بعد وجود مسبباته وموجباته، وهي كذلك شروط تنظّم علاقة العمل النحوي بالظواهر التركيبية المتعددة داخل الجملة، ويمكن إيضاح أبرز الظواهر التي تؤثر فيها الاشتراطات في المعمول على النحو الآتي:

أولاً- حركة المواقع:

المعمول يؤثر في ترتيب مواقع الجملة كالعامل، وهناك شروط موقعية في المعمول تحقق مقاصد تركيبيّة متعددة، ويبلغ تأثير موقع المعمول على العمل النحوي إلى حدّ تحكمه في قدرة إعمال العامل كما أشرنا في شرط وجوب تقديم المعمول على الوصف لإعمال المصدر الموصوف في نحو: عجبتُ من ضربِك زيداً الشديد(١)، لكننا في طور الحديث عن أثر موقع المعمول على تنظيم العمل النحوي والظواهر التركيبيّة المتعددة نستشهد مثلاً باشتراط النظام لتقديم خبر (كان) وأخواتها المفرد ذي المعمول المرفوع على (كان) وأخواتها تقدم المعمول معه؛ لئلا يفصل بين العامل والمعمول الذي هو جزءٌ منه في نحو: قائماً أبوه كان زيدٌ (٢).

ومن ذلك اشتراط النحويين لتقديم معمول خبر (كان) على اسم (كان) تقدم الخبر عليه؛ لأن عدم تأخيره يؤدي إلى جعل "الذي يعمل فيه الفعل الآخرُ يلي الأوّل، وهذا

---

(١) ينظر: الأصول ١/٨٩، شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٥، تعليق الفرائد ٣/٢٠٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/١١٧٤، همع الهوامع ١/٣٧٥.

لا يحسن، لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ، أو تأخذُ الحمى، لم يجز وكان قبيحاً"[١].

كما اشترطوا لدخول لام الابتداء على معمول الخبر تقدم المعمول في نحو قول الحق عز وجل ـ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾[٢]؛ لأن حق لام الابتداء التقديم ما أمكن[٣].

فهذه جملة من الاشتراطات الموقعيّة في المعمول تؤكد على تأثيره في ترتيب الجملة لمقاصد تنظم العمل النحوي وظواهر تركيبيَّة أخرى.

ثانياً- الحذف والتقدير.

ينص النحويون على أنَّ من أسباب حذف عامل المصدر وجوباً في الجملة الخبريّة هو أن يكون المصدر فعلاً علاجياً تشبيهيّاً واقعاً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه[٤] في نحو: مررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى، وصوتٌ صوتَ حمار، " وأكثر النحاة على أنَّ هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر، تدل عليه الجملة المتقدمة دلالةً تامة مغنيةً عنه، فلذا وجب حذفه، فالأصل: له صوت يصوّتُه صوتَ حمار، أي تصويت حمار، فأقيم الاسمُ مقام المصدر، كما في أعطى عطاءً وكلم كلاماً"[٥].

وقد ربط سيبويه بين الحالات الإعرابية الجائزة في المصدر الثاني (صوت) ودلالاتها، وقال في نصب المصدر: "فإنّما انتصب هذا لأنك مررتَ به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الأخيرَ صفة للأول ولا بَدلاً منه، ولكنَّك لمَّا قلتَ: له صوتٌ عُلِم أنه قد كان ثمَّ عملٌ فصار قولك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوّتٌ فحملت الثاني على المعنى"[٦].

(١) الكتاب ١/٧٠.، وينظر: إصلاح الخلل /١٥١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٥.
(٢) سورة الحجر، آية ٧٢.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٩، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٥، الجنى الداني ١٣٢.
(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٥٥ ومابعدها، شرح التسهيل ٢/١٩٠، التصريح ١/٥٠٦.
(٥) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج١/٣٧١.
(٦) الكتاب ١/٣٥٦.

ولو تأملنا الشروط التي اشترطها سيبويه والنحويون في المصدر المعمول لتحقق السبب الموجب حذف العامل من اشتراط أن يُسبق المصدر بجملة فيها اسم بمعناه، وفيها ما يشير إلى صاحب الحدث، وأن يدل المصدر في تلك الجملة على فعلٍ علاجي لو تأملنا في ذلك لوجدنا أنَّ وظيفة هذه الشروط هي وظيفة مدمجة، تنظمّ إجراء الحذف، باشتراط قرائن تدل على المحذوف، وتنظم العمل النحوي، بإيجاد عاملٍ صالح للعمل في المصدر المنصوب ليدل على المعنى المراد بقواعد تركيبية صحيحة، وقد أَشار الرضي إلى أنَّ الجملة الاسمية المتقدمة والمشترط فيها تلك الشروط "بمعنى الفعل والفاعل، فهي بمعنى يصوّت؛ لأنها تدل على المصدر الحادث، وعلى ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن بالجملة مادلَّ على زمان ذلك المصدر الحادث، أي الحال الماضية، وهو لفظ (مررتُ) في مسألتنا، فالمجموع كالفعل والفاعل"(١).

فالشروط السابقة هي "لتوفير جميع خصائص الفعليّة للجملة (له صوتٌ)، ففيها جانب الحدث، والفاعل، والزمن، وهذه هي ضروريات الجملة الفعليّة"(٢).

وقد أشار ابن مالك إلى أنه "لا يُغني المصدر الذي تضمنته الجملة عن إضمار فعل لعدم صلاحيته للعمل، فإنَّ شرط عمل المصدر إذا لم يكن بدلاً من اللفظ بالفعل صلاحية تقديره بحرف مصدري وفعل، والمصدر المشار إليه بخلاف ذلك، فلو تضمَّنت الجملة مافيه معنى الفعل والصلاحية للعمل لكان هو العامل نحو: هو مصوّت تصويتَ حمار"(٣).

وبذلك يظهر أن المعمول قد اُشترطت فيه تلك الشروط لتنظيم إجراء الحذف والعمل النحوي معاً، فلم يلجأ إلى التقدير إلاَّ لعدم تمكن وجود عاملٍ ظاهر، ولم يقرّر ذلك العامل إلا بشروط ظاهرة في التركيب، وهي في حقيقة الأمر قرائن تدل على المحذوف، وكل ذلك من واجبات إجراء الحذف والعمل التركيبي في الجملة العربيّة.

---

(١) شرح الكافية (القسم الأول) مجا/٣٧١.

(٢) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيريّة) /٣١٧.

(٣) شرح التسهيل ١٩١/٢.

ثالثاً- ظاهرة الربط.

ينص النحويون[١] على أنَّ من الأشياء التي تحتاج إلى الرابط معمول الصفة المشبهة، إذ يلزمه العائد على الموصوف بالصفة، قال ابن هشام: "ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما ملفوظاً به نحو: زيدٌ حسنٌ وجهَهُ أو وجهاً منه، أو مقدراً نحو: زيدٌ حسنٌ وجهاً، أي منه، واختلف في نحو: زيدٌ حسنٌ الوجهُ بالرفع، فقيل: التقدير منه، وقيل: (آل) خلفٌ عن الضمير"[٢].

وعلّق الدسوقي على قوله (بالرفع): "أما بالنصب أو الجر نحو: حسن الوجهَ أو الوجهِ، فإنه حينئذ لا يفتقر إلى رابط، لوجود الضمير في الصفة، والحاصل أنَّ الصفة إن وجد فيها ضمير كفى وإلا لابد من كونه في معمولها"[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه في ختام الحديث عن شروط العامل والمعمول أن تعدد مظاهر الاشتراط إلى شروط صرفية وتركيبيّة وشروط دلاليّة متعددة، وقيام جزء من هذه الشروط بوظائف ترتد إلى طبيعة العامل والمعمول باعتبارهما ركني العمل الإعرابي وقيام الجزء الآخر بوظائف ترتد إلى طبيعة أصل هذه العوامل والمعمولات، باعتبارها في الأصل ألفاظاً من ألفاظ التركيب، ولها خصائصها المعجميَّة، وتفاعلاتها التركيبية مع بقية ألفاظ الجملة، تلك التفاعلات المؤثرة في التقعيد النحوي كل ذلك يؤكّد على العلاقة الإيجابيّة بين نظرية العامل والظواهر التركيبيّة المتعددة داخل التركيب، وبين نظرية العامل والمستويات الدلالية المنتجة لمعاني التراكيب في العربيّة.

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي /١٧٨، الكافي لابن أبي الربيع ١٠٤١/٣، الأشباه والنظائر ١٤٩/٢.
(٢) مغني اللبيب /٦٥٨.
(٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٣١/٣.

المبحث الثالث

الاشتراط في "الأثر الإعرابي"

الإعراب هو "أثر ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة"[١]. وهو النتيجة المتحصِّلةُ من توجه العامل إلى المعمول لفظاً أو محلاًّ.

وبالرغم من أنَّ الأثر الإعرابي هو ثمرة العلاقة بين العامل والمعمول التي تتولد عنها المعاني النحويَّة فقد وجدت في النظام مجموعة من الاشتراطات في هذا الأثر، يلزم من عدمها عدم صحة الحكم النحوي، أو بمعنى آخر هناك أحكام تركيبيّة يشترط فيها أثرٌ إعرابي في سياقات معينة.

ويلاحظ أنَّ ما رصدناه من اشتراطات في الأثر الإعرابي إنما هي لوظيفة واحدة، **وهي تنظيم العمل النحوي وحفظ أصوله.**

ففي إتباع النعت المثنى أو المجموع إذا كان لمعمولي عاملين في نحو: جاء زيدٌ وقدمَ عمروٌ العاقلان يشترط النظام أثراً إعرابيّاً متحداً في النوع والجهة، وإلاَّ وجب القطع بالرفع أو النصب على المدح أو الذم.

فلا يجوز الإتباع في التراكيب الآتية:

- اصنع ماسرَّ أباك وأحبّ أخوك الرجلين الصالحين؛ لاختلاف الموصوفين بمحل الأثر الإعرابي في العمل وجهته[٢].

---

(١) أوضح المسالك ٣٩/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٧/٢.

– هذا رجلٌ وفي الدارِ آخرُ كريمين؛ لاختلاف الموصوفين بمحل الأثر الإعرابي(١) في الجهة.

– قال سيبويه في باب "ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم؛ لأنه لا يكون وصفاً للأوَّل ولا عطفاً عليه": "وتقول: يأيها الرجلُ وزيدُ الرجلين الصالحين، من قبل أنَّ رفعهما مختلفٌ وذلك أنَّ (زيداً) على البناء و(الرجل) نعتٌ ولو كان بمنزلته لقلت: يازيدُ ذو الجُمَّة، كما تقول يأيها الرجلُ ذو الجُمَّة. وهو قول الخليل رحمه الله"(٢).

فسيبويه يتبع الخليل في منع نعت (الرجل) و(زيد) بنعت واحد؛ لأن (الرجل) معربٌ مرفوع، و(زيد) مبني على الضم، فالموجب لضمهما مختلف، فوجب قطع الصفتين بإضمار فعل ناصب أو الرفع على تقدير: هما الرجلان الصالحان.

وبناءً على ما مضى فإنَّ وظيفة الاشتراط في الأثر الإعرابي تعود إلى مقصد تنظيمي في نظرية العمل الإعرابي، ويتمثل هذا المقصد في حفظ الأصول المطردة لنظرية العمل، ويخصنا من هذه الأصول ما يأتي:

– أنه "إذا اختلف العاملان في الاسمين، لم يجز أن تجمع بين وصفيهما"(٣)؛ لأنه "لايجوز اجتماع عاملين على معمولٍ واحد"(٤)، فإذا اتحدت صفات العاملين وخاصة في الأثر الإعرابي فإنهما يصبحان كالمعمول الواحد في توجهما للصفة في حال الإتباع.

– أنَّ شرط الاتحاد في الأثر الإعرابي للموصوفات يجعل الصفة التي تتبع الموصوفات وفق أصل من أصول العمل الإعرابي، وذلك "لامتناع اجتماع إعرابين مختلفين في مُعرَبٍ واحد، وليس الحمل على أحدهما بأولى من الحمل على الآخر"(٥).

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/٣١٤، الأصول ٢/٤١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٩.

(٢) الكتاب ٢/١٩٥.

(٣) المسائل المنثورة /٥٧.

(٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٦١.

(٥) المغني لابن فلاح ٢/١١٣٥ ت: (النهاري).

ومن مسائل الاشتراط في الأثر الإعرابي ماجاء في أحكام أسلوب الشرط الآتية:

- يشترط لوقوع الاسم بعد (إنْ) الشرطيّة أن يلي الاسمَ الفعل الماضي أو المضارع المسبوق بـ (لم)[(١)]، وبذلك يقبح عندهم نحو: إنْ زيدٌ يأتِك فأكرِمْه، وفحوى اشتراطهم هذا هو اشتراط أثر إعرابي محدد في الفعل الذي يلي الاسم؛ بكونه ماضياً مبنيًّا أو مجزوماً بـ (لم)؛ لرفع قبح فصل (إنْ) عن معمولها وقد عملت في الظاهر، أمَّا "إذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز"[(٢)]، نحو قول المولى عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[(٣)].

- يشترط لرفع جواب الشرط بغير (الفاء) أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى[(٤)]، فلا يجوز إن تأتني آتيك، إلاَّ في الشعر، فاشتراط أثر البناء أو الجزم بـ (لم) في الشرط، لرفع قبح ظهور جزم (إنْ) للشرط دون الجواب. قال سيبويه: "وقبح في الكلام أن تعمل (إنْ) أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله"[(٥)].

- يشترط لتقدم ما هو جواب في المعنى على أداة الشرط أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى[(٦)]، يقول سيبويه: "ألا ترى أنك تقول: آتيكَ إن أتيتَني، ولا تقول: آتيكَ إن تأتِني، إلا في شعر؛ لأنك أخرَّت (إنْ) وما عملت فيه، ولم تجعل لـ (إنْ) جواباً فيجزم ما قبله"[(٧)].

(١) ينظر: الكتاب ١١٢/٣، المقتضب ٧٢/٢، الأصول ٢٣٢/٢، المساعد ١٤٤/٣.
(٢) المقتضب ٧٢/٢.
(٣) سورة التوبة، آية ٦.
(٤) ينظر: الكتاب ٦٦/٣، المقتضب ٦٦/٢، الأصول ١٦١/٢، المقتصد ١١٠٤/٢.
(٥) الكتاب ٦٦/٣.
(٦) ينظر: الكتاب ٦٦/٣، المقتضب ٦٩/٢، الأصول ١٦١/٢، التسهيل /٢٣٨.
(٧) الكتاب ٦٦/٣.

وبناءً على ما مضى فإنَّ اشتراط النظام في الأثر الإعرابي لفعل الشرط في المسائل السابقة[١] إنَّما هو لوظيفة تنظيمية في العمل الإعرابي، إذ في ذلك الشرط محافظة على أصول مطردة في أحكام العمل النحوي، وبيانها في الآتي:

١- "ما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر"[٢].

٢- قال السيرافي: "وإنَّما صارت (إنْ) إذا جزمت اقتضت مجزوما بعدها؛ لأنَّها بجزمها ما بعدها يظهر أنَّها تجزم، وجزمها يتعلق بفعلين، فإذا لم يظهر جزمها في الثاني صارت بمنزلة حرف جازم لا يُؤتى بعده بمجزوم"[٣].

ومما ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ التداول النحوي يتعامل مع الأثر الإعرابي على أنَّه في المقام الأوَّل نتيجة لعلاقة إيجابية بين العامل والمعمول، تنتج عنها المعاني النحويّة، كما أنَّ التداول النحوي من جهة أخرى يظهر للأثر الإعرابي تأثيراً على الأحكام النحويّة التفصيليّة، وقد أشرت في أكثر من موضع إلى دور ظهور الحركة الإعرابيّة في ترتيب مواقع أركان الجملة، كما أشير هنا إلى تأثير الأثر الإعرابي لركن من أركان الجملة في أثر إعرابي لركن آخر، وذلك في قاعدتهم التي ينصون عليها في العوامل التي تعمل عملين، في نحو قولهم في باب الشرط: "الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قُرْبه، فلا تعمل في الجواب مع بُعده"[٤]، وقد جوّز الفراء عطف (الصابئون) على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر في قول الحق عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴿٦٩﴾﴾[٥]، لأن اسم (إن) مبني لا يظهر فيه أثر العامل، يقول في نحو قولك: إنيّ وزيدٌ قائمان: "عطف على اسم مكنى عنه، والمكني عنه لا إعراب له، فسهل ذلك فيه، كما سهل في (الذين) إذا عطف عليها (الصابئون)"[٦].

---

(١) هناك مسائل أخرى: كاشتراط البصريين لبناء (غير) الإضافة إلى المبني.
وينظر: الإنصاف ١/٢٨٧.

(٢) شرح المفصل ١/١٠٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/٢٦٥.

(٤) التصريح ٢/٤٠٢.

(٥) سورة المائدة، آية ٦٩.

(٦) معاني القرآن ١/٣١٠.

ومما يجدر الإشارة إليه في ختام الحديث عن أثر نظرية العامل في الاشتراط النحوي:

١- أنَّ جميع أركان العمل النحوي (العامل المعمول الأثر الإعرابي) قد اشترط فيها النظام شروطاً يلزم من عدمها عدم صحة الحكم النحوي. وهذه الشروط بحسب الأحكام التفصيلية في الأبواب النحويّة توجّهت في غالبها إلى العامل والمعمول، ومع ذلك وبالرغم من أنَّ الأثر الإعرابي هو نتيجة لعلاقة العامل والمعمول فإنَّ النظام اشترط في بعض التراكيب شروطاً في هذا الأثر لصحة بعض الأحكام النحويّة، وهذا يؤكد شمولية تفاعلات نظرية العامل، وأنَّ "المعنى النحوي متصلٌ بالموضع والمحل وحركة العوامل، وانعكساتها على المحلاَّت وما يشغلها من مركبات نحويّة، من المفردة إلى المركبات الإسنادّية"(١).

٢- أنَّ التداول النحوي العام لنظرية العامل يؤكد أنَّ النحويين رحمهم الله قد اعتمدوا منهجاً محدداً في التقعيد وذلك بمراعاة الجانب المعنوي والصناعي معاً، فهم لم يُهملوا المطرد من القواعد الصناعيّة التي لا يستقر ولا يتسق نظام التقعيد اللغوي بغير مراعاتها، وقد أشار ابن هشام إلى هذه القواعد في الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي: "أن يراعي المعربُ معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة"(٢)، لكنّهم أدركوا أن غاية اللغات الإنسانية هي المعنى، فبنوا نظريتهم على الإعراب الذي وظيفته "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"(٣)، "ولا يتم التفاهم إلا به"(٤)، وقد وجدناهم يقدّمون مراعاة المعنى على مراعاة الصناعة إذا احتاج التقعيد إلى مفاضلة من هذا النوع، إذْ وظيفة التوفيق بين

---

(١) نظرية العامل ودراسة التراكيب /٥٩، المنصف عاشور. ضمن ندوة "صناعة المعنى وتأويل النص"، كلية الآداب بمنوبة.

(٢) مغني اللبيب /٦٩٨.

(٣) الخصائص ٣٥/١.

(٤) مسائل خلافية للعكبري /١١٢.

العلائق الدلاليّة والعلائق التركيبيّة الصناعيّة عندما تتخالف أصول المعنى وقواعد النحو من أهم وظائف المقعّد للغة، يقول ابن جني: "هذا موضعٌ كان أبو علي رحمه الله يعتاده، ويلم كثيراً به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"(١).

ويقول أيضاً: "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححَّت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذَّ عليك، وإيَّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه؛ ألا تراك تُفسّر نحو قولهم: "ضربتُ زيداً سوطاً"، أنَّ معناه: "ضربتُ زيداً ضربة بسوط"، وهو لا شك كذلك، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف، أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف، ولو ذهبتَ تتأول ضربته سوطاً على أن تقدير إعرابه: ضربة بسوط، كما أنَّ معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله: أمرتُك الخيرَ، وأستغفر اللّه ذنباً، فتحتاج إلى اعتذار من حذف الجر، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك: إنه على حذف المضاف؛ أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط، فهذا لعمري معناه، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف"(٢).

هذا وغيره تصريحٌ من النحويين رحمهم الله بالجنوح إلى المعنى في حالة خاصة، وهي حالة عدم توافق دلالة التركيب مع المعنى الإعرابي الصناعي، لكن ما رأيناه في التحليل العام للشروط النحويّة والمؤثرة في نظرية العمل النحوي بجميع مظاهرها يجعلك على يقين أنَّ النحويين يصدرون من نظرة مقصدية كبرى، وهي أن اللغة لأجل المعنى، ولا ينبغي أن تكون قواعدها بمنأًى عنه ولما كان صلب نظريتهم ربط القاعدة

---

(١) الخصائص ٣/٢٥٥.

(٢) الخصائص ١/٢٨٣.

النحويّة بالمعنى اطمأنوا إلى قولهم: "كل ما صلح به المعنى فهو جيّد، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود"(١).

وإذا كان النحويون قد ربطوا وظائف بعض الشروط بالمحافظة على قواعد صناعيّة اطردت عندهم، فإنَّ ذلك لا يقارن أبداً بكثرة ربطهم الاشتراطات النحويّة بغايات دلاليّة، فلم تكن قواعدهم وضوابطهم "كما اتهمها بعضهم(٢)، قائمة على التمحك والافتراضات البعيدة عن واقع اللغة، مغرقة في التمسك بالتصورات المنطقيّة البحتة، مسرفة في تقديم القواعد المجردة على الأمثلة المستعملة، متناسية أهم عناصر من عناصر اللغة، وهي المعنى، إذ اتُّهم النحاة أنهم في جريهم وراء نظرية العامل أهملوا المعنى وأقاموا نظريتهم على أصول نحويّة مجردة، لا تنظر فيما يفرضه المعنى من قيود، أو فيما يفتحه المعنى من قنوات تتجاوز صرامة القواعد الجامدة"(٣)، بل الأمر ما مرَّ بنا حين قادنا تفكيك وظائف الشروط (المعجمية، والصرفيّة، والتركيبيّة، والدلاليّة المتعددة) إلى أن نؤوب في كل مرّة إلى المقاصد المعنويّة الكامنة وراء اشتراطات النظام، حتى تأكَّد للمتأمل أنّ "جميع ما يمكن أن تُحدّث به عن البنية العاملية أصله المعنى، وجميع ما يمكن أن يُقال عن المعنى، أساسه البنيّة العامليّة؛ ومن ثم يمكن أن تبني حديثك عن الجمع بين العمل والمعنى دون تفريق، ولو رمت الفصل بينهما، لفصلت بين ما لا يقبل الفصل، ولضاعفت بذلك الخسارة أضعافاً"(٤).

٣- نؤكد هنا أنَّ انتماء الشروط النحويّة في نظرية العامل إلى مستويات التحليل اللغوي المختلفة (المعجمي، الصرفي، التركيبي)، وإلى مستويات دلالية مختلفة، وأنَّ التأثير والتأثر بين هذه الشروط وظواهر تركيبيّة متعددة، كظاهرة الرتبة وظاهرة

---

(١) المقتضب ٤/٣١١.

(٢) ينظر: إحياء النحو/ ٣١. إبراهيم مصطفى، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث /٢٣٣ ومابعدها، في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٢٩ ومابعدها، مهدي المخزومي.

(٣) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي /٢٠٣.

(٤) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويّة العربيّة ١/٢٤٩.

الربط وظواهر تأويليّة متنوعة، كالحذف، والحمل على المحل كل ذلك يؤكد خطأ الاعتقاد بأنَّ النحو العربي هو نحو العلامة الإعرابيّة، وأنَّ غاية النحويين هو ضبط آخر الكلمة، وتكلف طرد القواعد لأجلها، فتعدد مظاهر الاشتراط في نظرية العامل دليل على أن النحو العربي هو نحو الربط المقنن بين العلامة الإعرابية وما يجري داخل التركيب من علاقات ودلالات، ومثل هذا القوانين المنظّمة لاتنتج من نظرة شكلية للعلامة الإعرابية بشكل خاص والتركيب بشكل عام، "ولكنّها وردت من مراقبة النحاة للاستعمال العربي، سواء على مستوى الإفراد أو التراكيب، ومن ثم النص بأكمله، وكل من العلامة الإعرابية والعوامل والمعمولات تعد محصلة لإدراك النحاة لكيفية نظم الكلام، ومراقبة وظائف المفردات داخل التراكيب، وعلاقات الوحدات اللغويّة بعضها مع بعضها الآخر، وكيفية تعلّق كل منهما بالآخر"(١).

إنَّ السبب الأكبر الذي أسهم في اتساق قواعد الإعراب مع التفاعلات الكامنة داخل التركيب هو اعتقاد النحويين أن "الإعراب ليس لفظاً، بل معنى يستوجبه تركيب الكلم إلى كلم أخرى هي عواملها، وفق قوانين كليّة"(٢).

---

(١) العربيّة والفكر النحوي /١٨٦ د. ممدوح عبدالرحمن.

(٢) المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة) /٣٢٨ د.عز الدين مجدوب.

الفصل الخامس

أثر نظرية "الأصل والفرع"

في الاشتراط النحوي

الفصل الخامس

أثر نظرية "الأصل والفرع" في الاشتراط النحوي

مدخل:

نظرية "الأصل والفرع" نظرية تشترك في الاعتداد بها كثيرٌ من العلوم والمعارف، ولها تواجدٌ "حتى في علوم الشرائع والديانات"(١)، أمَّا المتأمل في التراث النحوي فلا يكاد يتردد في تجذّر هذه النظرية في درسه، وتغلغلها في كثيرٍ من جوانب التفكير فيه.

ولا أدل على تجذر هذه النظرية في علم النحو العربي من تواجدها منذ مراحله الأولى التي تسبق كتاب سيبويه، فهذا الخليل ينص على أصالة النصب في باب النداء، حيث نقل عنه سيبويه عند حديثه عن نعت المنادى المفرد بالمضاف: "وقال الخليل رحمه الله ـ: كأنَّهم لما أضافوا ردُّوه إلى الأصل، كقولك: إنَّ أمسَك قد مضى"(٢).

بل إنَّ النضج المبكر لهذه النظريّة يمكن استخلاصه من اختصار المبرد لطبيعة العلاقة بين ثنائية الأصل والفرع في النص اللغوي، إذ يقول: "والكلام يكون له أصلٌ ثم يُتسع فيه فيما شاكل أصله"(٣).

---

(١) الإيضاح في علل النحو/١١٣

(٢) الكتاب ٢/١٨٤.

(٣) المقتضب ١/١٨٤.

لقد انطلق النحاة في نظرتهم إلى المادة اللغويّة من فكرة الأصل والفرع إلى حدّ اعتماد هذه الثنائية حتى في تنظيم مصادر التقعيد الأساسيه للغة. يقول ابن السراج: "فالأصل ما سمع عن العرب، وإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجئ فيه إلى القياس"(١).

إنَّها نظرية تحافظ على الأصول التي تبنى عليها الأحكام النحويّة، إذ الأصل "أول يُبنى عليه ثانٍ"(٢)، وتعدُّ ما خرج عن هذه الأصول من قبيل التفريع والبناء لا على سبيل خرق القاعدة الأصليّة والتعارض معها، إذ الفرع "ثانٍ يُبنى على أوَّل"(٣)، وقد نص على كنه هذا المفهوم الزجاجي بقوله: "لأنَّ الشيء قد يكون له أصلٌ مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب.."(٤)، فبين الأصول والعدول عنها إلى الفروع علل واعتبارات محددة جمعها الباحثون من أبواب النحو المتفرقة(٥)، وتلمسوا معاييرها(٦)، ويكاد يستقر أمر الأصالة عندهم في: أصل الوضع، وأصل القاعدة، وأصل القياس، وأصل الباب، وأصل الاستحقاق، والأصل بمعنى الأولوية والتمكن، والأصل التاريخي. وكل هذه الاعتبارات تنضوي في منهج ارتضاه النحويون لبناء النظام النحوي، يقوم على "رد كل مجموعة متجانسة إلى شيء واحد، فالنحو يرد إلى شيء واحد، وهو نصوص الاحتجاج، والأحكام التفصيليّة ترد إلى شيء واحد وهو القاعدة العامة للباب، والأدوات المتعددة ترد إلى أداة واحدة هي أم الباب، وهكذا تكون نظرية (الأصل والفرع) منهجاً في رد الظواهر المتجانسة إلى شيء واحد، مع ما يستدعيه هذا الرد من تأويل، أو تقدير، أو حذف، أو تعليل، أو توسُّع، أو ظهور، أو إضمار، فكأنَّ هذه الأساليب روابط تربط بين الأصل والفرع، ليغدو النحو العربي

(١) الأصول ١/١٠.
(٢) الحدود للرماني /٧٣.
(٣) المرجع السابق.
(٤) الإيضاح في علل النحو /٥١.
(٥) ينظر: الأصالة والفرعية في النحو العربي/٩ وما بعدها د. يسريه محمد إبراهيم حسن.
(٦) ينظر: الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب/٩٩ وما بعدها د. منتظر حسن علي.

منظومةً متجانسةً من القواعد لا أمت فيها ولا اعوجاج"[١].

أما نظرية "الأصل والفرع" في الدرس النحوي الحديث فهي مثار جدلٍ واسع بين من يرون المنهج الوصفي الصرف للغة فهم "يرون في ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم"[٢]، وبين أصحاب المنهج التحويلي الذي أعاد أهمية ما اكتشفه نحاة العربيّة في هذه النظريّة، فهو يرى "أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم "البنية العميقة" وتحولها إلى "بنية السطح"[٣].

وبالرغم من هذا الاختلاف، فإنَّ مما لا يسع الباحثين إنكاره هو أن نظرية "الأصل والفرع" متعلقة أشد التعلق بعلم النحو العربي، حتى أصبح من المستحيل بمكان انسلاخ قواعد النحو من هذه النظريّة، وأزعم أنَّ نظام الاشتراط النحوي يمكن أن يُسهم في إيضاح كيف "استطاع الفكر النحوي من خلال هذه" الثنائية أن يحقق قدراً كبيراً من الملاءمة بين "الجهاز النظري" الذي وضعه و "استعمال المتكلمين" للغة، كما مكّنهم في دقة مذهلة من الحصر والاستيعاب والتقسيم والتبويب لكل ظواهر اللغة"[٤].

---

(١) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي /١٣ د. حسن خميس الملح.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث /١٤٤ د. عبده الراجحي.

وينظر: العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى/٣٩ وما بعدها د. عبدالفتاح الفرجاوي.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث /١٤٤.

(٤) ضوابط الفكر النحوي ١٩٧/٢.

المبحث الأوَّل

الاشتراط في الأصل.

لقد جرّد النحويون في وصف اللغة وتقعيدها أصولاً متعددة المظاهر، وقد جعلوا غيرها فرعاً عنها، ويمكننا حصر اعتبارات الأصالة على النحو الآتي:

١- **أصل الوضع**، ويكون في المفردات والتراكيب، كقولهم بأن أصل الوضع في المفردات الجمود، لا الاشتقاق؛ لأن الجوامد "ليس قبلها ما تكون فرعاً له، ومشتقة منه"[(١)]، وكقولهم بأن أصل الوضع في التراكيب الإسناديّة هو الذكر، قال سيبويه: "اعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[(٢)].

٢- **أصل القياس**، كقولهم بأنَّ الفعل أصل القياس في العمل[(٣)].

٣- **أصل القاعدة**، كقولهم بأنَّ الأصل في الحال التنكير[(٤)].

٤- **أصل الباب**، كقول سيبويه في همزة الاستفهام: "وذلك لأنَّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره"[(٥)].

---

(١) الخصائص ٣٧/٢.

(٢) الكتاب ٢٤/١.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٢٣٨/٢.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد ١٦٩/٦.

(٥) الكتاب ٩٩/١.

٥- **أصل الاستحقاق** كقولهم: "المستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل"(١).

٦- **أصل الأولوية والتمكن**، كقول سيبويه: "الأسماء هي الأوَّل وهي أشدُّ تمكناً"(٢)، قال ابن جني: "وإنَّما يعني القوم بقولهم: "إنَّ الاسم أسبق من الفعل: أنَّه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان"(٣).

٧- **الأصل التاريخي**، كقول الخليل بأنَّ (لن) أصلها من (لا) و(أنْ)، فحذفت الهمزة للتخفيف، فالتقى ساكنان فحذفت الألف(٤).

إنَّ تجريد مثل هذه الأصول استدعى من النحويين وضع ضوابط تحفظ هذه الأصول، وقد نصوا على الآتي:

- "كل ما وافق الأصل يجوز، وما خالفه لغير وجه يُمنع، إذ مخالفة الأصول لا تجوز"(٥).

- "لا يسوغ العدول عن الأصل ما وجد عنه مندوحة"(٦).

- "الأَوْلى أن يؤتى بالشيء على أصله ما أمكن"(٧).

- "الحكم الذي يردُّ إلى الأصل أولى"(٨).

إنَّ ما أريد الإشارة إليه هو أنَّ كل هذه الأصول النحويّة لها أصلٌ تقعيدي ملحوظ في نظام الاشتراط النحوي، وهو أنَّ هذه الأصول لا يُشترط لتحققها شروطاً خاصَّة،

---

(١) الإيضاح للزجاجي /٧٧.
(٢) الكتاب ١/٢٠.
(٣) الخصائص٢/٣٠.
(٤) ينظر: الكتاب ٣/٥.
(٥) الإنصاف ١/١٨٥.
(٦) أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٨.
(٧) البسيط ٢/١٠٢٦.
(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٦٦.

إنَّما الاشتراط في الفروع الناتجة عنها، لذا فالعدول عن الأصل هو مظنة الاشتراط في النظام النحوي.

فالذكر أصل في أركان الجملة، فلا يُشترط له شروطٌ لكنَّما الاشتراط في العدول إلى الحذف، إذ "الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف، ولا يحذف شيء إلا أنه مفهوم معلومٌ حتى كأنه ثبت"[١]؛ لأنَّ "العرب يرغبون في أن يبقى في الكلام المغيَّر ما يدل على الأصل"[٢].

كما أنَّ "الأصل الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير"[٣]، ولايعدل عنها إلا بشرط أمن اللبس وعدم حدوث خطأ تركيبي[٤]، وما ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ أصل الرتبة قد يمتنع تحققه في بعض التراكيب لمانع يعرض، كامتناع أصل ترتيب الجملة الفعليّة لوجوب تصدُّر المفعول في نحو قول الحق عز وجل ـ: ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴿٨١﴾﴾[٥]، لأنه مما له الصدارة[٦]، فعدم تحقق الأصل في الحقيقة إنَّما هو لوجود مانع، لكنَّهم يتجوَّزون ويعدون "عدم المانع" شرطاً عدمياً[٧]، فيُقال: يُشترط لمجيء ترتيب الإسناد الفعلي على الأصل ألا يكون المفعول مما له الصدارة؛ لأنّ عدم المانع والشرط يشتركان في أصل الحقيقة، إذْ يلزم من عدمهما العدم، ولا يلزم من وجودهما وجودٌ.

وقصارى القول أنَّ الأصول النحويّة ليست محلاً للاشتراط، وأنَّ العدول عن الأصل هو المولّد الأكبر للشروط في النظام النحوي، ويمكن تأمَّل ذلك في تفرقة الدماميني

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/١.
(٢) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ٣٧٩/٢.
(٣) الأصول /١٣٨ د. تمام حسان.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٧، الارتشاف ١٣٤٨/٣.
(٥) سورة الأحقاف، آية ٨١.
(٦) ينظر: أوشح المسالك ١٣٣/٢.
(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج١/٤٧٠.

بين الوصف بـ (إلا) المشروط فيه تقدير صلاحية دخولها في المحل الصالح للاستثناء والوصف بـ (ليس) و(لايكون) غير المشروط فيه ذلك الشرط نحو: أتتني امرأةٌ ليست هنداً، إذْ يقول: "والفرق بين هذا وبين الوصف بـ (إلاَّ) على تقدير صحة اشتراط صلاحية دخولها في المحل الصالح للاستثناء أنَّ أصل (إلا) أن تكون للاستثناء، والوصف بها خلاف القياس، فإذا أخرجوها عن أصلها من الاستثناء إلى الوصف اشترطوا بقاء ما يصح في الصورة كونه مستثنى منه؛ لئلا يبعدوا عن الأصل من كل وجه[١].

وأمَّا (ليس) و(لايكون) فجملتان خبريتان مشتملتان على ضمير يرجع إلى نكرة قبلهما، وأصل ذلك أن يكون وصفاً بنفسه لا بالحمل على غيره، فلا يُشترط له أمرٌ آخر"[٢]، وكأنَّ "الاشتراط يجعل القاعدة فرعيّة معدولاً بها عن الأصل"[٣].

التفاعل بين الأصالة والفرعيّة، وأثره على الاشتراط.

قررنا آنفاً بأنَّ الأصول ليست محلاً للاشتراط في النظام النحوي، لكن ذلك لا يعني عدم تأثير الأصل النحوي في نشوء الاشتراط، فإنَّ التأمل في تأثير التفاعل بين الأصل والفرع على الحكم النحوي يرشدنا إلى أن اعتبار الأصالة في الشيء يكون سبباً دافعاً لنشوء فرعٍ جديدٍ من جهة أخرى، فإذا نشأ هذا الفرع نشأت معه شروطه.

وهذا ما يُلاحظ جليّاً فيما يُسمىَّ بـ "أم الباب"، و"أصل الباب" يقول المبرد: "كل باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل، لاجتماعهما في المعنى"[٤].

والمراد بهذا الأصل عند النحويين هي: الأدوات التي لها الصدارة في أبوابها

(١) يطَّرد في حروف المعاني الاشتراط للمعاني الفرعيّة لتلك الحروف، فـ (لا) مثلاً تنفي بلا شروط، لكنها إذا خرجت لمعنى العطف اشتُرط لها. ينظر: الجني الداني /٢٩٤.

(٢) تعليق الفرائد ١٢٣/٦.

(٣) التراث اللغوي العربي "نظريّة نقديّة" ٤٣٥/١.د.تمام حسان. ضمن (مقالات في اللغة والأدب).

(٤) المقتضب ٤٦/٢.

لتفردها بخصائص استعمالية، ككثرة التصرف، وملازمة معنى الباب لهما، ونحو ذلك[١].

يقول سيبويه في علة تفرد همزة الاستفهام ببعض الاستعمالات: "وذلك لأنَّها حرف الاستفهام الذي لايزول عنه غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره"[٢]، ويقول ابن يعيش: "فالهمزة أم الباب والغالبة عليه، وهي أعم تصرفاً في بابها من أختها هل"[٣].

فأصل الباب لبعض الألفاظ يسّوغ لها الخروج عن أصل بعض أحكامها التركيبيّة التي يلتزم بها بقية أخواتها في بابها، وذلك لأنَّ من قواعدهم:

- أنَّ "أم الباب" يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها[٤].
- وأنَّ "أم الباب" تتصرف فيها العرب تصرّفا ليس لغيرها[٥].

فإذا دفعت الأصالة هذه الأدوات لبعض التراكيب الفرعيّة حلّت الشروط النحويّة المصححة للتركيب؛ لأن "كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه"[٦].

فـ (كان) أمُّ باب الأفعال الناسخة[٧]، يقول ابن جمعة (٦٩٦هـ): "لأنَّه يعبر بها عن كل زمان حدث، ولا تخص وقتاً دون غيره، بخلاف سائر أخواتها كما تقدَّم، ولأنَّها أكثر تصرُّفاً، ولذلك كثرت أقسامها"[٨]، فلَّما استعملت زائدة استعمالاً فرعيّاً، "لأنَّ الزيادة

(١) ينظر: ظاهرة الأمَّات في النحو العربي/١٣٩ سلمان القضاة، ضمن حوليات الجامعة التونسيّة. العدد٣٦.

(٢) الكتاب ١/٩٩.

(٣) شرح المفصل ٨/١٥١.

(٤) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢/٦٣٣.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٧١.

(٦) الإنصاف ٢/٧١٣.

(٧) ينظر: المقتصد ١/٣٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٩.

(٨) شرح ألفية ابن معط ٢/٨٦٤.

خلاف الأصل"(١)، اشترط النظام لها شرطين، قال ابن جمعة: "أحدهما أن تكون بلفظ الماضي لاشتراكها في البناء، وأصل الزيادة للحرف، وثانيهما: أن لا تكون أول الكلام؛ لأن التقدم يدل على العناية، والزيادة تدل على عدمها فتنافيا"(٢).

ومن شواهد تأثير أصالة الباب ما ذكره النحويون في (إنْ) الشرطيّة، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ (إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قِبل أنني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن، فيكُنَّ استفهاماً، ومنها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبداً لاتفارق المجازاة"(٣)، وقال المبرد: "إنَّما قلنا: (إنْ) أصل الجزاء؛ لأنك تجازي بها كل ضربٍ منه، تقول: إن تأتني آتك، وإنْ تركبْ حماراً أركبْه، ثم تصرفها منه في كل شيء، وليس كذلك سائر إخواتها"(٤)، يعني أن الشرط يعم بها ما كان عينا أو زماناً أو مكاناً، وتأتي للعاقل وغير العاقل، بخلاف (مَنْ) و(ما).

فهذه الأصالة فتحت لها باب الاتساع من دون أخواتها، أو كما يقول ابن أبي الربيع: "لأنَّها لا معنى لها إلا ذلك، فاتسع فيها لذلك"(٥)، وأُحلَّت لها استعمالات فرعيّة مشروطة، ومنها:

١- أن يليها الاسم على إضمار فعل قبله يفسره ما بعد الاسم، نحو قول الحق عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴿٦﴾﴾(٦)، وقد اشترطوا في الفعل أن يكون ماضياً أو مجزوماً بـ (لم)، ويعلل سيبويه اختصاص الحكم بـ (إنْ) بقوله: "لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إنْ

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦١.
(٢) شرح ألفية ابن معط ٢/٨٦٥.
(٣) الكتاب ٣/٦٣.
(٤) المقتضب ٢/٤٩.
(٥) البسيط ٢/٦٤٢.
(٦) سورة التوبة، آية ٦.

خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌّ وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام؛لأنها ليست كـ (إنْ)"[١].

- ويقول الفراء: "وذلك سهلٌ في (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنَّها شرط وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب"[٢].

- ومن العدول المشروط في (إنْ) لأصالتها جواز حذف الفعلين بعدها إذا دل عليهما دليل، يقول ابن يعيش: "وقد يقتصر عليها ويوقف عندها، نحو قولك: صلّ خلف فلانٍ وإنْ، أي وإن كان فاسقاً، ولا يكون مثل ذلك في غيرها مما يُجازى به"[٣]، وقال ابن مالك في هذا الحذف: "وهذا مما يدل على أصالتها في باب المجازاة"[٤].

---

(١) الكتاب ٣/١١٢.

(٢) معاني القرآن ١/٤٢٢.

(٣) شرح المفصل ٨/١٥٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٠.

المبحث الثاني

الاشتراط في الفرع.

العلاقة الوثيقة التي لا تكاد تنفصل بين ثنائية الأصل والفرع والشروط النحويّة إنَّما تنجم من اتصال ذلك بأهم خصائص الشرط في النظام النحوي وهي خاصية تنظيم وتسويغ العدول عن الأصل.

وقد أشرنا سابقاً إلى أنَّ الجانب التنظيمي لظاهرة العدول في التقعيد النحوي يعدُّ من مؤشرات مواءمة التقعيد اللغوي لطبيعة اللغات الإنسانيّة القائمة على التحول والتفنن، وقد قال ابن جني في هذه الحقيقة اللغوية: "كلام العرب كثير الانحرافات، ولطيف المقاصد والجهات، وأعذب ما فيه تلفُّته وتثنّيه"(١).

وتتجسد خاصية تسويغ العدول عن الأصل في الشروط النحويّة من خلال الوظائف الآتية:

<u>الوظيفة الأولى- تقوية الفرع:</u>

من المسلّمات المقررة في التحليل النحوي أنّ الفرع أضعف من الأصل، لذا جاء في قوانينهم:

---

(١) المحتسب ٢/٨٦.

- "لا يكون الفرع أقوى من الأصل"[١].

- "الفرع أحط رتبة من الأصل"[٢].

وهذا هو أصل احتياج الفرع لتقوية الشروط له، وخيرُ ما يُجلّى هذه الوظيفة هي ثنائية الأصالة والفرعيّة في العوامل، فالتحليل النحوي مليء بالشروط التي تقوي الفرع.

يقول ابن عصفور: "العمل أصلٌ في الأفعال فرعٌ في الأسماء والحروف، بدليل أنَّ الأفعال كلَّها عاملة، وأمَّا الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلاَّ ما أشبه الأفعال، فدلَّ ذلك على أنَّ العمل كحق للأصالة إنَّما هو للفعل، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها"[٣].

وقد ربط النحويون بين العمل بعدم الأصالة والتقييد بالشروط، قال ابن إياز (٦٨١هـ) في (لا) النافية للجنس: "ولما كانت مشبهة بـ (إنَّ) وجب أن تنحط عنها، فلذلك اشترط في إعمالها شروط"[٤]، ويقول ابن أبي الربيع في إعمال (ما) عمل (ليس): "ثم إنَّ (ما) لما كانت في الدرجة الثالثة؛ لأنَّها مشبهة بـ (ليس)، و(ليس) مشبّهة بالفعل المتعدي، جعلوا عملها مقيَّداً، فلم تعمل عندهم إلا بشروط ثلاثة:

أحدها- أن يكون الخبر مؤخراً.

الثاني- أن يكون الخبر منفياً.

الثالث- ألا يقع بعدما (إنْ)، و(إنْ) تكفُّها عن العمل، كما تكفُّ (ما) (إنْ) عن العمل"[٥].

وقد عنى النحويون برصد القيود التركيبيّة في العوامل ومعمولاتها التي تزيد بازدياد

(١) الإنصاف ٢/٥٦٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٢.

(٤) المحصول في شرح الفصول ١/٦٠٠.

(٥) الكافي ٢/٨٠٠.

درجة فرعيّة العامل، وبُعد شبهه عن العامل المحمول عليه.

يقول أبو علي الفارسي: "ألا ترى: أنَّ هذه الفروع العوامل لم يُتسع فيها اتساعهم في الأصول، فلم يُتسَّع في اسم الفاعل الاتساع الذي في نفس الفعل، ولا في المشبهة باسم الفاعل اتساع اسم الفاعل"[١]، فاسم الفاعل المجرد لا يعمل إلا بشروط، في مقدمتها الاعتماد، "لأنَّه فرعٌ عن الفعل في العمل، والقاعدة: حطُّ الفروع عن رتب الأصول، فاشتراط اعتماده على أحد الأمور الستة ليقوى بذلك على العمل"[٢].

وأضعف من اسم الفاعل في العمل الصفة المشبهة، لأنها فرعٌ عن فرعٍ، فازدادت قيودها في العمل، ومن ذلك قول ابن مالك: "ولاتعمل الصفة المشبهةً في أجنبي محضٍ، ولا تؤخر عن منصوبها"[٣].

و(أفعل) التفضيل أضعف من الصفة المشبهة في العمل، لذا زادت قيود العمل فيه، يقول سيبويه: "ولا يعمل إلا في نكرة، كما أنه لايكون إلا نكرة، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة، فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجهاً واحداً"[٤].

ولو تأملت في طريقة تقوية العوامل الفرعيّة بالشروط لوجدت أنَّ غالبها يرتكز على أمرين:

الأوَّل- تقوية أوجه الشبه بين الأصل والفرع، على حدّ قول ابن فلاح في شروط إجراء القول مجرى الظن: "وإنما اشترُطت هذه الشرائط ليتحقق شبهه بالظنّ"[٥].

وأهم مظاهر هذه التقويّة هي المحافظة على أوجه الشبه الرئيسة التي من أجلها حُمل الفرع على الأصل، ولذلك اتفقت الحروف المشبَّهات بـ (ليس) على شرط عدم انتقاض النفي؛ لأنه الأصل في المشابهة بينها وبين (ليس). يقول سيبويه: "وتقول

(١) البغداديات /٥٩٥.
(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦.
(٣) التسهيل /١٤١.
(٤) الكتاب ١/٢٠٣.
(٥) المغني ٣/٣٣٦ ت: (السعدي).

ما زيدٌ إلا منطلقٌ تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله عز وجل ـ: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ⁽¹⁵⁾﴾[١]، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس)...فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر"[٢].

الثاني- استعمال الأحوال الأصليّة في تراكيب العوامل الفرعيّة؛ لأن توالي الفروع على التركيب أضعف من توالي الأصول عليه، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن مالك في حديثه عن عمل (ما) المشبهة بـ (ليس)، إذ يقول: "ولمَّا كان عمل (ما) استحسانياً لا قياسيّاً اشترط فيه تأخير الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوها من مقارنة (إنْ)؛ لأنَّ كل واحد من هذه الأربعة حال أصلي، فالبقاء عليه تقوية، والتخلي عنها أو عن بعضها توهين"[٣]، ولذلك تجدهم يُفسّرون منع بعض التراكيب بمانع الجمع بين فرعين[٤].

والحقيقة أنَّ استعمال الأحوال الأصليّة مع تراكيب العوامل الفرعيّة فيه تقوية للمعنى، إذ هي بها أوضح وأدلُّ على المشابهة بمعاني العوامل الأصليّة.

وفي مقام الحديث عن تقوية الفرع في العوامل تجدر الإشارة إلى أنَّ الشروط النحويّة تقوم بنفس هذه الوظيفة في الركن الثاني من أركان نظرية العمل الإعرابي، وهو المعمول.

ففي اشتراطهم لنصب المفعول لأجله الاتحاد مع العامل في الزمن والفاعل تقويةٌ لإفادة التعليل بغير حرف الجر، إذ الأصل إفادة التعليل به[٥]، يقول ابن الحاجب: "إنما اشترط ذلك ليقوّي معنى التعليل فيصح حذف الحرف الدال عليه، فوزانه وزان الظرف باعتبار حذف (في)، فشرطه أن يكون اسماً ظاهراً ليقوى أمر الظرفية فيصحَّ

(١) سورة يّس، آية ١٥.

(٢) الكتاب ٥٩/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٦٩/١.

(٤) ينظر: المغني لابن فلاح ١٠٦/٣.

(٥) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٤٦٨/١.

حذف (في)، ووجه قوة التعليل عند وجود الشرائط أنَّها الغالب في التعليلات، فكما أنَّ فيها تنبيهاً على التعليل، فصح حذف اللام لما فيها من القوة، فإذا فات شيءٌ من هذا ضعُفت دلالة التعليل، فاحتيج إلى حرف التعليل"[١].

وكذلك الحال في سنِّ الشروط التي تجعل الأحوال الفرعيّة في المعمولات قريبة الشبه بالأصول في التراكيب التي حلَّت الجملة فيها محل المفرد وهو الأصل، يقول أبو علي الفارسي: "العامل في المفرد لا يعمل في لفظ الجمل"[٢]، ويقول ابن أبي الربيع: "الجمل ليست محلاً للإعراب، وإنما محل الإعراب المفردات"[٣]، فاشتراط الرابط في جملة الحال والصفة إنّما ليكون شبيهاً بالمفرد الذي يرتبط بصاحبه مباشرةً، يقول ابن الخشَّاب: "واعلم أن أصل الجملة الاستقلال بنفسها، والمفرد ليس كذلك إلا أنَّها قد تقع موقعه في بعض الاستعمال فتكون كغير المستقل، ويُحكم عليها بإعراب في موضعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه"[٤].

ولا يقتصر ذلك على ما كان له محل إعرابي، فقد اشترط الرابط في جملة الصلة كذلك؛ لأنَّها حلّت محل المفرد وإن لم يكن لها موقع إعرابي، ولذلك أشار ابن يعيش إلى أنَّ غرض الموصول في نحو: جاء محمدٌ الذي أكرمته، هو وصف المعرفة بالجملة النكرة، وهذا يتحقق بواسطة الجملة الموصولة التي تحل محل المفرد، قال ابن يعيش: "ولو لا أنَّ الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة؛ لأنَّ ما يعرف لا يُستفاد، فلمَّا كانت تجري أوصافاً على النكرات لتنكرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك، فلم يسغ أن تقول: مررتُ بزيدٍ أبوه كريمٌ وأنت تريد النعت لـ (زيد)؛ لأنه قد ثبت أنّ الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة، ولم يكن إدخال لام التعريف على الجملة، لأنَّ هذه اللام من خواص الأسماء، والجملة لاتختص بالأسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩١/١.
(٢) كتاب الشعر ٤٢٨/٢.
(٣) البسيط ٥٤١/١.
(٤) المرتجل /٣٤٠.

فجاءوا حينئذ بـ (الذي) متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل"(١).

ومهما يكن من أمر فإنَّ تقوية الأصل هي وظيفة من الوظائف الأساسيّة للاشتراط النحوي، فثمة كثيرٌ من الأحكام النحويّة "جاز مساواة الفرع للأصل في اللفظ مع انحطاطه عنه بشرائط أُخَر"(٢).

الوظيفة الثانية- التحقق من حصول فائدةٍ:

هذه الوظيفة الاشتراطيّة في الفروع يمكن بيانها عن طريق أحد مظاهر ثنائية الأصل والفرع، وهو ما يسمى بـ "أصل القاعدة"، ويقصد منه القواعد والأسس الرئيسة التي تبنى عليهما الأبواب النحويّة، وهي تسبق القيود والتفريعات في الباب النحوي.

وهذا الأصل بطبيعته عند النحاة "أصلٌ مرنٌ يتلاءم مع الظاهرة النحويّة، إذ قد يجوز الخروج عليه بقيود خاصة ترد حال الخروج إليه....

إنَّ القيود التي تتبع أصل القاعدة تسهم في إبقاء الاستعمالات المختلفة لهذا الأصل دائرة في فلكه، فلا تتيه بعيداً عنه فيضطرب النظام النحوي"(٣).

ومن أهم هذه القيود هو قيد تحقق فائدة ما من مخالفة الأصل، سواء كانت هذه الفائدة دلاليّة وهو الأكثر، أو لفظية تركيبيّة، وقد نص غير واحدٍ من النحويين على هذا الشرط باعتباره ضابطاً رئيساً لمخالفة الأصول، ومن ذلك الآتي:

- "من المحال ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة"(٤).

- "كل ما وافق الأصل يجوز وما خالفه لغير وجه يُمنع، إذ مخالفة الأصول لا تجوز"(٥).

(١) شرح المفصل ١٤١/٣.
(٢) المغني لابن فلاح ١٤٤/٣. ت (السعدي).
(٣) نظرية الأصل والفرع/٩٢.
(٤) المقتصد ٤٤٥/١.
(٥) الإنصاف ١٨٥/١.

- "ولايعدل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى"[١].

- "البعد عن الأصول لغير علة من معنى أو مقتضٍ شذوذٌ وندرة لا يُقاس عليها ولا يلتفت إليها"[٢].

ومن الأصول الكثيرة التي جردها النحويون ما يأتي:

الأصل هو الابتداء بالمعرفة؛ لأنَّ الخبر حكم ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته، غير أنَّ النظام يجوّز العدول عن هذا الأصل بشرط الإفادة، ولذلك قيدوا الابتداء بالنكرة بأسباب مجوِّزةٍ متعددة (المسوغات). وقد قال ابن السراج: "وإنَّما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز"[٣].

الأصل أن لا يخبر في العربية بالمصدر عن الذات، ولا بالذات عن المصدر، غير أنه يمكن العدول عن هذا الأصل لفائدة، قال ابن جني: "نحو قولك: هذا رجلٌ دَنَفٌ وقوم رِضا، ورجل عَدْلٌ. فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: رجل دنِفٌ وقومٌ مرضيّون، ورجلٌ عادلٌ هذا هو الأصل، وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي. أما الصناعي فليزيدك أُنساً بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر في نحو قولك: أقائماً والناسُ قعود، أي تقوم قياماً والناس قعود ونحو ذلك.

وأمَّا المعنوي فلأنَّه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل. وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه"[٤].

علاقة أصل القاعدة بالشرط النحوي:

أهم ما ينبغي إبرازه عند الحديث عن أصل القاعدة هي طبيعة العلاقة بين أصل

---

(١) البسيط ٢/١٠٠٢.

(٢) فيض نشر الانشراح ١/٣٤٤.

(٣) الأصول ١/٥٩.

(٤) الخصائص ٣/٢٥٩.

القاعدة النحويّة والشروط النحويّة. ويمكن اختصارها في أمرين:

الأمر الأوَّل- ما أشرنا إليه من أنَّ العدول عن أصل القاعدة عدولٌ مشروطٌ ومقَيَّد، وأنَّ جزءًا كبيراً من الشروط النحويّة ناجمة من وظيفة تنظيم الشرط النحوي لظاهرة العدول عن الأصل في العربيّة.

الأمر الثاني- أنَّ أصول القواعد التي تبنى عليها الأبواب النحويّة تنقسم قسمين:

١- أصولٌ جائزة، كأصل[١] تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، فهذا الأصلُ في حقيقته حكمٌ نحويٌّ جائز، وهذا النوع من الأصول يجوز العدول عنها باطراد، لأغراض دلالية وتركيبيّة، وقد نصَّ ابن مالك على كثيرٍ من هذه الأصول، ومن ذلك قوله:

والأصلُ في الكلام تأخيرُ الخبرْ وجائزٌ تقديمُه إذْ لا ضَررْ[٢]

والأصل في الفاعل أن يَّتصلا والأصلُ في المفعول أنْ ينفصلا

وقد يُجاءُ بخلاف الأصل وقد يجي المفعولُ قبل الفِعْلِ[٣]

٢- أصولٌ واجبة، وتنقسم قسمين:

أ) أحكام واجبة لا يُعدل عنها إلى غيرها، كوجوب تقديم اسم (إنَّ) على خبرها غير الظرف في نحو: إنَّ زيداً قائمٌ [٤].

ب) أحكام واجبةٌ يُعدل عنها إلى غيرها عدولاً مطِّرداً ومشروطاً، لأغراض دلاليّة، كإرادة العموم أو الخصوص ونحوها، أو تركيبيّة، كرفع القبح ونحوه، وذلك كأصل[٥] الابتداء بالمعرفة فهو واجبٌ نحوي، إذْ لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا بشرط الإفادة التي تحققه الأسباب المجوّزة (المسوغات)، ولا يُعدَّ التعريف شرطاً يتوقف عليه تحقيق الابتداء؛ لأنه لا يلزم من عدمه عدم الابتداء، فالابتداء حاصلٌ بالنكرة في حال الإفادة.

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد /٤٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٣٦٥.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٩٦.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/٤٣٤.

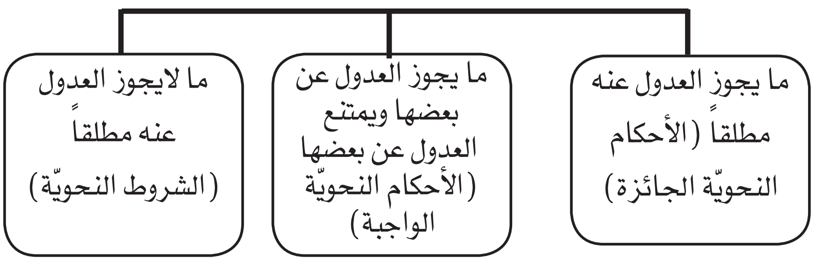
(٥) ينظر: تسهيل الفوائد/٤٦.

ويقاس عليه أصل تعريف صاحب الحال، إذ هو حكم واجب، لكن يجوز العدول عنه بمسوغات[١].

ومن ذلك أنَّ الأصل في التوابع مطابقتها للمتبوعات في أحكام معينة، كمطابقة النعت الحقيقي للمنعوت في التذكير وفروعه، والإفراد وفروعه، وقد جاز العدول عن هذا الحكم الواجب في مواضع، كالنعت بـ (أفعل) التفضيل وبعده (مِن) الجارّة، أو كان مضافاً إلى نكرة، فإنه يلزم الإفراد والتذكير[٢]، نحو مررتُ برجلٍ أفضَل من زيدٍ، وبامرأتين أفضَل منْ سعاد.

والنتيجة التي نطمئن إليها بعد سبر واختبار لشروط النحويين المتعددة والمتنوعة في النظام النحوي هي أنَّ الشروط النحويّة تتميّز عن الأحكام النحويّة بأنَّها هي الأحكام النحويّة الواجبة الوحيدة التي لا يصح العدول عنها في النظام النحوي، بل المطِّرد في كلام النحويين هو ردُّ ما ظاهره العدول عن الشرط إلى أصله عن طريق "التأويل"، ولذلك لا تجد عدولاً مطرداً عن أصل الشروط النحويّة، فلا عدول عن شروط التقديم والتأخير، ولا عن شروط الحذف، ولا عن شروط الإعمال، ولا عن شروط الربط، ولا عن شروط تحقيق الوظائف النحويّة كالجمود والاشتقاق، وهذا يؤدي بنا إلى القول بأنَّ الشرط النحوي الذي يلزم من عدمه عدم الحكم أقوى وأوجب في التقعيد من الواجب النحوي المحض، إذ الواجب النحوي يُعدل عنه، والشرط النحوي لا يُعدل عنه ولا يتخلّف.

أصول الأحكام النحويّة وظاهرة العدول



(١) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٣٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٨.

ومن نماذج موقف النحويين المتمثل في عدم جواز العدول عن الشرط تأويلهم لأصل[١] اشتراط التنكير في الحال، يقول ابن عصفور: "ويشترط في الحال المبينة أن تكون نكرة أو في حكمها... فمثال مجيئها نكرة: جاء زيدٌ ضاحكاً، ومثال مجيئها في حكم النكرة: أرسلها العراكَ، وطلبتُه جَهدي، وكلمتُه فاه إلى فيَّ، وأمثال ذلك مما يحفظ ولا يُقَاس عليه.

وإنما كانت هذه في تقدير النكرة؛ لأنَّها ليست بالحال في الحقيقة، وإنما هي قائمة مقامها، ألا ترى أنَّ الحال في الأصل إنما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة، وأنَّ الأصل: كلمتُه جاعلاً فاه إلى فيَّ، وأرسلها معتركةً العراك، وطلبته مجتهداً جَهدي، و(جاعل) و(معتركة) و(مجتهداً) أسماء نكرة، لكن لَّما حذفناها وأقمنا هذه المعمولات مقامَها أعربناها بإعرابها، ولذلك لا يجوز عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه، فلا تقول: قام زيدٌ الضاحكُ خلافاً ليونس"[٢].

ويقول العكبري: "وقد جاءت في باب الحال أشياء تخالف ما أَصَّلنا رُدَّت بـ"التأويل" إلى هذه الأصول، فمن ذلك وقوع الحال معرفة، كقولهم: فأرسلها العراكَ، التقدير: فأرسلها معتركةً"[٣].

ومن نماذج عدم قبول العدول عن الشروط النحويّة تأويلهم للمواضع التي يُشترط فيها الربط، فإن لم يكن الرابط ملفوظاً قدروه تقديراً يقبله المعنى، ليبقى الشرط مطرداً، ففي قول الحق عز وجل ـ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴿٤٨﴾﴾[٤]، قدّروا ضميراً رابطاً في جملة النعت[٥]، والتقدير: لا تجزي فيه.

وفي جملة الخبر التي ليست هي المبتدأ في المعنى نحو: السمن منوَان بدرهم

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٧/١.

(٢) شرح الجمل ٣٣٦/١.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٦/١.

(٤) سورة البقرة، آية ٤٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٨٧/١، الإيضاح العضدي /١٥١، شرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/٣.

قدرّوا الرابط: منوان منه[١]، وهذا الالتزام بالتأويل هو ما نعنيه بقولنا: إنَّ الشرط النحوي واجبٌ لا يُعدل عنه في النظام النحوي.

ومما يدل على ذلك في الظاهرة الواحدة: أنَّ النظام يقبل العدول عن حكم المطابقة الواجب بين النعت ومتبوعه في مثل قول سيبويه: "كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون: رجالٌ خمسةٌ وخمسةٌ اسمٌ مؤنث وصف به المذكر"[٢]، لكنَّ النظام لا يقبل العدول عن المطابقة الاشتراطية، بل يُحمل التركيب الذي ظاهره مخالفة المطابقة على المطابقة المشروطة لصحة حكم آخر فلا يُعدل عنها، ومن ذلك اشتراطهم المطابقة لحذف العائد المجرور بالحرف من جملة الصلة أن يتحد جار الموصول أو موصوفه أو المضاف للموصول مع الجار للعائد لفظاً ومعنى[٣]، ومتعلَّق الجار كذلك، نحو قول الحق عز وجل : ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ٣٣﴾[٤]، يقول أبو حيَّان: "فأما قوله ـ : ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ٩٤﴾[٥] فلا ينبغي أن يُقدَّر بما تؤمرُ به، لئلا يختلف المتعلَّق، ولكن (أَمَرَ) تتعدى تارة بحرف جر، وتارة بنفسها، فيكون التقدير: بما تُؤمَرُه، فيكون الضمير المحذوف منصوباً"[٦].

وبذلك تكون المطابقة الاشتراطية أقوى وأوجب في النظام من المطابقة الواجبة المحضة.

الوظيفة الثالثة- أمن اللبس

لا يجوز العدول عن أصول القواعد النحويّة إلا بشرط أمن اللبس الذي يجعل التراكيب الفرعيّة قريبة الشبه بالتراكيب الأصلية الآمنة، وقد تناولتُ هذه الوظيفة

(١) ينظر: الأصول ٦٩/١، أمالي ابن الشجري ٣٧٦/١، الكافي لابن أبي الربيع ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٦٢٧/٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١، البسيط لابن أبي الربيع ٢٨٣/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٥/١.

(٤) سورة المؤمنين، آية ٣٣.

(٥) سورة الحجر، آية ٩٤.

(٦) التذييل والتكميل ٨٥/٣.

الاشتراطيّة سابقاً في ضوء أثر المتكلم والمخاطب في خدمة المعنى، وأؤكد هنا على ملازمة شرط أمن اللبس لكل حالات العدول عن الأصل، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله: "لم يُعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلا إذا منع مانعٌ وأُمن اللبس"(١).

ففي الرتبة النحوية مثلاً يشترط النظام للعدول عن الأصل أمن اللبس، يقول ابن يعيش في صحة التقديم والتأخير في الإسناد الفعلي: "واعلم أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل، وعلى الفعل نفسه، نحو: عمراً ضرب زيدٌ كل ذلك عربيٌّ جيّدٌ وذلك إذا لم يلتبس"(٢).

كما أنّ العدول بالتركيب إلى الحذف والتقدير مشروطٌ بأمن اللبس، فقد "حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليل عليه"(٣)، و"لايحذف شيءٌ إلا أنه مفهومٌ معلومٌ حتى كأنه ثبت"(٤).

وفي ظلال ثنائية الأصل والفرع يمكننا التأكيد على أنَّ أمن اللبس غاية كبرى من غايات التقعيد النحوي، إذ هي تتحكم في بقاء أصول التراكيب وفي العدول عنها معاً، وإذا كنت ضربت الأمثال للعدول، فأشير هنا إلى أثر شرط أمن اللبس في امتناع أصول الرتبة النحويّة، كامتناع تقديم المبتدأ إذا كان الخبر مماله الصدارة، وكامتناع تقديم الفاعل إذا كان المفعول مما له الصدارة، وكل ذلك خشية الإلباس، يقول الرضي: "وإنَّما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني، ونحو ذلك ممَّا يُغيّر معنى الكلام مرتبةُ التصدر، لأن السامع يَبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيّر على أصله، فلو جوز أنْ يجيءَ بعده ما يُغيّره لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيّر أهو راجعٌ إلى ما قبله بالتغيير أو مغيّر لما يجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه"(٥).

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٥٠.

(٢) شرح المفصل ٧/٦٣.

(٣) الخصائص ٢/٣٦٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٦.

(٥) شرح الكافية (القسم الأول) مج١/٢٩٣.

ومهما يكن من أمر فإنَّ النتيجة الكبرى التي يخرج بها الدارس من دراسة أثر نظرية الأصل والفرع "في الاشتراط النحوي أنَّ الفكر النحوي استطاع من خلال هذه النظرية "أن يحقق قدراً كبيراً من الملاءمة بين "الجهاز النظري" الذي وضعه، و"استعمال المتكلمين للغة"[١]، وليس من الصحيح القول بأنَّ "للأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع، والعلة والحكم؛ لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية، أمَّا اللغة، ومنشؤها العرف، فإنَّها تبعد عن القياس بُعد الصرف عنه"[٢]، فإنَّ ثمة فرقاً بين اللغة والتقعيد والتنظير لها، ولذلك وجدنا "أنَّ آراء النحاة في ثنائية "الأصل والفرع" والانطلاق منها في كثيرٍ من أحكام القياس يُعدُّ من أبرز مظاهر التنظير والتجريد في الفكر النحوي، الذي هو مظهر من مظاهر إقامة النظريّة في أي علم من العلوم، ولا أراني أبعدُ حينما أذهب إلى أنَّ هذه الثنائية "الأصل والفرع" وما تقتضيه من جمع بين الأشياء والنظائر وإلحاق بعضها ببعض، والتحكم في تنوع الوجوه وتشعُّبها، مما يساعد على تقعيد اللغة وانضباطها كان لها كبيرٍ الأثر في جعل النحو نظريّة وعلماً منضبطاً في كثيرٍ من أحكامه"[٣]. وهذه الوظيفة التنظيريّة لهذه النظرية كانت حاضرة في أذهان النحويين، ولك أن تلمح ذلك في قول الزجاجي: "الشيء يكون له أصلٌ مجمعٌ عليه، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ماخرج لعلته، ويبقى الثاني على حاله"[٤].

ومثل هذه الغاية النظرية الكبرى في تقعيد العلوم والتنظير لها لم تكن لتتحقق، ولا يمكن أن تؤدي وظيفتها دون ضوابط واعتبارات تُسيّرها، فليس من الصحيح "أن فكرة الأصول والفروع ألجأت النحاة إلى افتراض أصول لم ينطق بها العرب"[٥]، أو أنَّ الأصول التي رد إليها النحويون الصيغ المتشابهة مبنيةٌ "على الافتراض والتأويل"[٦] أو

(١) ضوابط الفكر النحوي ٢/٣١٩.
(٢) اللغة بين المعياريّة والوصفيّة /٤٨.
(٣) ضوابط الفكر النحوي٢/٣٢١.
(٤) الإيضاح في علل النحو/٥١.
(٥) من أسرار اللغة /٧١ د.إبراهيم أنيس.
(٦) دراسات في علم اللغة (القسم الثاني) /٨٧ د. كمال بشر.

أنَّها نظرية "لا ترتبط بمقاييس ثابتة، وهذا "مكّن الباحث أن يلحق ما يشاء بما يشاء، معتبراً ما يشاء من الظواهر أو النصوص أصلاً، وما يشاء من الظواهر والنصوص فروعاً لذلك الأصل... ومن ثم انفتح الباب عن سعة للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها"(١).

ولا ريب أنَّ هذه الاجتهادات إنَّما أخطأت التقدير من قبل تصورها أن نظرية الأصل والفرع ذات طبيعة منطقية غريبة على اللغة وتشكلّها. وليس الأمر كذلك، فإضافة إلى ما ذكر من وجوب ملاحظة الفرق بين اللغة نفسها وتقعيدها وصياغة أنظمتها أشير هنا إلى أنّ أكبر مولّدات هذه النظرية، وهو حمل المتشابهات بعضها على بعض، يُعدُّ من خصائص العربيّة التي تصدر عن وعي الناطقين بها لتلك السَنن والطبائع، يقول ابن جني: "وهذا عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه؛ عمارةً لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما"(٢).

وقد أوضح ابن جني أنَّ المعاني العقليّة الموجودة في كلام العرب وأشعارهم قد تكون مؤهلة أكثر من غيرها لتكون جزءاً من القواعد المفسرة لنظام اللغة نفسها، وهو ما سماه ابن جني بـ "معاني الإعراب"(٣)، ومن ذلك نظرية "الأصل" و"الفرع"، فمن معاني العرب في كلامهم أنّ الفروع قد تغلب الأصول، فقد قالوا للناقة: (جُماليَّة)؛ لأنهم شبهوها بالجمل في شدته وعلّو خلقه، فلَّما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصلٌ في بابه، حتى عادوا فشبهوا الجمل بالناقة في ذلك، قال ابن جني: "فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هذه اللغة كثيرة"(٤).

وهذا المعنى عينُه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبَّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل؛ ألا ترى أنَّ سيبويه أجاز في قولك:

---

(١) أصول التفكير النحوي /٧٨.

(٢) الخصائص ١/٦٣.

(٣) الخصائص ١/٣٠٠.

(٤) الخصائص ١/٣٠٣.

هذا الحسنُ الوجهِ أن يكون الجرُّ في (الوجه) من موضعين، أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسنَ الوجه... فإن قيل: وما الذي سوّغ سيبويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه واعتقد لنفسه وعلل به؟ قيل يدل على صحة مارآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أنَّ العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكَّنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لما شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأنْ شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعلموه"[١].

ويؤكد ابن جني على أنَّ ما كان معقولاً من معاني أهل اللغة إذا توفرت فيه خصائص يقبلها منطق التقعيد للغات وكان مطّرداً في معهود خطابهم فلا غضاضة في تفسير اللغة به، إذ يقول: "ولمَّا كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقُصودهم آمّين، جاز لصاحب هذا العلم، الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج شطآنه، وبعج أحضانه، وزمَّ شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقد في أمثاله، لاسيما والقياس إليه مُصْغ، وله قابل، وعنه غير متثاقل، فاعرف إذاً ما نحن عليه للعرب مذهبا، ولمن شرح لُغاتها مُضْطَربا، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيه عنهم"[٢].

وكل تفاصيل هذه النظريّة كانت تقوم تحت اعتبارات وضوابط للأصالة والفرعية مطَّردة الوجود في تفسير الأحكام النحويّة المتشابهة، "فليس الشيء إذا أشبه الشيء يُعطى أحكامه، قد يكون وقد لا يكون"[٣]، فالشبه الذي يجرّد الفرع من الأصل "إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فكلَّما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلَّما كان أعم كان أضعف"[٤].

(١) الخصائص ٣٠٤/١.
(٢) الخصائص ٣٠٩/١.
(٣) البسيط لابن أبي الربيع ١٠٤١/٢.
(٤) الأشباه والنظائر ١٨١/٢.

وقد أفرزت تطبيقات النحويين لهذه النظريّة دلائل إيجابيّة تدل على عدم شكلية تقسيم "الأصل و الفرع"، وتدل على خضوع النظريّة للواقع اللغوي لا العكس. ومن الشواهد على ذلك أنَّ الفرع الذي هو "أحطُّ رتبة من الأصل"(١) قد يفوق الأصل في الاستعمال لمزايا تداوليّة كالخفة، يقول ابن مالك: "من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كـ (نِعْم وبِئْس)، (فإنهما فرعا نَعِم وبَئِس، وهما أكثر استعمالاً)، وكأخ وأب المنقوصين فإنَّهما فرعا المقصورين، والمنقوصان أكثر استعمالاً. وأمثال ذلك كثير"(٢).

وقد جاء في قواعدهم أنَّ "الفروع قد تكثر وتطَّرد حتى تصير كالأصول وتشبَّه الأصول بها"(٣).

ومن علامات مراعاة نظرية الأصل والفرع للواقع اللغوي، أنَّهم مع إقرارهم بأنَّ "الفرع أحطُّ رتبة من الأصل"(٤) ومن ثمَّ كان "للأصول من التصرف ما ليس للفروع"(٥)، ولذلك اطرد تقييد الفروع بالشروط النحويّة، كما أنَّهم ذهبوا إلى أنَّه: لا يجوز ترجيح الفرع على الأصل(٦)، مع إقرارهم بذلك كله فإنَّ كل تلك الضوابط إنَّما تخص وجه الشبه بين الطرفين التي لأجله انبثقت ثنائية الأصالة والفرعيّة، لكنَّ الواقع اللغوي يقرُّ كذلك بوجود خصائص استعمالية للفرع يتميّز بها عن الأصل، كما أنَّ للأصل خصائص ينفرد بها، فـ (أنَّ) المفتوحة فرعٌ عن (إنَّ) المكسورة، ومع ذلك جاز إعمال الفرع مع التخفيف، بخلاف الأصل (إنّ) المكسورة التي تُهمل غالباً، وقد أجاب الصبان عن سؤال: "لماذا أعملوا (أنَّ) المفتوحة، وأهملوا المكسورة غالباً، وكان اللائق التسوية أو العكس، لئلا يلزم مزية الفرع عن الأصل؟ وحاصل الجواب أنَّ

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦.
(٢) شرح التسهيل ١/٢٦.
(٣) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٣.
(٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦.
(٥) اللباب ٢/٧٢.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٤٩١.

الفرع قد يميز على الأصل لمعنى فيه لا يوجد في الأصل"[١].

إنَّ النحويين حين ارتضوا نظرية "الأصل" و"الفرع" لتكون إحدى ضوابط تفسير نظام اللغة وظَّفوها توظيفاً ملائماً للطبيعة اللغويّة، والنتيجة أن كانت هناك قواعد مطَّردة ومتَّسقة ليس بينها اضطراب، ولا ريب أنَّ تفاصيل واعتبارات وأحكام أيِّ نظريّة لغويّة إذا أعطت قواعد إجماليّة متناسقة فهذا دليلٌ على أنَّ هذه النظريّة أدَّت نتائجها التقعيديّة المرجوَّة.

ومن دراسة الاشتراط وعلاقته بنظرية "الأصل" و"الفرع" ظهر لنا قواعد تنظيمية لها صفة الاطّراد والاتساق، ونلخصها في الآتي:

١- أن الأصول النحويّة ليست محلاً للاشتراط، فلا يحتاج تحققها إلى شروط.

٢- أنَّ الفروع النحويّة هي مظنة الاشتراط، وغالباً مايلزم لتحققها شروط يلزم من عدمها عدم الفرع.

٣- العدول عن الأصل إجراء تركيبي تلازمه شروط يكمّل بعضُها بعضاً، ولها ثلاث وظائف: تحقق الفائدة، وأمن اللبس، وتقوية الفرع، ومن ثمَّ كانت وظيفة النحويين هي المحافظة على أصول القواعد وعدم المساس بها، وتلمس الفائدة الدلاليّة والتركيبيّة من العدول عن هذه الأصول، وتعدُّ الاشتراطات النحويّة المنظّمة لإجراء العدول عن الأصل نتاجاً لذلك الموقف من النحويين، ولنا أن نتأمل في توظيف النحويين لثنائية الأصل والفرع توظيفاً ملائماً لطبيعة اللغة، فشروط العدول عن الأصل شروط دلالية تجعل الفروع تؤدي مقاصدها، وهي كذلك شروط تواصلية تحقق المعنى، وتدفع اللبس عن النشاط اللغوي.

٤- لقد اطرد في النظام عدم تخلف الشروط النحويّة، كما ثبت عدم جواز العدول عنها، مما يدل على أنَّ الأصول النحويّة والأحكام النحويّة عامة تتفاوت في القوة، وأنَّ الشرط النحوي هو أقوى الأحكام النحوية.

(١) حاشية الصبان ١/٤٥٤.

٥- للشروط النحويّة خصائص مطردة، ولعلَّ أهمها ما أفرزته نظرية "الأصل والفرع"، فالشرط النحوي لا يُعدل عنه بحال، وفي المقابل فإنَّ إجراء العدول عن الأصل لا يتم إلا بشروط تركيبية منظّمة، فالشروط لازمة ومنظّمة لإجراء العدول عن الأصل في العربيّة.

إنني أعتقد أنَّ نقطة العبور إلى تفهُّم براعة الفكر النحوي في توظيف مبدأ الأصالة والفرعيّة تبدأ من فهم غاية وحدود هذا المبدأ في وصف اللغة، فهو "وإن كان من ضوابط النظريّة التي تُتخذ أداة لتسويغ الأحكام، لا إنشائها، فإنه" لم يكن مبدأ مصطنعاً أو علاقة متخيلة فرضتها رغبتهم في التحكم في الظواهر اللغويّة المختلفة، فهو مبدأ مستنتج أفرزه تتبع الظاهرة اللغويّة بتجلياتها المختلفة وصورها المتنوعة وملاحظة التوافق والاختلاف بين عناصرها..."[١] فثنائية "الأصل والفرع" وإن كانت في ظاهرها من المقومات النظريّة إلا أنها منطلقةٌ في الحقيقة من التأمل في اللغة ونظامها"[٢].

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي /٢٢٦.
(٢) ضوابط الفكر النحوي ٢/٣٢٣.

الفصل السادس

أثر الاشتراط النحوي في التأويل

الفصل السادس

أثر الاشتراط النحوي في التأويل.

مدخل

التأويل في الفكر النحوي

عرّف ابن الطيّب التأويل بأنَّه "صرف الكلام عن ظاهره، والخروج به عمَّا يقتضيه لفظه"[١]، كما عُرّف بأنه" حمل الظواهر اللغويّة على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"[٢]، "والتأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادَّة على شيء، ثم جاء شيءٌ يخالفُ الجادةّ فيُتأوَّل"[٣]، والمقصود بمخالفة الجادّة هو أنّ يكون الكلامُ المحتج به مخالفاً للقياس أو للأصل النحوي المطَّرد أو لظاهر معنى التركيب، فالتأويل" يصدرُ عن رؤية لغوية خاصة ترى اللغة كاملة البناء، محكمة الظواهر، فما يخرج عن نظامها العام يجب إدخاله فيها بشيء من التأويل والتفسير"[٤].

لذلك فإنَّ وظيفة التأويل الرئيسة التي تقوم بها صور الحمل على غير الظاهر، كالحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى ونحوها هي وظيفة

(١) فيض نشر الانشراح ٦٣٧/١.

(٢) ظاهرة التأويل وصلتها بالعربيّة /٥٦ د. السيد أحمد عبد الغفار.

(٣) الاقتراح /١٨٦.

(٤) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي (بحثٌ في المنهج) /٩.

"المواءمة بين الصورة المنطوقة والأصل الذي تنتمي إليه، أو قل بين بناء الجملة المنطوقه والبنيّة الأساسيّة، وهذه أمورٌ اقتضتها الصنعة النحويّة، وقد لاحظ النحاة العرب كثرتها في الكلام المنطوق، وقد ردّوها بسهولة إلى الأصل"[١].

ولقد انقسم اللغويون المحدثون في شأن التأويل النحوي انقساماً كبيراً، فقد ذهب فريق منهم إلى أنَّ التأويل لم ينشأ من طبيعة اللغة، وإنَّما من تجاوزات منهجيّة لدى النحاة، فمنهم من يعزوه إلى استخدام القياس الشكلي بعد تجمَّد السماع بعد عصور الاحتجاج، فحينما توصَّلوا بالقياس الشكلي إلى قواعد تتنافر مع النصوص والقواعد كانت الحاجة ملحة إلى نصوص تدعم أو ترجّح بين القواعد، لكنهم حظروا على أنفسهم زيادة روافد المادة اللغويّة، ولجؤوا إلى التأويل للتوفيق بين القواعد والنصوص المخالفة لها[٢]. ويرى بعضهم أنَّ النحويين أجهدوا النصوص بالتأويل؛ لأنّهم خلطوا بين المعنى الشكلي والمعنى الفلسفي، فقد جعلوا الأخير أساساً لما يجب أنْ تؤديه النصوص، فإذا لم تؤده استُكملت بالفروض والظنون[٣]. ويرى آخرون أن التأويل "من نتائج إهمال العنصر الاجتماعي في اللغة، وسلخ اللغة عن "الموقف" الذي تقوم فيه الحركة والإشارة والنظرة... والنبر والتنغيم، وتضافر القرائن... وقد اعتمد النحاة على التأويل والتقدير والحذف والاستتار، محاولة منهم لإكمال النص ذهنيًّا بعد فقدان العنصر الاجتماعي"[٤].

وبعض الدارسين يصدر في رفضه للتأويل عن تأثر واضح بالمدارس اللسانية الوصفيّة التي ترى التأويل "تغييراً يقوم به الدارس اللغوي في التركيب من شأنه أن يخرجه من طبيعته النحويّة"[٥].

أمَّا اللغويون المحدثون الكثيرون الذين يعتقدون بأنَّ ظاهرة التأويل نشأت استجابةً

(١) بناء الجملة العربيّة /٢٠٢.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي /٢٢٨ ومابعدها.

(٣) ينظر: أصول النحو العربي /١٨٢ د. محمد عيد.

(٤) لغة الشعر/٧٨.، وينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها/١٩.

(٥) دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو /٢٥٣ د. السعيد شنوقة.

لطبيعة اللغة فيرون أنَّ "علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقاً، ولا تكلفوا القول فيها ارتجالاً، ولكنَّهم اعتمدوا فيهما على مبادئ سليمة وأصول مقررة، فقاسوا النظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور، تهديهم رواية واسعة، وملاحظة بارعة، وتجربة طويلة، وحسٍ لغوي غير مدخول"(١)، بل إنَّ القول بالتأويل هو في حقيقته ملاحظة لكل ما يحيط بالحدث اللغوي، فهو محاولة لاتساق القواعد "عندما تخرج اللغة من سكون النظام إلى حركية القول، فتصبح حدثاً يرتبط بسياق، وتعلّق به مقاصد، ويعبر به متكلم عن غايات يحققها عند سامع، أو قارئ، بما يضع فيه من الوسائل وما يصوغ من الأساليب"(٢).

وقد عاد الدرس اللساني المعاصر عن طريق مدرسة تشومسكي التحويليّة التوليديّة إلى التفسير العقلي للغة الإنسان ذي العقل ومن أهم أركان هذا التفسير هو القول بالتأويل الذي يجلّى فكرة البنية العميقة (deep structure) والبنية السطحيّة (surface structure)(٣)، وبهذا أشاعت هذه المدرسة مرة أخرى ما كان من ثوابت التفكير عند نحاة العربيّة، وهو أنَّ التركيب الظاهر لا يمكن له وحده أن يفسّر جميع العلاقات التركيبيّة بين أجزاء الجملة في كثير من التراكيب، فلابُدَّ من مراعاة ما وراء النص، ولذا اتفقت هذه المدرسة مع نحاة العربيّة في كثيرٍ من صور التحويل والتأويل(٤).

إنَّ التأويل النحوي يُعدُّ موازنة دقيقة بين غاية المحافظة على اتساق واطراد القواعد وبين مراعاة دلالة التركيب والقرائن المسوّغة للحمل على غير الظاهر.

يقول الزركشي في الغاية الأولى: "قد توجب صناعة النحو التقدير، وإن كان المعنى غير متوقف عليه... وإنَّما يقدّر النحوي، ليعطي القواعد حقَّها، وإن كان المعنى

(١) من قضايا اللغة والنحو/٩١ علي النجدي ناصف.

(٢) النقد وقراءة التراث/ ٥٦.د. حمادي صمّود. المجلة العربيّة للثقافة العدد ١٩٩٣/٢٤م.

(٣) ينظر: المعرفة اللغويّة /٣٥ نوم تشومسكي. ترجمة وتعليق وتقديم د. محمد فتيح، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث/٦٣ د. نهاد الموسى.

(٤) ينظر: من أصول التحويل في نحو العربيّة/ ١٣٧ د. ممدوح عبدالرحمن.

مفهوماً، وتقديرهم هنا أو غيره ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالاً، لا من حيث المعنى"[١].

وفي غاية الدلالة وتلمس القرائن المسوّغة والدالة على التأويل، فقد نصَّ ابن الطيّب على أنَّ التأويل هو "حمل اللفظ على غير الظاهر لدليل"[٢].

إنَّ سير هذه الظاهرة عند النحاة وفق قوانين مطردة، تنطلق من الحدّ من الغلو في هذه الظاهرة، إذ الحمل على الظاهر أولى من الحمل على غير الظاهر[٣] - لا يعني عدم وجود تجاوزات من بعض النحويين، من مثل اللجوء إلى التأويل لغير حاجة، أو تقدير ما لا يسعفه المعنى، وقد سجَّلت بعض الدراسات للنحو الكوفي التخفف من صور التأويل بخلاف المدرسة البصريّة[٤]، حتى عرفت المدرسة الكوفية بأنَّها "مدرسة وصفيّة، وإنْ كان ذلك لا ينبغي أن يكون حكماً عاماً؛ لأنَّ الأعمال الأولى لدى أئمة المدرستين اختلط فيها الوصف والتفسير"[٥].

ومع هذا التباين بين النحويين في تطبيق إجراء التأويل إلا أنَّه مما لا يسعنا إنكاره هو أن التأويل قراءة منهجيّة للنص عند عامة النحويين، فالتأويل منهج ارتضاه النحويون، يقوم على التوفيق بين منطق اللغة ومنطق النحو[٦].

وبذلك فإنَّ التأويل في التفكير النحوي "وسيلة لاغاية، مسوّغها اطمئنان النحاة لصحة أصولهم وَوَثاقتها، ولصحة الاستعمالات اللغويّة المباينة لأصولهم؛ لأنَّ العرب أرادت بهذه المباينة وجهاً"[٧]، والتقعيد كاللفظ في خِدْمة المعنى.

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١١٥/٣.

(٢) فيض نشر الانشراح ١٠١٩/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٢٥٥/١، علل النحو لابن الوراق /٣٣٠، البسيط لابن أبي الربيع ٦٤٩/٢.

(٤) ينظر: نشأة النحو/ ١٤٣ الشيخ محمد الطنطاوي، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج/٣٩.

(٥) النحو العربي والدرس الحديث /٥٨ د. عبده الراجحي.

(٦) ينظر: ظاهرة التأويل وصلتها بالعربيّة/١٠٠.

(٧) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي /١٢٠.

الاشتراط وحقيقة التأويل.

تعدُّ ظاهرة "التأويل" في الدرس النحوي هي الدائرة الكبرى التي تجتمع فيها الظواهر التركيبيّة المجسّدة لحالات الاتساع والعدول عن الأصل في التركيب العربي، كالحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، ونحو ذلك.

ولذلك نصَّ النحويون على أنَّ الأصل في النص اللغوي هو حمله على الظاهر، وقد قامت ضوابط التأويل العامة على ذلك، ومنها الآتي:

- "قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ما لم يمنع مانع"[(١)].

- "إذا أمكننا أن نحمل الكلام على ظاهره كان ذلك أولى من التأويل البعيد"[(٢)].

- "القياس البقاء مع الأصل، ولا يُدَّعى الاتساع إلا بدليل"[(٣)].

- "متى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنما يكون لمُرجّح"[(٤)].

- "لا يحتاج إلى التأويل إلا ما يكون فيه الكراهة إذا لم يتأوّل"[(٥)].

- إذا كان الكلام "لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"[(٦)].

- "ارتكاب التأويل في الآي والأحاديث بقدر الإمكان إنَّما يسوغ إذا سلم من التكلّف والركاكة الخارجة عن نهج الفصاحة"[(٧)].

---

(١) الخصائص ١/٢٥٥.

(٢) علل النحو لابن الوراق/٣٣٠.

(٣) البسيط لابن أبي الربيع ٢/٦٧٨.

(٤) البحر المحيط لأبي حيان ٢/٢٥٨.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٣٨.

(٦) الاقتراح/١٨٦.

(٧) فيض نشر الانشراح ٢/٧١٠.

ولمَّا كانت ضروب التأويل هي في حقيقتها ظواهر عدول عن أصول التراكيب كان التأويل النحوي ذا طبيعة اشتراطية، فالتأويل إجراء مشروط في النظام النحوي، وبذلك تُعَدُّ ظاهرة "التأويل" إحدى مؤكدات صدق اطراد قانون الاشتراط في نظرية "الأصل والفرع" الذي ينص على أنَّ الأحكام النحويّة الفرعية هي مظنة الاشتراط في النظام النحوي وليس الأحكام الأصول وستتضّح ملازمة الشروط النحويّة للتأويل من خلال الحديث عن ضروب التأويل في الدرس النحوي.

المبحث الأوَّل

الحذف والتقدير.

الحذف والتقدير من أبرز أساليب التأويل التي يجريها النحويون في التركيب كثيراً، ليبقى متسقاً مع القواعد المطّردة، على أنَّ الحاجة للحذف حاجة تركيبيّة ودلاليّة كذلك، يقول الجرجاني: "ومما يجب ضبطه هنا أيضاً: أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير محذوف، أو إسقاط مذكور، كان على وجهين:

أحدهما- أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمرٍ يرجع إلى غرض المتكلم...

والوجه الثاني- أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة، من أجل الكلام نفسه، لامن حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكونَ المحذوف أحَد جزأي الجملة"[١].

وقد تعددت نصوص النحويين على أنّ صورة التأويل بالحذف حالة تركيبيّة عارضة وليست أصلاً في التراكيب، ومن نصوصهم في ذلك:

- "اعلم أنَّهم يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[٢].

- "وإذا كان الكلامُ مستقلاً بنفسه، مستغنياً عن تقدير، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير"[٣].

(١) أسرار البلاغة/ ٤٢١ ٤٢٢.

(٢) الكتاب ١/ ٢٤.

(٣) أسرار العربية/ ١١٥.

- "فإذا أمكن أن تحمل الكلام على أن لا يكون فيه حذف كان أولى"(١).

فلمَّا كان التأويل بالحذف فرعاً وعدولاً عن الأصل صار إجراءً تركيبيّاً مشروطاً وفق قانون نظرية "الأصل والفرع".

يقول ابن أبي الربيع في شروط الحذف: "كل محذوفٍ يُدَّعى فلابد فيه من ثلاثة شروط:

أحدهما- أن يكون مَعَنا ما يطلبه، وإنْ لم يكن مَعنا ما يطلبه من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، فيكون قد تكلّف الإضمار وادّعاه بغير دليل.

الثاني- أن يكون مَعنا ما يفسّره، فإنّ حذف الشيء وليس له مفسّرٌ إخلالٌ بالكلام.

الثالث- أن يكون إذا ظهر لم يُخلَّ بالمعنى، فإنَّه إذا أخلَّ بالمعنى المقصود من الكلام كان تقديره فاسداً"(٢).

فهذه الشروط تضمن تأدية المعنى الصحيح وتحفظه من اللبس، فالشروط الأول يلزم منه أن يكون في الكلام ما يقتضي الحذف، "بأن يوجد أثر المحذوف، فيتحتم تقديره، سواء كان هذا الأثر حركة إعرابية مازالت موجودة، أو كان أثراً تحتمه صياغة التركيب والترابط بين المفردات، أو كان أثراً يفرضه المعنى العام للسياق، أو العكس، كأن يوجد العامل من دون أن يظهر أثره اعتماداً على فهم المعنى وصحته في ذهن المخاطب، ونظائر ذلك من كلام العرب أكثر من أن تُحصى"(٣)، يقول ابن يعيش: "الألفاظ إنَّما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ لدليل جاز ألا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً"(٤).

أمَّا الشرط الثاني فهو أن يكون في الكلام ما يدل عليه، أو على حد تعبير سيبويه:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣١/١.

(٢) البسيط ٦٢٨/٢ وينظر: ٦١٧/٢.

(٣) ضوابط الفكر النحوي ٤٨٨/٢.

(٤) شرح المفصل ٩٤/١.

"إذا علمت أنَّ الرجل مستغنٍ عن لفظك"(١)، فهم "لا يحذفون شيئاً إلا وفيما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا"(٢)، "فالعرب يرغبون في أن يبقى في الكلام المغيَّر ما يدل على الأصل"(٣)، سواء كان ما يدل على المحذوف قرائن مقالية أو مقامية، إذ المعوّل في ذلك شيئان: علم المخاطب بمعنى التركيب بعد الحذف، "فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب"(٤)، وقصد المتكلم، فإجراء الحذف "إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام"(٥).

أمَّا الشرط الثالث فهو شرط في المحذوف، فيشترط فيه ألا يخل بالمعنى، إذا اقتضت القواعد التركيبيّة إظهاره، ويبيّن سيبويه في إحدى مواضع الحذف ما ينبغي أن يكون عليه المقدر بقوله: "ولكنه كان أحسن أن توضّحه بما يُتكلم به إذا كان لا يُغيّر معنى الحديث، وكذلك هذا النحو، ولكنه يُترك استغناء بما يحسُن من الفعل الذي لا ينقض المعنى"(٦).

فالمقدَّر لا يكون إلا بما سلم من الموانع الصناعية والمعنويّة، لتتحقق الغاية الرئيسة وهي تأدية المعنى بمقصوده الصحيح، إذ الحذف اتساع "وليس الاتساع في كلام العرب بالذي يُغيَّر المعنى وينقضه"(٧).

وقد أوصل ابن هشام شروط الحذف التركيبي إلى ثمانية شروط(٨):

الأول- وجود الدليل على المحذوف.

---

(١) الكتاب ١/٢٥٣.

(٢) الأصول لابن السراج ١/٢٥٤.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ٢/٣٧٩.

(٤) المقتضب ٣/٢٥٤.

(٥) الخصائص ٢/٣٧٨.

(٦) الكتاب ١/٣٤٥.

(٧) البسيط لابن أبي الربيع ١/٦٠٣.

(٨) ينظر: المغنى /٧٨٦ ومابعدها.

الثاني- ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه.

الثالث- ألا يكون مؤكَّداً، فلا يحذف العائد من جملة الصلة إذا أُكِّد فلا يصح: الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ.

الرابع- ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار الفعل.

الخامس- ألا يكون ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلاَّ في مواضع قويت الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل.

السادس- ألا يكون عوضاً عن شيء، فلا تحذف (ما) في: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت، "والأصل: انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً، فتقدم المفعول له للاختصار، وحذف الجار و(كان) للاختصار، وجيء بـ (ما) للتعويض وأدغمت النون"[١].

السابع والثامن- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، ولاجتماع الأمرين منع البصريون حذف المفعول في نحو: زيدٌ أكرمتُه.

ويلاحظ في الشروط التي جمعها ابن هشام أنَّها تجمع بين ما هي شروط حقيقية، وما هي في حقيقتها انتفاءات موانع تركيبيّة، وبين ما هو متفق عليه وما هو مختلفٌ فيه، غير أننا نخلص إلى أنَّ "أهمها في واقع اللغة هو جود الدليل على المحذوف، أي القرينة التي تعين على إدراك العنصر أو العناصر المحذوفة، أيا كان نوع هذه القرينة، ويليه في الأهميّة ألا يفضي الحذف إلى اللبس في المعنى"[٢].

---

(١) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣/٣٦١.

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي /١٥١.

المبحث الثاني

الـزيـادة

يقابل أسلوبَ التأويل بالحذف أسلوبُ التأويل بالزيادة الذي يقوم على "اعتبار كلمةٍ ما خارجه عن أصل التركيب النحوي؛ لأنَّها لا تتأثر نحوياً بما قبلها، ولا تؤثر في المحل الإعرابي لما بعدها، أي: أنَّ الكلمة تُعدُّ زائدة في الصناعة النحويّة إذا لم يُؤثر فيها ما قبلها، ولم تؤثر في محل مابعدها فلم تعمل فيه، ومن ثم يمكن إسقاط الزائد دون أن يُحدث خللاً في أصل التركيب"(١).

والزيادة لها أغراض لفظية، كتزيين اللفظ، وإقامة الوزن والسجع(٢)، وأغراض معنويّة كتأكيد المعنى، "فإنَّها تفيد فضل تأكيد وبيان بسبب تكثير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنٌ بقوة المعنى"(٣).

وقد أنكر بعض النحويين والمفسرين وقوع الزيادة في القرآن الكريم(٤) لمَّا توهموا أنها بمعنى مالا فائدة من ذكره مطلقاً، وبالرغم من هذا الاختلاف الذي نشأ بسبب

(١) ضوابط الفكر النحوي ٣٥٨/٢.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ١٦١/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٤.، وينظر:حروف المعاني الزائدة ودلالتها وأثرها في اختلاف اللغويين والفقهاء/٣١ومابعدها. سمية طارق الأحيدب.

(٤) ينظر: الخلاف في: البرهان للزركشي ٧٣/٣، التأويل النحوي في القرآن الكريم ١٢٧٧/٢ د.عبدالفتاح الحموز.

مصطلح "الزيادة" فإنّ الخلاف يرتفع حين نقف على المراد الحقيقي من هذه "الزيادة"، فلا أحد من اللغويين يرى أنّ الكلمة الزائدة هي ما ليس لها معنى مطلقاً في التركيب، إنما يعنون بها أحد أمرين[١]:

الأوَّل- أنك لو حذفت الكلمة التي قيل بزيادتها لم يتغيَّر الكلام عن معناه الأصلي، "وإنَّما قلنا لم يتغير عن معناه الأصلي؛ لأنَّ زيادة هذه الحروف تفيد معنى، وهو التوكيد. ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنىً ألبتة؛ لأنَّ التوكيد معنى صحيح، لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى"[٢].

الثاني- أن الكلمة زائدة في الصناعة الإعرابيّة على ركني الجملة وإنْ أدت معنى فيها، ويدل على ذلك قول سيبويه في (ما): "وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبتَ من غير ما جرم، وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴿١٥٥﴾﴾[٣]، وهي لغو في أنَّها لم تُحدث إذْ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"[٤]، فزيادتها ليس لأنها لغير معنى، فقد أدت معنى التأكيد، وإنَّما زيادتها هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها ولم تمنع ذلك.

وبهذين المفهومين يستبين بجلاء حقيقة قولهم في الزوائد: "يكون دخولها كسقوطها"[٥]، و"أن يكون دخوله كخروجه"[٦].

والنحويون ينصون بأنَّ "الزيادة على خلاف الأصل"[٧]، وبنوا على ذلك القواعد الآتية:

(١) ينظر: ضوابط الفكر النحوي ٢/٣٦٠، حروف المعاني الزائدة/٢٢.
(٢) الأشباه والنظائر ٢/١٦١.
(٣) سورة النساء، آية ١٥٥، والمائدة، آية ١٣.
(٤) الكتاب ٤/٢٢١.
(٥) المقتضب ٤/١٣٦.
(٦) ينظر: رصف المباني/٢٧١.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦١.

- "الزيادة لا تُدَّعى إلاَّ بدليلٍ لا يُحتمل التأويل"[١].

- لا يحكم بالزيادة إذا "وُجد مندوحة عن القول بالزيادة"[٢].

- "الزيادة على خلاف الأصل فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة"[٣].

- "والمختار أنَّ ما أمكن تخريجه، على غير الزيادة، لا يحكم عليه بالزيادة"[٤].

وبناء عليه ووفق القانون المطرد لنظرية "الأصل والفرع" فإنَّ تأويل أحد أجزاء الجملة بالزيادة عدول من الأصالة إلى الفرعيّة، وهذا العدول جالبٌ رئيس للشروط في النظام النحوي.

ومن نماذج ذلك زيادة (كان) بشرط المضي والتوسط، قال ابن مالك: "وتختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضي، متوسطة بين مسندٍ ومسندٍ إليه، نحو: ما كانَ أحسنَ زيداً"[٥].

ومن ذلك زيادة (من) الجارّة في نحو قول الحق عز وجل ـ: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۝٥٩﴾[٦]، قال المرادي: "واعلم أن (مِن) لاتزاد عند سيبويه[٧] وجمهور البصريين[٨] إلا بشرطين:

الأوَّل- أن يكون ما قبلها غير موجب... **والثاني**- أن يكون مجرورها نكرة"[٩].

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع ٥١٧/١.

(٢) البسيط ٥١٩/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٦١/١.

(٤) الجنى الداني /٥٢.

(٥) شرح التسهيل ٣٦٠/١.، وينظر: الكتاب ١٥٣/٢، التبصرة والتذكرة ١٩١/١.

(٦) سورة الأعراف، آية ٥٩.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٢٥/٤.

(٨) ينظر: المقتضب ١٣٧/٤، الأصول ٤١٠/١، الإيضاح العضدي /٢٦٤.

(٩) الجنى الداني /٣١٧ ٣١٨.

المبحث الثالث

ضروبٌ من الاتّساع

يتداول النحويون[١] القدماء مصطلح "الاتّساع" على أنه "ضرب من التنوع في أساليب الكلام بتغيير المعنى النحوي لبعض الكلمات بحذف التنوين، أو حروف الجر، أو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه، أو حذف الصفة وإقامة الموصوف بدلاً منها، أو بتغيير المعنى النحوي بلا حذف[٢] بجعل الظرف مفعولاً به، أو بجعل المصدر مفعولاً به، وما يتفرع من ذلك"[٣].

وكثيراً ما تلتقي صور هذا "الاتّساع مع المجاز البلاغي[٤]، قال ابن جني: "وإنَّما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة: وهي الاتساع، والتوكيد، والتشبيه"[٥].

- أمَّا مفهوم "الاتّساع" الذي نقصده هنا فهو البُعد التأويلي الواسع المتمثل في الحمل على غير ظاهر اللفظ توسعاً لتوجيه النصوص المخالفة لبعض أصول التراكيب

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٧٥، ١١٠، ٤/٣٣٤، الأصول ٢/٢٢٥، الأشباه والنظائر ١/٢٩ ومابعدها.

(٢) قصر ابن السراج (الاتساع) حين عرّفه على الاتساع بالحذف، لكنك تجد في أمثلته ما يدل على أنه يرى تحققه بغير حذف،
ينظر: الأصول ٢/٢٥٥، ١/٧٩.

(٣) مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو/٣٧٣ د. بهاء الدين عبدالوهاب بن عبدالرحمن، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع والعشرون، محرم ١٤٢١هـ

(٤) ينظر: التوسع في كتاب سيبويه/٩ د. عادل هادي العبيدي.

(٥) الخصائص ٢/٤٤٢.

النحويّة، كالحمل على المعنى، والحمل على الوضع، ونحوها، يقول الأنباري: "الحمل على المعنى اتّساع يُقتصر فيه على السماع"[١]، وسيكون حديثنا عن أبرز مظاهر الاتساع التي تخلو من التأويل بالحذف أو الزيادة.

١- الحمل على الموضع

ينصُّ النحويون على أنَّ الأصل فيما يجوز فيه الحمل على اللفظ والموضع هو الحمل على اللفظ، وعلى ذلك أقاموا الضوابط الآتية:

- "إنَّما يُصار إلى المحلّ إذا تعذَّر الحمل على اللفظ الظاهر"[٢].

- وجاء في نعت المنادى المبني على الضم: "فرفع الصفة على اللفظ هو الأكثر"[٣].

- ويقول ابن هشام في أنواع العطف: "أحدهما: العطف على اللفظ وهو الأصل"[٤].

ولما كان الحمل على الموضع عدولاً عن الأصل كان مظنَّة الاشتراط النحوي. فقد اشترط كثير من النحويين[٥] للحمل على الموضع تمام الكلام، قال الصيمري: "لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام؛ لأنه حملٌ على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد"[٦].

وللنحويين[٧] في العطف على المحل في نحو ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً شروط تركيبيّة، يقول ابن أبي الربيع: "وجاء بعض المتأخرين فقال: إن العَطف على الموضع لا يكون إلا بشرطين:

أحدهما- أن يكون الطالب بالموضع موجوداً.

(١) الإنصاف ٧٨١/٢.

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج٧١٩/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢.

(٤) مغني اللبيب /٦١٤.

(٥) ينظر: الأصول ٦٤/٢، التبصرة والتذكرة ٢١١/١، أسرار العربيّة/١٥٢.

(٦) التبصرة والتذكرة ٢١١/١.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/١، البسيط لابن أبي الربيع ٧٩٣/٢، التذييل والتكميل ١٩٣/٥.

الثاني- أن يكون الموضع مما يجوز أن يظهر"[١].

وينسب ابن هشام للمحققين في العطف على الموضع ثلاثة شروط[٢]:

الأوَّل- إمكان ظهوره في الفصيح، ففي قولك: ليس زيدٌ بقائم ولاقاعداً، يجوز أن تسقط (الباء) فتنصب؛ لأنها زائدة، لذا لا يجوز عند المشترطِين لهذا الشرط أن يقال: مررتُ بزيدٍ وعمراً؛ لأنه لا يجوز: مررت زيداً.

الثاني- أن يكون الموضع بحق الأصالة؛ فلا يجوز: هذا ضاربٌ زيداً وأخيه، إذ الوصف المستوفي لشروط العمل، الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل.

الثالث- وجود المُحْرز، أي الطالب لذلك المحل، فلا يجوز: إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان؛ لأن الطالب رفع (زيد) هو الابتداء والابتداء هو التجرُّد، والتجرُّد قد انتفى بدخول (إنَّ). ولم يشترط الكوفيون وبعض البصريين وجود المحرز لصحة الحمل على الموضع[٣].

٢- العطف على التوهم

يراد بمصطلح "العطف على التوهم" في الدرس النحوي توهم عامل في لفظ، بحيث إذا عطف عليه تم ملاحظة ذلك العامل المتوهم أثره في المعطوف عليه في المعنى أو الموضع أو المحل، وهو أسلوب من أساليب التأويل بالحمل على المعنى، وقد نص الفراء على أنه من التأويل، إذ قال في توجيه قول الحق عز وجل : ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠﴾[٤]: "يُقال: كيف جزم (وأكنْ) وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك (الفاء) لو لم تكن في (فأصدّقَ) كانت مجزومة، فلمّا

(١) الكافي ٨٥٥/٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب /٦١٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب /٦١٧.

(٤) سورة المنافقون، آية ١٠.

رُدَّت (وأكنْ) ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء"[١].

وقال سيبويه في مفهوم التوهم: "سألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٠﴾، فقال هذا كقول زهير:

بَدَا ليَ أنّيْ لسْتُ مُدركَ مامَضَى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائِياَ[٢]

فإنَّما جرّوا هذا؛ لأنَّ قد يدخله (الباء)، فجاؤوا بالثاني، وكأنَّهم قد أثبتوا في الأوَّل الباء، فكذلك هذا لمَّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا (فاء) فيه تكلموا بالثاني، وكأنَّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهم هذا"[٣].

وقد فهم بعضهم من كلام سيبويه أنه يعني بذلك الحمل على الموضع[٤]، ومنهم أبو جعفر النحاس، وقال أبو علي في التعليقة في تشبيه سيبويه الآية بقول زهير: "يريد: مثله في الوضع لا في الجودة"[٥].وقيل في "الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أنَّ العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود"[٦].

وبهذا المفهوم يكون التأويل بالعطف على التوهم ضرباً من الالتفات إلى العنصر الدلالي لتوجيه النصوص المخالفة في الظاهر للقواعد المطردة، فهذا العطف من صميم الحمل على المعنى[٧]، "والحمل على المعنى واسعٌ في هذه اللغة جدّاً"[٨]، وقد

---

(١) معاني القرآن ٣/١٦٠.

(٢) من الطويل. نسبه سيبويه لصرمة الأنصاري، ونسبه في موضع آخر إلى زهير بن أبي سُلمى.
ينظر: ديوان زهير/ ٢٠٨، الكتاب ٣/١٠٠، الخصائص ٣/٣٥٣، أسرار العربية/ ١٥٤، الدرر اللوامع ٦/١٦٣.

(٣) الكتاب ٣/١٠٠.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٣٧.

(٥) التعليقة ٢/٢٠٨.

(٦) روح المعاني ٤/٣١٣.

(٧) ينظر: النحو والدلالة/ ١٥٥.

(٨) الخصائص ٢/٤١١.

قيل إنَّه الحمل على التوهم، لكنهم يفرون من مصطلح التوهم تأدُّباً مع القرآن الكريم، وقيل: إنَّ بينهما خصوصاً وعموماً[١]، وقيل: "إنَّ عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى، وعطف التوهم يتوهم فيه وجود (أنَّ) مثلاً في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع"[٢].

"والحق أنَّ هذا كله من باب العطف على المعنى، فقولنا: (ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً) المعطوف فيه ليس على إرادة الباء، ومعنى ذلك أنَّ الخبر مؤكد والمعطوف غير مؤكد فإنك نفيت القيام نفياً مؤكَّداً، ونفيت القعود نفياً غير مؤكد، فإذا جررت المعطوف فقلت: (ليس محمدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ) كان نفي القعود مؤكداً أيضاً كنفي القيام"[٣].

وبما أن أسلوب التأويل بالعطف على التوهم هو من الحمل على المعنى فهو نوع من العدول عن الحمل على اللفظ، إذ "الحمل على المعنى واللفظ أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ"[٤]، وقد قال الشلوبين: "والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتّباع الأثر مع وجود العين"[٥]، وإن كان المعوّل في بعض التراكيب على الغرض الذي يريده المتكلم من العدول إلى الحمل على المعنى، ووفق نظام (الأصالة والفرعيّة)[٦] في النظام النحوي فإنَّ هذا العدول يستدعي الاشتراط النحوي المنظّم لحالات العدول.

يقول ابن هشام في شروط الحمل على التوهم: "العطف على التوهم نحو: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول

(١) حاشية الصبان ٢/٢٣٤.
(٢) حاشية الصبان ٤/٥٠.
(٣) معاني النحو ٣/٢٦٥ د. فاضل صالح السامرائي.
(٤) الإنصاف ٢/٥١١. وينظر: الأشباه والنظائر ٢/١١٥.
(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٩٧.
(٦) ينظر: التوهم عند النحاة / ١٣٠ د. عبدالله أحمد جاد الكريم.

ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك"[١].

إنَّ ما نريد التنبيه عليه هو أنَّ ملازمة الشروط النحويّة لإجراء التأويل باعتباره يمثل حالات عدول عن الأصل يجعلنا نؤكد على وظيفة أخرى للتأويل النحوي تتكامل مع وظيفته الرئيسة في نظام التقعيد، وهي معالجة النصوص المحتج بها المخالفة للقياس المطرد، وهذه الوظيفة هي "ضبط العلاقة بين ظاهر الكلام والأصول التي تنتظم بنيته في الفكر النحوي، وفقاً لثنائية "الأصل" و"الفرع" أو "النظام النحوي" بأصوله وضوابطه الصارمة و"الحدث اللغوي" الذي يبيح الخروج عن هذه الأصول، بالتصرف في النظام اللغوي الأصلي في سياقات معينة.

والنحاة في هذا اللون من التأويل يصدرون عن رؤية لغوية خاصة ترى اللغة كاملة البناء، منطقية الظواهر، وأي خروج عن هذا في الاستعمال يجب تأويله، حتى تظهر البنية المثلى التي جرَّدها النحاة، انطلاقاً من نماذج في كلام العرب أكثر انتظاماً، وآكد أصالة فيما عرف بـ "أصل الوضع"، و"أصل القاعدة""[٢].

التأويل واطّراد الشروط النحويَّة.

إذا أردنا أن نبحث في الوجه الآخر للتأثير والتأثر بين الاشتراط النحوي والتأويل فيمكننا القول بأنَّ الشروط النحويّة هي الأحكام النحويّة الواجبة التي لا تتخلف ولا يُعدل عنها تحت أي مسوّغ تركيبي، وبذلك فهي من أكبر أسباب اللجوء إلى التأويل في النظام النحوي، إذْ يقوم التأويل بوظيفته الرئيسة وهي معالجة النصوص المحتج بها المخالفة في ظاهرها للقياس المطَّرد، وذلك بردّ ماظاهره مخالف للشرط النحوي إلى المسموع الكثير المطَّرد الموافق لذلك الشرط، بإحدى صور الحمل على غير الظاهر، على أنْ يكون في النصّ نفسه مايدل على ذلك الحمل ويسوّغه؛ لأنَّ التأويل "حملُ اللفظ على خلاف الظاهر لدليل"[٣].

(١) مغني اللبيب /٦١٩، وينظر: همع الهوامع ١٩٦/٣.

(٢) ضوابط الفكر النحوي ٣٣٨/٢.

(٣) فيض نشر الانشراح ١٠١٩/٢.

ويتحقق بذلك الاطّراد المنشود في التقعيد لأي لغة إنسانيّة، وذلك باتّباع القياس المطرد، فإذا جاء شيء خلاف القياس "لا تُنقض القواعد به؛ لأنَّها أصول لا تنقض بمجرد ما يُسمع، ولهذا يجب ردُّ ما ورد من ذلك للأصول بالتأويل"(٤).

ومن نماذج التأويل للمحافظة على اطّراد الشروط النحويّة ما يأتي:

- تأويل النحويين بالتقديم والتأخير والحذف ونحوها لبعض النصوص التي في ظاهرها ما يخالف شرط مجيء الخبر قبل العطف بالنسق المرفوع على اسم (إنَّ)(٥)، يقول ابن مالك: "وحمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير، فالتقدير عنده في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴿٦٩﴾﴾(٦): إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً، فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك، وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنَّه قيل: إنَّ الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فإنَّ حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول (إنَّ)"(٧).

ومن النماذج تأويل المخالف لشرط التنكير في اسم (لا) النافية للجنس، وذلك بتضمين المعرفة معنى التنكير، إذ "قد يؤوَّل العلمُ المشتهرُ ببعض الخلال بنكرة فينتصب"(٨)، يقول سيبويه: "وتقول: قضيةٌ ولا أبا حسنٍ، تجعله نكرة، قلتُ: فكيف يكون هذا وإنَّما أراد عليًّا رضي الله عنه فقال: لأنَّه لا يجوز لك أن تُعمل (لا) في معرفة، وإنَّما تُعملها في النكرة، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حَسُن لك أن تُعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ وأنَّه قد غُيّب عنها.

(٤) فيض نشر الانشراح ٦٣٧/١.
(٥) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاجي ١٩٢/٢، التعليقة ٢٩٨/١، الإنصاف١٨٥/١.
(٦) سورة المائدة، آية ٦٩.
(٧) شرح التسهيل ٥٠/٢.
(٨) شرح الكافية للرضي (القسم الأوَّل) مج٤١٨/٢.

فإن قلت: إنَّه لم يرد أن ينفي كلَّ من اسمه عليٌّ فإنما أراد أن ينفي منكورين كلُّهم في قضيته مثلُ عليٍّ، كأنه قال: لا أمثال عليٍّ لهذه القضيّة، ودلَّ هذا الكلام على أنَّه ليس لها عليٌّ وأنه غُيّب عنها"[١].

إنَّ الشروط النحويّة لمَّا كانت أوجب الأحكام النحويّة كان من الطبيعي أن تكون رغبة المحافظة على اطّرادها سبباً رئيساً لتواجد ظاهرة "التأويل"، إذ المحافظة على الشروط المطَّردة من ألزم الواجبات في النظام النحوي، فهي لا تتخلف ولا يعدل عنها، ويلزم من عدمها عدم صحة الحكم النحوي.

وما ينبغي ملاحظته في تأويل سيبويه السابق وفي كثير من مواضع التأويل للمحافظة على الشروط النحويّة هو أنَّ التركيب المؤوَّل لا يقلُّ أهمية في رصيد اللغة عن التركيب غير المؤوَّل، وربما علا بتأويله على غيره في الفصاحة.

فالنحويون مثلاً يؤولون ما ظاهره وصف بالمصدر نحو: هذا رجلٌ عَدْلٌ "بتأويلين: أحدهما أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل أو المفعول.. والآخر أن يكون باقياً على بابه، ويكون ثمة مضاف محذوف تقديره ذو عدلٍ"[٢]، ومع ذلك فإنَّ إرجاعه بالتأويل للقاعدة: (اشتراط الاشتقاق في النعت) لم يلغ الدلالة الخاصة لهذا التركيب، بل إنَّهم قدموه في الفصاحة على التركيب الأصل. يقول ابن جني: "فقولك إذاً: هذا رجلٌ دنِفٌ بكسر النون أقوى إعراباً؛ لأنَّه هو الصفة المحضة غير المتجوّزة. وقولك: رجلٌ دَنَفٌ أقوى معنى؛ لما ذكرناه: من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا تجده، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة"[٣].

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٧.
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤١٨.
(٣) الخصائص ٣/٢٦٠.

ويقول الجرجاني في الوصف بالاسم المحض: "كقولك: مررتُ بخاتم فِضَّةٍ، وجُبَّةِ خَزٍّ، إنَّما يتغيرَّ الحكمُ فيها، بأنْ تجري: صفات على ما قبلها، وذاك أنَّ المصوغ من الفضَّة فِضَّة. فجاز لذلك أن يوصف بها، فإذا قيل: بخاتمٍ فِضَّةٍ فكأنَّه قيل: بخاتمٍ مصوغٍ من هذا النوع، إلا أنَّ ذلك أبلغ وأوجز"[1].

وهذه القيمة الدلاليّة للتأويل تجعلنا نشير إلى وظيفة ثالثة للتأويل النحوي تضاف لوظيفة معالجة النصوص المخالفة للقياس ووظيفة ضبط العلاقة بين الأصول والفروع في التقعيد النحوي وهذه الوظيفة هي **وظيفة توليد الدلالات**، إذ "التأويل" مصدر من مصادر إنتاج الدلالة في العربيَّة، فهو ليس إجراءً قسريّاً يخضع فيه النص لغاية طرد القاعدة وحسب، بل هو حملٌ يجمع بين مراعاة (الاعتبار النظري لبناء التقعيد، وهو اعتبار غاية الاطّراد والاتّساق للقواعد) وبين مراعاة (الاعتبار التطبيقي بالنظر في مقومات التركيب وتلمس القرائن، والخصائص التركيبيّة اللفظية والمعنويّة التي تجعل "التأويل" قريباً مستساغاً)، وبذلك يكون التأويل منهجاً تركيبياً دلاليا لقراءة النص قراءةً واسعةً تفتح مجالاً للمقارنة بين ما هو في ظاهر التركيب وما هو في باطنه، ولولا هذه القراءة التأويليّة لضاقت العربيّة عن إثراء ألسنة العرب بكثيرٍ من التراكيب المجازيّة الفصيحة التي لها دلالاتها ومقاصدها البيانيّة، كالتشبيه والمبالغة والتأكيد ونحوها، إذ التأويل بالحمل على غير الظاهر يعدُّ مصدراً رئيساً للمعاني المجازيّة، ولهذا المفهوم يشير ابن جني بقوله:"ومن المجاز كثيرٌ من باب الشجاعة في اللغة: من الحذوف، والزيادات، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف"[2]. وما كانت لتتولَّد هذه المعاني لولا قوانين العربيّة التي تدفع للمح الفرق بين دلالة التركيب الحقيقي، ودلالات فروعه من التراكيب المجازيّة؛ التي كثيراً ما تُوصلنا إليها صورُ التأويل التي تحمل التركيب على غير الظاهر.

---

(١) المقتصد ٩٨١/٢.

(٢) الخصائص ٤٤٦/٢.

وفي ختام الحديث عن أثر الاشتراط النحوي في التأويل نؤكد على النتائج الآتية:

١- إنَّ التأويل إجراء تركيبي ذو طبيعة اشتراطيّة، فلا يحمل الكلام على أي صورة من صور الحمل على غير الظاهر إلاَّ ولذلك شروط تركيبيّة يلزم من عدمها عدم صحة الحمل على غير الظاهر.

٢- إنَّ التفسير النحوي المطَّرد لتلازم الشروط النحويّة مع صور (التأويل) هو أن التأويل يمثل حالات عدولٍ عن الأصل، ووفقَ نظرية (الأصل والفرع) فإنَّ حالات الفروع هي مظنة الاشتراط.

٣- إنَّ تلازم الشروط النحويّة مع صور التأويل يعدُّ إحدى حالات الاتساق بين القواعد الكليّة العامة والأحكام التفصيليّة في النظام النحوي، فالشروط قيود تؤدي إلى تحجيم (التأويل) وعدم إطلاق العمل به، كما أنَّ القواعد الكليّة من جهة أخرى تنص على أنّه "إذا أمكننا أن نحمل الكلام على ظاهره كان ذلك أولى من التأويل البعيد"[١]، و"متى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنَّما يكون لمرجِّح"[٢].

٤- إنَّ الجهة الأخرى للتأثير والتأثر بين الاشتراط و(التأويل) النحوي هو أنَّ وجوب حكم الشرط النحوي من أكبر أسباب ظاهرة (التأويل)، فالنصوص المخالفة للشرط النحوي في الظاهر لا سبيل للقول فيها بالعدول عن الشرط؛ لأنَّ الشرط لا يتخلّف في النظام النحوي، فإمَّا تأويل النص بما يوافق الشرط وإمَّا الحكم عليه بالشذوذ أو الضرورة، وهذا العلاقة بين الشرط النحوي و(التأويل) تؤدي إلى تناسب طردي بينهما، فكلّما زادت نسبة الاشتراط في النظام النحوي زادت معه نسبة تأويل النصوص المخالفة له، والعكس صحيح.

والمحصلة أنَّ (التأويل) يجلب الشروط النحوية، ويسبّب سن الشروط النحويّة في النظام، كما أنَّ لزوم الشرط يجلب (التأويل) لمعالجة النصوص المخالفة للشروط الواجبة، فهم لأجل (الشروط) أولَّوا، كما أنَّهم لأجل (التأويل) وتحجيمه اشترطوا.

---

(١) علل النحو لابن الوراق /٣٣٠.

(٢) البحر المحيط لأبي حيّان ٢/٢٥٨.

الفصل السابع

خصوصية الشعر عند النحويين
وأثرها في الاشتراط

الفصل السابع

خصوصية الشعر عند النحويين وأثرها في الاشتراط.

مدخل

لغة الشعر في الفكر النحوي.

الفكر النحوي منذ مراحله الأولى يقوم على الرؤية التمايزيّة بين المستوى النثري والمستوى الشعري في اللغة، إذ الشعراء كما نُقل عن الخليل :"أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، وجائزٌ لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد مقصوره وقصر ممدوده، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعّدون القريب، ويحتجُّ بهم ولا يحتجُّ عليهم"(١).

لكنَّ الضرورة التي هي مخالفة القياس اللغوي المطرد لإقامة الوزن والقافية، لا تعدُّ خروجاً مطلقاً على القوانين، بل الأمر كما قال سيبويه:"وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"(٢).

(١) منهاج البلغاء/١٤٣.
(٢) الكتاب ١/٣٢.

ولذلك تجوز الضرائر وتحسن باعتبار ما يؤيده السماع المحتج به، "إذ لا يُقال بها إلا بسماع"[١]، وباعتبار ما يسوغه القياس، إذ فكرة الضرائر عند النحويين ترتكز على مبدأ "تشبيه الشيء بشيء أو الرد إلى أصله"[٢]، فإذا توفرَّ ذلك السماع وذلك القياس جاز للشاعر في كل زمان ما جاز لشعراء عصور الاحتجاج، وقد نقل ابن جني عن أبي علي الفارسي قوله: "كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، ومالا فلا"[٣].

وبناءً على ما مضى فإنَّ الفكر النحوي يعدُّ الضرائر خروجاً ممنهجاً على بعض القواعد المطَّردة، وليس خروجاً عن دائرة اللغة، يقول المبرد في الضرورة: "إنَّها لا تُجوّز اللَّحن"[٤]، ويقول ابن السراج: "ليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصولٌ يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يُستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلابد أن يكون قد ضارع شيئاً بشيء، وإنَّما التشبيه يختلف، فمنه قريبٌ ومنه بعيد"[٥]، إن الضرورة الشعريّة رخصةٌ لغويَّة "لا يمكن أن تكون مقطوعة عن أصولها، بعيدة كل البعد عن الأساس الذي تفرَّعت منه؛ خشية أن ينشأ عن هذا الانقطاع التفات عن الصواب إلى الخطأ، وتنافٍ بين المظهر اللغوي، وجذوره اللغويّة السويّة"[٦].

والنحويون يختلفون في مفهوم الضرورة، فالجمهور على أنَّها ما يقع في الشعر دون النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أو لا[٧]، وابن مالك يقيد الضرورة بما

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع ٧٠٧/٢.

(٢) شرح المقدمة الجزوليّة ٥٨٧/٢.، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٥/٢، الأشباه والنظائر ٢٢٥/١.

(٣) الخصائص ٣٢٣/١.، وينظر: الضرائر للألوسي/٧.

(٤) المقتضب ٣٥٤/٣.

(٥) الأصول ٤٣٥/٣.، وينظر: الكتاب٣٨٥/٢، شرح الأبيات المشكلة للفارقي/٢٥٥.

(٦) الضرورة الشعريّة دراسة لغوية نقدية /٤١٣.د.عبدالوهاب العدواني.

(٧) ينظر:شرح كتاب سيبويه لابن الصفار٣٩٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/١.

ليس للشاعر عنه مندوحة، والأكثرون على القول الأول[١]؛ "لكون الشعر قد ألفت فيه الضرائر"[٢]

وعلَّل ابن هشام ذلك بتعليلين، "أحدهما أنَّ أكثر أشعارهم كانت تقع من غير رويّة، فقد لا يتمكنون من تخيّر الوجه الذي لا ضرورة فيه.والثاني أنَّ الشعر لمَّا كان مظنة الضرورة استباحوا فيه ما لم يضطروا إليه، كما أُبيح القصر في الشعر؛ لكونه مظنة المشقَّة، مع أنَّها قد تنتفي مع بقاء الرخصة"[٣].

وبناءً على ذلك اختلفوا[٤] كذلك في الرؤية الفنيّة والبلاغية للضرورة الشعريّة، فمنهم من عدَّ كثيراً من الضرائر لحناً[٥]، ومنهم من عدّها دلالة ضعف في الشاعريّة، يقول أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ): "وينبغي أن يجتنب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصةٌ من أهل العربيّة، فإنها قبيحة تُشين الكلام وتذهب بمائه"[٦].

ومنهم من يعد الضرائر مظهراً من مظاهر الطبيعة الانفعالية للشعر، وأنَّها "من حيث هي مظهرٌ من مظاهر الخروج عن الاستعمال العادي للغة، ليست إلا تعبيراً عن الإرادة الشعريّة الخلاَّقة التي تتجلى بها الخصائص الفرديّة للأديب"[٧].

يقول ابن جني: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أنَّ ذلك على ما جشمه، وإن دلَّ من وجه على جَوْره وتعسُّفه فإنه من وجه آخر مؤذنٌ بصياله وتخمُّطه، وليس بقاطع دليلٍ على ضعف لغته، ولا

(١) ينظر:الخصائص ٣٩٢/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٩/٢، النكت الحسان/٣٠٠، تعليق الفرائد ٢١٨/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه لابن الصفار ٣٩٨/١

(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد/٨٣.

(٤) ينظر: الضرائر اللغويّة في الشعر الجاهلي /٤٨ مابعدها.د.عبدالعال شاهين.

(٥) ينظر: ذم الخطأ في الشعر لابن فارس /١٧.

(٦) الصناعتين /١٦٨.، وينظر: العمدة لابن رشيق ٢٦٩/٢.

(٧) الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية /١٢٧ د. السيد إبراهيم محمد.

قصور عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته"[١].

وقد نقل البغدادي (١٠٩٣هـ) عن الشاطبي تفصيلاً لتلك اللحظة الشعريّة المسوّغة لجمالية الضرورة، ومن ذلك: "أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدةٌ يلزم فيها ضرورة إلا أنَّها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنَّهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ لأنَّ اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ"[٢]، كما "أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف، فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس، فتُركب الضرورة لذلك"[٣].

ومهما يكن من أمر فإني أعتقد بأن النظام النحوي الشعري يقوم على أساس الترخص اللغوي الموجَّه لإثراء اللغة بوجهٍ عام، إذْ من مظاهر اجتماعية اللغة أن يكون أحد مصادر مواردها يقوم على تبادل المنافع بين اللغة والأديب، فاللغة تمنح ألفاظها وتراكيبها للأديب، والأديب يضيف إلى رصيد اللغة عن طريق كفاءته اللغوية تلك الدلالات المستكشفة، والخيالات التصويرية المبتكرة ولأنَّ إثراء اللغة بالمعاني مقصد من مقاصد التقعيد فقد جُعل الترخص رافداً معيْناً من روافد الإبداع اللغوي في الشعر والنثر، ولعل في مقدمة ذلك ما اتسعت به القواعد النحويّة من أحكام ضرائر الشعر، وأحكام ضرورة السجع[٤]، وأحكام الترخص في الأمثال التي "يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر"[٥].

وبناء على ذلك فإنَّ ظاهرة الاتساع اللغوي بشكل عام، سواء في الشعر والذي تمثله الضرائر الشعريّة، أو في النثر الذي يزخر بمظاهر الاتساع الذي تقوم على العدول عن الأصل وما يصحبه من حذف، وتقديم وتأخير، وحمل على المعنى ونحو ذلك

---

(١) الخصائص ٢/٣٩٢.
(٢) خزانة الأدب ١/٣٤.
(٣) المرجع السابق.
(٤) ينظر: الحجة لأبي علي ٦/٤٠٨، ضرائر الشعر /١٣، الارتشاف ٥/٢٣٧٧.
(٥) المقتضب ٣/٢٨٠.

كل هذه الاتساعات يربط النظام جوازها بقدرة المتكلم على توظيفها وإيجاد فائدة دلاليّة منها، ولم يتقيّدّ بقواعد صارمة حادةً أكثر من ذلك، وهذا لم يكن ليحصل لولا اهتداء النحويين إلى "أن إنشاء الكلام أو نظمه لا يخضع فقط لما هو "تقني معياري" وإنمَّا محكوم أيضاً بما هو "فني ذاتي" يرجع فيما يرجع إلى ذوق المنشئ وقدرته على استغلال الطاقة التوليديّة الخلاَّقة للغة حتى يصنع أسلوباً ينفرد به عن سواه"(٦).

(٦) قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب ١/٢٩٧ د. أحمد الودرني.

المبحث الأول

مظاهر الترخص في الشروط النحوية في الشعر.

يعدُّ النظامُ النحوي النظمَ الشعري محلاًّ للترخص في كثيرٍ من الأحكام التركيبيّة الواجبة في سعة الكلام.

وإذا فحصنا مبدأ الترخص في أحكام النظم الشعري يتَّضح لنا صدق ما أشار إليه سيبويه في عبارته الموجزة حين قال: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنَّه مستقيم ليس فيه نقضٌ "[١].

وقد بيّن سيبويه في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة" بأن الاستقامة المقصودة هي استقامة المعنى، لذا قسَّم الكلام المستقيم ثلاثة أقسام، "فأمَّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمسِ وسآتيك غداً... وأمَّا المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحرِ، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيتُ وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه ذلك"[٢].

هذه الإشارة من سيبويه تعني أنَّ الضرورة تدخل كثيراً من الأحكام والظواهر التركيبيّة مادام المعنى باقياً على صحته غير ملتبسٍ بغيره، وقد نص سيبويه على تعدد

(١) الكتاب ١/٣١.

(٢) الكتاب ١/٢٥، ٢٦.

وكثرة مظاهر الترخص في الشعر، حيث قال في باب ما يحتمل الشعر: "وما يجوز في الشعر أكثر من أذكره لك هاهنا"(١).

وقد أشار الباحثون في خصائص اللغة الشعريّة إلى صعوبة حصر وتحديد الظواهر اللغويّة التي اختصَّ بها الشعر(٢).

وبالرغم من ذلك نسجّل هنا أنَّ الترخص في الشروط النحويّة أقل بأضعاف من الترخص في الأحكام الواجبة الأخرى، وبلغة الأرقام فقد قمتُ بمحاولة إحصائية في كتابين من كتب الضرائر، وذلك على النحو الآتي:

١- في كتاب "ضرائر الشعر" لابن عصفور قرابة إحدى وعشرين ومئتين (٢٢١) ضرورة شعريّة، ولم أجد منها سوى خمس عشرة (١٥) ضرورة هي من الترخص في الشروط النحوية.

٢- في كتاب: "موارد البصائر لفرائد الضرائر" لمحمد سليم بن حسين (ت١١٣٨هـ) أحصيتُ كذلك: تسعاً ومئتين من الضرائر الشعرية(٣)، وكان نصيب الترخص في الشروط النحويّة منها ثماني عشرة (١٨) ضرورة شعريّة، وسنرى صورها في عرضنا لمظاهر الترخص في النظم.

الكتاب	مجموع الضرائر	عدد ضرائر الترخص في الشروط	النسبة
ضرائر الشعر	٢٢١	١٥	٪٦,٧٨
موارد البصائر	٢٠٩	١٨	٪٨,٦١

---

(١) الكتاب ١/٣٢.

(٢) ينظر: من أسرار اللغة /٣٣١، لغة الشعر /٣٧٩.

(٣) كتاب (موارد البصائر) متأخر كثيراً في زمن التأليف عن كتاب ضرائر الشعر لابن عصفور، وهو أشمل كتب الضرائر، لكنَّ طريقة التقسيم المجملة لمؤلف كتاب (موارد البصائر) هي التي جعلت عنوانات المسائل فيه قليلة، وقد التزمت في الإحصاء بطريقة تقسيم كل مؤلف؛ لأن المقصود بيان النسبة المرادة في كل مؤلف على حدة.

وهذه النسبة الضعيفة للترخص في الشروط تؤكد لنا أمرين:

الأوَّل- أنَّ الشروط النحويّة هي أقوى الأحكام الواجبة في النظام النحوي، وتُعد قلة الترخص فيها حتى في لغة النظم التي هي مظنة الترخص دليلاً ومؤشراً على أنَّها أوجب الأحكام النحوية.

الثاني- أشرنا سابقاً إلى أنَّ للشروط النحويَّة غايتين كبريين، وهما:

١- أداء المعنى على وجهه الصحيح المقصود. ٢- أمن اللبس.

وهاتان الغايتان بحسب كلام سيبويه والنحويين ليست مجالاً للترخُّص، إذ الترخص فيهما مخلٌ بالمعنى الذي عليه مدار الفهم والإفهام.

ويمكننا ملاحظة ما خلصت إليه من خلال عرض أهم مظاهر الترخص في الشروط النحويّة في النظم:

أولاً- الترخص في الشروط ذات الأغراض الصناعيَّة:

هناك أحكام تركيبيّة لا يشكل غيابها في النظم ضرراً كبيراً على الدلالة؛ لأنها أحكام متصلة بالجانب الصناعي النحوي أكثر من اتصالها بمعنى التركيب، وإن كان هذه القواعد الصناعيّة لها أهميتها في النظام، فهي ذات وظيفة نظاميَّة تُسبغ على الأحكام القواعد صفة الاطِّراد والاتّساق، ونلاحظُ ذلك في بعض أحكام العامل النحوي وما يتعلق به من الظواهر التركيبيّة.

ومن نماذج ذلك: الترخص في شرط من شروط الحذف، وهو ألا يؤدّي الحذف إلى تهيئة العامل ثم قطعه في نحو قول الراجز:

قد أصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تدَّعي ... لـيَّ ذنْـبَـاً كلُّه لـمْ أَصْـنـعِ[1]

قال سيبويه:"ولا يحسن في الكلام أنْ يَجَعلَ الفعلَ مبنيّاً على الاسم، ولا يذكرُ

(١) سبق تخريجه.

علامة إضمار الأوَّل، حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأوَّل ومن حال بناء الاسم عليه ويَشغَله بغير الأوَّل، حتى يمتنع من أن يكون يعملُ فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام"[(١)].

ومن الشروط ذات الوظيفة الصناعيّة المترخص فيها النظم: اشتراطهم في الفصل بين (إنْ) الشرطيّة والفعل أن يكون الفعل ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بـ (لمْ)[(٢)] كقوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ بِمَا﴾[(٣)]، فلا يجوز في النظم الفصل بين (إن) والفعل المضارع غير المجزوم، وذلك لمانع صناعي، وهو أنه يقبح الفصل بين (إنْ) وما تعمل فيه مع ظهور عملها، قال سيبويه: "يجوز الفرق في الكلام في (إنْ) إذا لم تجزم في اللفظ... فإنْ جزمت ففي الشعر؛ لأنَّه يُشبَّه بـ (لم)"[(٤)].

وقال الرضي: "وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله"[(٥)].

ومن أبيات هذه الضرورة قول الشاعر:

يُثْنِيْ عليْكَ وأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِه ... ولَديْكَ إنْ هُوَ يسْتَزِدْكَ مَزِيْدُ[(٦)]

حيث فصل الاسمُ بين (إنْ) والمضارع غير المجزوم بـ (لم).

وقصارى القول أنَّ من مظاهر الترخص في الشروط النحويّة في النظم الترخص

---

(١) الكتاب ٨٥/١. وينظر: المقتضب ٢٦/٢، التبصرة والتذكرة ١٠٢/١، والخصائص ٢٩٢/١، أمالي الشهيلي/٩١، ضرائر الشعر /١٧٧.

(٢) ينظر: الكتاب ١١٢/٣، المقتضب ٧٢/٢، الأصول ٢٣٢/٢، ضرائر الشعر /٢٠٨.

(٣) سورة التوبة، آية ٦.

(٤) الكتاب ١١٢/٣.

(٥) شرح الكافية (القسم الثاني) مج٩١٣/٢.

(٦) من بحر الكامل، وقائله عبدالله بن عنمة.

ينظر: شرح حماسة أبي تمام للأعلم ٥٠٣/١، ضرائر الشعر لابن عصفور /٢٠٨، شرح الكافية الشافية ١٦١٩/٣، المساعد ١٤٤/٣، الدرر اللوامع ٧٤/٢.

في الشروط ذات الوظائف الصناعيّة[١] التي لا يخلُّ التخلي عنها في بعض التراكيب الشعريّة بالمعنى المراد.

ثانياً- الترخص في اشتراط القرائن.

النص اللغوي في حقيقته مجموعة من القرائن تتضافر لتحقيق معنى، "ومن المعروف أنَّ المعنى النحوي (الوظيفي) ليس من شأنه أن يستبين بواسطة قرينة لفظية أو معنويّة مفردة، بل لابد أن يتضافر عدد من القرائن على بيان المعنى، ذلك أنَّ اللغة ظاهرة إنسانيّة، والإنسان بطبعه قلَّما يكتفي لإدراك شيء ما بقرينةٍ واحدة تدل على هذا الشيء"[٢].

وهذه القرائن اللفظية والمعنويَّة والسياقيّة تختلف فيما بينها في قوة التأثير، وتبعاً لذلك يختلف حكمها النحوي بين الجواز والوجوب، فهي كالعلامات التي تدلك على الشيء، وكلما تعددت هذه العلامات تيسّر فهم المعنى في ذهن المتلقي.

وربَّما أشعَّت بعض قرائن التركيب بداخله فاتضَّح المعنى، فإذا اتضَّح المعنى ببعض القرائن أمكن بسبب أمن اللبس أن يتم الترخص في بقيَّتها. وهذا الترخص يرتبط بذات النص وملابساته، ولذلك قد يمتنع هذا الترخص في أشباهه من التراكيب، إذ "من أصول النحاة أنَّ الرخصة مرهونة بمحلّها فلا يُقاس عليها، وشرطها أن يؤمن معها اللبس، وأن تكون من الفصيح في عصر الاستشهاد"[٣]؛ لأنَّ الترخص في بعض القرائن "اتساعٌ من كلام العرب، فلا يُدَّعى ذلك حتى يُنطق به"[٤].

---

(١) ومن ذلك: الترخص في شرط كون صاحب الحال غير مجرور بحرف أصلي لتقدم الحال عليه، لمانع صناعي في التعدي واللزوم. ينظر: موارد البصائر /٤٠٨.

(٢) البيان في روائع القرآن ١/٢٢٩.

(٣) البيان في روائع القرآن ١/٢٣٠. وينظر: ظاهرة الترخص عند أمن اللبس على المستويات المختلفة، ضمن (مقالات في اللغة والأدب) ١/٢١٨ د. تمام حسان.

(٤) البسيط ٢/١٠١٣.

ولأنَّ مستوى الشعر هو محل ضرائر وتجوُّز فإنَّ مساحة الإقدام على إهدار بعض القرائن فيه أكثر من النثر، مادام للمعنى طريق لذهن المتلقي، وهو بذلك ترخُّصٌ من وجه، بخلاف السعة التي تشترط فيها القرائن لضمان حماية التراكيب من الغموض، كما أنه من وجه آخر إبداعٌ للتراكيب والأساليب الشعريَّة الناشئة من قدرة الشاعر على توظيف القيم الصوتيَّة والموسيقيّة للوزن والقافيّة توظيفاً فنياً على حساب بعض القياسات اللغويّة المتسامح فيها في لغة الشعر.

ومن نماذج الترخص في القرائن: الترخص في قرينة "المطابقة"، ومن ذلك: حذفهم العائد المجرور بالحرف من جملة الصلة، لضرورة النظم بغير شرط المطابقة بين الموصول، أو موصوفه، أو المضاف للموصول والعائد المجرور في الجار والمتعلق لفظاً ومعنى(١)، كقول الشاعر:

فأصْبَح مِنْ أسَمْاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ ... عَلَىْ المَاءِ لاَ يَدْريْ بِما هُو قابِضُ(٢)

يريد: بما هو قابضٌ عليه، فحذف العائد المجرور ولم يكن خافض الموصول مطابقاً لخافض العائد، كما لم يتحدا في المتعلّق، فالأوَّل متعلّق بـ (يدري)، والآخر متعلَّق بـ (قابض)، وهذا ترخص في قرينة المطابقة.

ومن نماذج الترخص في القرائن: الترخص في قرينة التضام المتفرعة عن قرينة الموقع، إذ التضام بين أجزاء الجملة قرينة يَستوجبها التطلب الدلالي بين الجزئين، وبهذا تُعد (إنَّ) الناصبة قرينة على وجود اسمها تالياً لها، والمضاف يدل على المضاف إليه؛ لأنهما متضامَّان، ووفقاً لدرجة التضام بين الأجزاء يُحكم على الفصل بينهما بالجواز أو المنع.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٥، البسيط لأبن أبي الربيع ١/٢٨٣، شرح التسهيل لابن مالك١/٢٠٥.

(٢) البيت من الطويل. وقائله قيس بن جروة.، ينظر: النوادر /٢٦٦، المسائل الحلبيات/١٤٨، ضرائر الشعر /١٧٥، التنزيل والتكميل ٣/٧٩.

لكنَّ هذه القرينة قد يترخص فيها في النظم إذا استبان المعنى بغيرها وتمايزت العوامل والمعمولات، ومن ذلك: جوازهم تقدم المعمول المنصوب للخبر المفرد على اسم (كان) بغير شرط تقدم الخبر عليه، فلا يجوز في السعة: كان طعامَك آكلاً زيدٌ[(١)]، لكن جاء في الشعر نحو قول الفرزدق:

قَنَافذُ هدَّاجُونَ حَوْلَ بيُوتِهم بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عوَّدَا[(٢)]

"قوله (إيَّاهم) معمول؛ (عوّد)، و(عوّد) خبر: كان، فقد ولي كان معمول خبرها، وليس ظرفاً ولا جارّاً ومجروراً، وهو غير جائز عند جمهور البصريين"[(٣)]، وقد نص غير واحد من النحويين على أنَّ هذا من الضرورة[(٤)].

والعلة الراجحة لمنع ذلك في السعة ما ذهب إليه سيبويه[(٥)] وغيره[(٦)]، وهي إيلاء (كان) ما ليس باسم لها ولا خبر، وفي ذلك إهدار لقرينة التضام بين (كان) ومعموليها، والنظام يسعى في السعة إلى حفظ القرائن لحماية التراكيب ودفع اللبس عنها، يقول ابن عصفور: "فإنْ كان المعمول غير ظرف أو مجرور فلا يخلو أن تقدمه على الاسم مع الخبر أو وحده[(٧)]، فإن قدمته وحده لم يجز؛ لأنك تولي الفعل ما ليس بمعمولٍ له وتترك

(١) ينظر: الكتاب ١/٧٠، المقتضب ٤/٩٨، ١٥٦، الأصول١/٨٦، الإيضاح العضدي/١٤٤، شرح الألفية لابن الناظم/١٣٨.

(٢) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق يهجو جريرا.

(٣) موارد البصائر/٤٠٢.

(٤) ينظر: أصلاح الخلل/١٥٣، شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٣، البسيط لابن أبي الربيع٢/٧٠٧، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد/٢٤٨.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٧٠.

(٦) ينظر: المقتضب ٤/٩٩، تفسير المسائل المشكلة للفارقي/٣٧٨، البسيط ٢/٧٠٦.

(٧) في مسألة تقدم معمول خبر (كان) على اسم كان أقوال مختلفة، فالنحويون يتفقون على جواز ذلك إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: كان عندك زيدٌ معتكفاً، فإن لم يكن أحدهما كذلك فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يجيزون مطلقاً، وفصل ابن السراج، والفارسي، وابن عصفور فأجازوا إن تقدم الخبر معه نحو: كان طعامَك آكلاً زيدٌ ومنعوه إن تقدّم وحده نحو: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، وحكى الفارقي تفرقة بعضهم بين الخبر إن كان جملة أو مفردا.

ينظر: الأصول ١/٨٦، الإيضاح العضدي/١٤٤، تفسير المسائل المشكلة/٣٧٩، إصلاح الخلل/١٥٢.

معموله، وقد تجنبت العرب مثل هذا في المعاني كما تجنبته في الألفاظ... فإن جاء من ذلك شيءٌ في الشعر كان ضرورةً يُحفظ ولا يقاس عليه"(١).

ثالثاً- الترخص في دلالة من دلالات التركيب.

قررنا سلفاً مسايرة الأحكام الإعرابيّة لمعاني التراكيب، وإذا كان معنى التركيب يتكون من مجموع دلالات أجزائه، فإنَّ النظام النحوي قد يسمح بالترخص في إحدى دلالات التركيب، اعتماداً على الدلالات الأخرى الموصلة للمعنى ولو بشيءٍ من التأويل.

ومن ذلك الترخص عند انتصاب الفعل المضارع بعد (الفاء) بـ (أن) مضمرة في شرط الأجوبة الثمانية وهي: الأمر، والنهي، النفي، والاستفهام، والتمنيّ، والعرض، والتحضيض، والدعاء.

قال سيبويه: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل (أنْ) العاملةَ"(٢).

ومن ذلك قول الشاعر:

سَـأترُكُ مَـنْـزلـيْ لـبَـنـيْ تَـمـيْـمٍ وأَلْـحـقُ بـالْـحـجَـازِ فَـأَسْـتـريْـحَـا(٣)

ففي هذا البيت وأمثاله "ترى أن الأفعال الواقعة بعد الفاء في جميع ذلك منصوبة من غير أن يتقدم الفاء شيءٌ من الأجوبة الثمانية، وكان حكمها أن تكون مرفوعة؛ لأنَّ الأفعال التي قبلها مرفوعة وهي معطوفة عليها وداخلةٌ معناها، إلا أنَّه لما اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع، حكم لها بحكم الأفعال الواقعة بعد الفاء في الأجوبة الثمانية، فنصب بإضمار (أنْ)، وتُؤولت الأفعال التي قبلها تأويلاً يوجب النصب، فحكم لقوله: "وألحقُ بالحجاز" بحكم: ويكون مني لحاقٌ بالحجاز...، لأن المعنى في

(١) شرح الجمل ٣٩٢/١.

(٢) الكتاب ٣٩/٣.

(٣) البيت من الوافر، وقائله المغيرة بن حنباء.

جميع ذلك واحد، وجعلت مع الفاعل معطوفة بالفاء على ذلك المصدر المتوهَّم"[١].

وهناك ضرائر عدة تمثل ترخصاً في شروط دلاليّة، كالترخص في شرط التنكير لزيادة (مِن) الجارَّة[٢]، وحذف حرف النفي من الأفعال النواسخ التي تعمل بشرط تقدم النفي في غير الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم الجائز في سعة الكلام[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴿٨٥﴾﴾[٤].

مسوّغ الترخص في الاشتراط في النظم:

المتأمّل في تفسير النحويين لكثيرٍ من ضرائر الترخص في الشروط يلفت انتباهه اعتمادهم على مبدأ الحمل على الشبه، وهذا التفسير هو ما أسسه سيبويه في باب ما يحتمل من الشعر، إذ يقول: "اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يُشبّهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنَّها أسماء، وحذفِ ما لا يُحذف، يُشبّهونه بما قد حُذف واستُعمل محذوفاً"[٥].

إنَّ الحمل على الشبه في تفسير النحويين للضرائر يكون بصورة حمل تركيب الضرورة على تركيب آخر يشابهه في سعة الكلام[٦]، ومثال ذلك: ترخصهم في شرط وجود (أنْ) في خبر (عسى)، لضرورة الشعر، حملاً على تركيب آخر له حكم مختلف في السَّعة، وهو تركيب (كاد)، وذلك نحو قول الشاعر:

عَسَىْ الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه ... يَكُونُ وراءَه فَرَجٌ قريبُ[٧]

---

(١) ضرائر الشعر/ ٢٨٥.

(٢) ينظر: موار البصائر/ ١٦١.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر/ ١٥٥.

(٤) سورة يوسف، آية ٨٥.

(٥) الكتاب ١/ ٢٦.

(٦) يلخص هذه الصورة قول سيبويه: "وربَّما مدّوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام" يعني نحو صناديق وفرازيد.
ينظر: الكتاب ١/ ٢٨، ما يحتمل الشعر من الضرورة/ ٨٠.

(٧) البيت من الوافر، وقائله هُدْبة بن خشرم بن كرز، كان راوية للحطيئة.
ينظر: الكتاب ٣/ ١٥٩، ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١٠٣، المقرب ١/ ٩٨، ضرائر الشعر/ ١٥٣.

حيث صُدّرت جملة الخبر بالمضارع (يكون) بدون (أنْ)، يقول ابن عصفور: "القياسُ يقتضي أن لا يجوز ذلك إلا في الشعر؛ لأنَّ استعمالها بغير (أنْ) إنَّما هو بالحمل على (كاد)، لشبهها بها من حيث جمعتها المقاربة، و(كاد) محمولة في استعمالها بغير (أنْ) على الأفعال التي هي للأخذ في الفعل، نحو: جعلَ يفعلُ وطفقَ يفعلُ من جهة أنَّها لمقاربة ذات الفعل، فقرُبت لذلك من الأفعال التي هي للأخذ في الفعل، وليست (عسى) كذلك، لأنَّ فيها تراخياً: ألا ترى أنك تقول: عسى زيدٌ أنْ يحجّ العام الآتي، وإنَّما عُدَّت في أفعال المقاربة مع ما فيها من التراخي، من جهة أنها تدخل على الفعل المرجو، والفعل المرجو قريبٌ بالنظر إلى ما ليس بمرجو، فلما كانت محمولة في استعمالها بغير (أنْ) على ما هو محمول على غيره، ضعف الحمل فلم يجئ إلاَّ في الضرورة"[1].

وبالجملة فإنَّ الحمل على الشبه في النظام النحوي له مرتبتان: حمل يكون التشابه فيه قويّاً في أكثر من وجه، وهذا كثيراً ما تحقق لأجله أحكام في السَّعة، وحملٌ ضعيف كثيراً ما تتحقق بسببه أحكام في النظم، مراعاة للضرورة التي سمحت بالحمل لأدنى شبه، وربَّما حمل عليه النحويون ما جاء من الشواهد المحتج بها على غير القياس، حملاً على الضرائر الشعريّة.

وهذا يقودنا إلى القول بأنَّ أكثر النحويين يرون إمكانية وقوع بعض أحكام الضرائر في السعة على قلة، أو على لهجة من اللهجات ولا يمنع ذلك من كونها ضرورة شعرية[2]، خلافاً للبغدادي[3] الذي زعم أن الضرورة هي التي لا تقع في النثر، والدليل على ذلك ما نجده من حمل بعض القراءات القرآنية على الضرائر النحويّة، وقد اطَّرد ذلك عند أبي علي الفارسي[4] وابن جني[5]، لكنَّهم يجعلون الحمل على الضرائر أمراً مرجوحاً، على حدّ قول ابن جني في ظاهرة إشباع الحركات: "وهذا لعمري مما تختص به ضرورة

(١) ضرائر الشعر/١٥٤.

(٢) ينظر: اللغة الشعريّة عند النحاة /١٣٧.د.عبده فلفل.

(٣) خزانة الأدب ١/٣١، ٧/١١٧.

(٤) ينظر: الحجة ٥/٣٨٧.

(٥) ينظر: المحتسب ١/٥٣، ٢/١٦٣، ٢٦٦.

الشعر لا تخيُّر القرآن"[١].

ومما يُؤيد أن وقوع بعض الضرائر في السعة لا ينافي القول بأنها ضرورة ما أشار إليه سيبويه من أن استعمال الشاعر ما ليس من لغته مما لا يُقاس في الفصحى ضربٌ من الاضطرار[٢]، إذ يقول: "اعلم أنَّ الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بين تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بَيْنَ بيْنَ يُبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً، وليس ذا بقياس ملتئب... وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً ملتئباً إذا اضطر الشاعر"[٣]، وهذا يدل على أن الضرورة عندهم قد توافق بعض لغات العرب المشهورة.

كل ذلك يؤكّد أن مقصود النحويين من أنّ تراكيب الضرورة مقصورة على الشعر هو أنَّها تحسن فيه وإن جاءت في النثر فمجيئها على ضعف، ويلخص هذا المفهوم ما قاله ابن عصفور في ضرورة زيادة اللام على المفعول في حال تأخره عن الفعل العامل، إذ يقول: "وقد يجيء ذلك في سعة الكلام، نحو قوله تعالى ـ: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم (٧٢)﴾[٤]، أي ردفكم، إلا أنَّ ذلك لا يحسن إلا في الشعر، فلذلك أورد في الضرائر"[٥].

الحمل على الشبه وأصل الضرائر الشعرية:

إنَّ الحمل على الشبه هو أحد مرتكزي تسويغ الضرورة في التقعيد اللغوي وهما" تشبيه الشيء بشيء أو الرد إلى أصله"[٦]، ولا تكاد تجد ضرورة قد ترخَّصوا في شرطها

(١) المحتسب ٢/١٦٣.

(٢) يذهب بعض الباحثين إلى أنَّ الضرائر الشعريّة في حقيقتها استعمالات لهجيّة تسربت إلى الشعر، وسمَّاها النحويون ضرورة.
ينظر: فقه اللغة في الكتب العربيّة /١٢٣ د. عبده الراجحي، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر /١٥٨ د. محمد عيد، لغة الشعر/٣٢١.

(٣) الكتاب ٣/٥٥٣، ٥٥٤.

(٤) سورة النمل، آية ٧٢.

(٥) ضرائر الشعر/٦٧.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٨٧.

إلا حملوها على تركيب مطردٍ في السعة لضرب من الشبه ظاهراً أو متأولاً، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: " وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[١]، وإذا كان الحكم على تركيب في السعة بالشذوذ كافياً لإخراج التركيب من القياس المطرد، فإنَّ الحكم على تركيب في الشعر بالضرورة قد احتاج في كثيرٍ من الضرائر من النحويين أن يعالجوا النص الشعري بالتأويل الذي يسبغ على التركيب القبول في لغة الشعر، وخاصة إذا كان المترخَّص فيه هو اشتراط نحوي له الوجوب الأقوى في النظام، فوجود التأويل مع القبول بالضرورة دليلٌ على أنّ الضرورة الشعريّة في مفهوم النحويين تعدُّ ترخصاً له وجه من التقنين والقياس، يقول ابن هشام: "ولا تنافي بين كون الشيء ضرورة، وكونه ذا وجه يسوّغه، بل لاتكون "الضرورة" إلا كذلك بشهادة إمام النحو"[٢]. ولك أن تتأمَّل ذلك في تداول المبرد لضرورة نصب المضارع بإضمار (أنْ) بعد الفاء بغير شرط تقدم الأجوبة الثمانية، إذ يقول: "واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطُر جاز له أن ينصب في الواجب، والنصب على إضمار (أنْ)، يذهب بالأوَّل إلى الاسم على المعنى، فيقول: أنت تأتيني فتُكرمَني، تريد أنت يكون منك إتيانٌ فإكرام، فهذا لا يجوز في الكلام، وإنَّما يجوز في الشعر للضرورة، كما يجوز صرف ما لا ينصرف، وتضعيف ما لا يُضعَّف في الكلام"[٣].

وقال السيرافي في هذه الضرورة: "فإذا اضطر شاعرٌ فنصب فيما ذكرنا أنَّ الوجه فيه الرفع تأوَّل تأويلاً يُوجب النصب، كالتأويل الذي يُتأوَّل فيما يُخالف أوله آخره"[٤].

إن الاستعانة بالتأويل لتوجيه الضرورة الشعريّة فيه دلالة على أن الضرورة وإن كانت خروجاً عن القياس المطرد في السعة" ليست خروجاً على اللغة... وإذا كانت الضرورة الشعرية خروجاً على القاعدة فإنَّ هذا أدعى إلى البحث عن الغاية التي يتطاول إليها الشاعر بخروجها عنها، والصحيح أن الضرورة الشعريّة إنما هي ضرورة

(١) الكتاب ٣٢/١.

(٢) تلخيص الشواهد/١٣٩.

(٣) المقتضب ٢٢/٢

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة/٢٤٢.

تحتّمها القوانين الداخلية للظاهرة اللغوية، وهي في خدمة القوانين وحدها، لأنها تستمد وجودها منها"[١]، يقول ابن جني في ضرورة حذف الرابط المنصوب من جملة الخبر في نحو: (كُلّهُ لم أصنعِ) بأنّها "ليس للضرورة مطلقة، بل لأنَّ له وجهاً من القياس وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة وهو إلى الحال أقرب؛ لأنَّها ضربٌ من الخبر"[٢].

ويلاحظ مما سبق أن التأويل كان سبباً موصلاً لحمل تراكيب الضرورة على تراكيب مطردة في سعة الكلام، وليس حملاً بين تركيبين في الشعر، وهذا يقودنا لاعتقاد الآتي:

١- أنَّ التقعيد في الفكر النحوي يقوم على التمايز بين لغة الالتزام في السعة ولغة الترخص في الشعر.

٢- أنَّ التقعيد للغة الشعر فرعٌ عن أصل التقعيد للغة النثر والسعة التي بها تنتظم لغة الخطاب اليومي، ويتبادل أصحاب النشاط اللغوي بها الفهم والإفهام، فقواعد لغة الشعر على تمايزها عن لغة السعة ليست منسلخة عنها، وحمل ضرائر الشروط النحويّة على وجه له قياس في لغة النثر دليلٌ على ذلك، فالنحويون كانوا يقعّدون للغة الشعر بملاحظة القواعد المطردة في النثر والسعة، ونلمح ذلك في تعبير ابن الصفار (بعد ٦٣٠هـ) عن أصل الضرائر بأنه "ردّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز"[٣] أي جائز في السعة ويشير ابن عصفور في مقدمة ضرائر الشعر إلى منهج النحويين بقوله: "فإنَّ أئمة النحويين كانوا يستدلون على ما يجوز في الكلام بما يوجد في النظام، والاستدلال بذلك لا يصح إلا بعد معرفة الأحكام التي يختص بها الشعر، وتمييزها عن الأحكام التي يشركها فيها

(١) الضرائر اللغويّة في الشعر الجاهلي/٦٤.
(٢) المحتسب ٢١١/١، وينظر: أمالي ابن الشجري ٨/١.
(٣) شرح كتاب سيبويه ٣٩٧/٢، وينظر: شرح الجمل ٥٤٩/٢.

النثر"[١].

ويقول السيرافي في نهج سيبويه في باب ما يحتمل الشعر: "اعلم أنَّ سيبويه ذكر جملة من ضرورة الشعر، ليُري بها الفرق بين الشعر والكلام ولم يتقصَّه؛ لأنّه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصداً إليها نفسها، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدَّمت[٢]، فيما يعَرض في كلام العرب ومذهبهم، في الكلام المنظور والمنثور"[٣]، وهذا يدل على أنَّ الكشف عن مقاييس الكلام بحاجة ضروريّة إلى الوعي بالفرق بين مستويين في هذا الكلام، مستوى النثر الذي يطَّرد فيه القياس، وتحقُّق القاعدة النحويّة، ومستوى الشعر الذي يُرتكب فيه من المخالفة ما تدعو إليه الضرورة"[٤].

٣- أشرنا إلى أنَّ الترخص في لغة الشعر جائزٌ ما لم يمسَّ المعنى، ومع المحافظة عليه من الغموض والالتباس، ويؤيِّد ذلك أنَّهم حتى في تسويغهم الضرائر بالحمل على الشبه يراعون فيه المواءمة في المعنى بين المحمول والمحمول عليه، بين ما يستحقه تركيب الضرورة أصلاً وما آل إليه الحكم بسبب الحمل على المشابهة، يقول ابن عصفور في ضرورة انتصاب الفعل بإضمار (أنْ) بعد (أو) العاطفة إجراء لها في ذلك مجرى (أو) التي بمعنى (إلا أنْ) نحو قوله :

فسِرْ في بلادِ اللّهِ والْتَمِسِ الغِنَى تَعِشْ ذا يَسَارٍ أو تَموْتَ فتُعْذرَا[٥]

يقول: "ألا ترى أنه نصب الفعل الواقع بعد (أو) بإضمار (أنْ)، وليست بمعنى (إلا

(١) ضرائر الشعر/١١.

(٢) يشير إلى باب الاستقامة من الكلام والإحالة، وباب ما يكون في اللفظ من الأعراض، وباب اللفظ للمعاني، وباب المسند والمسند إليه.

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة /٣٣.

(٤) اللغة الشعرية عند النحاة/٧٨.

(٥) البيت من الطويل. وينسب لربيعة بن الورد أو عروة بن الورد.
ينظر: المحاسن والأضداد /١٧٠، عيون الأخبار ٢٤٣/١، ضرائر الشعر/٢٨٥، المقرب ٢٦٣/١.

أنْ)؛ لأنَّ المعنى لا يساعد على ذلك، إذ لا يلزم من سيره في بلاد اللّه والتماسه الغنى أنْ يعيش ذا يَسار إلا أنْ يموت، وإنَّما هي لأحد شيئين، ألا ترى أن المعنى: سر في بلاد اللّه والتمس الغنى يكن أحد الشيئين: عيش ذو يَسَار أو موت فتعذر، فكان ينبغي أن يكون الفعل الذي بعدها مجزوماً؛ لأنه معطوف على (تعشْ) وهو مجزوم، إلا أنَّه لمَّا اضطر إلى استعمال النصب بدل الجزم حكم لها بحكم الفعل الواقع بعد (أو) التي بمعنى (إلاَّ أنْ)، وتأوَّل الفعل الذي قبلها تأويلاً يوجب النصب، فحكم لقوله: (تعشْ ذا يسارٍ) بحكم (يكن لك عيشٌ ذو يسار)؛ لأنّ المعنى فيهما واحد، ونصب الفعل الذي بعدها بإضمار (أنْ)، وعطف (أن) والفعل المنصوب بها على ذلك المصدر المتوهَّم"[1].

(١) ضرائر الشعر/٢٨٥.

المبحث الثاني

مظاهر الالتزام بالشروط النحويّة في الشعر.

يتبين للباحث في كلام النحويين وبالأخص في منجز الضرائر الشعريّة أنَّ هناك نوعين من الشروط النحويّة يلتزم بها النظام حتى في لغة الشعر التي هي موضع ترخص وتخفُّف، وهذان النوعان هما:

أولاً- الشروط التي يتوقف عليها تحقيق معنى التركيب.

ثانياً- الشروط التي تتوقف عليها المحافظة على المعنى بدفع اللبس عنه.

ويمكن الاستدلال على ذلك بأمرين:

الاستدلال الأوَّل- نص النحويين على هذه الشروط في كثيرٍ من مواضع الضرائر الشعريّة، ويمكننا أن نسوق النماذج الآتية:

- يجوّز النحويون حذف ألف الاستفهام للضرورة، إذا أُمن اللبس، نحو قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما أَدْري وإنْ كُنْتُ دَارِيَا   شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مُنْقرِ(١)

---

(١) البيت من الطويل. ينسب للأسود بن يعفر، وللعين المنقري التميمي.

ينظر: الكتاب ٣/١٧٥، المقتضب ٣/٢٩٤، المحتسب ١/٥٠، ضرائر الشعر/١٥٩.

قال الأعلم: "الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة، لدلالة (أم) عليها، ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف؛ لأنَّ قوله: "ما أدري" يقتضي وقوع الألف و "أم" مساوية لها"[١]، وقد عدَّ ابن عصفور حذف همزة الاستفهام من ضرائر النقص، ونصَّ على شرط حذفها بقوله: "ومنه: حذف همزة الاستفهام إذا أمن اللبس للضرورة"[٢].

- وذكر ابن عصفور من ضرائر الحذف: "حذف حرف العطف إذا دلَّ المعنى عليه"[٣].

- كما ذكر منها: "حذف الخبر في باب (كان) لدلالة المعنى عليه"[٤].

- ويقول محمد بن جعفر القزاز القيراوني (٣٤٣هـ) فيما يجوز للشاعر في الضرورة: "ومما يجوز له: قلب المعنى إذا كان الكلام لا يُشكل، وذلك أن تقول: أدخل فوه الحجرَ، فيكون معناه أنَّ الفم أُدخل في الحجر، وإنَّما حقيقته أنَّ الحجر أُدخل في الفم"[٥].

وفي قول الشاعر:

مِثْلُ القَنَافذ هدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانَ أو بَلَغتْ سَوآتِهم هَجَرُ[٦]

يقول ابن السراج: "فجعل (هجر) في اللفظ هي التي تبلغ السوآتِ، لأنَّ هذا لا يُشكل ولا يُحيل"[٧]، فظاهرة قلب الإعراب مشروطة بأمن اللبس وسلامة المعنى، فإذا

---

(١) شرح أبيات سيبويه ٢/٥٤٩.
(٢) ضرائر الشعر /١٥٨.
(٣) ضرائر الشعر /١٦١.
(٤) ضرائر الشعر /١٨٢.
(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة /١٠٢.
(٦) البيت من البسيط. وقائله الأخطل يهجو جريراً وقومه.
ينظر: ديوانه/ ١١٥، الأصول ٣/٤٦٤، المحتسب ٢/١١٨، ما يحتمل الشعر من الضرورة /٢٠٩.
(٧) الأصول ٣/٤٦٥.

قامت القرائن الأخرى مقام قرينة الإعراب جاز الترخص فيها، إذ الضابط عندهم كما قال الزجاجي: "الإعراب دليلٌ على المعاني؛ ولذلك احتيج إليه، فإذا دل عليه غيره دلالته وناب منابه كانا في ذلك سواء لا فرق بينهما"[١].

– ومن ذلك: أنَّهم منعوا في السعة الإخبار في باب (كان) بالمعرفة عن النكرة، قال سيبويه: "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت كانَ إنسانٌ حليماً أو كان رجلٌ منطلقاً، كنت تُلبسُ؛ لكنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس"[٢].

وهذا اللبس نتاج طبيعة هذا التركيب العامّة، ومن ثمَّ حكم عليه بالمنع، ومع ذلك يحكم النحويون تحت قانون الترخص في لغة الشعر بجوازه في النظم، لكنَّ ذلك مشروط بوجود ما يدفع اللبس ويضعفه، فالتشدد في النظم ناتج عن غموضٍ ملازم لتركيب الإخبار عن النكرة بالمعرفة، والترخص ناتج من احتمالية وجود قرائن سياقيّة حاليّة أو مقاميّة في بعض استعمالات هذا التركيب قد تدفع اللبس وتؤثر في علم المخاطب، خصوصاً أنَّ المقام مقام ترخص وتخفف، ففي كلا الحالتين اللبس مرفوض، غير أنَّ الاحتياط والخشية منه في النظم أشد، ولك أن تتأمَّل ذلك في قول سيبويه: "وقد يجوز في الشّعر وفي ضعفٍ من الكلام. حملهم على ذلك أنَّه فِعْلٌ بمنزلة ضرب، وأنَّه قد يُعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنَّه صاحب الصفة على ضعفٍ من الكلام، وذلك قول خِداش بن زهير:

فـإنَّـكَ لا تُـبـالـيْ بَـعْـدَ حَـوْلٍ　　　أَظَـبْـيٌ كَـانَ أُمَّـكَ أَمْ حِـمَـارُ[٣][٤]

(١) الإيضاح /١٣٢.

(٢) الكتاب ٤٨/١. وينظر: المقتضب ٨٨/٤، وشرح المفصل ٩١/٧.

(٣) البيت من الوافر، ونسبه البغدادي لثروات بن فزارة العامري.

ينظر: المقتضب ٩٤/٤، مايجوز للشاعر في الضرورة/٩٢، شرح المفصل لابن يعيش٩١/٧، خزانة الأدب١٩٢/٧.

(٤) الكتاب ٤٨/١.

قال المبرد: "واعلم أنَّ الشعراء يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة، وإنَّما حملهم على ذلك معرفتهم أنَّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد"(١).

الاستدلال الثاني- طبيعة مظاهر الالتزام بالشروط النحويّة في الشعر.

أشرت سابقاً إلى أنَّ نسبة الترخص في الشروط النحويّة في لغة الشعر نسبة ضعيفة إذا قارنَّاها بالأحكام النحويّة الواجبة، وهذا يرتد إلى قوة وجوب الشروط في النظام النحوي، ولأجل ذلك، فليس من السهولة حصر مظاهر الالتزام بالشروط النحويَّة في لغة الشعر أو تحديد معالمها في ظل توجَّه كتب التراث والدراسات الحديثة للحديث فقط عن الضرائر ومظاهر الترخص في لغة الشعر، لكنه المسلك الوعرُ الذي يخفف من وطأة الخوض فيه احتياجُ البحث النحوي لمعرفة مآلاته، وهذا ما دفع البحث إلى مراقبة صفات بعض الشروط الملتزم بها حتى في لغة الشعر، لمحاولة إيجاد مجموعات من الشروط، ومعرفة وظائفها التركيبيّة التي تمسك بها النظام حتى في لغة الشعر، ويمكننا بيان أبرز مظاهر الالتزام بالشروط النحويّة في الآتي:

أولاً- الشروط الصرفيّة المؤهلة للوظائف النحويّة.

بعد التأمُّل في تداول النحويين للشروط الصرفيّة للوظائف النحويّة تبين لنا أنَّها مظهرٌ من مظاهر الالتزام في الشعر، فلا يسوغ لأجل الضرورة الشعريّة أنْ يأتي الحال جامداً، أو النعت كذلك، أو أن يأتي المفعول لأجله مشتقاً. بالرغم من كثرة ورود ما ظاهره خلاف ذلك في السعة.

- وقد عالج النحويون الأبيات التي ظاهرها مخالفٌ للشروط الصرفيّة بالتأويل، تمسكاً بالشروط الصرفية، ومع ذلك فإنك لا تجد في كلام النحويين ولا في منجز الضرائر الشعريّة أي نوع من الترخص في تلك الشروط، فدرجة الالتزام بالشرط الصرفي في السعة والنظْم سواء، مع أنَّه في ضوء فلسفة الضرورة الشعرية المراعية

(١) المقتضب ٤/٩١.

لإقامة الوزن والقافية يُعدّ تناوب الأبنيّة الصرفيّة فرصة سانحة يلجأ الشاعر إليها عند الاضطرار، لكنَّ ذلك لم يكن مطلقاً بغير تأويل؛ لأنَّ البناء الصرفي يُعدُّ المكوَّن الرئيس للمعاني النحويّة، فالحال "هو ما يحتمل التحوَّل والتنقُّل، وحقيقتها أنَّها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعاً منه، أو واقعاً عليه... وهذا المعنى بابه الصفات"[١]، كما أنَّ "شرط التمييز أن يكون اسماً غير مشتق"[٢]؛ لأنَّ "رفع الإبهام عن الذات لا يكون بالمشتق؛ لأنَّ المشتقات لا تدل على الذات، وإنَّما تدل على صفة طارئةٍ أو أمرٍ عرضيٍّ فيها"[٣].

لذا كان موقف جمهور النحويين هو تأويل ما ظاهره خلاف الشرط الصرفي بما في ذلك ما جاء في النظم، يقول الرضي فيما جاء حالاً جامداً يقصد به التشبيه، نحو قول الشاعر:

بَـدتْ قـمـراً ومـالَـتْ خُـوْطَ بـانٍ وفـاحَـتْ عـنْـبَـراً ورنَـتْ غـزالاً[٤]

يقول: "وفي تأويل مثله وجهان:

أحدهما- أن تقدر مضافاً قبله أي، .. مثلَ قمرٍ.

الثاني- أن تؤول المنصوب بما يصح أن يكون هيئة لما تقدَّم أي، .. وبدت منيرةً.

وذلك لأنهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى، كقولهم: لكل فرعون موسى بصرفهما أي لكل جبَّار قهَّار"[٥].

---

(١) المقتصد ١/٦٧٦.

(٢) المحرر في النحو للهرمي ٢/٨٥٨. وينظر: الكتاب ٢/١١٧.

(٣) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها /١٥٦.

(٤) البيت من الوافر، وقائله أبو الطيب المتنبي.

ينظر: ديوانه ٣/٢٢٤.

(٥) شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/٦٦٣.

وبناء عليه فإنَّ الدلالة التي ينتجها المستوى الصرفي في نظام اللغة هي التي تقوم بتهيئة المفردة للقيام بمعناها التركيبي في الجملة، وإذا كانت الشروط الصرفيّة مكوّناً رئيساً يتوقف عليه تحقق المعنى فليس لتركيب في نثر أو نظم أن يستغني عنه، وبذلك يُعدَّ الالتزام بالشروط الصرفيّة في لغة الشعر مؤشراً مؤكّداً على ما قررناه من أنَّ الترخص في الشعر قد يدخل كثيراً من الأحكام الصناعيّة وبعض القرائن التركيبيّة لكنَّه لا يدخل ما يقوم به المعنى أصالة، وما يحفظه من الغموض والتعميّة، إذ سلامة المعنى هي أساس التواصل اللغوي نثراً وشعراً.

ثانياً- شروط الربط.

من مظاهر الالتزام بالشروط النحويّة في لغة الشعر الالتزام بشروط الربط في مواضعها الواجبة في المفردات والجمل، كالرابط في الصفة المشبهة، وفي جملة الحال والصفة، ونحوها، فالرابط لا يُستغنى عنه حتى في لغة الشعر، ولذلك فإنه إنْ لم يكن مذكوراً فهو واجبُ التقدير لا محالة، فغاية ما في الضرائر الشعرية من ترخص في شروط الربط هو الترخص في حذف الروابط لفظاً مع عدم الاستغناء عنهما تقديراً، ومن ذلك حذف الفاء في جواب الشرط، إذْ "لايكون إلا أن يضطر شاعر"[١]، نحو:

يـا أَقْـــرعَ بـنَ حَـابِـسٍ يـا أَقْـرعُ   إنَّـكَ إنْ يُصْـرعْ أَخـوكَ تُصْـرَعُ[٢]

أراد: فتصرعُ قال السيرافي: "وإنما كانت الفاء واجبة ههنا؛ لأنَّ جواب الشرط متى كان جملةً أو فعلاً مرفوعاً لم يكن بدٌّ من الفاء؛ لأنَّها إنما أتي بها لئلا يُسلَّط ما قبلها على ما بعدها، ألا ترى أنك تقول: "إن تَقمْ أَقُمْ"، فتجزم (أقمْ) بما تقدَّم، ولو أدخلت

(١) الكتاب ٣/ ٦٤.

(٢) البيتان من الرجز. نسبهما سيبويه وغيره إلى جرير بن عبدالله البجلي، وفي فرحة الأديب وغيره نسب إلى عمرو بن خثارم البجلي.

ينظر: الكتاب ٣/٦٧، المقتضب ٢/٧٢، فرحة الأديب /١١١، ضرائر الشعر/١٦٠، اللسان (بَجَل).

الفاء عليها بطل جزمها، لا تقول: "إن تقُمْ فأقمْ"، فحذف الفاء مع الحاجة إليهما لما ذكرنا من ضرورة الشعر"(١).

وقصارى القول أنَّ شروط الربط لازمةٌ في النظام النحوي حتى في لغة الشعر، وفي هذا مؤكّدٌ آخر على أنَّ النظام لا يترخَّص في الأحكام والشروط النحويَّة التي تعدُّ من أساس تخلُّق معاني التراكيب، إذ الربط والارتباط بين أجزاء التركيب هو جوهر النظم في العربيّة، يقول عبدالقاهر الجرجاني مؤصلاً لهذا المبدأ: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أنْ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلّق بعضهما ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"(٢).

وإذا كانت قرينة الربط كغيرها من قرائن التركيب في العربيّة قد يُترخَّصُ فيها في بعض المواضع فإنَّها في المواضع المشترطة تكون محل التزام في النظام النحوي في النظم والسَّعة، لتوقف سلامة المعنى عليها، فبدون تلك الروابط المُلْتزمَة "تتفكك أواصر الكلام ويدخل المعنى في غيابات الغموض أو في متاهات اللبس، وكلا الغموض واللبس آفةٌ من آفات الاتصال والتفاهم"(٣). ولأجل ذلك التزمت شروط الربط في لغة الشعر؛ لأنَّ الترخص في العربيّة ليس محله الأحكام التي تتخلَّق بمجموعها معاني التراكيب.

ثالثاً- شروط إعمال العوامل الفرعيَّة.

إنَّ المتأمل في كلام النحويين في شروط إعمال العوامل الفرعيّة يلفت انتباهه التزام النظام النحوي بهذه الشروط في النثر والشعر معاً، ممَّا يؤكد على أنَّها من مجموعات الاشتراطات المحوريّة في النظام.

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة /١٣٥.

(٢) دلائل الإعجاز /٥٥.

(٣) البيان في روائع القرآن ١/١٢٧.

يتبيّن ذلك من خلال تداول النحويين في أبواب مختلفة لشروط إعمال الحروف المشبَّهات بـ "ليس"، وشروط إعمال (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ)؛ وشروط إعمال المشتقات العاملة عمل الفعل، حيث نجد النحويين يعالجون جميع الأبيات الشعريّة المخالفة لشروط إعمال هذه العوامل، إمَّا بالحكم عليها بالشذوذ، أو تخريجها وردّها بضروبٍ من التوجيهات والتأويلات إلى تلك الشروط المطردة في سعة الكلام، مما يدل على التزامهم بها حتى في لغة الشعر، فلا يترخصون في أي شرط من شروط إعمال العوامل الفرعيّة، ولا يحكمون على مخالفة هذه الشروط في النظم بأنَّها ضرورة[(١)]، وقد خلت منجزات الضرائر الشعريَّة من الترخص في هذه الشروط، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أورد أبو حيَّان في حديثه عن شروط إعمال (ما) وآراء النحويين فيها أورد ثمانية أبيات من الشعر، في ظاهر كل بيت مخالفةٌ لشرط من شروط إعمال (ما)[(٢)]، فلم يحكم أبو حيَّان، ولم ينقل عن النحويين الترخص فيها لضرورة الشعر بل حكم على بعضها بالشذوذ، وخرّجها الكثيرون على موافقة تلك الشروط المطردة ولو بوجه من التأويل، باستثناء رأي فردي مرجوح للأعلم الشنتمري[(٣)].

- ومن النماذج الموضّحة لالتزام النحويين بشروط إعمال العوامل الفرعيّة ما جاء في توجيههم لإعمال الفرزدق لـ (ما) المشبّهة بـ (ليس) مع تقدُّم خبرها على اسمها في

(١) أضيف هنا أنه حتى على مستوى الآراء الفرديّة التي تخالف جمهور النحويين لا تكاد ترى من يترخص في الشعر في شروط إعمال العوامل الفرعيّة، فقد عثرت في مسألة واحدة، ليس غير، على رأي لأبي علي الفارسي والأعلم يُشيران فيه لضرورة الترخص في شرط تأخير الخبر لعمل (ما) المشبهة بـ (ليس)، وذلك في توجيه قول الفرزدق: (وإذْ ما مثلَهم بشرٌ)، كما أن بعضهم ردَّ استدلال الأخفش بالشعر على إعمال اسم الفاعل بغير اعتماد، وذلك لأن الشعر موضع ترخص.

ينظر: المسائل البغداديات/ ٥٩٦، شرح أبيات سيبويه للأعلم ١/٦٦.، البسيط ٢/٩٩٩.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٢٦٨.

قول الفرزدق:

فأَصْبحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعمتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مثْلَهم بَشَرُ[١]

حيث أعمل (ما) في الخبر (مثلَهم) مع تخلق شرط تأخير الخبر، حيث قدّم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور.

قال سيبويه: "وهذا لا يكاد يُعرف"[٢].

ويقول المبرد: "وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبرٌ مقدَّم، وهذا خطأ فاحش وغلطٌ بيّن"[٣].

ويجمل ابن عصفور آراء النحويين في بيت الفرزدق بقوله: "فنصب (مثل) مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرفٍ ولا مجرور ففيه سبعة أقوال للنحويين، فمنهم من جعله شاذاً، وهو مذهب سيبويه رحمه اللّه، ومنهم من قال: البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط؛ لأنَّه العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته.

ومنهم من قال: إنَّما نصبه ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم، لأنك إذا قلت: ما مثلُك أحداً، نفيت عنه الأحديّة فاحتمل أن يكون مدحاً وذمّاً، فإذا نصبت (مثلك) ورفعت (أحداً) كان الكلام مدحاً، فلذلك نصب (مثلَهم) في البيت.

وهذا باطلٌ لأنَّ ما قبله وما بعده يدلُّ على أنه قصد المدح[٤].

---

(١) البيت من البسيط: وقائله الفرزدق همّام بن غالب التميمي.

ينظر: ديوانه ١/١٨٥، الكتاب ١/٦٠، المقتضب ٤/١٩١، شرح الأبيات للسيرافي ١/٢٣٤، شرح أبيات سيبويه للأعلم ١/٦٦.

(٢) الكتاب ١/٦٠.

(٣) المقتضب ٤/١٩١.

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه للأعلم ١/٦٦.

ومنهم من قال: هو منصوب على الحال والخبر محذوف وهو العامل في الحال. تقديره: وإذا ما مثلَهم في الوجود[(١)].

وهذا باطلٌ لأنَّ معاني الحروف لا تعمل مضمرةً[(٢)].

ومنهم من جعله ظرفاً بمنزلة بدل وهم أهل الكوفة"[(٣)].

ومن عرض آراء النحويين نستنتج الآتي:

١- أنَّ جمهور النحويين ذهبوا في تخريج مخالفة الشرط كل مذهب حتى وصلوا إلى تخطئة الشاعر[(٤)] وكان بإمكانهم حمل البيت على الضرورة لولا أنَّ شروط إعمال العوامل الفرعية عندهم من مظاهر الالتزام حتى في لغة الشعر.

٢- أنَّ موقف النحويين يؤكد أنَّهم يحاولون ألا يحملوا البيت الشعري على الضرورة إلا إذا لم يسعفهم التأويل، وقد نصوا على هذا في ضوابطهم، ومن ذلك:

- قال سيبويه: "لا يُحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيّد"[(٥)].

- وقال ابن عصفور: "الأولى أن يُحمل على غير الضرورة ما أمكن"[(٦)].

- وقال الآلوسي: "ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها"[(٧)].

وإنَّ التزام النحويين بشروط إعمال العوامل في لغة الشعر يقودنا للتذكير بما أشرت

---

(١) ينظر: المقتضب ١٩١/٤.
(٢) ينظر: مغني اللبيب /٤٧٥.
(٣) شرح الجمل ٥٩٣/١.
(٤) ينظر: الاقتراح /٢٠٧.
(٥) الكتاب ١٦٤/٢.
(٦) شرح الجمل ٤٦٩/٢.
(٧) الضرائر /١٤.

إليه في الحديث عن أثر نظرية (العامل) في الاشتراط، حيث أثبت أنَّ قياس العوامل الفرعية على الأصليّة إنَّما هو قياسٌ معنوي، يقوم في غالبه على توفر الشبه الدلالي الذي يتحقق عن طريق شروط تركيبيةٍ محددة، تتحكم في إعمال وإهمال العوامل الفرعيّة، إذ الإعمال يكون بناء على دلالات ومعانٍ تراد، والإهمال كذلك، كما أن ما يكون من تشابه لفظي لا يكاد يخلو من تشابه معنوي، كما أشار إلى ذلك ابن جني؛ لأنَّ "القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه"(١)، وكل ذلك يؤكد على أن نظرية العامل تقوم على أساس دلالي يتمثل في حاجة العامل للمعمول، ليتم معناه، ولذلك أصبح الفعل أصل العوامل لحاجته الدلاليَّة اللازمة لمعمولات ومتعلقات تكمّل معناه(٢). وقد قال السهيلي في مبدأ احتياج وتطلب العامل للمعمول: "وهذا الأصل محيطٌ بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال، وغيرها من الحروف في الأسماء، ومنبهة على سر امتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها"(٣).

وإذا كان الأساس دلالياً فلا غرابة في أن يكون الشبه المعنوي هو المعوّل عليه عند النحاة في حمل العوامل بعضها على بعض، فإنّ هذا التفسير "الذي يربط بين المعنى والعمل يبرز كيف تشكَّلت تراكيب نحويّة مقبولة بالمحافظة على النظام النحوي للغة، حيث لم يحدث تصادم بين العنصر اللغوي العامل والوظيفة التي يؤديها حين دخل في علاقات مع العناصر اللغويّة الأخرى التي تؤدي وظائف محددة"(٤).

وهذا ما يجعلنا نؤمن بأنَّ أحكام نظرية العامل نوعان: أحكام صناعيّة يحاول النحويون طّردها، لأجل اتّساق النظام، لكن هذه الأحكام قد يترخَّص فيها النظام في لغة الشعر، كما مرَّ بنا في مظاهر الترخص، والنوع الآخر: أحكام تتعلق بدلالات

(١) الخصائص ١/ ١١٠.
(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٩.
(٣) نتائج الفكر/ ٨١.
(٤) عناصر النظرية النحويّة في كتاب سيبويه/ ١٧٤.

التراكيب تعلّقاً مباشراً، بحيث تتمايز بها العوامل العاملة وغير العاملة وتتوقف عليها المعاني، وهذه الأحكام لا يُتَرخص فيها حتى في لغة الشعر، لذا أصبحت مجموعات الاشتراطات التي تحدد مواصفات دلاليّة محددة تعمل بها العوامل الفرعية من مظاهر الالتزام في نظام لغة الشعر.

- وعوداً على بدء، فإنَّ التأمل في مظاهر الترخص ومظاهر الالتزام يجعلنا نعتقد أنَّ مساحة الترخص في لغة الشعر مساحة تشمل ظواهر تركيبيّة عدة، لكنَّ ذلك مشروط بسلامة المعنى ووضوحه، وهذا ما يوحي به قول سيبويه: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيمٌ ليس فيه نقض"(١)، وقد وصف الأعلم الشنتمري منهج سيبويه في الضرائر بأنَّه "لا يُبالي إفسادَ اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه"(٢)، ويقول: "وسيبويه رحمه الله ممن عُني بتصحيح المعاني، وإن اختلفت الألفاظ"(٣).

وأضيف هنا أنه مما يؤكد أنَّ المعوَّل عليه في قبول أو رفض الترخص في الشعر هو سلامة المعنى ووضوحه أنَّ الظاهرة اللغوية الواحدة قد تكون مظهراً من مظاهر الترخص تارة، ومظهراً من مظاهر الالتزام تارة أخرى، وذلك بحسب المعنى، فقد أشرت في مظاهر الترخص إلى أنَّ النظام قد يترخص في ظاهرة (التضام) بين أجزاء الجملة، وذلك إذا كان التضام قرينة من قرائن متعددة في التركيب، بحيث إذا استُغني عنها لم يلتبس المعنى، لكنّ في الحين نفسه نجد أنَّ النظام النحوي يمنع إهدار التضام الذي يبلغ من القوة ما لا يستقيم بغيره المعنى، وربما يلتبس بغيره، لذا لم يترخص النظام الشعري في شرط التضام بين (لا) واسمها لعمل (لا) عمل

(١) الكتاب ١/ ٣١.
(٢) شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٦.
(٣) المرجع السابق.

(إنَّ)[١]، ولم يترخص في شرط عدم دخول (إنَّ) الناسخة على الفعل لجواز ضرورة[٢] حذف ضمير الشأن أو القصة إذا كان اسماً لـ (إنَّ) وأخواتها[٣] في نحو قول الشاعر:

إنَّ مَـنْ لَامَ فـي بَـنِـي بِـنْـتِ حَسَّـا نَ أَلُـمْـهُ وأَعْصِـه فـي الـخُـطُـوبِ[٤]

يرد: إنَّه من لامَ.

قال ابن عصفور: "فحذف هذا الضمير يحسن في الشعر ويقبح في الكلام، إلا أن يؤدي حذفه إلى أن تكون (إنَّ) وأخواتها داخلة على فعل، فإنَّه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر؛ لأنَّها حروف طالبة للأسماء، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال"[٥].

فالحذف هنا مشروط بعدم إهدار تضام (إنَّ) وأخواتها مع الأسماء بغير الظروف، لأنَّ ذلك يؤدي إلى تركيب فاسد الدلالة؛ لأن (إنّ) وأخواتها لا تطلب إلا الأسماء.

وفي المقابل فإنَّ من النحويين مَن نصَّ على شرط آخر لحذف ضمير الشأن في النثر والشعر وهو ألا يؤدي حذف الضمير إلى أن يلي (إنَّ) وأخواتها اسم يصح عملها فيه[٦]، بحيث لا يدل على المحذوف دليل، وفي ذلك حفظٌ للتركيب من اللبس.

يقول الرضي في شرط وجود دليل لحذف ضمير الشأن في نحو بيت الأعشى:

---

(١) تأول النحويون ما ظاهره مخالف لشرط عدم الفصل بين (لا) العاملة عمل (إنَّ) واسمها، ولم يترخصوا فيه للضرورة في نحو: لا كالعشية زائراً.
ينظر: الكتاب ٢/٢٩٣، التذييل والتكميل ٥/٢٢٩.

(٢) ينظر: الحلبيات /٢٦٢، الأمالي النحويّة لابن الحاجب ١/١٥٨، وصف المعاني /١١٩.

(٣) ينظر: المقرب ١/١٠٩، الارتشاف ٣/١٢٤٧، همع الهوامع ١/٤٣٧.

(٤) البيت من الخفيف، وقائله الأعشى ميمون بن قيس.
ينظر: ديوانه /٢٤ برواية (من يلمني على بني ابنة حسان) ولا شاهد فيها، الكتاب ٣/٧٢، ضرائر الشعر/١٧٨، خزانة الأدب ٥/٤٢٠.

(٥) ضرائر الشعر /١٧٩.

(٦) ينظر: المساعد ١/٣١١، الارتشاف ٣/١٢٤٧، همع الهوامع ١/٤٣٧، خزانة الأدب ١٠/٥٤٥.

"ومجوّز حذفه منصوباً مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه... وذلك الدليل أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلِم المجازاة"(١).

وبذلك يكون حذف ضمير الشأن بعد (إنَّ) وأخواتها مشروط بعدم إفساد التضام المتأصل بين (إنَّ) الناسخة والأسماء، وكذلك مشروط بعدم تهيئته لتضام متوهَّمٍ قد يلتبس المعنى به على المخاطب.

وبهذا يتضّح لنا أنَّ المعوّل عليه في الترخص أو الالتزام في الظواهر اللغويّة في لغة الشعر هو سلامة المعنى وعدم التباسه بغير مقصود المتكلم؛ لأنَّ ذلك هو غاية التواصل اللغوي في النثر والسّعة معاً. يقول ابن جني: "ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لا يفيد"(٢)، فالشاعر إذا ضمن سلامة المعنى ووضوحه جاز له أن يشبّه ما كان من الضرائر" بنظائر له مباحة في النثر في مواقف محددة"(٣).

ومزج النظام النحوي بين مبدأ (الترخص) و(الالتزام) ناتج عن طبيعة اللغة الشعريَّة، فالالتزام بقواعد النحو بمفهومه الواسع الذي يمتد من مرحلة انتقاء الألفاظ الدالة الصالحة للقيام بدورها الدلالي في السياق إلى مرحلة التركيب المتلائم والتأليف بين الألفاظ الدالة دلالة إفرادية على أجزاء المعاني المطلوبة وفق قوانين النحو التي تبني الجملة الشعريّة وتمنحها درجات الحسن والجمال(٤) هذا الالتزام له صلة بطبيعة الشاعريّة التي يتحكم فيها الطبع والسجيّة، وقد أشار القرطاجي (٦٨٤هـ) الذي عني بدراسة المستوى الشعري ووظيفة النحو في تحديد سمات هذا المستوى إلى وظيفة قوانين النحو مدركاً أن الحاجة إلى النحو لتصحيح المعاني والأساليب أولى من

(١) شرح الكافية (القسم الثاني) مج١/١٨٢.

(٢) الخصائص ٣/٣٤٣.

(٣) اللغة الشعرية عند النحاة/ ٩٣.

(٤) ينظر: فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر/٢٧وما بعدها د. عصام عبد المنصف أبو زيد.

مجرد معرفة مجاري أواخر الكلمة، إذ يقول: "ولا شكَ أنَّ الطّباع أحوج إلى التقويم في تصحيح المعاني والعبارات عنها من الألسنة إلى ذلك في تصحيح مجاري أواخر الكلم، إذ لم تكن العرب تستغني بصحة طباعها وجودة أفكارها عن تسديد طباعها، وتقويمها باعتبار معاني الكلام بالقوانين المصححة لها"(١).

فتقنين الطّباع بقوانين النحو هو أساس الإبداع الأدبي، إذ ليس من الإبداع الشعري التفلُّت من القوانين المنظّمة لتراكيب العربيّة ودلالاتها، بل الإبداع هو توظيف هذه القوى الصانعة(٢) للنص المترجم لما في ذهن الشاعر من معان وخيالات، فما المعاني إلا "أمورٌ ذهنيّة محصولها صور تقع في الكلام بتنوع طرق التأليف في المعاني، والألفاظ الدالة عليها، والتقاذف بها إلى جهات من الترتيب والإسناد"(٣). والفضل كما يرى الجرجاني "ليس في اللفظ بذاته، ولا في المعنى بذاته، وإنَّما في طريقة إثبات المعنى"(٤)، لأنَّ الكلام بمثابة "الصياغة والتحبير، .. وكل ما يقصد به التصوير"(٥).

أما مظاهر الترخص فهي كذلك ترتدُّ إلى طبيعة اللغة الانفعالية للشعر، هذه الطبيعة التي أدركها النحاة، فابن جني في تصويره لحال الشاعر في حال تجربته الشعرية يرى "أنَّ مثل الشاعر مثل مُجري الجَموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام"(٦)، فقوة التجربة تدفع الشاعر إلى استخدام بعض الألفاظ والتراكيب التي لا تراعي قواعد التركيب الصارمة مراعاتها للمعاني التي تستدعيها

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء /٢٦.
(٢) ينظر: منهاج البلغاء /٤٣.
(٣) منهاج البلغاء /١٥.
(٤) الجرجاني والفعل الشعري صياغة وتقبلا /٢٠٠ د. البشير بن عمر. ضمن (أعمال ندوة عبدالقاهر الجرجاني).
(٥) دلائل الإعجاز /٥٠.
(٦) الخصائص ٢/٣٩٢.

اللحظة الشعرية التي ترى فيها "أن الشاعر يفر من كل ما هو مألوف معهود محلّقاً في سماء الخيال، لا يكاد يشعر بالألفاظ كما يشعر بالمعاني"[(١)]، يقول فندريس بعد تفرقته بين اللغة الانفعالية الإفصاحيّة واللغة المنطقية التعامليّة: "فاللغة الانفعالية تنفذ في اللغة النحويّة، وتسطو عليها، وتفكّكها، لذلك يمكن أن يفسَّر عدم استقرار النحو بفعل الانفعاليّة إلى حد كبير"[(٢)] على "أنَّ اللغة النحويّة المنظَّمة تنظيماً منطقيّاً لا تستقل عن اللغة الانفعاليّة، فبين اللغتين تأثير متبادل"[(٣)].

وفحوى القول "أن الشعر لغة انفعالية، يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى ألفاظ وتراكيب يعتقد أنَّها أدل على المعنى من غيرها، وما دامت لغة الشعر انفعاليّة، فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار"[(٤)] المتوفّرين بدرجة أكبر لقواعد لغة التخاطب والسَّعة.

---

(١) من أسرار اللغة / ٣٣٠ د. إبراهيم أنيس.

(٢) اللغة /٢٠٢.

(٣) اللغة /١٩٦.

(٤) لغة الشعر /٣٧٨.

الفصل الثامن

أثر الخلاف النحوي في الاشتراط

الفصل الثامن

أثر الخلاف النحوي في الاشتراط

حقيقة الاختلاف النحوي

الخلاف مكّون رئيس من مكّونات التراث النحوي، وقد اشتغلت الدراسات اللغويّة كثيراً بقضايا الخلاف النحوي، حتى انقسموا في شأن المدارس النحويّة، ما بين مثبت لها ومنكر(١)، وقد رصد المثبتون خصائص عامة تمايز بها النحو البصري من النحو الكوفي، كما أثبت بعضهم وجود المدرسة البغداديّة(٢)، بل توسّع بعضهم فاثبتوا مدارس أخرى متأخرة(٣).

وقد بالغ كثيرٌ من المثبتين لهذه المدارس في تصويرهم للخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين على أنه قطيعة منهجيّة، وأنَّ كل مدرسة لها خصائص حادّة وفاصلة بين الطرفين، وهذا التصوَّر إنما شاع بين الباحثين لأسبابٍ أهمها في تقديري تناقل الدراسات لبعض المنقولات التي وردت في بعض كتب التراث دون تمحيصها

(١) ينظر: من تاريخ النحو/ ٤. الأستاذ سعيد الأفغاني، البحث اللغوي عند العرب/ ١٢٨ د. أحمد مختار عمر، المدارس النحوية، أسطورة وواقع/ ١٢ د. إبراهيم السامرائي.

(٢) ينظر: المدارس النحويّة/١٩٩.د.خديجة الحديثي، الخلاف بين النحويين/ ٥٣٦ د.السيد رزق الطويل.

(٣) ينظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي من خلال القرن السابع الهجري/ ٧ د. عبدالقادر الهيتي، المدرسة النحويّة في مصر والشام/٤٤٠ د. عبدالعال مكرم.

وعرضها على واقع الآراء والتداولات في كتب النحويين أنفسهم، وأكثر هذه المنقولات هي من كتب المخالفين للكوفيين الذين لم يصلنا لهم كتابٌ يبين منهجاً خاصاً لهم، كما بيَّن "الكتاب" منهج سيبويه وأصحابه، ويؤيد ذلك قول مهدي المخزومي: "والأصل الذي أقام القدماء عليه آراءهم في التمييز بين المذهبين وهو ماجاء في الاقتراح[١] من أنَّ مذهب الكوفيين: القياس على الشاذ، ومذهب البصريين: اتِّباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر"[٢]، وقد قيل: إنَّ الكوفيين "لوسمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيءً مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوَّبوا عليه"[٣].

ولاريب في أنَّ مثل هذه التعميمات يصادمها الواقع الميداني لنحو الفريقين، فالتأويل منهج نحوي عام لا يخلو منه منجز بصري أو كوفي، كما أنَّ الكوفيين كثيراً ما يصرّحون بعدم الحمل على القليل الشاذ، فهذا الفراء يمنع القياس على الشاذ في أكثر من موضع ولو ورد في قراءة قرآنيّة[٤]، ونقل البغدادي عن تلميذ ثعلب أبي بكر الأنباري (٣٢٨هـ) حكمه على أحد التراكيب بقوله: "وهذا شاذٌ من القول، خارجٌ في النحو عن منهاج القياس، ملحقٌ بالشواذ التي لا يُعوَّل عليها، ولا يؤخذ بها"[٥].

ومن نماذج ما عُمِّم على النحو الكوفي ما أشار إليه ابن عصفور في حديثه عن تعدية الفراء للفعل (ذهب) إلى أسماء الأماكن نحو: ذهبتُ عُمَانَ، إذ يقول: "وأهل البصرة لا يحفظون ذلك، لكنَّه عندي يُحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم فقاس عليه في النثر، لأنَّ الكوفيين كثيراً ما يفعلون هذا، أعني أنَّهم يُجيزون في الكلام ما لا يحفظ إلاَّ في الشعر"[٦].

---

(١) ينظر: الاقتراح /٣٥٩.
(٢) مدرسة الكوفة/٣٤٩.
(٣) فيض نشر الانشراح ١١٤٩/٢.
(٤) ينظر: معاني القرآن ٢٣٨/٢.
(٥) ينظر: خزانة الأدب ١٨٥/٦.
(٦) شرح الجمل ٣٣١/١.

وهذا يناقضه قول ثعلب إمام الكوفيين: "وإذا أفرد الصفة[١] رفع: زيدٌ خلفٌ وزيدٌ قُدَّامٌ وزيدٌ فوقٌ الصفة تؤدّي عن الفعل، فإذا أضاف أدَّت وقامت مقام الفعل والمكنّى، قال: وإذا جاء في الشعر بخلاف ذا قيل شاذ"[٢].

كما أنَّ القول باختلاف أصول المنهج بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة يضعفه طابع الخلاف الفردي السائد بين نحاة المدرسة الواحدة[٣]، إذ وجود الخلاف الجماعي لا يعني الاختلاف في الأصول النحويّة، لأنَّ كل مدرسة لم تسلم من الخلاف في داخلها[٤].

ويدلك على عدم وجود حدود فاصلة بين النحو البصري والكوفي أنَّك كثيراً ما ترى في المسألة الواحدة كوفيّاً ينضم إلى رأي البصريين أو بصريّاً يوافق رأي الكوفيين.

يقول مهدي المخزومي: "وأكبر الظن أنَّ الكسائي، بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفيَّة، لم يكن نحوه كوفيّاً خالصاً، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين، فكان يعتمد على كثير من آرائهم، واتجاهاتهم وكان يوافقهم ويوافق الخليل بن أحمد خاصة في مسائل كثيرةٍ، خالفه الكوفيون فيها من بعد"[٥].

وإذا كان نحاة البصرة ونحاة الكوفة يتفقون على أن السماع مصدرُ الاحتجاج الأوَّل، ويتفقون على حدوده الزمانيّة، فلم يتجاوزوها خشية تغيُّر المدونة السماعية، لأن اللغة في تغير مستمر، كما أنَّهم يتفقون على أنَّ القياس مصدرٌ آخر للاحتجاج اللغوي، وأنّهم يتفقون على أكثر القوانين العامة المسيّرة للقواعد النحويّة، والنظريات العامّة، وعلى رأسها نظرية (العامل)، فهم متفقون على أثر العامل وعلاقة الإعراب بمعاني التراكيب ودلالاتها. إذا كانوا متفقين على ذلك كلّه فلماذا تفرَّد كلٌّ منهما بمجموعة من

---

(١) يطلق الكوفيون مصطلح الصفة على الظرف.
ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١١٩، مصطلحات النحو الكوفي /٧١ د. عبدالله حمد الخثران.

(٢) مجالس ثعلب ١/٦٤.

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي /٨٨.

(٤) ينظر: ما جمعه الباحثون من اختلافات المذهب الواحد: البحث اللغوي عند العرب /١٢٩، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء/٣٢٠ د. أحمد مختار ديرة، الإجماع في الدراسات النحويّة/٢٠٧؛ ٣١٩ د. حسين رفعت حسين.

(٥) المدرسة الكوفيّة /١١٨.

الآراء النحويّة؟

وهنا يمكننا القول بأنَّنا في المقابل ينبغي ألا نُنكر وجود سمات غالبة تميّز النحو الكوفي بها عن النحو البصري، لكنّ هذه السمات لا تصل إلى حدّ الانفصال في المنهج بين الطرفين، ويرتكز هذا الاختلاف على أمرين:

١- "ليس صحيحاً أن البصريين لا يقيسون إلا على الكثير الشائع، فقد حفلوا بالشاهد الفريد، وبنوا عليه بعض قواعدهم كما في النسب إلى شنوءة فمن ضوابطهم "جواز القياس على ما يقلُّ ورفضه فيما هو أكثر"، ولكن بشرط أن يتفق والأصول العامّة، والقوانين الكليّة... أمَّا الكوفيون فلا يشترطون ذلك، وهذا هو فقط الفرق بين المذهبين في القياس. وهذا أوجد عندهم بعض الرخص النحويّة ولا يُبيح هذا القول بأن لهم... منهجاً مغايراً في الدرس النحوي؛ لأنَّ مثل هذه الرخص موجودة داخل كل مذهب نحوي، وهو ما يشير إليه القاضي الجرجاني(٣٦٦هـ) بدقة بقوله: "ولأهل الكوفة فيه رخص، لا تكاد توجد لغيرهم... غير أنَّهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال"[١] للقواعد الكليّة"[٢].

٢- "نجد النحاة لم يختلفوا في جُلّ الضوابط التي كانت تحكم نظرية النحو العربي وإنَّما كان اختلافهم في اختيار الضابط الذي يُبنى عليه الحكم، ويعللُ به، فقد يعتمد أحدهم في إصدار رأيه على ضابط آخر، هو أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها"[٣].

وما نرمي الوصول إليه هو أنَّ "المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحويَّة واحد في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة لم يخرج عليها وإن تفاوت تأثير بعضها. وإذن ليس ثمة مدارس بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميَّز لكلٍ منهما في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية، وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة وتطبّق أصولاً واحدة، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق

(١) الوساطة بين المتبني وخصومه /٤٥٣.

(٢) ضوابط الفكر النحوي ١/١٢٨.

(٣) ضوابط الفكر النحوي ١/١٣٦.

الأصول"(١).

المبحث الأوَّل

أسباب اختلاف النحويين في الاشتراط.

يمكننا تناول أبرز الأسباب الموجبة لاختلاف النحويين في الشروط النحوية على النحو الآتي:

أولاً- اختلافهم في إجراء قواعد الأخذ بمصادر الاحتجاج.

١- **اختلافهم في المادة المسموعة**. وهذا الاختلاف يرتد إلى أمور، أهمُّها الآتي:

أ) طبيعة النص اللغوي المتمثلة في احتماله لأكثر من وجه، لذا نجد كثيراً ما يلجأ الكوفيون إلى النقل في تجويز الحكم بغير شرط، فيردُّ البصريون بأنَّ الشاهد محتمل الأوجه، فيوجهون الشاهد توجيهاً يلتزم الشرط، فيسقط الاستدلال بذلك الشاهد، إذ من ضوابط النحويين في الاحتجاج بالنقل، أنه "إذا دخل الدليل الاحتمالُ سقط به الاستدلال"(٢)، يقول أبو البركات: "إذا جاز أن يُحمل البيت على وجه سائغ في العربيّة فقد سقط الاحتجاج به"(٣).

(١) تقويم الفكر النحوي /٢٦٨ د. علي أبو المكارم.

(٢) الاقتراح /١٨٧.

(٣) الإنصاف ٦٠/١.

ومن الشواهد على ذلك احتجاج الكوفيين بالنقل على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام بغير شرط التوكيد أو الفصل نحو: قمتُ وزيدٌ[(١)].

ومن أدلتهم النقلية قول الله عز وجل: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾[(٢)]، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) والمعنى: فاستوى جبريل عليه السلام، ومحمد صلى الله عليه وسلم بالأفق. قال أبو البركات: "أمَّا احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿فَاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾﴾، فالواو فيه واو الحال، لا واو العطف، والمراد به جبريل وحده"[(٣)].

ب) اختلافهم في معيار الكثرة والقلة، وهو من أكبر مسببات الاختلاف في الاشتراط النحوي، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو المدارس النحويّة، فقد يختلفون في الشرط النحوي لاختلافهم في معيار كثرة الدليل النقلي أو قلته، ومن مسائل ذلك ما اختلف فيه النحويون في مسألة وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت حالاً بدون (قد)، فقد ذهب الكوفيون ماعدا الفراء[(٤)] والأخفش[(٥)] إلى جواز وقوع الماضي حالاً بدون (قد)، وذهب البصريون[(٦)] والفراء[(٧)] إلى اشتراط (قد) ظاهرة أو مقدرةً، قال الحق عز وجل: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴿٩٠﴾﴾[(٨)]، قال أبو حيَّان: "والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيفٌ جداً؛ لأنَّا إنَّما نبني المقاييس العربيَّة

---

(١) الرأي رأي الكوفيين ومن تابعهم من الأندلسيين كابن مالك وأبي حيَّان.
ينظر: مجالس ثعلب/ ٣٢٤، الإنصاف ٢/ ٤٧٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٣، النكت الحسان/ ١٣٠.

(٢) سورة النجم، الآيتان ٦، ٧.

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٧٧.، وينظر: البحر المحيط ١٠/ ١٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢، التبيين/ ٣٨٦، المساعد ٢/ ٤٧، ائتلاف النصرة/ ١٢٤.

(٥) الإنصاف ١/ ٢٥٢.

(٦) ينظر: المقتضب ٤/ ١٢٠، الإنصاف ١/ ٢٥٢، ائتلاف النصرة/ ١٢٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٤، ٢٨٢.

(٨) سورة النساء، آية ٩٠.

على وجود الكثرة"[١].

ولأنَّ الشرط يقتضي اللزوم، وعدمه يُلزم عدم الحكم فإنَّ معيار الكثرة والقلة له أهميته في الحكم على أيّ قيد من قيود الأحكام النحويّة إن كان من الشرط أو لا، فإذا وقع الحكم النحوي في السماع كثيراً بلا ذلك القيد فهو مظنة أن يكون ليس شرطاً نحويّاً.

ولأجل ذلك خالف ابن مالك كثيراً من النحويين[٢] في اشتراطهم لإعمال المصدر تقدير المصدر العامل عمل فعله بـ (أنْ) أو (ما) والفعل، نحو قولك: أعجبني إكرامُكَ زيداً، ويُعجبني إكرامُك عمراً، ويعجبني إكرامُك بكراً الآن؛ وذلك لصحة تقدير: أن أكرمت، وأن تُكرم، وما تكرمٌ ولأجل ذلك الشرط لم يعمل المصدر في نحو قولنا: يُعجبني العدل.

وكان معيار الكثرة هو السبب في اختلاف ابن مالك و النحويين في هذا الشرط، إذ يقول: "وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك. ومن وقوعه غير مقدَّر بأحدها قول العربي: سَمعُ أُذُني زيداً يقولُ ذلك[٣]"[٤].

وقد ردّ أبو حيَّان أدلة ابن مالك وصحح تقدير الأحرف المصدريّة فيها، وإن لم يصح النطق بها[٥].

وقد وافق ابن العلج[٦] (بعد ٦٥٠هـ) ابن مالك في عدم اشتراط تقدير الحرف

---

(١) التذييل والتكميل ١٨٩/٩.

(٢) ينظر: الواضح للزبيدي /١٩٠، اللمع/٢٥٥، التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١ اللباب في علل البناء والإعراب، الفصول الخمسون /٢٢٠، شرح الألفية لابن الناظم /٤١٦.

(٣) ينظر: الكتاب ١٩١/١.

(٤) شرح التسهيل ١١١/٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٢، ٢٣٣، الارتشاف ٢٢٥٦/٥.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ل ٢٣٢، ٢٣٣.

المصدري مع الفعل مكان المصدر العامل.

وبناءً على معيار القلة والكثرة يكون كذلك اختلافهم فيما يُسمَّى بقياس النصوص، وهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم"[١]. فهذا القياس المقابل للقياس المنطقي يقع فيه الاختلاف بين النحويين، بناءً على اختلافهم في كثرة المنقول أو قلته، وينبني على ذلك جواز القياس من عدمه. ومن مسائل ذلك اشتراطهم لنصب الظرف المصوغ من مصدره الاتحاد مع عامله في لفظه نحو: جلست مجلسَ زيدٍ[٢].

يقول ابن مالك:

وشـرطُ كـونِ ذا مقيساً أنْ يقعْ ظرفاً لما في أصلهِ مَعْهُ اجْتمعْ[٣]

فهو شرطٌ عند ابن مالك للقياس، وليس للوجود، فقد جاء بغير شرطه على غير القياس في نحو: هو منيّ منزلةَ الشّغاف، كما أنَّ اشتراط الاشتقاق يمنع القياس على نحو: نزل مني مقعداً، لاختلاف اشتقاق الفعل، ومع ذلك فقد حكى الشاطبي الاختلاف في القياس، ونصَّ على "أنَّ تخلف ذلك الشرط غير مقيس، خلافاً لمن خالف، فقد أجاز الأخفش في كتابه: مررتُ مقعدَ القابلةَ منك بزيدٍ، فيظهر من هذا أنَّه لا يقتصر على المواضع المسموعة حيثُ سمعت، بل يُعدّيها إلى غيرها، وذلك معنى القياس، وإذا كان كذلك فالنظام لم يُرد ذلك؛ لأنَّه لم يَكثر كثرة يُقاس عليها، وعلى ذلك الأئمة"[٤].

ج) اختلافهم في إجراء ضوابط النص الشعري، ومن ذلك أنَّهم ينصون على أنَّ الأحكام النحويّة لا تثبت بالشعر وحده، يقول ابن أبي الربيع: "والذي يأتي في الشعر لا يُبنى عليه قانون، ولا يُعتدُّ به؛ لأنَّ الشعر موضع ضرورة"[٥] و"ما يكون

(١) الإغراب في جدل الإعراب /٤٥.، وينظر: الاقتراح /٢١٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥/١، المقتضب ٣٣٦/٤، الأصول ١٩٩/١.

(٣) المقاصد الشافية ٣٠٣/٣.

(٤) المقاصد الشافية ٣٠٥/٣.

(٥) البسيط ١٠٢٤/٢.

ضرورةً لا يجوز أن يُجعل حجةً"[١].

يقول ابن أبي الربيع في شرط الاعتماد لعمل اسم الفاعل واسم المفعول، وسبب الخلاف فيه: "ولا أعلم أحداً من النحويين: البصريين والكوفيين[٢] خالف في هذا، إلاَّ أبا الحسن الأخفش، فإنَّه ادَّعى أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول يعملان وإن لم يعتمدا، وحمله على ذلك مجيئه في الشّعر، وليس الشعر بدليلٍ قويّ؛لأن الشاعر قد يضطر فيقول مالا يقوله في كلامه"[٣]، على أنَّ بعض النحويين نقلوا استدلال الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴿١٤﴾﴾[٤] في قراءة من رفع (دانية)[٥]، على أنَّ (دانيةً) مبتدأ، و(عليهم) متعلّق به، و(ظلالها) فاعل (دانية)، وليس في معاني الأخفش إلا توجيه قراءة نصب (دانية)[٦].

ومما ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ الاختلاف في مفهوم الضرورة الشعريّة قد يكون سبباً للاختلاف النحوي، ومن ذلك أنَّ الجمهور يوجبون رفع المعرفة على أنَّها الاسم، ونصب النكرة على أنَّها الخبر في باب (كان) ولا يعكس ذلك إلا في الضرورة، وبشرط أمن اللبس. قال المبرد: "واعلم أنَّ الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة؛ وإنَّما حملهم على ذلك معرفتهم أنَّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد"[٧].

ومن شواهدهم قول الشاعر:

كَأَنَّ سُلَافَةً فِي بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ[٨]

(١) علل النحو لابن الوراق/٣٩٠.، وينظر: شرح التسهيل لابن يعيش ٥١/١.
(٢) نسبت بعض المصادر عدم اشتراط الاعتماد للكوفيين.
ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٣، شرح ألفية ابن معطٍ ٩٧٩/٢.
(٣) البسيط ٩٩٩/٢.
(٤) سورة الإنسان، آية ١٤.
(٥) قرأ بالرفع أبو حيوة.
ينظر: البحر المحيط ٣٦٢/١٠، الدر المصون ٦٠٦/١٠.
(٦) معاني القرآن ٥٦٠/٢.
(٧) المقتضب ٩١/١.، وينظر: الأصول ٨٣/١، التبصرة والتذكرة ١٨٦/١.
(٨) البيت من الوافر. وقائله حسان بن ثابت رضي الله عنه.

وقد خالف ابن مالك النحويين فأجاز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في الاختيار بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، وهذا التوسع منه كان استناداً إلى مفهومه الخاص للضرورة الشعرية، وأنَّها تنحصر فيما ليس للشاعر عنه مندوحة، يقول ابن مالك: "فجعل (مزاجها) وهو معرفة خبر (كان)، و(عسل) اسمها وهي نكرة، وليس القائل مضطراً لتمكنه من أن يقول: "يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ"، فيجعل اسم (كان) ضمير (سلافة)، و(مزاجُها عسلٌ) مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ (كان)"[(١)].

٢- اختلافهم في إجراء القياس بين الأحكام.

يختلف النحويون في طريقة: "حمل فرع على أصلٍ بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[(٢)].

وهذا الاختلاف يكون في أصل القياس في المسألة النحويّة، فتقبله طائفة من النحويين وترده طائفة لسبب من أسباب فساد القياس. كما يكون الاختلاف في كيفية إجراء هذا القياس.

أمَّا الأوَّل- فمثاله اشتراط البصريين[(٣)] تقدم غير (ما) النافية لتقديم خبر (زال، برح، فتئ، انفك) عليها، وقد جوّز الكوفيون[(٤)] التقديم بغير هذا الشرط قياساً على (كان) التي يجوز تقدم خبرها عليها؛ لأنَّ معنى (زال): النفي و(ما) نافية، ونفي النفي إثبات، فهي مثل (كان) في الإثبات، ولذلك لا يجوز دخول (إلا) على أخبارها كما لا تدخل على خبر (كان).

ينظر: ديوانه ٥٦/١ برواية (كأن سبيئة)، الكتاب ٤٩/١، المقتضب ٩٢/٤، ضرائر الشعر/٢٩٦.

(١) شرح التسهيل ٣٥٦/١.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب /٩٣.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل /١٣٩، الإنصاف ١٥٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٥٥/١، التبيين /٣٠٢، ائتلاف النصرة/١٢٢.

وقد اعترض الأنباري لذلك بقوله: "هذه حجة عليكم"[١]، "وذلك أنَّهم يقولون إنَّ (ما) نافية ونفي النفي إثبات، فإذا كانت نافية فلا يجوز تقديم ما يتعلق بما بعدها عليها؛ لأنَّ لها صدر الكلام، .. فأنت ترى أن قياس (مازال) على (كان) في كونها مثبتة سوَّغ تقديم خبرها عليها، وشبهها بـ (كان) يوجب أن تكون (ما) فيها نافية، وكون (ما) نافية يمنع تقديم خبرها عليها؛ لأنَّ لها الصدارة"[٢].

وهذا الاعتراض على قياس الكوفيين هو من (الاعتراض بالقلب)[٣]، وفحواه "أن يستدل المستدل على إثبات حكم بدليل فيأخذ المعترض الدليل عينه ويستدل به على ضد ذلك الحكم"[٤].

أمَّا اختلاف النحويين في كيفية إجراء القياس مع اتفاقهم على صحة أصل القياس في المسألة النحويّة فمثاله يوجزه تداول السيوطي لشرط التكبير في إعمال اسم الفاعل، إذ يقول: "وشرط البصريّة[٥] كونه مكبراً، فلا يجوز: هذا ضويربٌ زيداً، لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فبَعُد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه.

وقال الكوفيون إلا الفراء[٦]، ووافقهم النحاس[٧]: يعمل مصغَّراً بناء على مذهبهم أنَّ المعتبر شبه للفعل في المعنى، لا الصورة.

(١) الإنصاف ١/١٥٩.

(٢) اعتراض النحويين للدليل العقلي/٢٦٦ د. محمد بن عبد الرحمن السبيهين.

(٣) الاعتراض بالقلب هو أحد الاعتراضات الواردة على القياس، ومنهما: الاعتراض بالنقض وبالكسر وبعدم التأثير وبالقول الموجب وبالفرق ونحوها.
ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٥/٢٦٠، ٢٨٩.

(٤) اعتراض النحويين للدليل العقلي /٢٥٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٤٨٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٤، شرح التسهيل ٣/٧٤.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٤، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٢، المساعد ٢/١٩١.

(٧) ينظر: المساعد ٢/١٩١.

قال ابن مالك في التحفة[١]: هو قويٌّ بدليل إعماله محوَّلاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون الصورة، وقاسه النحاس على التكسير"[٢].

فالنحويون اتفقوا على أصل القياس، لكنَّ اختلافهم في الشبه الموجب للعمل أدى بهم إلى الاختلاف في شرط إعمال اسم الفاعل، وهو أن يكون مكبَّراً.

ثانياً- اختلافهم في إجراء ضوابط النظريات النحويّة والقواعد الكليّة.

أ) نظرية العامل النحوي (أنموذجا).

يمكننا اعتبار نظرية العامل النحوي أكثر النظريات النحويّة التي سبّبت كثيراً من الخلافات في الشروط النحويّة، التي تنتج تارة من الاختلاف في تحديد العامل، وتارة من إنزال ضوابط النظرية على التراكيب.

ومن نماذج اختلاف النحويين في الشروط بسبب تحديد العامل النحوي اشتراط كثيرٍ من النحويين في الحال المؤكدة لمضمون الجملة في نحو: هو أخوك معروفاً الشروط الآتية:

أن تكون الجملة اسمية، وجزآها اسمين معرفتين جامدين[٣].

قالوا: كونها معرفة الجزءين؛ لأنه لا يؤكد إلا المعرفة، وكون جزأيها اسمين جامدين؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً، أو في حكمه كان عاملاً في الحال، فلا تكون مؤكدة لمضمون الجملة[٤]، ومن ذلك نستنتج أن وظيفة شرط الجمود هي المحافظة على العامل الذي يزعم بعض النحويين أنه وحده يؤدي معنى تأكيد مضمون الجملة،

---

(١) هو كتاب "تحفة المودود في المقصور والممدود"
ينظر: هدية العارفين ٢/١٣٠.

(٢) همع الهوامع ٣/٥٤.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد /١١٢، شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٢/٦٨٧، التصريح ١/٦٠٦.

(٤) ينظر: التصريح ١/٦٠٦.

لكننا نجد طائفة أخرى من النحويين[١] لم يشترطوا الجمود في جزأي الجملة؛ لأنَّهم لم يربطوا تحقق معنى تأكيد الجملة بخلوِّها مما يصلح أن يعمل في الحال، وقد نقل الرضي الأقوال الدالة على ذلك، وردَّ عليها، في قوله: "وقال الزجاج[٢]: العامل هو الخبر لكونه مؤولاً لمسمىً، نحو: أنا حاتمٌ سخيّاً.

وليس بشيء؛ لأنه لم يكن سخيّاً وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى، .. وقال ابن خروف[٣]: العامل المبتدأ، لتضمنه معنى التنبيه، نحو: أنا عمروٌ شجاعاً، وهو بعيد؛ لأنَّ عمل المضمر والعلَم في نحو: أنا زيدٌ وزيدٌ أبوك، مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم"[٤]، والشاهد في الأمر أن اختلاف النحاة في اشتراط الجمود له علاقة بتحديد العامل النحوي وطبيعته في التركيب عند الطائفتين.

ومن اختلافهم في الشروط في نظرية العامل ما يكون لسببين مجتمعين: الاختلاف في العامل، والاختلاف في إنزال ضوابط النظريّة على واقع التركيب، ومن نماذج ذلك: نجد أنَّ سيبويه[٥] يجيز إتباع الصفة المثناة إذا اختلف العامل واتفق إعراب الموصوفين في الصور الآتية:

١- أن يختلف العاملان لفظاً ومعنى، نحو: قام زيدٌ وقعد عمرو الكريمان.

٢- أن يختلف العاملان لفظاً ويتفقا معنى، نحو: قعد زيدٌ وجلس عمروٌ الكريمان.

٣- أن يتفقا لفظاً ويختلفا معنى، نحو: وجد (من الغنى) زيدٌ ووجد (من الغضب) عمروٌ الكريمان.

٤- أن يتفقا لفظاً ومعنى، نحو: قام زيدٌ وقام عمرو الكريمان.

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد ١١٢، المغني لابن فلاح ١/ ٣٧٤ ت: (النهاري)، شرح كافية ابن الحاجب لابن معط ١/ ٢٣٤.

(٢) ينظر: التسهيل /١١٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/٦٨٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٥٧-٦٠

أمَّا المخالفون[١] لسيبويه فقد اشترطوا المطابقة بين العاملين في اللفظ والمعنى، وسبب الاختلاف في الحقيقة أمران:

١) اختلافهم في حقيقة العامل.

٢) اختلافهم في إنزال ضابط: "لايجوز توار عاملين على معمول واحد" على واقع هذه التركيب.

يقول ابن فلاح: "فسيبويه يجوز تثنية الصفة في المسائل الأربع؛ لأن العامل هو إسناد الفعلين، وهو واحد في المعنى، واختلاف اللفظ لا يقدح في ذلك، بدليل جواز: اختلف زيدٌ وعمروٌ الظريفان، فيجوز تثنية الصفة مع إسناد الاختلاف إليهما.

والمبرد[٢] وابن السراج[٣] يمنعان الثلاث الأول، ويختص ابن السراج بمنع الرابعة إلا على تقدير تكرار العامل الثاني.

وحجتهما: أنَّ ذلك يفضي إلى توارد عاملين على معمول واحد، وهذا بناءً على أنَّ العامل في الفاعل نفس الفعل لا الإسناد"[٤].

وفي شرط المطابقة في جهة الإعراب يقول ابن فلاح: "وأمَّا إذا تغاير جهة الإعراب مع اتفاق نوعه، مثل أن يكون عامل أحدهما معنويّاً والأخر لفظيّاً، نحو: زيدٌ منطلقٌ وانطلق عمروٌ العاقلان، أو أحدهما فعلاً والآخر حرفاً نحو: ضربتُ زيداً وإنَّ عمراً منطلقٌ الظريفين، أو أحدهما حرف جر والآخر مضافاً نحو: هذا لابنِ زيد الظريفين، فإنَّه لا يجوز وصفها بصفة مثناة عند الخليل خلافاً لبعضهم فإنَّه أجازه[٥].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/١، الارتشاف ١٩٢٢/٤، المساعد ٤١٥/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣١٤/٤-٣١٦.

(٣) ينظر: الأصول ٤٠/٢-٤٢.

(٤) المغني ١١٣٦/٢ ت: (النهاري).

(٥) هو رأي الأخفش.

ينظر: التعليقة ٢٥٩/١.

حجة الخليل- أنه يفضي إلى توارد عاملين مختلفين على معمولٍ واحد.

حجة المجيز- أنَّ تأثيرهما متفقٌ ولا يقدم اختلافهما في الجواز كما لم يقدم عند سيبويه في نحو: أقبلَ زيدٌ وأدبَر عمروٌ الظريفان"[١].

وممَّا ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ كثيراً من الباحثين يشيرون إلى أن نظرية العامل قد جلبت للدرس النحوي اختلافات كثيرة، وقد "تضخَّم النحو العربي بالحديث عن العوامل والمعمولات"[٢]، وهذا أمرٌ لا يُنكر، لكننا لايمكن أن نطلق القول بعدّ ذلك أمراً سلبيّاً، فالحديث عن العوامل والمعمولات لم يكن ترفاً من القول، ولكنَّ الأمر ما أشرنا إليه سابقاً من اعتماد علماء العربيّة في تفسير تراكيب اللغة ودلالاتها على نظرية العمل النحوي.

ب) نظرية الأصل والفرع (أنموذجا).

هناك أصول وفروع نحويّة كان من وظيفة النظام النحوي إدارة العلاقة بينها بقواعد منظِّمة، وقواعد نظرية الأصل والفرع قواعد محوريّة لا تنفصل عن أدلة الاحتجاج والنظريات النحويّة الأخرى، وكان إنزال قواعد هذه النظريّة على الواقع اللغوي أحد أسباب الاختلاف النحوي في الأحكام النحويّة عامة وفي الشروط النحويّة خاصّة.

ومن صور اختلافهم في الشروط بسبب نظرية الأصل والفرع اختلافهم في إنزال الأصول على تركيب يحتمل أكثر من أصل، فيختلف النحويون، إذ كلُ فريق يرى التركيب من زاوية أخرى، فيختلفون في أي أصل له حق الأولوية في إجرائه على واقع التركيب.

فتركيب (ما) المشبَّهة بـ (ليس) يتنازعه أصلان:

الأصل الأوَّل- أنَّ الحروف غير المختصة لا تعمل، وهذا ماأجراه الكوفيون،

---

(١) المغني ١١٣٧/٢.

(٢) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي/٨٢. د. حسن خميس الملخ.

فذهبوا إلى أنَّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، بل هو منصوب بحذف حرف الخفض، "وذلك لأنَّ القياس في (ما) أن لا تكون عاملة ألبتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الخفض لمَّا اختصَّ بالأسماء عمل فيهما"(١). وبناء على هذا الأصل لم تعمل في لغة تميم.

الأصل الآخر- أنَّهم: "يعطون الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو لفظه أو فيهما معاً"(٢)، وهذا ما أجراه البصريون على هذا التركيب، "ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين؛ أحدهما: أنَّها تدخل على المبتدأ والخبر، .. والثاني: أنها تنفي ما في الحال.. ويقوّي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها"(٣).

يقول ابن مالك: "لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه(٤)، وهو كما قال؛ لأن العامل حقُّه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصّاً بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصّاً بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق مالا يختصُّ كـ (ما) النَّافية ألا يكون عاملاً.

إلا أنَّ شبهها بـ (ليس) سوَّغ إعمالها إذا لم يعرض مانع"(٥)، وبذلك تصبح شروط(٦): بقاء النفي، وعدم (إنْ)، والترتيب الأصل بين (لا) ومعموليها ومعمولات الخبر ما لم تكن ظروفاً شروطاً لا اعتبار لها عند نحاة الكوفة؛ لأنَّها لاتؤهل (ما) للعمل عمل (ليس) بنصب الخبر، وسبب هذا الاختلافهم اختلافهم في إجراء أصول القواعد التي تتنازع التركيب.

---

(١) الإنصاف ١/١٦٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/٣٦٢، الخصائص ١/١٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٨.

(٣) الإنصاف ١/١٦٦.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٥٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٠.

وهنا نسجل هاتين الملاحظتين:

١- أنَّ القياس بين الأحكام وإن كان مصدراً من مصادر الاحتجاج عند جميع النحاة يخضع ويتأثر بالخصائص العامة والضوابط التي تتمايز بها نظرة النحويين للتركيب وتختلف فيها أولوياتهم.

٢- أن تنازع أكثر من أصل نحوي على التركيب وقبول النظام النحوي لذلك يعدُّ مسوّغاً طبيعياً لوجود الخلاف النحوي، كما أنَّه مؤشرٌ آخر على مواءمة النظام النحوي لسنن العرب في كلامهم، إذ "مما يؤكّد فكرة الأصول والفروع، أننا نجد مصداق ذلك في اختلاف العرب في اللغة، ومما يجري مجرى الأصول والفروع ما يظهر من اختلاف العرب في اللغة، وذلك أن يتجاذب الشيءَ الواحدَ أصلان، فتجريه قبيلةٌ على أصل، وتجريه أخرى على الأصل الآخر، مثال ذلك (ما) و(إنْ) النافيتان، .. وهذا المثال يصدّق قضية الأصل والفرع أيضاً من وجه آخر، وذلك أنَّ (ليس) لما كانت أصلاً في العمل و(إنْ) و(ما) حملاً عليها في لغة من أعملها لم يجعلوها مساويين لـ (ليس) تماماً؛ لأنَّ الأصل فيهما عدم الإعمال فلم يعملوها إلا بشروط، إذا اختلَّ أحدها ردوهما إلى حاقّ موضعهما من الإهمال"[١].

(١) القياس في النحو/٤٣. د. منى إلياس.

المبحث الثاني

مظاهر الاختلاف في الاشتراط بين النحويين.

يمكننا إبراز أهم مظاهر الاختلاف في الاشتراط بين النحويين في الآتي:

أولاً- الاختلاف في قبول الشرط أو رفضه، وله صورتان:

الأولى- الاختلاف في أثره النحوي على التركيب، وعليه أكثر الشروط التي تداولها البحث، كاختلافهم في شروط حذف العائد في صلة الموصول، وشروط إعمال اسم الفاعل، ونحوها.

الثانية- الاختلاف فيما هو خارجُ الأثر النحوي.

كثيراً ما تجد في كتب النحاة نقداً واختلافاً في صياغة الشروط النحويّة مجتمعةً، وفي تقدير إهمال أو ذكر بعض الشروط وإن كانوا يتفقون على وظائفها النحويّة داخل التركيب.

ومن أمثلة ذلك: أنَّ بعض النحويين زادوا في شروط المفعول لأجله: ألا يكون مصدراً من لفظ فعله، وهو شرط مقبول ذكره ابن السراج(١)، ونصَّ عليه ابن جني في قوله: "اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه،

---

(١) الأصول ١/٢٠٦.

وإنَّما يذكر المفعول له؛ لأنه عذرٌ وعلّة، لوقوع الفعل"[١].

لكنَّ بعض النحويين[٢] انتقد ذكر هذا الشرط مع الشروط المتضمنة له، وهي شروط إفادة السببيَّة، والاتحاد في الفاعل والزمن، قال أبو حيَّان: "وزاد بعض المتأخرين شرطاً آخر، وهو أن يكون من أفعال النفس الباطنة... وزاد بعضهم أيضاً ألا يكون المصدر من لفظ العامل، نحو: أجلَلْتك إجلالاً، وإنَّما منع ذلك؛ لأنَّ الشيء لا يكون علة لوقوع نفسه.

ويمكن ردُّ جميع هذه الشروط التي زيدت إلى معنى الشروط التي تقدَّمت"[٣].

ويقول الشاطبي في صياغة اشتراط الاتحاد في الزمن والفاعل عند ابن مالك: "ونصُّ الناظم على هذين الشرطين دليلٌ على أنَّ كلَّ واحد منهما منفكٌ عن الآخر، فقد يفترقان فيتحدُ الفاعل دون الزمان تارةً، وبالعكس أخرىً كما تقرر، وزعم بعضُهم أنَّ ذلك شرطٌ واحد، إذ لا يُتصَّور ألا يتحد الزمان إلا إذا كانا لفاعلين كما تقول: أُكرمُك لإجلالك إيَّاي، وردَّ عليه ابن عصفور بأنَّك تقول: أكرمتُك أمسِ طمعاً في معروفك غداً، قال ابن الضائع: وهذا فاسدٌ لأنك وقت إكرامك إياه طامعٌ ولو لم تكن طامعاً في ذلك الوقت لم يكن الطمع عِلَّةً في وجود الإكرام"[٤]، والحاصل أن ثمة صورة من الاختلاف الصياغي بين النحويين الذين يقرون بشرط الاتحادين، لكنَّهم يختلفون في النظر إليه إلى أنه شرط واحدٌ أو شرطان، إضافة إلى الخلاف النحوي التركيبي المتمثل في اشتراط كثير من المتأخرين شرط الاتحادين أصلاً، وعدم نص المتقدمين عليه.

الثالثة التوسُّع في استعمال مصطلح "الشرط".

تجوّز النحويين في استعمال المصطلحات الأصوليّة والنحويّة العامة يفرز في بعض المواضع اختلافاً بين النحويين في تحرير الشروط النحوية، ومن صور ذلك ما سبَّبه

---

(١) اللمع/١١٤، وينظر: المتبَّع في شرح اللمع ١/٣٣٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٢/٩٩.

(٣) التذييل والتكميل ٧/٢٣٥.

(٤) المقاصد الشافية ٣/٢٧٢.

توسعهم في إدخال الموانع ضمن الشروط، وسمَّوها شروطاً عدمية، إذ نجد النحويين كثيراً ما يستدرك بعضهم على بعض في إضافة الشروط العدميَّة، وذلك لأنَّ الموانع التي تتسلل للتركيب لاتكاد تحصى، وبعضها ناتجة عن أحكام لا تخصُّ الباب النحوي الذي سيقت فيه الشروط، فيختلف النحاة في تقدير ذكر أو إهمال هذه الشروط العدميّة.

ومن أمثلة ذلك: أن النحويين اشترطوا لحذف العائد المجرور من صلة الموصول المماثلة بين العائد المحذوف والصلة في حرف الجر والمتعلق نحو .: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾﴾[1]، وقد نقل الدماميني نقد أحد النحويين لابن مالك بقوله: "قال: وأهمل ثلاثة شروط: الأوَّل: أن لا يكون المجرور في موضع مالم يُسمَّ فاعله نحو: مررتُ بالذي مُرَّ به.

قلت: لاحاجة بالمصنف إلى ذكر هذا، فإنَّه قد ذكر في باب الفاعل أنَّه لا يحذف الفاعل وحده، ونائبه مثله.

قال:الثاني: أن لا يكون ثَمَّ ضميرٌ آخر يصلح للعود، نحو:مررتُ بالذي مررت به في داره.

قلت: وهذا أيضاً مستغنى عنه، ضرورة أنَّه قد علم أنه لا بُدَّ للمحذوف من قرينة تدل عليه، وفي هذه الصورة لا يقوم على المحذوف قرينة، فلا يجوز حذفه، عملاً بهذه القاعدة العامة المعلومة.

قال:الثالث: أن لا يكون محصوراً، نحو:مررتُ بالذي ما مررتُ إلا به، أو إنَّما مررتُ به.

قلتُ: وهذا أيضاً من الطراز الأوَّل، فقد صرّح المصنف في باب تعّدي الفعل ولزومه أنَّ المفعول المحصور لا يجوز حذفه، فإذن هذه كلُّها أمور قد عُلمت في أبوابها، فلا حاجة إلى التنبيه عليها، ولا يكون تركه إعراضاً"[2].

---

(١) سورة المؤمنون، آية ٣٣.

(٢) تعليق الفرائد ٢/٢٢٦.

ومن صور اختلافهم بسبب التجوَّز إدخال بعض الأحكام الواجبة في الشروط التي هي واجبة لتحقيق ماهية الشيء أصلاً، ومن نماذج ذلك انتقاد الصبانَّ للأشموني في إضافته لشرط وجوب تأخير الحال المؤكدة لمضمون الجملة وإضمار عاملها مع شرط جمود اسمي الجملة وتعريفهما في نحو: هذا أبوك عطوفاً، إذ ثمة فرق بين الشروط المحققة لتأكيد الجملة بالحال وبين الأحكام الواجبة بعد تحقق التأكيد، يقول الصبَّان: "(قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضي صنيعه أنَّ هذا من الشروط وليس كذلك، بل من الأحكام وكذا يُقال في قوله: (ووجوب إضمار عاملها)"(١)، وقد أشرنا إلى أن النحويين يتجوَّزون بإدخال الأحكام الواجبة في الشروط، لاشتراكهما في دلالة اللزوم والوجوب.

ثانياً- الاختلاف في علة الشرط.

يشترط كثيرٌ (٢) من النحويين لتقديم معمول الخبر غير الظرف على اسم (كان) تقديم الخبر على المعمول في سعة الكلام، فلا يجوز نحو: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، قال ابن أبي الربيع: "إلاَّ أنَّهم اختلفوا في التعليل، فقال أبو علي(٣): لأنك أوقعت (طعامك) بين أجنبيين؛ لأنك أوقعته بين (كان) و(زيد)، وليس معمولاً لواحدٍ منهما.

وقال سيبويه(٤): لأنك أوليت (كان) ماليس باسم لها ولا خبر"(٥). ويظهر أثر الاختلاف في التعليل في حكم النحويين على بعض التراكيب في قول ابن أبي الربيع: "فإن جئت بعد المعمول بالخبر، وجئت بعد ذلك بالاسم، فقلت: كان طعامَك آكلاً زيدٌ توجَّه لك الخلاف في المسألة، فمن علَّل امتناع تلك بأنك أوقعت (الطعامَ) بين أجنبيين أجاز هذه المسألة؛ لأن (الطعام) ليس أجنبيّاً من (أكل)، ومن علل امتناع تلك بأنك أوليت (كان) ماليس باسمٍ لها ولا خبر، منع هذه؛ لأنك أوليت هنا (كان)

---

(١) حاشية الصبَّان ٢/٢٧٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٩٨، الأصول ١/٨٦، شرح الألفية لابن الناظم /١٣٨.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي /١٤٤.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٧٠.

(٥) البسيط ٢/٧٠٥.

ماليس باسمٍ لها ولا خبر"[١].

ثالثاً- الاختلاف في وظيفة الشرط للاختلاف في الحكم المتوقف عليه.

يقول خالد الأزهري في الوصف الرافع للفاعل الذي يسدُّ مسدَّ الخبر: "ولابُدَّ للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدُّم نفي أو استفهام عليهما، وهل ذلك شرطٌ في العمل[٢]، أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر[٣]؟ قولان أرجحهما الثاني"[٤].

ومن نماذج الاختلاف في وظيفة الشرط للاختلاف في الحكم المتعلق به اختلافهم في الغاية من شروط المفعول لأجله: هل هي لتحقيق ماهيته أو هي لجواز نصبه؟.

يقول الرضي معلقاً على كلام ابن الحاجب: "قوله: (وشرط نصبه تقدير اللام، وإنَّما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل، ومقارناً له في الوجود).

يعني أنَّ تقدير اللام شرطٌ انتصاب المفعول له، لاشرط لكون الاسم مفعولاً له، فنحو: للسَّمنِ ولإكرامكَ الزائرِ في قولك: جئتكَ للسَّمن، ولإكرامك الزائرِ عنده مفعولٌ له، على ما يدل عليه حدُّه، وهذا كما قال في المفعول فيه: إنَّ شرط نصبه تقدير (في).

وما ذهب إليه في الموضعين وإن كان صحيحاً من حيث اللغة؛ لأنَّ السَّمن فُعِل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم، فإنَّهم لا يسمُّون المفعول له إلا المنصوب الجامعَ للشرائط.

فحدّه الصحيح هو: المصدر المقدَّر باعلام المعلَّل به حدثٌ شاركه في الفاعل والزمان"[٥].

---

(١) البسيط ٢/٧٠٦.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٢٧٢.
(٣) ينظر: أوضح المسالك ١/١٨٨.
(٤) التصريح ١/١٩٢.
(٥) شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/٦١١.

وقد نصَّ خالد الأزهري في التصريح على أن شروط:المصدريّة، وإفادة العلّة، والاتحاد في الفاعل والزمن هي شروط لنصب المفعول لأجله وليس لتحقيق ماهيته[١]، أمَّا شروط الماهية عنده فهي ما ذكرها العكبري بقوله: "وللمفعول له شروط:

أحدهما- أن يصلح جواب (لِمَ)..

والثاني- أن يكون مصدراً؛ لأنَّ العلل والأعراض أعراضٌ تتجدد وتبطل والمصدر اسمٌ للعرض الذي هو حدث.

الثالث- أن يصحَّ جعلُه خبراً عن الفعل العامل فيه، كقولك في قولهم: (زرتُكَ طمعاً): أي الذي حملني على زيارتك الطمعُ أو مبتدأ، كقولك: (الطمعُ أزارني إياك)، وإنما كان كذلك لأنَّه الباعث على العمل.

والرابع- أن يصح تقديرُه باللام، كقولك: (زرتُك طمعاً) أي للطمع...

والخامس- أن يكون العامل فيه غير لفظه، ..؛ لأنَّ المصدر هو الفعل في المعنى. والشيء لا يكون علةً لوجود نفسه"[٢].

وقد ذهب الصبَّان إلى أنَّ ظاهر كلام ابن مالك والأشموني "أنَّ هذه الشروط شروطٌ لنصبه وأنَّه عند جرّه يُسمَّى مفعولاً له، والجمهور على أنه حينئذٍ مفعول به، وعليه فهذه الشروط لتحقيق ماهية المفعول له"[٣].

رابعاً الاختلاف في التأويل لأجل الشرط.

يسعى النظام النحوي لإسباغ صفة الاطّراد على الشروط النحويّة، وكثيراً ما نجد النحويين يردُّون ما ظاهره مخالف للشرط إلى ذلك الشرط المطَّرد عن طريق التأويل،

(١) ينظر: التصريح ١/٥١٠، ٥١١.

(٢) المتَّبع في شرح اللمع ١/٣٢٩.

(٣) حاشية الصَّبان ٢/١٧٩.

وينتج عن ذلك صورٌ من الاختلاف بين النحويين أهمُّها الأتي:

أ) الاختلاف في طريقة التأويل:

يشترط أكثر النحويين[١] لرفع جواب الشرط بغير الفاء أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، فلا يجوز نحو: إنْ تأتني آتيك، والعلة أشار إليها سيبويه بقوله: "لأنه يقبح في الكلام أن تُعمل (إنْ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله"[٢].

ومع اتفاق سيبويه والمبرد على شرط المضي في اللفظ أو المعنى نجد أنَّهم اختلفوا في تأويل المسموع المخالف ظاهره لهذا الشرط، نحو قول الشاعر:

يا أقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ   إنَّكَ إنْ يُصْرعْ أَخوكَ تُصرَعُ[٣]

فتخريج سيبويه لمثل ذلك على تأويلين:

الأول- وهو المشهور عنه، أنَّ المرفوع في نيّة التقدُّم، والجواب عنده محذوف، فقوله: (إنك إن يُصرع) على تقدير: إنَّك تصرعُ إن يُصرع أخوك[٤].

وقد حُكم على هذا التأويل بالضعف؛ لأن الفعل المرفوع إذا كان في نية التقديم فالجواب محذوف، وحذف الجواب ضعيفٌ إذا كان الشرط مضارعاً، لظهور أثر العامل فيه، وإنما يحسن الحذف إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط، فهو فرارٌ من ضعف إلى ضعف[٥].

والتأويل الثاني- هو على إرادة الفاء في الجواب[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ٦٦/٣، المقتضب ٦٩/٢، الأصول ١٦١/٢، رصف المباني /١٨٧، المساعد ١٤٨/٣.

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٩٧ من هذه الدراسة.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٧/٣.

(٥) ينظر: التوطئة /١٥٢.

(٦) ليس صحيحاً ما ينسبه الكثيرون لسيبويه بأنَّ له في المسألة تخريجاً واحداً، وقد نص هو على إرادة الفاء، ونسب إليه بعض النحويين جواز الأمرين.

أمَّا المبرد فيوافق سيبويه في التأويل الثاني فهو يرى أنَّ المرفوع هو الجواب[١]، ولكنه على إرادة الفاء، والتقدير: إنك إن يُصرعْ أخوك فتصرعُ. ونخرج من ذلك على أنَّ أكثر النحويين يتفقون على هذا الشرط لكنَّهم يختلفون في التخريج والتأويل.

وقد حكى المبرد نفسه الخلاف في هذا التأويل بقوله: "وهو عندي على إرادة الفاء، والبصريون يقولون: هو على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقدير"[٢].

ب) الاختلاف في القياس على التركيب المؤوَّل لأجل الشرط:

يجوِّز النحويون[٣] مجيء الحال مصدراً؛ لأنَّ شرط الحال أن يكون مشتقاً أو ما في تأويله، والمصدر الحال في تأويل المشتق، قال المبرد: ومن المصادر ما يقع موضع الحال فيسدَّ مسدَّه، ويكون حالاً؛ لأنه قد ناب عنه اسم فاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنمَّا تأويله صابراً أو مصبراً[٤]، وكذلك: جئتُ مشياً؛ لأنَّ المعنى جئتُ ماشياً"[٥].

لكنَّ النحويين اختلفوا في جواز القياس على التراكيب المؤولة لأجل شرط الاشتقاق، قال الصيمري: "واعلم أنَّ المصادر تكون أحوالاً كقولك: جاءني زيدٌ مَشْياً، أي: ماشياً، ومنع سيبويه[٦] أن يقال: جاءني زيدٌ سُرْعةً، بمعنى مُسْرعاً؛ لأنَّ المصدر الذي وقع موقع الحال هو الشيءُ وقع في غير موضعه فلا يجوز القياس عليه، ولكن يُتكلَّم بما تكلَّمتْ به العرب.

ينظر: الكتاب ٧١/٣، ما يحتمل الشعر من الضرورة /١٣٧، الأصول ٤٦٢/٣.

(١) ينظر: المقتضب ٧٠/٢، الأصول ٤٦٢/٣، شرح المفصل ١٥٨/٨.

(٢) المقتضب ٧٠/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٠/١، الأصول ١٦٣/١، المسائل المنثورة /١٤، النكت ٣٩٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢.

(٤) يعني أنَّ الحال إما أن تكون من التاء أو الهاء.
ينظر: النكت ٣٩٨/١.

(٥) المقتضب ٢٣٤/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٧٠/١.

وأبو العَّباس[١] يُجيز القياس عليه في كلّ ما كان الفعل دالاً عليه، فيُجيز: أتانا زيدٌ سُرْعةً، أي: مسرعاً، وأتانا بُطْئاً، أي: مُبْطِئاً؛ لأنَّ الإتيان يكون على أحد هذين الوصفين"[٢].

خامساً- الاختلاف في تحقق الشرط في التركيب.

قد يتفق كثيرٌ من النحويين على وجوب شرط من الشروط النحويّة لكنَّهم يختلفون في إنزال هذا الشرط على واقع التركيب، فيرى فريقٌ أن الشرط قد تحقَّق، وفريق يرى عدم التحقُّق، ومثال ذلك اختلافهم في تحقق شرط الاشتقاق أو ما في تأويله على بعض تراكيب الحال، ومنها: الحال الدالة على طور واقع فيه تفضيل نحو: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً، فقد عدَّها فريق من النحويين[٣] من الأحوال الخارجة عن الشرط المطَّرد، وهو الاشتقاق أو ما في تأويله، ويرى فريق من النحويين[٤] تحقق الشرط في التركيب، وذلك بتأويل الجامد بالمشتق. قال الرضي مبيّناً نهج جمهور النحويين: "فإنَّ جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلفُّوا ردَّه بالتأويل إلى المشتق، قالوا: لأنَّها في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً: أي هذا مبسَّراً أطيب منه مرَّطباً أي كائناً بُسْراً أو كائناً رُطباً، وقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴿٧٣﴾﴾[٥] أي دالةً"[٦].

سادساً- الاختلاف في أثر الشرط على حكم التركيب.

---

(١) هذا هو المشهور المنقول عنه، ونقل عنه إجازة القياس على وقوع المصدر حالاً مطلقاً، نوعاً كان أم لم يكن، وفي بعض المصادر أنَّه يجيز وقوع المصدر المنكر حالاً مطلّقاً.

ينظر: المقتضب ٣/ ٢٣٤، ٢٦٨ ٢٦٩، ٤/ ٣١٢، شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٥٨، همع الهوامع ٢/ ٢٢٨، حاشية الخضري ١/ ٤٣٥، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربيّة / ٢٣٧. محمد عبد الخالق عضيمة.

(٢) التذكرة والتبصرة ١/ ٢٩٩.

(٣) ينظر: التصريح ١/ ٥٧٥، شرح الأشموني ٢/ ٥٨٧، حاشية الصبان ٢/ ٢٥٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الأول) مج٢/ ٢٦٢، المقاصد الشافية ٣/ ٤٣٠.

(٥) سورة الأعراف، آية ٧٣.

(٦) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج٢/ ٦٦٢.

من صور الاختلاف في الشروط أنَّهم قد يتفقون على وظيفة الشرط التركيبيّة لكنَّهم يختلفون في أثر الشرط على حكم التركيب أهو شرط تجويز أم استحسان؟ يقول ابن مالك في شرط اعتماد اسم الفاعل على الاستفهام أو النفي لرفع الفاعل الساد مسد الخبر: "وأشرتُ بقولي: (ولا يجري ذلك المجرى باستحسان) إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه[١] الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإنْ فُعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبُح عنده دون منع، هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره، ومن زعم أن سيبويه لم يُجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاماً أو نفياً فقد قوَّله مالم يقُل"[٢].

وقال ابن الناظم: "أما إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي كان الابتداء به قبيحاً، وهو جائزٌ على قبحه"[٣].

وقد ردَّ أبو حيَّان على رأي ابن مالك، ذاهباً إلى أنّ شرط الاعتماد شرط للجواز لا للاستحسان، إذ يقول: "وشرط هذا الوصف أن يتقدمه أداة نفي أو استفهام، هذا مذهب جمهور البصريين[٤]... ودعوى ابن مالك: أنَّ سيبويه لا يحسُن عنده الابتداء بالوصف المذكور، على ما تقررَّ إلا بعد استفهام، أو نفي؛ فإنْ فُعِل به ذلك دونهما قَبُح دون منْع، ليست بصحيحة"[٥].

وما ينبغي ملاحظته أنَّ الاختلاف في أثر الشرط على التركيب قد يؤثر في بقاء ذلك القيد أو خروجه عن مفهوم الشرط الاصطلاحي، ومثال ذلك أنَّ النحويين يشترطون لجواز إلغاء (ظنَّ) والمتصرف من الأفعال القلبية التأخر أو التوسط[٦]، نحو: زيدٌ

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٢٧ ١٢٨.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٧٣.

(٣) شرح الألفية /١٠٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/١٢٧، المقتضب ٤/١٢٧، الأصول ١/٥٩، الإيضاح العضدي /١٤١، التعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٨٠.

(٥) الارتشاف ٣/١٠٨٢.

(٦) ينظر: الكتاب ١/١١٩، الأصول ١/١٨٣، الإيضاح العضدي /١٦٧، شرح الجمل لابن عصفور١/٣١٤.

قائمٌ ظننتُ وزيدٌ ظننتُ قائمٌ لضعفه حينئذ بتقديم المعمول عليه كما هو شأن العامل إذا تأخَّر، لكنَّ هناك من النحويين من يوجب الإهمال مع التأخير أو التوسط، قال السيوطي: "والجمهور: أنه على سبيل التخيير لا اللزوم، فلك الإلغاء والإعمال، وذهب الأخفش: إلى أنه على سبيل اللزوم، واختاره ابن أبي الربيع[١]"[٢]، وعلى هذا فالتأخير عند الأخفش سببٌ للإلغاء وليس شرطاً، لأنَّه يلزم من عدمه عدم الإعمال ويلزم من وجوده الإهمال، والشرط لا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدم، فما هو شرطٌ عند الجمهور صار سبباً موجباً عند الأخفش.

سابعاً- الاختلاف في نسبة الشرط.

كثيراً ما تختلف كتب التراث النحوي في نسبة الآراء النحويّة لأصحابها، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو الجماعات النحويّة، ومن ذلك اختلافهم في نسبة كثير من الشروط لأصحابها.

ومن نماذج ذلك: أن النحويين اختلفوا في نسبة اشتراط سيبويه في عطف الجمل الاتفاق في الإنشاء أو الخبر، يقول أبو حيَّان معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾[٣]؛ "وتلخَّص من هذا أنَّ عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبريّة على الجملة غير الخبريّة، وهذه المسئلة فيها اختلاف، ذهب

---

(١) لابن أبي الربيع تفصيلٌ دلالي في هذه المسألة، ظاهره يدل على جواز إعمال هذه الأفعال متأخرةً. ينظر: الكافي ٩٥٨/٣، البسيط ٤٣٧/١.

(٢) همع الهوامع ٤٩٠/١.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٥.

جماعة من النحويين[(١)] إلى اشتراط اتفاق المعاني، والصحيح أن ذلك ليس بشرط[(٢)] وهو مذهب سيبويه[(٣)]"[(٤)].

وقد خالف ابن هشام هذه النسبة لسيبويه، وقال: "وأما ما نقله أبو حيَّان عن سيبويه فغلطٌ عليه، وإنَّما قال[(٥)]: واعلم أنه لا يجوز "مَنْ عبدُالله؟ وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين" رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تُثنّي إلا على ما أشبه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط مَنْ تعلمْ ومن لا تعلم، فتجعلها بمنزلة واحدة"، وقال الصفَّار: لمَّا منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النعت يصححها، فتصرّف أبو حيَّان في كلام الصفَّار فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفَّار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويُقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام"[(٦)].

أبرز مظاهر الاختلاف باعتبار أطرافه:

أ) اختلاف البصريين والكوفيين في الشروط النحويّة.

تؤكد مسائل الشروط النحويّة أنَّ المدرسة البصريّة هي الأكثر تقييداً للجواز بالشروط النحويّة من المدرسة الكوفيَّة.

وقد وجدنا أنَّ مسائل الخلاف في كتاب "الإنصاف" تؤكد هذه النتيجة التي تؤكدها عامة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. فالمسائل التي هي في حقيقتها تمثل اختلافاً في الشرط النحوي تبلغ إحدى عشر (١١) مسألة، منها ثمان (٨) مسائل

(١) ينظر: الكشاف ٢٥٤/١، التبيان في إعراب القرآن ٣٤٠/١، شرح التسهيل ٢٥٠/٢، مغني اللبيب/٦٢٧.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف٢٥١/١، الدر المصون٢٠٨/١، المساعد٥٤٢/١، البرهان في علوم القرآن١٠٣/٤.

(٣) ينظر: تذكرة النحاة/٦٨، الجني الداني/٣٩٩، الدر المصون٢٠٨/١.

(٤) البحر المحيط١١٠/١.

(٥) الكتاب٦٠/٢.

(٦) مغني اللبيب/٦٣٠.

يشترطُ فيها البصريون، ويجيز فيها الكوفيون بإطلاق بغير شرط، والمسائل هي:

١- القول في العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، إذ ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، واشترط البصريون تمام تمام الخبر قبل العطف(٧).

٢- هل يقع الفعل الماضي حالاً؟ فقد اشترط البصريون تقدير (قد) أو كان وصفاً لمحذوف(٨).

٣- هل يجوز بناء (غير) مطلقاً؟، إذْ جوز الكوفيون بناءها في كل موضع يحسن في (إلاَّ)، واشترط البصريون الإضافة إلى غير متمكن(٩).

٤- هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض؟، إذ يشترط البصريون العوض نحو ألف الاستفهام في: آللّهِ ما فعلتَ كذا، أو هاء التنبيه نحو: هااللّهِ(١٠).

٥- هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟، إذ يجوز الكوفيون ذلك، ويشترط البصريون إعادة الخافض(١١).

٦- العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، إذ يشترط البصريون وجود توكيد أو فصل، وجوزوه على قبحٍ في ضرورة الشعر(١٢).

٧- هل يجوز أن يُعطف بـ (لكن) بعد الإيجاب، إذ يشترط البصريون للعطف بها عدم الإيجاب نحو: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ(١٣).

٨- هل تعمل (أن) المصدريّة محذوفةً بغير بدل؟، إذ يشترط البصريون لعملها وجود البدل(١٤).

كل المسائل السابقة جوزها الكوفيون مطلقاً، وجوَّزها البصريون باشتراط.

---

(٧) ينظر: الإنصاف ١/١٨٥.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/٢٥٢.

(٩) ينظر: الإنصاف ١/٢٨٧.

(١٠) ينظر: الإنصاف ١/٣٩٣.

(١١) ينظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.

(١٢) ينظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.

(١٣) ينظر: الإنصاف ٢/٤٨٤.

(١٤) ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٩.

أماَّ المسائل الثلاث الباقيات فقد كان الكوفيون هم المشترطين فيها، ومنعها البصريوُّن مطلقاً، وهي على النحو الأتي:

١- هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الثلاثي بشرط كون أوسطه متحركاً، نحو قولك في عُنق:(ياعنُ). وذهب البصريون والكسائي إلى منع هذا الترخيم مطلقاً[١].

٢- هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى؟، فقد ذهب الكوفيون إلى الجواز بشرط الاختلاف في اللفظ، وذهب البصريون إلى المنع[٢].

٣- هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويّاً؟، فقد جّوز الكوفيون ذلك بشرط كون النكرة مؤقتة، نحو: قعدتُ يوماً كلّه، وقد ذهب البصريون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق[٣].

والمحصّلة مما مضى أنَّ سمة الاتساع والترخص في الشروط النحويّة ظاهرة في النحو الكوفي، وأنَّ سمة الالتزام بتقييد كثيرٍ من أحكام الجواز بالشروط ظاهرة في النحو البصري، وذلك أننا نجد في المسائل الواردة في "الإنصاف" التي تمثل الصورة الغالبة في الاختلاف في الشروط بين الفريقين أنَّ البصري يقيِّد الجواز بالشروط، والكوفي يطلق الجواز، وحتى المسائل التي يشترط فيها الكوفي فإنَّ اشتراطه ناتج عن ترخص وليس تشدُّداً، إذ ما يشترط له الكوفي من أحكام نجد أنَّ البصري في المقابل يمنعه مطلقاً، ولم أجد في "الإنصاف" مسألة يجيز البصري فيها بإطلاق، والكوفي يجيز بشرط، كما لم أجد مسألة يجيز فيها البصري بشرط، والكوفي يمنع مطلقاً.

وبذلك فإنَّ الاختلاف بين المدرستين في الشروط المبني على الاختلاف الجزئي للسمات العامة لكل مدرسة يُعطي مؤشراً على ما تتناقله كتب التراث اللغوي والدراسات

(١) ينظر: الإنصاف ٣٥٦/١.
(٢) ينظر: الإنصاف ٤٣٦/٢.
(٣) ينظر: الإنصاف ٤٥١/٢.

المتعاقبة من الاتساع التي تتميز به المدرسة الكوفيّة، مع التنبيه على ما طرأ على بعض المنقولات في التراث وبعض الدراسات من مبالغة في هذه النتيجة توحي بانفصال المدرستين في أصول التقعيد، وليس الأمر كذلك إنما الأمر فيه ما أشار إليه القاضي الجرجاني بقوله: "لأهل الكوفة فيه رخصٌ لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين... غير أنَّهم لا يبلغون به مرتبة الإهمال"(١) لقوانين اللغة ومحكماتها.

كما أشير هنا إلى أن هذا التوسع أو هذا الالتزام هو وصف لواقع المدرستين، وليس بالضرورة أن يكون التوسع أو الالتزام سمة إيجابيّة أو سلبيّة بل المعوّل عليه للحكم بذلك هو نوع الحكم النحوي، وما يلتبس به من قواعد النقل والعقل المسيرة للأحكام النحويّة، ومدى تأثير ذلك على دلالة التركيب.

ب) الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين.

ليس من السهل وضع حدود تاريخيه فاصلة دقيقةٍ بين جيل النحويين المتقدمين والمتأخرين، ولعلَّ أبرز محاولة لذلك هو ماجاء في كتاب "نشأة النحو"، وفيه النص الآتي: "ويرى العلماء على حسب الاصطلاح المتواطأ عليه بينهم أنَّ انفراط عقد المذهب البغدادي يعتبر حدّاً فاصلاً بين المتقدمين والمتأخرين"(٢)، وهذا الانفراط ناشيء عن انحلال عروة الدولة الإسلاميّة على يد البويهيين (٤٣٣ - ٤٤٧هـ) واستيلائهم على بغداد(٣)، فعلماء تلك المدة الزمنية مابين منتم إلى جيل التقدم أو جيل التأخر، والمعوّل عليه في ذلك طول معاصرة النحوي لأحدٍ الجيلين، ومن ثمة اعتبر ابن درستويه وابن الأنباري وأندادهم من ساقة المتقدمين، كما اعتبروا أبا سعيد السيرافي، وأبا علي الفارسي، وأترابهم مقدمة المتأخرين(٤).

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه /٤٥٣.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة/١٦٤. الشيخ محمد الطنطاوي.

(٣) ينظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي /٣٤٤.

(٤) ينظر: نشأة النحو /١٦٤.

والصحيح أن إطلاق مصطلح المتقدمين أو المتأخرين باعتبار تلك المدة الزمنيّة الفاصلة هو تحديد أغلبي يعتمد على إطلاق الكتب المتأخرة لهذين المصطلحين، لكنه لا يقتصر على ذلك في كل كتب التراث، بدليل وجود هذين المصطلحين في مؤلفات نحويَّة تنتمي لعصور زمنية متفاوتة، فابن السراج(١) والنحاس(٢) يُعدَّان بحسب تحديد كتاب "نشأة النحو" من المتقدمين، ومع ذلك فقد أطلقا مصطلح المتقدمين، ويقصدون به من سبقهم.

إنَّ ما يعنينا الحديث عنه لا يضرُّه عدم وجود معيار ثابت ودقيق للنحوي المتقدم والمتأخر؛ لأنَّ المقصود هو بيان أثر العامل الزمني طال أو قصر في شروط النحويين، وهي مسألة أعم من أن ترتبط بمصطلحي: المتقدمين والمتأخرين فقط، لكن هذين المصطلحين يُعدَّان تصريحاً من النحويين بتأثير العامل الزمني في الشروط النحويّة والاختلاف فيها.

ومن نماذج الشروط المختلف فيها تحت تأثير العامل الزمني الآتي:

يقول الرضي في شرط إعمال اسم المفعول: "وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكنَّ المتأخرين كأبي علي(٣) ومن بعده، صرّحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل"(٤).

ويقول السيوطي في شروط نصب المفعول لأجله: "وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة، نحو: جاء زيدٌ خوفاً، ورغبةً، بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاءَ زيدٌ قتالاً للكفار... وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل... ولم يشترط ذلك سيبويه، ولا أحدٌ من المتقدمين، فيجوز عندهم: أكرمتُك أمسِ طمعاً غداً في معروفك"(٥).

---

(١) ينظر: الأصول ١/٣٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٤/ ١٢٤.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي /١٧١.

(٤) شرح الكافية (القسم الثاني) مج١/٧٤٢.

(٥) همع الهوامع ٢/٩٨.

ويقول ابن هشام في شروط العطف على المحل، مشيراً إلى إلغاء المدرسة البغداديّة المتأخرة لأحد شروطه: "الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز: هذا ضاربٌ زيداً وأخيه؛ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله، لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون"(١).

حقيقة تأثير عامل الزمن على الاشتراط النحوي:

من المبالغة الاعتقاد بأنَّ نحو سيبويه باعتباره إماماً صريحاً في التقدُّم هو نحوٌ مختلفٌ عن نحو ابن مالك باعتباره إماماً صريحاً في التأخُّر، فالنظرية النحويَّة عبر العصور هي نظرية واحدة في أصولها ومنهجها العام، لكنَّنا لا ينبغي أن نُهمل أثر العامل الزمني في التغير الذي طرأ على أحكام نحوية ليست بالقليلة، وقد طال ذلك الشروط النحوية، وقد لاحظتُ أن هناك سببين رئيسين متصلين للاختلاف في الشرط بين النحوي المتأخر والنحوي المتقدم عليه سواء قصرت المدة الزمنية بينهما أم طالت، وهما على النحو الأتي:

١. **رغبة المتأخرين في تقنين وتقييد القاعدة النحويّة**، ورفع الإجمال عن النص النحوي، وهذا المنهج هو من لوازم التأليف التعليمي الذي تميزت به منجزات المتأخرين، وقد نصَّ المتأخرون مثلاً على إجمال كلام سيبويه وأثره على فهم النص النحوي، يقول الرضي في اختلافهم في فتحة: لا رجلَ، هل هي بناء أو إعراب؟: "وإنَّما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه"(٢). وهذا الإجمال قد يؤدي إلى حمل كلام سيبويه على غير محمله، وقد قال ابن مالك في إحدى مسائل باب الحال: "وإنَّما ذكرت نصَّ سيبويه لئلا يظنَّ مَنْ لا يعرف كلامَه أنَّ مذهبه مخالفٌ لما ذهبت إليه"(٣)، ويقول ابن هشام في شرط الإفادة ومسوغات الابتداء بالنكرة: "لم يعوّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة،

(١) مغني اللبيب /٦١٦.
(٢) شرح الكافية (القسم الأوَّل) مج٢/٨١٤.
(٣) شرح التسهيل ٢/٣٤٥.

ورأى المتأخرون أنه ليس كلُ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبَّعوها، فمن مقلٍّ مُخلّ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح، أو معدّد لأمور متداخلة"(١).

فالمقصود أنَّ رفع الإجمال غاية من غايات استدراك المتأخر على المتقدم لبعض القيود والشروط، وخاصة في مؤلفات النحو التعليمي المتأخرة، التي تسعى إلى رفع التداخل والالتباس بين الأبواب النحويّة، وتقنين الأحكام وتقييد كل ما يمكن تقييده من شروط صرفيّة ودلاليّة وإعرابيّة، فهذا خالد الأزهري وهو من نحاة القرن العاشر ينص في مقدمة "التصريح" على أهم ما عني به في شرحه لتوضيح ابن هشام بقوله: "ثالثها: أنني ذكرتُ ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه"(٢).

وهنا نشير إلى أنَّ جزءاً من الشروط المستدركة لغاية تقييد المجمل إنَّما هي محل اتفاق بين المتقدم والمتأخر في حقيقة الشرط، لكن الخلاف يعود إلى الإهمال والإجمال والتوسع في صياغة القاعدة، وتقدير المتقدم بأن سقوط ذلك القيد لا يخلُّ بالقاعدة، ومن ذلك ما ذكره ابن السيد البطليوسي في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف)، إذ جاء في "إصلاح الخلل" الآتي: "قال أبو القاسم في هذا الباب: فأمَّا ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة أجناس:

منها أفعل إذا كان نعتاً، نحو أحمر، وأصفر، وأبيض، وأشقر، وأفضلُ منك، وأكرم منك. قال المفسّر: هذا الأصل الذي أصَّله في أفعل فاسدٌ لا يستمر عليه القياس حتى يزيده شروطاً وتقييداً، فيقول: كل أفعل إذا كان صفة ولم تُحذف همزته، أو شيء من بنائه وما يتم به صفة، ولم تلحقه تاء التأنيث. فإذا قيَّد بهذه الشروط صحَّ أن يقوم منه مقياسٌ لا ينكسر.

(١) مغني اللبيب /٦٠٨.

(٢) التصريح ١/٤. ينظر: دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي/١٢٥. د.أحمد محمد عبدالراضي.

وإنما شرطنا فيه أن يكون صفة؛ لأنَّ منه ما يكون اسماً فيخرج من هذا الحكم: نحو أحمد وأسلم، وشرطنا ألا يكون محذوف الهمزة، احترازاً من خيرٍ منكَ وشرٌّ منك، وقلنا أو شيء من بنائه، احترازاً من قولنا أُحيّ[1] في التصغير. وما كانَ مثله، وقلنا: وما يُتمُّ به صفة، احترازاً من (أفعل) الذي يُراد به المفاضلة. كقولك: أفضلُ منك، فإنَّ (مِن) إذا حذفت من هذا الصنف، وكانت غير منويّة ولا مرادة انصرف في النكرة. وإن كانت منويّة مرادة لم يغيّرْه الحذف عن حكمه، وقلنا: ولم تلحقه تاء التأنيث، احترازاً من رجلٍ أرمل، ونسوة أربع؛ لأنَّ هذا الصنف الذي تلحقه تاء التأنيث، فيُقال فيه: أرملة، وأربعة ينصرف في النكرة عند سيبويه[2] وأكثر البصريين، وإنَّما يمنعون الصرف في النكرة منه ما كان مؤنثه على فعلاء"[3].

يُلاحظ أن أغلب الشروط التي استدركها ابن السّيد هي مما هو معلومٌ عند النحويين بالضرورة، ولم يُهملها الزجاجي إنكاراً لها، بل أهملها لداعي الإيجاز، إذ كتابه جُمَلٌ في النحو، وقد صرَّح المؤلف في غير ما موضع بأنّ كتابه مختصرٌ[4]، به من التجوّز ما يليق بالمتعلم المبتدئ[5].

٢.انكشاف الموروث السماعي واتساع الاستدلال النقلي عند المتأخرين.

يقول سعيد الأفغاني: "ولا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين؛ بل إنَّ ذلك هو المنتظر المعقول، إذ كان العالم من الأوائل يعلم روايات محدودة، وخيرهم من صنّف مفردات اللغة في موضوعٍ واحد كالأصمعي مثلاً، ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كلُّ ما صنف السابقون فكانت أوسع إحاطة، ثم جاءت طبقة بعد طبقة، وألّفت المعاجم المحيطة بكل ما اطَّلع عليها أصحابها من تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأولين، فكانوا أوسع علماً، ولذلك نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية

(١) تصغير (أحوى).
(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١٩٤.
(٣) اصلاح الخلل/ ٢٧٤.
(٤) ينظر: الجمل/ ٤٠٩.
(٥) ينظر: الجمل/ ٧٨.

أو لغويّة أو حديثيّة شيئاً وافراً مكَّنهم من أن تكون نظرتهم أشمل، وأحكامهم أسدّ، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وسيبويه... لعضوا عليها بالنواجذ ولغيروا فرحين مغتبطين كثيراً من قواعدهم التي صاحبها حين وضعها شحُّ الموارد"[١].

ولعلَّ أشهر من وظَّف انكشاف الموروث الفصيح من المتأخرين هو ابن مالك، وخاصة توسعه في الاستشهاد بالحديث الشريف، ومن ذلك مخالفته لكثير من النحويين الذين يشترطون خلو خبر (كاد) من (أنْ) في الاختيار، ومنهم سيبويه القائل: "وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها (أنْ)"[٢].

وقد استدلَّ ابن مالك على مخالفة هذا الشرط بأحاديث منها:

١- قول عمر رضي الله عنه: "ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب"[٣].

٢- قول أنس رضي الله عنه: "فما كدنا أن نصل إلى منازلنا"[٤].

٣- قول بعض الصحابة: "والبرمةُ بين الأثافي قد كادت أن تنضج"[٥].

ثم قال ابن مالك: "قلتُ تضمّنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقروناً بـ (أن)، وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، والصحيح جواز وقوعه، إلا أن وقوعه غير مقرون بـ (أن) أكثر وأشهرً... ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ (أن) نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[٦]"[٧].

---

(١) في أصول النحو/٤٩.

(٢) الكتاب ٣/١٥٩.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب قول الرجل: ما صلَّينا. فتح الباري ٢/١٢٣.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر. فتح الباري ٢/٥٠٨.

(٥) أخرجه البخاري. كتاب المغازي. باب غزوة الخندق. فتح الباري ٧/٣٩٥.

(٦) سورة البقرة، آية ٧١.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح/٩٩.

وقد اعترض ابن مالك على بعض النحويين، ومنهم سيبويه[١] حيث جعلوا من شواذ التعجب قولهم: "ما أفقره"، و"ما أمقته"، وذلك بحجة اختلال شرط التعجب منهما، فثلاثي الأوَّل غير مستعمل، والثاني لم يُستعمل مبنيًّا للمعلوم، قال ابن مالك مستدركاً على سيبويه ومن وافقه بما انكشف له من الموروث اللغوي: "وليس الأمر كما اعتقدوا؛ بل استعملت العرب (فَقُرَ) و(فَقِرَ)... وكذلك استعمل مقُت الرجل مقاتةً، إذا صار مقيتاً أي بغيضاً... وقد ذكر استعمال ما ادَّعيتُ استعماله جماعة من أئمة اللغة"[٢].

وما ينبغي ملاحظته في مثالنا السابق هو أنَّ النحويين المتأخرين كما يقيّدون بالشروط بعض ما أطلقه المتقدمون فإنَّهم قد يطلقون ما قيَّده المتقدمون، اعتماداً على الدليل، ونظير ذلك إعمال ابن مالك للمصدر بغير اشتراط أن يُقدَّر بحرفٍ مصدري وفعل، بل جعله غالباً لا لازماً[٣].

ومما ينبغي التنبيه عليه في ختام هذا المبحث أنَّ الاختلاف في الشروط بين المتقدمين والمتأخرين قد يخرج عن السببين الرئيسين وهما: رغبة المتأخرين في تقنين الأحكام المجملة واتساع المادة المسموعة المحتج بها، فالمتأخرون قد يستدركون لعلل نحويّة تركيبيّة وقياسات عقليّة يحتج بها المتقدمون والمتأخرون، ومن ذلك اشتراط ابن مالك لتقديم الحال على صاحبه المجرور بالإضافة أن تكون إضافته غير محضة، وأكثر النحويين[٤] يطلقون منع تقديم حال المجرور عليه، ومن ذلك المجرور بالإضافة، فلا يجوز التقديم عندهم في نحو: هذا شاربُ السويقِ ملتوتاً، "لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله؛ لأنَّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدَّم ما يتعلَّق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف"[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٧٣، ٤/٩٨، ١٠٠.

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/١١١.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم/٢٣٥.

(٥) ينظر: اللمع/١١٨، وأمالي ابن الشجري٢/١٥٦، اللباب١/٢٩١.

أمَّا ابن مالك فيجيز التقديم بشرط أن تكون الإضافة غير محضة، فيقول: "وإذا كان صاحب الحال مجروراً بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف، كقولك: "هذا شاربُ السَّويقِ ملْتوتاً الآنَ أو غداً"؛ لأنَّ الإضافة في نية الانفصال فلا يعتدُّ بها"[(١)]، فحكم المنع الذي أطلقه أكثر النحويين جوّزه ابن مالك بشرط، وهذا الشرط ليس ناتجاً عن اتّساع السماع أو الرغبة في تقييد إجمال المتقدمين، بل هو اختلاف صريح في حقيقة الشرط، واحتج له ابن مالك بعلة عقلية، إذ شدة الاتصال التي هي سبب منع تقديم الحال قد ضعفت في الإضافة غير المحضة، فجاز الفصل بين المتضايفين بحال الثاني منهما[(٢)].

التاريخ النصي للشرط وتطوره: (شروط المفعول لأجله)- أنموذجاً.

يمكننا ملاحظة أبرز ما طرأ على نصوص اشتراط النحويين لنصب المفعول لأجله من خلال المراحل الثلاثة التالية:

١- المفعول لأجله عند سيبويه:

قدَّم سيبويه لتحديد المفعول لأجله ثلاثة قيود:

١) **قيد إعرابي**، وهو النصب.

٢) **قيد صرفي**، وهو المصدريّة، وهو شرط يلزم من عدمه عدم المفعول لأجله.

٣) **قيد دلالي**، وهو حقيقة هذا المحل الإعرابي، وهي إفادة التعليل، وقد عد بعضهم هذا القيد شرطاً، قال الأزهري: "واستُشكل جعل العليّة شرطاً؛ لأنَّها محل الشروط. ومحل الشروط لا يُجعل شرطاً، وجوابه بأنَّ هذه شروطٌ لنصبه، لا لتحقيق ماهيته"[(٣)].

---

(١) شرح التسهيل٢/٣٣٥.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن ابن مالك وافق الجمهور فأطلق منع حكم تقديم الحال المجرور عليه في شرح الكافية، ومنع نحو: هذا ملتوتاً شارب السويق الآن، في شرح العمدة.
ينظر: شرح الكافية الشافية٢/٧٤٣، عمدة الحافظ١/٤٣٤.

(٣) التصريح١/٥١٠. وينظر: المقاصد الشافية٣/٢٧٥.

كل ذلك يؤخذ من قول سيبويه: "هذا بابُ ما ينتصب من المصادر؛ لأنَّه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصب لأنَّه موقوعٌ له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبله لمَ كان؟"[١].

ويظهر قصد تمييز المحلاَّت الإعرابيّة ورفع التداخل بينها منذ كتاب سيبويه إذ يقول في آخر بيانه: "وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه"[٢]، والذي يظهر أنه احترازٌ من الحال الذي هو وصف لحال الفعل، واحتراز من المفعول المطلق الموافق في حروفه لعامله.

٢- المفعول لأجله عند ابن السراج:

اكتفى ابن السراج بالقيود التي ذكرها سيبويه، لكنَّه أكد على شرط المخالفة اللفظية بين العامل والمفعول لأجله، إذ يقول: "اعلم: أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ولكن العامل فيه فعل غير مشتقٍ منه، وإنَّما يذكر؛ لأنه عذرٌ لوقوع الفعل[٣].

ويظهر من تداول المتقدمين أنَّهم اكتفوا بالقيود الثلاثة: الصرفي، والدلالي، والإعرابي، "وهي جميعاً وظيفيّة تساعد على تمييز المفعول له عن غيره من العناصر، فالأوَّل لتمييز المفعول لأجله بصيغته عن الحال. فالقاعدة في هذا المفعول أن يكون مصدراً، وفي الحال أن يكون اسماً مشتقاً، إلا أنّ النحاة تبينوا أن الأمر في الاستعمال ليس كذلك دائماً، وأن الصيغة الصرفية غير كافية للتمييز، فقد تكون الحال في بعض البنى المسكوكة السَّماعيّة مصدراً قام مقام الاسم المشتق في نحو[٤]: كلّمته مشافهةً، وأتيته ركضاً... أقياماً والناس قعوداً؟... والمصدريّة صيغة يشترك فيها المفعول لأجله والمفعول المطلق والحال في بعض الأحيان في بُنى خلافية في وظيفة المصدر فيها، لذا كان هذا الشرط غير كافٍ. فاضطر النحويُّون إلى وضع شروط أخرى تمييزيّة تعاضده، فكان القيد الدلالي أحدها للتمييز... والقيد الإعرابي ينزّل المبحث في إطار

(١) الكتاب ١/٣٦٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الأصول١/٢٠٦.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧٠، ٣٣٨، الأصول ١/٢٠٨.

نظرية العامل... ويكون ضابطاً يميّز بين مفهوم المفعول لأجله لغة واصطلاحاً، ووسيلة يُقصي بها النحاة ماليس مفعولاً له في اصطلاحهم... نحو: جئتك لإكرامك الزائر"[١].

٣- المفعول لأجله عند المتأخرين:

أضاف المتأخرون للمفعول لأجله شروطاً نوعيّة لم ينص عليها المتقدمون، بعضها شروط خلافية فيما بينهم. وهي على النحو الآتي:

١- شرط الأعلم[٢] والمتأخرون[٣] اتحاد المفعول له مع عامله في الفاعل والزمن.

٢- شرط بعض المتأخرين أن يكون من أفعال النفس الباطنة[٤].

وهذه الشروط النوعيّة تدل على وعي المتأخرين بقيود المتقدمين وما تحتاج إليه من إضافة، كما تدل على أن الحاجة لرفع التداخل بين المحلاَّت الإعرابية تطَّرد مع مرور الزمن، وهذا ما اضطر بعض المتأخرين لإضافة ضوابط تسمح في اعتقادهم بتجاوز الإشكال، وتحول دون التداخل لاسيما في ظل سيادة منهج التأليف التعليمي على مؤلفات المتأخرين.

ويُلاحظ في تداول النحاة لشروط المتأخرين، أنَّ هناك مواضع يصعب فيها الجزم بأنَّ شروط المتقدمين لاتشمل شروط المتأخرين، قال ابن مالك:"وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه نحو: جئتُك حذر زيدٍ الشَرَّ، وزعم أنه لم ينصَّ على منعه أحدٌ من المتقدمين، قال: ومن حجة من أجازه أنه شبَّهه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم: ضربتُه ضربَ للأميرِ اللصَّ، فكما نصب الفعل في هذا المصدر وفاعلهما غيران، إذ لا محذور من ليس ولا غيره. وظاهر كلا سيبويه يشعر بالجواز"[٥]؛

(١) الفضلة في النحو العربي (المفاعيل)/٢٥٦-٢٥٧.د.الهذيلي يحيى.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه١/٢٤٩.

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب/١٧٤، المقتصد١/٦٦٨، كشف المشكل١/٤٤.

(٤) ينظر: همع الهوامع٢/٩٨.

(٥) شرح التسهيل٢/١٩٧.

لأنَّه "شبَّه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبَّه به، وفاعل المشبّه به غير فاعل ناصبه"[١].

والصحيح أن هذا لا يقوى؛ لأنَّه كما قال سيبويه ـ:"قد يشبّهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله"[٢].

وبنفس هذا القياس بين المفعول المطلق والمفعول لأجله استدل الأعلم على لزوم شرط الاتحاد في الفاعل لنصب المفعول لأجله، وقال: "ولايجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله، فيُضارع المصدر المؤكَّد لفعله كقولك: قصدتُك ابتغاءَ الخيرِ... لأنه بمنزلة ابتغيتُ ما عندي بقصدي لك ابتغاءً... فإن كان المصدر لغير الأوَّل لم يجز حذف حرف الجر؛ لأنه لا يُشبه المصدر المؤكَّد لفعله كقولك: قصدتُك لرغبةِ زيدٍ في ذلك؛ لأنَّ الراغب غير القاصد، ولايجوز: قصدتُك رغبةَ زيدٍ في ذلك"[٣].

كما استدلوا على اعتبار سيبويه لهذا الشرط أنه "يظهر من تمثيل سيبويه، وهو في الكلام والشعر موجود"[٤]، وإن لم ينصَّ عليه نصاً.

قال الشاطبي مرجّحاً شروط المتأخرين بقوله: "فالأصل في هذا المفعول حرف الجر، ولا خلاف أنَّ أكثر ما وجد في كلامهم بتلك الشروط، فلا ينبغي أن يُقاس مع خلافها كما لا ينبغي أن يُقاس في غير المصادر بل مواضع الاتّساع لا ينبغي أن تُتعدَّى أصلاً، هذا إن جاء من ذلك شيءٌ في السماع، وهو قليلٌ ومحتملٌ للتأويل"[٥].

وعلى أيّ حال فإنَّ مثل هذه الاشتراطات المختلف فيها تنبهنا إلى وجود مستويات متعددة لهذا الاختلاف، فهناك شروط يختلف النحويون في حقيقتها وأثرها النحوي

---

(١) شرح التسهيل٢/١٩٨.

(٢) الكتاب١/١٨٢.

(٣) شرح أبيات سيبويه١/٢٤٩.

(٤) المقاصد الشافية٣/٢٧٢.

(٥) المرجع السابق.

في التركيب، وهناك شروط يختلف في صياغتها وتقدير ذكرها أو إهمالها، وبناءً عليه وقع بين النحويين خلاف في تحديد نوع الاختلاف في الشروط بين المتقدمين والمتأخرين في بعض المسائل.

ومهما يكن من أمر فإنَّ التحليل الدقيق لمسائل الاختلاف في الشروط بين المتقدمين والمتأخرين يقودنا إلى القول بأنَّ الدرس النحوي استجاب لمتطلبات المراحل الزمنيّة في حركة طبيعيّة وإيجابيّة تقوم على توظيف المستجد، كما تقوم على فحص الموروث والتدقيق فيما كان لمصلحة ما سيكون، إذ من علامات النضج وخاصة في علوم الآلة أن يسير العلم في خطٍ تصاعدي نحو التقنين والإحكام، ويكون قادراً على صياغة نفسه وفق العامل الزمني، من غير أن يحدث تصادماً على مدى قرون بين الأسس والضوابط والقوانين المسيّرة لهذا العلم، وتبقى لكل مرحلة خصائصها التي لا تسلم من النقد والاستدراك.

الخاتمـــــة

بعد تناول العديد من الجوانب النظرية والتطبيقية في نحو الشروط يمكن إيضاح أهم النتائج التي توصل إليها البحث في الآتي:

١- بالرغم من قلة تنظير النحاة لمفهوم الاشتراط فإنَّ إشاراتهم النظريّة وأغلب إطلاقاتهم التطبيقية في مواضع الاشتراط في أبواب النحو تدل على موافقتهم للأصوليين في أنَّ مفهوم الشرط هو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولاعدم.

٢- اضطلع البحث في محاولة تأصيليَّة لم أقف على مثلها في كتب المتقدمين والمتأخرين بتجلية الفروق بين مصطلح "الشرط" النحوي وكثيرٍ من المصطلحات النحوية التي قد تلتبس بالشروط، كالعلامات، والمسوغات، والأسباب، والعلل، ونحوها، وقد أظهر البحث أن الالتباس في استعمال المصطلحات واردٌ في النص النحوي، بسبب ما تميز به عامة النحويين من سمة التجوّز في استعمال المصطلحات.

٣- كشف البحث عن الارتباط بين الشروط والحدود النحويّة، وهذا الارتباط يجسده بشكل خاص اشتمال الحدود على نوع من أنواع الشروط النحويَّة، وهي شروط تحقيق الماهيَّة وتحديدها، ونجد ذلك جليًّا في تعاريف الوظائف النحويّة.

٤- معالجة النحويين لمسائل الشروط النحويَّة تؤكد اعتمادهم على منهجيَّة الجمع بين الجهد الوصفي والجهد المعياري في بناء التقعيد اللغوي، خلافاً لبعض المدارس اللسانيَّة الحديثة، فالنحويون يرتقون من مستوى الملاحظة والوصف إلى مستوى

التفسير والتعليل وجمع النظائر، حتى أصبح من أهم سمات التقعيد النحوي: الاتساق والانتظام.

٥- هناك مظاهر عدّة دلّت على اعتماد النحويين في اشتراطاتهم على الواقع اللغوي المسموع عن العرب، وأهمُّها الآتي:

١- رصد النحويين للعلاقة بين الشروط واللهجات العربيّة.

٢- عنايتهم بمراقبة شروط جميع التراكيب المسموعة، بما فيها المسموع الشاذ الذي لا يُقاس عليه.

٣- ارتباط الشروط بتراكيب الاتساع والعدول عن الأصل المحتاجة إلى دليل جعل "السماع" بحدّ ذاته شرطاً لقبول هذه التراكيب.

٦- أظهرت مسائل الاشتراط النحوي أنَّ إجراء "قياس الأحكام" ذو طبيعة مزدوجة في تأثيره على الأحكام النحويَّة من حيث الاشتراط، إذْ "قياس فرع على أصلٍ لجامعٍ" يكون جالباً للشرط النحوي المقيّد للحكم، كما يكون دافعاً ومانعاً من تقييد الحكم به.

٧- الشروط هي أقوى الأحكام النحويَّة الواجبة، فالنظام لا يجوِّز العدول عنها، بل يرد ما ظاهره خلافها بالتأويل، بخلاف الأحكام الواجبة الأخرى التي يمكن العدول عن كثيرٍ منها لمسوغات معنويَّة أو لفظيَّة.

٨- بين "التأويل" والاشتراط تناسب طردي، فالتأويل يُمثّل حالات من العدول في التركيب، ووفق نظرية "الأصل والفرع" فإنَّ الفروع مظنة الاشتراط، كما أنَّ لزوم الشرط باعتباره أقوى الواجبات النحويَّة التي لايجوز العدول عنها يجلب التأويل لمعالجة النصوص المخالفة في ظاهرها للشروط، فهم لأجل "الشروط" أولُّوا، كما أنَّهم لأجل "التأويل" وتحجيمه اشترطوا.

٩- النحو البصري أكثر التزاماً بتقييد الأحكام بالشروط من النحو الكوفي، وهذا التوسع أو ذلك الالتزام هو وصفٌ لواقع المدرستين، وليس بالضرورة أن يكون سمة إيجابيَّة أو سلبيَّة، بل المعوَّل عليه للحكم بذلك هو نوع الحكم النحوي، وما يلتبس به من موافقة الواقع اللغوي وأصول الاستدلال وضوابط النظام، ومدى تأثير ذلك على دلالة التراكيب.

١٠- عامل الزمن مؤثِّرٌ في اختلاف النحويين في الاشتراطات، وذلك بتأثيره في توسع المادة اللغويَّة، وتأثيره في اختلاف مناهج التأليف، وقد أشرت في أكثر من موضع إلى خطأ تعميم كثيرٍ من الباحثين لبعض الأحكام على الفكر النحوي من خلال ما وجدوه في نحو المتأخرين وشرَّاح المنظومات النحويَّة الذين اضطرهم المنهج التعليمي التيسيري إلى التجوَّز في المصطلحات وفي طرائق التحليل النحوي.

١١- فصول البحث مجتمعةً تدل على وجود نظام مطِّرد للاشتراط النحوي، وهو مؤثرٌ في سمات النظام النحوي العام، فهناك شروط أساسيّة ذات وظائف رئيسة، وهي (تأدية المعنى المراد، وأمن اللبس، والاقتصاد اللغوي)، وهناك شروط فرعيّة كثيرة لها وظائفها التركيبيّة، وهناك علاقات تربط بين هذه الوظائف بحسب قواعد أعم، وهناك قوانين مسيرّة لهذه الشروط، وأبرزها ما أشار إليه البحث في نظرية الأصل والفرع، وكما أن لهذا النظام خصائصه الداخلية فإنَّه يمتلك القدرة على التعامل مع غيره من الأنظمة كنظام التأويل، ونظرية العامل، ونحوهما، كما أنَّه يتضافر توافقياً في تحقيق المقاصد التقعيدية مع بقية الأحكام الأخرى بداخل نسيج النظام النحوي العام، كالأسباب والعلل. ومن مؤشرات هذه النظامية وجود سلَّم معين للقواعد بحيث إذا تعارضت قاعدتان فلإحداهما الأولويّة على الأخرى، وقد لاحظنا في أكثر من موضع تقديمهم لمقصد المحافظة على المعنى وأمن اللبس على غيره من المقاصد كلُّ تلك المقوّمات هي في الحقيقة خصائص مفهوم النظام، كما يقدّمه لنا التصور المنطقي والعلمي لمصطلح "النظام".

١٢- الدراسة التطبيقيَّة للشروط النحويّة في ظواهر تركيبيّة رئيسة وهي:

(الموقع والرتبة، الربط، المطابقة، التلازم والانفصال، الذكر والحذف)، وكذلك الدراسة التطبيقيّة للشروط التصريفية والشروط الدلاليّة، تؤكّد أنَّ شروط النحويين ذات وظائف حقيقيَّة، يصدّقها الواقع اللغوي، وأنَّ أغلب هذه الشروط ترجع إلى ثلاثة مقاصد رئيسة، وترتيبها بحسب تأثيرها كالآتي:

١- تأدية المعنى المراد على وجه صحيح.

٢- حفظ التراكيب من اللبس.

٣- الجنوح إلى الخفة والاقتصاد اللغوي.

١٣- الشرط جزءٌ من الحكم، وهو ضابطٌ له، ومصحِّحٌ تتوقف عليه صحة الحكم، ولذلك فالشروط ليست مظنة الإلغاء والحذف لدواعي تيسير علم النحو العربي، وتأليف المناهج التعليميّة، وتنفيذ مشاريع تعليم العربيّة لغير الناطقين بها، ونحوها من المشاريع اللغويّة، إنَّما الذي ينبغي أن يتوجَّه إليه التيسير والتخفف هو الجانب الاجتهادي التفسيري المتمثّل في العلل الثانويَّة للأحكام النحوية.

١٤- للشروط النحويّة تأثير في بعض الظواهر النحويَّة التحليليَّة للتراكيب، ومنها: تعدد الأوجه الإعرابيَّة في التركيب، والترجيح بين الآراء، والمقارنة بين التراكيب المتشابهة.

١٥- توصَّل البحث عن طريق تحليل شروط الموقع والرتبة إلى إثبات ما يمكن تسميته بـ "الرتبة الطارئة"، التي يشترطها النظام بين جزأين من أجزاء الجملة، ليس بينهما تضام وتطلّب دلالي، وهذا يخالف قول بعض المحدثين بأنَّه لا توجد رتبة من غير تضام.

١٦- كشف دراسة الشروط الموقعيَّة عن نتيجة جوهريّة في ظاهرة الرتبة وهي أنَّ الأسس التي حُفظت "الرتبة المحفوظة" لأجلها، والمتمثلة في مقاصد: أمن اللبس، والمحافظة على ترابط الجملة، والمحافظة على موضع الصدارة، ومراعاة نظرية العامل، ونحو ذلك، هي في الحقيقة ذات الوظائف التي تؤديها شروط تحريك "الرتبة غير المحفوظة"، مما يدلُّ على أنَّ النظام لا يسمح بتحرك طرفي الرتبة إلا حين يضمن لها خصائص آمنة، تقي التركيب من اللبس والخطأ التركيبي، وذلك بمنح الرتبة المتحركة خصائص وسمات الرتبة الأصليَّة (في التركيب العربي) وهي الرتبة المحفوظة.

١٧- تدل مسائل شروط الربط على أنَّ الجمل أحوج إلى الرابط من المفردات، ولذلك عوامل ترجع إلى طبيعة الجمل العربيّة، وإلى طبيعة المفردات العربيَّة، وإليهما معاً، وأهمها الآتي:

١- أنَّ الأصل في المفردات الاتصال، والأصل في الجمل العربيَّة الانفصال والاستقلال، وخلوُّها في بعض التراكيب من الرابط قد يوهم استقلالها.

٢- أن عناصر الجملة من المفردات تكتفي في الغالب بالقرائن المعنويَّة والعلاقات السياقيَّة التي تدل على الترابط بينها.

٣- تولُّدُ المعاني بين الجمل وتتابع السياق يزيد من حاجة الجمل إلى الروابط التي يتماسك بها نسيج النص اللغوي.

٤- أن ربط الجمل في كثيرٍ من الحالات قد يتضمَّن ربط العناصر والمفردات داخل الجملة.

١٨- أرشدنا تحليل شروط الربط إلى العوامل المؤثرة في تحليل النحاة لهذه الظاهرة، ويمكن إيجازها في العناصر الآتية:

١- التبادل الإحلالي بين المفردة والجملة.

٢- التمايز بين المحل الإعرابي والموضع التركيبي.

٣- دلالة التركيب العام و تأثيره على احتياج عناصر الجملة إلى الربط.

٤- مستوى العلاقة الدلاليّة بين طرفي الارتباط.

١٩- المطابقات في التركيب العربي اختياريَّة وواجبة، وبعد أن حدد البحث صورها ظهر من دراسة المطابقات الاشتراطيّة التي يتوقف عليها سلامة التركيب أنهَّا قرينة للحذف التركيبي، وأنَّها قرينة مشاركة في تنظيم العمل النحوي، وذلك بإفادتها ارتباط العامل بالمعمول في بعض التراكيب، كما أنَّها تنظم ارتباط العوامل بمعمولاتها بداخل نظام التوابع وتراكيبها.

٢٠- كشفت الدراسة التطبيقيّة لبعض الظواهر التركيبيّة التي لها حالة أصل وحالة فرع أنَّ النظام النحوي قد يشترط أصلها ولا يشترط فرعها، ففي ظاهرة "الذكر والحذف"، لا توجد شروط حذف تتوقف عليها أحكام نحويَّة، بخلاف شروط أصل الظاهرة وهي شروط الذكر، كما لا توجد في ظاهرة "التلازم والانفصال"، شروط فصل تتوقف عليها أحكام نحويّة، بخلاف شروط الاتصال والتلازم.

٢١- الشروط التصريفيَّة المؤثرة في الحكم النحوي من دلائل الارتباط الوثيق بين المستوى التصريفي والمستوى التركيبي في نظام اللغة، وقد اتَّضح من خلال شروط ظاهرة "الاشتقاق والجمود" كيف يقوم المستوى الصرفي بتهيئة المفردة للقيام بمعناها التركيبي في الجملة، على أنَّها مجرد قرينة من قرائن تتضافر لتكوين الوظيفة النحويَّة، وإنَّما اختلفت الشروط التصريفيَّة للوظائف؛ لأنَّ النظام اللغوي ينزع إلى تحقيق ما يحتاج إليه من المعاني النحويَّة بطرق دلاليَّة متعدّدة ومتنوّعة.

٢٢- شروط ظاهرة "التجرد والزيادة" على المستوى الصرفي مما يؤثر في النظام النحوي، حيث تقوم بوظيفة الموازنة بين غاية التخفيف والاقتصاد في النشاط

اللغوي وغاية الحفاظ على سلامة المعنى، وذلك بالمحافظة على الحروف الأصول التي لا يُستغنى عنها في تكوين أصل المعنى المعجمي للكلمة، وبالمحافظة على الحروف الزائدة ومعانيها، مما يعدّ ترابطا دلاليا بالدرجة الأولى بين المستوى التصريفي والتركيبي.

٢٣- جميع أركان العمل النحوي (العامل، والمعمول، والأثر الإعرابي) قد اشترط فيها النظام شروطاً يلزم من عدمها عدم صحة الحكم النحوي، وهذه الشروط تنتمي إلى مستويات مختلفة في التحليل اللغوي (المعجمي، والصرفي، والتركيبي)، كما تنتمي إلى مستويات دلاليَّة مختلفة، كما ظهر من وظائف الاشتراط في نظرية العامل حجم التأثير والتأثر بين هذه الشروط وظواهر تركيبية متعددة، كظاهرة الرتبة، وظاهرة الربط، وظواهر تأويليّة متنوعة كالحذف، والحمل على المحل ونحوها كل ذلك يؤكد خطأ الاعتقاد بأنَّ النحو العربي هو نحو شكلي يُعنى بضبط العلامة الإعرابيَّة، ويتكلَّف تفسير اطرادها وحسب، بل العمل الإعرابي في تفسير النحاة هو نتاج الربط المقنن بين نوع العلامة الإعرابيّة وما يجري داخل التركيب من علاقات، ومواقع، ودلالات أنتجت نظاماً متسقاً وقادراً على تفسير تراكيب العربيَّة.

٢٤- من خصائص الشروط التركيبيّة تنظيم إجراء العدول عن الأصل، فلا يُعدل عن أصول التراكيب إلا بشروط منظّمة تقوم بوظائف تحقيق الفائدة، وتقوية الفرع، وأمن اللبس، فهي شروطٌ نظاميَّة وتواصليّة في آن.

٢٥- دلَّت بعض المحاولات الإحصائية في كتب الضرائر الشعريَّة على أنَّ الترخص في لغة الشعر في الشروط النحويَّة أقلُّ بأضعاف من الترخص في الأحكام النحويَّة الواجبة الأخرى، وهذا مؤشرٌ آخر على أنَّ الشروط هي أقوى الأحكام النحويَّة.

٢٦- منجزات المتقدمين والمتأخرين في الضرائر الشعريَّة تُعنى بجانب الترخص في الأحكام النحويَّة، وقد قدَّم البحث محاولةً جديدة، وذلك بالكشف عن مظاهر

الالتزام بالشروط التي لم يتخلَّ عنها النظام حتى في لغة الشعر التي هي لغة الترخص، وقد خرج البحث بالآتي:

١- هناك نوعان من الشروط لا تترخص فيها لغة الشعر، وهما:الشروط التي يتوقف عليها تحقيق معنى التركيب، والشروط التي تدفع اللبس عنه.

٢- كشفت دراسة سلوك الشروط الملتزم بها في الشعر عن إمكانية تحديد مجموعات اشتراطيَّة لم يترخص فيها النحويون، وأهمُّها: الشروط التصريفيَّة المؤهلة للوظائف النحويَّة، وشروط الربط، وشروط إعمال العوامل الفرعيَّة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

١- ائتلاف النصرة: عبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢- الأبعاد التأويلية والمفهومية للدلالة المعجمية: د.عبدالسلام عيساوي، مركز النشر الجامعي منوبة، ٢٠٠٩م.

٣- ابن جني النحوي: د.فاضل صالح السامرائي، دار عمَّار عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٤- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية: محمد عبدالخالق عضيمة، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥- إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه: د.عبدالكريم علي النملة، دار العاصمة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٦- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧- أثر النحاة في البحث البلاغي: د.عبدالقادر حسين، دار غريب القاهرة، ١٩٩٨م.

٨- اجتهادات لغوية: أ.د. تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٩- الإجماع في الدراسات النحوية: د.حسين رفعت حسين، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٠- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م القاهرة.

١١- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، تحقيق نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية مصر.

١٢- أدوات الوصف والتفسير اللسانية: د.عبدالعزيز العماري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٣- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: الشيخ يحي الشاوي المغربي الجزائري، تحقيق: د.عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، دار الأنبار العراق، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٤- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٥- الإرشاد إلى علم الإعراب: محمد أحمد القرشي الكيشي، تحقيق عبدالله البركاتي ومحسن العميري، مطبوعات جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١٦- أزمنة الفعل العربي النحوية: سليمان فياض، دار المستقبل العربي القاهرة، الطباعة الأولى ١٩٩٧م.

١٧- الأزهية في علم الحروف: على بن محمد الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٨- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٩- أساليب نحوية جرت مجرى المثل، دراسة تركيبية دلالية: خلود صالح الصالح، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٠- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢١- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق: د.فخر صالح قداره، دار الجيل بيروت.

٢٢- أسرار النحو: ابن كمال باشا، تحقيق: د.أحمد حسن حامد، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٣- أسس علم اللغة: ماريوباي، ترجمة وتعليق د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الثامنة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٤- الأسلوبية والأسلوب: د.عبدالسلام المسدي، الكتاب الجديد بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦م.

٢٥- الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية: د.محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

٢٦- الأشباه والنظائر: تاج الدين السبكي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٧- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٢٨- الأصالة والفرعية في النحو العربي: د.يسريه محمد إبراهيم حسن، المطبعة الإسلامية الحديثة القاهرة، ١٤١٧هـ.

٢٩- الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: د.منتظر حسن علي، عالم الكتب الحديث إربد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٣٠- إصلاح الخلل الواقع في الجمل: عبدالله بن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة النشرتي، دار المريخ الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣١- الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي: د.أحمد سعد محمد، مكتبة الأداب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٢- أصول التفكير النحوي: د.علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٧م.

٣٣- أصول السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، نشر لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر اباد، دار المعرفة بيروت، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٣٤- أصول النحو العربي: د.محمد خير الحلواني، ١٩٧٩م.

٣٥- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: محمد عيد، علام الكتب القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.

٣٦- أصول النحو، دراسة لفكر الأنباري: د.محمد سالم صالح، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٧- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس "نحو النص": محمد الشاوش، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع تونس، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٨- الأصول، دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: تمام حسان، دار الثقافة الدار البيضاء، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٩- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٠- الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤١- الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته: د.ناصر محمد آل قميشان، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٤٢- اعتراض النحويين للدليل العقلي: د.محمد بن عبدالرحمن السبهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٤٣- إعراب الأفعال: د. علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٩م.

٤٤- إعراب الجمل وأشباه الجمل: د.فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٥- إعـراب القراءات السبع: أبو عبدالله الحسـين بن أحمد بن خالويه، حققه وقدم لـه : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٦- إعـراب القراءات الشـواذ: أبو البقـاء العكبري، دراسة وتحقيـق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٨٦م..

٤٧- إعـراب القـرآن: أبو جعفـر أحمد النحاسـ، تحقيق: زهير زاهد، عـالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٤٨- إعـراب القـرآن المنسوب للزجـاج: تحقيـق: إبراهيـم الأبيـاري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر، ١٩٦٣ - ١٩٦٤م.

٤٩- الإعـراب والتركيب بين الشكل والنسبـة، دراسة تفسيرية: د.محمود عبدالسلام شرف الدين، دار مرجان للطباعة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٠- أعـلام وآثـار من الـتراث اللغـوي: د.عبدالقادر المهـيري، دار الجنـوب تونس، ١٩٩٣م.

٥١- الأغـاني: أبو الفـرج الأصفهاني، إعداد مكتب تحقيـق دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٢- الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات محمد بن عبدالرحمن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٥٣- آفـاق جديـدة في البحـث اللغوي المعاصـر: د.محمـود أحمد نحلـة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

٥٤- الإفصـاح في شرح أبيـات مشكلة الإعراب: أبو نصر الحسـين بن أسد الفارقي، تحقيـق: سعيد الأفغـاني، مؤسسة الرسالة بـيروت، الطبعة الثالثـة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥٥- الأفعـال: أبو عثمان السرقسطي، تحقيق: حسـين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٦- الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق: د.محمود فجال، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥٧- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د.فاضل مصطفى الساقي، الخانجي القاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٥٨- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٩- أمالي الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

٦٠- أمالي السهيلي: أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: محمد البنا، مطبعة السعادة القاهرة.

٦١- الأمالي النحوية: أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب بيروت، مكتبة النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة: أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤ هـ ١٩٨٦م.

٦٣- الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولَّاد التميمي، دراسة وتحقيق: د.زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٦٤- إنشاء النفي، وشروطه النحوية الدلالية: د.شكري المبخوت، كلية الآداب منوبة، ٢٠٠٦م.

٦٥- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية: د.خالد ميلاد، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع تونس، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري بعناية: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٧- أوضح المسالك: عبدالله بن هشام المصري، بعناية: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية بيروت.

٦٨- الآيات البينات: أحمد بن قاسم العبادي، على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع، دار الطباعة العامرة مصر، ١٢٩٨هـ.

٦٩- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، دار العلوم الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٠- إيضاح المبهم من معاني السُّلم في المنطق: الشيخ أحمد الدمنهوري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الآخيرة، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

٧١- إيضاح شواهد الإيضاح: الحسن بن عبدالله القيسي، دراسة وتحقيق: د.محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٧٢- الإيضاح في شرح المفصل:أبو عمر عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٧٣- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧٤- البحث الدلالي في كتاب سيبويه: د.دلخوش جاد الله حسين، دار دجلة والمعتز عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٧٥- البحث اللغوي عند العرب: د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٩٧م.

٧٦- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٧٧- البحر المحيط في أصول الفقه: الزركشي بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، قام بتحريره: د.عمر سليمان الأشقر، وراجعه: د.عبدالستار أبو غده ود.محمد سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٧٨- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد الزركشي، تحقيق: محمد إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.

٧٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٨٠- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: عبد المتعال الصعيدي، إحياء الكتب الإسلامية بيروت.

٨١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨٢- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٣- بناء الجملة العربية: د.محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٨٤- البنى النحوية: نوم جومسكي، ترجمة: د.يوئيل يوسف عزيز، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٨٥- بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية: د.محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة السادسة، ٢٠٠٠م.

٨٦- البيان في روائع القرآن: د.تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٨٧- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد ومصطفى السقا الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨٨- بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة: عبدالكريم محمد الأسعد، دار العلوم الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٨٩- تاج العروس من جواهر القاموس: محب الدين محمد بن مرتضى الزبيدي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٠٦هـ.

٩٠- تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي، اعتنى به: محمود رياض الحلبي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٩١- التأريخ النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة: د.عبدالسلام العيساوي، كلية الآداب منوبة، دار سحر للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٩٢- التأويل النحوي في القرآن الكريم: عبدالفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩٣- تأويل مشكلة القرآن: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرحه ونشره: أحمد صقر، المكتبة العلمية بيروت.

٩٤- التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبدالله الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٩٥- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة.

٩٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان الرياض الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٩٧- تحرير القواعد المنطقية، شرح الرسالة الشمسية: قطب الدين محمود بن محمد الرازي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

٩٨- تحصيل عين الذهب عن معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: الأعلم الشنتمري، قدم له وخرج شواهده: عدنان محمد آل طعمة، مؤسسة البلاغ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٩٩- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام، تحقيق: وتعليق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٠- التخمير: القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

١٠١- تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، حققه: حسن هنداوي، دار القلم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠٣- تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي: د.السيد أحمد علي محمد، دار الثقافة العربية القاهرة، ١٩٩١م.

١٠٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي مصر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٠٥- تشومسكي، فكره اللغوي وآراء النقاد فيه: د.صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٠٦- التصريح بمضمون التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، إعداد: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠م.

١٠٧- التصريف الملوكي: أبو الفتح ابن جني، تحقيق وتعليق: د.البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر لو نجمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٠٨- التطبيق النحوي: د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية- بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠٩- التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١١٠- التطور النحوي للغة العربية: برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١١١- التعريف بالتصريف: د.علي أبو المكارم، مؤسسة المختار القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١١٢- التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل: د.محمود أحمد نحلة، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، ١٩٩٩م.

١١٣- التعريفات في علم أصول الفقه، بحث محكم: د.عبدالقادر بن ياسين الخطيب، ١٤٢٦هـ.

١١٤- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: بدر الدين الدماميني، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن المفدى، مطبعة الفرزدق بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١١٥- التعليقة على المقرب: ابن النحاس، تحقيق: د.جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة عمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١١٦- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٠م.

١١٧- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: شعبان عوض العبيدي، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١١٨- تغيير النحويين للشواهد: على محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١١٩- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: أبو القاسم سعيد الفاروقي، تحقيق: د.سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية القاهرة، ١٩٩٣م.

١٢٠- التفكير العلمي في النحو العربي: د.حسين خميس الملخ، دار الشروق عمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١٢١- التفكير اللساني في الحضارة العربية: د.عبدالسلام المسدي، الدار العربية للكتاب طرابلس، ١٩٨٦م.

١٢٢- التفكير اللغوي بين القديم والجديد: د.كمال بشر، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٥م.

١٢٣- تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية: وقائع ندوة جهوية، الرباط ١٩٨٧م، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

١٢٤- تقويم الفكر النحوي: د.علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٥م.

١٢٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تحقيق: د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٢٦- التوسع في كتاب سيبويه: د.عادل هادي العبيدي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.

١٢٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٢٨- التوطئة: أبو علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٢٩- التوهم عند النحاة: د.عبدالله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٣٠- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، مع نهج تجديده: د.شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة.

١٣١- الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: د.محي الدين محسب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٣٢- ثمار الصناعة في علم العربية: للحسين بن موسى الدينوري، دراسة وتحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٣٣- الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشام للتراث بيروت.

١٣٤- جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم: د.محمد عبدالمطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

١٣٥- الجمل المحتملة للاسمية والفعلية: د.محمد رزق شعير، مكتبة جزيرة الورد المنصورة.

١٣٦- الجمل في النحو: أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٣٧- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر عمَّان، الطبعةالثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

١٣٨- الجملة العربية والمعنى: د.فاضل صالح السامراني، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

١٣٩- الجملة العربية، دراسة لسانية: د.عبدالعزيز العماري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤٠- الجملة العربية، مكوناتها أنواعها تحليلها: د.محمد إبراهيم عباده، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

١٤١- الجملة المركبة في اللغة العربية: د.أحمد المتوكل، منشورات عكاظ المغرب، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

١٤٢- الجملة النحوية، نشأة وتطورًا وإعرابًا: د.فتحي عبدالفتاح الدجني، مكتبة الفلاح الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

١٤٣- الجملة الوصفية في النحو العربي: أ.د.ليث أسعد عبدالحميد، دار الضياء عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

١٤٤- الجملة الوصفية في النحو العربي: د.شعبان صلاح، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٤٥- جمهرة أشعار العرب: أبو زيد محمد بن أبي الخطَّاب القرشي، تحقيق: خليل شرف الدين، دار مكتبة الهلال بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩١م.

١٤٦- جمهرة أشعار العرب: أبوزيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، دار المسيرة، بيروت، مصورة عن المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق، الطبعة الأولى، ١٣٠٨هـ.

١٤٧- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٤٨- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٤٩- حاشية الأمير على مغنى اللبيب: محمد الأمير الأزهري، دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

١٥٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٥١- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: مصطفى محمد الدسوقي، ضبط وصححه ووضع حواشيه: عبدالسلام محمد أمين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٥٢- حاشية الشيخ يس على التصريح على التوضيح، بهامش شرح التصريح: دار الفكر.

١٥٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية القاهرة.

١٥٤- حاشية على شرح السلم للملّوي: محمد بن علي الصبان، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

١٥٥- حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية: الشيخ محمد أبو النجا، علّق عليه ووضع حواشيه: محمود نصّار، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٥٦- حجة القراءات: أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٥٧- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحقيق: وشرح عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٠م.

١٥٨- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٥٩- الحذف والتقدير في النحو العربي: د.علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٨م.

١٦٠- حروف المعاني: عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦١- الحكم الوضعي عند الأصوليين: سعيد علي محمد الحميري، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٦٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٦٣- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتاب العربي بيروت.

١٦٤- خصائص مذهب الأندلس النحوي من خلال القرن السابع الهجري: د.عبدالقادر الهيتي، القاهرة، ١٣٩٥م.

١٦٥- خُطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: د. عفيف دمشقية، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٦٦- الخلاف النحوي في الأدوات: د.عامر فائل بلحاف، عالم الكتاب الحديث إربد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١٦٧- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: أ.د.حسن منديل العكيلي، دار الضياء عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٦٨- الخلاف بين النحويين: د.السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
١٦٩- خمسة دروس في فقه اللغة العربية: صالح الكشو، مركز النشر الجامعي تونس، ٢٠٠٠م.
١٧٠- دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي ودار الفتح دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
١٧١- دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو: د.السعيد شنوقة، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
١٧٢- دراسات في علم اللغة: د.كمال بشر، دار المعارف مصر، الطبعة التاسعة، ١٩٨٦م.
١٧٣- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة.
١٧٤- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة: د.سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق القاهرة.
١٧٥- دراسات نقدية في النحو العربي: د.عبدالرحمن أيوب، مؤسسة الصباح الكويت، ١٩٥٧م.
١٧٦- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: د.عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، دار الفيصل الثقافية الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٧٧- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء: د.المختار أحمد ديره، دار قتيبة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
١٧٨- دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه: عبدالكريم جواد الزبيدي، دار البيان العربي جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٧٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

١٨٠- الـدرر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمـد بن يوسف الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٨١- دقائـق التصريـف: القاسـم المـؤدب، تحقيـق: أحمد ناجـي القيسـي وزميليه، مطبوعات المجمع العراقي، ١٤٠٧هـ.

١٨٢- دلائـل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلـق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجده، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٨٣- دلالات الألفـاظ: إبراهيـم أنيـس، مكتبة الأنجلـو المصرية، الطبعـة السادسة، ١٩٨٦م.

١٨٤- دلالات التراكيـب، دراسـة بلاغيـة: د.محمـد محمـد أبـو موسى، مكتبـة وهبة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٨٥- دلالـة الإعراب لـدى النحاة القدماء: د.بتول قاسم ناصـر، دار الشؤون الثقافية بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١٨٦- دلالة الألفـاظ: د.إبراهيـم أنيس، مكتبة الأنجلـو المصرية، الطبعـة السادسة، ١٩٨٦م.

١٨٧- دلالـة الزمن في العربية، دراسة النسق الزمنـي للأفعال: عبدالمجيد جحفة، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

١٨٨- الدلالـة الزمنيـة في الجملة العربيـة: أ.د.علي جابـر المنصوري، الـدار العلمية الدولية ودار الثقافة عمّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١٨٩- دلالـة اللغة وتصميمهـا: د.جاكندوف، ت.تشومسكـي، د.فندلر، ترجمة: محمد غاليـم ومحمد الرحالي وعبد المجيد حجفـة، دار توبقال الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

١٩٠- الدلالة اللغوية عند العرب: د. عبدالكريم مجاهد، دار ضياء عمّان.

١٩١- الدلالـة النحويـة في كتـاب المقتضب للمـبرد: د.سامـي الماضي، مكتبـة الثقافة الدينية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٩٢- الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه: د.محمد سالم صالح، دار غريب القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

١٩٣- الدلالة والنحو: د.صلاح الدين حسين، مكتبة الآداب الطبعة الأولى.

١٩٤- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير عمّان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٩٥- دور الرتبة في الظاهرة النحوية، المنزلة والموقع: عزام محمد ذيب إشريّدة، دار الفرقان عمّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٩٦- دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي: د.أحمد محمد عبدالراضي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٩٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي: أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٩٨- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة بيروت.

١٩٩- ديوان أبي دؤاد الإيادي: نشر: جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عباس، الطبعة الأولى، ١٩٥٩م.

٢٠٠- ديوان الأخطل، شرح: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٠١- ديوان الأعشى: تقديم وشرح وتعليق محمد محمود، دار الفكر اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٠٢- ديوان البحتري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثالثة.

٢٠٣- ديوان الخنساء: شرحه: ثعلب أحمد بن يحي، حققه: أنور أبو سويلم، دار عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٢٠٤- ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فابيرت، سلسلة يصدرها المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار الجيل بيروت، ١٤٠١هـ.

٢٠٥- ديـوان السموأل: تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف بغداد، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٢٠٦- ديوان الطرمَّاح، عنـى بتحقيقه: د.عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت وحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٠٧- ديـوان الفرزدق: شـرح: عبدالله الصـاوي، المكتبة التجارية الكـبرى، القاهرة، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.

٢٠٨- ديوان الكميت: جمع وتقديم: د.داود سلوم، دار النعمان بغداد، ١٩٦٩م.

٢٠٩- ديوان النابغـة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، الطبعة الثالثة.

٢١٠- ديوان الهذليين: دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.

٢١١- ديـوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضـل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، الطبعة الرابعة.

٢١٢- ديـوان حسان بن ثابت: شرح: عبدالرحمن البرقوفي، دار الكتاب العربي بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢١٣- ديـوان ذي الرمة: شرح: أبي نصـر الباهلي صاحب الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢١٤- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢١٥- ديـوان عدي بن زيـد العبادي: جمع وتحقيق: محمد جبـار المعيبد، وزارة الثقافة بغداد، ١٩٦٥م.

٢١٦- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢١٧- ذم الخطـأ في الشعـر: ابـن فارس اللغوي، تحقيـق: رمضان عبدالتـواب، مكتبة الخانجي مصر، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٢١٨- رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية: د.عباس حسن، مطبعة العالم العربي القاهرة، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م.

٢١٩- الرد على المنطقيين: أبو العباس أحمد بن تيمية، مطبعة المعارف لاهور، الطبعة الثانية، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٢٢٠- الرد على النحاة: ابن مضاء أحمد بن عبدالرحمن اللخمي القرطبي، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. وكذلك تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف مصر، الطبعة الثالثة.

٢٢١- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ابن الطراوة النحوي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٢٢- رسالتان في اللغة: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، حققهما وعلق عليهما: إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان، ١٩٨٤م.

٢٢٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٢٤- الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث: د.محمد عيد، عالم الكتب القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٢٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل السيد محمود الألوسي، ضبطه وصححه: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٢٦- الزمن النحوي في الشعر الجاهلي: أ.د.ليث أسعد عبدالحميد، دار الضياء عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٢٧- السبب عند الأصوليين: د.عبدالعزيز بن عبدالرحمن الربيعة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٢٨- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٢٩- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٣٠- سرائر النحو: أبو الأعلم الشنتمري، تحقيق: د.حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
٢٣١- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة، ١٩٥٣م.
٢٣٢- سيبويه والضرورة الشعرية: إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٣٣- الشاذ عند أعلام النحاة، تعليله وتأويله والاستدلال به ورده: د.محمد عبدو فلفل، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢٣٤- شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٣٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني، ومعه منحة الجليل لمحمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٣٦- شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٣٧- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن مرزبان السيرافي، تحقيق: محمد الريح هاشم، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢٣٨- شرح أبيات مغني اللبيب: عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
٢٣٩- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٤٠- شرح الحدود النحوية: جمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي، دراسة وتحقيق: د.صالح بن حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢٤١- شرح الحدود النحوية: جمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي، حققه وقدمه: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٤٢- شرح ألفية ابن مالك: بدر الدين بن محمد بن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل بيروت.

٢٤٣- شرح ألفية ابن معطٍ: عبدالعزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، مكتبة الخريجي الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٤٤- شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٤٥- شرح القصائد المشهورات: ابن النحاس أحمد بن محمد المرادي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

٢٤٦- شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، حققه وقدم له: عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٤٧- شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق: د.محمد الزحيلي ود.نزيه حمَّادٍ، مكتبة العبيكان الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٤٨- شرح اللمحة البدرية: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د.صلاح راوي، الطبعة الثانية.

٢٤٩- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٥٠- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب.

٢٥١- شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبو علي عمر بن محمد الشلوبين، درسه وحققه: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٥٢- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٥٣- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

٢٥٤- شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٢٥٥- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور علي بن عبدالمؤمن، تحقيق: صاحب أبو جناح، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٥٦- شرح حماسة أبي تمام: الأعلم الشنتمري، تحقيق: د.علي المفضل حمّودان، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٥٧- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفراق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٥٨- شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

٢٥٩- شرح عيون الإعراب: علي بن فضال المجاشعي، حققه وعلق عليه: د.عبدالفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٦٠- شرح قواعد الإعراب لابن هشام: محي الدين الكافيجي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار طلاس دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

٢٦١- شرح كافية ابن الحاجب: لابن جمعة الموصلي، تحقيق: د.علي الشوملي، دار الكندي ودار الأمل إربد، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٦٢- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: د.حسن بن محمد الحفظي ود.يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٦٣- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيدّ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٦٤- شرح كتاب سيبويه:أبو سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي و محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٢٦٥- شرح كتاب سيبويه: أبو الفضل البطليوسي، تحقيق: د.معيض بن مساعد العوفي، دار المتأثر المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٦٦- شرح مختصر الروضة: نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م.

٢٦٧- الشرط والإنشاء النحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات: محمد صلاح الدين الشريف، كلية الآداب منوبة، ٢٠٠٢م.

٢٦٨- شروح التلخيص: سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي، وبهاء الدين السبكي، دار الإرشاد الإسلامي بيروت.

٢٦٩- الشعر والشعراء: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الثقافة بيروت.

٢٧٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، دراسة وتحقيق: الشريفة عبد الله علي الحسيني البركاتي، الفيصلية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٧١- الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى: د.عبد السلام السيد حامد، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٢م.

٢٧٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٧٣- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهم: أحمد بن فارس الرزاي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٧٤- الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢٧٥- الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية: نجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي، دراسة وتحقيق: د.محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٧٦- صناعة المعنى وتأويل النص: أعمال ندوة كلية الآداب بمنوبة، ١٩٩١م.
٢٧٧- الصناعتين، الكتابة والشعر: أبو هلال العسكري، تحقيق: د.مفيد قميحة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٢٧٨- الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي: د.نهاد الموسى، دار الشروق عمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٢٧٩- ضرائر الشعر: ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
٢٨٠- ضرائر الشعر، كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة: أبو عبدالله محمد بن جعفر التميمي القيرواني، تحقيق وشرح ودراسة: محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هداره، الناشر منشأة المعارف الإسكندرية.
٢٨١- الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي: عبد العال شاهين، دار الرياض الرياض.
٢٨٢- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: السيد محمود شكري الألوسي، دار الآفاق العربية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢٨٣- ضرورة الشعر: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٨٤- الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
٢٨٥- الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية: د.عبدالوهاب محمد العدواني، كلية الآداب جامعة الموصل، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٨٦- الضمير، بنيته ودوره في الجملة: الشاذلي الهيشري، جامعة منوبة تونس، ٢٠٠٣م.
٢٨٧- ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي: رشيد بالحبيب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٢٨٨- ضوابط الفكر النحوي: د.محمد عبدالفتاح الخطيب، دار البصائر القاهرة، ٢٠٠٦م.
٢٨٩- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، الطبعة الثانية.
٢٩٠- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلاَّم الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة.
٢٩١- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان: المنصف عاشور، كلية الآداب منوبة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.
٢٩٢- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، بحث في المنهج: عبدالله الخثران، النادي الأدبي الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٩٣- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة: السيد أحمد عبدالغفار، دار المعرفة الجامعية مصر، ١٩٩٨م.
٢٩٤- ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د.أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٩٥- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د.طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٩م.
٢٩٦- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: فتحي عبدالفتاح الدجني، دار القلم بيروت، ١٩٧٤م.
٢٩٧- ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية: د.حسين عباس الرفايعة، دار جرير عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٢٩٨- ظاهرة الفصل عند النحويين: د.عبدالعزيز محمد فاخر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٩٩- ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفاصل: د.مهدي أسعد عرار، دار وائل عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٣٠٠- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين: عبدالفتاح حسن البجه، دار الفكر. الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٠١- الظرف، خصائصه وتوظيفه النحوي: د.المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد المنصورة.

٣٠٢- الظواهر اللغوية في النحو العربي (الظواهر التركيبية): د.علي أبو المكارم، مطبعة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.

٣٠٣- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي: د.خليل أحمد عمايرة.

٣٠٤- عبدالقاهر الجرجاني، أعمال ندوة، جامعة صفاقس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٨م.

٣٠٥- العدة شرح العمدة في الفقه: بهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي، عُني به الشيخ: خالد محمد محرَّم، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣٠٦- العدول بالجملة عن الأصل، وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى: عبدالفتاح الفرجاوي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، دار سحر للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٣٠٧- العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة: نجلاء محمد عطَّار، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٠٨- العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد: هنري فليش، تعريف وتحقيق: د.عبدالصبور شاهين، دار المشرق بيروت، ١٩٨٣م.

٣٠٩- العربيـة والغموض، دراسة لغوية في دلالة المبنى علـى المعنى: د.حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٣١٠- العربيـة والفكر النحـوي، دراسة في تكامـل العناصر وشمـول النظرية: ممدوح عبدالرحمن، دار المعرفة الجامعية مصر، ١٩٩٩م.

٣١١- العربيـة والوظائـف النحوية، دراسـة في اتساع النظـام والأساليـب: د.ممدوح عبدالرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٦م.

٣١٢- العربيـة وعلم اللغة البنيـوي، دراسة في الفكر اللغـوي العربي الحديث: د.حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٨م.

٣١٣- العربية، دراسات في اللغـة واللهجات والأساليب: يوهان فك، ترجمة وعلق عليه: د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣١٤- العرفـاني في الاصطلاح النحـوي العربي: د.توفيق قريرة، كليـة الآداب والفنون والإنسانيات منوبة.

٣١٥- عقـود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: جـلال الدين السيوطي، حققه وقدم له: سلمان القضاة، دار الجيل بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣١٦- العلاقـات المعنوية في البنية النحويـة، مقاربة لسانيـة: د.عبدالسلام عيساوي، كلية الآداب منوبة.

٣١٧- العلاقـة بـين العلامة الإعرابيـة والمعنى في كتـاب سيبويه: د.إبراهيـم إبراهيم بركات، مكتبة الخانجي مصر، ١٤٣٠هـ - ١٩٨٣م.

٣١٨- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث: د.محمد حماسة عبداللطيف، دار الفكر العربي القاهرة.

٣١٩- علـل النحو: أبو الحسن محمد الوراق، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٢٠- علـم البيان، دراسة تحليلية: د.بسيوني عبدالفتاح فيود، مؤسسة المختار القاهرة ودار المعالم الثقافية الأحساء، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٢١- علم الدلالة: د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م.
٣٢٢- علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق: د.فايز الداية، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٣٢٣- علم اللغة العام: تأليف: فردينان دي سوسور، ترجمة: د.يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: د.مالك يوسف المطلبي، بيت الموصل، ١٩٨٨م.
٣٢٤- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: د.محمود السعران، دار النهضة العربية بيروت.
٣٢٥- علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات:أ.د.سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٣٢٦- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: الحسن بن رشيق القيرواني، حققه وفصله وعلق حواشيه: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣٢٧- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي: د.سعيد حسن بحيري، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٣٢٨- عيون الأخبار: ابن قتيبة الدينوري، شرحه وضبطه: د.يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية بيروت.
٣٢٩- فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر، دراسة نصية للتوابع: د.عصام عبدالمنصف أبو زيد، درا غريب القاهرة، ٢٠١٠م.
٣٣٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إشراف: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ومحمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت.
٣٣١- فرحة الأديب: الأسود الغندجاني، تحقيق: محمد بن علي سلطاني، دار قتيبة ودار النبراس دمشق، ١٤٠١هـ.

٣٣٢- الفروق، "أنوار البروق في أنواء الفروق" : أحمد بن أدريس الصنهاجي المعروف بالقرافي، دراسة وتحقيق: أ.د.محمد أحمد سرّاج وأ.د.علي جمعة محمد، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٣٣- الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق: محمد حسن النمر و فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة قطر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٣٤- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٣٥- الفصول في العربية: ابن الدَّهان، تحقيق: د.فائز فارس، دار بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٣٣٦- فصول في علم الدلالة: د.فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٣٧- فصول في فقه اللغة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٣٣٨- الفضلة في النحو العربي (المفاعيل): الهذيلي يحيى، مطبعة التسفير الفني صفاقس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٣٣٩- الفعل والزمن: د.عصام نورالدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٤٠- الفعل، زمانه وأبنيته: د.إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦م.

٣٤١- الفعليات: د.محمود شرف الدين، دار مرجان القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٣٤٢- الفكر اللغوي الجديد: د.تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

٣٤٣- فنون التقعيد وعلوم الألسنية: ريمون طحَّان، دنيز طحَّان، دار الكتاب اللبناني بيروت، الطبعة الأولى.

٣٤٤- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٤٥- الفوائد الضيائية: نور الدين عبد الرحمن الجامي، دراسة وتحقيق: د.أسامة طه الرفاعي، الآفاق العربية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٣٤٦- الفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثمانيني، دراسة و تحقيق: د.عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٤٧- في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية: عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٣٤٨- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٤٩- في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت، ١٩٦٤م.

٣٥٠- في النحو العربي، قواعد وتطبيق: د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٣٥١- في بناء الجملة العربية: د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم الكويت، ١٩٨١م.

٣٥٢- في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق: د.خليل أحمد عمايره، عالم المعرفه جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٥٣- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح:أ.د محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٥٤- القاعدة النحوية، تحليل ونقد: د.محمود حسن الجاسم، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٥٥- القاعدة النحوية، دراسة نقدية تحليلية: د.أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٥٦- القاموس المحيط: الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٥٧- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعاً ودراسة وتقويما: خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٥٨- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث مصر.
٣٥٩- قضايا ألسنية تطبيقية: د.ميشال زكريا، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٣٦٠- قضايا نحوية: د.مهدي المخزومي، المجمع الثقافي أبو ظبي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٦١- قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن ٧هـ/١٣م: د.أحمد الودرني، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
٣٦٢- القطع نحوياً والمعنى: أ.د.عبدالفتاح الحموز، دار عمار عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.
٣٦٣- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: د.سناء حميد ا لبياتي، دار وائل عمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٣٦٤- قواعد تحويلية للغة العربية: د.محمد علي الخولي، دار المريخ الرياض، ١٩٨٢م.
٣٦٥- القواعد والفوائد الأصولية، وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية: أبو الحسن علاء الدين بن محمد البعلي، المعروف بابن اللحَّام، تحقيق: عبدالكريم الفضيلي، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣٦٦- القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية القاهرة، ١٣٥٣هـ.
٣٦٧- القياس في اللغة العربية: محمد حسن عبدالعزيز، دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٣٦٨- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي على الفارسي: منى إلياس، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٣٦٩- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح: ابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق ودراسة: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٧٠- الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

٣٧١- كتاب الشعر: أبو علي الفارسي، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٧٢- كتاب المنطق: الرئيس أبو علي بن سينا، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٣٧٣- الكتاب بين المعيارية والوصفية: د.أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٣٧٤- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣١٧م.

٣٧٥- كتاب سيبويه: تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٧٦- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي التهانوي، إشراف:د.رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٣٧٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشري، رتبةوضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث القاهرة، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٧٨- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: عبدالعزيز بن أحمد البخاري، دار الكتاب العربي بيروت، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٣٧٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٨٠- الكلمة في التراث اللساني العربي: د.عبدالحميد عبدالواحد، مكتبة علاء الدين صفاقس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٣٨١- الكلمة، دراسة لغوية معجمية: د.حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٦م.

٣٨٢- الكليات: أبو البقاء الكفوي، إشراف: د.عدنان درويش، محمد المصري، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣٨٣- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر: عبدالفتاح الحموز، دار عمار عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٨٤- اللامات: أبو الحسن علي بن محمد الهروي، تحقيق: يحي علوان البلداوي، مكتبة الفلاح الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٨٥- اللامات: عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقق: مازن المبارك، دار صادر بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٨٦- لباب الإعراب: تاج الدين محمد الإسفراييني، دراسة وتحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣٨٧- لباب النقول في أسباب النزول: جلال الدين السيوطي، اعتنى به: عبدالمجيد طعنة حلبي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٨٨- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر لبنان، دار الفكر سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣٨٩- لسان العرب: ابن منظور، مكتبة دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٩٠- لسان عربي ونظام نحوي: د.ممدوح عبدالرحمن، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٣٩١- لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

٣٩٢- اللسانيات وأسسها المعرفية: د.عبدالسلام المسدي، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ١٩٨٦م.

٣٩٣- اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية: د.عبدالقادر الفاسي الفهري، دار توبقال الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠م.

٣٩٤- اللغة: فندريس، تعريب: عبدالحميد الدواخلي، محمد القصاص، المكتبة الفيصلية.

٣٩٥- لغة الأدب في ضوء علم اللغة الحديث: أ.د.حسن محمد عبدالغني، دار الكتاب الحديث القاهرة، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٣٩٦- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣٩٧- اللغة الشعرية عند النحاة، دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي: د.محمد عبدو فلفل، دار جرير عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٩٨- اللغة بين المعيارية والوصفية: تمام حسان، الأنجلو المصرية، ١٩٦٠م.

٣٩٩- اللغة معناها ومبناها: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

٤٠٠- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٤٠١- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٤٠٢- ما يحتمل الشعر من الضرورة: أبو سعيد السيرافي، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الثانية، دار المعارف مصر، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٤٠٣- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٠٤- مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري: د.شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

٤٠٥- المانع عند الأصوليين: د.عبدالعزيز بن عبدالرحمن الربيعة، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٠٦- مباحث تأسيسية في اللسانيات: د.عبدالسلام المسدي، مؤسسات عبدالكريم ابن عبدالله تونس، ١٩٩٧م.

٤٠٧- المتبع في شرح اللمع: أبو البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: عبدالحميد حمد محمد الزوي، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٤٠٨- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير الموصلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤٠٩- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي.

٤١٠- مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.

٤١١- مجالس ثعلب: أحمد بن يحي، شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف مصر، الطبعة الخامسة.

٤١٢- مجمع الأمثال: أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، قدم له وعلق عليه: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤١٣- مجموعة شروح الشافية من علمي الصرف والخط: للجاربردي وابن جماعة، عالم الكتب بيروت.

٤١٤- المجيد في إعراب القرآن المجيد: إبراهيم محمد الصفاقسي، تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٩٢م.

٤١٥- المحاسن والأضداد: أبو عثمان الجاحظ، تحقيق: الشيخ محمد سويد، دار إحياء العلوم بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤١٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقق: علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة بوزارة الأوقاف مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٤١٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤١٨- المحرر في النحو: عمر بن عيسى الهرمي، تحقيق ودراسة: أ.د.منصور علي عبدالسميع، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤١٩- المحصول في شرح الفصول لابن معطٍ: ابن إياز البغدادي، تحقيق: د.شريف عبدالكريم النجار، دار عمار عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٤٢٠- المدارس النحوية: د.شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ١٩٦٨م.

٤٢١- المدارس النحوية: د.خديجة الحديثي، دار الأمل إربد، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٢٢- المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، الطبعة السابعة.

٤٢٣- مدخل إلى الدلالة الحديثة: عبدالمجيد جحفة، دار توبقال الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٤٢٤- مدخل إلى دراسة الجملة العربية: د.محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٢٥- مدخل إلى دراسة الصرف العربي: د.مصطفى النحاس، مكتبة الفلاح الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٢٦- المدخل إلى دراسة النحو العربي: د.علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٧م.

٤٢٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٢٨- المدرسة النحوية في مصر والشام: د.عبدالعال مكرم، دار الشروق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٤٢٩- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٤٣٠- مراحل تطور الدرس النحوي: د.عبدالله حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٣١- المرتجل: عبدالله بن أحمد الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٤٣٢- مرجع الضمير في القرآن الكريم: د.محمد حسنين صبرة، دار غريب القاهرة، ٢٠٠١م.

٤٣٣- المركب الاسمي في كتاب سيويه: علي بن معيوف المعيوف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٣٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.

٤٣٥- المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، تقديم وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٣٦- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي: د.محمد بن عبدالرحمن السبهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤٣٧- مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي: د.محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٣٨- المسائل العسكرية: أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٣٩- المسائل العضديات: أبو علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٤٠- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني بغداد، ١٩٨٣م.

٤٤١- المسائل المنثورة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.شريف عبدالكريم النجار، دار عمَّار عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٤٤٢- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤٤٣- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٤٤- المستصفى من علم الأصول: أبو حامد الغزالي، دار إحياء التراث العربي بيروت، مصورة عن الطبعة الاميرية ببولاق مصر، ١٣٢٤هـ.

٤٤٥- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر: محمد عيد، عالم الكتب القاهرة.

٤٤٦- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٤٧- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: د.فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٤٨- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: د.توفيق قريرة، كلية الآداب منوبة ودار محمد علي تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٤٤٩- مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها: د.عبدالله بن حمد الخثران، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٤٥٠- مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي: أشرف ماهر النواجي، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٠م.

٤٥١- مظاهر التعريف في العربية: صالح الكشو، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقص، ١٩٩٧م.

٤٥٢- معالم التفكير في الجملة عند سيبويه: د.محمد عبدو فلفل، دار العصماء دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.

٤٥٣- معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الزماني، دار الشروق جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٥٤- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٤٥٥- معاني القرآن: أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور- بيروت.

٤٥٦- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٤٥٧- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٤٥٨- معاني النحو: د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٤٥٩- المعجم الفلسفي: د.جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

٤٦٠- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د.محمد سمير اللبدي، دار الفرقان عمَّان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٤٦١- معجم تحليل الخطاب: بإشراف: باتريك شارودو دومينيك منغنو، ترجمة: عبدالقادر المهيري حمَّاد صمود، المركز الوطني للترجمة تونس، دار سيناترا، ٢٠٠٨م.

٤٦٢- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب القاهرة.

٤٦٣- المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها: نوم تشومسكي، ترجمة وتعليق وتقديم: محمد فتيح، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

٤٦٤- معنى الفاعلية ودلالاته المرجعية: فرج محمد الغضّاب، مكتبة علاء الدين صفاقس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٤٦٥- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: عبدالعزيز عبده أبو عبدالله، منشورات الكتاب والتوزيع طرابلس ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
٤٦٦- المعنى وتشكله: أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب منوبة، تنسيق: المنصف عاشور، ٢٠٠٣م.
٤٦٧- المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية: د.محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.
٤٦٨- معيار العلم: الإمام الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف مصر، الطبعة الثانية.
٤٦٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٤٧٠- المغني في الفقه: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، مكتبة الرياض الحديثة.
٤٧١- المغني في النحو: تقي الدين منصور بن فلاح اليمني، تحقيق: عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٤٧٢- المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف: حسن باشا بن علاء الدين الأسود، تحقيق ودراسة: د.شريف عبدالكريم النجار، دار عمَّان عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٤٧٣- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مطبعة البابي الحلبي القاهرة، الطبعة الأخيرة، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
٤٧٤- المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل بيروت، ١٣٢٣هـ.

٤٧٥- مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والأصوليين: د.عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٧٦- مفهوم الجملة عند سيبويه: حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٧١م.

٤٧٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: جماعي، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤٧٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد الآلفية: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٤٧٩- مقالات في اللغة والآدب الجزء الأول والجزء الثاني: أ.د.تمام حسّان، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٨٠- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٨١- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق:كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

٤٨٢- المقتضب: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب اللبناني، ١٣٩٩هـ.

٤٨٣- مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد، ضبط وشرح وتقديم:د.محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٨٤- المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى الجزولي، تحقيق وشرح: د.شعبان عبد الوهاب محمد.

٤٨٥- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مكتبة الفيصلية. مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٤٨٦- المقولات الوظيفية في الجملة العربية، دراسة صرفية تركيبية: الحسن السعيدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٤٨٧- مقومات الجملة العربية:د.علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٧م.

٤٨٨- الملخص في ضبط قوانين العربية: أبو الحسين عبيدالله بن أحمد بن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٨٩- الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، دار المعرفة بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٩٠- الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٩١- من أثر (الكتاب) في اختلاف أولي الألباب: د.محمد حسين المحرصاوي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٤٩٢- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة.

٤٩٣- من أصول التحويل في نحو العربية: ممدوح عبدالرحمن، دار المعرفة الجامعية مصر، ١٩٩٩م.

٤٩٤- من الأنماط التحويلية في النحو العربي: د.محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٦م.

٤٩٥- من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٩٧٨م.

٤٩٦- من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، الفجالة.

٤٩٧- مناهج البحث عند مفكري الإسلام: د.علي سامي النشار، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٤٩٨- مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، دار الثقافة- الدار البيضاء، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.

٤٩٩- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: د.عطا محمد مرسي، دار الإسراء عمّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٥٠٠- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: د.لطيفة إبراهيم النجار، دار العالم العربي دبي، ٢٠٠٣م.

٥٠١- المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ - ١٩٥٤م.

٥٠٢- منهاج البلغاء وسراج الأدباء: أبو الحسن حازم القرطاجي، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية.

٥٠٣- المنهاج في شرح جمل الزجاجي: يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د.هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشد الرياض.

٥٠٤- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: محي الدين ابن زكريا يحي بن شرف النووي، إعداد مجموعة أساتذة مختصين بإشراف: علي عبدالحميد أبو الخير، دار الخير دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥٠٥- منهج التحليل اللغوي المنطقي في الفكر العربي الإسلامي: أ.د.سحبان خليفات، منشورات الجامعة الأردنيّة قسم الفلسفة، ٢٠٠٤م.

٥٠٦- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني، تحقيق: عبدالحميد السيد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

٥٠٧- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: نوزاد حسن أحمد، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٥٠٨- المنهل الصافي في شرح الوافي: بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني، دراسة وتحقيق: أ.د.فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٥٠٩- المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة: د.عز الدين مجذوب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سوسة تونس، ١٩٩٨م.

٥١٠- موارد البصائر لفرائد الضرائر: محمد سليم عبدالحليم، تحقيق ودراسة: حازم سعيد يونس، دار عمار عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥١١- مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين: زينب كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٥١٢- الموافقات في أصول الشريعة: أبو إسحاق الشاطبي، عني بضبطه: الأستاذ محمد عبدالله دراز، دار المعرفة بيروت.

٥١٣- الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء: محمد بن عمران المرزباني، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٩٥م.

٥١٤- الموقعية في النحو العربي، دراسة سياقية: د.حسين رفعت حسين، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥١٥- نتائج الفكر: عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض.

٥١٦- النحو العربي نقد وبناء: إبراهيم السامرائي، دار عمار، دار البيارق عمان الأردن، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥١٧- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج: عبده الراجحي، دار النهضة العربية بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥١٨- نحو المعاني: أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ٢٠٠٦م.

٥١٩- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف مصر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م.

٥٢٠- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: د.محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة علي الصباح الكويت، دار غريب القاهرة.

٥٢١- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التركيب الأساسية في اللغة العربية:د. مازن الوعر، دار طلاس دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

٥٢٢- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: محمد حماسة عبداللطيف، الطبعة الأولى، مطبعة المدينة، دار السلام القاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٢٣- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: محمد أحمد عرفة، ١٩٣٧م.

٥٢٤- النزعة المنطقية في النحو العربي: د.فتحي عبدالفتاح الدجني، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٥٢٥- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات عبدالرحمن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥٢٦- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية: خديجة محمد الصافي، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥٢٧- نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي: د.فاطمة بكوش، ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة، ٢٠٠٤م.

٥٢٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، تعليق: عبدالعظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي، الطبعة الثانية.

٥٢٩- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري، بإشراف: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت،

٥٣٠- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د.مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٥٣١- النظام الزمني والجهي في اللغة العربية، دراسة لسانية: د.عبدالعزيز العماري، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٥٣٢- نظرات في التراث اللغوي العربي: د.عبدالقادر المهيري، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٥٣٣- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: حسن خميس الملخ، دار الشروق مصر، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٥٣٤- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: حسن خميس الملخ، دار الشروق عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٥٣٥- نظرية الصرف العربي، دراسة في المفهوم والمنهج: د.محمد عبدالعزيز عبدالدايم، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢- ٠٠٠م.

٥٣٦- نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية تركيبية: د.مصطفى بن حمزة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٥٣٧- نظرية العامل في النحو العربي، عرضاً ونقداً: د.وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي ودار المتنبي إربد، ١٤٣٢هـ - ٢٠٠٣م.

٥٣٨- النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة (مبادئ وتحاليل جديدة):د.محمد غاليم، دار توبقال الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٥٣٩- نظرية اللغة في النقد العربي: عبدالحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٥٤٠- نظرية الموضع في كتاب سيبويه: علي بن معيوف المعيوف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٥٤١- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د.نهاد الموسى، دار البشير ومكتبة وسام الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٨م.

٥٤٢- نظرية تشومسكي اللغوية: تأليف: جون ليونز، ترجمة وتعليق: د.حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٥م.

٥٤٣- نفائس الأصول في شرح المحصول: أحمد بن أدريس الصنهاجي المعروف بالقرافي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار الباز مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٤٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.

٥٤٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٤٦- النهاية في شرح الكفاية: ابن خباز الموصلي، تحقيق ودراسة: د.عبدالجليل محمد العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

٥٤٧- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق بيروت والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥٤٨- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الفنون: اسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٤٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥٥٠- الواضح: أبو بكر الزبيدي الإشبيلي، تحقيق: أ.د.عبدالكريم خليفة.

٥٥١- الوساطة بين المتنبي وخصومه: علي بن عبدالعزيز الجرجاني، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية بيروت.

٥٥٢- الوصفية، مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية: د.رفيق بن حمودة، كلية الآداب سوسة، دار محمد علي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٥٥٣- الوظائف الدلالية للجملة العربية، دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق: د.محمد رزق شعير، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٥٥٤- الوظيفة وتحولات البنية: أ.د.فيصل إبراهيم صفا، عالم الكتب الحديث إربد، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

<u>ثانياً: المخطوطات:</u>

١- **التذييل والتكميل شرح التسهيل:** أبو حيان الأندلسي، مصورة عن نسخة المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٧٣٢٤ ف، ٧٣٢٥ ف، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية.

٢- داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح: ابن علان الصديقي، مصورة عن مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. برقم ٩٣٠٠.

٣- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، رقم ١٣٧/نحوش.

ثالثاً: الرسائل العلميّة:

٤- تعليل الأحكام الشرعية، دراسة وتطبيق: د.أحمد محمد العنقري، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة بالرياض، ١٤٠٨هـ.

٥- الخلاف في الحدود النحوية: د.خالد صالح العزاني الحسيني، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء، كلية اللغات، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٦- الفروق في مسائل الحكم عند الأصوليين، دراسة نظرية وتطبيق: د.راشد ابن علي بن راشد الحاي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة بالرياض، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧- المسوغات في النحو العربي: إعداد: راشد أحمد جراري، كلية دار العلوم القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٨- المغني في النحو: ابن فلاح اليمني:

أ) تحقيق: محمد بن أحمد مهدلي النهاري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام الرياض، ١٤٢٧هـ - ١٤٢٨هـ.

ب) تحقيق: حسن بن يحيى ضائحي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام الرياض، ١٤٢٤ـ ١٤٢٥هـ.

رابعاً: المجلات والدوريات:

١- أثر الروابط في البناء النصي : د. فايز أحمد الكومي، مجلة علوم اللغة، مج١١-ع٣، ٢٠٠٨م، دار غريب- القاهرة.

٢- أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية: د.عبدالرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات ع٤، الجزائر، ١٩٧٣ - ١٩٧٤م.

٣- الثابت والمتحرك في البناء النصي: د.فايز أحمد الكومي، مجلة علوم اللغة، مج١١ ع٣، ٢٠٠٨م، دار غريب القاهرة.

٤- الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية:د.حسين الملخ، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والفكر الكويت، مج٣١ـ ع٤، ٢٠٠٣م.

٥- سمة المرونة في التراكيب النحوية، مظاهرها وقيمتها:د.ياسر حسن رجب، مجلة كلية دار العلوم، ع٢١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦- شروط الحال وأحكامها وأقسامها لابن بري، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٧١ ج٤، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٧- ظاهرة الأمَّات في النحو العربي: د.سلمان القضاة، حوليات الجامعة التونسية كلية الآداب، ع٣٦، ١٩٩٥م.

٨- ظاهرة الفصل في اللغة:د.عيشة أبو الفتوح، مجلة علوم اللغة، مج١١ ع٣، ٢٠٠٨م، دار غريب القاهرة.

٩- ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية: د.مأمون عبدالحليم وجيه، مجلة علوم اللغة، مج١ ع٢، ١٩٩٨م، دار غريب القاهرة.

١٠- العائدية الخطابية، مقاربة تداولية معرفية: د.لحسن توبي، دورية اللسان العربي، ع٤٥، موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب تنسيق التعريب شبكة المعلومات (الإنترنت).

١١- المدرسة الوظيفية الفرنسية والتراث النحوي العربي: د.سليمان بن علي، مجلة الدراسات اللغوية، مج٧ ع٤، ١٤٢٦هـ، مركز الملك فيصل الرياض.

١٢- مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو: د.بهاء الدين بن عبدالوهاب بن عبدالرحمن، مجلة جامعة الإمام، ع٢٩، ١٤٢١هـ.

١٣- منهج النحويين القدامى في الميزان: د.أحمد مطر العطية، مجلة الدراسات اللغوية، مج١٠ ع٣، ١٤٢٩هـ، مركز الملك فيصل الرياض.

١٤- النظريـة اللغوية عند فرديـنان دي سوسير: د.سعـد العبدالله الصويان، مجلة الدراسـات اللغوية، مـج٢ ع٢، ١٤٢٢هـ، مركز الملك فيصـل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض.

١٥- النقد وقراءة التراث، عودة إلى مسألة النظم: د.حمادي حمود، المجلة العربية للثقافة، ع٢٤، ١٩٩٣م.

فهرس الموضوعات التفصيلي

الصفحة	الفهـرس
٤٣٢	ـ التوافق الدلالي بين العامل والمعمول
٤٣٥	ـ أن يؤدي تسلط العامل على المعمول المعنى المراد، فلا يفسد المعنى ولا يلتبس بغيره
٤٣٧	القسم الثاني الاشتراط في المعمول لتنظيم العمل النحوي وعلاقته بالظواهر التركيبيّة
٤٣٧	أولاً حركة المواقع
٤٣٨	ثانياً الحذف والتقدير
٤٤٠	ثالثا ظاهرة الربط
٤٤١	**المبحث الثالث الاشتراط في "الأثر الإعرابى"**
٤٤٣	– وظيفة تنظيم العمل النحوي وحفظ أصوله
٤٤٩	نتائج عامة لأثر نظرية العامل في الاشتراط النحوي
٤٥١	الفصل الخامس أثر نظرية "الأصل والفرع" في الاشتراط النحوي
٤٥٥	**المبحث الأول الاشتراط في الأصل**
٤٥٨	التفاعل بين الأصالة والفرعيّة، وأثره على الاشتراط
٤٦٣	**المبحث الثانى الاشتراط في الفرع**
٤٦٣	الوظيفة الأولى تقوية الفرع
٤٦٥	١– تقوية أوجه الشبه بين الأصل والفرع
٤٦٦	٢– استعمال الأحوال الأصليّة في تراكيب العوامل الفرعيّة
٤٦٨	الوظيفة الثانية التحقق من حصول فائدة
٤٦٩	– علاقة أصل القاعدة بالشرط النحوي
٤٧١	– أصول الأحكام النحويّة وظاهرة العدول
٤٧٣	الوظيفة الثالثة أمن اللبس
٤٧٩	– الاشتراط النحوي يدل على عدم شكلية تقسيم "الأصل والفرع" وخضوعها للواقع اللغوي
٤٧٩	– النتائج الرئيسة لأثر نظرية "الأصل والفرع" في الاشتراط النحوي
٤٨١	**الفصل السادس: أثر الاشتراط النحوي في التأويل**
٤٨٣	– التأويل في الفكر النحوي
٤٨٧	– الاشتراط وحقيقة التأويل
٤٩٥	**المبحث الأول الحذف والتقدير**
٤٩٣	**المبحث الثاني الزيادة**

الفهرس العام